



رَفْعُ بعبر (لرَّحِمْ الْهُجِّرِي رُسِلَنَمُ (لِيْرُمُ (لِفِرْدُوكِرِي رُسِلِنَمُ (لِفِرْدُ كُرِيرُ www.moswarat.com

مشِير منَاسِكُ لَبِحِ والعُمْرُهُ للْأَلْبَ! بَي جميع الحقوق محفوظة للناشر، فلا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب . أو تخزينه أو تسجيله بأيّة وسيلة . أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

الطَّبِعـَــة الأولــى الطَّبِعــة الأولــى المَّاء م

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ١٤٣٤ هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر

المحسى، فخر الدين

شرح مناسك الحج والعمرة للألباني بصحيح الحبر والأثر والنظر. /فخر الدين المحسى. الرياض، ١٤٣٤ هـ.

ص ١ ۽ سيم

ردمك:٧_٧٠.١٣١_٨٩٠٨

١ _ الحج ٢ _ العمرة أ.العنوان

ديوي ۲۵۲،۵

1245/111.

ISBN 603813107-8

رقم الإيداع: ١٤٣٤/١٤١٠ ردمك: ٧-٧. _ ٨١٣١ ٨ ـ ٩٧٨

مَكنَ بُرُ المعَارِف للنَّيْرِ وَالنُوزِيعِ حَالَف: ٤١١٤٥٢٥ ـ ٤١١٣٥٠ خاكد ٢٢٨١ . مَنْ بَ ٢٢٨١ السرتياض المؤالبريدي ١١٤٧١ رَفَحُ حبر ((رَجَعِ) للْخِتَّرِيُّ (سِکتر) (لِنزرُ ((لِنزوک کِ www.moswarat.com

ولله عكالتاس جي البين

منابك الحج والغمزة الألبكاني

بصَحِيْح الجنبَر وَالأَثَر وَالنَّظَرَ

بمت کم د. فخرالدین بزالزبیر بن عَلی المحسی

كلية الدِّراسَات المعنَّايَّة وَالْأَنظِية - جامَعة أَم الفَيْ مَن الدِّراسَات المعرَّمة

مَكنَبَة المعَارِف لِلنَسْرُ وَالتَّوْزِيعِ لصَّاحِبِهاسَعد بنَّعَبدالرِحَن الراشِد الريّاض



🕥 مقدمة الشرح

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد ، فكلما اقتربت أيام الحج العظيم ، ولحظات الموسم الكريم ، تتوق الأفئدة المؤمنة إلى بيت الله الحرام ، وتصبو النفوس الموقنة إلى أداء فريضة الإسلام ، يحدوها قول الملك العلام :

﴿ وَأَذِن فِي النَّاسِ بِالْخَجِّ يَأْتُولُو رِحَالًا وَكُلَّ كُلِّ مَهَامِرٍ يَأْنِينَ مِن كُلِّ فَجَّ عَمِيقٍ ﴾ [الح: ٢٧].

يفدون من كل فج عميق، وصقع سحيق، وكلهم حنين وصبابة إلى البيت العتيق، حيث تعلق القلوب بعلام الغيوب، فتغفر الذنوب، ويتخلص المؤمن من الرزايا والأحمال والعيوب، فهناك تلهج الألسنة بالدعوات، ويجأر العباد إلى رب البريات، وتسكب العبرات، فتقال العثرات، ويباهي الله بأهل الأرض أهل السماوات، فتحصل لهم غاية المطالب و الكرامات، ويتحقق لهم موعودهم من المنافع والخيرات، ﴿ لِيَسْهَدُواْمَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج ٢٨٠].

والحج ليس مجرد رحلة سياحية ، أو طقوس سنوية ، أو مناسبة موسمية ، ولكنّ الحج تاريخ إيماني مجيد ، وتأصيل للتوحيد ، ودورة خلقية ، ومدرسة للاتباع ، وحملة ضد الغلو والابتداع ، ونظام تربوي ، ومنهج سلوكي (١) ، ومعهد علمي ، ومحفل معرفي ، تتلاقح فيه الأفكار ، وتتعانق فيه العقول والأنظار .

هذا وبعد نشري لكتابي زاد الحجيج الذي يختص بالجانب الإيماني والتربوي للحج ، أردت إعمال المطي إلى إخراج كتاب جامع لمسائل الحج بطريقة فقهية علمية ، تذكر فيه المسائل النازلة والأصلية ، وأقوال أئمة المذاهب المتقدمين والعلماء المعاصرين، وأدلتهم الخبرية والنظرية، ثم أنعم النظر للترجيح بينها حديثياً وأصولياً ، ولكني رأيت أن يكون هذا العمل على هامش

⁽١) انظر مقدمة كتابي زاد الحجيج (مع "١٠٠" فائدة في الحج) ص ٥ ، ٦ .

كتاب مناسك الحج والعمرة للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله فيكون كتابه هو المتن وعملي هو الشرح ، وهي طريقة مسلوكة في القديم والحديث .

♦ ولهذه الفكرة أهمية كبيرة وأسباب كثيرة ، ومنها :

1 - أنني كنت طوال السنوات الماضية في دروس الحج ومحاضراته ورحلاته، أراجع المؤلفات حول الحج في الأمهات والمختصرات، وكان من أهمها لدي وأقربها إلى : كتاب العلامة الألباني رحمه الله لما يتميز به من مزايا عديدة ستأتي لاحقا، فكنت أعلق عليه، وأزيد فيه، حتى اجتمع عندي من ذلك الكثير، فأردت أن أجمع الجهود، وأختصر الوقت .

٢ - كما أن هذا الإلحاق - لما أوتيه الشيخ رحمه الله وكتبه من قبول - سيكون أدعى لتقبل
 هذا الكتاب ، وتبوئه مكانا لدى الطلاب ، أسأل الله تعالى الإخلاص والصواب .

٣ - ما قدمه العلامة الألباني رحمه الله بشهادة القاصي والداني ، والمحب والشاني ، من خدمة حليلة للسنة ، بل ولكافة العلوم الشرعية ، فهي لا تقوم إلا على الأحاديث النبوية ، فأردت أن أتطفل عليه ، وأتقدم بشرحي بين يديه ، فأنظم في ذلك المنظوم ، وأحوم حول الحمى المرسوم (١) ، لسان حالي في شرحى هذا قول القائل :

(توضيح ذي بضاعة مزجاة . في العلم غير ثاقب المشكاة $)^{(7)}$.

ولا أراني مضطرا إلى أن أقول بأن هذا الانتظام ، إنما هو على سبيل التبعية لا الندية ،

⁽١) كما قمت بذلك - بتوفيق من الله تعالى - مع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فشرحت عقيدته التدمرية ، في التوضيحات الأثرية ، أثناء الدراسة الجامعية ، فطبع في مكتبة الفرقان ثم في مكتبة الرشد ، وبعد ذلك مع الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ؛ فشرحت رسالته في القدر ، وطبعت عدة طبعات ، وغيرهما من الشروحات على متون أئمتنا الثقات .

 ⁽٢) من توشيح عبد السلام العلوي على السلم المنورق في المنطق ، البيت رقم : [٤٢٩] بإبدال كلمـة
 (توشيح) بـ (توضيح) لمناسبة المقام .

وإخال هذا الاحتراز من نافلة الكلام ، بل وضرورات الأفهام .

٤ - ما يتميز به هذا الكتاب - كبقية كتب الشيخ رحمه الله - من وضوح العبارة، وقوة الحجة، وتحري السنة الصحيحة ، وتعظيم الدليل ، ونبذ التعصب الوبيل ، وذكر ما ينبني عليه العمل دون غيره ، وحسن التسلسل والترتيب ، وتجنب الاستطراد والتشتيت، كل ذلك بلغة مباشرة، وكلمات محددة ، بعيدا عن التشدق والتقعير ، متبعا بذلك هدي النبي أنه ، الذي أوتي جوامع الكلم ، ومفاتح الحكم ، كما قالت عائشة رضي الله عنه : (كان كلام رسول الله فصلا يفهمه كل من يسمعه)(۱)، وقالت: (كان يحدثنا حديثا لو عده العاد لأحصاه)(۱)، وكان هذا دأب الأئمة المتبعين بإحسان إلى يوم الدين ، قال ابن أبي العز الحنفي: (فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرا ، قليل البركة ، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل ، كثير البركة) (۱).

٥ - لا شك أنّ الكتاب مرجع لجميع المستويات من مبتدئين ومنتهين، ومن عوام ومتعلمين، لكني رأيت بعض طلاب العلم وقفوا عند هذا الكتاب ، في اختيار مسائل الحج ، ولم يواصلوا المسيرة في الاطلاع على المذاهب المختلفة والآراء المتنوعة ، ومع اليقين بأن الشيخ رحمه الله قله وضع في كتابه عصارة أفكاره ، وخلاصة جهده واجتهاده ، بعد صحبة لسنة رسول الله تعلى دامت أكثر من نصف قرن ، إلا أن هذا لا يعني قطع الصلة بين طالب العلم وبين بقية الأئمة واجتهاداتهم ، والنظر في طرائقهم واستنباطاتهم ، وإلا لاستوى المتعلم بالعامي الذي يلقن الفتوى - وإن شفعت بظواهر الأدلة - ما دام لم يعرف مأخذها ، ووجوه دلالتها، والإيرادات عليها ، وحجج المخالفين لها ، وضوابط الإجابة عنها ، وهذا قد يسبب ضعفا متراكما في عليها ، وحجج المخالفين لها ، وضوابط الإجابة عنها ، وهذا قد يسبب ضعفا متراكما في

⁽١) رواه أبو داود في الأدب (٤٨٣٩) ، وأحمد (٦ / ١٣٨) ، انظر السلسة الصحيحة (٢٠٩٧) .

⁽٢) رواه البخاري (٣٥٦٧) ، ومسلم (٧٧٠١) .

⁽٣) شرح الطحاوية ص ٧٦ ، وانظر في ذلك كتاب فضل علم السلف لابن رجب الحنبلي .

تصور المسائل المماثلة ، وحللا في استنبات أحكام النوازل على التربة الخصبة للاجتهادات عند فقد الدلائل .

٦ - رغبت في أن أحلي هذا الكتاب بذكر أقوال الأئمة وأدلتهم ، لينتظم العقد بخرزاته ، ويتم البناء بلبناته ، وحتى يطمئن طالب العلم إلى اختياراته ، ويتبين موقعها بين أقوال الأئمة موافقة ومخالفة ، فإن الأصل في منهج الترجيح - عند الشيخ وغيره - أن لا يخرج عن أقوالهم ، ولا يشذ بعد ثبوت إجماعهم (١) ، وأما قول جمهورهم فهو مع عدم حجيته إلا أن له حصانة فقهية ، لا ينبغي لطالب العلم أن ينتهكها إلا بسلطان علمي ، وبرهان شرعي .

ومن التصورات المغلوطة عند بعض الطلاب ، إغراقهم في ذمهم الكثرة ، حتى في هذا الباب ، استدلالا بنحو قوله ﷺ : ﴿ وَإِن تُعِلِع آَكَ ثُرَ مَن فِى الْأَرْضِ يُعَنِي لُوكَ عَن سَكِيلِ اللّهِ ﴾ [الأنعام:١١٦] . وهذه النظرة بلا أدنى شك في غاية الجهل ، فإن الجمهور السابقين في الفقه هم صفوة الأمة ، وحملة الملة ، وحماة السنة ، وليسوا غثاء أهل الأرض ، المقصودين في جميع آيات ذم الكثرة .

٧ - أردت أن أغرس في نفوس طلاب العلم تسويغ الخلاف الاجتهادي ، المبني على تنوع الأنظار تجاه المنقولات ، وتفاوت المدركات ، والاختلاف في حمل الدلالات، فإنه مما لا ينبغي لطالب العلم أن يضيق بكل خلاف ذرعا ، أو يتطلب في كل مسألة جزما وقطعا ، فالخلاف واقع بين خاصة الأمة من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من أئمة الدين ، كما ستجده في ثنايا هذا الشرح بكل وضوح وتبيين (٢) ، قال يحيى بن سعيد الأنصاري: (ما برح أولو الفتوى المنايا هذا الشرح بكل وضوح وتبيين (١) .

 ⁽٢) وانظر ما أورده الألباني رحم الله تعالى في مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ (الأصل ٢٣/١-٣٦) من أقوال
 متكاثرة لأئمة المذاهب حول الموقف من اختلافاتهم ، وعدم التعصب لمذاهبهم واحتهاداتهم .



⁽١) وكل ما قد يفهم منه أن الشيخ خالف فيه الإجماع إنما هو لعدم ثبوته عنده أصلا .

يختلفون ، فيحل هذا ، ويحرم هذا ، فلا يرى المحرم أن المحل هلك ؛ لتحليله ، ولا يرى المحل أن المحرم هلك ؛ لتحريمه) (١) .

فلذلك نجد أن الشيخين ابن باز والألباني - رحمهما الله وهما من أشهر علماء العصر - قد اختلفا في منسكيهما في أكثر من سبع عشرة مسألة ، هذا مع صغر الكتابين ، وعدم تناولهما لكثير من مسائل الحج فضلا عن بقية أبواب الفقه ، بل ومع معاصرتهما ، واتفاق منهجهما في الاستدلال ، ووحدة المصادر بينهما ، مع كل هذه العوامل المتجانسة نجد الاختلاف بينهما بحذه النسبة العالية ، فكيف لو جمعنا بقية العلماء المعاصرين ، بله الأئمة المتقدمين ، وفي جميع مسائل الدين ؟!

♦ منهجي في الشرح:

١ - جعلت كلام الشيخ الذي في الأصل والحاشية كله في الأصل ، بين قوسين ، وميزت بينهما ، فحاشية الشيخ تكون بين معكوفتين [] بحموعة مع الأصل ، وعليه فحاشية هذا الشرح هي من إنشائي ، وحواشي الشيخ مضمومة مع متنه ، وإنما فعلت ذلك تسهيلا على القارئ ، حتى لا يتقلب نظره بين الأصل والحاشية ، وحاشية الحاشية ، وتمييزا لكلام الشيخ رحمه الله عن غيره .

٢ – قسمت الشرح إلى مسائل مرتبة بحسب ورودها ، وما لم يورده الشيخ رحمه الله ذكرته في مواضعه المناسبة له أثناء الشرح ، وإذا وجدت اختيارا للشيخ رحمه الله في كتبه الأخرى أذكره عندها ، وحاولت أن أجمع أكثر المسائل المتعلقة بالمناسك قديما وحديثا ، مرتبة فقهيا ، متسلسلة حسب تحققها واقعيا .

⁽١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٨٠/٢ .

٣ - أبقيت عناوين الشيخ كما هي ، إلا أنني أضفت عناوين أخرى من إنشائي ، حسب ما تقتضيه مسائل الفقرات التي قسمت الشرح عليها ، وجعلت عناوين الشيخ بين قوسين ، وما لم يكن كذلك فهو من إضافاتي .

٤ - جعلت هذا الشرح مقارنا: فحاولت في كل مسألة أن أذكر القائلين بما ، والمخالفين لها ، والمخالفين لها ، وأدلة الأقوال فيها ، ثم مناقشتها والترجيح بينها ، دونما أدنى تحيز ، على ما تقتضيه قواعد العلماء من المحدثين والفقهاء ، كل ذلك بأوجز عبارة ، و أخصر دلالة .

٥ - لم أعتن كثيرا بالنقولات النصية عن العلماء إلا في النادر ، وإنما أذكر خلاصة الحتيارهم، ثم أعزو إلى مصنفاتهم ، حتى لا أشحن الكتاب بما يمكن الاستغناء عنه ، فإن الكتب متيسرة ، وطرق الرجوع إليها غير متعسرة ، فليس مقصودي مجرد الجمع والتوشيح ، وإنما التحقيق والتوضيح :

وطي الأحكام على التوشيح(١)

٦ - لم أتعرض في شرحي للتحليل اللفظي لعبارات الشيخ رحمه الله ، فلم أعن بالفوائد اللغوية ،
 أو النكات البلاغية ، كما يفعله بعض الشراح ، لأن مقصودي - كما هو مقصود الشيخ رحمه الله -

آثرت ميلـه إلى التوضيح

بيان المسائل الفقهية ، والجوانب العملية ، فهذا هو اللائق بمثل هذه المختصرات العلمية.

حاولت كذلك اختصار الحواشي، فلا أذكر فيها - غالبا - إلا التخريج و العزو إلى المراجع، دون مزيد من التعليقات ، أو إضافات لمسائل أخريات ، فإن إثقال الحواشي بالاستطرادات من شأنه أن يشتت القارئ ، ويبعثر نظره تصعيدا وتصويبا .

٨ - اكتفيت في أغلب الأحاديث الواردة في المتن على إثبات تخريج الشيخ لها ، وقـ د
 أضيـ ف تخريجه الذي في الأصل (حجة النبي ﷺ) ، وقد أتوسـع أحيانا بذكر تخريجاتــه في

⁽١) نظم كفاف المبتدي من فني العادات والتعبد ، لمحمد مولود الشنقيطي ، البيت رقم (٨) .

كتبه الأخرى ، أو تخريجات غيره من المحدثين ، كل ذلك بحسب الحاجة .

9 - حرصت طاقتي على تقصي آثار الصحابة في كل مسألة إن وجدت، فهم نجوم الاهتداء، الذين بلغوا الغاية في الاقتداء، وتحققوا بحقائق الائتساء، وراعيت في ذلك ألا أورد إلا الصحيح منها مستفيدا من جهود من سبقني إلى ذلك من المتقدمين و المعاصرين.

١٠ - تحريت في ترجيحاتي صحيح الخبر: وهو النص ، وصحيح الأثر: وهو قول الصحابي،
 وصحيح النظر:أي المعتبر من طرائق الترجيح الأصولي ، وهو مقصودي من عنوان الكتاب^(١).

♦ وأخيرا ، فقد يقال لماذا لم تشرح الأصل : أي كتاب: (حجة النبي ﷺ) ؟

وجوابي أنني فكرت في ذلك ، ولكني اخترت المختصر لعدة اعتبارات ؛ منها :

- ١ أنه أشبه بالمتون العلمية ، بخلاف الأصل الذي يعتبر كتابا حديثيا فقهيا .
 - ٢ كما أن كتاب المناسك أكثر ترتيبا وتنسيقا ، فيسهل تناوله وتقسيمه .
 - وكذلك فإن كتاب المناسك أوسع انتشارا ، وأكثر تداولا .
- خاصيف على ذلك بأنه أكثر استيعابا للمسائل ، فقد زاد فيه الشيخ رحمه الله مسائل هامة لم يذكرها في الأصل ، كما صرح بذلك في المقدمة ، ومع ذلك فقد ذكرت في هذا الشرح كل ما يحتاج إليه من الأصل ، فأغنى ذلك عن شرحه .

وأظن أنه لا حاجة هنا للترجمة للشيخ رحمه الله ، فقد كتبت في ذلك مصنفات مفردة شائعة ذائعة ، ولكني أذكر هنا مرثية كنت كتبتها في وفاته رحمه الله تعالى ، شاركت فيها طلاب العلم والعلماء مصابحم ، وقلت فيها (٢) :-

⁽١) كما فعلت ذلك في كتابي : المختصر الجامع لأحكام الزكاة من صحيح الخبر والأثر والنظر .

⁽٢) وقد نشرت حينها في مجلة الأصالة، ومركز عمر بن الخطاب لتعليم القرآن والحديث برأس الخيمة .

نرضي بحكم القاهر الديان ما شاء رب العرش كان وإننا حـــزن الفـــؤاد فأظلمـت جنباته لما غدوا حشوا مع الأكفان من لى بفقد الفرقدين بليلنا البـــاز ثـم الناصر الألبانــي دار قضيى الله الحكيم بأنها قطيع من الآهات و الأحزان نعــى الإمــام يليــه نعى مثله فارحه إلهى نخبه الإيمان إن المآثر منهما قد أظهرت عجرز اليراع كذاك عجز بياني صارت أحاديــــث النذيــر منارة يصبو إلى إدراكها الجمعان رجعوا إليها بعد طول عماوة في ظلمـــة التقليــد والتوهـان حتى بدا ترياقه الباني إذكانيت الأبصار قيد غشاوة لاقت ركائز هديه أرجاءها فاستظللت بدياحها الثقلان دانت له بالفضل كل سريرة والشانئون نواكس الأذقان فالوسم والموسوم قل سيان يا ناصرا للدين نعتا و اسمه في لجـة الأهــواء دون تـوان نصر الرسول وقد تسربل هديــــه أشلاؤها بكتائيب البرهيان أما ثغور المحدثات فمزقب نعيا لحامي بحدها الألباني إنّ القماط_ر و المساج_د أدمعت لشكت إلى الرحمين قحط زمانيي لا بل أسانيد الرجال لو اشتكت عاد الوغيى عطيلا عن الفرسيان أين الصيارف للمترون ونقدها عن ركب طائفة الحمي الربانيي لكن بإذن إلهنا لن ننشني ستظ___ ظاهرة مدى الأزمان بشــــــرى رســـول الله أن عصابـــة والمهتدين بشرعه القرآن يا رب فارحم ضعفنا وشيوخنا والعلم والتوفيق للإيمان نرجو المهيمن في ختام عفـــوه

هذا وإني أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والتحقيق والرشاد، وإصلاح النيات ، وستر العيوب والزلات، فإن الإنسان نسيب الخطأ والنسيان، ولكنّ السيئات يذهبن بالإحسان.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها 🔹 كفي المرء نبلا أن تعد معايبه 🕦

فما وحدت في هذا الشرح من إخفاقات ، فرحائي أن توازنه بما قد تستفيده من إضافات، وعزائي أني احتهدت بعد استعانتي لرب البريات ، وكما قال القائل^(٢):

- قد يعثر الجواد في الرهان ▼ وينثنى الرمح لدى الطعان
- وقد يزن المحصن البريء ♦ ويتحامى الكلأ المريء
- وقلما ينجو امرؤ من زلـل . أو يحتمي مؤلف من خطـل
- وأسأل الإله أن لا يغمصا 🔻 بين الورى وأن يكون مخلصا
- ولا يراه من عليه عرضك 🔻 إلا بناظر الصواب والرضك

قال القاضي عبدالرحيم البيساني في عبارته التي طارت في الآفاق: (إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يوم إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر) (٣).

⁽١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ص ١٣.

⁽٢) من نظم كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين للشيخ محمد العاقب رحمه الله .

⁽٣) نسبت العبارة في كثير من المصنفات إلى العماد الأصفهاني ! والصواب نسبتها إلى البيساني بعث بما إلى العماد كما في شرح الإحياء للزبيدي ٣/١ ، والإعلام بأعلام بيت الله الحرام للنهرواني الحنفي ، كما حققه فضيلة الشيخ مشهور حسن حفظه الله في إعلام العابد ص ٩.

و يقول الإمام المزني في هذا الصدد: (قرأت كتاب الرسالة على الإمام الشافعي ثمانين مرة ، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ ، فقال الشافعي هيه - أي حسبك اكفف - أبي الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه) (١).

وختاما لا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر ، وخالص الدعاء وعاطر الذكر (٢) ، لكل من نظر في هذا الكتاب ، وساهم في نشره على وجه الصواب ، والحمد لله الشكور الوهاب.

کے وکتبہ:

راجي ربـــه العلـــي فخر الدين بن الزبير بن علـــي

⁽١) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ٦/١.

⁽٢) وأخص منهم شيخنا العلامة محمد على آدم الأثيوبي، صاحب المصنفات الموسوعية حفظه الله، الذي قرأ أكثر الكتاب، وأثنى عليه، وحثني على طباعته في عدة لقاءات.

مور الارتجال الانجازي المسكور الانزوري الانزوري

شرح مناسك الحبج والعمرة للألباني بصحيح الخبر والأثر والنظر

∫ المقحصة

قال رحمه الله : (((بسم الله الرحمن الرحيم .

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله))) .

🖁 الشوح : -

بدأ الشيخ رحمه الله بالبسملة اقتداء بالكتاب العظيم ، و اتباعا لسنة الرسول الكريم ، عليه أفضل الصلاة والتسليم ، حيث كانت كتبه ورسائله مفتتحة بها كما في كتاب عمرو بن حزم في الصدقات والديات (١) ،

(۱) رواه مالك (۱/۹۶۸)، والنسائي في المحتبي (۱/۰۶) والدارقطني (۱/۲۸)، وابن حبان (۱/۱۶)، وابن حبان (۱/۹۰۶) والحاكم (۱/۹۰۶) ، والبيهقي في الكبرى (۱/۹۰۶) وغيرهم ، والمحدثون بين مصحح له، ومضعف ؛ وممن صححه ابن حبان، والحاكم والبيهقي ، وعن أحمد أنه قال: أرجو أن يكون صحيحا. وصححه أيضا من حيث الشهرة لا من حيث الإسناد ، جماعة منهم الشافعي فإنه قال في الرسالة (۲۲۶): (لم يقبلوه حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله على) ، وقال ابن عبد البر: (هو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم يستغني بشهرته عن الإسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة) . وقال: (ويدل على شهرته ما روى ابن وهب عن مالك عن الليث بن سعيد ، عن يحبى بن سعد عن سعيد بن المسيب قال : وحد كتاب عند آل حزم يذكرون أنه كتاب رسول الله على) ، وقال العقيلي: (هذا حديث ثابت محفوظ) ، وقال يعقوب بن سفيان: (لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإن أصحاب رسول الله على والتابعين يرجعون إليه ، ويدعون رأيهم) ، وقال الحاكم : (قد شهد عمر بن عبد العزيز و إمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب، ثم ساق ذلك بسنده إليهما . وضعف كتاب ابن حزم هذا جماعة ، وانتصر لتضعيفه ابن حزم في الحلى .

ورسالته إلى هرقل^(۱) ، وغيرهما ، قال النووي رحمه الله : (في الحديث دلالة على استحباب تصدير الكتاب ببسم الله الرحمن الرحيم وإن كان المبعوث إليه كافرا) (۲).

وبعدها ذكر رحمه الله خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يفتتح بما خطبه ومواعظه ، ويعلمها أصحابه (^{۳)}.

والتحقيق: صحة الاحتجاج به ، انظر أضواء البيان (٢٧٤/١) ، وقد صححه الألباني في مواضع من إرواء الغليل برقم (٢٢٩١) (٢٢٤٣) (٢٢٧٣) (٢٢٧٥) (٢٢٨٤) (٢٢٨٩) (٢٢٨٩) وفي كتبه إرواء الغليل برقم (٢٢٩) (٣٢٤٣) (٢٢٧٣) (٢٢٧٥) (٢٢٨٤) (٢٢٨٩) وفي كتب كتابا الأخرى . وقال الشيخ مشهور : (ولهذا الكتاب وجادات كثيرة، تجعل الباحث يجزم أن النبي على كتب كتابا لعمرو بن حزم؛ لأن التابعين ومن بعدهم وجدوا هذا الكتاب، وقرءوه وعملوا بما فيه، ولذا احتج به الإمام أحمد، كما في "مسائله" "رقم ٢٨٣" للبغوي، وإسحاق في "مسائله لأحمد" "ص٥"، وابن معين كما في "تاريخ الدوري" "رقم ٢٤٧"، والشافعي في "الرسالة" "٢٢١ - ٤٣٣ " ، وخرجته وتكلمت عليه بإسهاب في تعليقي على "الخلافيات" " ١/ ١٠٥ - ٨٠٥"، وانظر: "العواصم والقواصم" " ١/ ٣٣٥ – ٣٣٥"، و"فتح التحقيق" الباري" " ٢١/ ٢١٢ " ، و"الإرواء" "رقم ٢٢٢" ، و"تمذيب الكمال" " ١١/ ١٩٤ " ، و"تنقيح التحقيق" " ١/ ٢١٢ " . (الموافقات ٤/ ٣٨٤) .

(۱) أخرجه: البخاري ۱/ه (۷)، ومسلم ٥/٦٦١ – ١٦٦ (۱۷۷۳).

⁽۲) شرح النووي على مسلم ١٠٨/١٢ .

⁽٣) انظر رسالة الألباني رحمه الله : (خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه) ، طبعة مكتبة المعارف للنشر و التوزيع ١٤٢١هـ .

وقد اختلف في هذه الخطبة هل هي للنكاح فقط أو لكل خطبة ؟

ثم اختلفوا هل تفتتح بها الرسائل والمؤلفات والكتب ، أم أنها خاصة بالخطب ؟

والجمهور هنا على الثاني كما بين الحافظ ابن حجر (٢) ، حيث لم تذكر في جميع كتب ورسائل النبي على ، وهو ظاهر صنيع أكثر العلماء في مؤلفاتهم ، وذهب بعض العلماء كالطحاوي ؛ إلى أنه لا فرق بين الخطب القولية والكتابية ، فقال - رحمه الله - في افتتاح كتابه : (وابتدأته بما أمر على بابتداء الحاجة به مما قد روي عنه بأسانيد أنا ذاكرها بعد ذلك إن شاء الله) (٣) ثم ذكرها ، وهو فعل ابن تيمية في بعض رسائله .

وتبقى المسألة محل تجاذب ، فمأخذ القولين متقارب ، ولا حرج على من اختار أحدهما ، أو عمل بأي منهما ، مع تلمح لأرجحية قول الجمهور لموافقته للسنة العملية ، في الرسائلل

⁽١) أخرجه النسائي (٢ / ٢٩) والترمذي (٢ / ١٧٨) والطبراني في الكبير عن الأعمش ، وابن ماجه (١ / ٤) ، والبيهقي (٣ / ٢١٤) عن (١ / ٤٨٥ ، ٥٨٥) عن يونس ابن أبي إسحاق ، والطحاوي (١ / ٤) ، والبيهقي (٣ / ٢١٤) عن المسعودي ثلاثتهم عن أبي إسحاق عنه . وقال الترمذي : حديث حسن رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن النبي ، ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعها فقال : عن أبي إسحاق عن الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعها فقال : عن أبي إسحاق عن الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي أله الله أبو داود والبيهقي عن مسعود عن النبي أله بن أبي أسرائيل به بل تابعه شعبة عند أحمد (رقم ٢١١٦) و الطحاوي و الطحاوي و البيهقي فدل ذلك على صحة الإسنادين عن ابن مسعود . لكن الأول منقطع كما تقدم ، وأما هذا فصحيح على شرط مسلم أ.ه (خطبة الحاجة للألباني ص ١٣)

⁽٢) فتح الباري (٨/١) .

⁽٣) شرح مشكل الآثار (٦/١).

النبوية ، حيث لم ترد فيها خطبة الحاجة (١) ، ومن عمم الحاجة على الخطب والكتب فالأمر واسع ، والله أعلم .

🕥 سبب كتابة المختصر

قال رحمه الله: (((أما بعد ، فقد دعت الرغبة في تيسير العلم لعامة الناس إلى تبسيط مناسك الحج ، وذلك باستخلاصها من كتابي " حجة النبي الله كما رواها عنه جابر الله "، على النحو الذي جريت عليه في رسالتي "تلخيص صفة صلاة النبي الله" ، غير أنني زدت فيه زيادات هامة ، استدركت بها ما لم يرد ذكره من المناسك في " حجة النبي الله " ولا في التعليق عليها))) .

(ه) الشسرح: -

وهذا ما ذكرته في المقدمة من أسباب اختيار المختصر دون الأصل ، ومن هذه المسائل التي ذكرها الشيخ هنا ، ولم يذكرها في الأصل : مسألة الاشتراط ، والصلاة في وادي العقيق ، وسنن دخول مكة ، وسنن دخول المسجد الحرام ، والملتزم ، والرمل للنساء ، ومسألة رد الإحرام لمن لم يطف طواف الإفاضة قبل الغروب من اليوم العاشر ، والمبيت بمني ليالي أيام التشريق ، وأحكام رمي الجمرات فيها ، والتعجل والتأخر ، والصلاة في مسجد الخيف وفي الحرم أيام مني ، والتفصيل في طواف الوداع (٢) ، وغيرها ، ولا شك أنها مسائل أصيلة في باب الحج ، ولكن عذر الشيخ رحمه الله في عدم التعرض لها في الأصل (حجة النبي الله على رواية جابر لقصة حجة الوداع .

⁽١) انظر : فتح الباري ٢٢٠/٨ .

🖳 منهج الكتابة

قال رحمه الله : (((وقد عنيت عناية خاصة بتخريج هذه الزيادات ، وكذلك الفوائد الأخرى التي أوردتها فيه على النحو الذي جرينا عليه في سائر كتبنا ، من ذكر مرتبة الحديث ومصدره ، لكن على طريقة الاختصار ، مع الإحالة في غالب الأحيان إلى كتبي الأخرى ما طبع منها وما لم يطبع ، وأما ماكان في كتاب " الحجة " فلم أعن بتخريجه، اكتفاء بأنه متوفر بين أيدي القراء الكرام ، فمن شاء منهم التثبت من شيء منه فمن الميسور أن يراجعه ، وإليه الإشارة عند الإحالة عليه بكلمة " الأصل"))) .

🖁 الشرح: –

وقد بينت منهجي في الشرح ، فقلت بأنني سأذكر هذه المواضع التي أحال إليها الشيخ ، وسأنقلها هنا بنصها تيسيرا على القارئ ، وتتميما للخدمة المرجوة من هذا الشرح ، إن شاء الله تعالى .

قال رحمه الله: (((وإتماما للفائدة نقلنا عنه بشيء من الاختصار الملحق الخاص ببدع الحج والزيارة . وسميته " مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف".

و الله تبارك وتعالى أسأل أن يجعل عملي كله صالحا ، وأن يجعله لوجهه خالصا ، ولا يجعل لأحد فيه شيئا . دمشق ٢١ شعبان سنة ١٣٩٥ هـ .

محمد ناصر الدين الألباني))) .

﴿ الشوح: -

وسأذكر عند ملحق البدع بعض القواعد الأصولية المتعلقة بالبدعة ، والتي تهم طالب العلم لضبط التعامل مع هذا الباب ، على وجه الصواب ، تأصيلا وتنزيلا .

وأنا أشفع دعاء الشيخ هنا بدعائي بأن يرحمه الله تعالى برحمته ، ويجمعنا به في أعلى جنته، وأن يتقبل أعمالنا ، ويحمل أقوالنا ، ويحسن أفعالنا ، ويصلح أحوالنا ، ويختم بالصالحات آجالنا .

(نمائح بين يدي الحج)

قال رحمه الله: (((وهذه نصائح وفوائد أقدمها إلى إخواننا الحجاج بين يدي الحج: أولا: على الحاج أن يتقي ربه ، ويحرص طاقته أن لا يقع فيما حرم الله عليه ، لقوله تعالى: (اَلْحَجُّ أَشَهُرُ مَعْلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِ اللّهِ عَلَا رَفَتَ وَلَا فَسُوفَ وَلَاحِ حَالَ فِي الْحَجَ)، وقوله على: (اللّحَجُّ اللهُ مُرَّمَ عَلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِ اللّهُ عَلَا يَعْل رَفَتَ وَلا فَسُوفَ وَلا يَسْد أمه "، فإنه إن فعل وقوله على : " من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه "، فإنه إن فعل ذلك كان حجه مبرورا ، ورسول الله على يقول : " الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة الذلك كان حجه مبرورا ، ورسول الله على يقول : " الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة " [أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة همه وهو مخرج في " سلسلة الأحاديث الصحيحة " رقم (١٢٠٠) و " الإرواء " (٢٦٩)] ، فلا بد من التحذير مما ابتلي به بعضهم لجهلهم أو ضلالهم))) .

🖁 الشرح:-

في هذه الفقرة خمس وقفات ، وترتيبها كما يلي :

وردت آثار عن الصحابة في مفهوم الرفث تدور في معانيها حول الجماع ومقدماته ،
 ومن ذلك : قول ابن عباس رضي الله عنهما : الرفث التعريض بذكر الجماع^(۱) ، وقول ابن عمر رضي الله عنهما : الرفث الجماع^(۱).

⁽١) أخرجه ابن جرير بإسناد صحيح (٢٦٣/٢).

⁽٢) أخرجه ابن جرير(٢/٢٦٧/٢) من طريقين ضعيفين يتقوى أحدهما بالآخر ، كما في كتاب ما صح من آثار الصحابة في الفقه لزكريا غلام (٧٠٤/٢) .

٢ – أما الفسوق : فقد فسره بعض الصحابة الله بالسباب، وبعضهم بالمعاصي، وهي غير متعارضة فإن من خصص أراد ذكر بعض الأفراد ، ولم ينف غيرها ، لذلك ورد التفسيران عن كل من ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما (١) .

والمقصود بالجدال هنا ما قاله ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما: (أن تماري صاحبك حتى تغضبه) (۱)، فلا تجوز المجادلة، - وإن كانت بالحق - إذا أدت إلى تعنت وخصومة ولجاجة.

٤ – قد جاءت عدة تفسيرات للحج المبرور ، وأصحها قطعا قول الرسول ﷺ: (طيب الكلام ، وإطعام الطعام) (٣) ، ففي الحديث حفظ اللسان من الفحش والقبح ، وصيانة الجوارح من الأثرة والحرص والشح .

وحينما تأملت هذا الحديث وجدته متعانقا مع الحديث الآخر ، وهو قوله ﷺ : (أفضل الحج العج والثج) ؛ فالعج : رفع الصوت بالتلبية ، وهي من أفضل كلمات الحاج وأخلصها بالحج ، وهو ينتظم أصالة في عقد طيب الكلام ، والثج : إراقة دماء الهدي ، وهو من أفضل الصدقات في الحج ، ولذلك أهدى النبي ﷺ مائة ناقة ، وهذا حقيقة إطعام الطعام، فالعج والثج هو من طيب الكلام وإطعام الطعام ، لذلك جاءت رواية في الحديث أنه سئل

⁽١) انظر تفسير ابن جرير (٣٦٣٤) ، (٣٦٥٨) ، (٣٦٦٠) ، (٣٦٦١) وأسانيدها صحيحة .

⁽٢) أخرجها ابن جرير (٣٦٧٣) ، (٣٦٧٥) بأسانيد صحيحة .

⁽٣) أخرجه الحاكم (١ / ٤٨٣) ، و قال : " صحيح الإسناد و لم يخرجاه لأنهما لم يحتجا بأيوب بن سويد لكنه حديث له شواهد كثيرة " . و وافقه الذهبي . وذكر له الألباني طريقين ثم قال : فالحديث حسن مجموع الطريقين . " السلسلة الصحيحة " ٣ / ٢٦٢ رقم (١٢٦٤) .

⁽٤) أخرجه الترمذي (٨٢٧) ، وابن ماجه (٣٠٣٦) ، وحسنه الألباني في الصحيحة برقم (١٥٠٠)، وقال في حجة النبي على ص ٢٠ : وصححه ابن خزيمة والحاكم والذهبي وحسنه المنذري .

عن بر الحج فقال : (العج والثج) (١) ، فتفكر في هذه المشكاة النبوية ، التي تلتقي أنوارها في وحدة إيمانية تربوية .

٥- ذكر الشيخ رحمه الله أن المخالفين للشرع يخالفون إما لجهلهم أو لضلالهم :-

فالجاهل والضال وإن كانوا يشتركون في أصل الجهل ، وعدم الاهتداء إلى حقيقة العلم ، إلا أن الضلال إعمال للجهل ، وإهمال للعقل ، مع إمكان النظر، وتوفر آلاته ، إما إيثارا لأهوائه، أو تقليدا لمشائخه وآبائه ، فهذا الصنف أعظم مؤاخذة من الجاهل ، قال ابن القيم : (يحتمل من الجاهل مالا يحتمل من العارف ، وإذا عوقب الجاهل ضعفا عوقب العارف ضعفين ، وقد دل على هذا شرع الله وقدره) (٢) .

ولكن الجاهل وإن لم يعاقب على ما ارتكبه بجهله ، إلا أنه ملام على تفريطه في تحصيل العلم المتعلق بتعبداته ، بخاصة في هذا الزمان ، وقد تيسرت أسبابه ، وأشرعت أبوابه .

🖳 التحذير من الشرك

قال رحمه الله : (((أ- الإشراك بالله تعالى ، فقد رأينا كثيرا منهم يقعون في الشرك كالاستغاثة بغير الله، والاستعانة بالأموات من الأنبياء أو $^{(7)}$ الصالحين ، ودعائهم من دون الله ، والحلف بهم تعظيما لهم ، فيبطلون بذلك حجهم، قال تعالى : " لئن أشركت ليحبطن عملك"))).

⁽١) رواه الحاكم وصححه والبزار ، وهي في صحيح الترغيب والترهيب ١١٣٨ وقال الألباني : (حسن لغيره) ، وقد وقفت على هذه الرواية بعد تسجيل هذه الخاطرة .

⁽٢) مدارج السالكين" (٣٤٤/٣) ، وانظر مفتاح دار السعادة" (١/ ١٧٦) .

⁽٣) في الطبعة الأولى للطبعة الجديدة سنة ١٤٢٠هـ (و) بدلا من (أو) ، ولا إشكال فيهما .

€ الشرح:-

جاء الحج بمحاربة الشرك بجميع صوره وألوانه ، وتحفيف منابعه وإغلاق أبوابه ،

- فما حج النبي على حتى طهر البيت من أصنام المشركين ، فحعل في فتح مكة يشير إليها بعصاه ، وهي تتهاوى ، وهو يقول : (جاء الحق وزهق الباطل ، جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد) (١).
 - ثم أرسل أبا بكر لينادي في الناس بسورة براءة ، وألا يحج بعد هذا العام مشرك .
- بل قد ابتدأ الله تعالى آيات الحج بالنهي عن الشرك فقال على الله : ﴿ وَإِذْ بَوَأَنَا لِإِبْرَهِمِهُ مَكَانَ التوحيد ونفي الشرك والتنديد هو: القاعدة التي بني عليها البيت العتيق ، وقامت بين أحضانها المناسك .
- وكذلك في ثنايا الكلام عن الحج ومنافعه وعظاته جاءت آية التحذير من الشرك في قوله ﴿ الْمُعَاجِّتُكِنِبُواْ الرِّبْسُكِ مِنَ الْأَوْئُكِنِ وَالْجَتَكِنِبُواْ قَوْلِكَ الزَّوْرِ ، حُنَفَاتَهَ بِلَوْ فَيْرَ مُشْرِكِينَ بِمِوْ وَمَن يُشْرِكَ بِاللّهِ فَكَأَنْمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْدِي بِهِ الرِّيمُ فِي مَكَانِ سَجِيقِ ﴾ [الحج:٣٠، ٣١].

⁽٣) سنن أبي داود برقم (٣٢٢٢) ، وانظر السلسلة الصحيحة ٥٦٤/٥ .



⁽١) أخرجه البخاري (٢٤٧٨، ٤٢٨٧) ومسلم (١٧٨١) .

⁽٢) صحيح مسلم برقم ١٩٧٨ .

- ومن أعظم الآيات العيانية على قيام البيت على التوحيد ؛ عدم إشراك المشركين بعبادة الكعبة ، أو الحجر الأسود (١٠).

والشرك ليس معناه منحصرا في الصلاة لغير الله ، أو اتخاذ الأصنام والسجود إليها ، بل الشرك هو صرف كل ما هو من خصائص الله تعالى لغير الله ، وهو على قسمين : شرك أكبر وهو ما ذكره الشيخ رحمه الله ، وشرك أصغر ومنه الرياء ، والحلف بغير الله ، واتخاذ التمائم، والتطير والتشاؤم ، وهذا يعتبر من الكبائر لكنه لا يخرج من الملة بمفرده .

• قوله رحمه الله: (يقعون في الشرك): لا يلزم منه أن يكون أعيانهم مشركين، أو يحكم عليهم بالخروج من الدين، فإن ذلك يستوجب إقامة الحجة وتبيين المحجة، فإن الراجح الذي عليه جماهير العلماء أن الجهل والتأويل يمنعان من الحكم بالتكفير لمن ثبت له عقد الإسلام، قال ابن تيمية: (التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط، وانتفت الموانع) (٢)، وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب: (ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة إذا قال قولا يكون القول به كفرا، فيقال: من قال بحذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها) (٢).

وقال الشيخ ابن عثيمين : (فالصواب الذي لا شك فيه ، والذي تدل عليه الأدلة أن الإنسان معذور بالجهل فيما يفعله ، ثم إن كان ينتسب إلى الإسلام فهو مسلم ، وإن فعل ما يكفر ، إذا لم تقم عليه الحجة)(1).

⁽١) زاد الحجيج ص ٤٧-٤٩.

⁽٢) الفتاوى (١٢/ ٤٨٧).

⁽٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية : (٢٤٤/٨) .

⁽٤) شرح عقيدة أهل السنة ١٥.

ومن أقوى الأدلة على هذه المسألة حديثان :

فنرى هنا أن النبي الله أخبرهم أن هذا العمل هو عمل الكفار ، وأن هذه المقولة قد سبقهم إليها بنو إسرائيل ، فأخبرهم موسى بجهلهم لحقيقة التوحيد . فلم يكفرهم موسى بالمقولة ؛ وإنما وصفهم بالجهل ، والنبي الله لم يكفر من قال ذلك من الصحابة ، لعلمه أنهم يجهلون أن هذا شرك بالله .

الثاني : عن أبي هريرة أن رسول الله على قال : (قال رجل لم يعمل خيرا قط : فإذا مات فحرقوه واذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ؛ فو الله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابا لا يعذبه أحدا من العالمين. فأمر الله البحر فجمع ما فيه وأمر البر فجمع ما فيه ثم قال : لم فعلت ؟! قال : من خشيتك وأنت أعلم . فغفر له) (٢٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعد ما أحرق وذرى ، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك وهذان أصلان عظيمان :

أحدهما : متعلق بالله تعالى وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير .

والثاني : متعلق باليوم الآخر ؛ وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله .

⁽١) رواه أحمد (٢١٣٩) والترمذي (٢١٨٠) بسند صحيح .

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٠٦) ومسلم (٢٧٥٦) .

ومع هذا فلما كان مؤمنا بالله في الجملة ، ومؤمنا باليوم الآخر في الجملة ، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت ، وقد عمل عملا صالحا : وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه، غفر الله له بماكان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح (١).

وعن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات الله وما يؤمن به - فقال: (لله تعالى أسماء وصفات جاء بما كتابه وأخبر بما نبيه أمته لا يسع أحدا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها ؛ لأن القرآن نزل بما وصح عن رسول الله القول بما فيما روى عنه العدول ، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر ، أما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل ؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر ، ولا يكفر بالجهل بما أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بما)(1).

وقد اختلف في هذه المسألة اختلافا كثيرا ، والناس فيها على أقسام : فقسم لا يرى العذر بالجهل في عموم الدين ، وقسم لا يرى العذر بالجهل في مسائل التوحيد والعقيدة فقط ، وقسم لا يرى العذر بالجهل وقسم لا يرى العذر بالجهل في المعلوم من الدين بالضرورة فقط ، وقسم لا يرى العذر بالجهل في دار الإسلام ويراه في دار الحرب ، وقسم يرى العذر بالجهل في كل الدين . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (فكون الشيء معلوما من الدين ضرورة أمر إضافي ، فحديث العهد بالإسلام ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية ، فضلا عن كونه يعلمه بالضرورة ، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي شي سجد للسهو، وقضى بالدية على العاقلة، وقضى أن الولد للفراش، وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة، وأكثر الناس لا يعلمه البتة) (٣).

⁽١) مجموع الفتاوى (٤٩٢/١٢) .

⁽٢) اجتماع الجيوش الإسلامية في غزو الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية ص٩٤.

⁽٣) مجموع الفتاوي ١١٨/١٣ اوانظر ٢١١/١٩ ،منهاج السنة ٥٧٥- ٩٠، مختصر الصواعق المرسلة ٦١٣.

وخلاصة المسألة أن (قضية العذر بالجهل أو عدم العذر به قضية نسبية متفاوتة ، وكل إنسان يحاسبه ربه تبارك وتعالى بمقدار ما بلغه من العلم ، وما يمكن أن يتعلمه)(١).

وكذلك فإن هذا العذر لا يكون عذرا إلا مع العجز عن إزالته ، وإلا فمتى أمكن الإنسان معرفة الحق فقصر فيها لم يكن معذورا (٢) .

وقد تكلم الشيخ رحمه الله تعالى عن هذه النصيحة، فقال في الأصل - حجة النبي الله الله الله الله الله الله الله المسلمين جهلهم بحقيقة الشرك ، الذي هو من أكبر المصائب التي أصيب بما بعض المسلمين جهلهم بحقيقة الشرك ، الذي هو من أكبر الكبائر ومن صفته أنه يحبط الأعمال : ﴿ لَهِنَا أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطُنَ عَمَاكُ ﴾ [الزمر: ٦٥].

فقد رأينا كثيرا من الحجاج يقعون في الشرك وهم في بيت الله الحرام وفي مسجد النبي عليه الصلاة والسلام يتركون دعاء الله والاستغاثة به ، إلى الاستعانة بالأنبياء بالصالحين ، ويحلفون بحم ، ويدعونهم من دون الله عز وجل ، والله على يقول : ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءً كُرُ وَلُو مَمْ مُعُوا مَا اَسْتَجَابُوا لَكُو وَيَوْمَ الْقِينَمَةِ يَكُفُرُونَ بِشِرَكِكُمْ وَلَا يُنْفِئُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٤]. والآيات في هذا المعنى كثيرة جدا ، وفي هذه كفاية لمن فتح قلبه للهداية ؛ إذ ليس الغرض الآن البحث العلمي في هذه المسألة وإنما هو التذكير فقط .



⁽۱) شرح الطحاوية (۲۷) ، ومماكتب في هذه المسألة ما يلي : الجهل بمسائل الاعتقاد لعبدالرزاق معاش ، بإشراف الشيخ البراك ، دار الوطن ، العذر بالجهل عقيدة السلف - لشريف محمد فؤاد هزاع - مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، قواعد وضوابط التكفير والعذر بالجهل - بقلم المهندس / خالد فوزي عبدالحميد - مكتبة لينة دمنهور ، العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير لأحمد فريد - مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي ، العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي - لأبي يوسف مدحت بن حسن آل فراج تقلم الشيخ عبدالله الحبرين - دار الكتاب والسنة كراتشي ، مع خلاف لبعض ما قرره من سبق .

⁽٢) مجموع الفتاوى: ٢٨٠/٢٠ .

فليت شعري ماذا يستفيد هؤلاء من حجهم إلى بيت الله الحرام ، إذا كانوا يصرون على مثل هذا الشرك ، ويغيرون اسمه فيسمونه : توسلا وتشفعا وواسطة ، أليست هذه الواسطة هي التي ادعاها المشركون من قبل ، يبررون بما شركهم وعبادتهم لغيره تبارك وتعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ التَّي ادعاها المشركون من قبل ، يبررون بما شركهم وعبادتهم لغيره تبارك وتعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ التَّي الرَّه وَاللَّه مُنْ اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه اللَّه الله الله وَلَه اللَّه اللَّه اللَّه الله الله وَاللَّه الله الله وَلَه الله الله وَلَه وَلَه الله وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَهُ وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَّه وَلَهُ وَلَه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَا اللَّه وَلَه وَلَه وَلَه وَلَّه وَلَه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَّه وَلَه وَلَه وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَه وَلَه وَلَه وَلَّه وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَّه وَلَهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَّه وَلَّهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَّا لَهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَّهُ وَلَّا وَلَّا وَلّهُ وَلّا مَا لَا لَا مِنْ وَلّا مُعْلَمُ وَاللّهُ وَلّا مُؤْلِقًا لَهُ وَلّا مُعْلَمُ وَلّا وَلَا مُؤْلِقًا وَلّا مُؤْلِقًا مُعْلَمُ وَلَهُ وَلِكُوا مِنْ وَلِلْمُ وَلّا مِنْ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِلْمُ وَلّا مُؤْلِقًا مِنْ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّا مُنْفُولُولُولُولُولُولُهُ وَلّا مِلّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلّا مُؤْلِل

فيا أيها الحاج قبل أن تعزم على الحج يجب عليك وجوبا عينيا أن تبادر إلى معرفة التوحيد الخالص وما ينافيه من الشرك ، وذلك بدراسة كتاب الله وسنة نبيه هي ، فإن من تمسك بحما نجا ومن حاد عنهما ضل . والله المستعان أ.ه)(١) .

قال رحمه الله :(((ب- تزين بعضهم بحلق اللحية فإنه فسق ، فيه مخالفات أربع مذكورة في الأصل))) .

€ الشرح:-

المقصود بالحلق هنا معناه الشرعي واللغوي وهو إزالتها تماما ، وأما مجرد الأخذ منها ؛ ففيه بحث ليس هذا موضعه (٢) .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله هذه المخالفة في الأصل بقوله: (وهذه المعصية من أكثر المعاصي شيوعا بين المسلمين في هذا العصر ، بسبب استيلاء الكفار على أكثر بلادهم ، ونقلهم هذه المعصية إليها ، وتقليد المسلمين لهم فيها ، مع نميه الله عن ذلك صراحة في قوله عليه

⁽١) حجة النبي ﷺ٦-٨ .

⁽٢) انظر في ذلك بحث: شمس الضحى في حكم الأحذ من اللحى ، للأخ د.صادق البيضاني .

الصلاة والسلام: (خالفوا المشركين احفوا الشوارب وأوفوا اللحى) رواه الشيخان ، وفي حديث آخر: (وخالفوا أهل الكتاب) .

وفي هذه القبيحة عدة مخالفات:

الأولى : مخالفة أمره ﷺ الصريح بالإعفاء .

الثانية: التشبه بالكفار.

الثالثة : تغير خلق الله الذي فيه طاعة الشيطان في قوله ، كما حكى الله تعالى ذلك عنه :

﴿ وَلَا مُنْ أَهُمْ فَلَيْتُغَيِّرُكَ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ [النساء:١١٩].

الرابعة : التشبه بالنساء ، وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك . وانظر تفصيل هذا الإجمال في كتابنا (آداب الزفاف في السنة المطهرة) (ص ١٢٦ - ١٣١) .

وإن من المشاهدات التي يراها الحريص على دينه أن جماهير من الحجاج يكونون قد وفروا لحاهم بسبب إحرامهم ، فإذا تحللوا منه ، فبدل أن يحلقوا رؤوسهم ، كما ندب إليه رسول الله الله عليه عليه التي أمرهم التي أمرهم التي أمرهم التي أمرهم التي أمرهم التي أمرهم التي أعمانها! فإنا لله وإنا إليه راجعون) (١).

والشبهة التي يكررها من يجيز ذلك من المعاصرين وجود طوائف من أهل الكتاب ممن يطلق لحيته ، فلا تتحقق المخالفة بذلك . والجواب على ذلك من وجوه أصولية فقهية :

ا – أن هذا الأمر قد علق بعلل متعددة وهي التي ذكرها الشيخ رحمه الله ، ومنها المنصوص عليها وهي المخالفة ، وكذلك كونها من خصال الفطرة ، كما في حديث عائشة رحم الله عنها قالت : قال رسول الله على : (عشر من الفطرة قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم ونتف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء).
قال مصعب : ونسيت العاشرة ، إلا أن تكون المضمضة (٢).

⁽١) حجة النبي ﷺ : ٩،٨ .

⁽٢) صحيح مسلم رقم (٦٢٧) .

فلو سلمنا تخلف العلة الأولى ، فإن العلل الأخرى باقية ، بل لا تتبدل ، فهي من خلقة الرجل التي يتميز بما ، فلا تغير بالحلق ، كما أن الشعر للمرأة من خلقتها التي لا يجوز لها حلقه .

٢ - أن المخالفة تارة تكون في أصل الحكم وتارة في وصف الحكم ، فلو سلم الاتفاق بيننا وبين أهل الكتاب في أصل الحكم وهو إطلاق اللحى، فإن النبي الله أمر بالمخالفة في الوصف، بأن تطلق اللحى وتحف الشوارب ، فبذلك ينتفي التشبه ، فإنهم لا يأخذون من شواربهم ، وهذا من أسرار الجمع بين الأمرين في الأحاديث (١).

٣ - أن إطلاق اللحى من سنن الفطرة التي كان عليها جميع الأنبياء والمرسلين ،كما قالت عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله علي كث اللحية تملأ صدره)(٢)، وفي قصة موسى وهارون:

﴿ لَا مَأْخُذُ بِلِحَيْقِ وَلَا بِرَأْمِقَ ﴾ [طه: ٩٤].

فإذا رجع بعض أهل الكتاب إلى فطرهم ، ووافقوا أنبياءهم ، فهذا لا يحملنا على مخالفتهم التي هي مخالفة للفطرة وشريعة الأنبياء .

٤ - أنه لا يسلم انتفاء المخالفة في هذا الزمان ، فإن الغالبية العظمى من أهل الكتاب لا يطلقون لحاهم ، كما هو مشاهد ، فكما هو معلوم لا شك فيه أن طوائف من أهل الكتاب كانوا يطلقون لحاهم في عهد النبي الله النبي ، ومع وجود ذلك أمر بإطلاقها ، فإن الأمر بالمخالفة بحسب الغالب .

حما أن التحريم هو الذي عليه جماهير العلماء من جميع المذاهب، بل نقل غير واحد من
 الأئمة الإجماع عليه ، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي :

١- قال ابن حزم: واتفقوا أن حلق اللحية مُثلة لا تجوز (٣).

⁽١) انظر كتاب أدلة تحريم حلق اللحية للشيخ محمد بن إسماعيل ، ص (٣٣) .

⁽٢) رواه البخاري رقم (٣٣٤٤) .

⁽٣) مراتب الإجماع ص ١٥٧.

- ٢- وقال ابن تيمية: ويحرم حلق اللحية للأحاديث الصحيحة ولم يبحه أحد (١).
- وقال أبو الحسن ابن القطان المالكي –: واتفقوا أن حلق اللحية مثلة V بحوز V.
- ٤- وقال الشيخ علي محفوظ: وقد اتفقت المذاهب الأربعة على وجوب توفير اللحية وحرمة حلقها والأخذ القريب منه (٣).
 - وقال في الدر المختار: يحرم على الرجل قطع لحيته (٤).
 - ٦- وقال الحطاب: وحلق اللحية لا يجوز (٥).
 - ٧- وقال القرطبي في المفهم: لا يجوز حلقها(١).
 - وقال الأذرعي: الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها $(^{(Y)}$.
 - ٩- وقال ابن مفلح: (ويحرم حلقها) (^{٨)}.
- ١٠ وقال الإمام ولي الله الدهلوي : (وقصها أي اللحية سنة المحوس ، وفيه تغيير خلق الله)^(٩).

- (٣) الإبداع في مضار الابتداع ص ٤٠٩.
 - (٤) الدر المختار ٤٠٧/٦.
 - (٥) مواهب الجليل: ٢١٦/١.
- (٦) عن إعفاء اللحية على ضوء الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم لأبي عبدالرحمن ص ١٢.
 - (٧) حاشية الشرواني ٣٧٦/٩.
 - (A) الفروع مع تصحيحه ١٥١/١.
 - (٩) حجة الله البالغة ١٨٢/١.

⁽١) حاشية الروض المربع ١٦٣/١ ، وانظر شرح العمدة ٢٣٦/١ .

⁽٢) الإقناع في مسائل الإجماع ٣٩٥٣/٢ .

٢ تختم الرجال بالذهب

قال رحمه الله :(((ج- تختم الرجال بالذهب فإنه حرام ، لا سيما ما كان منه من النوع الذي يسمى اليوم بـ " خاتم الخطبة " فإن فيه أيضا تشبها بالنصارى))).

🖁 الشرح: –

تحريم الذهب للرجال محل إجماع بين العلماء ، وما نقل عن الإمام أحمد والإمام إسحاق ابن راهويه أضما كرها خاتم الذهب للرجال ، فهذه الكراهة يراد بها التحريم (١) ، وأريد هنا أن أقعد لهذه المسألة الأصولية لشدة الحاجة إليها ، وكثرة الغلط بسببها ، فأقول : إن الكراهة قد تطلق في القرآن والسنة ولسان السلف ويراد بها التحريم ، وليس ما اصطلح عليه الأصوليون في الأحكام التكليفية ؛ من أنه ما لا يعاقب على فعله ، أو ما نحي عنه لا على سبيل الجزم ، ومن دلائل وقوع ذلك :-

- من الكتاب قوله ﷺ : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّعُهُ عِندَ رَيِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء:٣٨] بعد ذكره
 للمحرمات بل للموبقات. وقوله ﷺ : ﴿ وَكُرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُثْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْمِصْيَانَ ﴾ [الحجرات: ٧] .
- ومن السنة: قوله ﷺ: (إن الله كره لكم: قيل و قال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال)⁽¹⁾، ومن القيل والقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ما هو داخل في المحرمات اتفاقا⁽¹⁾.
 - ومن أقوال الأئمة في ذلك :-
 - قول الإمام أبي حنيفة : (يكره الشراب في آنية الذهب و الفضة للرجال والنساء) ، ومراده التحريم .

⁽٣) شرح العضد على ابن الحاجب (٥/٢) ، المدخل إلى مذهب أحمد ص٦٣ . وانظر : التحقيقات على الورقات للشيخ مشهور حسن ص٨٠٠



⁽١) آداب الزفاف ١٧٣.

⁽٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري برقم (١٤٧٧)، ومسلم برقم (٩٣٥) عن المغيرة بن شعبة رضي .

- وعن الإمام مالك كراهة الشطرنج ، وحملها كثير من أصحابه على التحريم .
 - وكره الإمام الشافعي أن يتزوج الرجل ابنته من الزنا ، وهو محرم قطعا(١) .
 - وقال الإمام أحمد: (أكره المتعة والصلاة في المقابر) ، ومراده التحريم (٢٠) .

قال الإمام ابن القيم: (وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأثمة على أثمتهم بسبب ذلك ، حيث تورع الأثمة من إطلاق لفظ "التحريم" ، وأطلقوا لفظ "الكراهة" ، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة ، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة ، وخفت مؤنته عليهم ، فحمله بعضهم على التنزيه ، و تجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى ، وهذا كثير حدا في تصرفاتهم ؛ فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة ، وعلى الأئمة)(٢).

ويدل على تحريم الذهب على الرجال أحاديث منها:

- ١ عن أبي هريرة رضية الله عن خاتم الذهب) (٤).
- ٢ قوله ﷺ: (يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده) (٥٠).
- ٣ قوله ﷺ: (حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم)(١).

وأما تحريم التشبه بالنصارى في اتخاذ خاتم الخطبة (الدبلة) - وإن كان من غير الذهب -، فلأن التختم وإن كان من العادات، لكنه حرم هنا لما قرن بصفة معينة، مستمدة من النصارى، فذكر أن أصلها أن يقول القس - وهو يعقد النكاح - : باسم الأب والابن والروح القدس ما

⁽١) انظر هذه الأقوال في إعلام الموقعين (٧٨/٢-٨١) وتعليق الألباني في تحذير الساحد ص٣٧.

⁽٢) شرح الكوكب المنير (١/٩/١) .

⁽٣) إعلام الموقعين (٧٥/٢) ، وانظر كتابي أدلة القواعد الأصولية من السنة النبوية ص ١٢٨- ١٣٠.

⁽٤) رواه البخاري (٢٦٥٥) ومسلم (٩٩١).

⁽٥) رواه مسلم (٩٣٥٥).

⁽٦) رواه الترمذي برقم ١٧٢٠ ، وهذا لفظه ، وهو في السنن والمسند بألفاظ أخرى .

يجمعه الرب لا يفرقه إنسان ، مشيرا في كل كلمة إلى إصبع ، ثم يستقر الخاتم في البنصر للمرأة والرجل باليد اليمنى، ثم بعد الدخول تنتقل إلى اليد اليسرى ، وقيل بأن أول من ابتدعها الفراعنة، ثم ظهرت عند الإغريق ، و أصلها مأخوذ من عادة قديمة وهي أنه عند الخطبة توضع يد الفتاة في يد الفتى ويضمهما قيد حديدي عند خروجهما من بيت أبيها .

وعادة لبسها في بنصر اليسرى مأخوذة عن اعتقاد الإغريق أن عرق القلب يمر في هذا الإصبع، فتزداد العلاقة بما ، وأشد الناس حرصا على ذلك هم الإنجليز (١).

وهذه القصص في تاريخ هذه العادة وإن لم يكن لها خطام ولا زمام ، من حيث مستند روايتها ، إلا أننا لا نعتمد تفاصيلها كأصل للحكم ، فالعبرة في حكمها كونها عادة غير إسلامية ، مبنية على طقوس خاصة ، وهو القدر الذي اتفقت عليه الروايات بغض النظر عن تفاصيلها ، فلا يجوز تقليدهم فيها ، لقوله على : (من تشبه بقوم فهو منهم) (٢) .

← جهر جج التمتع

قال رحمه الله : (((ثانیا: - علی کل من أراد الحج ممن لم یسق الهدی - [کما هو شأن عامة الحجاج الیوم ، فإنه من النادر أن یسوق أحدهم هدیه من الحل ، کما فعل النبي ﷺ ، فمن فعله فلا إنكار علیه ، أما من لم یسق الهدی وقرن أو أفرد فقد خالف فعله ﷺ وأمره ، وإن رغم الناس کما قال ابن عباس . رواه مسلم (٤ / ٥٨) وأحمد (١ / ٢٧٨ و ٣٤٣)] - أن ينوي حج التمتع لأمر النبي ﷺ أصحابه به آخر الأمر، ولغضبه على أصحابه الذين لم يبادروا إلى امتثال أمره بفسخ الحج إلى العمرة ، ولقوله : " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " . ولما قال له بعض الصحابة : أرأيت متعتنا " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " . ولما قال له بعض الصحابة : أرأيت متعتنا

⁽١) انظر فتاوى دار الإفتاء المصرية ٤٩٩/٩ ، وآداب الزفاف للألباني ص١٩٣٠ .

⁽٢) صحيح سنن أبي داود برقم (٤٠٣٣) ٠

هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ شبك النبي الله أصابعه واحدة في أخرى وقال : " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة لا بل لأبد أبد لا بل لأبد أبد " [انظر " صحيح أبي داود " (١٥٦٨ و ١٥٧١].

من أجل ذلك أمر الله السيدة فاطمة وأزواجه رضي الله عنهن جميعا بالتحلل بعد عمرة الحج ، ولذلك كان ابن عباس يقول : (من طاف بالبيت فقد حل ؛ سنة نبيكم وإن رغمتم) [وسنده في ذلك قوله الله : " إن الله قد أدخل في حجكم هذا عمرة فإذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل إلا من كان معه هدي " (" صحيح أبي داود " ١٥٧٣ و ١٥٨٠)]))).

€ الشرح: –

الحج على ثلاثة أنساك وهي : التمتع والقران والإفراد ، وهنا أربع مسائل متعلقة بحذه الفقرة ، وترتيبها كما يلي :

◊ المسألة الأولى: هل يجب حج التمتع على من لم يسق الهدي؟

وقع فيها خلاف على قولين :

القول الأول: وهو قول الشيخ رحمه الله: أنه واحب وقد تابع فيه ابن القيم الذي انتصر لاختيار ابن حزم رحمهم الله ، وهو منسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما .

القول الثاني : وهو قول جماهير العلماء سلفا وخلفا ، أن الأنساك الثلاثة جائزة ، وإنما الخلاف بينهم في أفضلها .

ولا شك أن ما ذكره الشيخ هنا وفي الأصل قوي حداً ، ويمكن تلخيص أدلته فيما يلي :

١ – أمر النبي ﷺ للصحابة بالتمتع ، وفسخ الحج إلى عمرة ، والأصل في الأمر الوجوب .

٢ - تشديده ﷺ في هذا الأمر ، وغضبه على من لم يبادر إلى الامتثال .

٣ - أمره العام ثم أمره الخاص لآحاد الصحابة كابنته وأزواجه وعلى وأبي موسى ، وعدم
 اكتفائه بفعل البعض ، وتكراره ذلك .

- ٤ قوله ﷺ : (دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة) .
 - أمر ابن عباس رضى الله عنهما بذلك وإنكاره على المخالفين .

ومع قوة هذه الحجج: إلا أنني توصلت إلى النتيجة الحكمية التي قررها الأئمة قديما وحديثا، والتي تقضي بجواز الأنساك الثلاثة .

وسأسجل هنا خلاصة جامعة مانعة لأدلتهم ، متضمنة الأجوبة على أدلة المذهب الأول ، وهي كما يلي :

1) قوله ﷺ: (والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفج الروحاء حاجا أو معتمرا أو ليثنينهما) (1)، ولاشك أن عيسى المنه سيتعبد بشريعة النبي ﷺ، فهذا يدل على جواز الأنساك الثلاثة ، وإلا لبينه النبي ﷺ.

وما أجاب به ابن حزم من أن هذا الشك من أبي هريرة هي ، لا دليل عليه ، وقوله "بأنه لا يجوز الشك من النبي هي " ، إنما هو رأي منه ترده الأدلة المصرحة بجواز ذلك ، فقد وقع نظيره من النبي هي ، بل فيما هو أعظم من ذلك ، في قوله هي : (لا تفضلوني على الأنبياء ، فإن الناس يصعقون يوم القيامة ، فأكون أول من يفيق ، فأجد موسى باطشا بقائمة العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور؟!) (٢٠).

ومثله قوله على عن الدحال: (ألا إنه في بحر الشأم أو بحر اليمن ، لا بل من قبل المشرق ، ما هو من قبل المشرق ، ما هو من قبل المشرق) (٣) .

⁽٣) صحيح مسلم برقم (٧٥٧٣) .



⁽۱) صحیح مسلم برقم (۳۰۸۹) .

⁽٢) صحيح البخاري برقم (٣٤٠٨) وصحيح مسلم برقم (٢٣٧٣).

والله ما تركت من حبل ، إلا وقفت عليه، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : (من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا ، فقد تم حجة وقضى تفثه) (١) ، فليس في الحديث أنه ساق الهدي ، ومع ذلك لم يأمره النبي عمرة ، بل بين له أن أول ما يلزم الحاج الوقوف بعرفة بعد النية التي لا يزال مستصحبا لها، وهذا الحج يحتاج إليه كثير من الناس وهو من الإفراد ، ويجوز أن يهل به في يوم عرفة (١) .

٣) ثبت عن الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان - فضلا عن غيرهم من الصحابة ، رضي الله عهم أجمعين - أنهم حجوا مفردين (٢) ، ولا يمكن لهؤلاء الأجلة أن يجهلوا حكما بحذه الأهمية في ركن من أركان الإسلام، شهدوه مع النبي على النبي المعلق مع النبي المعلق الكانوا أول المؤتمرين به ، وإن فهموا عدم الوجوب ففهمهم أقواله، فلو كان الأمر للوجوب المطلق لكانوا أول المؤتمرين به ، وإن فهموا عدم الوجوب ففهمهم عتمعين أولى بالتقديم ، لحصانة اتفاقهم ، والحرج الشديد في نسبة الخطأ إلى مجموعهم .

ع) وقع اتفاق الصحابة على جواز الأنساك الثلاثة ، فقد ثبت عن ابن عمر أنه حج قارنا ومتمتعا ومفردا (1) ، وهو من أكثر الصحابة اقتداء بالنبي ، وإن قبل بوقوع الخلاف فهو في عدم جواز التمتع أقوى، وأشهر من نقلت أقوالهم وذكر خلافهم في جواز الأنساك الثلاثة: أربعة وهم : عمر وعثمان وأبو ذر وابن عباس ، : فالثلاثة الأوائل يمنعون التمتع ؛ وقد أجمع العلماء على أن منعهم ليس للتحريم ، كما قال الشيخ الألباني في الأصل : (لاتفاق الجميع - فيما علمنا - على جواز التمتع في الحج ، كيف لا وهي في كتاب الله تعالى : (فَنَ تَمَدِّع وَالْمَبْرَة فيما علمنا - على جواز التمتع في الحج ، كيف لا وهي في كتاب الله تعالى : (فَنَ تَمَدِّع وَالْمَبْرَة فيما علمنا - على جواز التمتع في الحج ، كيف لا وهي في كتاب الله تعالى : (فَنَ تَمَدِّع وَالْمَبْرَة وَالْمُبْرَة وَالْمُنْ وَالْمُبْرَة وَالْمُنْ وَالْمُبْرَة وَالْمُنْ وَالْمُبْرَة وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَلَيْ وَالْمُنْ عَلَيْمُ وَالْمُنْ وَلْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَا

⁽١) أخرجه أحمد في المسند(١٥/٤) و أبوداود برقم(١٩٥٠) والترمذي برقم (٨٩١) والنسائي (٢٦٣/٥) وابن ماجة برقم (٢٠١٦) ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٧٠٤) .

⁽٢) ويسمى في هذه الأيام بالحج السريع،انظر تفصيل الكلام عليه في النوازل في الحج للشلعان ص ٦٣٥.

⁽٣) انظر زاد المعاد ٢٠٦/٢ وما بعدها ، حجة النبي ﷺ ص ١٩.

⁽٤) انظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٧٥٨/٢ .

إِلَا لَتَحْرَمُ فلا أَقُلُ مِنَ أَلَمْتِي) (١) ، فإن لم يدل منعهم على التحريم فلا أقل من أن يدل على عدم وجوب التمتع .

وسأناقش هذه الآثار من حيث دلالة ألفاظها كما يلي :

اما عمر شه فقد قال: (إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازله، فأتموا الحج والعمرة لله ، كما أمركم الله) (٢) ، وفي رواية قال : (فافصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم ، وأتم لعمرتكم) (٣) ، وقال : (أن تفصلوا بين الحج والعمرة ، وتجعلوا العمرة في غير أشهر الحج أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته) (١) ، وهذه الآثار تفهم بالآثار الأحرى الآتية، والتي تبين أن نهيه ليس للتحريم ، وإنما كره ذلك الأمرين :

حتى لا يخلو البيت من المعتمرين ، فالفصل بين النسكين أكمل وأتم لتحقيق هذه المصلحة .

وأعلم الناس بمراد عمر، ابنه عبدالله رمي الله عهما ، فإنه قال مبينا نوع النهي: (إن أبي لم يقل الذي تقولون ، إنما قال : أفردوا العمرة من الحج ، أي أن العمرة لا تتم في شهور الحج إلا بحدي ، وأراد أن يزار البيت في غير شهور الحج ، فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتم الناس عليها، وقد أحلها الله عز وجل لرسول الله ؟ .. فإذا أكثروا عليه قال : أفكتاب الله عز وجل أحق أن يتبع أم عمر؟)(٥).

والظاهر أن هذه الحرمة كانت في أول الأمر ، والله أعلم .

⁽٥) سنن البيهقي ٢١/٥ ، التمهيد لابن عبدالبر ٢١٠/٨ .



⁽١) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ٦٣ .

⁽٢) صحيح مسلم برقم (٣٠٠٦).

⁽٣) صحيح مسلم برقم (٣٠٠٧) .

⁽٤) سنن البيهقي ٥/٥ ، و إسناده صحيح .

قال الشافعي رحمه الله: عمر وسعد عالمان برسول الله ، وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد ، إنما روى مالك عن عمر أنه قال : افصلوا بين حجكم وعمرتكم ، فإنه أتم لحج أحدكم وعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج ، ولم يرو عنه أنه نحى عن العمرة في أشهر الحج (') . أي لم ينه نحي تحريم . وقال البيهقي : وجدنا في قول عمر شه ما دل على أنه أحب أن يفصل بين الحج والعمرة ليكون أتم لهما ، فحملنا نحيه عن متعة الحج على التنزيه وعلى اختيار الإفراد على غيره ، لا على التحريم ، وبالله التوفيق . (')

وقال ابن تيمية: إن عمر هم أفضل الأمور، وهو إفراد كل واحد منهما بسفر ينشئه له أن تفصلوا بينهما، فاختار عمر لهم أفضل الأمور، وهو إفراد كل واحد منهما بسفر ينشئه له من بلده، وهذا أفضل من القران، والتمتع الخاص بدون سفرة أخرى. وقد نص على ذلك أحمد، وأبو حنيفة، ومالك والشافعي وغيرهم وهذا هو الإفراد الذي فعله أبو بكر، وعمر رضي الشعهما، وكان عمر يختاره للناس، وكذلك علي، وقال عمر وعلي في قوله تعالى: ﴿ وَأَيْتُوا اللَّهُ عَلَمُ مَا اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ قَالًا: إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك قلك.

وقال ابن عبد البر موضحا: (وقد قال جماعة من العلماء: إنما كرهه - أي التمتع - عمر؛ لأن أهل الحرم كانوا قد أصابتهم يومئذ مجاعة ، فأراد عمر أن ينتدب الناس إليهم لينعشوا بما يجلب من المير) (1).

٢ - والعلة الثانية في كراهة عمر للتمتع ؛ أن لا يطؤوا النساء إلى حين الخروج إلى
 عرفات، ثم يحرمون تقطر رؤوسهم من الغسل ، وقد قال في ذلك : (قد علمت أن النبي ﷺ

⁽١) الأم للشافعي٧/٢١٤.

⁽٢) سنن البيهقي٧/٦٠ .

⁽٣) زاد المعاد لابن القيم ٢٠٩/٢.

⁽٤) التمهيد ٣٠٣/١١ ، وانظر مشكل أحاديث المناسك د. حالد آل مهنا ص ٢٤٥ .

قد فعله وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بمن في الأراك ، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم) (۱) ، وهذه العلة تحتاج إلى وقفة وتأمل ، لذلك قال الألباني رحمه اله تعالى في الأصل : (ومن الأمور التي تستلفت نظر الباحث أن هذه العلة التي اعتمدها عمر هي في كراهته التمتع هي عينها التي تذرع بما الصحابة الذين لم يبادروا إلى تنفيذ أمره ي بالفسخ في ترك المبادرة فقالوا : (خرجنا حجاجا لا نريد إلا الحج حتى إذا لم يكن بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال أمرنا أن نفضي إلى نسائنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المني من النساء..) ، وقد رد النبي ذلك بقوله : (أبالله تعلموني أيها الناس ؟ قد علمتم أني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم افعلوا ما آمركم به فإني لو لا هديي لحللت كما تحلون) ، فهذا يبين لنا أن عمر له لو استحضر حين كره للناس التمتع قول الصحابة هذا الذي هو مثل قوله وتذكر معه رد النبي عليهم لما كره ذلك ونحى الناس عنه ، وفي هذا دليل على أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه سنة من سنن رسول الله في أو قول من أقواله فيحتهد برأيه فيخطئ ، وهو مع ذلك مأحور غير مأزور ، والعصمة لله وحده ثم لرسوله) (٢). وهذا كلام سديد منه رصه الله .

أقول ملخصا ما سبق:إن عمر على لم يحرم المتعة،الذلك قال ابن عباس: (سمعت عمر يقول: والله إني لا أنحاكم عن المتعة،وإنحا لفي كتاب الله،وقد فعلها رسول الله، يعني العمرة في الحج) (٣).

⁽١) رواه مسلم (٣٠٢٠) معرسين : أي ملمين بنسائهم ، الأراك : أي في حجر الأراك كناية عن التستر به وهو شجر من الحمض يستاك به . وهو أيضا موضع بعرفة وليس مرادا هنا خلافا لبعض المعلقين على مسلم فإن الحجاج في هذا الموضع يكونون محرمين لا يجوز لهم وطء نسائهم . حجة النبي ص١٧ .

⁽٢) حجة النبي メ۱۱، ۱۸ .

⁽٣) سنن النسائي رقم ٢٧١٩ وصححها الألباني في صحيح النسائي ٢٨٨/٥ ح رقم (٢٥٦٣) .

وإنما كرهها للعلتين السابقتين ، فإن انتفت العلتان استحب التمتع ، لذلك قال عمر: (لو اعتمرت ثم اعتمرت ثم حججت لتمتعت) (١٠) ، وهو نص في الاستحباب ، وبهذا تنحل عقدة الروايات المتضاربة عن عمر الله أعلم .

وأما عثمان ﷺ: فقد سئل عن متعة الحج ، فقال : (كانت لنا ، ليست لكم) (٢) ، وقال عبد الله بن شقيق : كان عثمان ينهى عن المتعة ، وكان علي يأمر بها ، فقال عثمان لعلي كلمة ثم قال علي : (لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ) ، فقال : (أجل ولكنا كنا خائفين) (٣).

وأما أبو ذر الله فقال: (كانت المتعة في الحج الأصحاب محمد الله خاصة) ، وفي لفظ: (كانت لنا رخصة) (٥) ، وقال: (لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة. يعنى متعة النساء ومتعة الحج) (١).

والتخصيص في هذين الأثرين حمل على أحد وجهين :

الأول: أن مقصودهم اختصاص الصحابة بوجوب ذلك في تلك الحجة إبطالا لاعتقاد المشركين قولا وعملا ، وهو اختيار شيخ الإسلام (٧) .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة (١٣٧٠) ، بإسناد صحيح .

⁽٢) حجة الوداع لابن حزم ٢٧٦ ، وعزاه ابن القيم إلى مسند أبي عوانة وصححه في زاد المعاد ١٩١/٢.

⁽٣) صحيح مسلم برقم (٣٠٢١) .

⁽٤) صحيح مسلم برقم (٣٠٢٤).

⁽٥) صحيح مسلم برقم (٣٠٢٥).

⁽٦) صحيح مسلم برقم (٣٠٢٦).

⁽٧) زاد المعاد ١٩٣/٢.

وعلى التوجيهين لا يكون التمتع محرما عندهم ، قال ابن القيم : (إجماع الأمة على أن متعة الحج غير محرمة) (") .

وقال العراقي : (ولا يرد على ما حكيته من الإجماع ما في الصحيحين عن عمر وعثمان رضي الله عنهما تخما نحيا عن التمتع ، ولأصحابنا عن ذلك جوابان :-

أحدهما: أنهما نهيا عنها تنزيها ، وحملا الناس على ما هو الأفضل عندهما ، وهو الإفراد لا أنهما يعتقدان بطلان التمتع ، وكيف يظن بحما هذا مع علمهما بقول الله تعالى : ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِالْعُبْرَوْلِلَا لَهُ يَعَالَى : ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِالْعُبْرَوْلِلَا لَهُ يَعَالَى الله على الله الله على الله

ثانيهما : أنهما نميا عن التمتع الذي فعلته الصحابة ، وهو فسخ الحج إلى العمرة ، لأنه كان خاصا لهم)(١) .

وقد صرح عثمان الله بذلك حين ذكر له التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال: (أن أتموا الحج وخلصوه في أشهر الحج ، فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان أفضل، فإن الله قد أوسع في الخير ، فقال له علي : عمدت إلى سنة رسول الله على ورخصة رخص الله

⁽۱) التمهيد ۲۷٦/۱۱ .

⁽٢) انظر هاتين الروايتين في زاد المعاد ١٩٣/٢.

⁽٣) زاد المعاد ١٨٨/٢.

⁽٤) طرح التثريب ١٨/٥ .

للعباد بها في كتابه تضيق عليهم فيها ، وتنهى عنها ، وكانت لذي الحاجة ولنائي الدار ، ثم أهل بعمرة وحج معا ، فأقبل عثمان على الناس فقال : وهل نحيت عنها ؟ إني لم أنه عنها إنما كان رأيا أشرت به ، فمن شاء أخذه ، ومن شاء تركه)(١).

وما قيل في توجيه هذه الآثار يقال في غيرها سواء بسواء ، كنهي معاوية رالله على المارية الآثار يقال في المارية الآثار يقال المارية الماري

○ وأما ابن عباس رضي الله عنهما: فقد نسب إليه وجوب التمتع لمن لم يسق الهدي، والتحقيق أن هذا ليس مذهبا لابن عباس رضي الله عنهما ، بل مذهبه جواز الأنساك الثلاثة ، ولكنه يرى أن من طاف بالبيت سواء كان متمتعا أو قارنا أو مفردا فإنه يحل بمجرد الطواف ، ولذلك من حج عنده مفردا ولم يطف بالبيت جاز له ذلك ، ويمكنه الذهاب إلى منى ، فإن طاف قبل ذهابه حل وجوبا، وهذا المذهب مهجور ولا يقول به القائلون بالوجوب، والشيخ رحمه الله أورد قول ابن عباس بنصه لكنه لم يتنبه لحقيقة مذهبه ، والأدلة عليه من قوله كما يلي: – أما ما يدل على تجويزه للإفراد دون طواف فما رواه مسلم عن وبرة قال: (كنت حالسا عند ابن عمر فجاءه رجل فقال: أيصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف؟ فقال: نعم. فقال: فإن ابن عباس يقول: لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف فقال ابن عمر: فقد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن نأخذ أم بقول ابن عباس إن كنت صادقا) (٣).

- وأما ما يدل على التحلل بمجرد الطواف؛ فما قاله رجل من بني الهجيم لابن عباس : (ما هذه الفتيا التي قد تشغفت أو تشغبت بالناس أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال :

⁽١) مسند أحمد (٧٠٧)، جامع بيان العلم وفضله (٧٤٦)،الإحكام لابن حزم ٢١٩/٦،وحسنه الأرنؤوط .

⁽٢) سنن النسائي ٢٧٣٧ ، وانظر شرح النسائي للشيخ محمد على الأثيوبي ١٩٥/٢٤.

⁽٣) صحيح مسلم برقم (٣٠٥٦) ، ومعناه : إن كنت صادقا في إيمانك ، كما هو المشهور ، وقال القرطبي : ورع منه لئلا يذكر ابن عباس بشيء ما ثبت عنده . انظر شرح النسائي للأثيوبي ٢١٣/٢٥.

سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم) (١) .

بل وفي زيادة قال: (الطواف عمرة) (٢)، ومن أقواله أيضا: (الحج عرفة والعمرة الطواف) (٢)، ودليله في ذلك يبينه عطاء كما في الصحيحين عن ابن جريج قال: (أحبري عطاء، قال: كان ابن عباس، يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل، قلت لعطاء: من أين يقول ذلك ؟ قال: من قول الله عز وجل: (ثَمَعَ عَلَهَا إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْمَتِيقِ)، قلت: فإن ذلك بعد المعرف، قال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي على حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع) (٤).

قال النووي: (هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه ، وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف ، فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم) (٥٠).

وهذا المذهب بوب له أبو عوانة بقوله: باب ذكر الخبر المبيح للمعتمر أن يحل إذا طاف بالبيت وإن لم يطف بين الصفا والمروة، وأن الحاج إذا طاف بالبيت قبل خروجه إلى منى حل، وكان طوافه عمرة، والخبر المعارض له المبين أن طوافهم بالبيت دون الصفا والمروة قبل نزول هذه الآية: (إن الصفا والمروة)، وأنهم عادوا فيها (٢).

⁽١) صحيح مسلم برقم (٣٠٧٧) .

⁽٢) صحيح مسلم برقم (٣٠٧٨) .

⁽٣) انظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه لزكريا غلام ٧٨٣/٢ .

⁽٤) صحيح البخاري برقم (٤٣٩٦) ، صحيح مسلم برقم (٣٠٧٩) .

^(°) شرح مسلم ٢٣٠/٨ ، وهذه المسألة لم يذكرها صاحب كتاب " انفرادات ابن عباس عن جمهور الصحابة في الأحكام الفقهية " .

⁽٦) مسند أبي عوانة ٣٠٢/٢ باب رقم (١٨) .

ه) وبعد أن بينا أنه لم يستقر الخلاف بين الصحابة في جواز الأنساك الثلاثة – وإن قلنا بالخلاف فإنما هو في منع التمتع لا في وجوبه – ، نبين أيضا بأنه لا خلاف كذلك بين الأئمة في ذلك ، فقد نقل أكثر من خمسة عشر عالما – على سبيل الانتقاء لا الاستقصاء – إجماع السلف على جواز الأنساك الثلاثة مطلقا ، وإنما خلافهم في أفضلها(١).

وسردهم مع أقوالهم كما يلي:

١- الشافعي : (لأن الكتاب ثم السنة ثم ما لا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقران واسع كله)^(٢).

٢- ابن عبدالبر: (لا يختلف في ذلك ولا أحد من الأمة بأن الإفراد والتمتع والقران كل ذلك مباح بالسنة الثابتة المتواترة النقل وبإجماع العلماء) (٣).

٣- النووي: (وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة) (١).

٤- ابن قدامة: (وأجمع أهل العلم على جواز الإحرام بأي الأنساك الثلاثة شاء ، واختلفوا في أفضلها) (٥).

٥- العيني : (أما القران والإفراد بالحج فلا خلاف في جوازهما) (١).

٦- ابن مفلح: (وهو مخير بين التمتع والإفراد ذكره جماعة إجماعا) (٧).

⁽١) انظر المسائل الفقهية التي حكى فيها الإمام النووي الإجماع للراشدي ص ٣٨٣.

⁽٢) اختلاف الحديث ٥٦٧ .

⁽٣) التمهيد ٥٩/٥ ، وانظر الاستذكار ٥٩/٤ .

⁽٤) شرح مسلم ١٣٤/٨ .

⁽٥) المغني ٢٣٢/٣ .

⁽٦) عمدة القاري ١٩٧/٩.

⁽٧) المبدع ١١٩/٣.

٧- البغوي: (اتفقت الأمة في الحج والعمرة على جواز الإفراد والتمتع والقران) (١).

٨- القرطبي : (لا خلاف بين العلماء في أن التمتع جائز على ما يأتي تفصيله ، وأن الإفراد جائز وأن القران جائز)^(۱).

9 - القرافي : (واتفقت الأمة على عدم النهي عن الإفراد فهو مجمع عليه $)^{(7)}$.

١٠ ابن هبيرة: (وأجمعوا على أنه يصح الحج بكل نسك من أنساك ثلاثة التمتع والقران والإفراد لكل مكلف على الإطلاق)^(٤).

١١- الزركشي : (ولا خلاف بين الأثمة والحمد لله في جواز كل منها) (٥) .

١٢ - الماوردي : (لا احتلاف بين الفقهاء في جواز الإفراد والتمتع والقران)(١٠).

١٣- العراقي: (وأجمعت الأمة على جواز تأدية نسكي الحج والعمرة بكل من هذه الأنواع الثلاثة الإفراد والتمتع والقران)(٧).

١٤- الشوكاني : قال عن الإفراد : (ولا خلاف في جوازه) (^).

٥١- الشنقيطي: (وبه تعلم أن ادعاء بعض المعاصرين أن إفراد الحج ممنوع مخالف لما صح باتفاق مسلم والبخاري عن النبي على وأطبق عليه جماهير أهل العلم وحكى غير واحد عليه

⁽١) شرح السنة ٧٤/٧ .

⁽٢) تفسير القرطبي ٣٨٧/٢.

⁽٣) الذخيرة ٣/٥٨٥ .

⁽٤) اختلاف الأئمة العلماء ٢٧٠/١ .

⁽٥) شرح الزركشي ٨٠/٣ ، لكنه أشار إلى حكاية القول بوجوب التمتع .

⁽٦) الحاوي الكبير ٤/٤ .

⁽٧) طرح التثريب ١٨/٥ .

⁽٨) نيل الأوطار ٢/٥٦٥ .

الإجماع) (١) ، واعتبروا خلاف ابن حزم شاذا بعد استقرار الإجماع في القرون الثلاثة ، لذلك قال العراقي: (وشذ ابن حزم الظاهري فقال : إنه يتعين التمتع على من ليس معه هدي ، والقران على من معه هدي ، والا يجوز لكل منهما غير ذلك)(٢).

7) بقي أن نشير إلى أن هناك تبويبا لأبي عوانة قد يفهم منه القول بوجوب التمتع، ونصه: (باب ذكر الأخبار المعارضة للنهي عن المتعة وفسخ الحج، والجمع بينه وبين العمرة وأنها عام لا خاص، والدليل على أن العمرة واجبة مع الحج في أشهر الحج، وأن التمتع أفضل من الإفراد والقران مع سوق الهدي وإثباتها وأنها غير مفسوحة) (").

أقول: مثل هذه التبويبات للإمام أبي عوانة قد تشكل على طلاب العلم في أبواب فقهية كثيرة، وتقترب شقتها إذا علمنا منهجه في التبويب، وهو أنه يذكر ما تدل عليه ظواهر الأحاديث التي سيوردها، ولا يشترط أن تكون مذهبه أو مذهب غيره، ولذلك نجد أنه يورد تبويبات متناقضة بحسب دلالة الأحاديث التي أمامه، ففي مسألتنا هذه توجد تبويبات أخرى تعارض هذا التبويب كقوله: (باب ذكر الخبر المبين بأن فسخ الحج والمتعة خاص، وأنها منسوخة والنهي عنها، والأمر بالفصل بينهما) (أ)، ومثل ذلك قوله: (باب ذكر الخبر المبين أن فسخ الحج بعمرة لمن لا يكون معه هدي على الإباحة لا على الحتم، وأن المهل بالحج إذا قدم مكة ولم يكن معه هدي إن أحب أقام على إحرامه إلى انقضاء نسكه، وإن أحب جعلها عمرة ، وحظر فسخ الحج لمن معه هدي، والدليل على أن فسخ الحج لا يكون إلا بالطواف) (٥) ، هذا وحظر فسخ الحج لمن معه هدي، والدليل على أن فسخ الحج لا يكون إلا بالطواف)

⁽١) أضواء البيان ١٢٦/٥.

⁽٢) طرح التثريب ١٨/٥.

⁽٣) مسند أبي عوانة ٣٤١/٢ باب رقم (٣٧) .

⁽٤) المصدر السابق ٣٣٧/٢ ، باب رقم (٣٦) .

⁽٥) المصدر السابق ٢٩٢/٢ ، باب رقم (١٥) .

مع أن التبويب الأول ليس نصا في الوجوب الاصطلاحي للتمتع وعدم جواز غيره ، فتأمل .
٧) أما الجواب عن أوامر النبي على المتكررة العامة والخاصة والتشديد في ذلك ، فالنظر الأصولي في هذه الأوامر ظاهر ، وهو أن الأصل في الأمر الوجوب ما لم تصرفه قرينة ، وهنا القرائن الحالية السابقة كافية في صرف هذه الأوامر إلى الاستحباب ، فتشديد النبي على القولية والقرائن الحالية السابقة كافية في صرف هذه الأوامر إلى الاستحباب ، فتشديد النبي التحلل وتعميمه بسبب تأخرهم ، ولإزالة ما كان في نفوسهم من أن العمرة في أشهر الحج ثم التحلل الكامل - بما في ذلك الجماع - من أفحر الفحور ، وهذا وجه من جعل وجوب التمتع خاصا بالصحابة ، وكل ذلك سبق تفصيلا .

٨) وأما قوله ﷺ : (دخلت العمرة في الحج) ، فظاهره يحتمل معاني ومنها :

أ- أن الحج نائب عن العمرة والعمرة داخلة فيه ، فمن فعل الحج فقد كفاه عن العمرة ،
 فيكون قد سقط فرضها بوجوب الحج ودخلت فيه وهذا تأويل من لم يرها واجبة (١).

ب- أن شأنهما واحد وأحدهما لا يناقض الآخر ، فإذا أدخلت الحج على العمرة ، فإن العمرة لا تبطل ، وتكون جامعا بين الحج والعمرة قرانا ، ومتى أحرمت بالعمرة في أشهر الحج فقد دخلت في الحج تمتعا .

ج- قال البيهقي: قيل: معناه دخلت في وقت الحج وشهوره نقضا لما كانت قريش عليه من ترك العمرة في أشهر الحج^(۲)، واختاره الترمذي وبه قال الأحناف والشافعي وأحمد وإسحاق. د- وقال أيضا: وقيل في معناه: دخلت في أجزاء أفعال الحج فاتحدتا في العمل، فلا يطوف القارن أكثر من طواف واحد لهما، وكذلك السعي، كما لا يحرم لهما إلا إحراما واحدا^(۳).

⁽١) النهاية في غريب الأثر ٢٤٠/٢.

⁽٢) سنن البيهقي ٣٤٤/٤.

⁽٣) المرجع السابق ٥/١٠٧٤ .

ه- وتفسير الحنابلة واختاره الحافظ ابن حجر (۱) والشنقيطي (۲) وغيرهما أن المراد مشروعية الحج إلى عمرة ، والمعنى دخلت نية العمرة في نية الحج ، بحيث أن من نوى الحج صح له الفراغ منه بالعمرة ، ويدل له السياق فعن جابر شي: فقال في (لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل ، وليجعلها عمرة). فقام سراقة بن مالك بن جعشم فقال : يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد ؟ فشبك في أصابعه ...) ، فالكلام في هذا الحديث عن فسخ الحج إلى عمرة - كما هو ظاهر ترجيح الشيخ رحمه الله في الأصل (۲) - ، وليس عن أصل التمتع ، لأن بعض الصحابة كانوا متمتعين من الميقات ، كما في أول الحجة ، حيث قالت عائشة رضي الله عنه : (منا من أهل بالحج مفردا ، ومنا من قرن ، ومنا من تمتع) (٤).

٩) وكذلك فإن هذا اللفظ لو حمل على التمتع لشمل القران كذلك ، وحينها لا يثبت وجوب التمتع بخصوصه أيضا ، بل دلالته على القران أظهر فإن المتمتع يفصل بين عمرته وحجه بتحلل ثم إهلال ، ومن يقول بذلك لا يجوز الإفراد مطلقا، ومعناه أن الإذن به منسوخ ، وهذا ما لم يفهمه أحد من الصحابة ، وهو ليس مذهبا للشيخ ولا يلتئم مع تعليله رحمه الله لحج الخلفاء مفردين ، بأنهم ربما كانوا قد ساقوا الهدي(٥)، لأن سوقهم الهدي لا يخرجهم عن كونهم مفردين ، ما داموا أهلوا بإفراد الحج دون العمرة ، ويكون عندها الهدي مستحبا ، هذا على القول "بأنهم ربما كانوا قد ساقوا الهدي" .

⁽١) انظر فتح الباري ٦٠٩/٣ .

⁽٢) انظر أضواء البيان ٣٦١/٤.

⁽٣) حجة النبي ﷺ ص ٦٢ .

⁽٤) صحيح مسلم برقم (٢٩٨١) .

⁽٥) كما في ص١٩ من الأصل.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله : (قد أجمع العلماء على صحة الإحرام بأي واحد من الأنساك الثلاثة ، فمن أحرم بأي واحد منها صح إحرامه ، والقول بأن الإفراد والقران قد نسخا ، قول باطل)(١).

إذاً فدلالات الحديث ليس فيها وجوب التمتع ، فإنه رضي الله على العمرة مع الحج، ولذلك سبق عن جماعة من الصحابة التعبير عن الفسخ والمتعة بالرخصة .

(١) وأقول في ختم هذه المسألة أن ثمة مفاجئة لم يتنبه لها كثير ممن تبنى قول الشيخ ونصره ، وهي أن صاحب الروضة الندية لما قال : (فالحق أن التمتع أفضل ، وأما أنه متعين لا يجوز غيره - كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في تقريره ؛ فلا) علق عليه الشيخ الألباني بقوله : (التمتع أفضل فقط ولا يتعين)(٢)، فهذا ظاهر في تراجع الشيخ - وهو المظنون به مع كل ما سبق من دلائل - ، فإن طباعة تعليقاته على الروضة الندية متأخرة عن كتابيه الحجة والمناسك ، فقد كتب مقدمتها في عام ١٤١٩ه ، بينما كان كتاب الحجة سنة ١٣٨٤ه ، وإن كانت التعليقات قديمة فقد أقر ما فيها بالتقديم لها ، ولم أجد من حرر ذلك ، والله أعلم .

◊ المسألة الثانية : هل كان حج النبي ﷺ تمتعا أو قرانا أو إفرادا ؟

وفي هذه المسألة خلاف على ثلاثة أقوال :

- القول الأول: أنه حج متمتعا، وهو قول للشافعي وبعض الحنابلة (٦)، وقد بدأت به

⁽۱) مجموع فتاوی ابن باز ۱۳۰/۱۶.

⁽٢) التعليقات الرضية على الروضة الندية ٢٤/٢ ، ولم يزد فضيلة الشيخ على الحلبي حفظه الله في تعليقه على أن قال : (قلت : وينظر كتاب حجة النبي الله ص ١٠-٢٠ لشيخنا ؛ لتحرير المسألة) ، فلم ينبه على التعارض بين القولين ، مع أهميته ، والله أعلم .

⁽٣) انظر الحاوي ٤٣/٤ ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٤/٢٦.

لأستبعده من المناقشة لأنه أبعدها عن النصوص ، فإن النبي ﷺ صرح بأنه لم يحل من عمرته لسوقه لهديه ، وهو صريح في عدم التمتع ، لأن التمتع أول ما يميزه عن غيره التحلل بين النسكين ، واستدل أصحاب هذا القول بما ثبت عن عائشة وابن عمر ، أنهما قالا : (تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدي من ذي الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة إلى الحج . فكان من الناس من أهدى فساق الهدي ، ومنهم من لم يهد) (١).

ويجاب عن هذا الأثر بأن التمتع كان يطلق على القران كذلك لاشتراكهما في الجمع بين نسكين ، قال ابن كثير : (فمن كان منكم متمتعا بالعمرة إلى الحج، وهو يشمل من أحرم بمما، أو أحرم بالعمرة أولا ، فلما فرغ منها أحرم بالحج ، وهذا هو التمتع الخاص ، وهو المعروف في كلام الفقهاء. والتمتع العام يشمل القسمين، كما دلت عليه الأحاديث الصحاح، فإن من الرواة من يقول: تمتع رسول الله ﷺ. وآخر يقول:قرن، ولا خلاف أنه ساق الهدي)(٢). وقال ابن كثير أيضا : (وأكثر السلف يطلقون المتعة على القران) (٣) .

وقال ابن القيم : (ومراده بالتمتع هنا بالعمرة إلى الحج : أحد نوعيه ، وهو تمتع القران ، فإنه لغة القران ، والصحابة الذين شهدوا التنزيل والتأويل ، شهدوا بذلك) (٤).

أي فلا يكون متمتعا بالمعنى الخاص . كما أن لهم أدلة أخرى ضعيفة لا نطيل بذكرها $^{(\circ)}$.

⁽١) صحيح البخاري برقم (١٦٩٢) وصحيح مسلم برقم (١٢٢٨) .

⁽۲) تفسير ابن كثير (۱/۳۷) .

⁽٣) البداية والنهاية ٧/٤٥٤ .

⁽٤) زاد المعاد ١١٢/٢ .

⁽٥) انظرها ومناقشتها في زاد المعاد ١٣٦/٢ وما بعدها ، ومشكل أحاديث المناسك ص ١٨٩.

- القول الثانسي: أنه كان مفردا، وهو قول المالكية والشافعية (١).

واستدلوا بجملة من الآثار، منها: قول عائشة رضى الله عنها: (أن النبي ﷺ أهل بالحج مفردا) (٢٠) وقول ابن عمر: (أنه ﷺ لبي بالحج وحده)(٢) ، وقول ابن عباس: (وأهل رسول الله بالحج) (٤) ، وقول جابو: (أنه ﷺ أفرد الحج)(٥) ، وغيرها من الروايات.

- القول الثالث : أنه كان قارنا ، وهو قول الأحناف والحنابلة وجمهور المحدثين ، واحتيار النووي وابن حجر والألباني وأكثر المعاصرين (٢) ، واستدلوا بأدلة متكاثرة ، ومنها :

١ - عن عمر شه قال : سمعت رسول الله ﷺ بوادي العقيق يقول : (أتاني الليلة آت من ربي عز وجل فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل عمرة في حجة)(٧).

٢ - أن ابن عمر رضي الله عنهما قرن الحج بالعمرة وطاف لهما طوافا واحدا ، ثم قال : (هكذا فعل رسول الله على (٨).

٣ - عن جابر ﷺ : (أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة وطاف لهما طوافا واحدا)(٩).

⁽۱) انظر البيان والتحصيل لابن رشد ٧٦/٤ ، التمهيد لابن عبدالبر ١٩٦/١٠ ، وشرح الزرقاني على الموطأ ٣٣٧/٢ ، المجموع ١٥٩/٧ . اختلاف الحديث ٣٢٣/١٠ ، المجموع ١٥٩/٧ .

⁽٢) رواه مسلم ١٢١١ ، ١٢٢ ، وهذا لفظه وأصله في الصحيحين .

⁽٣) رواه مسلم ١٢٣٢.

⁽٤) رواه مسلم ۱۲٤، ۱۹۹.

⁽٥) رواه ابن ماجه ١٢٤٠ بسند صحيح ، و صححه الألباني .

⁽٦) شرح معاني الآثار ٢٠/٢، المغني٥/٨٦/ المجموع٩/٧٩ ، فتح الباري٢٩/٣ ١٤ ، التعليقات الرضية ٢٤/٣ .

⁽٧) أخرجه البخاري ٣١٠/٣.

⁽۸) أخرجه مسلم ۱۲۳، ۱۸۲.

⁽٩) أخرجه الترمذي ٩٤٧ ، و صححه الألباني .

٦ - عن أنس ﷺ قال : (سمعت رسول الله ﷺ أهل بمما ؛ لبيك عمرة وحجا) (٣) .

وله ﷺ - في الحديث الذي سبق - : (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة) ، وهو صريح في عدم التمتع ، وفيه دلالة على عدم الإفراد .

وأكتفي بهذه الأدلة محيلا إلى ابن القيم رحمه الله حيث قال: (وإنما قلنا إنه أحرم قارنا لبضعة وعشرين حديثا صحيحة صريحة في ذلك) (٤) .

وهذا هو الراجح في نوع حجه رأما الجواب عن الآثار التي تصرح بالإفراد ، فنلخصه في طريقتين :

الأولى: طريقة الجمع بين الروايات ، والجمع من وجوه ، منها:

١ - أنها محمولة على ما أهل به النبي الله أول الحال ، أما القران فهو ما استقر عليه الأمر لأنه أدخل العمرة إلى الحج لما جاء إلى الوادي ، وهو ما اعتمده ابن حجر ، وسبق إليه ابن المنذر وابن حزم (٥).

⁽١) أخرجه أبوداود١٩٩٣ ، والترمذي ٨١٦ ، وابن ماجه ٣٠٠٣ ، بإسناد صحيح .

⁽٢) أخرجه البخاري ٢٤٢/٤ ومسلم ١٢٢٩.

⁽٣) أخرجه مسلم ١٢٥١ .

⁽٤) زاد المعاد ١٠٧/٢.

⁽٥) فتح الباري ٤٢٩/٣.

٢ - مقصودهم : أنه ﷺ اقتصر على أعمال الحج وحده ، ولم يفرد للعمرة أعمالا ،
 كالإحرام والطواف ، وهذا جمع ابن تيمية ، وتابعه فيه تلميذه ابن القيم (١).

٣ - أو مقصودهم الرد على من قال إنه ﷺ حج متمتعا ، وحل كما يحل المتمتع .

٤ - قال الشوكاني : (فيتعين الحمل على القران وأنه أفرد أعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة) ، ونسب هذا القول إلى ابن تيمية ، فإنه قال قبل ذلك : (وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال ما حاصله) (٢) ثم ذكره .

أقول: إن الشوكاني رحمه الله وقع هنا في ثلاثة أوهام أحدي مضطرا إلى بيانها ، فإن الإمام إذا سها لزم المأمومين تنبيهه:

الأول: حين استحسن نسبة هذا الفعل إلى النبي على ، فإنه على لم يصح عنه قط أنه فرغ من الحج ، ثم أتى بعمرة ، لذلك فإن بقية العبارة التي اقتطع منها الكلام في غاية النكارة ، وهي قوله : (وأتى بالعمرة بعده من التنعيم ، أو غيره) ، وهذه الزيادة لم ينقلها الشوكاني مع أنها متممة للمعنى .

الثاني : أن هذا الفعل يتنافى مع مفهوم القران الذي يرجحه هنا ، بل هو الإفراد بعينه .

الثالث: وهو من أعجبها ، أن هذا الوجه الذي نقله عن ابن تيمية هو أحد الوجوه التي غلطها ابن تيمية عند عرضه للأقوال ، فظنها الشوكاني قولا له ، والتوجيه الذي ارتضاه ابن تيمية هو ما ذكرناه من قبل .

لذلك لخص ابن القيم من غلط في هذه المسألة بعد أن ذكر ترجيح شيخه فقال : (ووهم في حجه خمس طوائف :

الطائفة الأولى: التي قالت: حج حجا مفردا لم يعتمر معه.

⁽١) زاد المعاد ٢/٤٥١.

⁽٢) نيل الأوطار ٣٦٧/٤ طبعة دار الحديث بتحقيق الصبابطي.

الثانية : من قال: حج متمتعا تمتعا حل منه، ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاضي أبو يعلى وغيره.

الثالثة: من قال: حج متمتعا تمتعا لم يحل منه لأجل سوق الهدى، ولم يكن قارنا، كما قاله أبو محمد بن قدامة صاحب "المغنى" وغيره.

الرابعة: من قال: حج قارنا قرانا طاف له طوافين، وسعى له سعيين.

الخامسة: من قال: حج حجا مفردا، واعتمر بعده من التنعيم (١).

ومما سبق يتبين أن هذا الوجه من وجوه الجمع لا يصح بحال ، وإنما أوردته لبيان ما يتضمنه من اعتلال .

الطريقة الثانية : طريقة الترجيح بين الروايات ، وللترجيح وجوه أيضا ، منها :

١- أن من روى القران معه زيادة علم على من روى الإفراد ، فيقدم قوله .

٢- أن من روى الإفراد اختلف عليه في ذلك فأشهر من روي عنه الإفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه على بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ، ثم حدث أن النبي على فعل ذلك ، وجابر وثبت قوله : إنه اعتمر مع حجته أيضا ، وروى القران عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه .

٣- أنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه على من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل
 صح عنه أنه قال : قرنت ، وصح عنه أنه قال : لولا أن معي الهدي لأحللت .

إن من روي عنه القران لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الإفراد فإن
 له توجيهات وجيهة سبقت .



⁽١) زاد المعاد ١٢٣/٢ .

٥- أن رواية القران جاءت عن بضعة عشر صحابيا بأسانيد جياد ، بخلاف رواية الإفراد وهذا يقتضى رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارنا (١).

٦- أنه قد ورد التصريح من النبي ﷺ ففي رواية النسائي أنه قال: (فإني سقت الهدي وقرنت) (٢) ، وهو من أقوى وجوه الترجيح ، فالمرفوع لا يقابل بالموقوف(٢) .

وذكر ابن القيم رحمه الله عشرة أوجه لترجيحه (٤).

والثمرة العملية للخوض في هذه المسألة – بعد التوثيق العلمي لسنة النبي الله الخلاف في ترجيح أفضل الأنساك في الحج ، وهي المسألة الثالثة .

♦ المسألة الثالثة: أي الأنساك الثلاثة أفضل ؟

أيضا اختلف فيها الأئمة على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن أفضلها التمتع، وهو قول الحنابلة، وأحد قولي الشافعي- ويدخل في هذا القول أصالة من يقول بوجوب التمتع؛ وهم: ابن حزم وابن القيم والألباني-، وأدلتهم كما يلي:

١- أمر النبي ﷺ بالتمتع ، واهتمامه بذلك ، وتكراره على أصحابه .

٢- قوله ﷺ: (لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل، وليجعلها عمرة)، ولا يتمنى النبي ﷺ إلا الأفضل .
 ٣- أنه الأيسر للحاج حيث يتحلل بين النسكين ، ولا يتكلف بسوق الهدي .

⁽١) انظر هذه الوجوه في فتح الباري ٢٩/٣.

⁽٢) سنن النسائي ٢٧٢٥ ، وصححه الألباني .

⁽٣) انظر الرفيق في رحلة الحج ٣٣ ، صدر عن مجلة البيان .

⁽٤) زاد المعاد ١٣٤/٢.

القول الثاني : أن الأفضل هو القران ، وهو قول الأحناف و إسحاق والثوري ، والنووي وابن المنذر واستدلوا بما يلي :

١- أنه حج النبي ﷺ كما سبق ترجيحه ، ولا يختار الله تعالى لنبيه إلا الأفضل .

٢- أن النبي على قال : (دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة) ، أي صارت داخلة
 فيه لا تنفصل عنه وهو حقيقة القران .

٣- أن فيه سوق الهدي ، وهي الشعيرة التي عظم القرآن شأنها ، وكرر ذكرها .

إ- أن فيه مشقة ، والأجر في الحج على قدر النصب ، كما في حديث عائشة رسى الله عنها ،
 حين قال لها النبي على قدر نصبك) (١).

وأجابوا عن أدلة القول الأول بما سبق : أن هذه الأوامر كانت إبطالا لاعتقاد المشركين .

القول الثالث: أن الأفضل هو الإفراد ، وهو مذهب جماعة من الصحابة ، وقول المالكية والشافعية (٢) ، ومن حججهم ما يلي:

١ – قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجُّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ، فالإتيان بالحج وحده هو من تمامه .

٢-كما استدلوا بأحاديث تنهى عن العمرة قبل الحج ، ومنها :

- عن سعيد بن المسيب : (أن رحلا من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب ، فشهد عنده : أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج) (٢٠) .

⁽۱) أخرجه البخاري (٤/ ٤٤٨ - ٤٤٩) ، كتاب العمرة: باب أجر العمرة على قدر النصب، حديث (١٢١١)، ومسلم (٤/ ٣٩٤ وما بعدها - نووي)، كتاب الحج: باب وجوه الإحرام، حديث (١٢١١)، ووهم الحاكم فاستدركه (١/ ٤٧١)، وصححه على شرط الشيخين ، وتبعه الذهبي .

⁽٢) انظر المحموع ١٥٧/٧ ، أضواء البيان ٣٤٨/٤ .

⁽٣) أخرجه أبوداود ١٧٩٣ ، بإسناد ضعيف ،كما في ضعيف أبي داود .

- أن معاوية بن أبي سفيان قال لأصحاب النبي ﷺ: (هل تعلمون أن رسول الله ﷺ نحى عن كذا وكذا ، وعن ركوب جلود النمور؟ قالوا : نعم ، قال: فتعلمون أنه نحى أن يقرن بين الحج والعمرة ؟ فقالوا : أما هذا فلا ، فقال : أما إنحا معهن ، ولكنكم نسيتم) (١) .

وفي رواية أنه قال: (إن رسول الله ﷺ نحى عن صفف النمور؟ قالوا: اللهم نعم. قال: وأنا أشهد قال: أتعلمون أن النبي ﷺ نحى عن لبس الذهب إلا مقطعا ؟ قالوا: اللهم نعم. قال: أتعلمون أن النبي ﷺ نحى أن يقرن بين الحج والعمرة؟ قالوا: اللهم لا.قال: والله إنحا لمعهن) (٢).

وقال الألباني: (ولو أن النهي عن القران ثبت إسناده لوجب حمله على القران الذي لم يسق معه الهدي ؟ لأن النبي الله أمر أهله بفسخه، وغضب على الذين لم يبادروا إليه كما تقدم ، وذلك في معنى النهي عن القران المذكور كما هو ظاهر . أما وهو لم يثبت ؛ فلا داعى لتأويله) (٢).

- ٣- أنه حج الخلفاء الراشدين ، ولا يمكن أن يجتمعوا إلا على الأكمل .
- ٤- أنه لا يجب فيه الهدي لكماله،وهذا مبني على أن هدي التمتع والقران إنما هو دم حبران.
- ٥- كما استدلوا بأنه لم يقل بكراهة الإفراد أحد من الصحابة، بينما كره جماعة منهم التمتع،
 كما سبق تحرير هذه المسألة .
 - ٦- واستدل بعضهم بأنه حج النبي ﷺ ، وقد سبق ترجيح خلافه .

والذي يترجح على هذه الأدلة ما سلف من أنه الله حج قارنا ، وبين أنه كان يود أن يكون حجه تمتعا ، فهذا يقوي أرجحية القران والتمتع على الإفراد .

⁽١) أخرجه أبو داود ١٧٩٤ ، قال الألباني : حديث صحيح ؛ إلا النهي عن القرن بين الحج والعمرة ؛ فهو منكر .

⁽٢) البيهقي في سننه الكبرى ٥/ ٢٠ رقم ٨٦٥١ ، ولا تصح زيادة النهي .

⁽٣) صحيح أبي داود ٤٩/٦ .

وتوسط شيخ الإسلام فجمع بين هذه الأقوال كما هي عادته في ترجيحاته الفقهية ، فقال: (فالتحقيق في ذلك أنه يتنوع باختلاف حال الحاج فإن كان يسافر سفرة للعمرة ، وللحج سفرة أخرى أو يسافر إلى مكة قبل أشهر الحج ويعتمر ويقيم بحاحتى يحج فهذا الإفراد له أفضل باتفاق الأثمة الأربعة

وأما إذا فعل ما يفعله غالب الناس وهو أن يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة ويقدم مكة في أشهر الحج : وهن شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فهذا إن ساق الهدي فالقران أفضل له وإن لم يسق الهدي فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل) (١) .

وقوله في غاية الدقة والتحقيق ، فالأصل أنه متى أمكن إعمال الأدلة فهو الأولى ، إلا أنه في أيامنا هذه مع صعوبة سوق الهدي قد يتعين ترجيح التمتع ، إضافة إلى مرجحاته السابقة ، والله أعلم .

◊ المسألة الرابعة : من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع إلى بلده ، ثم أحرم بالحج ،
 فهل يعتبر متمتعا ؟

هذه المسألة مبنية على حقيقة التمتع ، وهل يشترط فيه الجمع بين العمرة والحج في سفر واحد ، فالأئمة الأربعة وغيرهم يشترطون ذلك ، ولكنهم يختلفون في حد السفر الذي ينقطع به التمتع على أقوال :

القول الأول : أنه إذا سافر مسافة القصر لم يكن متمتعا ، وهذا قول الحنابلة ومروي عن عطاء وإسحاق .

القول الثاني : أنه إذا تجاوز الميقات لم يكن متمتعا ، فإذا ذهب إلى الميقات ثم رجع حاجا فلا هدي عليه ، وهذا مذهب الشافعي .

⁽١) مجموع الفتاوي ٢٦/٢٦.

القول الثالث: أنه لا ينقطع إلا إذا رجع إلى بلده وهو مذهب الأحناف.

القول الرابع : أنه ينقطع إذا رجع إلى بلده أو سافر مسافة بقدر بلده كما هو مذهب مالك(١) .

فالحاصل أنه إذا رجع إلى بلده فلا يعتبر متمتعا ، ولا هدي عليه ، عند عامة العلماء إلا ما ينقل عن الحسن البصري واختاره ابن المنذر وهو قول الألباني رحمه الله ، قال ابن عبدالبر : (فإن اعتمر في أشهر الحج ، ثم رجع إلى بلده ومنزله ، ثم حج من عامه ذلك فليس بمتمتع ولا هدي عليه ولا صيام عند جماعة العلماء أيضا ، إلا الحسن البصري فإنه قال عليه هدي ؟ حج أو لم يحج ، قال : لأنه كان يقال : عمرة في أشهر الحج متعة) (٢).

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : (من اعتمر في أشهر الحج ورجع لأهله ثم أحرم بالحج مفردا فليس عليه دم التمتع ؛ لأنه في حكم من أفرد الحج ، وهو قول عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما وغيرهما من أهل العلم .

أما إن سافر إلى غير بلده كالمدينة أو حدة أو الطائف أو غيرها ثم رجع محرما بالحج فإن ذلك لا يخرجه عن كونه متمتعا في أصح قولي العلماء ، وعليه هدي التمتع) (٣).

⁽١) انظر هذه الأقوال في المغنى لابن قدامة ٥/٤٥٠ .

⁽۲) التمهيد ۸/۵۷٪.

⁽۳) مجموع فتاوی ابن باز ۱۳۰/۱۶ .

أ- فإن كانت إشارة إلى التمتع ، فيكون التمتع غير مشروع لحاضري المسجد الحرام ، فيكون المعنى : ذلك التمتع المذكور إنما يشرع لمن لم يكن حاضر المسجد الحرام ، أما من كان حاضرا له فليس له أن يتمتع ، وهو مذهب الأحناف واختيار البخاري ، كما أنه ظاهر قول ابن عمر رضي الله عنهما فقد سئل عن امرأة صرورة أتعتمر في حجتها ؟ قال : (نعم ، إن الله جعلها رخصة إن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام)(1) ،

وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما فقد روى ابن جرير أنه كان يقول: (يا أهل مكة إنه لا متعة لكم ، أخلت لأهل الآفاق وحرمت عليكم ، إنما يقطع أحدكم واديا ثم يهل بعمرة:

﴿ وَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنَ أَهُ لُهُ مَا ضِيعًا لَمَسْجِدٍ الْحَرَامِ ﴾)(٢) .

وعللوا لذلك بأن لفظة "ذلك" قد جمعت بين اللام والكاف، وهما إذا اجتمعا في اسم الإشارة فإن ذلك يدل على البعد، والمذكور البعيد هو التمتع، فإنه قد ذكر قبل الهدي فهو أبعد.

قالوا: والقرينة الثانية أن الله تعالى قال: ﴿ لِمَن لَمْ يَكُنْ آهَلَهُ مَاضِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْمُرَامِ ﴾ فأتى باللام - والتمتع له - والهدي عليه، فدل على أن المراد بذلك التمتع الذي له وله أجره وثوابه، أما الهدي فهو واجب عليه .

⁽١) أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور للسيوطي ٢٣/١.

⁽٢) أخرجه ابن جرير ٢٨٣٥ ، وعبد بن حميد وابن المنذر ، كما في الدر المنثور للسيوطي ٢٣/١ ، وأخرجه بمعناه البخاري برقم ٢٨٣٢ .

⁽٣) أخرجه ابن المنذر كما في الدر المنثور ٢٣/١ .

ترخص وترفه ؛ بأن جمع بين نسكين في سفر واحد ، فلما جمع بينهما في سفر واحد أوجبنا عليه الهدي ، لترخصه في ذلك .

أما المتمتع من حاضري المسجد الحرام فليس له سفر فلم يترفه حينئذ فليس عليه هدي .

وكذلك من سافر بعد إحلاله من العمرة وأحرم للحج في سفر جديد ، فلا دم تمتع عليه لزوال العلة وهي الجمع بين نسكين في سفر واحد .

وعللوا لذلك بأن الأصل في اسم الإشارة أنه كالضمير يعود إلى أقرب مذكور ، وأقرب مذكور هو الهدي .

وأجابوا عن أدلة القول الأول بما يلي :

 ١- أما الإتيان بـ"ذلك " التي تفيد الإشارة إلى البعيد فإنه معلوم في لغة العرب أنها تأتي أيضا للإشارة إلى القريب وهذا مشهور في استعمالهم .

٢- وأما لفظة " اللام " فتأتي بمعنى على ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَغِرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ أي عليها ،
 وقوله : ﴿ وَتَلَدُ لِلْجَبِينِ ﴾ أي على الجبين (١).

وكما هو ظاهر فإن الجوابين حول الجواز ولا خلاف في ذلك ، ولكن الكلام حول الأصل ، وأدلة القول الأول تبين أنه الأصل إلا بقرينة ولا قرينة هنا ، فيبقى قولهم هو الأقرب بعد تجاذب .

⁽١) انظر أضواء البيان ٤٩٠/٤.

⁽٢) شرح زاد المستقنع لشيخنا حمد بن عبدالله الحمد١ ٩/١٥ (الشاملة).

♦ مسألة : يشترط في التمتع أن يهل بالعمرة والحج في عام واحد .

يشترط في الحاج حتى يكون متمتعا أن يهل بالحج في عامه الذي اعتمر فيه ، فإن أهل في عام آخر فليس بمتمتع ، ويدل على ذلك دليلان :

ا- قوله تعالى : ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِالْفُئْرَةِ إِلَى الْحَبِي فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْحَبِي الْحَبِي الْحَبِي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

فالتمتع : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، وأن يكون الحج في العام نفسه الذي اعتمر فيه وإلا فليس بمتمتع ، وبالتالي فليس عليه دم .

٢- عن سعيد بن المسيب قال : (كان أصحاب النبي الله يعتمرون في أشهر الحج فإذا لم يحجوا في عامهم ذلك لم يهدوا) (١) .

وهذه المسالة محل اتفاق بين جماهير العلماء ، قال ابن قدامة : (لا نعلم فيه خلافا إلا قولا شاذا عن الحسن فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع حج أو لم يحج)(٢) .

◊ مسألة : من اعتمر عن غيره وحج عن نفسه أو العكس في عامه فهل يعتبر متمتعا ؟

هذه مسالة مشهورة ويتكرر السؤال حولها ، والخلاف فيها واقع على قولين عند أهل العلم هما قولان في كل مذهب من المذاهب الأربعة :

فالمشهور في مذاهبهم: وجوب الهدي عليه ؛ نظرا للفاعل فإن الفاعل واحد ، والنسك قد حصل من قبل فاعل واحد فوجب عليه الهدي .

والقول الثاني: لا يجب عليه الهدي ؛ نظرا لأن أحد النسكين له والآخر ليس له (٢) .

⁽١) رواه البيهقي بإسناد حسن ، كما قال النووي في المجموع ١٧٤/٧ .

⁽٢) المغني لابن قدامة ٥/٤٥٠ ، وانظر شرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد١ ٥٧/١ .

⁽٣) شرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد ٢٠/١١.

ومادامت المسألة عارية عن الأدلة ، فالترجيح فيها سيكون بمحض النظر الاجتهادي ، والأقرب والله أعلم هو القول الأول ؛ وذلك من وجهين :

ان الفاعل للنسكين واحد وهما عبادة له ، وإنما أهدى ثواب أحداهما لغيره ، أي وقع الاختلاف في النية فقط ، وليس في جملة العبادة .

٢- أنه الأحوط وبخاصة فيما ظاهره موافق للمنصوص ، ومتابع للجمهور ، والله أعلم .

∫ أشهـر الحـــج

قال رحمه الله : (((فعلى كل من لم يسق الهدي أن يلبي بالعمرة في أشهر الحج الثلاثة))) .

🖁 الشسرح: –

"على" هنا للوجوب وهو مقتضى مذهب الشيخ رحمه الله الذي سبق تفصيله .

وذكر هنا بأن أشهر الحج ثلاثة ؛ وهي : شوال وذو القعدة وذو الحجة ؛

وهو القول الأول في المسألة ، وهذا أحد قولي ابن عباس^(۱) و ابن عمر^(۱) ، وجماعة من التابعين ، وهو مذهب المالكية ، والقول القديم للشافعي .

⁽١) صحيح البخاري برقم (١٥٧٢).

⁽۲) تفسیر ابن جریر (۲۸۵۵) .

⁽٣) تفسير ابن كثير ٢/١ ٥٤.

إنما هي للحج ، وإن كان عمل الحج قد انقضى بانقضاء أيام مني) (١).

والقول الثاني في المسألة: أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ، وهو القول الثاني لابن عباس^(۲) و ابن عمر^(۳) في ، وهو قول الجمهور ⁽³⁾ ، واختاره ابن جرير ، وهو الذي أرجحه بعد تردد ، لأن المقصود بأشهر الحج ؛ الأشهر التي يجوز أن يفرض فيهن الحج أي يعزم ويهل ، كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَالَمَ ﴾ فمعنى الآية : أهل فيهن بالحج، كما قال ابن عمر رسي الله عنها (°) ، وقال ابن الزبير: (فرض الحج الإحرام)(۲) ، وهو في معنى ما سبق .

ومعلوم أنه يستطيع أن يهل بالحج إلى ما قبل فحر العاشر من ذي الحجة ، بحيث يدرك عرفة ولو جزءا يسيرا من الليل ، لقول ه الله الله الديك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج) (٧) ، فبعد فحر العاشر ليس من الحج بمفهوم الحديث ، ولا يمكن أن يدخل في الحج، وإنما أدخلنا العاشر باعتبار أن ليلته محل للإهلال .

وهنا إيرادان يعتبران دليلين لأصحاب القول الأول ، وهما :

١-أن الآية ذكرت الأشهر بالجمع وأقل الجمع ثلاثة!

⁽١) المرجع السابق.

⁽٢) ثبت عند ابن جرير ١٥٠/٢ ، والدارقطني ٢٢٦/٤ .

⁽٣) صحيح البخاري باب (٣٢) من كتاب الحج معلقا بصيغة الجزم ، وهو موصول في الموطأ (١٢٤٩) وتفسير ابن جرير (٣٥٣٣) والدارقطني (٢٤٨٢) ، وبين الحافظ صحته كما في التغليق ٥٨/٣ .

⁽٤) انظر تفسير ابن كثير ٢/١٥٥.

⁽٥) أخرجه ابن جرير برقم (٣٥٥٤) ، بإسناد حسن .

⁽٦) أخرجه الدارقطني ٢٢٧/٢ بإسناد صحيح.

⁽٧) انظر حديث رقم: ٩٩٥٥ في صحيح الجامع للألباني .

والجواب كما هو ظاهر ، أنه قد يطلق الجمع ويراد به الاثنان كما في قوله تعالى : ﴿ فَقَدَ صَعَتَ قُلُوبُكُما ﴾ وهما قلبان ، بل إطلاق الجمع في الأشهر أولى فإنحما شهران وزيادة (١) ، فالجمع للتغليب ، ولعل بعض من ذكر الأشهر الثلاثة أراد هذا التغليب ، وليس التحديد ، وهذا سبيل الجمع بين القولين المختلفين لكل من ابن عباس وابن عمر الله أعلم .

٢- أن أعمال الحج لا تنتهي بالعاشر بل تمتد إلى آخر ذي الحجة !

والجواب أن المقصود كما سبق الإهلال بالحج ، وليس أعمال الحج ، ومع ذلك فإن الأركان تنتهي باليوم العاشر مع طواف الإفاضة فهو وقته الأصلي ، وكل الذي بعده من المبيت والرمي وطواف الوداع ليس من الأركان بالإجماع .

ثم إن جمهور العلماء - ومنهم القائلون بأن أشهر الحج ثلاثة - يجوزون طواف الإفاضة حتى بعد انقضاء ذي الحجة ، بل قال ابن قدامة: (والصحيح أن آخر وقته غير محدود ، فإنه متى أتى به صح بغير خلاف) (٢) ، فهل تمتد أشهر الحج الثلاثة في حق من أخر الطواف؟!

ومن جعل آخر الطواف نماية ذي الحجة يجعل أشهر الحج ثلاثة ، فعليه يمكن أن نجمع القولين: بأن الحج تارة يؤقت من حيث ابتداؤه ، وتارة يؤقت من حيث انتهاؤه ، فمن وقته بابتدائه جعل أشهر الحج شوال وذا القعدة وعشرة من ذي الحجة ، ومن وقته بانتهائه جعلها الأشهر الثلاثة كاملة ، وهذا وجه آخر للجمع بين الآثار المتعارضة ، والله أعلم .

◊ مسألة : حكم من أهل في غير أشهر الحج ؟

لا يجوز الإحرام بالحج في غير أشهره ، كأن يحرم بالحج في رمضان ، فإنه كمن أدى الصلاة في غير وقتها ، وقد ورد في ذلك جملة من الآثار منها :

⁽١) انظر المغنى لابن قدامة ١١١/٥.

⁽٢) المغنى ٣١٣/٥ وسيأتي تحقيق القول في هذه المسألة عند الكلام عن طواف الإفاضة .

ا- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج لقوله تعالى: " فَمَن فَرَضَ فِيهِكَ ٱلْحَجَّ ") (١) .

- ٢- وقال: (من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج) (٢).
- ٣- عن جابر ﷺ قال: (لا يهل أحد بالحج إلا في أشهر الحج) (٣).

وقد شدد الأئمة في ذلك فقد رأى عمرو بن ميمون رجلا يحرم بالحج في غير أشهر الحج فقال: (لو أن أصحاب محمد أدركوه رجموه) (³⁾، وهي مبالغة يراد بما التغليظ على الفاعل. ومن فعل ذلك صار حجه عمرة ؛ لأنه أوقع إهلاله في غير وقته، كما نص عليه الشافعي وأحمد رحمهما الله (⁰⁾.

🖳 حكم فسخ الحج إلى عمرة

قال رحمه الله : (((فمن لبى بالحج مفردا أو قارنا ، ثم بلغه أمر الرسول غلج بالفسخ فينبغي أن يبادر إليه ولو بعد قدوم مكة وطوافه بين الصفا والمروة ، فيتحلل ثم يلبي بالحج يوم التروية يوم الثامن . (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) (ولا ينافي ذلك ما روي عن عمر وغيره مما يدل على أن الحج المفرد أفضل كما ذكرته في الأصل . ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية يتأول ذلك بأنه أراد

⁽١) المحلى لابن حزم ٢٥/٤ .

⁽٢) صحيح البخاري ١٥٠/٢.

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقي ٣٤٣/٤.

⁽٤) المحلى لابن حزم ٧١٥ .

⁽٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢٦٨٩، مسائل الإمام أحمد ١٣٨٠، وانظر ماسبق في إتحاف الناسك لمحمود آل موافي ٣٩-٤١.

إفراد العمرة في سفرة والحج في سفرة فراجعه في المجلد ٢٦ من " مجموع الفتاوى " فإنه مهم))) .

🖁 الشسرح:-

في فسخ الحج إلى العمرة مذهبان مشهوران ، فالجمهور يمنعونه ، ويستحبه الحنابلة وجماعة من أهل الحديث ، وقول الشيخ رحمه الله بالوجوب هنا هو المذهب الثالث وهو قول ابن حزم وابن القيم .

قال ابن القيم : ونحن نشهد الله أنا لو أحرمنا بحج ، لرأينا فرضا علينا فسخه إلى عمرة ؛ تفاديا من غضب رسول الله ﷺ ، واتباعا لأمره (١) .

وهذا القول مبني على القول بوجوب التمتع لمن لم يسق الهدي ، وقد سبق الكلام عليه تفصيلا .

- أما المانعون من الفسخ فاحتجوا بما سبق من آثار عن الصحابة تدل على أن الفسخ كان خاصا بهم ، وما ورد عنهم من النهي عنه ، والجواب عن هذه الآثار أنه ثبت عن الصحابة ما يخالفها .

كما استدلوا بحديث ضعيف يعارض الأحاديث الصحيحة ، وهو حديث الحارث بن بلال عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله أفسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : (بل لنا خاصة) (٢) .

والقاعدة في أقوال الصحابة أنها متى تعارضت تساقطت ، ولم يكن قول بعضهم حجة على بعض ، وبالتالي يصار إلى الأحاديث المصرحة بمشروعية الفسخ ، حيث لا معارض لها من النصوص .

⁽١) زاد المعاد ١٨٢/٢.

⁽٢) رواه أبو داود ١٨٠٨،والنسائي،٢٨٠٨ بشرح الأثيوبي٤٢/٣٣٩،وابن ماجه(٤٤٢)، وضعفه الألباني .

ثم هذه المشروعية إما أن تكون إيجابا أو استحبابا ، وكما سبق أن من لم يسق الهدي استحب له التمتع وبالتالي الفسخ ، إن لم يكن قد أهل بالعمرة من الميقات، ولا يحب عليه، وهذا كله مبني على ما تقدم تقريره فلا نعيد .

وقد أورد ابن قدامة قصة للإمام أحمد ؛ وهي أن سلمة بن شبيب قال للإمام أحمد : يا أبا عبد الله كل شيء منك حسن جميل إلا خلة واحدة ، فقال : ما هي ؟ قال : تقول بفسخ الحج ، فقال أحمد : قد كنت أرى أن لك عقلا ، عندي ثمانية عشر حديثا صحاحا جيادا كلها في فسخ الحج أتركها لقولك ! (١) .

المبيت بمنى ليلة عرفة

قال رحمه الله :(((ثالثا : إياك أن تدع البيات في منى ليلة عرفة ، فإنه واجب ، فعله رسول الله ﷺ وأمر به في قوله : " خذوا عني مناسككم . . "))) .

🖁 الشـــرح :-

هذه المسألة حول حكم المبيت بمنى ليلة عرفة، وقد ذهب الشيخ رحمه الله إلى الوجوب، ولم أحد من قال به من العلماء (٢) .

والقول الثاني: أنه سنة وليس واحبا ، وهذا الذي عليه جماهير العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم ، بل حكى فيه الإجماع جماعة من العلماء ، فقال ابن المنذر: (وأجمعوا على أنه ليس على من بات ليلة عرفة عن منى شيء ، إذا وافي عرفة للوقت الذي يجب) (٣).

⁽١) المغني ٢٥٣/٥ ، تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية ٧/١١ .

⁽۲) انظر فتح القدير 7 / 171 - 171 ، وشرح الحطاب 9 / 100 ، وانظر : شرح الرسالة مع الحاشيه 1 / 170 - 171 .

⁽٣) الإجماع لابن المنذر ٧٢ .

وقال ابن قدامة : (وليس ذلك واجبا في قولهم جميعا) (١) ، وقال النووي : (وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب ، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع) (٢).

ویدل علی عدم الوجوب حدیث عروة بن مضرس الطائی وفیه: (من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتی ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة لیلا أو نهارا ، فقد تم حجة وقضی تفثه) (⁽⁷⁾ ، والحدیث یدل علی عدم الوجوب من وجهین:

١- أنه دال على أن ما قبل عرفة ليس بواجب ، فإنه الله ذكر هذه الأمور وعلق عليها تمام
 الحج ، وأما النية فهو لم يزل مستصحبا لها ، فلا ترد على هذا الاستدلال كما سبق .

٢- أن عروة ﷺ لحقهم في عرفة ولم يذكر مروره بمنى ، ولم يستفصله النبي ﷺ ، مما يدل على عدم الوجوب .

وهذه قرائن ظاهرة في صرف الأمر العام إلى الاستحباب في هذه المسألة ، وهذه القرائن إنما نتكئ عليها حيث لم يوجد دليل خاص في المسألة ، وإيجاب كل ما فعله النبي في المسألة ، وإيجاب كل ما فعله النبي في حجته استنادا إلى عموم قوله : (خذوا عني مناسككم)، – وإن كان هو الأحوط – لكنه ليس بمتحه كتقعيد أصولي (٤).

فكيف إذا انضم إليه ما يضعف عمومه من قرائن ؟!

⁽١) المغنى لابن قدامة ٧٦٣/٥.

⁽۲) شرح صحیح مسلم ۱۸۰/۸ .

⁽٣) أخرجه أحمد في المسند (١٥/٤) وأبوداود برقم (١٩٥٠) والترمذي برقم (٨٩١) والنسائي (٢٦٣/٥) وابن ماجة برقم (٣٠١٦) ، وقد سبق .

⁽٤) انظر كتاب "قواعد وضوابط فقهية وأصولية في أحكام الحجج " ص ١٣ ، و القاعدة لا تزال مفتقرة إلى التأصيل من حيث التدليل والتنزيل ، فهي من أهم القواعد في هذا الباب ، وقد ذكر المؤلف أمثلة عليها-ستأتى في محالها- ليس منها هذه المسألة .

قال ابن القيم موضحا فهم الحديث: (والأخذ عنه : هو أن يفعل كما فعل على الوجه الذي فعل ، فإذا كان قد فعل فعلا على وجه الاستحباب ، فأوجبناه لم نكن قد أخذنا عنه، ولا تأسينا به،مع أنه على قد فعل في حجته أشياء كثيرة جدا لم يوجبها أحد من الفقهاء) ((). وهذا الفهم أدق من فهم الشوكاني للحديث حيث يقول : (وهذا الدليل يستلزم وجوب كل فعل فعله النبي على في حجه إلا ما خصه دليل)(1) وهو مقتضى تأصيل الشيخ أيضاً .

المبيت بمزدلفة ليلة يوم النحر

قال رحمه الله :(((وعليك البيات أيضا في المزدلفة حتى تصلي الصبح ، فإن فاتك البيات فلا يفوتك أداء الصلاة فيها ، فإنه أوجب منه ، بل هو ركن من أركان الحج على القول الأرجح عند المحققين من العلماء إلا للنساء و الضعفة . فإنه يجوز لهم الانصراف بعد نصف الليل ، كما سيأتي))).

¶ الشرح: -

في هذه الفقرة مسألتان:

◊ المسألة الأولى: حكم المبيت بمزدلفة؟

وفيها ثلاثة أقوال كما يلي:

القول الأول :إن المبيت إلى صلاة الفحر ركن في الحج ، إلا للنساء والضعفة ، وهو قول الشيخ رحمه الله هنا ، قال ابن القيم : وهو مذهب اثنين من الصحابة : ابن عباس، وابن الزبير، وإليه ذهب إبراهيم النخعي، والشعبي، وعلقمة ، والحسن البصري، وهو مذهب الأوزاعي

⁽١) تعذيب السنن ١/٥٥ .

⁽٢) نيل الأوطار ٥/٤٦.

وحماد بن أبي سليمان، والظاهرية ، وأبي عبيد القاسم بن سلام. واختاره المحمدان ابن جرير وابن خزيمة، وهو أحد الوجوه للشافعية (١٠).

وهؤلاء القائلون بأن المبيت بمزدلفة ركن من أركان الحج يقولون : إن فاته المبيت بما تحلل من إحرامه بعمرة ، ثم حج من قابل كمن فاته وقوف عرفة .

القول الثاني: أنه واحب ، يجبر بدم ، ويأثم بتركه إلا أنه يصح الحج بدونه ، وهو قول الحمهور من السلف والخلف كما نقله النووي (٢).

القول الثالث: أنه سنة وهو قول بعض الأحناف وبعض الشافعية ، ونقل عن عطاء والأوزاعي، وروى الطبري بسند فيه ضعف (٢)،عن ابن عمر مرفوعا: (إنما جمع منزل لدلج المسلمين).

أما دليل الركنية فهو حديث عروة بن مضرس الطائي الذي سبق قريبا وفيه: (من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا ، فقد تم حجة وقضى تفته) ، ووجه الدلالة من مفهوم المخالفة ومقتضاه أن من لم يشهد الصلاة ، ويقف معنا حتى ندفع فلم يتم حجه (3) .

وهذا هو عمدة هذا القول ، وما سواه فأحاديث ضعيفة لا أطيل بسردها ، ولكن أورد على هذا القول عدة إيرادات ، أجملها فيما يلي :

١- ليس في الحديث تعرض للمبيت أصلا ، فإن عروة الله قد أدركهم في صلاة الفحر ، والنبي الله ذكر صلاة الفحر والوقوف بعدها حتى يدفع ، ولم يتعرض للمبيت ، لذلك ذهب الحنفية إلى وجوب هذا الوقوف الذي بعد الفحر دون المبيت .

VT

⁽١) زاد المعاد ٢٥٣/٢ ، وانظر الإشراف ٣١٩/٣ ، المحلى ٧٩/٧ .

⁽٢) شرح مسلم ٣٩/٩ ، وانظر التمهيد لابن عبدالبر ٢٤٦/١١ ، المغني ٢٨٤/٥ .

⁽٣) قاله الحافظ في الفتح ٣/٩٧٥.

⁽٤) انظر أضواء البيان ٤٤٣/٤.

٧- مفهوم الحديث أن من لم يقف في مزدلفة - على فرض التسليم- لم يتم حجه ، وليس فيه دلالة على عدم الصحة ، فالجمهور القائلون بعدم الركنية يقولون بالوجوب ، ومعناه أن من تركه بلا عذر لم يتم حجه على مقتضى الحديث ، ولكن عدم التمام عندهم هو النقص وليس البطلان ، فلذلك أوجبوا جبر النقص بدم .

٣- أن النبي على رخص للضعفة بل وللمرافقين لهم أيضا في عدم المبيت ، ومعلوم أنها ليست ضرورة في حقهم ، وإنما هي رخصة لجحرد دفع المشقة ، وإلا لو بقوا بمزدلفة وتأخروا قليلا عن حطمة الناس لكان رافعا للحرج كذلك ، ومثل هذا التخفيف لم يعهد في الشريعة متعلقا بالأركان فإنها لا تسقط إلا بالضرورة ، فدل ذلك على أنه ليس ركنا ، وهذا المأخذ هو الذي لحه القائلون بالسنية .

3- وجما يدل على عدم الركنية أنه على ، قال : (من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج)(1) ، والحديث وإن لم يذكر لبيان حكم المبيت بمزدلفة ، ولكن يلزمه حكم آخر غير مقصود باللفظ وهو عدم ركنية المبيت بمزدلفة ، لأنه إذا لم يدرك عرفة إلا في الجزء الأحير من الليل، فقد فاته المبيت بمزدلفة قطعا، ومع ذلك فقد نص على بأنه أدرك الحج . قال الشنقيطي : (الظاهر أن الاستدلال بهذا الحديث على هذا الحكم صحيح ، ودلالته عليه هي المعروفة عند أهل الأصول بدلالة الإشارة ، ومعلوم في الأصول أن دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء ، ودلالة الإيماء والتنبيه كلها من دلالة الالتزام ، ومعلوم أن هذه الأنواع من دلالة الالتزام اختلف فيها:هل هي من قبيل المنطوق غير الصريح،أو من قبيل المفهوم؟) (1).

⁽۱) أخرجه أحمد ٣٠٩/٤ ، والنسائي ٣٠١٦ ، وابن ماجه ٣٠١٥ ، والحاكم ٣٠٥/٢ ، بألفاظ متقاربة، وانظر حديث رقم: ٥٩٩٥ في صحيح الجامع للألباني .

⁽٢) أضواء البيان ٤٤٣/٤ .

أقول وهذا الخلاف في كونها من قبيل المنطوق أو المفهوم يقوي حجيتها كما هو قول الجمهور ، ولها شواهد استنباطية كثيرة .

- بقيت رواية في حديث عروة أخرجها النسائي ، وهي عن مطرف عن الشعبي عن عروة قال : قال رسول الله : (من أدرك جمعا مع الإمام والناس ، حتى يفيض منها فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس ، فلم يدرك) (١) .

أقول : هذه الزيادة مع أن رجال إسنادها ثقات إلا أنها شاذة ، فقد تفرد بها مطرف وهو ابن طريف الكوفي ، فلم يروها غيره عن الشعبي مع كثرتهم ، بالإضافة إلى مخالفتها لجميع الروايات ، فبهذين القيدين يتحقق الشذوذ على مختلف مناهج المحدثين ، والله أعلم .

لذلك قال الطحاوي: (وهذا المعنى لمن فاته الوقوف بجمع أنه لا حج له ، فلم نعلم أحدا جاء به في هذا الحديث عن الشعبي غير مطرف ، فأما الجماعة من أصحاب الشعبي فلا يذكرونه فيه) (١) .

وقال الحافظ ابن حجر: (وللنسائي ولأبي يعلى: ومن لم يدرك جمعا فلا حج له، وقد صنف أبو جعفر العقيلي جزءا في إنكار هذه الزيادة؛ وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة، وأن مطرفا كان يهم في المتون، وقد ارتكب ابن حزم الشطط؛ فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام، أن الحج يفوته، التزاما لما ألزمه به الطحاوي، ولم يعتبر

⁽۱) سنن النسائي ٤٠٤١، وهي في صحيح السنن ، وصححها الشارح العلامة محمد الأثيوبي ، واحتج كما والتزم ركنية الصلاة والوقوف بعدها،انظر شرح سنن النسائي ١٩٥،٢٦/٢٥ ، ٩ وقريب منها رواية أبي يعلى ٢٤٥/١ ، مع أن الزيادة قال فيها الألباني رحمه الله : (وأنا أظن أنما مدرجة من كلام الشعبي،فقد زاد الدارقطني عقب الحديث في رواية له : قال الشعبي : ومن لم يقف بجمع جعلها عمرة) انظر إرواء الغليل ٢٥٩/٤ .

⁽٢) شرح مشكل الآثار ٣٠٠/٣.

ابن قدامة مخالفته هذه ، فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوي) (١) .

وقال النووي عن الحديث : (وأما الحديث ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما: أنه ليس بثابت ولا معروف.

والثاني: أنه لو صح لحمل على فوات كمال الحج V فوات أصله $V^{(Y)}$.

ومما سبق تتبين مرجوحية القول بالركنية ، وهو ما رجع إليه الشيخ الألباني أخيرا ، كما في تعليقه على الروضة الندية ، حيث قال : (وتمام البحث انظره في زاد المعاد ٣١٤/١ ، وقد ذكرت في التعليقات عليه ١٤/٥ ما يستفاد منه أن الحديث ليس دليلا على ذلك ، بدليل ذكر الصلاة فيه ؛ فإن هذا ليس ركنا اتفاقا فراجعه) (٣) ، ويقال في تعارض الترجيحين للشيخ في هذه المسألة ، ما قيل في وجوب التمتع سابقا .

ويتأرجح الترجيح بين الوجوب والسنية ، إلا أنّ كفة الوجوب تثقل بتلمسات دلالية أقوى ، وهي كما يلي :

١- أن النبي ﷺ رخص للضعفة وهو دال بمفهومه على عدم الرخصة لغيرهم .

٢- أن أحاديث عرفة لا تدل على عدم الوجوب ، فإن الكلام فيها على المعذور كحال عروة وغيره ممن لم يستطع الوصول قبل ذلك ، فحاله كحال العاجز بل هو أولى بخاصة مع عدم التفريط في التأخر .

٣- عموم الآية وعموم الأحاديث الآمرة بذلك ، فهي تدل على الوجوب حيث لا قرينة
 صالحة لصرفه عن مقتضاه .

⁽١) فتح الباري ٥٢٩/٣ .

⁽٢) المجموع ٨/١٥١.

⁽٣) التعليقات الرضية على الروضة الندية ١٠٣/٢.

واختيار الوجوب هنا على الأقرب في كل من الوقوف والمبيت ، لقوله ﷺ في الحديث السابق : (من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع) .

وهما مسألتان متداخلتان ، فالمبيت بمزدلفة ليلة النحر إلى الفجر ، والوقوف بما بعد الفجر من يوم النحر إلى الإسفار .

فأوجب المبيت مالك والشافعي وأحمد ، وقالوا بسنية الوقوف ، وعكس الحنفية هذا الحكم فأوجبوا الوقوف ، واستحبوا المبيت (١٠).

◊ المسألة الثانية : حكم صلاة الفجر في مزدلفة ، وفيها قولان مشهوران :

القول الأول: أنها ركن ، وهذا القول من تفردات ابن حزم ووافقه عليه الشيخ رحمه الله هنا، لكن سبق تراجعه عن ذلك في تعليقاته على الروضة الندية حيث قال: (وقد ذكرت في التعليقات عليه ٤/٥٤ ما يستفاد منه أن الحديث ليس دليلا على ذلك بدليل ذكر الصلاة فيه ؛ فإن هذا ليس ركنا اتفاقا فراجعه) (٢) .

القول الثاني: إنحا سنة ، فلو صلاها في منى أو في مكة أو في غيرهما فلا شيء عليه ، وهذا قول جماهير العلماء ، بل نقل الشيخ عدم الركنية اتفاقا ، كما في تعليقه السابق على الروضة الندية ، وفيه : (فإن هذا ليس ركنا اتفاقا) (٣).

وقد سبقه إلى نقل الإجماع الإمام ابن رشد وغيره (٢)، فكأنهم لم يعتبروا حلاف ابن حزم .

- لكني أقول بأن الإجماع على نفي الركنية لا يدل على مجرد السنية ، بل ظاهر الحديث فيه دلالة على الوجوب ، لأنه على ، جعل من أدركها قد تم حجه ، فمن لم يدركها لم يتم حجه ،

(VI)

⁽١) انظر الفقه الإسلامي وأدلته ١٨٨/٣ ، شرح حديث جابر للطريفي ٧٦ .

⁽٢) التعليقات الرضية على الروضة الندية ١٠٣/٢.

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) بداية الجتهد ٢٥٤/١ .

فهي واحبة ينقص الحج دونها، فما قيل في المبيت يقال هنا في صلاة الفجر، مع النظر في ملحظ الوجوب، وقد حكى ابن حزم جملة من الآثار عن السلف يفهم منها ذلك (١) والله أعلم.

و فائسدة:

وهنا وقفة حول مناهج العلماء في الاعتداد بمخالفات ابن حزم ، فالذي تتلخص به آراؤهم أنه متى استقرت أقوال الصحابة والتابعين والأئمة المتبعين على قول ولم يعلم لهم مخالف، كان خلاف ابن حزم شاذا بعد إجماعهم فلا يعتد به ، فهو متأخر ويعتبر من علماء القرن الخامس، حيث توفي سنة (٥٦هه)، وهو التأصيل الذي عليه الشيخ الألباني رحمه الله حيث قال معلقا على خلاف الظاهرية في مسألة نكاح ما زاد على أربع نساء - : (ويجاب عن هذا ؟ بأن الخلاف لا يعتد به ؟ لأنه طرأ بعد الإجماع) (٢).

وأما إن لم ينقل إجماع قبله اعتبر قوله، وإن خالف جماهير الأمة، فهو واحد من كبار الأئمة (٣).

- والقول بالركنية يفيد بأنه لا بد أن يكون في الوقت ، وفي جماعة مع الإمام أو الرفقة ،
 وهو مقتضى لفظ الحديث ، وهذا تترتب عليه لوازم فاسدة ، منها :
- أنه لو نام عن صلاة الفجر حتى خرج وقتها كما قد يحصل لشدة التعب لم يكن قد شهدها .
- كما أنه إن لم يدرك الرفقة فلم يصلها معهم لم يكن قد شهدها ، ولازم ذلك بطلان حجه. ومعلوم أن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم ، ولكن ابن حزم تنبه لذلك فالتزم جميع اللوازم حتى زعم أن من صلاها مع الإمام على غير طهارة ، ولو ناسيا بطل حجه ، فقال : (ومن

⁽٣) انظر بحث الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية ، د.عبد السلام الشويعر ، نشر محلة البحوث الإسلامية التي تصدرها دار الإفتاء في السعودية ، العدد ٦٧ ص ٢٩٣-٣٢٣ .



⁽١) انظر المحلى لابن حزم ١٣١/٧.

⁽٢) التعليقات الرضية على الروضة الندية ١٩٦/٢.

أدرك مع الإمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما سلم الإمام ذكر هذا الإنسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه، لأنه لم يدرك الصلاة مع الإمام $\binom{(1)}{}$.

- وسيأتينا الكلام عن انصراف الضعفة بعد نصف الليل ، وتحديد الوقت الدقيق في ذلك .

المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام

قال رحمه الله : (((رابعا : واحذر ما استطعت أن تمر بين يدي أحد من المصلين في المسجد الحرام ، فضلا عن غيره من المساجد وغيرها ، لقوله ﷺ : " لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه "(٢). فهذا نص عام يشمل كل مار و مصل ، ولم يصح حديث استثناء المار في المسجد الحرام ، وعليك أن تصلي فيه كغيره إلى سترة ، لعموم الأحاديث الواردة في ذلك ، وفيه آثار خاصة عن بعض الصحابة مذكورة في (الأصل).))) .

🖁 الشرح:-

هنا ثلاث مسائل:

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب (١٠١) إثم المار بين يدي المصلين ، رقم (٥١٠) ، ومسلم (٥٠٧)



⁽١) المحلى ١٩٤/٧ .

♦ المسألة الأولى: في حرمة المرور بين يدي المصلي .

وهذا هو الصحيح من أقوال العلماء ، لأحاديث منها ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى ، قال ابن رجب: (وهذا كله يدل على تحريم المرور بين يدي المصلي ، وهو الصحيح عند أصحابنا، والمحققين من أصحاب الشافعي .

وطائفة منهم ومن أصحابنا أطلقوا الكراهة .

وكذلك أطلقها غيرهم من أهل العلم ، منهم : ابن عبد البر وغيره .

وحكاه الترمذي عن أهل العلم.

وقد حمل إطلاق هؤلاء للكراهة على التحريم؛ فإن متقدمي العلماء كانوا يستعملون ذلك كثيرا. وقد حكى ابن حزم في كتاب الإجماع الاتفاق على أن المار بين المصلي وسترته آثم) (١).

المسألة الثانية : في حكم السترة .

اتفق أهل العلم على مشروعية السترة ، وإنما اختلفوا هل تحب أم لا ؟ على قولين :

- القول الأول: ذهب جماهير الفقهاء: إلى أن اتخاذ السترة سنة ، على تفصيلات وتفريعات عندهم (٢٠) . واستدلوا بما يلى :

١ – عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (أقبلت راكبا على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهـزت الاحتلام،والنبي على يعض الصف ، وأرسلت الأتان ترتع ، فلم ينكر ذلك على أحد) (٣) .

⁽١) فتح الباري لابن رجب ٦٨٢/٢.

⁽٢) انظر حاشية ابن عابدين ٢٨/١ ، جواهر الإكليل ٥٠/١ ، المجموع ٢٤٤/٣ ، المبدع ٤٨٩/١ ، سبل السلام ١٤٣/١ ، الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٧٧/٢ .

⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب (١٨) متى يصح سماع الصغير ، رقم (٧٦) ، وفي الأذان، باب (١٦١)وضوء الصبيان، رقم (٨٦١) ،وغيرها ، ومسلم برقم (٤٠٥) دون لفظة :إلى غير جدار .

١- قول النبي ﷺ : (إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها لا يقطع الشيطان
 عليه صلاته)^(١) ، وظاهر الأمر الوجوب .

وهو الظاهر من كلام ابن حزم (٥) ، واختاره الشيخ رحمه الله. واستدلوا بما يلي :

⁽١) قال في مجمع الزوائد ج: ٢ ص: ٦٣: "رواه أحمد وأبو يعلى وفيه الحجاج بن أرطاة ، وفيه ضعف". ورواه في سنن البيهقي الكبرى (٣٢٩٤)،وعزاه صاحب المنتقى إلى أبي داود ، والمنذري إلى النسائي ، نيل الأوطار [٥/٣]،وهو فيهما بلفظ آخر سيأتي ، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني رقم:٤٨١٤.

⁽٢) رواه أبوداود [٢/٤٥٩] في كتاب الصلاة، باب (١١٤) من قال الكلب لا يقطع الصلاة (٢١٨) ، وأخرجه النسائي برقم (٢٥٤) .

⁽٣) شرح البخاري لابن بطال ١٢٨/٢ ، مواهب الجليل ٥٣٢/١ ، الفروع لابن مفلح ٤٧٠/١ .

⁽٤) فتح الباري لابن رجب ٦٢١/٢ ، وقال ابن حزيمة في صحيحة ٢/٢ : (باب النهي عن الصلاة إلى غير سترة) ، وقال أبوعوانة في مسنده ٤٣/٢: (بيان إيجاب تقدم المصلي إلى سترة) ، انظر إتحاف الأحوة بأحكام الصلاة إلى السترة لفريح البهلال ص ١٠٣ .

 ⁽٥) نيل الأوطار (٣/٢) و السيل الجرار (١/١٧٦) ، المحلى (٤/٨-١٥).

⁽٦) أخرجـه أبو داود في كتــاب الصلاة ، بــاب (١٠٨) ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه ، رقم (٦٩٨) عن أبي سعيد الخدري ، وأخرجه النسائي في كتاب القبلة ، باب (٥) الأمر بالدنو من السترة ، رقم (٧٤٨) عن سهل بن أبي حثمة ، وقال الألباني : صحيح " .

٢- عن سبرة بن معبد الجهني أن النبي على قال: (ليستتر أحدكم في الصلاة ولو بسهم) (١) ،
 وفي رواية : (إذا صلى أحدكم فليستتر لصلاته ولو بسهم) (٢) .

قالوا: فهذه أحاديث ظاهرها الوجوب.

٣- أمر النبي ﷺ بالوقوف عن أن يمر بين يدي المصلي ، ونحاه عن ذلك ، وقال: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خير له من أن يمر بين يديه) وترك السترة بين يديه ذريعة لمرور الناس بين يديه فيقعون في محرم ، ويقطعون من صلاته .

وقد قال ابن مسعود - في المرور بين يدي المصلي - : (يقطع نصف الصلاة) (٢)، فإذا مر أحدهم بين يديه فإنه مع تفريطه في ذلك يذهب عنه نصف أجر صلاته على قوله الله الله عنه عنه تأمل !

٤- لم يثبت عن النبي على في حديث صحيح أنه تركها حضرا ، ولا سفرا ، فعن ابن عمر رضي الله على عديد عن الله على كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه ، فيصلي إليها والناس وراءه ، وكان يفعل ذلك في السفر، فمن ثم اتخذها الأمراء)(٤) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: (أن النبي على كان يصلي إلى راحلته)(٥).

⁽٥) رواه البخاري ٢/ ٥٥٩ ، ومسلم ٢/٥٥ .



⁽۱) رواه الحاكم (۲۰۲/۱) و البيهقي في الكبرى ٣٥٩٩ بإسناد حسن ، ورواه ابن حزيمة ٢٧/٢ والبيهقي في الصغرى ٧٢٦ والكبرى ٣٦٠٠ ، بلفظ: استتروا في صلاتكم ولو بسهم ، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٧٨٣ .

⁽٢) رواه أحمد في المسند ١٥٣٧٦ وحسنه الأرناؤوط .

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ج: ١ ص: ٢٥٢ ، باب ٦٦ في الرجل يمر بين يدي الرجل يرده أم لا ؟ رقم (٣) مصنف ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: إن المرور بين (٢٩٠٨) ، قال في فتح الباري ج١ ص٥٨٥ : " وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: إن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته " .

⁽٤) رواه البخاري ٤٥٤/٢ ، ومسلم ٧/٥٥ .

وفي لفظ: (إن النبي ﷺ كان يصلي إلى بعيره) 🗥 .

وأما الجواب عما ذكره أصحاب القول الأول:

فالحديث الأول حديث صحيح غير صريح ، والحديثان بعده ضعيفان .

أماكون الحديث الأول غير صريح ؛ فلأنه نفى أن يكون قد صلى إلى جدار ، ولم ينف أنه صلى إلى سترة ، وظاهر لفظة " غير " أنه قد صلى إلى شيء ، فإن لفظة " غير" في الغالب أنها تأتي صفة ، وهي هنا صفة لمحذوف تقديره " شيء " أي إلى شيء غير حدار .

فالحديث ليس فيه نفي السترة مطلقا ، وإنما نفي أن يكون النبي ﷺ صلى إلى جدار يحجز بينه وبين الدواب أن تمر بين يديه .

ومعلوم أن المصلي إذا صلى إلى سترة غير جدار فإن الدواب قد تمر بين يديه ، فيحتاج إلى دفع منه ، بخلاف ما إذا صلى إلى جدار فإنه يحجز بينه وبينها ، فلا يحتاج إلى دفع ، وقد مر ابن عباس بالحمار بين يدي بعض الصف لعدم وجود الحاجز والجدار ، فلم تكن الصلاة في مبنى ذي جدران يحجز المصلين عن مرور الدواب ، وعلى هذا تحمل رواية عبد الكريم عن مجاهد والتي لفظها : (أتيت أنا والفضل على أتان فمررنا بين يدي رسول الله على بعرفة وهو يصلي المكتوبة ، ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه) (٢) ، هذا إن احتججنا بهذه الرواية فإن ألفاظها مخالفة لألفاظ الصحيحين .

على أنه قد ورد عن ابن عباس ما يزيل الالتباس ، فقال : (ركزت العنزة بين يدي رسول الله على أنه قد ورد عن ابن عباس من وراء العنزة) (٣) ، وهو عين ما سبق تحقيقه .

⁽١) رواه أبو داود ١١٠/١ ، والترمذي ١٨٣/٢ ، و صححه الألباني فيهما .

⁽٢) رواه البزار في مسنده ٤٩٥١ وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٢٥ رقم: ٨٣٨ ، وانظر تفصيل الكلام على هذه الرواية في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ٦٨٢/١٢ وما بعدها .

⁽٣) رواه أحمد في المسنده ٢١٧ وقواه الأرناؤوط.

قال ابن خزيمة : (فهذا الخبر مضاد خبر عبد الكريم عن مجاهد ؛ لأن في هذا الخبر أن الحمار إنما كان وراء العنزة ، وقد ركز النبي على العنزة بين يديه بعرفة فصلى إليها ، وفي خبر عبد الكريم عن مجاهد قال : وهو يصلى المكتوبة ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه .

وخبر عبد الكريم وخبر الحكم بن أبان قريب من جهة النقل ، لأن عبد الكريم قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره ، وكذلك خبر الحكم بن أبان ، غير أن خبر الحكم ابن أبان تؤيده أخبار عن النبي على صحاح من جهة النقل ، وخبر عبد الكريم عن مجاهد يدفعه أخبار صحاح من جهة النقل عن النبي على .

وهذا الفعل الذي ذكره عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قد زجر عن مثل هذا الفعل) (١) .

- بقي أن نشير إلى قول الإمام مالك في العتبية - و هو أحد رواة الحديث - : (صلى رسول الله ﷺ في منى إلى غير سترة) (٢٠) .

وكذلك ما ورد في مسند ابن الجعد:قال رجل لشعبة: (كان بين يديه عنزة ؟ قال : لا !) (٣) .

أقول هذه أفهام لبعض الأئمة معارضة لأفهام غيرهم ، لذلك نجد أن البخاري بوب على حديث ابن عباس هذا بقوله: "باب سترة الإمام سترة لمن خلفه" وهذا مصير منه إلى أن الحديث محمول على أنه كان هناك سترة ، قال الحافظ ابن حجر: (كأن البخاري حمل الأمر في ذلك على المألوف المعروف من عادته التيني أن لا يصلي في الفضاء إلا والعنزة أمامه)(3).

⁽١) صحيح ابن خزيمة ٢٦/٢ .

⁽٢) البيان و التحصيل (٢٥٣/١) .

⁽٣) مسند ابن الجعد (٩٠).

⁽٤) فتح الباري (١/ ٥٧١).

وكذلك ورد عن الإمام الشافعي قوله : (قول ابن عباس : (إلى غير حدار) يعني - والله أعلم - إلى غير سترة) .

فتعقبه ابن التركماني بقوله: (قلت: لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة، ولا أدري ما وجه الدليل في رواية مالك: على أنه صلى إلى غير سترة) $\binom{(1)}{2}$, وهو ما قاله ابن دقيق العيد $\binom{(1)}{2}$.

فعليه لا تعارض أوامر النبي على بمثل هذه الألفاظ المحتملة ، فيبقى الأمر محكما ، فالأحوط في المسألة استصحاب الوجوب ، كما رجحه الشيخ رحمه الله أوالله أعلم (٣).

♦ المسألة الثالثة: أن تحريم المرور بين يدي المصلي ، ووجوب السترة عام ، سواء
 كان في المسجد أو خارجه، وسواء كان في المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو غيرهما ؛
 وذلك لعموم الأحاديث ، وللآثار في ذلك :

- فعن صالح بن كيسان قال : (رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ، ولا يدع أحدا يمر بين يديه) (١).

- وقال يحيى بن كثير: (رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام ، فركز شيئا، أو هيأ شيئا، يصلي إليه) (٥).

(١) الجوهر النقى ٢٧٣/٢ .

⁽٢) شرح عمدة الأحكام (٤٥٨/٢)، وانظر ما سبق في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢٨٦/١.

⁽٣) انظر صفة صلاة النبي للألباني ١١٤/١ وما بعدها ، وشرح زاد المستقنع لشيخنا الفاضل حمد الحمد ٥/١٠٠ ، إتحاف الأخوة بأحكام الصلاة إلى السترة لفريح البهلال ص ١٠٨ .

⁽٤) رواه أبو زرعة البرازي في (تباريخ دمشق) (٩١ / ١) (٢) ، وكذا ابن عسباكر في (تاريخ دمشق) (٨/ ٢٠٦ / ٢) بسند صحيح ، كما في الأصل ص ٢١ .

⁽٥) رواه ابن سعد (١٨/٧) بسند صحيح، كما في الأصل ص ٢٠، وصححه في السلسلة الضعيفة ، تحت الحديث رقم ٩٢٨ .

وقد ذهب جماعة من الفقهاء كالحنابلة - خلافا للشافعية والظاهر عند المالكية - (١) ، إلى استثناء المسجد الحرام ، ودليلهم في ذلك حديث كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن أبيه عن حده أن النبي الله والله عند البيت ، والرحال والنساء يمرون بين يديه لا يستره منه شيء) (٢) .

كما استدلوا ببعض الآثار منها:

1-3ن صفية بنت شيبة قالت : (كانت امرأة تصلي عند البيت إلى مرفقة ، فمرت عائشة رضي الله عنها بينها وبين المرفقة ، فقالت : إنما يقطع الصلاة الكلب ، والهر الأسود $\binom{(7)}{1}$.

٢- عن أبي عامر قال: (رأيت ابن الزبير يصلي في المسجد ، فتريد المرأة أن تجيز أمامه وهو يريد السجود حتى إذا هي أجازت سجد في موضع قدميها) (¹⁾.

٣- كما ثبت ذلك عن محمد بن الحنفية وابن جريج و عطاء وطاوس والحسن البصري وأبوبكر بن عبدالرحمن وغيرهم (٥).

قال الشيخ ابن باز رحمه الله: (أما المسجد الحرام فلا يحرم فيه المرور بين يدي المصلي ، ولا يقطع الصلاة فيه شيء من الثلاثة المذكورة ولا غيرها ، لكونه مظنة الزحام ويشق فيه التحرز من المرور بين يدي المصلى ، وقد ورد بذلك حديث صريح فيه ضعف ولكنه ينجبر بما ورد في

⁽١) انظر المغني لابن قدامة ٩/٤ ، فتح الباري لابن حجر ٥٧٦/١ ، إتحاف الأخوة للبهلال ١٤٠.

⁽٢) رواه أحمد ٣٩٩/٦، بمعناه وأبوداود ٣١٥/١، وغيرهما كما في السلسلة الضعيفة ٩٢٨، وفيه علة فقد قال سفيان: كان ابن حريج أخبرنا به قال: أخبرنا كثير عن أبيه، فسألته فقال: ليس من أبي سمعته، ولكن من بعض أهلي عن حدي. ففي الإسناد مبهم ؛ ولهذا ضعف الحديث به ، فتح الباري لابن حجر ٥٧٦/١ ، وانظر تمام المنة للألباني ٣٠٣.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة ٢٨٠/١ ، بإسناد صحيح .

⁽٤) رواه عبدالرزاق ٣٥/٢ بإسناد حسن .

⁽٥) انظر أقوالهم في إتحاف الناسك بفتاوى السلف في جميع المناسك ص ١١٣–١١٥

ذلك من الآثار عن ابن الزبير وغيره وبكونه مظنة الزحام ومشقة التحرز من المار - كما تقدم ومثله في المعنى المسجد النبوي وغيره من المساجد إذا اشتد فيه الزحام وصعب التحرز من المار لقول الله عز وجل: ﴿ فَأَنْقُوا اللّهُ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾ [التنابن:١٦] ، وقوله سبحانه : ﴿ لَا يُكُلّفُ اللّهُ نَفُسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] قول النبي ﷺ : " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم "(١)) (٢).

وبعضهم عمم الحكم في حرم مكة كله ، قال الحافظ ابن رجب : (وقد نص أحمد على أن مكة مخصوصة من بين البلدان بذلك ، ومن أصحابنا من قال : إن حكم الحرم كله كذلك ، ولو قيل : إن الصلاة إلى غير سترة مختص بالمسجد الحرام وحده دون بقاع مكة والحرم لكان جمعا بين الحديثين متوجها)(٣).

واستدل من عمم الحكم في جميع حرم مكة بحديث ابن عباس رضي الله عنه و فيه: (صلى رسول الله على بمنى إلى غير جدار) () ، وقد سبق الجواب عنه ، لذلك بوب البخاري للمسألة في صحيحه فقال: (باب السترة بمكة وغيرها) ، إشارة إلى عدم حجية ما يعارض تعميم الحكم .

مما سبق يتبين لي - والله أعلم- أن الراجع في السترة والمرور بين يدي المصلي هو ما ذكره الشيخ رحمه الله ، من أن حكمها في مكة كحكمها في غيرها ؛ إذ لا يصح دليل في الاستثناء ، إلا أنه يخفف في المسجد الحرام عند شدة الزحام ، وعدم القدرة على الاحتراز من المارة ، وليس الاستثناء مطلقا ، فالمشقة بقطع الصلاة وتعطل مصالح الطواف والمارة ظاهرة ،

⁽١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة برقم (٧٢٨٨)،ومسلم في الفضائل برقـم(١٣٣٧) .

⁽۲) مجموع فتاوی ابن باز ۹۲/۱۱ .

⁽٣) فتح الباري لابن رجب٢/٢٢.

⁽٤) سبق تخريجه .

والقاعدة المتقررة أن المشقة تجلب التيسير، وعلى هذه العلة يمكن أن تحمل الآثار الواردة في هذا الباب، والله أعلم.

وقد سئل الشيخ العباد حفظه الله: هل صحيح أن الإنسان في الحرمين لا يحتاج إلى سترة ولا يمنع المار بين يديه ؟ فأجاب: (ليس هذا بصحيح، بل الذي ينبغي أن المصلي عندما يصلي في أي مكان من المسجد الحرام والمسجد النبوي يصلي إلى سترة، ولكن إذا كان عند المطاف، وكان هناك زحام شديد فإن الطائفين أولى من المصلين، فالطائفون أولى من غيرهم وأحق من غيرهم ؟ لأن الطائف ليس له مكان يطوف فيه إلا حول الكعبة، وأما المصلي فإنه يجد أماكن مختلفة أو متعددة في المسجد، فيترك المطاف للطائفين، وهم أحق من المصلين) أماكن مختلفة أو متعددة في المسجد، فيترك المطاف للطائفين، وهم أحق من المصلين).

الإهتمام بتعليم الحجاج

قال رحمه الله : (((خامسا : على أهل العلم والفضل أن يعلموا الحجاج - حيثما التقوا بهم - مناسك الحج ، وأحكامه وفق الكتاب والسنة ، وأن لا يشغلهم ذلك عن الدعوة إلى التوحيد، الذي هو أصل الإسلام، ومن أجله بعثت الرسل ، وأنزلت الكتب ، فإن أكثر من لقيناهم - حتى بعض من ينتمي إلى العلم - وجدناهم في جهل بالغ بحقيقة توحيد الله وصفاته))) .

🖁 الشورح:-

اهتم النبي الله بتعليم أصحابه وأمته من بعده ما يفيدهم ، سواء من أحكام الحج خاصة ، أو أحكام الشرع عامة ، لذلك آذن الناس أنه يريد الحج ، ومكث في ذي الحليفة يوما كاملا ليجتمع الناس إليه ، وكان على راحلته مشرفا على أمته ، لا يدفع عنه أحدا .

⁽١) شرح سنن أبي داود لشيخنا عبدالمحسن العباد ٢٠٠/٤ الشاملة .



وقال لجرير الله في حجة الوداع: (استنصت الناس) (۱) ، وقال لبلال الله : (أسكت الناس) (۱) ، وجعل ربيعة بن أمية الله يصرخ خلفه في الناس يسمعهم خطبته (۱) ، وفي منى جعل عليا الله يعبر عنه ، و يردد كلامه ، والناس بين قاعد وقائم (۱) ، وكان يرسل الرسل إلى الحجيج في مواضعهم لتعليمهم مناسكهم ، وكل ذلك حرصا منه على تعليم أصحابه ، وإيصال الخير لهم ، وفي ختام خطبته قال : (ألا هل بلغت) (۱) اطمئنانا على تعلمهم .

فإذا كان كل هذا الاهتمام في تعليم النبي الله لصفوة الخلق بعد الرسل ، والذين فيهم الخلفاء والعشرة وأهل بدر وأهل بيعة الرضوان والمهاجرون والأنصار ، فكيف شأن التعليم في أيامنا هذه حيث قل العلم ، وكثر الجهل ، واختلطت الآراء ، وتداخلت الأهواء ، وضعف الارتباط بالوحي ، والاعتماد على الشرع ؟!

وأعظم ما ينبغي الاهتمام به تعليم التوحيد والإيمان ، فإن الحج يتضمن بأقواله وأفعاله معالم التوحيد الثلاثة ، التوحيد وأصوله ؛ ففي أعظم مظاهر الحج - وهو التلبية - : تتجلى معالم التوحيد الثلاثة ، لذلك قال جابر فله: (فأهل رسول الله على بالتوحيد) (٢) .

١- ففي قوله: "لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك : إثبات للألوهبة على ،



⁽١) أخرجه البخاري ٤١/١ (١٢١) ، ومسلم ٥٨/١ (٦٥) (١١٨) .

⁽٢) أخرجه ابن ماجة (٣٠٢٤) ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ١٦٢٤ .

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢٩٢٧ ، وحسنه الألباني ، والحاكم في المستدرك١٧٤٢،وصححه ، والطبراني في معجمه الكبير ٥/ ٦٧ رقم ٤٦٠٣ .

⁽٤) أخرجه أبوداود ١٩٥٦ ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود ١٧٢٣.

⁽٥) كما في حديث جابر ، وقد سبق .

⁽٦) صحيح مسلم ١٢١٨.

والتبرؤ من الشرك ، فلبيك : أي مقيم على طاعتك ، مداوم على عبادتك ، قائم على أمرك وحدك لا شريك لك ، وهذه هي حقيقة الألوهية كما قال الله الله المكافئة والمكافئة المكافئة المكاف

٢- وفي قوله: "إن الحمد ": توحيد الأسماء والصفات ، فالحمد هو: الثناء على الله تعالى بصفات الكمال ، ونعوت الجلال ، وأسماء الجمال، كما قال على : ﴿ وَيِلِمُ الْمُثَلُ ٱلْأَعْلَى ﴾ [النحل: ٦٠] ، {أي: الوصف الأكمل} .

٣- وفي قوله: " والنعمة لك والملك ": إثبات للربوبية لله تعالى ، فالنعمة لله وحده ، والملك له وحده ، كما قال الله : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَاتُ وَالْأَمْنُ ﴾ [الأعراف:٥٤].

وهذه المعالم الثلاثة يتضمنها كذلك التهليل على الصفا و المروة ويوم عرفة ، وهو قول : " لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ".

١ - ففي قوله: " لا إله إلا الله وحده لاشريك له " توحيد الألوهية .

٢- وفي قوله: " له الملك " توحيد الربوبية .

٣- وفي قوله: " وله الحمد وهو على كل شيء قدير " توحيد الأسماء والصفات.

بل كانت إشارة النبي ﷺ في خطبته إلى السماء ، وقوله ﷺ : (اللهم اشهد) (١)، دلالة على الوحدانية وعلو الله على سائر البرية .

لذلك كانت بدايات سورة الحج تأصيلا للتوحيد ، في قوله ﴿ أَلَمْ قَرَأَتَ اللَّهَ يَسَجُدُكُهُ مَنَ فِي السَّمَوَتِ وَمَن فِي اللَّرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمْرُ وَالنَّجُومُ وَلَلْمِبَالُ وَالشَّجُرُ وَالدَّوَابُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَالشَّمَوَ وَالدَّوَابُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَالشَّمَوَ وَالدَّوَابُ وَمَن فِي اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُكرِمِ إِنَّ اللَّهُ يَفَعَلُ مَا يَشَكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُكرِمِ إِنَّ اللَّهُ يَفَعَلُ مَا يَشَكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُن مُن اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا ا

⁽۱) صحيح مسلم ۱۲۱۸.

⁽٢) زاد الحجيج ٤٥، ٢٦.

🖳 وحجة المسلمين

قال رحمه الله: (((كما أنهم في غفلة تامة عن ضرورة رجوع المسلمين على اختلاف مذاهبهم ، وكثرة أحزابهم إلى توحيد كلمتهم، وجمع صفوفهم على أساس الكتاب والسنة ، في العقائد والأحكام ، والمعاملات والأخلاق ، والسياسة والاقتصاد ، وغير ذلك من شؤون الحياة ، وأن يتذكروا أن أي صوت يرتفع، وأي إصلاح يقوم على غير هذا الأصل القويم والصراط المستقيم فسوف لا يجني المسلمون منه إلا تفرقة وضعفا، وخزيا وذلا ، والواقع أكبر شاهد على ذلك . والله المستعان))) .

€ الشرح:-

الحج أعظم معالم الوحدة والاتفاق ، ونبذ الفرقة والافتراق ، فحميع أمة رسول الله والله على رب واحد ، في مجتمع إسلامي عظيم ، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء ، ليبينوا للعالم أجمع أن أمتنا واحدة ، وإن تناءت بحم الأوطان ، وتباعدت الأماكن والبلدان ، فإلهها واحد ، وكتابحا واحد ، ورسولها واحد ، وقبلتها واحدة ، وشعائرها واحدة ، وتلبيتها واحدة ، وإن مورست فيهم أبشع صور التفريق ، وعقدت ضدها مؤامرات التشتيت والتمزيق ، ﴿ إِنَّ مَنزِمِة أَمَّتُكُمُ أَمَّةُ وَحِدَةً وَلَنَارَبُكُمُ واحد ، وأباكم واحد) (أ) ، لذلك غرس النبي والله في خطبة عرفة بقوله : (إن ربكم واحد ، وأباكم واحد) (أ) ، وقال في خطبة الخيف :

(ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن : إخلاص العمل لله ، والنصيحة لولاة المسلمين ، ولزوم جماعتهم) (٢٠) .

⁽١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ١٣٧٥، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٧٠٠.

⁽٢) أخرجه ابن ماجة ٣٠٥٦ ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ٢٤٨٠ .

وعظم حرمة المسلم إبقاء لهذه الوحدة في خطبه الثلاث بعرفة ، ويوم النحر ، وأوسط أيام التشريق ، وقال : (اسمعوا مني تعيشوا ، ألا لا تظلموا ، ألا لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) (۱) ، وقال حينما سئل عن التقليم والتأخير في أعمال يوم النحر : (لا حرج ، لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم ، فذلك الذي حرج ، وهلك) (7). واقترض عرضه أي : نال منه بالذم والطعن وغيرهما (7).

∫ الجدال في الحج

قال رحمه الله :(((ولا بأس من المجادلة بالتي هي أحسن ، حين الحاجة ، فإن الجدال المحظور في الحج إنما هو الجدال بالباطل المنهي عنه في غير الحج أيضا ، كالفسق المنهي عنه في الحج أيضا ، فهو غير الجدال المأمور به في مثل قوله تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) . ومع ذلك فإنه ينبغي على الداعية أن يلاحظ أنه إذا تبين له أنه لا جدوى من المجادلة مع المخالف – لتعصبه لمذهبه أو رأيه ، وأنه إذا صابره في الجدال فلربما ترتب عليه ما لا يجوز – أنه من الخير له حينئذ أن يدع الجدال معه لقوله على : " أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا . . " الحديث [وهو حديث حسن ، وهو بتمامه في " صحيح الجامع الصغير " في الجزء الثاني رقم (١٤٧٧) طبع المكتب الإسلامي]))).

⁽١) أخرجه أحمد في المسند ٢٠٦٥ ، وصححه الألباني في الإرواء ٦ /١٨٠.

⁽٢) أخرجه أبو داود ٢٠١٥ ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود ١٧٧٥.

⁽٣) زاد الحجيج ٦٦ ، ٦٧ .

€ الشرح:-

وهذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله هو التحقيق في مفهوم الجدال المحرم في الحج ، وقد قال رحمه الله في الأصل: (فإن الجدال المنهي عنه في الحج هو كالفسق المنهي عنه في غير الحج أيضا ، وهو الجدال بالباطل ، وهو غير الجدال المأمور به في آية الدعوة ،

قال ابن حزم رحمه الله (٧ / ١٩٦): " والجدال قسمان: قسم واحب وحق وقسم في باطل فالذي في الحق واحب في الإحرام وغير الإحرام قال تعالى: (آدَعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ . .) ومن حادل في طلب حق به فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى ، وسعى في إظهار الحق ، والمنع من الباطل ، وهكذا كل من حادل في حق لغيره أو لله تعالى ، والجدال بالباطل وفي الباطل ، عمدا ذاكرا لإحرامه مبطل للإحرام وللحج ، لقوله تعالى : (فَلَا رَفَتَ وَلَا فَسُوفَ وَلَاجِ دَالَ فِي البَعْرِ اللهِ عَلَى البَعْرِ اللهِ عَلَى البَعْرِ اللهِ عَلَى البَعْرِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهُ

وهذا كله على أن (الجدال) في الآية بمعنى المخاصمة والملاحاة حتى تغضب صاحبك. وقد ذهب إلى هذا المعنى جماعة من السلف وعزاه ابن قدامة في (المغني) (٣/ ٢٩٦) إلى الجمهور ورجحه. وهناك في تفسيره قول آخر: وهو المجادلة في وقت الحج ومناسكه واختاره ابن جرير ثم ابن تيمية في (مجموعة الرسائل الكبرى) (٢/ ٣٦١)، وعلى هذا فالآية غير واردة فيما نحن فيه أصلا. والله أعلم) (١).

وقد سبق النقل عن الصحابة في ذلك ، فلا نطيل هنا .

⁽١) حجة النبي ٢٤–٢٥ .

(لا حرج لا حرج)

قال رحمه الله : (((ومما ينبغي على الداعية أن يلتزمه التيسير على الناس عامة ، وعلى الحجاج خاصة ، لأن التيسير أصل من أصول الشريعة السمحة كما هو معلوم ، ما دام أنه لا نص على خلافه ، فإذا جاء النص لم يجز التيسير بالرأي . وهذا هو الموقف الوسط العدل الذي يجب على كل داعية أن يلتزمه ، ولا عبرة بعد ذلك بأقوال الناس واعتراضاتهم وقولهم : شدد أو سهل ؟))) .

﴿ الشرح: -

هنا يصيب الشيخ رحمه الله كبد الحقيقة ، بعبارات واضحة دقيقة ، تختصر أبحاثا كثيرة كتبت في هذه المسألة ، فقد أصبحت قاعدة التيسير ، كالكلأ المستباح الذي يرتع فيه كل أحد ، والناس فيها بين مد وجزر ، وما ذكره الشيخ هو المنهج الوسط ، بلا وكس ولا شطط ، فالتيسير حيث لم ترد النصوص ، أو كان العمل بما موقعا في العنت والحرج ، ولو عممت القاعدة دون ضوابطها لأسقطت حتى العبادات ، وأبيحت كثير من المحرمات ، لأن في التزام بعض ذلك نوع مشقة على النفوس (۱).

ومما ينبغي أن يعلم أن الحاج في هذه العبادة ليس مكبلا بأغلال لا فكاك له عنها كما يظن البعض ، ولكنه في عبادة فطرية ميسرة ، رفع الله عنها الآصار والتنفير ، وأزاح عنها التعسير ، وأحاطها بكنف التيسير : ﴿ وَمَاجَمَلَ عَلَيْكُرُ فِ ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨]، لذلك خفف عن الحجاج في كثير من الأعمال ، ومنها :-

١- إباحة الاغتسال للمحرم ، ودلك شعره ولو تساقط منه شيء .

٢- إباحة تبديل ثياب الإحرام بمثلها .

⁽١) وقد تناولت ذلك في بحث : تغير الحكم والفتوى بين التأصيل والفوضى ، وهو قيد النشر .

- ٣- إباحة لبس سائر أنواع النعال ، ولبس الساعة و النظارة وشد الحزام ، والحلي للنساء .
- ٤- إباحة الاستظلال بالخيمة ، والثوب دون شد ، والمظلة كما فعل بلال وأسامة بن زيد الله النبي على.
 - ٥- إباحة لبس الخفين لمن لم يجد النعلين.
 - ٦- الرخصة للمعذور في أن يبيت بمكة ليالي منى .
 - ٧- الرخصة في جمع رمي يومين في يوم واحد .
 - ٨- الرخصة في الرمي ليلا أيام التشريق لمن انشغل عن الرمي نهارا .
 - ٩- الرخصة للضعفة في عدم المبيت بمزدلفة وخروجهم ليلا.
 - ١٠- التوكيل في الرمي للضعفة وأصحاب الأعذار .
 - ١١- التخفيف عن الحائض في عدم طواف الوداع .
- ١٢ ترخيص بعض العلماء كالأحناف وابن تيمية وغيرهم طواف الإفاضة للحائض عند
 الضرورة .
 - ١٣- الطواف والسعي جالسا على عربة ونحوها عند الحاجة .
 - ١٤- التقديم والتأخير بين أعمال اليوم العاشر،وهي:الرمي والذبح والحلق والطواف والسعي.
- ١٥ جواز الحجامة للمحرم ، ولو بأخذ شيء من الشعر ، لاحتجامه وهو محرم ولم تنقل
 عنه فدية .
 - ١٦ جواز قتل ما يؤذيه من الحشرات ونحوها من الحيوانات (١).
 - والتيسير في الحج بجميع مسائله السابقة وغيرها راجع إلى أنواع عامة ، وهي :
 - ١ التيسير بإسقاط الفعل: كسقوط طواف الوداع عن الحائض.
 - ٢ التيسير بتنقيص الفعل: كقصر الصلاة في المشاعر.

⁽١) زاد الحجيج ٣٣ - ٣٥ .

- ٣ التيسير بالإبدال: كالصيام لمن لم يجد الهدي.
- ٤ التيسير بالتقديم والتأخير: كالجمع في عرفة ومزدلفة ، وأعمال يوم النحر.
 - ه التيسير بالتغيير: كالتوكيل في الرمي^(١).

وستأتي في الفقرات التالية تفاصيل هذه المسائل وغيرها مما يتجلى فيها يسر الشريعة .

∫ أمور جائزة في الحج

◊ ١) الاغتسال

قال رحمه الله :(((وثمة أمور جائزة اعتاد بعض الحجاج أن يتحرجوا منها لفتاوى صدرت من بعضهم منافية للأصل المشار إليه آنفا ، رأيت التنبيه عليها :

الاغتسال لغير احتلام ولو بدلك الرأس ، لثبوت ذلك عن النبي في " الصحيحين " وغيرهما من حديث أبي أيوب في [وهو في الأصل بتمامه (ص ٢٨) وقد خرجته في (إرواء الغليل) برقم (١٩١٩) وصحيح أبي داود (١٦١٣)]))).

﴿ الشرح: −

ذهب جماهير العلماء إلى حواز الغسل للمحرم (٢) ، إلا أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل ؟ فالإمام مالك كره للمحرم أن يغطس في الماء ، وهذه الكراهة لأحد أمرين :

- ١ أن فيه سترا للرأس ، وتغطية الرأس لا تجوز للمحرم .
- ٢ وإن كان الغطس في نهر وبركة ونحوها ؛ فلعلة أخرى ؛ وهي الخوف من قتل بعض

⁽١) انظر في ذلك كتاب التيسير في واجبات الحج د.حامد الغامدي ص ٥٦ ، ٥٧ . بداية المحتهد لابن رشد ٦١٥/١ ، المغني لابن قدامة ٥/ ٣٧٩ .

⁽٢) بداية المحتهد لابن رشد ١١٥/١ ، المغني لابن قدامة ٥/١١٧ .

الدواب ^(۱).

لكن قال ابن عبدالبر: (وأتباع مالك في كراهيته للمحرم غسل رأسه قليل) (٢) .

كما كره الجمهور الاغتسال بسدر ونحوه ، ويخرج على قولهم الصابون ، وعللوا لذلك بأن فيه إزالة للشعث ، والتعرض لقلع الشعر (٢) .

والصحيح في جميع ذلك الجواز مطلقا ، ومما يدل عليه ما يلي :

1- عن عبد الله بن حنين: (أن عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة احتلفا بالأبواء ؛ فقال عبد الله عبد الله بن عباس: يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه ، فأرسلني عبد الله ابن العباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله عن ذلك ، فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب فسلمت عليه فقال: من هذا ؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن العباس ، أسألك كيف كان رسول الله على يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا لي رأسه ، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصبب فصب على رأسه ثم الثوب فطأطأه حتى بدا لي رأسه ، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصبب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه ، فأقبل بمما وأدبر وقال: هكذا رأيته على على . زاد مسلم: (فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبدا) .

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ربما قال لي عمر بن الخطاب فيه : تعال أباقيك في الماء أينا أطول نفسا ونحن محرمون) (٥) ، وفيه تجويزهم للغطس ، وكذا الأثر الذي بعده .

⁽١) المدونة ٣٦٣/١ ، الإجماع لابن المنذر ٦٨ .

⁽٢) التمهيد ٤/٠٧٠ .

⁽٣) انظر بداية المحتهد لابن رشد ٦١٦/١ ، المغنى لابن قدامة ٥١١٨/ .

⁽٤) رواه البخاري ٢٠/٣ ، ومسلم ٨٦٤/٢ .

⁽٥) رواه البيهقي بسند صحيح كما في الأصل ص ٢٦.

٣- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أن عاصم بن عمر وعبد الرحمن بن زيد وقعا في البحر يتمالقان - يتغاطسان - يغيب أحدهما رأس صاحبه وعمر ينظر إليهما فلم ينكر ذلك عليهما)⁽¹⁾.

3- أن النبي على قال في المحرم الذي وقصته ناقته: (اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا)(٢) ، فأمر بغسله بالسدر مع إثبات حكم الإحرام في حقه(٣).

وأما ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام (أنه) ، فهذا لا يدل على منعه لذلك وغاية ما فيه أنه تورع منه الله لا يدل على منعه لذلك وغاية ما فيه أنه تورع منه الله الله الشعث ، وله في ذلك مواقف كثيرة ستأتينا .

♦ مسألة : حكم استعمال الصابون المطيب .

كان الكلام السابق حول الغسل بالصابون ونحوه ، أما هذه المسألة فحول استعمال الصابون المطيب للمحرم ، سواء في الغسل أو في مجرد غسل بعض الأعضاء ، وهي وإن كان محل الكلام عنها في باب المحظورات إلا أنني رأيت مناسبتها لهذا الموضع جمعا بين النظائر ، فأقول هنا في هذه المسألة خلاف على ثلاثة أقوال :-

القول الأول : إن رائحة الصابون : إن كانت مما لا يتخذ طيبا ،كالنعناع والجوز والريحان والفاكهة ونحوها : فيجوز استعماله ، وأما إن كانت بما يتخذ طيبا ، كالمسك والعود ونحوه :

⁽١) رواه البيهقي ٥/٦٣ ، وإسناده صحيح .

⁽٢) متفق عليه وقد سبق .

⁽٣) انظر المغني لابن قدامة ١١٨/٥ .

⁽٤) رواه مالك في الموطأ ٣٢٤/١ ، بأصح الأسانيد .

فلا يجوز ، وهذا قول المالكية ، واختيار الشيخ ابن عثيمين (١) ، قالوا : لأن شم هذه النباتات جائز للمحرم فكذا استعمالها(٢).

القول الثاني: إن العبرة بالغالب فإذا كان الصابون هو الغالب ومن رآه سماه صابونا: جاز ؛ لأن مستعمله لا يعتبر متطيبا ، وإن كان الطيب هو الغالب ومن رآه سماه طيبا : لم يجز ، وهو قول الحنفية واختيار الشيخ ابن باز (٢) .

القول الثالث: إن الصابون المطيب بأي رائحة زكية لا يجوز استعماله للمحرم، وهو قول الجمهور من المتقدمين والمتأخرين (٤)، وهو الراجح لعدة وجوه، منها:

١- أنه لا فرق بين الصابون المطيب والدهن المطيب ؛ فالطيب في كليهما ليس مرادا أصالة، بل المراد منهما حفظ الجسم بإبقائه طاهرا في الصابون ، ورطبا في الدهن ، ومع ذلك اتفق العلماء على منع الدهن المطيب للمحرم ، والعلة فيهما ترك الترفه .

٢- أن ما ذكر من النباتات لا يقصد منه إلا الرائحة ، فهي ليست من المنظفات كالسدر،
 وإنما هي من المطيبات ، ولذلك قد تستعمل طيبا - بعد معالجتها - في بعض الأعراف ،
 وأحكام الحج عامة تشمل جميع طبائع البشر .

٣- أنه قد وجدت أنواع كثيرة من الصابون غير المعطر ، وهي في متناول الجميع فلا مشقة على الحجاج في ترك المعطر، بخاصة وأنه قد لا يحتاج إلى الغسل حال إحرامه إلا مرة أو مرتين، ومع احتياجه له فقد لا يحتاج معه إلى الصابون لكثرة البدائل .

⁽۱) المدونة ۳۰۸/۱ ، فتاوى ابن عثيمين ۲۲/۹٥۱.

⁽٢) انظر النوازل في الحج للشلعان ٢٠٧ .

⁽۳) حاشیة ابن عابدین ۱۲۹/۱۷ ، فتاوی ابن باز ۱۲۹/۱۷.

⁽٤) الأم للشافعي ١٥٢/٢ ، المبسوط ١٢٢/٤ ، المغني لابن قدامة ١٤٩/٥ ، المجموع للنووي ٢٧٩/٧ ، النوازل في الحج للشلعان ٢٠٩.

٤- لكل ذلك فإن الاحتياط في هذه العبادة هو الأولى مع هذه الإشارات الاستدلالية ، في أمر لا يوقع منعه الحرج على المسلمين ، فكل من قاعدة الأحوط وقاعدة الأيسر ، مرجحة بحسب متعلقاتها ، والخلط بينهما مخل بالصنعة الاجتهادية .

ومع ذلك أضيف متمما:

أن من اضطر إلى استعمال الصابون المطيب ، فلا فدية عليه ، كما سيأتي في المحظورات ، أقول ذلك تنزلا في هذه المساجلة ، وإلا فإن الاضطرار بمفهومه الفقهي يستحيل تحققه مع استعمال الصابون المطيب ؛ لإمكانية الاستغناء عنه أصلا .

♦ ٢)حلك الرأس

قال رحمه الله :(((٢ - حك الرأس ولو سقط منه بعض الشعر ، لحديث أبي أيوب الذي أشرت إليه آنفا . وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى))).

€ الشرح:-

مما يدل على الجواز ما يلي:

١- حديث أبي أيوب السابق وفيه : (ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر وقال : هكذا رأيته على الله الله الله يفعل) (١) .

٢- عن أم علقمة بن أبي علقمة أنها قالت: (سمعت عائشة زوج النبي الله تسأل عن المحرم: أيحك حسده ؟ فقالت : نعم فليحكه وليشدد ، ولو ربطت يداي ولم أحد إلا رحلي لحككت) (١).

⁽١) سبق تخريجه .

⁽٢) رواه مالك ٣٥٨/١ ، وقال الألباني في الأصل ص ٢٧ : وسنده حسن في الشواهد .

- وفي البخاري معلقا: (ولم ير ابن عمر وعائشة في الحك بأسا) (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وله أن يحك بدنه إذا حكه ، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره) (٢).

مسألة: حكم قتل القمل.

هذه المسألة متعلقة بهذا الباب ، فإن الحك قد يترتب عليه هذا القتل ، فناسب الحديث عنها هنا ، فأقول :

المشهور في مذهب الإمام أحمد أنه لا بأس أن يقتل القمل ، ولا فدية في ذلك ، والدليل على ذلك من النظر والأثر كما يلى :

أما النظر: فلأن القمل من أكثر الهوام أذى ، فيقاس على الفواسق التي تقتل في الحل والحرم، في قوله على الغواب، والحدأة، والعقرب، في قوله والحرم : الغراب، والحدأة، والعقرب، والفارة، والكلب العقور) (٣)، وفي رواية : (الحية مكان العقرب) ، والعلة في قتلها الإيذاء فيلحق بما القمل وغيره مما يشترك في العلة ، كالبعوض والذباب والصراصير ، وقد ثبت أن أبا أمامة سأل ابن عمر فقال : (أأقتل البعوض ؟ فقال : وما عليك) (٤) .

وأيضا فإن قتل القمل لا يمكن التحرز منه عند الغسل أو الحك ، وهذا على القول بجواز الغسل وحك الرأس للمحرم كما هو الصحيح ، وقد سبق بيانه مستوفى .

⁽۱) صحيح البخاري ٢٥٣/٢ ، وقد سبق عن عائشة ، وثبت موصولا عن ابن عمر في مصنف ابن أبي شيبة ١٤٩٥٤ ، والبيهقي ٦٤/٥ .

⁽٢) (المجموعة الكبرى) (٢ / ٣٦٨) .

⁽٣) صحيح البخاري برقم (٣٣١٤) وصحيح مسلم برقم (١١٩٨) .

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٢٦٨،بإسناد حسن،انظر كتاب:ما صح من آثار الصحابة في الفقه٢/٤٤٧.

وأما الأثر : فقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما فيمن ألقاها ثم طلبها ، أنه قال : (تلك ضالة لا تبتغى)(١) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (هي أهون مقتول)(٢) ، وقال: (ما القملة من الصيد) (١).

وذهب الجمهور إلى أنه يحرم قتله ، وفيه الفدية ، ولهم أيضا أدلة من النظر والأثر كما يلي : أما النظر : فقالوا : لأن في قتلها الترفه الذي نحي عنه المحرم .

وأما الأثر: فقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال في قتل القمل: (فية حفنة من طعام)(1).

والراجع - والله أعلم - القول الأول لقوة تعليلهم ، وأما الآثار فإن قاعدتنا المقررة والمكررة ألها متى تعارضت لم يكن بعضها حجة على بعض ، على أنّ فتوى ابن عمر قد تحمل على الاحتياط الذي عرف به على ، فإنه في الأثر السابق نص على أنّ القمل ليس من الصيد ، فلا وجه لإيجاب الجزاء فيه ، فتكون الصدقة التي ذكرها مستحبة عنده تبرئة للذمة ، والله أعلم . وأما ما ثبت في الصحيحين : من أن النبي الله أوجب الفدية على كعب بن عجرة ، فإن ذلك ليس للقمل الذي في رأسه ، وإنما ذلك لحلقه لشعره (°) .

أقول: بل قد يكون هذا دليلا للقول الأول، لأن النبي الله أوجب فدية واحدة للحلق، ولم يتعرض للقمل مع تحقق قتله، مما يدل على عدم الحرج فيه، إذ لوكان محرما تترتب عليه الفدية

⁽١) أخرجه الشافعي في مسنده (٩٩٦) ، وصححه الألباني في الإرواء (١٠٣٥) .

⁽٢) أخرجه البيهقي في السنن (٥ / ٢١٣) ، وصححه الألباني في الإرواء (١٠٣٤) .

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣١٣١ ، بإسناد صحيح .

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٦٣٥ ، بإسناد صحيح .

⁽٥) المغني ٥/٥ ١١٦ ، ١١٦ .

لبينه في هذه الحادثة التي هي محل للحاجة إلى البيان ، والقاعدة المؤصلة أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

♦ ٣)الحجامة للمحرم

قال رحمه الله : (((٣ – الاحتجام ولو بحلق الشعر مكان الحجم ، لاحتجامه وسط رأسه وهو محرم ، ولا يمكن ذلك إلا مع حلق الشعر وهو قول ابن تيمية أيضا ، وبه قالت الحنابلة لكنهم أوجبوا عليه الفدية ، ولا دليل لهم ، بل هو مردود باحتجامه في النه لو فدى لنقله عنه الراوي ، فاقتصاره على ذكر احتجامه دون الفدية دليل على أنه لم تقع منه فدية ، فالصواب قول ابن تيمية رحمه الله تعالى))) .

€ الشرح: -

اتفق الفقهاء على حواز الحجامة للمحرم، لما ثبت في الصحيحين : (أن النبي الله احتجم وهو محرم) وفي رواية: (في وسط رأسه) وفي رواية للبخاري: (من شقيقة كانت به) (١).

قال النووي : (وفي هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم ، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره) (٢) ، وقيده الإمام مالك بالضرورة .

وإنما اختلفوا في حلق الرأس للحجامة وما يترتب عليه ، فقوله : (وسط رأسه) يدل على أنه أخذ شيئا من رأسه للحجامة .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إن أخذ شيئا من رأسه فعليه الفدية .

وقد خالف في ذلك بعض الحنابلة ، لأن الحديث ليس فيه أن النبي ﷺ افتدى ، ولو افتدى لنقل إلينا ذلك .

⁽١) صحيح البخاري ٥٣٧٤ .

⁽٢) شرح النووي على مسلم ١٢٣/٨.

وهذا يدل على أن أخذ شيء يسير من الشعر للحاجة فيما لا يعد حلقا أنه لا تجب فيه الفدية (١).

والنص الوارد إنما هو في حلق الرأس وتقصيره ، وهذا ليس بحلق تام له ، وإنما هو أخذ شيء منه بحسب الحاجة .

 ومما يقاس على الحجامة في الجواز للمحرم: العمليات الجراحية ، وسحب الدم ، و الفصد ، والجرح ، ونحوها .

اشكال وجوابه: -

قد وردت رواية تدل على أن احتجام النبي كان على ظهر قدمه ، فحمل ذلك على تعدد القصة كما بوب له ابن خزيمة وابن حبان (٢) ، وقال الحافظ ابن حجر: (وخالف ذلك حديث أنس ؛ فأخرج أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان من طريق معمر، عن قتادة عنه قال : احتجم النبي أله ، وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به . ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا داود حكى عن أحمد : أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة ، فأرسله ، وسعيد أحفظ من معمر وليست هذه بعلة قادحة ، والجمع بين حديث ابن عباس، وحديث أنس، واضح بالحمل على التعدد أشار إلى ذلك الطبري)(٣). اه

♦ ٤) شم الريحان وطرح الظفر المكسور

قال رحمه الله :(((٤ – شم الريحان وطرح الظفر إذا انكسر وفي ذلك آثار مذكورة في الأصل))) .

⁽١) انظر المحلى ٢٥٧/٧ ، المغنى ٥ / ١٢٦ .

⁽٢) انظر صحيح ابن خزيمة ١٨٧/٤ ، وصحيح ابن حبان ٢٦٧/٩ .

⁽٣) فتح الباري ١٥٤/١٠ .

🖁 الشرح:-

في شم الريحان خلاف قوي بين العلماء نحمله فيما يلى :

ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للمحرم شم الريحان (١) ، واستدلوا بما يلي :

أولا: الأثر: قول ابن عباس رضي الله عنهما : (المحرم يدخل الحمام، وينزع ضرسه، ويشم الريحان، وإذا انكسر ظفره طرحه، ويقول : أميطوا عنكم الأذى ، فإن الله على لا يصنع بأذاكم شيئا) (٢). ثانيا : النظر: أنه لا يسمى طيبا ، فأشبه بقية نباتات الصحراء كالإذخر وغيره ، مما اتفق العلماء على حواز شمه .

وذهب الشافعية وأحمد في رواية عنه إلى عدم جوازه $^{(7)}$ ، ومن أدلتهم :

أولا: الأثر: عن نافع أن ابن عمر كان يكره شم الريحان للمحرم (١٠).

وعن جابر أنه سئل عن شمه فقال : $\mathbf{K}^{(\circ)}$.

ثانيا: النظر: أنه نبت طيب الرائحة ، والترفه الحاصل بشمه أكثر من الترفه الحاصل بشم الزعفران ، ولا غرض له بالشم إلا الاستمتاع بالرائحة والتلذذ بطيبها .

وهذا القول أقرب مع تعارض الآثار ، إذا نظرنا إلى مقصود الشارع من تحريم الطيب على المحرم ، كما أنه الأحوط فيما لا عنت في تركه ، كما سبقت الإشارة إلى تأصيل التعاطي مع

⁽١) المدونة ٣٤٣/١، المبسوط ١٢٣/٤، المجموع ٢٧٧/٧.

⁽٢) رواه البيهقي (٦٢/٥-٦٣) بسند صحيح كما في الأصل ص٢٨، وأصله في البخاري تعليقا٢/٥٥.

⁽٣) الأم ١٥٢/٢ ، كشاف القناع ٤٣٠/٢ ، النوازل في الحج ٢٠٠٠ .

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٦٠٧ ، وسنن البيهقي ٥/٢٧ .

⁽٥) مسند الشافعي ٤٤٨ ، وقال محققه الأخ أيوب أبو خشريف ص ١٧٣ : حديث ضعيف فيه سعيد ابن سالم القداح . قلت : هو كما قال ، لكن له طريق آخر يصح بما الأثر ، عند البيهقي في السنن الكبرى ٨٨٩٠ ، وانظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٧٢٢/٢ .

قاعدة الاحتياط ، والله أعلم .

- وأما طرح الظفر إذا انكسر فقال الشيخ رحمه الله في الأصل: (قال ابن عباس الله المحرم يدخل الحمام وينزع ضرسه ويشم الريحان وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول: أميطوا عنكم الأذى فإن الله عز وجل لا يصنع بأذاكم شيئا. رواه البيهقي (١٢/٥-٦٣) بسند صحيح. وإلى هذا ذهب ابن حزم (٧ / ٢٤٦) وروى مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم أنه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم ؟ فقال سعيد: اقطعه)(١).

وهذه آثار ظاهرة تدل على المقصود ، وهو محل اتفاق ، فقد قال ابن المنذر : (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن له أن يزيل عن نفسه ما كان منكسرا منه) (٢٠ .

قال ابن قدامة : (لأن ما انكسر يؤذيه ويؤلمه ، فأشبه الشعر النابت في عينه) (٢) . وهنا مسألة تعتبر هي الأصل لهذه المسألة ، وهي:

-حكم تقليم الأظافر للمحرم

ذهب جماهير العلماء إلى أن تقليم الأظافر من محظورات الإحرام، بل نقله ابن المنذر إجماعا ، فقال : (وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره) (أ) ، وقال ابن قدامة : (أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلم أظفاره) (٥) .

⁽١) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ٢٩ .

⁽٢) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ٢١٦/٣ ، ونقله في الإجماع ٦٤.

⁽٣) المغنى ٥/١٤٦ .

⁽٤) الإجماع ٦٤ .

⁽٥) المغنى ٥/١٤٦ .

وخالف في ذلك الظاهرية فذهبوا إلى أنه لم يرد دليل في ذلك ، فقال ابن حزم بعد سرده لأقوال الأئمة في فدية هذا المحظور : (فاعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لا حظ لها في شيء من وجوه الصواب ، ولا نعلم أحدا قالها قبلهم)(١) ، وسيأتي الكلام عن الفدية في محله .

والراجح قول الجمهور، وأن تقليم الأظافر من المحظورات ، ويدل عليه الخبر والأثر والنظر . وبيانه كما يلي :

١- أما الخبر ؛ فرواية عبدالله بن زيد : (أنه ﷺ بعد أن نحر حلق رأسه في ثوبه فأعطاه فقسم منه على رحال ، وقلم أظفاره) (٢) .

فظاهر الحديث أنه ما قلمه إلا عند تحلله ، مما يشعر أنه كان محظورا عليه حال إحرامه ، وهذه الفائدة التي أرادها الراوي من سوق الحديث .

كما أن حديث منع المضحي من أخذ أظفاره ، قد يدل على ذلك مع العلة التي ذكرها الفقهاء وهي مشاركة الحاج في شيء من أنساكه ، والله أعلم .

٢- وأما الأثر فمفهوم أثر ابن عباس السابق ، فهو يدل على أن الظفر إذا لم ينكسر فلا يتعرض له بقص أو تقليم ، وأثر ابن عباس أيضا أنه قال - في قوله ﴿ أَنَّ الْيَعْمُونُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ، ولبس الثياب ، وقص الأظفار ، ونحو ذلك) (٣) .

٣ - وأما النظر فهو ما علل به الجمهور من أن تقليم الأظافر من الترفه الذي لا يشرع
 للمحرم فعله كحلق الشعر وتقصيره ، وهو قياس ظاهر .

⁽١) انظر المحلى لابن حزم ٥/٠٨٠ .

⁽٢) صحيح ابن خزيمة ٢٩٣١ .

⁽٣) رواه ابن جرير ١٩٨/١ ، وابن أبي شيبة ١٥٦٧٣ ، انظر التفسير الصحيح لحكمت بشير ٢١٢/٣.

◊ ٥) الاستظلال بالخيمة والثوب

قال رحمه الله : (((٥ - الاستظلال بالخيمة أو بثوب مرفوع ، لثبوت ذلك عنه يلله ونحوه الاستظلال بالمحمل قديما ، وبالمظلة (الشمسية) ، والسيارة ولو من داخلها حديثا ، وإيجاب الفدية على ذلك تشدد لا دليل عليه ، بل النظر السليم لا يفرق بين الاستظلال بالخيمة الثابت في السنة ، والاستظلال بالمحمل وما في معناه وهو رواية عن الإمام أحمد كما في " منار السبيل " (١ / ٢٤٦) . فما تفعله بعض الطوائف من إزالة سقف السيارة ، تنطع في الدين لم يأذن به رب العالمين))).

€ الشرح: -

الاستظلال بالثوب أو الشمسية فيه خلاف بين العلماء :

١- فعند المالكية و الحنابلة (١) أنه لا يجوز له ذلك ، وعليه الفدية ؛ قالوا : لأنه بحكم تغطية الرأس ، كما استدلوا بما رواه البيهقي عن نافع قال : (أبصر ابن عمر رضي الله عهما رجلا على بعيره ، وهو محرم ، قد استظل بينه وبين الشمس ، فقال له : أضح لمن أحرمت له) (٢) ، أي ابرز للشمس ، كما في قوله ﷺ : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَوْا فِهَا وَلَا تَضْبَحَىٰ ﴾ [طه:١١٩] .

وفي رواية من طريق أخرى : (أنه رأى عبد الله بن أبي ربيعة جعل على وسط راحلته عودا ، وجعل ثوبا يستظل به من الشمس ، وهو محرم ، فلقيه ابن عمر فنهاه)(٣).

٢- وذهب الأحناف والشافعية إلى أن ذلك لا بأس به (١٠).

⁽١) انظر المغني لابن قدامة ٥/ ١٣١ ، تبيين المسالك للشيباني الشنقيطي ٢٢٣/٢ .

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقي ٥٠/٥ .

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) المجموع للنووي ٢٧٩/٧ .

واستدلوا بحديث أم الحصين رضي الله عنها قالت : (حججت مع رسول الله تلق حجة الوداع ، فرأيت أسامة وبلالا ، وأحدهما آخذ بخطام ناقته، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر ، حتى رمى جمرة العقبة) (١) .

قال الألباني: (فلعل ابن عمر الله على لم يبلغه حديث أم الحصين المذكور ، وإلا فما أنكره هو عين ما فعله رسول الله على ، ولذلك قال البيهقي : "هذا موقوف ، وحديث أم الحصين صحيح " . يعني فهو أولى بالأخذ به ، وترجم له بقوله : " باب المحرم يستظل بما شاء ما لم يمس رأسه "، قلت : فقول شيخ الإسلام : " والأفضل للمحرم أن يضحي لمن أحرم له ،كما كان النبي على وأصحابه يحجون " فيه نظر بين لا يخفى على القارئ) (٢).

أقول: لكن ثبت عن المطلب بن عبدالله أنه قال: (كان أصحاب رسول الله على يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم، وكانوا يضحون للشمس إذا أحرموا) (٢).

فهذا يقوي ما ذهب إليه شيخ الإسلام من الأفضلية لا الوجوب، وفعل النبي لله لا يعارضه، فهو لبيان الجواز ، حيث لم يداوم عليه لله طوال حجته ، بل لم يثبت أنه فعله إلا عند رمي العقبة كما في الحديث السابق (٤).

فمن أضحى ولم يستظل بشمسية ونحوها فلا ينكر عليه لفعل النبي على وأصحابه ، ولكن ينبغي أن يقيد ذلك بعدم التكلف والمشقة ، مع عدم تعمد الوقوف في الشمس .

⁽١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٠/٨ .

⁽٢) حجة النبي ص ٣٠ .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة ١٥٢٥٧ وهو حسن .

⁽٤) وقد وقع في خلدي أمر لم أحد قائلا به ؛ وهو أن حديث أم الحصين ليس صريحا في أنه كان يوم النحر، والتعبير بالعقبة لا يعني أنه في أول يوم ، فالعقبة ترمى أيام التشريق أيضا ، فظاهر الرواية أنه كان بعد تحلله ، لأن شدة الحر إنما تكون عند رمي الجمرات بعد الزوال ، وكذلك قولها: (رافع ثوبه يستره من الحر)، يدل على عدم ارتدائه لملابس الإحرام ، فليحرر ، والله أعلم .

وقد أورد ابن قدامة قصة من الرقائق، لا بأس بإيرادها هنا ، وهي عن الرياشي قال : (رأيت أحمد بن المعذل في الموقف في يوم حر شديد الحر ، وقد ضحى للشمس ، فقلت له : يا أبا الفضل : هذا أمر قد اختلف فيه ، فلو أخذت بالتوسعة ، فأنشأ يقول :

ضحيت لـ ه كي أستظل بظلـــه ... إذا الظل أضحى في القيامــة قالصــا فوا أسفا إن كان سعيك باطــلا ... ويا حسرتا إن كان حجك ناقصـا)(١) .

وقد أجمع أهل العلم على أن من دخل قبة أو دارا فإن ذلك جائز ولا فدية عليه (٢). ودليل ذلك: ما رواه مسلم من حديث حابر،وفيه:أن النبي الله على الله قبة بنمرة) (٣). وفي معناه السيارات و الحافلات ونحوها .

♦ مسألة :ما الحكم إذا حمل المحرم على رأسه شيئا كمتاعه ونحوه ؟

قولان لأهل العلم:

القول الأول: لا حرج عليه في ذلك ؛ لأنه لا يقصد من ذلك ستر الرأس ، وإنما يقصد منه حمل هذا الشيء ، وهو قول المالكية والحنابلة .

القول الثاني: لا يجوز له ذلك ، وعليه الفدية لأنه ستر وتغطية، وهو قول الشافعية وغيرهم . والأقرب هو القول الأول ، لأن المنهي عنه ما يقصد منه اللباس ، وستر الرأس وتغطيته ، وأما هنا فلا يقصد منه ذلك ، كما أن من يفعل ذلك لا يفعله إلا لحاجة (١٠) .

⁽١) المغنى ١٣١/٥.

⁽٢) انظر المسائل الفقهية التي حكى فيها الإمام النووي الإجماع ص ٤٠٤ ، وما بعدها .

⁽٣) سبق تخریجه

⁽٤) شرح زاد المستقنع ٧٥/١١ لشيخنا حمد بن عبدالله الحمد حفظه الله .

◊ ٦) شد المنطقة والحزام و التختم ووضع الساعة والنظارة والمحفظة .

قال رحمه الله : (((٦ - شد المنطقة والحزام على الإزار ، وعقده عند الحاجة ، والتختم كما جاء في بعض الآثار . ومثله ؛ وضع ساعة اليد والنظارة ، ومحفظة النقود على العنق . كل هذه الأمور داخلة تحت الأصل المذكور ، مع تأيد بعضها بأحاديث مرفوعة ، وآثار موقوفة ، والله عز وجل يقول: (يُرِيدُ اللهُ يحكُمُ ٱلنُسْتَرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلنُسْتَرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلمُسْرَ). والحمد لله رب العالمين))).

🖁 الشرح:-

القاعدة العامة في هذا الباب وغيره؛أن كل ما لم يرد فيه نص خاص،أو أصل عام ينهى عنه فهو مباح .

ومما يدل على إباحة ما ذكره الشيخ رحمه الله مع هذه القاعدة ما يلي :

۱- ثبت أن عائشة رضي الله عنها لما سئلت عن الهميان للمحرم ، قالت : (وما بأس ؟ ليستوثق من نفقته $\binom{(1)}{1}$, وقال ابن عباس : (لا بأس به $\binom{(1)}{1}$.

 $^{(7)}$ وعن عطاء قال : (يتختم – يعني المحرم – ويلبس الهميان) $^{(7)}$.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: (ولا يخفى أن الساعة والنظارة في معنى الخاتم والمنطقة، مع عدم ورود ما ينهى عنهما " وَمَاكَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا "مريم: ٤،" يُرِيدُ الله بِحُمُ البُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِحُمُ النُسْرَ وَلا يُرِيدُ الله عَلَى مَاهَدَ مَكُمْ وَلَا يُرِيدُ الله عَلَى مَاهَدَ مَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ قَشْكُرُونَ ") (١٠).

⁽١) رواه ابن أبي شيبة ١٥٤٤٨ ، وسنده صحيح كما في الأصل ص ٣٠.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ١٥٤٥٧ ، وسنده كما في كتاب ما صح من آثار الصحابة ٧٣٠/٢ .

⁽٣) رواه البخاري تعليقا ٥٥٧/٢ .

⁽٤) حجة النبي ص ٣١ .

أقـول: لكن يشكل على هذا الحكم ما احتج به المالكية وهو ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما ؟ من النهى عن التختم للمحرم (١).

وهذا على ثبوته يدل على وقوع الخلاف بين الصحابة ، وكما سبق أنه متى وقع خلاف بينهم لزم الرجوع إلى دلائلهم، والترجيح بين آرائهم .

وفي هذه المسألة البراءة الأصلية مع القول الأول ، فإن هذه الأمور كانت في عهد النبي ﷺ ، وكان يتلبس بها كثير من الصحابة ، فلو كانت مما يحظر على المحرم لذكره النبي ﷺ في جملة ما ذكر من المحظورات ، مع عموم البلوى بها .

كما نحد أن النبي على لما سئل عما يلبس المحرم أجاب بما لا يلبس ، مما يدل على أن كل ما عدا هذه المذكورات وما في معناها يجوز أن يلبسه المحرم (٢)، وهذه المسألة تضاف إلى ما ثبتناه سابقا من شدة تورع ابن عمر الله ، واحتياطه لعبادته، وإبرائه لذمته، ولا يعتبر حكما عاما .

قال رحمه الله :(((1 – يستحب لمن عزم على الحج أو العمرة المفردة أن يغتسل للإحرام ، ولو كانت حائضا أو نفساء))) .

﴿ الشرح: -

هذا الغسل محل اتفاق لكل محرم حتى الحائض والنفساء ، وقد نقل غير واحد من العلماء الإجماع عليه فقال النووي : (وفيه صحة إحرام النفساء والحائض ، واستحباب اغتسالهما

⁽٢) انظر مناسك الحج والعمرة لابن عثيمين ٤١.



⁽١) أضواء البيان ٥/٥٧ ، حواهر الإكليل ١ / ١٨٦ ، حاشية العدوي ٦٩٤/١ .

للإحرام ، وهو مجمع على الأمر به ، لكن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب ، وقال الحسن وأهل الظاهر هو واجب) (١).

ويدل عليه فعله وقوله:

- أما فعله ﷺ؛ ففي حديث زيد بن ثابت : (أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله وعند واغتسل) (٢). وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : (من السنة أن يغتسل عند إحرامه ، وعند دخوله مكة) (٣) . قال الألباني رحمه الله : (وهذا وإن كان موقوفا فإن قوله : " من السنة " إنما يعني سنته ﷺ كما هو مقرر في علم أصول الفقه)(٤) .

فهو مشروع إجماعا لكن الخلاف في الإيجاب والاستحباب ، والإيجاب هو الجاري على الأصول ، لأنه ثابت بالأمر العام : (خذوا عني مناسككم) وبالأمر الخاص ، وبالفعل ، ولا صارف له من النصوص الصريحة ، وهذه حجة الظاهرية في قولهم بالوجوب (٦).

ولكن الشيخ رحمه الله ذهب إلى الاستحباب موافقا جماهير الفقهاء ، وهو الصحيح .

⁽١) شرح النووي على مسلم ١٣٣/٨.

⁽٢) رواه الترمذي (١/ ١٥٩) وحسنه، والدارقطني(ص٢٥٦)، والبيهقي(٣٢/٥)، والدارمي(٣١/٢)، والدارمي(٣١/٢)، ووصححه الألباني بطرقه ، انظر إرواء الغليل ١٤٩.

⁽٣) رواه الحاكم١٦٣٩ والبيهقي٨٧٢٨ والدارقطني٢٢ وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، قال الألباني : (وإنما هو صحيح فقط ؛ فإن فيه سهل بن يوسف ، ولم يرو له الشيخان) . إرواء الغليل ١٧٩/١ وانظر الثمر المستطاب ٢٦/١

⁽٤) إرواء الغليل ١٧٩/١.

⁽٥) صحيح مسلم وقد سبق مرارا .

⁽٦) انظر بداية المحتهد ٦٢٨/١ ، وقيد ابن حزم الوجوب بالحائض والنفساء ، انظر المحلى ١٩٦/٥ .

والقرينة في ذلك - والله أعلم - أن الغسل للحائض و النفساء لا يطهرهما حكما ، ولا يستبيح لهما المحظور ، فعلم أن المقصود منه مجرد التنظف وإزالة القذر والاستعداد للعبادة ، وهذا لا يتوافق مع عرف الوجوب،ولذلك نجد أن ابن عمر رضي الله عنهما - مع روايته له - كان يتركه أحيانا ، كما نقله عنه نافع، حيث قال : (كان ربما يغتسل ، وربما يتوضأ)(١).

وقد نقل جماعة من العلماء الإجماع على الاستحباب ، ولم يلتفتوا إلى القول بالإيجاب ؛ قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أن الاغتسال للإحرام غير واحب، وانفرد الحسن البصري وعطاء) (٢) . ونقل الإجماع كذلك ابن عبد البر وابن قدامة والنووي والمرداوي وغيرهم (٣) .

◊ مسألة : من لم يجد الماء فهل يشرع له التيمم ؟

ذهب الجمهور إلى أن غسل الإحرام للتنظف ، فلا ينوب عنه التيمم ، إلا إذا أراد به الطهارة للصلاة ، استدلالا بحديث أسماء فإنه أمرها بالغسل ، وهو ليس للطهارة في حقها كما سبق . وحالف بعض الفقهاء كالشافعية والحنابلة؛ وجعلوا التيمم بديلا عن غسل الإحرام مطلقا^(٤). والراجع الأول كما هو ظاهر إلا بالقيد المذكور وهو إرادة الصلاة .

⁽١) وإسناده صحيح عند ابن أبي شيبة (١٥٦٠٧) .

⁽٢) الإجماع لابن المنذر ٢٦، لكن قول الحسن و عطاء ليس صريحا في الوجوب ، كما في المجموع ١٩٢/٧. (٣) انظر التمهيد ٣٤٢/٣ ، والمغني ٧٥/٥ ، والمجموع ١٩٢/٧ ، والإنصاف ٣٤٢/٣ ، وانظر المسائل الفقهية التي حكى فيها الإمام النووي الإجماع للراشدي ٣٩٦ .

⁽٤) انظر المغني ٥/٦٧ ، شرح مسلم للنووي ٩/٥ .

◊ ما يلبس المحرم ٢٠

قال رحمه الله :(((Υ – ثم يلبس الرجل ما شاء من الألبسة التي لم تفصل على قدر الأعضاء . وهي المسماة عند الفقهاء بـ(غير المخيط) ، فيلبس الإزار والرداء ونحوهما، والنعلين ، وهما كل ما يلبس على الرجلين لوقايتهما مما لا يستر الكعبين))).

﴿ الشرح: -

يغلط كثير من الناس في معنى المخيط ؛ فيظنونه كل ما فيه خيط ، ولذلك نجدهم يتكلفون في لبس ثياب مخصوصة، وإنكار أنواع من الإحرامات المطرزة، والتشدد في صفة النعال المشروع. والصحيح ما فسره به الشيخ ، وأن المخيط هو كل ما يفصل على العضو ؛كالثوب والعباءة والبنطال والقميص والجورب والسراويل ونحوها .

وهذه المسألة محل إجماع بين العلماء ،كما نقله الترمذي وابن المنذر وابن حزم وابن عبدالبر وابن تيمية وغيرهم كثير (١) .

ويتفرع عليها مسألتان:

◊ المسألة الأولى: إذا تمزق الإحرام أو تشقق فهل يجوز له أن يخيطه أم لا ؟
 الجواب: يجوز له أن يخيطه ، وله أن يبدله بغيره ، أو يرقعه ، وكذلك المحيط الذي يكون في الإزار أو في الرداء لكونه مكونا من قطعتين أو أكثر ، خيط بعضهما في بعض (٢٠) .

◊ المسألة الثانية : حكم الأزرار والدبابيس التي توضع في الإحرام ؟

تفصيل ثياب الإحرام بوجود الأزرار ونحوها ، مرصوصة طولا وعرضا يجعلها في حكم المخيط

⁽۱) انظر سنن الترمذي ۱٦٥/۳ ، الإجماع لابن المنذر ٥٧ ، مراتب الإجماع لابن حزم ٤٢ ،التمهيد لابن عبدالبر ١٠٣/١ ، شرح العمدة ٢١/٢ ، المسائل الفقهية للراشدي ٣٩٩ .

⁽۲) مجموع فتاوی ابن باز ۱۱۹/۱۷ .

فلا يجوز ، وهذا النوع انتشر في هذه الأيام فيأتزر بإحرامه المخيط من أعلاه إلى أسفله ، و يظن أن هذا خارج عن المخيط ، والواقع كما سبق أن المراد بالمخيط : ما أحاط بالعضو، وفصل عليه لا على سبيل الإزار المعهود المعروف ، وهكذا القول في الرداء إذا خاطه .

وقد أجاز الشيخ ابن عثيمين هذا الإزار المخيط خلافا لجماهير العلماء ، لأنه داخل عنده في مسمى الإزار ، وأجيب بأن المعتبر في معرفة نصوص الشرع هو كلام العرب وعرفهم ، فالإزار المخيط المحيط بالعضو لا يسمى إزارا ، كما أنه لا يختلف عن القميص في هيئته وإن خالفه في موضعه من البدن .

لكن يقال هنا: إن كان يشق عليه تثبيته -كحال كثير ممن لم يتعود على لبسه- فيحوز له أن يثبته بما لا بد له منه كدبوس ونحوه ، لا أن يخيطه من أعلاه لأسفله ، أو يسلسله بالدبابيس (۱).

◊ حكم لبس الأحذيـة

قوله: (والنعلين ، وهما كل ما يلبس على الرجلين لوقايتهما مما لا يستر الكعبين).

أقول: هذا التفسير يفهم منه جواز الأحذية كذلك ، لأنها مما يقي الرجلين ولا يستر الكعبين ، وجواز الخفين دون الكعبين ، والخلاف في المسألة قديم ؛ فعند الحنفية وبعض الشافعية : أنه يجوز لبس الخفين المقطوعين مع وجود النعلين ، لأنه بقطعهما صارا بمعنى النعلين ، وهو اختيار شيخ الإسلام ، والشيخ ابن باز (٢) .

وعند المالكية والشافعية : أنه لا يجوز لمن وجد النعل أن يلبس خفا وإن كان مقطوعا تحت الكعبين .

⁽١) انظر النوازل في الحج ص ٢٤٣.

⁽٢) انظر الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ص ١٧٤ ، حاشية الروض المربع ١٤/٤ ، التحقيق والإيضاح للشيخ ابن باز رحمه الله ص ٣٤ .

قال ابن العربي : (إنه إن كشف الكعب لبسهما إن لم يجد نعلين ، وإن وجد النعلين لم يجز لبسهما ، حتى يكون كهيئة النعل لا يستران ظاهر الرجل شيئا)(١).

أقول: وهذا القول هو الراجح – والله أعلم – فالنبي الله أجاز لبس الخفين لمن لم يجد النعلين ، وأمر بقطعهما دون الكعبين ، ثم خفف هذا الحكم فلم يأمر بالقطع رفعا للحرج ودفعا للمشقة ، كما سيأتي ، والأحذية أشبه بالخفاف حكما ، وإن كانت دون الكعبين ، فلا يجوز لبسها إلا لمن لم يجد النعلين .

ملا يجوز لبسه للمحرم كه

قال رحمه الله : (((٣ - ولا يلبس القلنسوة والعمامة ونحوهما ، مما يستر الرأس مباشرة . هذا للرجل))) .

€ الشرح:-

هذه المسألة محل إجماع بين العلماء ، ويدل عليها أحاديث كثيرة منها :

۱ – قوله 3: (لا يلبس المحرم القميص، ولا العمائم ، ولا السراويلات، ولا البرانس) ($^{(7)}$.

ولذلك قال ابن عمر رضي الله عنهما : (إحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها)(٤).

⁽١) انظر طرح التثريب ٥٣/٥ ، وشرح سنن النسائي للشيخ محمد على الأثيوبي ٧٨/٢٤ .

⁽٢) أخرجه البخاري ٥٨٠٥ ، ومسلم ١١٧٧ .

⁽٣) أخرجه البخاري ١٨٣٩ ، ومسلم ١٢٠٦ .

⁽٤) رواه البيهقي في السنن ٥/٧٥ ، والطبراني في الكبير ٣٧/١٢ ، وهو صحيح موقوفا ، وقد رواه الدارقطني مرفوعا٢/ ٢٩٤ ، ولا يصح ، انظر الضعفاء للعقيلي ١١٦/١ ، التلخيص الحبير ٢٧٢/٢ ، فتاوى ابن تيمية ٢١٢/٢ .

وقد سبق الكلام عن المظلة ، وحمل شيء على الرأس ، وبينا جواز ذلك كله .

◊ ما تلبسه المحرمة ٢٥

قال رحمه الله : (((وأما المرأة فلا تنزع شيئا من لباسها المشروع إلا أنها لا تشد على وجهها النقاب ، - [هو القناع على مارن الأنف وهو على وجوه : إذا أدنت المرأة نقابها إلى عينها فتلك الوصوصة ، أو البرقع ، فإن أنزلته إلى المحجر فهو النقاب ، فإن كان على طرف الأنف فهو اللفام . وسمي نقاب المرأة لأنه يستر نقابها أي لونها بلون النقاب . انتهى ملخصا من " لسان العرب " (Υ / 0.77-7.7) - والبرقع أو اللثام أو المنديل ولا تلبس القفازين - (قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " منسكه " (0.07) : (والقفازات غلاف يصنع لليد كما يفعله حملة البزاة " . والبزاة جمع باز . وهو نوع من الصقور يستخدم في الصيد) -)))

€ الشرح:-

يذكر الشيخ رحمه الله بعض الألبسة التي لا يجوز أن تغطي بما المرأة وجهها حال الإحرام ، ونوضحها كما يلي (١) :

١ - النقاب : ما يظهر محجر العين أي ما يحيط بما ، وهو المشهور الآن في جزيرة العرب .

۲ - البرقع (الوصوصة): هو ما لا يبدو معه سوى العينين ، فهو أكثر سترا من النقاب ،
 لذلك قال شيخ الإسلام: (والبرقع أقوى من النقاب فلهذا ينهى عنه باتفاقهم) (٢).

٣ - اللفام: وهو ما يوضع أسفل الأنف مع الفم ، كما يفعله بعض نساء الحجاز.

⁽١) انظر النهاية في غريب الأثر ٢١٣/٥ ، غريب الحديث لأبي عبيد ٤٦٤/٤ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٢٢٩/٢ ، مشكلات موطأ مالك للبطليوسي ١٣١ .

⁽۲) مجموع الفتاوى ۱۱۳/۲٦ .

- ٤ اللثام: وهو ما كان على الفم فقط ،كما يفعله بعض نساء الشام .
- المنديل: ما يغطى به الوجه كاملا ويكون رقيقا بحيث ترى به المرأة .

والقدر المشترك بينها أنها مفصلة على الوجه مشدودة عليه ، وسيأتي أنه يجوز لها سدل الغشاء أو الخمار دون شده ، وذلك إن كان بحضرة الرجال .

- وكذلك لا يجوز لها لبس القفازين، إلا أنه يجوز لها تغطية الكفين بقميصها ونحوه ، لا سيما إن كان عليهما زينة كالحناء وغيرها، مما قد يوقع في فتنة مع تكاثر الرجال واختلاطهم بالنساء .
 - ويجوز لها ما عدا ذلك من الثياب التي ليست زينة في نفسها بشروط الحجاب المعروفة .
- وليس للباسها لون محدد ، وما تفعله بعض المحرمات من لبس البياض ليس له أصل في الشرع ، بل قد تكون به فتنة ، وقد يصف البشرة بخاصة إذا تبلل بالماء أو العرق ، كما هو واقع ، والله المستعان .

◊ الأدلة على ما سبق:-

قال رحمه الله : (((وقد قال ﷺ: " لا يلبس المحرم القميص ، ولا العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل ، ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ، ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين [فيلبس الخفين] - (قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " منسكه " : (وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبين فإن النبي ﷺ أمر بالقطع أولا ثم رخص بعد ذلك في عرفات في لبس السراويل لمن لم يجد إزارا ورخص في لبس الخفين لمن لم يجد نعلين هذا أصح قولي العلماء) - وقال : " لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين " . (متفق عليه " صحيح أبي داود " (١٦٠٠)]))) .

﴿ الشرح: -

سبق ذكر هذا الحديث وهو الأصل في لباس المحرم ، فإن منطوقه النهي عن هذه الأمور، وما

في معناها ، ومفهومه إباحة كل ما عداها ، وهذا من جوامع كلمه ﷺ ، قال النووي: (وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات .

وأنه نبه بالقميص والسراويل على جميع ما في معناهما ، وهو ما كان محيطا أو مخيطا معمولا على قدر البدن ، أو قدر عضو منه كالجوشن (١) والتبان (٢) والقفاز وغيرها .

ونبه على العمائم والبرانس على كل ساتر للرأس: مخيطا كان ، أو غيره ...

ونبه الله بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها وهذا كله حكم الرجال) (٣).

وقد نقل الشيخ رحمه الله قول ابن تيمية في مسألة قطع الخفين لمن لم يجد النعلين ، و الخلاف فيها على قولين :

القول الأول: وهو مذهب الجمهور: أنه يجب عليه أن يقطعهما، حتى يكونا أسفل من الكعبين.

واستدلوا: بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم ، وفيه: (فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين) (٤).

القول الثاني: وهو مذهب الشافعية والحنابلة واحتيار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم ؛ قالوا: لا يجب عليه ذلك ، واستدلوا بما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس : أنه سمع النبي شي وهو يخطب بعرفات فقال : (من لم يجد إزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين) (°).

⁽١) وهو لفظ معرب ومعناه الدرع الذي يغطي الصدر ، معجم لغة الفقهاء ١٦٩.

⁽٢) سراويل قصيرة تستر العورة المغلظة مقدار شبر ، وقد تصل إلى الركبة ، المرجع السابق ١١٩ .

⁽۳) شرح مسلم ۷۳/۸.

⁽٤) متفق عليه ، وسبق تخريجه .

⁽٥) أخرجه البخاري ١٨٤١ ، ومسلم ١١٧٨ .

قالوا: وأطلق النبي على هنا ، فلم يأمر بقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكعبين . قال جمهور العلماء: هذا حديث مطلق،والحديث الذي قبله مقيد،فيحمل المطلق على المقيد. وأحاب الحنابلة بأن حديث ابن عباس قاله النبي على بعرفات ، ومعه سائر الناس ممن حج من جهات كثيرة ، وأما حديث ابن عمر فإنما قاله النبي على في المدينة ، وقد جاء مصرحا به عن ابن عمر قال: (سمعت رسول الله على يقول على هذا المنبر) (1)، أي منبره في المدينة .

فالنبي الله حدث بحديث ابن عباس على مشهد الناس عامة ، وحدث بحديث ابن عمر على مشهد أهل المدينة خاصة ، ولو كان واجبا قطع الخفين إلى أسفل الكعبين لبينه النبي في في المشهد العام ، حيث هو محل الحاجة إليه ، فدل ذلك على أنه منسوخ ، ورخصة جاء بحا النبي في لحصول الحرج في القطع ؛ ولأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فيمتنع على النبي في أن يحدث الناس بقيد في مجتمع خاص ، ثم يحدث بغير قيد في مجتمع عام ، حيث تحقق الحاجة إلى الفعل (٢).

ضائـــدة :-

في قوله ﷺ: (من لم يجد نعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس السراويل) ، قال ابن عثيمين : (وبحذا نسد العذر على من يقول إذا ركب في الطائرة : إن ثياب الإحرام موجودة في الشنطة في جوف الطائرة ، نقول : هذا ليس بعذر، اجعل الثوب إزارا والسراويل رداء، وإن كان ممن يلبس الغترة اجعل الغترة رداء ، أو اجعل القميص رداء ، والبس السراويل ؛ لأنك لا تجد إزارا) (٣).

⁽١) كما في مسند أحمد ٤٨٦٨ ، بإسناد حيد .

⁽٢) انظر المغني (٥ / ٧٧) .

⁽٣) الشرح الممتع ١٢٩/٧.

♦ تغطية وجه المحرمة بغير النقاب : -

قال رحمه الله :(((ويجوز للمرأة أن تستر وجهها بشيء كالخمار أو الجلباب ، تلقيه على رأسها وتسدله على وجهها ، وإن كان يمس الوجه على الصحيح ، ولكنها لا تشده على الابن تيمية رحمه الله تعالى))).

🖁 الشرح:-

سبق الكلام عن النقاب وأنه لا يجوز للمحرمة لبسه إجماعا ، والكلام هنا عن تغطيتها لوجهها بغشاء ونحوه دون النقاب،أي ليس مفصلا للوجه مشدودا عليه، عند مخالطة الرحال، ويدل على حواز ذلك ما يلى :

ا- عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت : (كنا نغطي وجوهنا من الرجال ، ونمتشط قبل ذلك في الإحرام) (١).

7 عن فاطمة بنت المنذر قالت : (كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر $\binom{7}{}$.

وفي المسألة أثر مشهور لكن في إسناده ضعف عن عائشة رسي الدعها قالت: (كان الركبان ونحن مع النبي الله الذي المدان على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه) (٣).

قال ابن قدامة : (فأما إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريبا منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها روي عن عثمان وعائشة وبه قال عطاء و مالك و الثوري و الشافعي و إسحاق محمد بن الحسن ولا نعلم فيه خلافا) (1) .

⁽١) مستدرك الحاكم ١٦٦٨ بإسناد صحيح ، وصحيح ابن خزيمة ٢٦٩٠ .

⁽٢) موطأ مالك ٩١٩.

⁽٣) أخرجه أبو داود ١٨٣٣، وابن ماجه ٢٩٣٥ ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف الحديث .

⁽٤) المغني (٥/٤٥) .

◊ مسألة : إن لم يكن هناك أجنبي فهل يجوز للمرأة أن تغطي وجهها ؟

ذهب الجمهور إلى عدم حوازه حتى نقله ابن قدامة إجماعا فقال : (V يعلم بين أهل العلم في هذه المسألة خلاف $V^{(1)}$ ، واستدلوا بدليلين :

الأول : قوله ﷺ - في الحديث المتقدم - : (ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين) ، فذكر النقاب إشارة إلى غيره مما يغطى به الوجه .

الثاني : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إحرام المرأة في وجهها ، وإحرام الرجل في رأسه) (٢) ، ولا يعلم له مخالف فيكون حجة .

ولكن ذهب بعض فقهاء الحنابلة إلى جواز السدل مطلقا ، وهو ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ؛ وأنه يجوز لها أن تسدل جلبابها على وجهها ، سواء كان ذلك في حضرة الأجانب أم لا ، وعللوا لذلك بأن النبي الله إنما نهى عن الألبسة المختصة بالوجه ؛ كالنقاب والبرقع وهي كالقميص في حق الرجل ، وأما مجرد تغطيته بأي شيء كأن تسدل ثوبها على وجهها فإنه لا حرج في ذلك، ولا يحرم على المرأة إلا اللباس المختص بالوجه، كما أنه لا يحرم على الرجل إلا المخيط .

أما الجمهور فعندهم أن النبي على نحى عن النقاب والبرقع لكونه غطاء للوجه ، فيحرم عليها كل غطاء وكل تغطية ، كالعمائم والبرانس للرجل فالمقصود بها النهي عن تغطية الرأس .

وهذا القياس أقوى من وجهين:

1- أن النساء في اللباس لسن في حكم الرجال ، فإن المرأة يجوز لها أن تلبس القمص وأن تغطي رأسها بالألبسة المختصة بالرأس ، وتلبس الخفاف والجوارب ونحو ذلك ، فلا يحرم عليها

⁽١) المغني (٥/١٥٤).

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٨٨٣٠ ، والدارقطني في سننه ٢٦٠ ، بإسناد صحيح موقوفا ، ولا يصح رفعه كما في التلخيص الحبير ٧٦/٢ .

شيء من الألبسة ، فدل على أن المقصود من ذلك إنما هو تغطية الوجه .

٢- أن الغالب في النساء في عهد النبي الله أنهن كن يضعن ألبسة مختصة بتغطية الوجه ،
 فنهى النبي الله عن تغطية الوجه ، وذكر ما هو مشهور عندهن (١).

ولذلك وجدنا من نقل الاتفاق على تحريم تغطية المحرمة وجهها ، إن لم تكن بحضرة الأجانب^(۲).

♦ مسألة متفرعة على ما سبق في قوله رحمه الله :(وإن كان يمس الوجه على
 الصحيح).

إن غطت المرأة وجهها فهل يجب عليها أن تضع عودا أو شيئا^(٣) يمنع مس هذا الغطاء لوجهها ؟

ذهب بعض الفقهاء كالقاضي من الحنابلة إلى أنه يجب عليها ذلك ، فإن مس هذا الثوب شيئا من بشرة الوجه فإن عليها الفدية (٤).

وهذا القول لا دليل عليه ، كما أن فيه تكلف ظاهرا ، فإن المسدول في الغالب لابد أن يمس الوجه ، لذلك أنكره ابن قدامة وشيخ الإسلام رحمهما الله (°).

⁽٥) انظر الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص ١٧٤ .



⁽١) شرح زاد المستقنع لشيخنا حمد الحمد١١/٩٨ .

⁽٢) انظر المبسوط ١٢٨/٤ ، الذخيرة ٣٠٧/٣ ، وقد سبق النقل عن ابن قدامة في المغني .

⁽٣) كأنواع من الأغطية المخصصة - في هذه الأيام- لهذا الغرض.

⁽٤) انظر المغنى لابن قدامة ٥/٥٥١ .

مسألة: حكم تغطية الوجه للمحرم .

هل يجوز للمحرم أن يغطي وجهه أم لا ؟ وقع خلاف بين العلماء على قولين :

القول الأول : وهو مذهب الشافعية والمشهور عند الحنابلة : أنه يجوز له أن يغطي وجهه لعدم الدليل الوارد في النهى عن ذلك (١).

قالوا: وأما حديث الذي وقصته ناقته وفيه: (ولا تخمروا رأسه ولا وجهه) (٢) - فهذه اللفظة لا تصح إذ هي ليست في الرواية المتفق عليها.

كما استدلوا بآثار عن الصحابة ومنها:

١- قول جابر ﷺ عن المحرم : (يغطي وجهه بثوبه إلى شعر رأسه) (٣).

٢- عن القاسم بن محمد قال: (رأيت عثمان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون)⁽¹⁾، وثبت كذلك من فعل ابن الزبير^(٥).

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (المحرم يغطي ما دون الحاجب) (١).

٤- قول ابن عمر رضي الله عنهما - السابق-: (إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه) (٧).
 القول الثاني: وهو مذهب الأحناف والمالكية ورواية عن أحمد: أنه لا يجوز له أن يغطى

وجهه ، وهو من محظورات الإحرام ، إلا أن الإمام مالكا لا يرى فيه الفدية ^(^).

⁽١) انظر الأم للشافعي ١٤٩/٢ ، المغني ١٥٣/٥ .

⁽٢) صحيح مسلم ١٢٠٦ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة ١٤٢٤٥ ، بإسناد صحيح .

⁽٤) مهذب السنن ٧٧٣٧ بإسناد صحيح كما في إتحاف الناسك للموافي ٧٢.

⁽٥) كما في ابن أبي شيبة ١٤٢٥٢ والمحلى ٨٢٦ .

⁽٦) المحلى ٨٢٦ .

⁽٧) سبق تخريجه

⁽٨) انظر فتح القدير ٣٤٦/٢ ، المدونة ٢٩٦/١ ، المغني ١٥٣/٥ .

واستدلوا: برواية: (ولا تغطوا وجهه) وهي ثابتة في صحيح مسلم ولا مطعن فيها (١) . وباثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (ما فوق الذقن من الرأس ، فلا يخمره المحرم) (٢)، وعلى هذا يفسر قوله السابق بأن إحرام الرجل في رأسه ؛ أي رأسه كاملا شاملا وجهه .

كما استدلوا بقياس الأولى فقالوا: إن المرأة لا يجوز لها تغطية وجهها إلا إن كان ثمت أجانب، وإحرامها في وجهها - كما سبق- ولا فرق بين الرجل والمرأة في مثل هذه المسألة ، بل الرجل أولى فإن المرأة في الأصل عليها أن تغطي وجهها عند الأجانب ، بخلاف الرجل فإنه لا يغطي وجهه مطلقا ، فكان أولى بهذه المسألة .

أما الآثار عن الصحابة فإنها مختلفة في ذلك فلا يكون بعضها حجة على بعض ، على أنه قد يقال بالجواز عند الحاجة ، وعليه قد تحمل الآثار ، فإن الرجل لا يغطي وجهه في الأصل إلا لحاجة ،كما سيأتي تاليا في حكم الكمامات .

♦ مسألة : حكم تغطية الفم والأنف بالكمامات ونحوها .

وفي لبس الكمامات ونحوها مما يراد به الوقاية من الأمراض خلاف بين العلماء مبني على الخلاف في تغطية الوجه ، ويمكن إجماله بتحرير محل النزاع كما يلي :

أولا : على القول بجواز تغطية الوجه للرجل لا إشكال في الحكم ، فتكون الكمامات جائزة من باب أولى .

ثانيا: أما المرأة فهيئة الكمامات لا تختلف عن هيئة النقاب المنهي عنه إجماعا ، فلا يباح إلا لضرورة طبية ، لا لمجرد الترف الصحي كما هو مشاهد .

ثالثًا : وعلى القول بعدم جواز تغطية الوجه للرجل يقع الخلاف القوي في الكمامات .

⁽١) كما حققه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ١٩٧/٤ ، وما بعدها ، وانظر تفصيل الشيخ محمد على الأثيوبي في شرحه للنسائي ١٣٤/٢٤ ، ١٣٥ .

⁽٢) رواه الإمام مالك في الموطأ ٣٢٧/١ بإسناد صحيح .

والأقرب في هذه المسألة تعليقها بالحاجة فمتى وجدت جاز، ومما قد يدل على ذلك الآثار السابقة عن الصحابة والتي تدل على الجواز، فإن تغطيتهم لا بد وأنها كانت للحاجة، فإنه في العادة لا يقوم الرجل بهذا الفعل إلا لحاجة، وهي فتوى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (١).

◊﴿ الإحرام قبل الميقات ﴾

قال رحمه الله : (((٤ - وله أن يلبس الإحرام قبل الميقات ولو في بيته ،كما فعله رسول الله على وأصحابه . وفي هذا تيسير على الذين يحجون بالطائرة ، ولا يمكنهم لبس الإحرام عند الميقات ، فيجوز لهم أن يصعدوا الطائرة في لباس الإحرام ، ولكنهم لا يحرمون إلا قبل الميقات بيسير حتى لا يفوتهم الميقات وهم غير محرمين))) .

🖁 الشرح:-

في هذه الفقرة ثلاث مسائل ، وهي كما يلي :

♦ المسألة الأولى: حكم لبس ثياب الإحرام قبل الميقات؟

لا خلاف بين العلماء في أنه يجوز للمحرم أن يتهيأ للإحرام في بيته ؛ بأن يغتسل ويتطيب ، ويلبس ثيابه ، وهذا ظاهر فعل النبي هي ، فقد حرج رسول الله هي لخمس بقين من ذي القعدة أو أربع، قال الألباني: (وذلك بعد ما ترجل وادهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ، ولم ينه عن شيء من الأزر والأردية تلبس إلا المزعفر . كما قال ابن عباس عند البخاري . والمزعفر هو المصبوغ باللون الأصفر كالزعفران ، ففيه أعني حديث ابن عباس مشروعية لبس والمزعفر هو الميقات ، خلافا لما يظنه كثير من الناس ، وهذا بخلاف نية الإحرام)(٢).

⁽٢) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ٤٨ .



⁽١) فتاوى ابن عثيمين ٢٢/١٣ ، وانظر النوازل في الحج ٢٤٣ .

♦ المسألة الثانية : حكم الإحرام أي الإهلال بالنسك قبل الميقات ؟

- أما الإهلال بالنسك والدخول في الإحرام قبل الميقات ففيه خلاف بين العلماء ، نلخصه فيما يلي :

نقل طائفة من العلماء الإجماع على أن ذلك جائز ، وأن المقصود من المواقيت ألا يتجاوزها إلا بإحرام ، واتفقوا على أن المشروع أن يحرم منها ، قال النووي : (أجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة ، فمن بعدهم ، على أنه يجوز الإحرام من الميقات ، ومما فوقه) أي قبله، ثم ذكر قول داود بعدم صحة الإحرام قبل الميقات، وتعقبه فقال: (وهذا الذي قاله مردود عليه بإجماع من قبله) (۱) .

وقال ابن المنذر : (أجمعوا على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم) $^{(1)}$.

- واختلفوا هل الأفضل الإحرام من الميقات ، أم من دويرة أهله ؟ على قولين ، وتفصيلهما كما يلي :

القول الأول : وهو قول الجمهور أن الأفضل الإحرام من الميقات وأما قبله فمكروه ، وذلك لفعل النبي على وخلفائه .

القول الثاني: وهو قول الحنفية وبعض الشافعية أن الأفضل الإحرام قبل الميقات من بيته، واستدلوا بأدلة من الخبر والأثر والنظر:

أما الخبر: فما رواه البيهقي أن النبي على قال: (من تمام الحج أن تحرم من دويرة أهلك)(٢) ، لكن فيه حابر بن نوح وهو ضعيف الحديث ، وأما ما رواه أبو داود من أن

⁽٣) أخرجه البيهقي في باب تأخير الحج من كتاب الحج [٤ / ٣٤١] وفي باب من استحب الإحرام من دويرة أهله [٥ / ٣٠] .



⁽١) المجموع ٧/٢٠٠ .

⁽٢) الإجماع لابن المنذر ٦١ ، الإشراف له ١٧٨/٣ .

النبي على قال : (من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأدخل الجنة) (١) ففيه جهالة، وقال ابن القيم : قال غير واحد من الحفاظ : إسناده ليس بالقوي (٢).

وما رواه مالك في الموطأ عن الثقة عنده أن عبد الله بن عمر: أهل من إيلياء ، وهي بيت المقدس (١٤).

والراجح من القولين هو قول الجمهور وأن الأفضل الإحرام من الميقات ، لأنه لو كان الإحرام من الميوت أفضل لكان أصحاب الرسول على وخلفاؤه يحرمون من بيوتهم ، ولما تواطئوا على ترك الأفضل واختيار الأدنى (٥) .

قال الألباني: (وقد روى البيهقي كراهة الإحرام قبل الميقات عن عمر وعثمان رضي الله عهما ، وهو الموافق لحكمة تشريع المواقيت ، وما أحسن ما ذكر الشاطبي رحمه الله في " الاعتصام " (١ / ١٦٧) ومن قبله الهروي في " ذم الكلام " (٣ / ٥٤ / ١) عن الزبير بن بكار قال : (حدثني سفيان بن عيينة قال) : سمعت مالك ابن أنس وأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله من أين أحرم ؟ قال : من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله على ، فقال : إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر، قال: لا تفعل فإني أخشى عليك الفتنة ، فقال وأي فتنة في هذه ؟

⁽١) أخرجه أبو داود [١٧٤١] باب المواقيت ، وابن ماجه [٣٠٠٢ ، ٣٠٠١] .

⁽٢) زاد المعاد [٣/ ٣٠١].

⁽٣) انظر تخريجها في كتاب ما صح من آثار الصحابة في الفقه لزكريا غلام ٧٦٩/٢ .

⁽٤) كما في مسند الشافعي ٢٩٤/١ .

⁽٥) انظر المغني وما أورده من آثار كثيرة في كراهة ذلك ٥٧/٥ .

إنما هي أميال أزيدها! قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله على الله على

لذلك قال ابن القيم: ولولا الإجماع على أن ذلك جائز ، لقلنا بأنه محرم (٢).

لكنى أقول بعد طول تأمل:

إن في دعوى هذا الإجماع نظرا ، وقد رده الحافظ ابن حجر ، فقال – تحت (باب فرض مواقيت الحج والعمرة) من صحيح البخاري – : (ومعنى فرض ؛ قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف ، وأنه لا يجيز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحا ما سيأتي بعد قليل حيث قال : ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذي الحليفة ، وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر ، فقد نقل عن إسحاق وداود وغيرهما عدم الجواز ، وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويؤيده القياس على الميقات الزماني ، فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه) (٣).

- أقول: أما جواب ابن عمر الذي أشار إليه الحافظ؛ فهو ما رواه زيد بن جبير بن حرمل الحشمي عن ابن عمر: أنه سأله: من أين يجوز لي أن أعتمر؟ قال: (فرضها رسول الله على الحشمي عن ابن عمر: أنه سأله ألله على الشام الححفة) (أ) .

لكن يشكل على هذا الفهم ما سبق عن ابن عمر رضي الله عنهما من أنه أحرم من بيت المقدس، وقد تكون هذه خصوصية لبيت المقدس للحديث السابق ، على أنه قد سبق بيان

⁽١) السلسلة الضعيفة ٧/٧٧ .

⁽٢) زاد المعاد (٣ / ٣٠١).

⁽٣) فتح الباري ٣٨٣/٣ .

⁽٤) صحيح البخاري١٥٢٢ .

ضعفه ، وفيه تأمل!

ومهما يكن توصيفنا لمذهب ابن عمر ، ففي نقل الحافظ السابق ما يفيد أن إسحاق وداود والبخاري على عدم الجواز ، كما أن كراهة عمر وعثمان رضي الله عنهما لذلك قد تلتقي مع عدم الجواز ، كما أسلفنا تفصيله في مصطلح الكراهة عند السلف .

وبناء عليه لا يثبت الإجماع على الجواز ، وإنما ما أراه - والله أعلم - أنه قد يحمل الإجماع هنا على صحة الحج ، مع الإحرام قبل الميقات - وهو ما نتفق عليه خلافا للظاهرية - لا على مطلق جوازه.

لذلك كان لقول الألباني رحمه الله وجه في هذه المسألة، مع تلكؤ في الترجيح ؛ للتهيب من مخالفة ما هو منقول إجماعا ، قال الألباني : (وهذا بخلاف نية الإحرام ، فإنها لا تجوز على الراجح عندنا إلا عند الميقات أو قريبا منه، لمن كان في الطائرة وخشي أن تتحاوز به الميقات ولما يحرم) (٢) .

◊ المسألة الثالثة :حكم مجاوزة الميقات دون إحرام ؟

هذه المسألة تتفرع إلى مسألتين:

- الأولى : في مجاوزة الميقات بلا إحرام لمن أراد النسك .

لا خلاف بين العلماء أن ذلك لا يجوز ، وأنه يجب عليه الرجوع إلى الميقات ، سواء تحاوزه

⁽١) منهاج السنة النبوية ١٨٥/٤،وانظر موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية لعبدالله البوصي ٢٧٥ .

⁽٢) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٤٨ .

عالما به أو جاهلا أو ناسيا، علم تحريم ذلك أو جهله، كما نقل ذلك ابن قدامة رحمه الله (۱) . وأما ما رواه مالك عن نافع: (أن عبد الله بن عمر رضي الله عنها أهل من الفرع) (۲). ومعلوم أن الفرع بعد ميقات أهل المدينة الذي هو ذو الحليفة ، فهو محمول عند أهل العلم - كما نص عليه الشافعي و ابن عبد البر وغيره - على أنه وصل الفرع ، وهو لا يريد النسك ، فطرأت عليه نية النسك بالفرع ، فأهل منه ، وهذا التوجيه متعين ، لأن ابن عمر رضي الله عنهما من روى المواقيت عن النبي على فلا يظن به أن يخالف ما سمعه منه على (٢).

لكنهم اختلفوا فيمن رجع إلى الميقات ، هل يسقط عنه الدم أم لا ؟

فيقال تحريرا لمحل النزاع: إن لم يكن أحرم بعده فإنه يرجع ، ويحرم من الميقات، و لا شيء عليه إجماعا كما حكاه ابن قدامة والنووي ، وأما إن أحرم بعد الميقات ثم رجع إليه ففيه ثلاثة أقــوال: -

القول الأول : أنه لا يسقط عنه الدم وهو قول المالكية والحنابلة ، وبعض الأحناف والشافعية (٤) ، وعللوا ذلك بعدة تعليلات :

١- أنه انتهك حرمة الميقات وأحرم بعده ، فالدم هنا دم فدية كبقية الدماء في ارتكاب المحظورات لقول ابن عباس رضي الله عنهما : (من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما) (٥) .
 ٢- أنه قد تجاوز الموضع فلا يتداركه بالرجوع إليه، كبقية مواقف النسك في منى ومزدلفة وعرفة.

⁽١) المغنى ٥/٩٥.

⁽٢) موطأ الإمام ملك ٣٣١/١ .

⁽٣) انظر الأم للشافعي ١٤٠/٢ ، أضواء البيان للشنقيطي ١٩٥/٤ .

⁽٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٠٠/٤، بداية المحتهد٤/١ ٣٢، المجموع للنووي ٢٠٨/٧، المغني ٦٩/٥.

⁽٥) أخرجه مالك في الموطأ ٤١٩/١ ، والدارقطني في السنن٢٤٤/٢ ، والبيهقي في السنن٥٠،٣ ، وقد روي مرفوعا بإسناد ضعيف ، قال الألباني : (ضعيف مرفوعا ، وثبت موقوفا) . إرواء الغليل ٢٩٩/٤ .

٣- كما أنحم قاسوه على سجود السهو في عدم سقوطه وإن عاد إلى ما سها فيه .

القول الثاني : أنه يسقط عنه الدم برجوعه إلى الميقات ، وهو قول الشافعية وبعض الأحناف ، ولهم كذلك تعليلات منها :

١- أن المقصود أن يمر بالميقات وهو محرم وقد فعل ، فلا يلزمه شيء .

٢- أنه لا فرق بين من تجاوزه بلا إحرام ممن يريد النسك ، ومن تجاوزه بإحرام ، فكلاهما
 انتهك حرمة الميقات .

القول الثالث : أنه إن رجع ملبيا فلا شيء عليه ، لأنه بالتلبية قد تدارك ما فاته ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله (١) .

أقول : إن الناظر إلى أدلة الأقوال يجد أنها استنباطات نظرية ، مجردة عن الأدلة النصية ، لذلك كثرت الإيرادات عليها والأجوبة عنها ، والذي أراه في ذلك التفصيل فأقول :

- إن كان تجاوزه للميقات خطأ أو إكراها فإن رجع إليه فلا شيء عليه ، حكمه في ذلك حكم من ارتكب أي محظور خطأ ؛ كمن لبس المخيط خطأ ، أو غطى رأسه خطأ ، أو تطيب خطأ ، فإنه يتداركه ولا شيء عليه ، ودليل ذلك حديث الجعرانة وفيه : أنه سئل قبل ذلك عمن أحرم بالعمرة وعليه جبة ، فقال : (اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر هذا الخلوق ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك)(٢).

- وأما إن تجاوزه عمدا - وإن كان لعذر كمن تحايل لعدم حصوله على التصريح ونحوه - فإنه يكون مفوتا للواحب، والله أعلم .

⁽٢) أخرجه البخاري ١٦٩٧ ، ومسلم ١١٨٠ .



⁽١) المبسوط للسرخسي ١٧١/٤ .

◊ المسألة الثانية : في مجاوزة الميقات بلا إحرام لمن لا يريد الحج أو العمرة .

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يلزم الإحرام كل من قصد مكة ، سواء أراد الحج أو العمرة أو غيرهما . واستدلوا بالأثر والنظر :

فأما الأثر فهو قول ابن عباس رضي الله علهما: (لا يدخل مكة أحد من أهلها ، أو من غير أهلها إلا بإحرام) (١).

وأما النظر فهو أن دخول مكة بغير إحرام مناف للتعظيم اللازم لها.

واستثنى المالكية والحنابلة المترددين عليها كثيرا كالحطابين ، وذوي الحاجات المتكررة ، كالسائقين في زماننا ، وأصحاب الحملات .

وذهب الشافعية ورواية عن الإمام أحمد واختارها طائفة من أصحابه كابن عقيل إلى أنه لا يلزم الإحرام إلا من أراد الحج والعمرة ، لنص الحديث : (هن لهن ولكل آت عليهن من غيرهم ممن أراد الحج والعمرة) كما استدلوا بما ثبت في الصحيحين أن النبي الله : (دخل مكة وعلى رأسه المغفر) (۱) ، أي دخل مكة فاتحا وهو غير محرم .

وهذا هو الراجع ، وأما أثر ابن عباس فهو مخالف بأثر ابن عمر الذي رواه البخاري في صحيحه معلقا ووصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح : (أنه كان لا يفعل ذلك) ، قال الحافظ ابن حجر في قول البخاري : ودخل ابن عمر . . : (وصله مالك رحمه الله في الموطأ ، عن نافع قال : (أقبل عبد الله بن عمر من مكة ، حتى إذا كان بقديد "يعني بضم القاف" جاءه خبر عن الفتنة ، فرجع فدخل مكة بغير إحرام) (٢) .

قال الشنقيطي: ﴿ وأما قول بعض أهل العلم من المالكية وغيرهم أن دخول مكة بغير إحرام

(177)

⁽١) زاد المعاد (١ / ٥٠) .

⁽٢) زاد المعاد (١/٥٠).

⁽٣) فتح الباري ٩/٤ .

من خصائصه ﷺ ، فهو لا تنهض به حجة ، لأن المقرر في الأصول وعلم الحديث أن فعله ﷺ لا يختص حكمه به إلا بدليل يجب الرجوع إليه ، لأنه هو المشرع لأمته بأقواله وأفعاله وتقريره كما هو معلوم)(١).

○ فائسدة: -

في بعض الأحاديث في الصحيحين : أنه رخل مكة ، وعلى رأسه المغفر ، وفي بعضها : أنه دخل وعليه عمامة سوداء .

وقد جمع العلماء بين الروايتين ، فقال القاضي عياض : (وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المغفر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بعد إزالة المغفر، بدليل قوله : خطب الناس ، وعليه عمامة سوداء ، لأن الخطبة إنما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة ، وجمع بعض أهل العلم بينهما بأن العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر ، وكانت تحت المغفر ، وقاية لرأسه من صدأ الحديد ، فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متهيئا للحرب، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم) (٢) .

◊ التطيب قبل الإحرام ٢٠

قال رحمه الله : (((\circ – وأن يدهن ويتطيب في بدنه بأي طيب شاء له رائحة ولا لون له إلا النساء ، فطيبهن ما له لون ولا رائحة له ، وهذا كله قبل أن ينوي الإحرام عند الميقات ، وأما بعده فحرام))).

€ الشرح:-

في هذه الفقرة مسائل ، وهي كما يأتي :



⁽١) أضواء البيان ٤/٥٥٤.

⁽٢) فتح الباري ٦٢/٤ .

♦ المسألة الأولى: حكم تطييب البدن بما يبقى بعد الإحرام؟

ذهب جمهور العلماء إلى مشروعية ذلك ، قال النووي : (مذهبنا استحبابه ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء) (١).

واستدلوا بأدلة من الخبر والأثر :

أما الخبو: فقول عائشة رضي الله عنها: (كنت أطيب النبي الله الله عنها: أما الخبو الله على مفارق قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت)(٢) . وقولها رضي الله عنها: (كأني أنظر إلى وبيص المسك على مفارق رسول الله الله على وهو محرم)(٢) .

وهذا الحكم يعم النساء أيضا لقول عائشة رضي الله عنه: (كنا نخرج مع رسول الله على إلى مكة، فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها، فيراه النبي على فلا ينهانا) (1).

وأما الأثر : فقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (طيبت أبي عند إحرامه بالمسك، والذريرة) (٥) .

وقالت أيضا: (لا بأس بالطيب عند الإحرام ، فاصبب ما بدا لك) (١٠).

⁽١) الجموع ٢٣٣/٧ .

⁽٢) رواه البخاري (١٥٣٩) ، ومسلم (١١٨٩) .

⁽٣) رواه البخاري ١٥٣٨ ، ومسلم ١١٩٠.

⁽٤) رواه أبو داود في كتاب المناسك : باب ما يلبس المحرم رقم ١٨٣٠ ، [٢ / ٤١٤] ، وصححه الألباني في صحيح السنن .

⁽٥) رواه ابن أبي شيبة ١٣٤٨٢ ، والبيهقي ٥/٥٥ ، الذريرة : نوع من الطيب مجموع من أخلاط أو هو فتات قصب طيب يجاء به من الهند.

⁽٦) انظر كتاب ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٧٢١/٢ .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما عن الطيب عند الإحرام: (إني لأصغصغه في رأسي قبل أن أحرم وأحب بقاءه)(١).

وثبت ذلك عن جماهير السلف من الصحابة والتابعين (٢).

وخالف المالكية فذهبوا إلى عدم الجواز (٢) .

واستدلوا بحديث الجعرانة السابق ، وفيه قوله ﷺ : (انزع عنك الجبة ، واغسل عنك أثر الخلوق ، واصنع في عمرتك ماكنت صانعا في حجك) (١٠).

وأجابوا عن حديث عائشة بأنه محمول على الخصوصية : إما لأنه أملك لنفسه من تذكر الجماع ، أو لحاجته إلى لقاء الملائكة(٥) .

كما استدلوا بجملة من الآثار عن الصحابة :

فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (لأن أصبح مطليا بقطران أحب إلى من أن أصبح محرما أنضح طيبا) (٦).

وعن عمر ﷺ ؛ أنه وجد ريح طيبٍ من معاوية ﷺ ، فقال : (عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه) (٧) .

⁽١) رواه ابن أبي شيبة ١٣٦٦٦، بسند صحيح .

 ⁽۲) انظر مصنف ابن أبي شيبة في باب من رخص في الطيب قبل إحرامه ٢٠٠/٣ ، و إتحاف الناسك
 بفتاوى السلف في جميع المناسك٢٦ وما بعدها .

⁽٣) انظر تبيين المسالك شرح تدريب السالك للشيباني الشنقيطي٢ ٢٢٩/٢ .

⁽٤) سبق تخريجه .

⁽٥) التمهيد لابن عبدالبر ٨٦/١٠ ، فتح الباري ٤٦٧/٣ ، وانظر مشكل أحاديث المناسك ص ٨٥ .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة ١٣٥١١ ، بسند صحيح .

⁽٧) رواه الإمام مالك في الموطأ ٢٣٩/١ .

وأجاب الجمهور عن حديث الجعرانة بجوابين:

الأول: أنه كان طيبه من الزعفران وهو منهي عنه للرجال مطلقا في الإحرام وغيره ، لقول أنس عليه : (نحى النبي عليه أن يتزعفر الرجل) (١).

والجواب الثاني: أن عمرة الجعرانة كانت في السنة الثامنة للهجرة عام حنين ، والأحاديث السابقة كانت في حجة الوداع في السنة العاشرة ، وهي صريحة في الجواز ، فيعمل بالمتأخر من الحكمين على فرض التعارض .

وأما دعوى الخصوصية فلا حجة فيها لعدم الدليل ، ولفعل زوجات النبي ﷺ بحضرته ، والعلل المذكورة فرع عن تقرير الخصوصية .

أما الآثار فهي معارضة بما قبلها فلا حجة فيها ، على أنها قد تحمل على تورعهم من ذلك لا منعهم له ، يدل على ذلك قول ابن عمر رضي الله عنها في بقاء الطيب بعد الإحرام : (لا آمر به ولا أنهى عنه) (٢) .

♦ المسألة الثانية : حكم تطييب ثياب الإحرام ؟

ذهب جمهور العلماء إلى كراهة تطييب ثياب الإحرام (٣) ، وأجازه بعض الشافعية ولكنهم قالوا: إذا نزعه بعد إحرامه ثم لبسه لزمته الفدية لأنه لبس ثوبا مطيبا بعد إحرامه (٤).

وذهب بعض الشافعية والحنابلة إلى التحريم ؛ لحديث ابن عمر أن النبي على قال : (ولا تلبسوا شيئا من الثياب مسه الزعفران ولا الورس) (٥) ، فنهى عن لبس الثوب المطيب .

⁽٥) أخرجه البخاري ٥٨٠٥ ، ومسلم ١١٧٧ .



⁽١) رواه البخاري ٥٥٠٨ ، ومسلم ٢١٠١ .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ١٣٦٦٦ ، بسند صحيح .

⁽٣) الشرح الممتع ٧/٥٥ .

⁽٤) المجموع للنووي ٢٢٩/٧ .

وهذا هو الراجح .

قال الشيخ ابن باز: (لا يجوز للمحرم أن يضع الطيب على الرداء والإزار ، وإنما السنة تطييب البدن كرأسه ولحيته وإبطيه ونحو ذلك ، أما الملابس فلا يطيبها عند الإحرام ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران أو الورس)، فالسنة أنه يتطيب في بدنه فقط،أما ملابس الإحرام فلا يطيبها ولا يلبسها حتى يغسلها أو يغيرها) (۱).

♦ المسألة الثالثة : حكم أكل أو شرب الطعام الذي فيه طيب ؟

إن أكل أو شرب طعاما فيه شيء من الأطياب كالزعفران أو نحوه ؟

فقولان لأهل العلم:

القول الأول: وهو مذهب الشافعية ، والمشهور في مذهب الحنابلة ؛ قالوا: يكون قد فعل محظورا ؛

لأن المقصود هو الرائحة ، فإذا أكله أو شربه فظهرت الرائحة من فيه فإنه حينئذ يكون قد حصل المقصود من الطيب ، بخلاف ما لو ذهبت الرائحة بالطبخ فإنه لا حرج في ذلك ، إذ الحكم يدور مع علته وجودا وعدما (٢).

القول الثاني: وهو مذهب الأحناف والمالكية: أنه ليس بمحظور سواء وحدت الرائحة أم لم توجد، لأنه استحال بالطبخ عن كونه طيبا إلى كونه مطعوما (٣).

والأقرب في ذلك والله أعلم التفصيل بحسب المقصود ، فيقال :

- إن قصد الطعام لطيبه يكون مرتكبا للمحظور ، لأنه يعتبر متطيبا ، ولا فرق بين التطيب

⁽٣) المدونة ٢/١١ ، حاشية ابن عابدين ٢٨١/٢ ، المغنى ١٤٨/٥.



⁽١) أسئلة وأجوبة مختارة من فتاوى الحج لابن باز ٨٠ .

⁽٢) انظر الأم للشافعي ٢/٢٥٤ ، المغنى لابن قدامة ٥/٨٤٠ .

في بدنه والتطيب في فمه .

- وإن قصده لذاته لم يضره، وإن وحدت منه الرائحة، لعدم الدليل على منع هذه المطعومات. وتعليق الحكم بقصد المكلف له نظائره المتكاثرة في مسائل الحج خصوصا ، وأحكام الشرع عموما .

€ الإحــــرام ونيتــــــه

قال رحمه الله: ((($\mathbf{7}$ – فإذا جاء ميقاته وجب عليه أن يحرم ،ولا يكون ذلك بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ونيته ، فإن القصد ما زال في القلب منذ خرج من بلده، بل لا بد من قول ، أو عمل يصير به محرما،فإذا لبى قاصدا للإحرام انعقد إحرامه اتفاقا))).

﴿ الشرح: -

هذه مسألة الإهلال بالنسك والتلبية بالحج أو العمرة ، وهل هي واجبة أم مستحبة ، تعددت آراء الفقهاء في ذلك ، فذهب الجمهور إلى أن نية النسك كافية ولا يشترط معها شيء آخر . وقال أبو حنيفة وغيره : لا بد مع النية القلبية من التلبية ، أو سوق الهدي وهو اختيار شيخ الإسلام والشيخ الألباني هنا ، وحكي الوجوب عن الشافعي ، كما حكي اشتراط التلبية عن مالك (۱).

والأقرب - والله أعلم - وحوب التلبية خاصة دون الشرطية ، وذلك للأدلة الآتية : ١ - قول النبي ﷺ : (أتاني الليلة آت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة)(٢).

⁽١) المغنى لابن قدامة ٩٢، ٩١/٥ حاشية الروض المربع ٥٥٣/٣ .

⁽٢) أخرجه البخاري ١٦٣٩ ومسلم ٢١٣/٨ .

٢ - قوله ﷺ: (يا آل محمد! من حج منكم فليهل بعمرة في حجة) (١٠).

٣ - ومع هذه الأوامر الخاصة تبقى دلالة الأمر العام في قوله ﷺ: (خذوا عني مناسككم)،
 مع فعله ﷺ.

◊ التلفظ بالنيـــة ٢٠

قال رحمه الله : (((٧ - ولا يقول بلسانه شيئا بين يدي التلبية مثل قولهم : اللهم إني أريد الحج أو العمرة فيسره لي وتقبله مني. . لعدم وروده عن النبي ﷺ ، وهذا

مثل التلفظ بالنية في الطهارة والصلاة والصيام ، فكل ذلك من محدثات الأمور ومن المعلوم قوله على: ". . فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار"))).

🖁 الشرح:-

جمهور الفقهاء يقولون بمشروعية التلفظ بالنية في الحج ، ولهم في ذلك عبارات متنوعة كقولهم : إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني (٢).

ولكن هذا القول لم يرد عن النبي في في جميع العبادات ، كما أنه لم ينقل عن الصحابة (٢٠)، فلا دليل على مشروعية التعبد به ، والأصل في العبادات التوقف .

لذلك لم يستحبه الإمام مالك والإمام الشافعي ، بل قد ذهبا إلى عدم استحباب تعيين نوع

⁽١) انظر السلسلة الصحيحة ٢٤٦٩ .

⁽٢) كما في مسائل الإمام أحمد لابنه صالح ٣٩٥/١ ، الإقناع لابن المنذر ٢٠٧/١ ، المغني لابن قدامة ٩١/٥ ، شرح العمدة لابن تيمية ٤٣٦/١ .

⁽٣) وقد خلط بعضهم بين التلفظ بالنية الذي أنكره الشيخ هنا ، وبين الإهلال بالحج ، وهو التلبية بالنسك ، كما في كتاب إتحاف الناسك بفتاوى السلف في جميع المناسك (١٩،٣٢٧) وقد سبق ترجيح وجوب التلبية مطلقا سواء سمى نوع النسك أو لم يسم .

النسك مع التلبية وهو أعم مما سبق (١) ، خلافا للمتأخرين من أتباعهما الذين توسعوا في باب التلفظ بالنية ، وصاغوا في ذلك عبارات أثقلوا بها على المتعبدين (٢).

﴿ (المواقيت)

قال رحمه الله: (((٨ - والمواقيت خمسة: ذو الحليفة ، و الجحفة ، وقرن المنازل، ويلملم ، وذات عرق ، هن لأهلن ، ولمن مر عليهن من غير أهلهن ، ممن يريد الحج أو العمرة ، ومن كان منزله دونهن فمهله من منزله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة . و(ذوالحليفة) مهل أهل المدينة ، وهي قرية تبعد عنها ستة أميال أو سبعة ، وهي أبعد المواقيت عن مكة ، بينهما عشر مراحل أو أقل أو أكثر بحسب اختلاف الطرق ، فإن منها إلى مكة عدة طرق كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتسمى وادي العقيق ، ومسجدها يسمى مسجد الشجرة ، وفيها بئر تسميها جهال العامة : بئر علي لظنهم أن عليا قاتل الجن بها وهو كذب .

و (الجحفة) قرية بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل ، وهي ميقات أهل الشام ومصر ، وأهل المدينة أيضا إذا اجتازوا من الطريق الآخر . قال ابن تيمية : " هي ميقات من حج من ناحية المغرب كأهل الشام ومصر وسائر المغرب ، وهي اليوم خراب ، ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان الذي يسمى (رابغا) " .

⁽١) كما في المدونة الكبرى ١/٥٩٥ ، الأم ١٦٩/٢ .

و (قرن المنازل) ويسمى قرن الثعالب تلقاء مكة على يوم وليلة، وهو ميقات أهل نجد. و (يلملم) موضع على ليلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا وهو ميقات أهل اليمن . و (ذات عرق) مكان بالبادية ، وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة ، بينه وبين مكة

اثنان وأربعون ميلا ، وهو ميقات أهل العراق))) .

🖁 الشرح:-

الميل يساوي ألف باع ، و يساوي ٤٠٠ ذراعا ، ويساوي ١٨٤٨ مترا (١) .

المراحل جمع مرحلة وتساوي أربعة وعشرين ميلا(١).

وهنا مسائل تتعلق بالمواقيت ، وترتيبها كما يلي :

♦ المسألة الأولى: من مر على ميقات ولم يحرم منه ، ومر على آخر فأحرم منه فماذا عليه ؟

اختلف الفقهاء فيمن ترك الإحرام من ميقاته، وأحرم من ميقات آخر غير ميقاته على قولين:

القول الأول : كل من مر على ميقات يحرم منه ، ولا يجوز له تأخير الإحرام عنه ، فإن أخره فعليه دم ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد ، إلا أن مالكا يقول : إن تجاوزه إلى ميقاته الأصلى فلا دم عليه .

واستدلوا على ذلك بالخبر والنظر كما يلي:

١) أما الخبر ؛ فحديث ابن عباس في الصحيحين : (هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة) .

⁽١) معجم لغة الفقهاء ص٤٧٠ .

⁽٢) المرجع السابق ص ٤٢١ .

٢) وأما النظر؛فلأنه ميقات ؛ فلم يجز تجاوزه بغير إحرام لمن يريد النسك كسائر المواقيت (١).

القول الثاني: يجوز ذلك ولا شيء عليه لأنه أحرم من الميقات، ولا يضره كونه الميقات الأول أو الثاني، وهذا قول الأحناف(٢).

و الأحوط في ذلك هو القول الأول ، وأنه لا يتجاوز الميقات الأول ؛ لأنه هو الميقات في حقه حيث مر عليه مريدا للحج أو العمرة ، فشرط الحديث متحقق فيه ، والله أعلم (٣) .

♦ المسألة الثانية : ما هو ميقات أهل مكة في الحج وفي العمرة ومتى يهل ؟

أما أهل مكة ممن هم دون الميقات ؛ فإنهم يحرمون بالحج من أماكنهم .

وأما العمرة ؛ فيخرجون إلى الحل ، وهو الذي عليه جماهير العلماء حتى نقل إجماعا ، قال ابن حزم : (أجمعوا على أن ذا الحليفة لأهل المدينة ، والجحفة لأهل المغرب ، وقرن لأهل نجد ويلملم لأهل اليمن ، والمسجد الحرام لأهل مكة ، مواقيت الإحرام للحج والعمرة ، حاشا العمرة لأهل مكة) (3).

و قال ابن قدامة : (وكذلك كل من كان بمكة فهي ميقاته للحج ، وإن أراد العمرة فمن الحل ، لا نعلم في هذا خلافا) (٥).

والأدلة على ذلك من الخبر والأثر والنظر:

⁽۱) انظر الاستذكار لابن عبدالبر ٤١/٤ ، الجموع ١٩٨/٧ ، المغني ٥/٤ ، المحلى لابن حزم ٧٢/٧ ، فتاوى اللجنة الدائمة ١٩٣/١١ .

⁽٢) حاشية ابن عابدين ٧/٢،٥، بدائع الصنائع ١٦٤/٢.

⁽٣) شرح الزرقاني على الموطأ ٣٢٢/٢ ، فتح الباري٣ /٣٨٦ ، وانظر النوازل في الحج ١٥١-١٥٨ .

⁽٤) مراتب الإجماع ص ٧٥.

⁽٥) المغني ٥٩/٥ ، وانظر البرق اللماع فيما في المغني من اتفاق وافتراق وإجماع للبارودي ص ٩٠.

١) أما الخبر فما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : (فدعا عبد الرحمن فقال: اخوج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة) (١).

- ٢) وأما الآثار فكثيرة ، منها :
- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (لا يضركم يا أهل مكة أن لا تعتمروا ، فإن أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن الوادي) ^(٢) ، أي إذا أحرم من جهة مزدلفة .
 - عن هشام بن عروة عن أبيه : (أنه رأى عبدالله بن الزبير أحرم بعمرة من التنعيم) $^{(7)}$.
- وعنه : (أن عائشة رضي الله عنها كانت تكون بمكة ، فإذا أرادت أن تعتمر ، خرجت إلى الجحفة ، فأحرمت منها) (١) .
- وعن نافع: (أن ابن عمر وابن الزبير خرجا من مكة ، حتى أتيا ذا الحليفة ، فأحرما ، ولم يدخلا المدينة) (٥).
- ٣) النظر: وهو أن النسك من شرطه المعهود واقعا الجمع بين الحل والحرم ، وجميع أفعال العمرة في الحرم ، فلو أحرم بما من الحرم لما جمع فيها بين الحل والحرم ، وإنما جاز ذلك في الحج ، لأنه لا بد فيه من الخروج إلى الحل للوقوف بعرفة (١) .

وكذلك فإن العمرة هي الزيارة ، ولا يعتبر زائرا إلا من جاء من حارج البيت .



⁽١) هو حديث جابر وقد سبق ، وانظر ألفاظه في حجة النبي ص ٩٢ .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ١٥٩٣٢ ، بإسناد صحيح .

⁽٣) رواه الإمام مالك في الموطأ ٢٦٥/١ ، بإسناد صحيح .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة ١٢٩٤١ ، بإسناد صحيح .

⁽٥) رواه ابن أبي شيبة ١٢٩٤٤ ، بإسناد صحيح .

⁽٦) المغني ٥/ ٩٥ .

o تنبيـــه :-

في بعض الآثار السابقة ما يدل على الخروج إلى الميقات في العمرة ، وهذا ليس على سبيل الوجوب ، فإن النبي لله لم يأمر به عائشة رضي الله عنها ، ويدل عليه أثر ابن عباس أيضا ، كما أن ابن الزبير الذي نقل عنه فعله ، نقل عنه كذلك أنه خرج إلى التنعيم كما سبق ، مما يدل على أن خروجهم إلى الميقات إنما هو فعل للأكمل عندهم ، ولذلك قال الإمام مالك: (فأما العمرة من التنعيم فإنه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم فإن ذلك مجزئ عنه إن شاء الله، ولكن الفضل أن يهل من الميقات) (١) ، وقال الإمام أحمد : (يخرج إلى المواقيت فهو أحب إلى ، كما فعل ابن عمر وابن الزبير وعائشة رضوان الله عليهم ، أحرموا من المواقيت ، فإن أحرم من التنعيم فهو عمرة ، وذلك أفضل والعمرة على قدر تعبها) (٢) .

◊ المسألة الثالثة :حكم عمرة المكي ، وهي متعلقة بما سبق :-

ذهب جماعة من الفقهاء إلى مشروعية العمرة لأهل مكة ،

واستدلوا لذلك بأدلة ، منها :

- عموم الأدلة في مشروعية العمرة وفضلها ، وعدم ورود ما يخصص أهل مكة .
- قوله ﷺ في حديث المواقيت السابق : (هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ، ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة) .
- قصة عائشة رضي الله عنها ، وإذن النبي ﷺ لها بالعمرة من التنعيم ، وقد احتج بما الحافظ ابن حجر وغيره (٣).
 - آثار عن الصحابة تدل على المشروعية -إضافةً إلى ما تقدم في المسألة السابقة- ، ومنها:

⁽١) الموطأ ٣٤٧/١ .

⁽٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية ١١٣/٥.

⁽٣) فتح الباري ٦٠٦/٣.

أن أنسا رها كان بمكة ، فإذا حمم رأسه حرج فاعتمر (١) .

وسئل علي ﷺ عن العمرة بعد الحج ، فقال : هي خير من مثقال ذرة (٢).

وذهب بعض الحنابلة وشيخ الإسلام ابن تيمية ($^{(7)}$) و كثير من المعاصرين – ومنهم الشيخ رحمه اله $^{(2)}$ إلى أنه لا يشرع أن يعتمر المكي أو غيره من النازلين بمكة، فالعمرة إنما تشرع للقادمين؛ أي بأن يأتي من حارج مكة قادماً إلى مكة فيعتمر ، أما أن يتكلف الخروج من مكة للعمرة فليس بمشروع .

واستدلوا بالأثر والنظر:

أما الأثر: فحملة من الآثار منها:

- قول ابن عباس رضي الله عهما: (يا أهل مكة : ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت) (٥) .
- ونحوه عن عطاء إمام أهل زمانه في المناسك فإنه كان يقول: (يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت) (٦) .
- و لما سئل رحمه الله عن الخروج من مكة للعمرة ، قال : (طف بهذا البيت ، فهو أحب إلى من هذه العمرة) (٧).

⁽١) مسند الشافعي ٤١١، وقال محققه الأخ أيوب أبوخشريف: إسناد ضعيف لجهالة ولد أنس بن مالك.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٣٨٢/١ ، وانظر العمرة المكية للهاشمي ٩٦ .

⁽٣) مجموع الفتاوي ٢٥٦/٢٦، ولشيخ الإسلام قول آخر بالمشروعية، انظر شرح العمدة ٢٧/١ ٣٣٢، ٣٣٢،

⁽٤) انظر زاد المعاد ٨٩/٢ ، نيل الأوطار ٢١/٥ ، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام للبسام ٨٣/٢ ، فتاوى ابن باز ٢٦/١٦ ، السلسلة الصحيحة ١٢٥/٦.

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ٣٧١/٢ .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة ٣٧١/٣ ، وانظر أخبار مكة للفاكهي ٣٢/٣ .

⁽٧) المرجع السابق.

- وقال طاووس : (لا أدري الذين يعتمرون من التنعيم أيؤجرون أم يعذبون ؟

قيل: فلم يعذبون ؟ قال: لأنه يدع الطواف بالبيت ويخرج أربعة أميال ، وإلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف ، فكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي في غير شيء)(١).

وأما النظر: فإن النبي على اعتمر مراراً وحج حجة الوداع ، فلم يخرج من مكة لا إلى التنعيم ولا إلى غيره ليعتمر منه ، وكذلك أصحابه من المكيين وغيرهم لم يصح عن أحد منهم الخروج من مكة لأجل العمرة ، مع توافر الهمم لنقل ذلك . لكن يرد عليهم ما سبق من آثار.

فالعمرة إنما شرعت لزيارة البيت والطواف حوله ، وهو حاصل من أهل مكة ، فلا معنى للعمرة في حقهم ، ولهذا المعنى لا يشرع لهم التمتع (٢).

والأقرب عندي - والله أعلم - أنها مشروعة لكنها خلاف الأولى ، فليست مستحبة ولا محرمة، كما هو رواية عن الإمام أحمد ، فهي أقرب في حكمها إلى حكم الوصال إلى السحر، فإنه مشروع للصائم لكنه خلاف الأولى .

⁽١) رواه سعيد بن منصور ، كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٦٤/٢٦ .

⁽۲) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢١/٢٦ ، ٤٨ ، ١٠٣ ، ٢٤٨ ، من أحكام العمرة لفريح البهلال ص ١٤٥ وما بعدها ، وانظر كتاب العمرة المكية لمحمد الهاشمي ص ١٣٤ وما بعدها .

⁽٣) أخبار مكة للفاكهي ٢٨٣٦ .

أما الآثار: فقول ابن عباس ليس فيه عدم الجواز، وإنما فيه عدم الوجوب، لأن ابن عباس رضي الله عنهما كان يرى وجوب العمرة، ثم استثنى أهل مكة من هذا الوجوب، ولم يقل بالتحريم، ويدل على هذا التحقيق قوله رضي الله عنهما: (الحج والعمرة فريضتان على الناس كلهم إلا أهل مكة، فإن عمرتكم الطواف) (١)، وقوله: (لا يضركم يا أهل مكة أن لا تعتمروا، فإن أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن الوادي) (١).

وبقية الآثار إن سلم بدلالة بعضها على التحريم ، فهو مجرد قول معارض بغيره ممن نقل عنه الجواز .

وإلا فهي في جملتها لا تدل عليه ، وغاية ما فيها الدلالة على أفضلية الطواف ، بدلا من تكلف الخروج إلى الحل : (أي : بدلاً من أن يذهب إلى التنعيم ويتكلف الذهاب فليطف بالبيت، فمن هنا تخرج قولهم: عمرة أهل مكة الطواف بالبيت .

إلا أن هذا إنما يكون لمن عرف بالمرابطة عند البيت، فتحدهم لا يفرطون في الصلاة في الحرم، ولا يفرطون في الطواف ، بحيث إذا خرج من مكة ضاع عليه وقته في الذهاب والإياب ، فيكون فيه نوع من الاشتغال بالمفضول عن الأفضل ، لكن إذا كان مثل حالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله ، حيث تجد المسلم في مكة ربما تمر عليه فترة طويلة و هو لا يرى البيت ، لأنه يرى قول من يقول إن الصلاة بمكة كلها مضاعفة ، فترخص في هذا القول ، وإذا قيل له: انزل وطف بالبيت قال: فيه فتن .

فيضيع الشيطان على كثير من الأحيار هذا الخير بسبب ما يكون من هذه الأعذار ، ففي هذه الحالة إذا أراد أن يصيب فضل العمرة فلا حرج عليه ، وليس هناك دليل يمنع ، ومن منع

 ⁽ Y) أخرجه ابن أبي شيبة $\Lambda V / 2$.



⁽١) أخرجه الدارقطني ٢٨٣/٢ .

يطالب بالدليل ، لكن الاستكثار من الخروج والرجوع ، وتكرار العمرة للمكي وغير المكي بدون موجب ليس من هدي السلف) (١).

المسألة الرابعة : هل تعتبر جدة ميقاتا ؟

هذه المسألة مما تنازع فيها المتأخرون ، وخلاصة ما ترجح لي من أقوالهم أن جدة لا تعتبر ميقاتا ، ولكن بالنسبة لأهل الغرب الذين لا يمرون على ميقات أصلا ، فيجوز لهم الإحرام من جدة لكونها بمحاذاة الميقات بالنسبة لهم ، كمن جاء من السودان ، وهو قول بعض الشافعية وبعض الحنابلة، وهو احتيار ابن باز وابن عثيمين (٢)،ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

١- أما أنما ليست ميقاتا فلأن النبي على حدد المواقيت ولم يذكرها معها .

Y- وأما من مر بها من أهل الغرب، ولم يكن في طريقه ميقات فإنه يحاذي أقرب المواقيت إليه، وحدة تقع محاذية لميقاتي الجحفة ويلملم ، فيحرم منها هؤلاء خاصة ، ويدل على ذلك فعل عمر على ، حيث جعل ذات عرق محاذية لقرن المنازل، وقال : (فانظروا حذوها من طريقكم) (٢)، وهذا كان محل اتفاق بين الصحابة ، بخاصة مع موافقة احتهاد عمر على لحديث النبي النبي الذي لم يبلغه عند التحديد، فإنه إنما أراد رفع الحرج، ودفع المشقة الشديدة بتحولهم عن طريقهم إلى الميقات (٤).

⁽١) دروس شرح زاد المستقنع ٢٠/٤٨ لفضيلة الشيخ محمد المختار الشنقيطي، بتصرف يسير. (الشاملة) .

⁽۲) فتاوی ابن باز ۳۲/۱۷ ، ۳۵ ، ۳۸ ، فتاوی ابن عثیمین ۲۸۲/۱۲ .

⁽٣) أخرجه البخاري ١٤٥٨ .

⁽٤) انظر النوازل في الحج ١١٦ - ١٣٨ ، فقد استوعب المؤلف حفظه الله الكلام فيها .

﴿ أُمَــرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ بِالتَّمْتُعُ ﴾

قال رحمه الله: (((٩ - فإذا أراد الإحرام ، فإن كان قارنا قد ساق الهدي قال : لبيك اللهم بحجة وعمرة ، وإن لم يسق الهدي - وهو الأفضل - لبى بالعمرة وحدها ، ولا بد ، فقال : " لبيك اللهم بعمرة " فإن كان لبى بالحج وحده فسخه وجعله عمرة ، لأمر النبي على بذلك ، وقوله : " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " وشبك كل بين أصابعه. وقوله: " يا آل محمد من حج منكم فليهل بعمرة في حجة " - [انظر تخريجه في الأحاديث الصحيحة " (٢٤٦٩)] - وهذا هو التمتع بالعمرة إلى الحج))).

€ الشرح:-

سبق الكلام عن التمتع تفصيلا، وسبق ترجيح أفضليته لأمر النبي الله به وتمنيه له، وسهولته مقارنة بالقران، بخاصة في هذه الأيام، مع صعوبة سوق الهدي، والمشقة في البقاء على الإحرام . وبين الشيخ رحمه الله صفته هنا بأن يقول عند الميقات : لبيك اللهم بعمرة ، أو لبيك بعمرة في حجة ، ويتحلل بعد أدائها ليلي بالحج في اليوم الثامن .

-: تنبیـــــه :- ○

ما يذكره بعض الفقهاء في كتبهم من قولهم : لبيك اللهم بعمرة متمتعا بها إلى الحج .

هذا مما لا أصل له في السنة ، ولم أحد له أثرا عن الصحابة ، فالتزامه واستحباب القول به مما يجعله من جملة المحدثات، ولم يذكره الشيخ رحمه الله في ملحق البدع، مع اعتقادي أنه أكثر انتشارا من كثير مما ذكره رحمه الله ، كما سيأتي الكلام عليه في محله .

ولكنه يدخل في عموم ما أنكره الشيخ من التلفظ بالنية بصيغ غير واردة ، لذلك أوردها شيخ

الإسلام في صيغ التلبية بالنسك(١) ولعل هذا سبب عدم تنصيص الشيخ عليه، والله أعلم .

﴿ (الإشتراط)

قال رحمه الله : (((١٠ - وإن أحب قرن مع تلبيته الاشتراط على ربه تعالى خوفا من العارض من مرض أو خوف فيقول كما جاء في تعليم الرسول على: " اللهم محلي حيث حبستني " [متفق عليه . انظر " صحيح أبي داود " (١٥٥٧)] فإنه إن فعل ذلك فحبس أو مرض جاز له التحلل من حجه أو عمرته ، وليس عليه دم وحج من قابل ، إلا إذا كانت حجة الإسلام ، فلا بد من قضائها))).

€ الشرح:-

في حكم الاشتراط خلاف بين العلماء ، على ثلاثة أقوال في الجملة ، وهي كما يلي :

القول الأول : أنه غير مشروع ، وبالتالي فلا أثر مترتب عليه ، وهو قول ابن عمر رضي الله عنها (٢) ، وبه قال الأحناف والمالكية .

القول الثاني: أنه مشروع ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، و مروي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وعمار وابن عباس ، وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء و علقمة و شريح $\binom{7}{}$. القول الثالث : أنه واحب ، وهو قول الظاهرية $\binom{3}{}$.

⁽١) وقد أجازها من غير تخصيص ، فقال : (فمهما قال من ذلك أجزأه باتفاق الأئمة ليس في ذلك عبارة مخصوصة ، ولا يجب شيء من هذه العبارات باتفاق الأئمة) مجموع الفتاوى ٢٦/٥/٢ .

⁽٢) رواه الترمذي (٢٧٠/٣) ٧ - كتاب الحج حديث (٩٤٢) وصححه .

⁽٣) انظر عمدة القاري للعيني (٨٥/٢٠)، وشرح النووي لصحيح مسلم (١٣٢/٨).

⁽٤) انظر فتح الباري ٤٧٥/٤ ، ولكن هو عند ابن حزم للاستحباب ، انظر المحلي ٩٩/٧ .

أما الذين أنكروه فإما لعدم ثبوت الحديث عندهم ، وإما لحملهم له على الخصوصية .

قال البيهقي: (لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به ، وقال الشافعي : لو ثبت حديث عروة (يعني في قصة ضباعة) لم أعده إلى غيره ؛ لأنه لا يحل عندي خلاف ما يثبت عن رسول الله على ، قال البيهقي: قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي الله على)(1).

ونص الحديث كما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله على على ضباعة بنت الزبير فقال لها: (لعلك أردت الحج) ، قالت: والله لا أحدني إلا وجعة فقال لها: (حجي واشترطي قولي: اللهم محلي حيث حبستني)(٢) ، وفي النسائي: (فإن لك على ربك ما استثنيت) (٣) .

وتوسط شيخ الإسلام فقال: (ويستحب للمحرم الاشتراط إن كان خائفا وإلا فلا ، جمعا بين الأحبار) (٤).

وهذا القول هو الراجح ؛ فإن النبي الله له له يقل ذلك ابتداء ولا أمر به أصحابه أمرا عاما ، وإنما أمر به من كانت شاكية ، خائفة أن تمنعها شكايتها من تمام حجها، فعلمها النبي الله هذا الاشتراط ، فهذا لا يدل على المشروعية المطلقة ، فضلا عن الوجوب لدلالة القرينة الحالية. وهذا اختيار ابن باز و ابن عثيمين رحمهما الله (°).

وهذا القول يجمع بين أقوال الصحابة المتنافرة -كما ألمح إليه شيخ الإسلام - ، فمن منع من الاشتراط يمكن أن يحمل منعه على الاشتراط العام مع كل إهلال بلا عذر ، ومن أمر به

⁽١) السنن الكبرى (١/٥) والفتح (١/٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٨٠١) ومسلم (١٢٠٧).

⁽٣) أخرجه النسائي (٢ / ٢٠) .وانظر الإرواء رقم ١٠٠٩ ، ١٠١٠ .

⁽٤) انظر الأحبار العلمية من الاحتيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٧٣٠.

⁽٥) انظر التحقيق والإيضاح لابن باز ٢٩ ، مناسك الحج والعمرة لابن عثيمين ٤٦ ، ٤٧ .

فمقصوده من خشي من عدم إتمام الحج.

وماعدا هذه الحالة يبقى على عزمه في إهلاله ، فإن أحصر فما استيسر من الهدي كما في الآية (١).

🔷 مسألة متفرعة على هذا الترجيح .

قال ابن عثيمين رحمه الله: (فإن قال قائل: إذا اشترط شخص بدون احتمال المانع - على القول بأنه لا يسن الاشتراط؟ فالجواب: على قولين :

القول الأول: ينفعه ؟ لأن هذا وإن ورد على سبب ، فالعبرة بعمومه .

القول الثاني: لا ينفعه ؛ لأنه اشتراط غير مشروع ، وغير المشروع غير متبوع فلا ينفع ، وهذا عندي أقرب ؛ لأننا إذا قلنا : بأنه لا يستحب الاشتراط فإنه لا يكون مشروعا ، وغير المشروع غير متبوع ، ولا يترتب عليه شيء ، وإذا قلنا: إنه يترتب عليه حكم وهو غير مشروع ، صار في هذا نوع من المضادة للأحكام الشرعية) (٢) .

◊ مسألة: في حكم الاشتراط المطلق

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : (لو أن رجلا دخل في الإحرام ، وقال: لبيك اللهم عمرة، ولي أن أحل متى شئت ، فهل يصح هذا الشرط ؟

⁽١) انظر تفسير ابن كثير (١/٣٣٥) .

⁽٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع ٧٥/٧ .

⁽٣) المرجع السابق .

جكم الهلإة للإحرام

قال رحمه الله :(((١١ – وليس للإحرام صلاة تخصه ، لكن إن أدركته الصلاة قبل إحرامه ، فصلى ثم أحرم عقب صلاته كان له أسوة برسول الله نه ، حيث أحرم بعد صلاة الظهر))) .

🖁 الشرح:-

هذه المسألة مما وقع فيها الخلاف بين العلماء مع اتفاقهم على استحباب الإحرام دبر الصلاة، كما قال الترمذي: (وهو الذي يستحبه أهل العلم أن يحرم الرجل في دبر الصلاة) (١). وذكره النووي عن عامة العلماء (٢).

فالخلاف إذن حول مشروعية صلاة خاصة بالإحرام ، والجمهور على استحبابها ، واستدلوا على ذلك بقول ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي الله : (أهل عند المسجد بعد أن صلى فيه ركعتين) (⁽¹⁾ ، وفي لفظ : (أن النبي الله أهل في دبر الصلاة) (⁽¹⁾ .

والحديث فيه خصيف بن عبد الرحمن وهو ضعيف ، لكن له شاهد عند البزار من حديث أنس : (أن النبي الله أحرم في دبر صلاة) (٥٠) .

⁽٥) مسند البزار ٧١٨٣ ، و يحسن بمحموعه .



⁽١) سنن الترمذي ١٨٢/٢ .

⁽۲) شرح مسلم ۹۲/۸ .

⁽٣) أخرجه أبو داود باب في وقت الإحرام رقم ١٧٧٠، (٢ / ٣٧٢) ، وأحمد في المسند رقم ٢٣٥٨ ، و صححه الألباني .

⁽٤) رواه الترمذي ٨١٩ ، والنسائي ٢٧٥٤ وضعفه الألباني فيهما .

وقال مالك : (أخبرنا نافع عن ابن عمر : أن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ، فإذا انبعثت به راحلته أحرم)(١).

واختار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم ، أن المستحب له أن يصلي إن وافق فريضة ، وإلا فإنه ليس للإحرام صلاة تخصه ، وهو مذهب الحسن البصري وجماعة من الفقهاء .

قالوا: لأنه لم يصح عن النبي على تخصيص صلاة للإحرام ، لا بقوله ولا بفعله .

قال ابن القيم: (ولم ينقل عنه على أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر) (١٠).

وثمرة الخلاف :

على القول بعدم مشروعية صلاة مخصوصة أنه لا يركعهما في أوقات النهي ، فليستا من ذوات الأسباب في أوقات النهي، وهو الراجع .

وأما ما تقدم من حديث ابن عباس فكان ذلك بعد الفريضة ، فقد ثبت في الصحيحين عن أنس هي قال : (صلى بنا النبي هي ونحن معه بالمدينة الظهر أربعا ، والعصر بذي الحليفة ركعتين ، فبات بها النبي هي حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به راحلته على البيداء) (أ) ، فكان ذلك بعد صلاة الظهر قصرا ، كما اختاره ابن القيم وابن كثير وغيره ، واختار غيره أنحا صلاة الصبح (٥).

والراجح أنها الظهر قصرا كما صرح ابن عباس نفسه حيث قال : (صلى رسول الله على الطهر بذي الحليفة ، ثم دعا بناقته ، فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم، وقلدها

⁽١) الموطأ ٣٨٣ .

⁽٢) زاد المعاد ١٠٧/٢.

⁽٣) حاشية الروض٣/٣٥٥ .

⁽٤) أخرجه البخاري (١ / ٢٧٧) ومسلم (٢ / ١٤٤) وأبو داود والنسائي والترمذي.الإرواء رقم ٧٠٠ .

⁽٥) زاد المعاد ١٠٦/٢ ، البداية والنهاية ٢١١/٧ ، فتح الباري ٤٨١/٣ .

نعلين ، ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج)(١)، فهما الركعتان اللتان ذكرهما ابن عباس رضي الله عنهما في الحديث الذي تقدم أنه حديث حسن لغيره .

فعلى ذلك يستحب له أن يحرم بعد صلاة الفريضة ، أو أي صلاة ذات سبب على الأرجح لأنحا في معناها ، وإلا فلا يشرع أن يصلي صلاة بنية أنحا للإحرام ، فإن ذلك لم يصح عن النبي على الا بقوله ، ولا بفعله (٢) .

﴿ الصلاة بوادي العقيق ﴾

قال رحمه الله: (((١٢ – لكن من كان ميقاته ذا الحليفة استحب له أن يصلي فيها ، لا لخصوص الإحرام ، وإنما لخصوص المكان وبركته ، فقد روى البخاري عن عمر هو قال : سمعت رسول الله لله بوادي العقيق يقول : " أتاني الليلة آت من ربي فقال : صل في هذا الوادي المبارك وقل : عمرة في (وفي رواية : عمرة و) حجة " وعن ابن عمر عن النبي لله : " أنه رؤي (وفي رواية : أري) وهو معرس - [من التعريس وهو نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة . " نهاية "] – بذي الحليفة ببطن الوادي ، قبل له: إنك ببطحاء مباركة " [" صحيح أبي داود " (١٥٧٩) . و" مختصر صحيح البخاري " بقلمي (رقم ٢٦١ – ٢٦٧) يسر الله تمام طبعه (") . قال الحافظ في " الفتح " (٣ / ٢١١) : (في الحديث : فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه . . .]))) .

⁽۱) صحیح مسلم ۳۰۷۵

⁽٢) حجة النبي ص ٩٥ حاشية ١٠٧ ، انظر شرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد ١١/٨١.

⁽٣) وقد طبع والحمد لله ، طبعة متكاملة ، في أربع بحلدات عام ٢٠٠٢م ، عن مكتبة المعارف للنشر و التوزيع بالرياض .

🖁 الشرح: –

هذا الميقات له هذه الخصوصية التي ذكر الشيخ أدلتها ، فتشرع الصلاة فيه لمن أحرم منه ، لفضيلة الوادي لا لمشروعية صلاة خاصة بالإحرام .

فالراجح أن كل من مر بميقات ذي الحليفة صلى فيه إلا في أوقات النهي ، وأدلة ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله .

تنبيه حول المساجد التي في المواقيت :

قال الشيخ الفوزان حفظه الله: (وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن كثيرا من الحجاج يظنون أنه لا بد أن يكون الإحرام من المسجد المبني في الميقات ، فتجدهم يهرعون إليه رجالا ونساء، ويزد حمون فيه ، وربما يخلعون ثيابهم ويلبسون ثياب الإحرام فيه ، وهذا لا أصل له ، والمطلوب من المسلم أن يحرم من الميقات ، في أي بقعة منه ، لا في محل معين، بل يحرم حيث تيسر له، وما هو أرفق به وبمن معه ، وفيما هو أستر له وأبعد عن مزاحمة الناس ، وهذه المساجد التي في المواقيت لم تكن موجودة على عهد النبي الله الله الله الإحرام منها ، وإنما بنيت لإقامة الصلاة فيها ممن هو ساكن حولها ، هذا ما أردنا التنبيه عليه ، والله الموفق) (٢).

﴿ التلبية ورفع الصوت بها ﴾

قال رحمه الله: (((١٣ - ثم يستقبل القبلة قائما -[البخاري معلقا والبيهقي موصولا بسند صحيح] - ثم يلبي بالعمرة أو الحج و العمرة كما تقدم ، ويقول: اللهم هذه حجة لا رياء ولا سمعة [رواه الضياء بسند صحيح]))) .

⁽١) إلا مسجد ذي الحليفة كما سبق ، وسيأتي في حديث ابن عمر في الصحيحين .

⁽٢) الملخص الفقهي ٤١٦ .

€ الشرح:-

الحج عبادة خالصة لله حل في علاه ؛ قال ﷺ : ﴿ وَأَتِتُوا لَلْمَحَ وَالْمُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وقد رفع النبي ﷺ راية الإخلاص في أول إهلاله بالحج حيث قال كما ذكر الشيخ :

(اللهم هذه حجة لا رياء ولا سمعة) ، وهكذا في جميع مناسك الحج :.

١) فقد قرأ علي في ركعتي الطواف بسورتي الإخلاص كما قال حابر ﷺ،

فالأولى: سورة الكافرون ، وفيها إخلاص العبادة لله وهو توحيد الطلب والقصد .

والثانية: الصمد (الإخلاص)، وهي في إخلاص الكمال لله تعالى وهو توحيد المعرفة والإثبات .

٢) وكذلك قال في الذبح: (اللهم منك ولك) (١) ، أي: منك نعمة سابغة ، وهو توحيد المعرفة والإثبات ، ولك عبادة خالصة ، وهو توحيد الطلب والقصد .

٣) وخطب النبي ﷺ بالخيف من منى مذكرا فقال : (ثلاث لا يغل عليهن . لا يخون فيهن .
 قلب مؤمن : إخلاص العمل لله ..) (٢) .

فكان الحج من مبتدئه إلى منتهاه في إخلاص العبادة لله $(^{"})$.

♦ مسألة : هل أخذ العوض على الحج مما ينافى الإخلاص ؟

والمسألة لها صور عدة ؛ فمنها من يحج عن الغير ويأخذ عوضا عليه ، ومنها من يرافق الحملات ليعظ ويرشد الحجاج ، أو يخدمهم ، كل ذلك بعوض مادي .

والراجح في كل ذلك أن الحكم للغالب ؛

فمن حج للدنيا ، أو كان قصد المال راجحا على قصد القربة والثواب ، فإنه لا شك يأثم



⁽١) سنن أبي داود ، وسيأتي تخريج الشيخ له في حاشية المتن .

⁽۲) سبق تخریجه

⁽٣) زاد الحجيج ٤٦ ، ٤٧ .

على هذه النية ويحبط عمله ، كما قال فل : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْمَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَآهُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّرَجَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَعْمَلَنَهَا مَذْمُومًا مَّلْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٨] ونحوها من الآيات .

وقال تعالى في الحديث القدسي: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيره تركته وشركه) (١) ، وقال ﷺ: (من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله ؛ لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا ؛ لم يجد عرف الجنة يوم القيامة) (٢) .

وأما إن كان الغالب قصد القربة والثواب فيجوز كمن جاهد لتكون كلمة الله هي العليا ، ثم حضرت نية الغنيمة تبعا ، أو صام لله تعالى ثم أراد التخفيف والعلاج ، ونحو ذلك من العبادات المشتملة على منافع دنيوية ، وقد قال على : (تابعوا بين الحج والعمرة ، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ...) ، فنبه النبي على المصلحة الدنيوية للحج ، ولا يمكن أن ينهى عن قصدها بعد الترغيب فيها .

ولكن لا شك أن من لم تشبه أي من الشوائب الدنيوية يكون أكمل عبادة ، وأعظم أجرا ، لذلك قال را ما من غازية تغزو في سبيل فيصيبون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ، ويبقى لهم الثلث ، فإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم) (٣) ، فما عجل من جزاء الدنيا ينقص من أجر الآخرة بحسبه (٤).

⁽١) رواه مسلم ٢٩٨٥.

⁽٢) رواه أبوداود٣٦٦٤، وابن ماجه٢٥٢،وصححه الألباني لغيره، كما في صحيح الترغيب والترهيب١٠٥.

⁽۳) رواه مسلم ۱۹۰۲

⁽٤) النوازل في الحج ٦٨ وما بعدها .

♦ مسألة: هل المستحب أن يكون الإهلال عند مسجد الميقات أو يكون ذلك إذا
 أتى البيداء " وهي الموضع المرتفع داخل الميقات " ؟

وردت أحاديث عن النبي ﷺ تدل على الأمرين :

- أما أنه على البيداء ، فقد ثبت من حديث أنس في البخاري قال : (حتى إذا استوت به راحلته على البيداء حمد الله وسبحه وهلله ، ثم أهل بالحج والعمرة فأهل الناس معه)(1) ، وهو أيضا ثابت في البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنها ، وفي حديث جابر الطويل ، وثبت من فعل عائشة رضي الله عنها (٢) .

وأما أنه أهل عند المسجد: فهو ثابت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما
 قال: (ما أهل النبي ﷺ إلا عند المسجد)^(٣).

فإذا: الأحاديث اتفقت على أن المستحب له أن يهل بالحج أو العمرة إذا استوت به راحلته. ومن الصحابة من روى أنه أهل عند المسجد، ومنهم من روى أنه أهل عندما استوت به راحلته على البيداء .

والجمع بينهما : أن يقال : كل منهما حدث بما رأى ؛ فابن عمر رآه يهل عند المسجد ،

⁽١) أخرجه البخاري باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال .. رقم ١٥٤٥ ، ١٥٥١ .

⁽۲) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٣١٢ .

⁽٣) أخرجه البخاري باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة رقم ١٥٤١، ومسلم باب إحرام أهل المدينة ، صحيح مسلم بشرح النووي (Λ / ٩١) .

⁽٤) أخرجه مسلم باب إحرام أهل المدينة ، صحيح مسلم بشرح النووي (Λ / Λ) .

وأنس وابن عباس وجابر الله رأوه يهل وقد استوت به راحلته على البيداء ، وكل قد فعله النبي الله على البيداء ، وكل قد فعله النبي الله على الله

♦ ويسن أن يستقبل القبلة عند التلبية .

فقد ثبت هذا في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنها أنه قال: (وهو مستقبل القبلة) فيقول لبيك اللهم عمرة ، أو لبيك اللهم عمرة وحجة ، وقد سبق التنبيه على ما ينتشر في الكتب الفقهية من قولهم : لبيك اللهم عمرة متمتعا بحا إلى الحج، وأنحا لم ترد عن النبي الله فعليه لا ينبغى التزامها ، والتواصى بحا ، واعتقاد استحبابحا .

💠 سنة مهجورة

ثبت في البخاري عن أنس ﷺ : (أن النبي ﷺ ركب على دابته حتى إذا استوت به على البيداء حمد الله وسبح وكبر، ثم أهل بحج وعمرة)(٢).

وبوب له البخاري بقوله: (باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال)

قال الحافظ ابن حجر: (وقوله عند الركوب ؛ أي بعد الاستواء على الدابة ، لا حال وضع الرجل مثلا في الركاب، وهذا الحكم ؛ وهو استحباب التسبيح ، وما ذكر معه قبل الإهلال ، قل من تعرض لذكره مع ثبوته)(٤)

⁽١) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ١٢٣/٢ ، التمهيد لابن عبدالبر ١٦١/١ ، المغني ٨١/٥ ، شرح العمدة لابن تيمية ٢٣٠/١ ، وشرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد ٢٥/١١ .

⁽٢) أخرجه البخاري باب الإهلال مستقبل القبلة رقم ١٥٥٣ .

⁽٣) الحديث رقم ١٥٥١.

⁽٤) فتح الباري ٤١٢/٣ .

🦳 حيخ التلبيات

قال رحمه الله :(((١٤ - ويلبي بتلبية النبي ﷺ :

أ- " لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك " . وكان لا يزيد عليها .

ب- وكان من تلبيته ﷺ: " لبيك إله الحق "

وكان ابن عمر يزيد فيها: " لبيك وسعديك ، والخير بيديك ، والرغباء إليك والعمل " (متفق عليه . انظر " صحيح أبي داود " (١٥٩٠)) .

۱٦ – ويؤمر الملبي بأن يرفع صوته بالتلبية ، لقوله را التاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية " (رواه أصحاب السنن وغيرهم . انظر " صحيح أبي داود " (١٥٩٢)) .

وقوله: "أفضل الحج العج والثج " - [حديث حسن "صحيح الجامع الصغير وزيادته " (١٩١٢) . و (العج) : رفع الصوت بالتلبية و (الثج) : سيلان دماء الهدي والأضاحي] - ولذلك كان أصحاب النبي الله في حجته يصرخون بها صراخا ، وقال أبو حازم : كان أصحاب النبي الذا أحرموا لم يبلغوا (الروحاء) حتى تبح أصواتهم [رواه سعيد بن منصور كما في " المحلى " (٧ / ٩٤) بسند جيد ورواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله كما في "الفتح"(٣ / ٤٢٣)] ، وقوله أبي شيبة بإسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله كما في "الفتح"(٣ / ٤٢٣)] ، وقوله أبي شيبة بأسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله كما في "الفتح"(٣ / ٤٢٣)] ، وقوله أبي شيبة بأسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله كما في "الفتح"(٣ / ٤٢٣)] ، وقوله أبي شيبة بأسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله كما في "الفتح"(٣ / ٤٢٣)] ، وقوله أبي أنظر إلى موسى الظني هابطا من الثنية له جوار إلى الله تعالى بالتلبية " [رواه مسلم انظر " الصحيحة " (٢٠٢٣)]))) .

€ الشرح:-

هنا مسائل نتناولها كما يلي :-

المسألة الأولى: حكم التلبية ؟

فيها ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب الشافعية والحنابلة: أنها سنة ، فعلها النبي على وأمر بها أصحابه .

الثاني : وهو مذهب بعض المالكية وبعض الشافعية : أنما واجبة فعلى من تركها دم .

واستدلوا: بأن النبي ﷺ قد فعلها وأمر بما وقال: (لتأخذوا عنى مناسككم).

الثالث: أنما ركن من أركان الحج لا يصح الإحرام إلا بها، وهو قول الحنفية، وقد تقدم البحث في هذا القول في مسألة سابقة وترجيح أن التلبية ليست بركن ولا شرط في الإحرام (١).

وقد سبق ترجيح القول الثاني : وأن التلبية واحبة بدليل : ما ثبت عند الخمسة عن حلاد بن السائب عن أبيه أن النبي على قال: (أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية)، فهذا أمر ، والأصل في الأمر الوحوب ، مع الأوامر الأحرى التي تقدم سردها .

فعلى ذلك : الأقرب أن يقال كما سبق تحريره : إن التلبية واحبة ، فإن فعلها في أول الإحرام فما عداها سنة ، وإن ترك التلبية في جميع حجه فعليه دم ، كما سبق .

◊ المسألة الثانية : جواز التلبية بكل ما ورد عن الصحابة :

⁽١) انظر المغنى لابن قدامة ٥/١٠٠ ، ١٠١ .

دعوة الله تعالى لخلقه حين دعاهم إلى حج بيته على لسان خليله والملبي هو المستسلم المنقاد لغيره كما ينقاد الذي لبب وأخذ بلبته والمعنى: أنا مجيبك لدعوتك مستسلم لحكمك مطيع لأمرك مرة بعد مرة لا أزال على ذلك. ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى) (1).

♦ المسألة الثالثة: تلخيص الصيغ الواردة في التلبيات عن النبي ﷺ والصحابة:

١- لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.

٢ - لبيك إله الحق^(٢).

٣- لبيك ذا المعارج ، لبيك ذا الفواضل .

٤ - لبيك وسعديك ، والخير بيديك ، والرغباء إليك والعمل .

٥- لبيك حقا حقا ، تعبدا ورقا^(٣).

٦- لبيك اللهم لبيك ، إنما الخير حير الآحرة .

٧- لبيك مرغوبا ومرهوبا ، ذا النعماء والفضل الحسن (١٠).

۸- لبيك عدد التراب^(٥).

⁽١) حجة النبي ﷺ ص ٥٥.

⁽٢) أخرجه النسائي ٢٧٥٢ وابن ماجه ٢٩٢٠ ، وهو حديث صحيح .

⁽٣) ثبتت عن ابن عمر في مصنف ابن أبي شيبة ١٣٤٧٢ .

⁽٤) رواها البزار عن أنس ريه ، وروي مرفوعا ، والصواب وقفه كما رجحه الدارقطني ، انظر : مجمع الزوائد للهيثمي ٢٢٣/٣ ، التمهيد لابن عبدالبر ١٢٩/١ ، التلخيص الحبير لابن حجر ٢٤/٢ ، كنز العمال ١٢٤١٦.

⁽٥) عن ابن مسعود موقوفا كما في مصنف ابن أبي شيبة ١٥٣٠٣ ، شرح معاني الآثار ٣٧٢٦ ، السنن الكبرى للبيهقي ٩٢٨١ .

♦ المسألة الوابعة : هل تشرع التلبية لغير المحرم ؟

ذهب الجمهور إلى أنها تشرع لغير المحرم ، لأنها ذكر مستحب للمحرم ، فلم تكره لغيره ، كسائر الأذكار في الحج ، واستدلوا بأثر ابن مسعود فله : (أنه أقبل من ضيعته التي دون القادسية فلقى قوما يلبون عند النحف فقال : لبيك عدد التراب لبيك) (١) .

وذهب الإمام مالك إلى الكراهة ، واحتمله صاحب الفروع وجماعة من الحنابلة ، وذلك لعدم نقله عن النبي على في غير الإحرام (٢) .

وهذا القول أوجه بخاصة إذا تعبد بها ، واعتقد فضلها و التزمها ، بحيث تجعل شعارا كالحج ، وأما أثر ابن مسعود – فإن ثبت – فلا يدل على الالتزام ، والله أعلم .

♦ التلبية للنساء ٢

قال رحمه الله: (((۱۷ – والنساء في التلبية كالرجال لعموم الحديثين السابقين فيرفعن أصواتهن ما لم يخش الفتنة ، ولأن عائشة كانت ترفع صوتها حتى يسمعها الرجال، فقال أبو عطية: سمعت عائشة تقول: إني لأعلم كيف كانت تلبية رسول الله على ثم سمعتها تلبي بعد ذلك: "لبيك اللهم لبيك . . " إلخ [أخرجه البخاري (٧٦٩ مختصره) والطيالسي (١٥١٣) وأحمد (٦/٣ و١٠٠ و١٠٠ و١٨٠ و٢٤٣)]. وقال القاسم بن محمد: خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية فقال: من هذا ؟

⁽١) لم أقف على القصة بمذه الرواية ، وقد سبقت التلبية ، وذكرت في المغني في فقه الحج والعمرة لباشنفر

⁽٢) المغني لابن قدامة ١٠٨/٥ ، الإنصاف للمرداوي ٣٤٨/٣ ، حاشية الروض المربع ٥٧٥/٣ ، منهج السالك إل بيت الله المبحل في أعمال المناسك عل مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، للدمنهور ، تحقيق د.صالح السدلان ١٥٨ .

قيل : عائشة أم المؤمنين اعتمرت من التنعيم . فذكر ذلك لعائشة فقالت : لو سألني لأخبرته [رواه ابن أبي شيبة كما في " المحلى " (V / V) وسنده صحيح . وقال شيخ الإسلام في " منسكه " : (والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقاتها ، ويستحب الإكثار منها عند اختلاف الأحوال . . .)]))) .

€ الشرح:-

هذه المسألة محل خلاف بين العلماء:

فالذي عليه جمهور العلماء أن الجهر بالتلبية خاص بالرجال ، بل نقله ابن عبد البر إجماعا، فقال: (وأجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها ، وإنما عليها أن تسمع نفسها) (١). واستدلوا لذلك بأدلة من الأثر والنظر :

أما الأثر: فما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : (لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية) (٢). وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة ، ولا ترفع صوتها بالتلبية) (٣) .

وأما النظر : فقالوا : إن المطلوب من المرأة الستر ، لذلك قال النبي ﷺ : (التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء) (1).

وتحمل الأحاديث السابقة على الرحال، بدلالة قوله ﷺ: (جاءني جبريل ، فقال لي : يا محمد؛ مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية) () ، والذي يصرف عليه لفظ الأصحاب

⁽١) التمهيد ٢٤٢/١٧ .

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٦٦٢ .

⁽٣) سنن البيهقي ٥/٥ والدارقطني ٢٩٥/٢ .

⁽٤) رواه البخاري (١٢٠٣) ، ومسلم (٤٢٢) .

⁽٥) رواه أبوداود١١٩٧ والترمذي٨٣٠ والنسائي ١٦٢/٥ وابن ماجه٢٩٢١ ، وصححه الألباني .

الرجال دون النساء ، قال الشافعي : (وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال ، فكان النساء مأمورات بالستر ، فأن لا يسمع صوت المرأة أحد أولى بما ، وأستر لها فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ، وتسمع نفسها) (١).

وذهب ابن حزم إلى عدم الفرق بين الرجل والمرأة ، مستدلا بفعل عائشة رضي الله عنها^(۱)، وهو قول الشيخ هنا .

وتوسط شيخ الإسلام رحمه الله فجمع بين الأقوال فقال -كما نقل الشيخ - : (والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقاتها) ، وعليه يحمل فعل عائشة رضي الله عنها .

فقول شيخ الإسلام يختلف عن قول ابن حزم ، كما هو ظاهر ، وهو لا يعارض فحوى الإجماع المنقول ، لكونه لم يسو بين الرجال والنساء في الحكم ، وراعى مقصد الستر .

المداومة على التلبية

قال رحمه الله : ((۱۸ – ویلتزم التلبیة لأنها " من شعائر الحج " – [هو جزء من حدیث صحیح مخرج فی " الصحیحة " (۸۲۸) بلفظ : " أمرنی جبریل برفع الصوت فی الإهلال فإنه من شعائر الحج ")] – ولقوله نا : " ما من ملب یلبی إلا لبی ما عن یمینه وعن شماله من شجر وحجر،حتی تنقطع الأرض من هنا وهنا – یعنی – عن یمینه وشماله " [رواه ابن خزیمة والبیهقی بسند صحیح کما فی " تخریج الترغیب والترهیب " (۲ / ۱۱۸)] ، وبخاصة کلما علا شرفا أو هبط وادیا للحدیث المتقدم قریبا : " کأنی أنظر إلی موسی المحدید هابطا من الثنیة له جوار إلی الله تعالی بالتلبیة " .



⁽١) الأم للشافعي ١٥٦/٢٥١.

⁽٢) انظر المحلى ٩٣/٧.

وفي حديث آخر: "كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي" [رواه البخاري " مختصري للبخاري " (٢٠ الأنبياء ٨ باب) قال الحافظ: (وفي الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود)] . ١٩ – وله أن يخلطها بالتكبير والتهليل لقول ابن مسعود هذه : خرجت مع رسول الله هما ترك التلبية حتى رمى جمرة العقبة ، إلا أن يخلطها بتكبير أو تهليل [رواه أحمد (٤١٧/١)) بسند جيد وصححه الحاكم والذهبي كما في "الحج الكبير")]))) .

€ الشرح:-

- هذه الأحاديث في فضل التلبية ، وهناك أحاديث أخرى ، ومنها :

١- قوله ﷺ : (ما أهل مهل قط ، ولا كبر مكبر قط إلا بشر، قيل: يا رسول الله بالجنة ؟ قال : نعم)^(۱).

۱ - حدیث : (ما أهل مهل قط إلا آبت الشمس بذنوبه) $^{(1)}$.

لكن نبه الألباني - نقلا عن الخطيب - إلى علة فيه ، فقال: (تفرد بروايته محمد بن أبان عن عبد الرزاق عن الثوري، و خالفه الحسن بن أبي الربيع الجرجاني فرواه عن عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن ابن المنكدر به" ، ثم ساق إسناده إلى الحسن به . ثم ساق لمحمد بن أبان البلخي حديثا آخر له عن عبد الرزاق،قال أبو داود فيه : " أنكروه على ابن أبان "! قلت: و ابن أبان البلخي و الحسن الجرجاني كل منهما ثقة، ولكن داود فيه : " أنكروه على ابن أبان "! قلت: و ابن أبان البلخي و الحسن الجرجاني كل منهما ثقة، ولكن

⁽١) رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح كما في صحيح الترغيب والترهيب ١٦٢١ وقال الألباني: (حسن لغيره)، وانظر السلسة الصحيحة رقم ١٦٢١.

⁽٢) رواه البيهقي في الشعب ٣٧٤، وقال الألباني: (فهذا إسناد رجاله كلهم رجال البخاري غير محرر بن أبي هريرة فإنه من رجال النسائي و ابن ماجة فقط ، ولم يوثقه غير ابن حبان . و لذلك لم يوثقه الحافظ ابن حجر بل اكتفى بقوله : "مقبول " . يعني عند المتابعة) . الصحيحة تحت الحديث رقم ١٦٢١ ، لذلك قال صاحب إتحاف المناسك : سنده حيد ، ص ٣٣ .

- وهناك مواضع تتأكد فيها التلبية استحبها الجمهور ، وهي عند لقاء الركب ، وعلو أكمة أو هبوط وادي ، وأدبار الصلوات ، وآخر الليل (١).

ودليلهم في ذلك ما روي عن حابر شه قال: (كان رسول الله على يلبي في حجته إذا لقي ركبا ، أو علا أكمة ، أو هبط واديا ، وفي أدبار المكتوبة ، ومن آخر الليل)(٢).

لكن الحديث ضعيف، إلا أنه حرى عليه عمل السلف، فقد قال إبراهيم النخعي: (كانوا يستحبون التلبية دبر الصلاة المكتوبة ، وإذا هبط واديا ، وإذا علا نشزا ، وإذا لقي راكبا ، وإذا استوت به راحلته) .

الأول منتقد في بعض رواياته عن عبد الرزاق.فروايته عند المخالفة شاذة مرجوحة ، و كلام الخطيب السابق يشير إلى هذا و الفرق بين روايته و رواية الجرجاني أن الأول جعل سفيان الثوري مكان ياسين الزيات ،و الثوري إمام جليل مشهور بينما ياسين الزيات ضعيف جدا، فهو علة هذه الطريق . و الله أعلم) أ.ه . لذلك أورده في ضعيف الجامع ٥ ١ ١ ١ كن يدل على معناه في الجملة قوله على: (وما من مؤمن يظل يومه محرما إلا غابت الشمس بذنوبه) ، وهو في صحيح الترغيب ١ ١ ٢٣٢.

(١) المغنى٣/٣٥٦ ، المجموع٧/٢٥٣.

(٢) قال ابن الملقن: (هذا الحديث ذكره كذلك صاحب المهذب ولم أره في شيء من كتب السنن ولا المسانيد ولم يعزه النووي في شرحه له ، وبيض له المنذري في كلامه على أحاديثه وذكره كذلك الشيخ تقي الدين في الإمام ولم يعزه لأحد ، ورواه عبد الله بن ناجية في فوائده بإسناد غريب لا يثبت مثله عن صباح بن مروان أبي سهل ، عن عبد الله بن سنان (الزهري عن أبيه سنان) عن ابن أبي سنان عن محمد بن علي بن حسين ، عن جابر ، قال : "كان رسول الله الله يلي إذا لقي ركبا أو صعد أكمة أو هبط واديا ، وفي أدبار المكتوبات و من آخر الليل" ولما أخرجه ابن عساكر من هذا الوجه قال : غريب جدا ، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده بالقوي) البدر المنير ١٥١/٦ .

وروى ابن أبي شيبة من رواية ابن سابط قال : (كان السلف يستحبون التلبية في أربعة مواضع : في دبر الصلاة ، وإذا هبطوا واديا ، أو علوه ، وعند التقاء الرفاق) ، وعند خيثمة نحوه وزاد : (وإذا استقلت بالرجل راحلته) (١).

وقال الإمام مالك : (سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية دبر كل صلاة ، وعلى كل شرف من الأرض) (7) .

ويدل على تأكدها عند الهبوط الحديث السابق عن موسى التَيْكِين ، لذلك قال الحافظ معلقا عليه : (وفي الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط ، كما تتأكد عند الصعود) (٢٠) ، كما نقله الشيخ رحمه الله .

♦ مسألة : حكم وضع الأصبعين في الأذنين عند التلبية .

وهذا الفعل منقول عن موسى الطَّيِّلاً ، في قوله ﷺ : (كأني أنظر إلى موسى صلى الله عليه وسلم ... واضعا إصبعيه في أذنيه له جؤار إلى الله بالتلبية) (١٠).

فهل وضع الأصبعين في الأذنين عند التلبية سنة ، أم أن المقصود من ذلك رفع الصوت ؟ المسألة تحتاج إلى تحرير ولم أحد من فصل فيها ، والظاهر أن المقصود بما المبالغة في رفع الصوت ، فمن فعلها بمذا القصد ، لا للتعبد المحض فلا بأس ، فليست هي كالأذان الذي وردت السنة باستحبابه ، وقال عنه الترمذي : (وعليه العمل عند أهل العلم ، يستحبون للرجل أن يدخل المؤذن أصبعيه في أذنيه في الأذان) (°) .

⁽١) انظر ما سبق في التلخيص الحبير٢٠/٢٥.

⁽٢) موطأ مالك ١٢٠٢.

⁽٣) فتح الباري ٣/٥١٤.

⁽٤) رواه مسلم ٤٣٩ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٥) سنن الترمذي ٧/٥٧١ .

وقال الحافظ: (قال العلماء: في ذلك فائدتان:

إحداهما: أنه قد يكون أرفع لصوته.

ثانيهما : أنه علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بعد ، أو كان به صمم أنه يؤذن) (١) .

كر متى يقطع التلبية ؟

قال رحمه الله : (((* - فإذا بلغ الحرم المكي ، ورأى بيوت مكة أمسك عن التلبية [(رواه البخاري (* *

🖁 الشرح :-

هذه المسألة وقع فيها خلاف قوي عند المحدثين والفقهاء ، وتوضيحه كما يلي :

القول الأول: وهو مذهب ابن عمر وعروة والحسن: أنه يقطع التلبية إذا بلغ الحرم ، وهو اختيار الشيخ هنا ، وقال سعيد بن المسيب : يقطعها حين يرى عرش مكة ، وهو قريب من السابق (۲) .

واستدلوا بالخبر والأثر :

فأما الخبر: فعن نافع قال: (كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم يبيت بذي طوى ، ثم يصلي به الصبح، ويغتسل ويحدث أن نبي الله على كان يفعل ذلك) (٣).

⁽١) فتح الباري ١١٥/٢ ، ١١٦ ، انظر الثمر المستطاب للألباني ١٦٦/١ .

⁽٢) انظر صحيح ابن خزيمة ٤/٥٠٦، الاستذكار لابن عبدالبر ٢٩٠/١، المغنى لابن قدامة ٥٦/٥٠.

⁽٣) صحيح البخاري ١٤٩٨ .

وأما الأثر: فهو من فعل ابن عمر: (أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم، حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة، فإذا غدا ترك التلبية، وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم) (١).

والقول الثاني: أنه لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ، وبهذا قال ابن عباس وعطاء وعمرو ابن ميمون و طاوس و النخعي و الثوري و الشافعي وأصحاب الرأي والحنابلة ، وهو اختيار ابن باز وابن عثيمين (٢).

واستدلوا بالخبر والأثر والنظر:

- فأما الخبر فما يلي:

١- عن عبد الله بن عمرو رضى اله عنهما: (أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر في ذي القعدة،
 كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر) (٣).

٢- عن أبي بكرة: (أن رسول الله ﷺ خرج في بعض عمره ، وخرجت معه فما قطع التلبية
 حتى استلم الحجر) (١٤).

⁽١) موطأ مالك ١٢١٧،وسقطت كلمة " غد ا"في كتاب ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٧٧٦/٢ .

⁽٢) انظر التحقيق والإيضاح لابن باز ٤٠ ، ومناسك الحج والعمرة لابن عثيمين ٤٧.

⁽٣) رواه مسدد ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأحمد بن حنبل ، ورواه البزار من حديث جابر بن عبد الله بسند صحيح كذا في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري٣/٥٦، وسيأتي التعليق عليه .

⁽٤) رواه البيهقي (٥/٥) بإسناد غير قوي ، وقال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه . مجمع الزوائد (٦٠٨/٣) ، وقال ابن عدي : (ولبحر بن مرار هذا غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير ولا أعرف له حديثا منكرا فأذكره ، ولم أر أحدا من المتقدمين ممن تكلم في الرجال ضعفه إلا يحبي القطان ذكر أنه كان قد خولط ، ومقدار ما له من الحديث لم أر فيه حديثا منكرا) الكامل (٥٦/٢) ، وقال في البحر الزخار : (وبحر بن مرار بصري معروف) .

٣- عن ابن عباس رمي الله علهما: (أن النبي الله كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر)⁽¹⁾ ، و لفظ أبي داود: عن ابن عباس عن النبي المعتمر حتى يستلم الحجر) ، قال أبو داود: رواه عبد الملك ابن أبي سليمان وهمام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا (¹⁾.

قال أبو عيسى: (حديث ابن عباس حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، و قالوا لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر، وقال بعضهم: إذا انتهى إلى بيوت مكة قطع التلبية، والعمل على حديث النبي را وبه يقول سفيان و الشافعي و أحمد وإسحق) (١٠). (قلت : مدار الروايتين المرفوعتين عند الترمذي ، وأبي داود على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الكوفي القاضي ، وهو صدوق سيء الحفظ جدا . قال البيهقي بعد رواية الحديث الفعلي المرفوع من طريق زهير والحسن بن صالح عن ابن أبي ليلي عن عطاء عن ابن عباس ما لفظه : رفعه خطأ ، وكان ابن أبي ليلي هذا كثير الوهم ، وخاصة إذا روى عن عطاء فيخطئ كثيرا ، ضعفه أهل النقل مع كبر محله في الفقه .

وقد روى عن المثنى بن الصباح عن عطاء مرفوعا ، وإسناده أضعف مما ذكرنا .

ثم روى من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : اعتمر النبي ثلاث عمر كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر،وقد قيل عن الحجاج لا يحتج به. ثم روى البيهقي عن أبي بكرة مرفوعا : أنه خرج معه في يعض عمره ، فما قطع التلبية حتى استلم الحجر . ثم قال : إسناده ضعيف - انتهى .

(1VF)

⁽١) رواه الترمذي ٩١٩، وابن أبي شيبة ٣٤٢/٤، وقال الألباني : ضعيف والصحيح موقوف على ابن عباس .

⁽٢) سنن أبي داود ١٨١٧ .

⁽٣) سنن الترمذي ٢٦١/٣ .

ومن المعلوم أن الروايات الضعيفة تكتسب قوة بالاحتماع ، والضعف اليسير ينجبر بكثرة الطرق، ويصير الحديث حسنا قابلا للاحتجاج، ولذلك صحح الترمذي حديث ابن عباس ، واحتج به الشافعي وغيره من الأئمة) (١).

- وأما الأثر: فقول ابن عباس رضي الله عنهما: (يمسك المعتمر عن التلبية حين يفتتح الطواف) (٢٠)، وفي لفظ: (إذا استلم الحجر) (٢٠).

وعن الحكم قال: (كان أصحاب عبدالله يلبون في العمرة حتى يستلموا الحجر) (1).

- وأما النظر: فهو ما ذكره ابن قدامة حيث قال: (ولأن التلبية إجابة إلى العبادة ، وإشعار للإقامة عليها ، وإنما يتركها إذا شرع فيما ينافيها وهو التحلل منها ، والتحلل يحصل بالطواف والسعي ، فإذا شرع في الطواف فقد أخذ في التحلل ، فينبغي أن يقطع التلبية ، كالحاج يقطعها إذا شرع في رمي جمرة العقبة ، لحصول التحلل بما ، وأما قبل ذلك فلم يشرع فيما ينافيها فلا معنى لقطعها)(٥) .

القول الثالث : وحكي عن مالك أنه إن أحرم من الميقات قطع التلبية إذا وصل إلى الحرم ، وإن أحرم بها من أدنى الحل قطع التلبية حين يرى البيت (٦) .

⁽٦) انظر التمهيد ٢٢٧/١٠ ، تبيين المسالك للشيباني الشنقيطي ٢١٩/٢ .



⁽١) مرعاة المفاتيح ١٧١، ١٧١.

⁽٢) الدارقطني ٢٨٦/٢.

⁽٣) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ١٠٣ .

⁽٤) ابن أبي شيبة ٢٤٣/٤ .

⁽٥) المغني٥/٢٥٦.

والراجح – والله أعلم – هو قول جمهور العلماء ، وأن قطع التلبية يكون بالشروع في الطواف، لأنه شعار إقامة العبادة التي لبي إليها، هذا مع كثرة الأحاديث، والآثار في ذلك، وأما حديث ابن عمر الذي استدل به الشيخ هنا ، فأوردت عليه عدة أجوبة :

1- منها ما ذكره الحافظ ابن حجر حيث قال: (والمراد بالإمساك عن التلبية: التشاغل بغيرها من الطواف وغيره، لا تركها أصلا)، وقال: (والظاهر أيضا: أن المراد بالإمساك: ترك تكرار التلبية ومواظبتها، ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام، لا ترك التلبية رأسا)(١).

ووجه ذلك أنه قال في الأثر الآخر : إنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم ، حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة .

وهو وجه قوي كما ترى ، وقد يدل عليه قول الزهري : كان عبدالله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت (^{٣)}. فظاهر نفيه عن التلبية في الطواف يدل على تلبيته في غيره .

٢- ومنها احتمال أنه أراد بالحرم المسجد، لذلك قال الحافظ: (وكأنه أراد بالحرم المسجد).
 وعندي أن هذا الاحتمال فيه نظر ، لأن ذلك كان بذي طوى ، وهي في أدنى الحرم ،
 وليست عند المسجد .

⁽١) فتح الباري٤١٣/٣ ، وذكر نحوه ابن خزيمة في صحيحه ٢٠٧/٤.

⁽٢) متفق عليه واللفظ لابن ماجه ٣٠٣١ ، انظر الإرواء (١٠٩٨) .

⁽٣) موطأ الإمام مالك ٢٤٧/١.

لكن في الأثر الآخر قد يحمل الحرم المذكور في العمرة على المسجد ، لأن فيه أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم ، حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة ، وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم .

فتفريقه بين الحج والعمرة يدل على الفرق بين مقصوده بالحرم في الحج، ومقصوده به في العمرة، وإلا كان حشوا لا فائدة فيه .

ففي الحج الذي لا تحلل فيه يمسك عند دخول الحرم بالمعنى السابق، ثم يتابع تلبيته بعد السعي إلى الرمي، وفي حج التمتع أو العمرة يمسك عند البيت، وبمذا تجتمع النصوص، والله أعلم.

٣- ومن الإيرادات أيضا أن قوله : (إن نبي الله على كان يفعل ذلك) ، قد يحتمل الأفعال الثلاثة : وهي قطع التلبية والمبيت والغسل ، وقد يحتمل آخرها ، وهي المبيت والغسل لأنهما يطلق عليهما أفعال حقيقة .

﴿ الْإغتسال لَدِخُول مَكُمُ ﴾

قال رحمه الله : (((٢١ - ومن تيسر له الاغتسال قبل الدخول فليغتسل))) .

🖁 الشرح:-

ثبت الغسل لدخول مكة من فعل النبي على ، وفعل ابن عمر وقوله ؛ ففي البخاري أن ابن عمر رضي الله عنهما : (كان إذا دخل الحرم أمسك عن التلبية ثم بات بذي طوى حتى يصبح ثم يغتسل ويقول : كان النبي على يفعل ذلك) (١) .

وفي الموطأ: (ولا يدخل إذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة ، إذا دنا من مكة بذي طوى ، ويأمر من معه فيغتسلون قبل أن يدخلوا) (٢) .



⁽١) رواه البخاري باب الاغتسال عند دخول مكة رقم ١٥٧٣.

⁽٢) موطأ مالك ١١٥٦ .

وفي المستدرك عن ابن عمر قال : (إن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم ، و إذا أراد أن يدخل مكة) (١).

🦳 جخول مکة

قال رحمه الله: (((۲۲ – وليدخل نهارا أسوة برسول الله ﷺ [رواه البخاري (۷۷۹ مختصري) و " صحيح أبي داود " (۱۹۳۰)] .

وليدخل من الناحية العليا التي فيها اليوم باب المعلاة فإنه و دخلها من الثنية العليا (كداء) [رواه البخاري (٧٨٠ مختصري) و "صحيح أبي داود"(١٩٢٩)] المشرفة على المقبرة،ودخل المسجد من باب بني شيبة،فإن هذا أقرب الطرق إلى الحجر الأسود.

٢٣ – وله أن يدخلها من أي طريق شاء لقوله ﷺ: "كل فجاج مكة طريق ومنحر ".
 وفي حديث آخر: " مكة كلها طريق: يدخل من ههنا ويخرج من ههنا " [رواه الفاكهي بسند حسن])).

₩ الشرح: -

الثنية العليا هي المسماة بكداء بالفتح، وهي الحجون وتشرف على مقبرة المعلاة تقع شمالا. وقد ذكرها حسان بن ثابت في أبياته المشهورة في الدفاع عن النبي في ، حيث قال (٢) : عدمنا خيلنا إن لم تروها تثير النقع موعدها كداء

وهي ليست كدي - بالضم - التي فيها مواقف الحافلات الآن ، وتقع في الجهة الجنوبية المقابلة لكداء ، وتسمى بالثنية السفلى .

⁽٢) سيرة ابن هشام ٥٦/٥ ، الروض الأنف ١٨٤/٤ .



⁽١) مستدرك الحاكم ١٦٣٩ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : (أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخل من أعلاها ، وخرج من أسفلها) .

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (دخل النبي على مكة من كداء ، ثم خرج من الثنية السفلي) (١).

وظاهر هذه الأحاديث أنه يستحب له ذلك ، ولو كان بأعلى مكة أو أسفلها عادلا عن طريقه.

وقال بعض الشافعية: بل لا يستحب ذلك، وإنماكان هذا من النبي على على وجه الاتفاق. وفيه نظر لذلك ضعفه النووي وقال: (وقال بعض أصحابنا: إنما فعلها النبي الأنها كانت على طريقه، ولا يستحب لمن ليست على طريقه كاليمني، وهذا ضعيف، والصواب الأول) (٢). وذلك لأن الآتي من المدينة ليس في طريقه الحجون "كداء"، فإن النبي الله قد عدل إلى أعلاها، فليس هذا في سمت طريقه حتى يقال قد فعله على وجه الاتفاق، بل قد عدل عن طريقه وتكلف الدخول من أعلاها، والحكمة في ذلك - والله أعلم - أنه يأتي البيت مشرفا عليه ، فإن ذلك أعظم في نفسه .

وقيل: لأنه خرج من مكة متخفياً بالليل ، فدخلها من أعلاها إعزازاً للإسلام وإعلاءً لشأنه، فالتمس أرفع المواضع ، وأعلى المواطن ، حتى تظهر شوكة الإسلام وعزته (٢) .

وقيل: نكاية بالمشركين و تصديقا لحسان ، وفي ذلك روي عن ابن عمر قال: (لما دخل رسول الله على النساء يلطمن وجوه الخيل بالخمر ، فتبسم رسول الله على إلى أبي بكر ، فقال: كيف قال حسان ؟ فأنشده: عدمنا خيلنا إن لم تروها تثير النقع موعدها كداء

⁽١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٣٨٠.

⁽٢) انظر شرح مسلم ٣/٩.

⁽٣) دروس شرح الزاد للشنقيطي ٣/١٢١ (الشاملة) .

ينازعن الأسنة مصعدات ويلطمهن بالخمر النساء ، فقال رسول الله ﷺ : ادخلوها من حيث قال حسان ، فدخل رسول الله ﷺ من كداء) (١) ، لكنه لا يثبت .

ثم هذا هو الأصل فيما ينقله الصحابة من أفعال النبي ﷺ في المناسك ، أنها على وجه التعبد لا على وجه الاتفاق إلا بقرينة .

أما دخول المسجد من باب بني شيبة ؛ فهو أيضا مما اختلف في سنيته ، فقد روى الطبراني عن ابن عمر : (أن النبي ﷺ : دخل من باب بني شيبة) (٢) .

فقال بعض العلماء : إن باب بني شيبة في سمت طريقه أعلى مكة ، وقد وقع دخوله منه اتفاقا ، إذ لا مزية لباب بني شيبة على غيره من الأبواب ، ولا يسن معنى لذلك (٣) .

وقال بعضهم : بل لكون الباب هو الأقرب إلى الكعبة فيقصد دخوله .

و أياكان التعليل فالأولى الاقتداء بفعل النبي ﷺ متى أمكن ذلك ، والله أعلم .

← حدول المسجد الحرام

قال رحمه الله: (((٤٢- فإذا دخلت المسجد فلا تنس أن تقدم رجلك اليمنى [فيه حديث حسن مخرج في " الصحيحة " (٢٤٧٨)] وتقول: " اللهم صل على محمد وسلم، اللهم افتح لي أبواب رحمتك "، أو: " أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم " [انظر " الكلم الطيب " لشيخ الإسلام ابن تيمية بتحقيقي (ص ٥١ و ٥٠)]))).

⁽١) كنز العمال ٣٠١٨٠ .

⁽٢) رواه الطبراني في الأوسط ٤٩١ ، وإسناده ضعيف ، لكن له شواهد يرتقي بما إلى درجة الحسن ، لذلك احتج به الشيخ رحمه الله .

⁽٣) انظر شرح شيخنا الحمد لزاد المستقنع ١٣٧/١١ .

🖁 الشرح:-

هذه آداب دخول المساجد عموما ، وهي آداب فعلية وآداب قولية :

أما الفعلية: فهي تقديم الرجل اليمنى في الدخول ، ويدل على ذلك قول أنس الله : (من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى) ، وهو ما أشار الشيخ إلى تحسينه ، وقول الصحابي من السنة ، يحمل على سنة النبي الله كما هو محرر في علم الأصول (١) .

- فائدة في قوله: وسلطانه القديم.
- القديم هو المتقدم على غيره وهو نوعان :
- أ. تقدم أزلي: وهو مالا نهاية له في الماضي وهو القدم المطلق ولا يصح إطلاقه إلا على الله على ا
- ب. تقدم نسبي: وهو التقدم بين المحلوقات بالنسبة إلى بعضها كما قال ﷺ: ﴿ حَمَّنَ عَادَ كَالْعَجْبُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [بس: ٣٩] (٢).

⁽١) انظر أدلة القواعد الأصولية من السنة النبوية ٢٨٢ ، وما بعدها ، للمؤلف .

⁽٢) التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية ص٧٠ ، للمؤلف .

⁽٣) الاعتقاد: ص ٦٨ . لوامع الأنوار: (١ / ٣٨) . منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات: ص ٢٠ .

⁽٤) الفتاوى:(٩ / ٣٠٠). بدائع الفوائد: (١ /١٦٢). شرح الطحاوية: ص ٧٧.وانظر تعليق الشيخ عبد الله بابطين على السفارينية: (١ / ٣٨)، وتعليق الشيخ ابن باز على الطحاوية: ص٥ رقم :(٥)، و الشيخ الألباني كذلك: ص ١٩.

أما قوله ﷺ: (وسلطانه القديم)(١) فلا يدل على التسمية لأنه لم يطلق عليه تعالى، وإنما يدل على الإخبار عن صفاته كما سبق .

والإخبار أن يخبر عن الله تعالى بألفاظ – وإن لم تكن واردة – إن دلت على معنى صحيح ، ولا يتعبد باللفظ ، وأما الأسماء الحسنى فهي التي بلغت في الحسن غايتها ، فهي كمال مطلق يتعبد بألفاظها ومعانيها ، فباب الأحبار أوسع من باب الأسماء (٢).

الكعبة رؤية الكعبة

قال رحمه الله: (((٢٥ – فإذا رأى الكعبة رفع يديه إن شاء لثبوته عن ابن عباس [رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه ، ورواه غيره مرفوعا وإسناده ضعيف كما هو مبين في " الضعيفة " (١٠٥٤)].

٣٦− ولم يثبت عن النبي ﷺ هنا دعاء خاص ، فيدعو بما تيسر له ، وإن دعا بدعاء عمر : (اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام) فحسن ، لثبوته عنه رضي الله عنه [رواه البيهقي (٥ / ٧٧) بسند حسن عن سعيد بن المسيب قال : سمعت من عمر كلمة ما بقي أحد من الناس سمعها غيري ، سمعته يقول إذا رأى البيت : فذكره . ورواه بإسناد آخر أيضا عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ذلك ، ورواه ابن أبي شيبة (٤ / ٩٧) عنهما]))) .

﴿ الشرح: -

أثر ابن عباس هو قولـه رضي الله عنهما : (ترفع اليديـن في سبعة مواطن : إذا قام إلى الصلاة،

⁽٢) بدائع الفوائد : (١ / ١٦٢) .

وإذا رأى البيت ، وعلى الصفا والمروة، وفي جمع، والعرفات، وعند رمي الجمار) (١) .

- والقاعدة هنا أنه متى كان الموطن موطن دعاء أو ذكر ، ولم نجد فيه عن النبي الله دعاء خاصا ، أنه يجوز الدعاء بما ورد عن الصحابة ، ولا يمكن اعتباره بدعة ، كما لا يتعبد به كسنة مرفوعة ، وهذه القاعدة هي الضابط في هذا الباب ، على وجه الصواب ، وطردها فيه يجنب المتفقه مزالق الاضطراب ، وهو ما سنسير عليه في تحرير مسائل الكتاب .

﴿ كُوافُ القَّوْمِ)

قال رحمه الله : (((۲۷ - ثم يبادر إلى الحجر الأسود فيستقبله استقبالا فيكبر ، والتسمية قبله صحت عن ابن عمر موقوفا ، ووهم من ذكره مرفوعا .

٢٨ - ثم يستلمه بيده ، ويقبله بفمه ، ويسجد عليه أيضا ، فقد فعله رسول الله ﷺ وعمر ، وابن عباس [وقول بعض الأفاضل في تعليقه على " المناسك والزيارات " : إنه لم ينقل عن النبي ﷺ . وهم منه ،وقد حققت القول في صحته في " الإرواء " لم ينقل عن النبي الله طبعه ، فله الحمد والمنة] .

٢٩ - فإن لم يمكنه تقبيله استلمه بيده ، ثم قبل يده .

• ٣ - فإن لم يمكنه الاستلام أشار إليه بيده .

٣١ - ويفعل ذلك في كل طوفة))).

🖁 الشـــرح:-

- هنا أيضا ذكر وارد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو التسمية قبل التكبير ، عند استقبال

⁽۱) ابن أبي شيبة ١٥٧٤٨ ، ١٥٧٥٢ ، وروي مرفوعا ، ولكنه حديث ضعيف من جميع طرقه ، حجة النبي را ١٠٥٤ ، السلسلة الضعيفة ١٠٥٤ .

الحجر ، ويتعامل مع هذا الذكر بالقاعدة سالفة الذكر ، وهي أنه يجوز التعبد به ، ولا يعتقد أنه سنة بعينه ،كما لا يمكن الحكم ببدعيته ، لكون ابن عمر رضي الله عهما أعلم الناس بسنة النبي على الوقوف عليه ، وما أطلق باب التعبد فيه .

- والأقرب في ذلك والله أعلم أنه يسمي في أول الطواف فقط ، أحيانا دون التزام لها ، ثم إذا استفتح إذا استقبل الحجر في كل شوط كبر ، فعن نافع قال: (إن ابن عمر رضي الله عهما كان إذا استفتح الطواف قال: « بسم الله ، والله أكبر » قال: أظنه لا يصنع ذلك إلا حين يقدم)(1) .

◊ الذكر عند استلام الحجر.

ورد ذكر عند استلام الحجر بعد التكبير ، وهو قوله ﷺ : (اللهم إيمانا بك ، وتصديقا بكتابك ، و اتباعا لسنة نبيك) (٢) .

وقد عده الألباني رحمه الله في بدع الطواف كما سيأتي لتضعيفه الحديث $^{(7)}$ ، وعن عطاء قال : (قول الناس في الطواف: اللهم إيمانا بك ، وتصديقا بكتابك ، شيء أحدثه أهل العراق) $^{(3)}$ ، وأنكره الإمام مالك كذلك $^{(0)}$.

لكن الحديث له شواهد ، وبيانها كما يلى :



⁽١) رواه الفاكهي ٤٦ ، والبيهقي (٥ / ٧٩) قال الألباني: (بسند صحيح كما قال النووي والعسقلاني ، ووهم ابن القيم رحمه الله فذكره من رواية الطبراني مرفوعا . وإنما رواه موقوفا كالبيهقي كما ذكر الحافظ في " التلخيص " فوجب التنبيه عليه ، حتى لا يلصق بالسنة الصريحة ما ليس منها) ، حجة النبي على ص ٥٧. (٢) وفي لفظ : (ووفاء بعهدك) ، وسيأتي الكلام عليه .

 ⁽٣) حيث قال في السلسة الضعيفة ١٠٤٩ : موقوف ضعيف .

⁽٤) رواه الفاكهي في أخبار مكة (١٠١/١) بإسناده حسن .

⁽٥) كما في المدونة ١٢٤/٢.

۱- عن ابن جريج قال: أخبرت أن بعض أصحاب النبي على قال: يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا ؟ قال: قولوا: (بسم الله والله أكبر، إيمانا بالله وتصديقا بما جاء به رسول الله).

قلت : وهو في الأم للشافعي(١٨٦/٢) ، عن سعيد بن سالم عن ابن حريج ، وهو ظاهر الضعف لإرساله .

٢- عن جابر شه : (أن النبي ﷺ استلم الركن الذي فيه الحجر وكبر ، ثم قال : اللهم وفاء
 بعهدك ، وتصديقا بكتابك) .

قال ابن حجر في التلخيص (٢٤٧/٢) : (خرجه ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسند له ضعيف) .

٣- أن عليا ﷺ كان يقول إذا استلم الحجر : (اللهم تصديقا لكتابك ، وسنة نبيك) .

أخرجه الطبراني في (الأوسط) (٤٩٢) قال : حدثنا أحمد بن محمد الشافعي ، قال : حدثني إبراهيم بن محمد ، قال : نا حفص بن غياث ، عن أبي العميس ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن على عليه .

قال الطبراني : (لا نعلم أسند أبو العميس عن أبي إسحاق حديثا غير هذا ، ولم يروه عن أبي العميس إلا حفص ، ولا عن حفص إلا إبراهيم الشافعي) .

قلت: وهذا سند ضعيف ، والحارث هو الأعور ، وهو ضعيف ، ولذلك ضعفه الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٤٠/٣) لكنه قال: (وفيه الحارث وهو ضعيف وقد وثق) ، وهذا للخلاف في حاله وبقية رجال الإسناد ثقات ، إلا ما قيل في أبي إسحاق السبيعي ، فإنه كان اختلط ، ثم هو مدلس ، وقد عنعنه .

٤- عن نافع قال : كان ابن عمر إذا استلم الحجر قال : (اللهم إيمانا بك ، وتصديقا
 بكتابك ، وسنة نبيك). وزاد في آخره : ثم يصلي على النبي را اللهم إيمانا بك ، وتصديقا

أخرجه الطبراني في (الأوسط) (٥٨٤٣) ، والعقيلي في (الضعفاء) (١٣٦/٤) قالا: حدثنا محمد بن الحسين أبو حصين ، ثنا عون بن سلام : حدثنا محمد بن مهاجر عن نافع به .

قال الألباني : (وهذا سند ضعيف أيضا ، وعلته محمد بن مهاجر وهو القرشي الكوفي ، قال الذهبي : لا يعرف .

وقال ابن حجر: لين.

ووهم الهيثمي في " المجمع " فقال (٢٤٠/٣) : رواه الطبراني في " الأوسط "، ورجاله رجال الصحيح .

ووجه الوهم أن محمد بن مهاجر هذا ليس من رجال الصحيح ، ولم يخرج له من الستة سوى النسائي في " عمل اليوم والليلة "، ثم هو ضعيف كما عرفت ، والظاهر أن الهيثمي توهم أنه محمد بن مهاجر بن أبي مسلم الشامي ، فإنه من رجال مسلم ، وهو ثقة ومن طبقة هذا ، ولكنه ليس به ، وليس من شيوخه نافع ، ولا من الرواة عنه عون بن سلام ، بخلاف الأول ، كما يتبين للباحث في ترجمة الرجلين في " تحذيب التهذيب ") (1) .

وذكر العقيلي هذا الحديث في ترجمة (محمد بن مهاجر) وقال : (لا يتابع عليه) ، وسبقه الإمام البخاري فروى الحديث في (التاريخ الكبير) (٢٣٠/١/١) في ترجمته ، ثم قال : (لا يتابع عليه) .

قلت : أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٨٩٩) عن بعض أهل المدينة عن الحجاج عن عطاء عن ابن عباس . وعلله ظاهرة .

⁽١) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٥٧/٣.



٦- عن ابن عباس أنه كان إذا استلم قال : (اللهم إيمانا بك ، وتصديقا بكتابك ، وسنة نبيك ﷺ).

قلت : أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٨٩٨) ، عن محمد بن عبيد الله عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس ، ومحمد بن عبيدالله وهو العزرمي متروك ، وجويبر ضعيف جدا .

فالطريقان الأحيران لا يصلحان في المتابعات والشواهد ، وما عداهما فالضعف فيها يسير .

فمجموع هذه الطرق تشعر أن لهذا الدعاء أصلا ، لذلك قال بسنية هذا الذكر أكثر العلماء من الأحناف والشافعية والحنابلة (١) وطائفة من المالكية (٢) .

ونص عليه الشافعي (٢) وأحمد (١)، وهو اختيار ابن تيمية (٥)، ومن المعاصرين ابن باز ، وابن عثيمين (١) ، وبكر أبوزيد (٧) ، وغيرهم .

وهو ما رجع إليه الشيخ الألباني رحمه الله في آخر الأمر $^{(\Lambda)}$ ، والله أعلم .

⁽١) انظر حاشية ابن عابدين ٤٩٣/٢ ، المجموع للنووي ٣٠/٨ ، الإقناع للحجاوي ٣٨٠/١ .

⁽٢) انظر الكافي لابن عبدالبر ٣٦٦/١ .

⁽٣) الأم ٢٥٥/٢ ، السنن الصغرى للبيهقي ١٦١٠ .

⁽٤) انظر الموسوعة الكويتية ١٠٧/١٧ .

⁽٥) شرح العمدة٣/٣٢٤ .

⁽٦) انظر التحقيق والإيضاح ص ٤١ ، الشرح الممتع ٢٧٢/٧ .

⁽٧) تصحيح الدعاء١٢٥، ١٨٥.

⁽A) قال تلميذه فضيلة الشيخ مشهور حسن – في حاشية (٢) من قاموس البدع ص ٦٣٠ ، – : قال أبو عبيدة : (تراجع الشيخ عن هذا التضعيف ، فيما سمعته منه ، ولم أظفر بذلك في كتبه) ، قلت : وهو ما أكده لي حفظه الله مشافهة .

في السجود على الحجر خلاف بين العلماء على قولين :

القول الأول: أنه مشروع وهو قول الجمهور.

القول الثاني: أنه لا يشرع، وهو قول الإمام مالك ، كما قال سحنون : قلت لابن القاسم: أرأيت إن وضع الخدين والجبهة على الحجر الأسود؟ قال أنكره مالك وقال: بدعة (١). وانفرد رحمه الله حين قال ببدعة السحود عليه ، واعترف القاضى بشذوذه عنهم (٢).

واستدل الجمهور على ذلك بالخبر والأثر:

- أما الخبر: فعن جعفر بن عبد الله قال: (رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر، وسجد عليه، ثم قال: رأيت خالك ابن عباس يقبله و يسجد عليه، و قال ابن عباس: رأيت عمر بن الخطاب قبل و سجد عليه، ثم قال: رأيت رسول الله على فعل هكذا ففعلت)(").

- وأما الأثر: فعن محمد بن عباد بن جعفر قال: (رأيت ابن عباس رضي الله عهما جاء مسبدا رأسه حتى أتى الركن فسجد عليه، ثم قبله، ثم سجد عليه، ثم قبله) (٤) .

تنبیه: -

قد ذكر الشيخ رحمه الله الأحوال مع الحجر ، ولكنه لم يذكر حالة ثابتة عن النبي الله وهي: استلامه الحجر بشيء في يده كعصاة أو شمسية ونحوها ثم تقبيل هذا الشيء (٥) فقد ثبت في مسلم عن أبي الطفيل ، قال : (رأيت رسول الله الله الله على يطوف بالبيت ، ويستلم الركن بمحجن

⁽٥) وقد ذكرها في الأصل . انظر حجة النبي ﷺ ص ٥٧ .



⁽١) المدونة الكبرى ٣٩٧/١ .

⁽٢) حاشية الروض المربع ٩٦/٤ .

⁽٣) صحيح ابن خزيمة ٢٧١٤ ، قال الأعظمي : إسناده صحيح .

⁽٤) الفاكهي٥٥.

معه ، ويقبل المحجن) (١) ، وله أن يرمي ثوبه عليه ، أو يمسح به ، ثم يقبله ، كما صح عن ابن عباس (٢) رضي الله عنهما - .

وعليه يكون ترتيب الحالات بحسب الأيسر كما يلي:

- ١- استلامه بيده وتقبيله والسحود عليه .
 - ٢- استلامه بيده وتقبيل يده .
- ٣- استلامه بشيء في يده ، وتقبيل ذلك الشيء .
- ٤- الإشارة إليه بيده من بعيد ، وفي هذه الحالة لا يقبل يده ، كما يفعله بعض الحجاج ،
 لأنه لم يلامس الحجر .

المزاحمة على الحجر المؤاحمة على الحجر

قال رحمه الله : (((٣٢ – ولا يزاحم عليه لقوله ﷺ :" يا عمر! إنك رجل قوي ، فلا تؤذ الضعيف ، وإذا أردت استلام الحجر ، فإن خلا لك فاستلمه ، وإلا فاستقبله وكبر " [أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما وهو حديث قوي كما بينته في "الحج الكبير"]))) .

🖁 الشورح: –

أرسل النبي ﷺ رحمة للعالمين ، فكان الحج متمثلا هذه الرحمة ، لذلك تجلت معاني الرحمة في حجة النبي ﷺ من مبتداها إلى منتهاها .

فمن ذلك ما ذكره الشيخ هنا من رحمته بالطائفين ، وكذلك حين أمر أصحابه بالتحلل ، وإتيان النساء ، وذلك بتمتعهم في الحج -كما سبق- رحمة بحم ، ورحم الضعفة فأذن لهم في

⁽٢) مصنف عبد الرزاق ٩٠٣٦ ، بإسناد صحيح .



⁽۱) صحيح مسلم ٣٠٧٧ .

الإفاضة من مزدلفة ليلا، وجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة ، ورخص لهم في ركوب هديهم ، كل ذلك إبقاء عليهم، ورفقا بحم .

وكذلك مما ينبغي على الحاج في طوافه وجميع مناسكه أن يلزم السكينة والوقار ، وهي من أهم خصال الحج ، فلو تحلى الحاج بطمأنينة الظاهر والباطن ، وتزين بخشوع الشعار وحضوع الدثار ، لما كان ما يحصل من التدافع ، وشدة الزحام ، والتساقط تحت الأقدام ، مما تنفطر له الأفئدة ، فهذا رسول الله على لما دفع يوم عرفة وسمع وراءه زجرا شديدا وضربا وصوتا للإبل ، أشار بسوطه إليهم، وقال: (أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع)(۱)،

وهذا الأمر النبوي. وللأسف. يخالفه ما نراه من التزاحم، والتصادم ، والتشاتم، في الإفاضة، وفي الرمي ، وفي الطواف والسعي .

وقد خطب الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله بعرفة فقال : (ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ، ولكن السابق من غفر له) (٢) .

قال رحمه الله : (((٣٣ - وفي استلام الحجر فضل كبير لقوله ﷺ:

" ليبعثن الله الحجر يوم القيامة وله عينان يبصر بهما ولسان ينطق به ويشهد على من استلمه بحق " [صححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي ، وهو مخرج في المصدر السابق] ، وقال : " مسح الحجر الأسود والركن اليماني يحطان الخطايا

⁽١) صحيح البخاري ١٥٨٧ .

⁽٢) فتح الباري ٢/٣٥.

حطا " [حسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي] ، وقال : " الحجر الأسود من الجنة ، وكان أشد بياضا من الثلج ، حتى سودته خطايا أهل الشرك " [صححه الترمذي وابن خزيمة]))) .

€ الشرح:-

ذكر الشيخ رحمه الله ثلاثة أحاديث في فضائل الحجر ، وهناك أحاديث أخرى ؛ منها :

- قوله ﷺ: (لولا ما مس الحجر من أنجاس الجاهلية ما مسه ذو عاهة إلا شفي ، وما على الأرض شيء من الجنة غيره)(١)، ولبركته سجد عليه النبي ﷺ لا له ، كما سبق عن ابن عباس رسي الله عنها.
 - ومنها قوله ﷺ: (يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان) (٢٠ .
- ومنها قوله ﷺ: (إن الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة ، طمس الله نورهما ، ولو لم يطمس نورهما الأضاءتا ما بين المشرق و المغرب) (٢٠ .

ومن خلال هذه الأحاديث ، نستطيع أن نعرف سبب المكانة ، والاهتمام الذي يحظى به الحجر الأسود .

فاستحضر هذه الفضائل وأنت تستلمه ، وطوف بخاطرك ذكريات رسولك وهو يرفع الحجر الأسود بيديه الكريمتين ، ويضعه في موضعه ، ليطفئ فتنة عارمة ، كادت تسيل لها الدماء بين أهل مكة (³⁾ ، الذين كانوا يعظمونه وهم مشركون ، تعبدا مما بقي لهم من ملة إبراهيم (°).

⁽١) رواه البيهقي ٥/٥٧ ، وهو صحيح كما في السلسلة الصحيحة ٦٢١٩ .

⁽٢) مسند أحمد ٢١١/٢ ، و هو حسن لغيره كما صحيح الترغيب والترهيب ١١٤٥ .

⁽٣) رواه الترمذي ٧٨٧ ، وصححه الألباني لغيره كما في صحيح الترغيب والترهيب ١١٤٧ .

⁽٤) انظر طرق القصة وتحسين الشيخ لها في صحيح السيرة النبوية للألباني ص ٤٤ ، وما بعدها .

⁽٥) انظر زاد الحجيج ٧٣ ، ٧٤ .

○ تنبيهات:

١- ورد حديث يفيد أنه نزل من الجنة أيضا غرس العجوة ، وأواق - جمع أوقية - من البركة
 في نحر الفرات ، وهو قوله الله :

(ليس في الأرض من الجنة إلا ثلاثة أشياء : غرس العجوة ، وأواق تنزل في الفرات كل يوم من بركة الجنة ، والحجر) (١).

قال الألباني: (ثم إنه يبدو أن بين هذا الحديث، وبين الحديث الآتي برقم (٣٣٥٥) بلفظ: "... وما على الأرض من شيء من الجنة غيره": تعارضا! فكيف التوفيق؟ فأقول:قد ذكرت هناك أنه لعل المراد بقوله: "غيره" أي:من الحجارة ؟ فقوله: "شيء" مخصوص يحا. والله أعلم)(٢)، أي ما على الأرض من الحجارة من الجنة غيره، وهو جواب قوي.

٢- لكن يبقى الإشكال قائما بين حديثين آخرين ؛ وهما :

قوله على الحجر - : (وما على الأرض شيء من الجنة غيره) ، مع قوله : (إن الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة) ، فالحجر والمقام كلاهما حجر فلا يستصحب الجواب السابق هنا ، والحديث الأول ينفي ما يتضمنه الحديث الثاني ، ففي ظاهرهما تعارض بين لم أقف على من أجاب عنه ، وقد وقع في خلدي وجه للجمع وهو أن النبي على تكلم عن الحجر بما أوحي إليه ، ثم جاءه علم زائد عن المقام فذكره ، وهذا له نظائر في الشرع ، فقد ظن النبي الله أن الفأرة مسخ لأمم سابقة فقال في حديث أبي هريرة : (الفأرة مسخ ؛ وآية

⁽١) السلسة الصحيحة ٣١١١ ، وقال تحته : (تنبيه : قد كنت خرجت الحديث في الكتاب الآخر برقم (١) السلسة الصحيحة ٣١١١ ، وقال تحته : (تنبيه : قد كنت خرجت الحديث في الكتاب الآخر برقم (١٦٠٠) لأسباب ذكرتها هناك، ولأنه لم يكن لدي " مسند إسحاق " الذي أخرجه من غير طريق الخطيب، فلما وقفت عليها بادرت لتخريجها هنا مع إعادة النظر في طريق الخطيب مع التوسع في الكلام على رواته، فأرجو أن أكون قد وفقت للصواب في تخريجه هنا، فلينقل من هناك) .

⁽٢) المرجع السابق.

ذلك أنه يوضع بين يديها لبن الغنم ، فتشربه ، ويوضع بين يديها لبن الإبل فلا تذوقه، فقال له كعب: أسمعت هذا من رسول الله على ؟! قال: أفأنزلت على التوراة ؟!) (١) ، ثم أوحي إليه على أن المسخ لا نسل له ، كما في قوله على : (إن الله عز وجل لم يهلك ، أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا) (١).

ومثله لما سئل النبي على عن أطفال المشركين قال: (الله أعلم بما كانوا عاملين) أنم بين أنهم يمتحنون يوم القيامة ، فقال: (يؤتى بأربعة يوم القيامة ؛ بالمولود ، وبالمعتوه ، وبمن مات في الفترة ، والشيخ الفاني ،كلهم يتكلم بحجته ، فيقول الرب تبارك وتعالى لعنق من النار: ابرز ، فيقول لهم: إني كنت أبعث إلى عبادي رسلا من أنفسهم ، وإني رسول نفسي إليكم ، ادخلوا هذه ، فيقول من كتب عليه الشقاء: يارب! أين ندخلها ومنها كنا نفر ؟ قال: ومن كتب عليه السعادة يمضي فيقتحم فيها مسرعا ، قال: فيقول تبارك وتعالى: أنتم لرسلي أشد تكذيبا ومعصية ، فيدخل هؤلاء الجنة وهؤلاء النار) (٤) ، وغيرها من الشواهد .

٣- قال في إعانة الطالبين: (تنبيه ؛ خمسة أشياء خرجت من الجنة مع آدم:
 عود البخور ، وعصا موسى من شجر الآس ، وأوراق التين التي كان يستتر بما آدم ، والحجر الأسود ، وخاتم سليمان ، ونظمها بعضهم في قوله :

وآدم معه أهبط العود والعصا لموسى من الآس النبات المكرم وأوراق تين واليمين بمكة وحتم سليمان النبي المعظم

⁽١) صحيح مسلم ٧٦٨٩.

⁽٢) صحيح مسلم ٣٦٦٣ وابن حبان ٢٩٦٩ .

⁽٣) صحيح البخاري (١٣٨٤) ، و مسلم (٢٦٥٩) .

⁽٤) صححه الألباني بطرقه كما في السلسة الصحيحة برقم (٢٤٦٨) .

وزاد بعضهم الحجر الذي ربطه نبينا على بطنه ، ومقام إبراهيم ، وهو الحجر الذي كان يقف عليه لبناء البيت) (١).

أقول: وجميع ما ذكره هنا لا أعلم له دليلا صحيحا إلا الحجر والمقام، - مع ما سبق من غرس العجوة، والأوراق من البركة في نهر الفرات - وإنما ذكرت هذا القول للتنبيه عليه.

قال رحمه الله: (((٣٤ - ثم يبدأ بالطواف حول الكعبة يجعلها عن يساره ، فيطوف من وراء الحجر سبعة أشواط ، من الحجر إلى الحجر شوط ، يضطبع فيها كلها [الاضطباع: أن يدخل الرداء من تحت أبطه الأيمن ، ويرد طرفه على يساره ويبدي منكبه الأيمن ، ويغطي الأيسر ، وهو بدعة قبل هذا الطواف وبعده] ، ويرمل في الثلاثة الأول منها ، من الحجر إلى الحجر ، ويمشي في سائرها .

٣٥ - ويستلم الركن اليماني بيده في كل طوفة ، ولا يقبله ، فإن لم يتمكن من استلامه لم تشرع الإشارة إليه بيده .

-77 ويقول بينهما : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) [أخرجه أبو داود وغيره وصححه جمع . " صحيح أبي داود " (-707)]))) .

⁽١) إعانة الطالبين ٢٩٥/٢.

€ الشررح: -

هذا الطواف في حج التمتع واحب إجماعا ، فهو طواف العمرة (١) ، قال ابن رشد : (وأجمعوا أن من تمتع بالعمرة إلى الحج : أن عليه طوافين ؛ طوافا للعمرة لحله منها ، وطوافا للحج يوم النحر)(٢).

فإن لم يفعله لم يكن متمتعا ، وصح حجه ، إما قارنا أو مفردا .

وأما في حج الإفراد والقران ، فقد اختلف فيه على قولين :

قال ابن حجر : (وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدوم لا شيء عليه ، وعن مالك وأبي ثور: عليه دم $\binom{r}{r}$.

ومن حججهم على أن طواف القدوم لا شيء في تركه: أنه تحية؛ فلم يجب كتحية المسجد. وعند الحنفية أنه واجب للقارن .

واستدل من قال بوجوب القدوم بعموم الأمر بالطواف في الآية ، وبحديث عائشة وعروة في الصحيحين ، وفيه : أن النبي الله إذا قدم أول ما يبدأ به الطواف ، وكذلك الخلفاء الراشدون، والمهاجرون ، والأنصار . مع قوله الله : (خذوا عني مناسككم)(4) .

والراجح هو قول الجمهور ، وهو مذهب ابن عباس كما سبق عند الكلام عن التمتع .

والأمر في الآية لا يراد به هذا الطواف فإنه لا يجب على أهل مكة ، بل المراد طواف الإفاضة فهو الواجب على جميع الحجاج .

⁽١) قال صاحب قواعد وضوابط فقهية وأصولية في أحكام الحج : (ولا يجب على القارن والمتمتع والمفرد إلا طواف واحد ، وهو يوم النحر) ص٢٩ ، وفيه نظر ، وانظر الفقه الإسلامي وأدلته ١٤٣/٣ .

⁽٢) بداية المجتهد ٦٤٢/١.

⁽٣) فتح الباري ٤٧٩/٣ ، مواهب الجليل ٨٢/٣ .

⁽٤) سبق تخريجه مرارا . وانظر أضواء البيان ٤٠٤/٤ ، نيل الأوطار للشوكاني ٥٨٨٥ .

ومجرد فعل النبي ﷺ لا يدل على الوجوب ، والاستدلال بعموم قوله ﷺ : (خذوا عني مناسككم) على الوجوب ليس بمتحه كما تقرر وتكرر .

وإن سلم فحديث عروة بن مضرس الطائي صارف عن الوجوب فإنه لم يذكر طوافا ، وإنما أدرك عرفة ، فقال : (أتيت رسول الله على بالمزدلفة ، حين خرج إلى الصلاة، فقلت: يا رسول الله ، إني جئت من جبل طيء. أكللت راحلتي ، وأتعبت نفسي، والله ما تركت من جبل ، إلا وقفت عليه، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله على : (من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا ، فقد تم حجة وقضى تفثه) (1).

ضائے۔۔

ويستثنى من هذا الطواف أهل مكة ، لأنه تحية الآفاقي للبيت، قال في الروضة الندية: (و لا يسن طواف القدوم لمن أحرم من مكة ، وعليه أهل العلم) (٢) .

◊ سنن طواف القدوم

- وهذا الطواف له سنتان تختصان به ، دون غيره من طواف الإفاضة والوداع والتطوع ، وهما للرجال خاصة :-

السنة الأولى: الاضطباع ؛ كما شرحه الشيخ رحمه الله ، ودليله مارواه أبوداود بإسناد صحيح عن ابن عباس: (أن رسول الله الله وأصحابه اعتمروا من الجعرانة ، فرملوا بالبيت ، فجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، قد قذفوها على عواتقهم اليسرى) (٣) .

⁽١) أخرجه أحمد في المسند (١٥/٤) وأبو داود برقم (١٩٥٠) والترمذي برقم (٨٩١) والنسائي (٢٦٣/٥) وابن ماجة برقم (٣٠١٦) ، وقد سبق مرارا .

⁽٢) الروضة الندية ٨٦/٢ .

⁽٣) صحيح سنن أبي داود للألباني ١٨٨٤ .

وعن يعلى بن أمية ﷺ : (أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت مضطبعا ببرد أخضر) (١). وفي روايه البيهقي : (رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت مضطبعا) (١).

وعن أسلم مولى عمر بن الخطاب على قال : سمعت عمر يقول : (فيم الرملان الآن والكشف عن المناكب ، وقد وطد الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ، ومع ذلك لا نترك شيئا كنا نصنعه مع رسول الله على) (٣).

وقال مالك : ليس الاضطباع بسنة ، وقال : لم أسمع أحدا من أهل العلم ببلدنا يذكر أن الاضطباع سنة .

وتعليل ذلك أنه قد زال سببه فيرتفع حكمه بزوال سببه ، وما سبق عن عمر شي ظاهر في المشروعية حتى بعد زوال الحكم (٤) .

والسنة الثانية : الرمل ؛ وهو الإسراع ومقاربة الخطى ،كما في حديث جابر رفيه ، حيث قال : (فرمل حتى عاد إليه ثلاثا ، ومشى أربعا على هينته)(٥) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: (أن رسول الله على كان إذا طاف في الحج والعمرة : أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ، ثم يمشي أربعا ، ثم يصلي سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة) (1).

والقول بمشروعيته هو قول الجمهور خلافا لبعض المالكية ، ومأخذهم ما سبق.

⁽١) رواه أبو داود ١٨٨٣ ، والترمذي ٨٥٩ ، وابن ماجه ٢٩٥٤ ، بأسانيد صحيحة .

قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وحسنه الألباني في صحيح السنن .

⁽۲) السنن الكبرى للبيهقى ٩٠٣٥.

⁽٣) رواه البيهقي في الكبرى ٩٠٤٠ ، بإسناد صحيح ، وهو في البخاري ١٦٠٥ بغير هذا اللفظ .

⁽٤) انظر المغنى ٥/٦٦٠ ، المحموع ١٩/٨ .

⁽٥) انظر حجة النبي ٥٧ .

⁽٦) رواه البخاري ١٥٣٧ ، ومسلم ٣١٠٨ .

مسألة: هل على أهل مكة رمل؟

قال ابن قدامة: (وليس على أهل مكة رمل، وهذا قول ابن عباس وابن عمر رحمة الله عليهما ، وكان ابن عمر إذا أحرم من مكة لم يرمل ، وهذا لأن الرمل : إنما شرع في الأصل لإظهار الجلد والقوة لأهل البلد ، وهذا المعنى معدوم في أهل البلد ، والحكم فيمن أحرم من مكة حكم أهل مكة ، لما ذكرنا عن ابن عمر ، ولأنه أحرم من مكة ، أشبه أهل البلد ، والمتمتع إذا أحرم بالحج من مكة ، ثم عاد وقلنا يشرع في حقه طواف القدوم، لم يرمل فيه، قال أحمد : ليس على أهل مكة رمل عند البيت ولا بين الصفا والمروة) (1).

وذهب الجمهور خلافا للحنابلة إلى أنه لا فرق بين أهل مكة وغيرهم في مشروعية الرمل . واستدلوا على ذلك بالخبر والأثر والنظر :

- أما الخبر ففعل النبي على والأصل فيه عموم الاقتداء .
- وأما الأثر: فما في الموطأ عن عروة: (أنه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمرة من التنعيم، قال: ثم رأيته يسعى حول البيت حتى طاف الأشواط الثلاثة).

قال محمد : (وبهذا نأخذ الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج ، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا) (٢).

- وأما النظر فلأن العلة الأصلية في مشروعية الرمل منتفية الآن عن أهل مكة وغيرهم ، وبقي التعبد بالفعل تذكرا للنعمة وإظهارا للمنة ، ولا فرق في هذا المعنى بين أهل مكة وغيرهم ، وهذا أرجح ، والله أعلم .

197

⁽۱) المغني ٥/٢٢١ ، ٢٢٢ .

⁽٢) الموطأ ٥٥٥ برواية محمد بن الحسن .

♦ مسألة في موضع الرمل

في بعض الروايات أن الرمل ليس في الشوط كله ، بل ما بين الركنين اليمانيين لا رمل فيه ، كما في حديث ابن عباس في الصحيحين ولفظه عند مسلم : (قدم رسول الله في وأصحابه مكة ، وقد وهنتهم حمى يثرب . قال المشركون: إنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة ، فجلسوا مما يلي الحجر ، وأمرهم النبي في أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدهم ، فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم، هؤلاء أجلد من كذا وكذا . قال ابن عباس: ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم) (١).

ففيه التصريح بأنهم لم يرملوا فيما بين الركنين، وقد بين ابن عباس رضي الله عنهما علة ذلك و هي قوله: (فجلسوا مما يلي الحجر) ، يعني : أن المشركين جلسوا في جهة البيت الشمالية مما يلي الحجر ، فالذي بين الركنين اليمانيين لا يرونه لأن الكعبة تحول بينهم وبينه .

وفي بعض الروايات أنه ﷺ رمل الأشواط الثلاثة كلها ، من الحجر إلى الحجر.

ففي صحيح مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثا ، ومشى أربعا) .

ومثله عن جابر ﷺ (۲) .

وفي لفظ عند مسلم أيضا من حديث جابر ﷺ قال: (رأيت رسول الله ﷺرمل من الحجر الأسود ، حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف) .

وفيه عن جابر أيضا بلفظ:(أن رسول الله ﷺ رمل ثلاثة أطواف، من الحجر إلى الحجر) (٢).

⁽۱) البخاري ۱۸٤/۲ ، ومسلم ۹۲۱/۲ .

⁽٢) صحيح مسلم ٩٢١/٢.

⁽٣) انظر صحيح مسلم ٩٢١/٢ ، ٩٢٢ .

والجواب عن هذا الاختلاف: أن حديث ابن عباس الذي فيه أنهم مشوا ما بين الركنين كان في عمرة القضاء في ذي القعدة في السنة السابعة للهجرة ، وما في الروايات الأحرى من الرمل في كل شوط من الحجر إلى الحجر في حجة الوداع ، لذلك ذهب النووي وغيره إلى أن رمله في كل الشوط من الحجر إلى الحجر في حجة الوداع ، ناسخ للمشي بين الركنين الثابت في حديث ابن عباس لأنه متأخر عنه ، والمتأخر ينسخ المتقدم (١) .

ولكن قال الشنقيطي : (لا يتعين النسخ الذي ذكره النووي ، لما تقرر في الأصول عن جماعة من العلماء، أن الأفعال لا تعارض بينها ، فلا يلزم نسخ الآخر منها للأول ، بناء على أن الفعل لا عموم له ، فلا يقع في الخارج إلا شخصيا لا كليا ، حتى ينافي فعلا آخر ، فحائز أن يقع الفعل واجبا في وقت ، وفي وقت آخر بخلافه .

قال ابن الحاجب في مختصره الأصولي: مسألة الفعلان لا يتعارضان كصوم وأكل ، لجواز تحريم الأكل في وقت ، وإباحته في آخر... الخ ، ومحل عدم تعارض الفعلين المذكور ما لم يقترن بالفعلين ، قول يدل على ثبوت الحكم ، وإلاكان آخر الفعلين ناسخا للأول عند قوم ، وعند آخرين لا يكون ناسخا ، كما لو لم يقترن بهما قول ، وعن مالك والشافعي يصار إلى الترجيح بين الفعلين ، إن اقترن بهما القول وإن لم يترجح أحدهما ، فالتحيير بينهما ، مثال الفعلين اللذين لم يقترن بهما قول يدل على ثبوت الحكم : مشيه بين الركنين اليمانيين ، ورمله في غير ذلك من الأشواط الثلاثة الأول في عمرة القضاء ، مع رمله في الجميع في حجة الوداع ، ومثال الفعلين اللذين اقترن بهما قول يدل على ثبوت الحكم : صلاته بي صلاة الخوف على صفات متعددة ، مختلفة كما أوضحناه في سورة النساء ، مع أن تلك الأفعال المختلفة اقترنت بقول يدل على ثبوت الحكم : ملائه على أملي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بقول يدل على ثبوت الحكم ، وهو قوله بي : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، فالجاري على بي بي المؤلية و المؤلي المؤلي المؤلية و المؤلية

⁽١) شرح النووي ٩/٩ .

الأصول حسبما ذكرنا عن جماعة منهم: ابن الحاجب ، والعضد ، والرهوبي ، وغيرهم أن طواف الأشواط كلها ليس ناسخا للمشي بين الركنين) (١) ، أي أن له أن يفعل هذا وذاك . أقول : والأقرب هو التوجيه الأول ، فالعمل بالمتأخر هنا ليس فيه إلغاء للأول ، بل فيه زيادة فعل ، فهو يشمل الأول وزيادة ، فكان أولى ، والله أعلم .

♦ بعد الطواف

قال الشيخ رحمه الله في الأصل: (فإذا فرغ من الطواف سوى رداءه، وقال الأثرم: يسويه إذا فرغ من الأشواط التي يرمل فيها. والأولى أولى بظاهر الحديث، كما قال ابن قدامة في المغني) (٢).

◊ حكم استلام الركنين الشاميين ٢٠

قال رحمه الله: (((٣٧ - ولا يستلم الركنين الشاميين ، اتباعا للنبي ، [قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " والاستلام هو مسحه باليد ، وأما سائر جوانب البيت ومقام إبراهيم، وسائر ما في الأرض من المسجد وحيطانها، ومقابر الأنبياء والصالحين كحجرة نبينا ، ومغارة إبراهيم، ومقام نبينا ، الذي كان يصلي فيه، وغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين، وصخرة بيت المقدس، فلا تستلم ولا تقبل باتفاق الأئمة . وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة، ومن اتخذه دينا يستتاب فإن تاب وإلا قتل ".

وما أحسن ما روى عبدالرزاق (٨٩٤٥) وأحمد والبيهقي عن يعلى بن أمية قال : طفت مع عمر بن الخطاب (وفي رواية مع عثمان) رضي الله عنه فلما كنت عند الركن الذي يلى الباب مما يلى الحجر أخذت بيده ليستلمه، فقال: أما طفت مع رسول الله ؟

⁽١) أضواء البيان ٢/٤ ٣٩٤-٣٩٤ .

⁽٢) حجة النبي ﷺ ص ٥٨ .

🖁 الشرح:-

طلب البركة من الأعيان، والأمكنة، والأزمنة من العبادات التوقيفية، المتلقاة من الشرع ، لذلك مسح النبي على الركنين فقط، واقتدى به الصحابة في ذلك، فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: (لم أر رسول الله على يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين) (١) .

ولما مسح معاوية الأركان الأربعة من البيت اجتهادا منه . وقال: (ليس شيء من البيت مهجورا) (٢) ، أنكر عليه أكابر الصحابة كابن عباس رضي الله عنهما (٣) ، لعدم فعل النبي الله واستدل عليه بقوله الله الم الكم في رسُولِ الله الله الله الله الاحراب ٢١٠] ، فكان فعل من حالف من الصحابة ليس حجة في هذه المسألة ، على جميع التقعيدات الشرعية والمذاهب الأصولية .

بل قال قتادة رحمه الله : (كان مقام إبراهيم عليه أخمص قدميه ، فانمحى لمسح الناس له ، وقد تكلفت الأمة شيئا لم تؤمر به) (٤) .

فالتبرك يكون بما تبرك به النبي على بميئته وكيفيته، ومحله، كالتبرك بزمزم بشربه والعَسل منه ، والحجر الأسود بمسحه وتقبيله، و الركن اليماني بمسحه ، والملتزم بالتزامه ، والمقام بالصلاة خلفه ، و الكعبة بالطواف حولها ، والصفا والمروة بالدعاء عليهما و السعي بينهما (٥) .

⁽١) رواه البخاري ١٥٣١ ، ومسلم ٣١٢٠ .

⁽٢) كما في البخاري ٥٨٢/٢ .

⁽٣) مسند أحمد ١٨٧٧ ، وحسنه الأرناؤوط لغيره .

⁽٤) تفسير الطبري ١/٥٣٧ .

⁽٥) انظر زاد الحجيج ٦٠، ٦١.

🗘 (التزام ما بين الركن والباب) 🎝

قال رحمه الله : (((٣٨ – وله أن يلتزم ما بين الركن والباب ، فيضع صدره ووجهه وذراعيه عليه [روي ذلك عن النبي هي من طريقين يرتقي الحديث بهما إلى مرتبة الحسن ، ويزداد قوة بثبوت العمل به عن جمع من الصحابة ، منهم ابن عباس رضي الله عنه وقال : " هذا الملتزم بين الركن والباب " ، وصح من فعل عروة بن الزبير أيضا وكل ذلك مخرج في " الأحاديث الصحيحة " (٢١٣٨) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في " منسكه " (ص ٣٨٧) :

" وإن أحب أن يأتي الملتزم – وهو ما بين الحجر الأسود والباب ، فيضع عليه صدره ووجهه ، وذراعيه وكفيه ، ويدعو ويسأل الله تعالى حاجته – فعل ذلك .

وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة . . . ولو وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنا ، فإذا ولى لا يقف ، ولا يلتفت ولا يمشي القهقرى "]))) .

€ الشــرح :-

الالتصاق بالملتزم ، والدعاء عنده ثابت بالخبر والأثر ، كما ذكر الشيخ ، وهو الذي عليه عامة الفقهاء (١) .

- أما الخبر:

١- فعن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : (طفت مع عبد الله ، فلما جئنا دبر الكعبة قلت

⁽١) الفقه الإسلامي وأدلته ١٥١/٣ ، الحج أحكامه وصفته ٨٥ ، خلافا لمن أنكر سنيته من المعاصرين ، كما في شرح حديث جابر للطريفي ص ٤٥ .

له: ألا تتعوذ ؟ قال : أعوذ بالله من النار، ثم مضى حتى استلم الحجر ، قام بين الركن و الباب فوضع صدره و وجهه و ذراعيه و كفيه ، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله على يفعله) (١). ٢- وعن عبد الرحمن بن صفوان قال : (لما فتح رسول الله على مكة ، قلت : فلأنظرن كيف يصنع رسول الله على ؟

فانطلقت فرأيت النبي على قد خرج من الكعبة ، هو و أصحابه ، و قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم ، و قد وضعوا حدودهم على البيت ، ورسول الله على وسطهم) (٢) .

- وأما الأثر:

- ١- فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (هذا الملتزم بين الركن والباب) (٣).
- ٢- وعن هشام بن عروة عن أبيه: (أنه كان يلصق بالبيت صدره و يده و بطنه) (١).
 - ٣- عن مجاهد قال : (جئت ابن عباس وهو يتعوذ بين الركن و الباب) (٥) .
 - ٤- وفي رواية له أيضا: أنه رأى ابن عباس وابن عمرو و ابن عمر (١).
- لكن ورد عن عن عطاء أنه لم ير أبا هريرة ، ولا جابرا ، ولا أبا سعيد ، ولا ابن عمر ،
 يلتزم أحد منهم البيت (٧) .

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱ / ۲۹۷) و ابن ماجة (۲ / ۲۲۵ – ۲۲۲) و البيهقي (0 / 9) ، وفيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف ، ويشهد له ما بعده .

⁽٢) انظر تفصيل الكلام على طرق هذه الأحاديث في السلسلة الصحيحة للألباني ٢١٨٣ .

⁽٣) رواه عبد الرزاق (٩٠٤٧) ، وابن أبي شيبة ١٣٧٧٨ ، بسند صحيح ، كما قال الألباني في السلسلة الصحيحة ١٣٧/٥ .

⁽٤) السلسلة الصحيحة ٥/١٣٧ .

⁽٥) عبد الرزاق أيضا (٩٠٤٥) بسند صحيح ، كما في المرجع السابق .

⁽٦) أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه " (٤ / ٩٣) ، انظر السلسلة الصحيحة ١٣٧/٥ .

⁽٧) انظر كتاب ما صح من آثار الصحابة ٨٢٦/٢ .

فهذا الأثر لم يحك منعهم له ، وإنما هو إحبار بأنه لم يرهم ، وهذا لا ينفي فعلهم له ، ولذلك روى أبو الزبير أنه رأى ابن عمر يفعله (١) ، مع ما سبق من الروايات .

◊﴿ أَذَكِارِ الطَّوافُ ﴾

قال رحمه الله: (((٣٩ - وليس للطواف ذكر خاص ، فله أن يقرأ من القرآن أو الذكر ما شاء ، لقوله الله : " الطواف بالبيت صلاة ، ولكن الله أحل فيه النطق ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير " وفي رواية : " فأقلوا فيه الكلام " [رواه الترمذي وغيره ، والرواية الأخرى للطبراني ، وهو حديث صحيح كما حققته في " الإرواء " (٢١) . قال شيخ الإسلام : " وليس فيه ذكر محدود عن النبي لله لا بأمره ، ولا بقوله ، ولا بتعليمه ، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية ، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له "]))) .

() الشرح: -

في قراءة القرآن للطائف خلاف بين السلف ؛ فكان ابن المبارك يقول : (ليس شيء أفضل من قراءة القرآن) ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسر (٢)، وهو ما اختاره ابن تيمية حيث قال : (ويسن القراءة في الطواف لا الجهر بما ، فأما إن غلط المصلين فليس له ذلك إذا)(٣).

⁽١) كما عند الفاكهي ١٦٦/١.

⁽Y) الجموع A/23.

⁽٣) الأحبار العلمية من الاختيارات الفقهية ١٧٥.

وروي عن عروة والحسن وأحمد كراهته (١) ، وعن عطاء ومالك : أنه محدث .

قال ابن رشد: (وإنما كره قراءة القرآن في حال الطواف بالكعبة ؛ إذ لم يكن ذلك من فعل الناس) (٢٠).

وعن مالك : لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر منه .

قال ابن المنذر: من أباح القراءة في البوادي والطرق ، ومنعه في الطواف لا حجة له (٣).

قلت : وفي هذا اللازم نظر ، وهو قياس مع الفارق ، فالشارع قد يقيد العبادة بأمكنة وأزمنة حاصة .

- والذي يظهر والله أعلم مشروعية ذلك لعدم المانع ، مع ضميمة العموم في قوله ﷺ : (الطواف بالبيت صلاة) .

وقد يقال : إنه ﷺ قرأ آية : ﴿ رَبِّنَا عَالِيْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَاعَذَابَ
التَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١] بين الركنين مشيرا إلى جوازه ومشعرا بأنه عدل عن القراءة دفعا للحرج عن الأمة ، لئلا يتوهموا أن القراءة في الطواف شرط أو واحب كما في الصلاة .

ويقيد الجواز بأنه لا يلتزم في جميع الطواف ، بل يكون أحيانا ، كما في الرواية السابقة للإمام مالك ، ونص على هذا القيد الشاطبي (٤)، والله أعلم .

⁽١) المغنى لابن قدامة ٥/٢٢٣ .

⁽٢) البيان والتحصيل١٨/٢٧٦.

⁽٣) انظر ما سبق في فتح الباري٤٨٣/٣ .

⁽٤) الاعتصام للشاطبي ٢ / ٢٣ ، وهو ما ذكره الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في بدع القراء ص٩ ، فذكره في البدع بحذا القيد ، فقال : التزام قراءة القرآن في الطواف .

◊﴿ ما لا يجوز في الطواف ﴾

وقوله لعائشة حين قدمت معتمرة في حجة الوداع: " افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت [ولا تصلي] حتى تطهري " [متفق عليه من حديث عائشة ، والبخاري من حديث جابر، والزيادة له، وهو مخرج في المصدر السابق (١٩١)]))) .

🖁 الشرح: -

لا خلاف في أنه لا يطوف باليت عريان ، كما كان يفعله أهل الجاهلية .

فعن ابن عباس رصى الله عنهما قال: (كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة ، وتقول : اليوم يبدو كله أو بعضه ، فما بدا منه فلا أحله) ، فنزلت : (يَبَنِينَ مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُرْ عِندَكُلِ مَسْجِدِ)(١).

وفي السنة التاسعة أمر النبي الله أبا بكر في الحج ، وأرسل معه مؤذنين منهم أبو هريرة وغيره، يؤذنون في الناس بأربع كلمات منها : (لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان)(٢) .

♦ وهنا جملة من المسائل الهامة المتعلقة بالطواف ، وهي كما يلي :-

♦ المسألة الأولى: حكم الطهارة في الطواف؟

ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى اشتراط الطهارة في الطواف (٣) .

واستدلوا بما يلي :

⁽١) صحيح مسلم ٥٣٥٣ .

⁽٢) رواه البخاري (٣٦٣) . و مسلم (١٣٤٧) .

⁽٣) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية ١٣٠/٢٩ ، الإنصاف للمرداوي ١٦/٤ .

الطواف حول البيت مثل الصلاق (الطواف حول البيت مثل الصلاق) (۱) معلوم أن الطهارة من أهم شروط الصلاة ، كما قال ﷺ: (مفتاح الصلاة الطهور) (۲) .

٢- قوله الله المعلى على المعلى على المعلى ال

عن عائشة رضي الله عنها: (أن أول شيء بدأ به - النبي على - حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت)⁽¹⁾، وقد قال على : (لتأخذوا عني مناسككم) .

وذهب الأحناف إلى أن الطهارة واجبة في الطواف ، وليست شرطا فيه ، فإن طاف بغير طهارة صح الطواف وجبره بدم (٥) .

واختار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم أنه سنة وليس واجبا ، لعدم الدليل الصريح على الإيجاب ، فضلا عن الشرطية ، وهي رواية عن الإمام أحمد (٦).

⁽۱) أخرجه الترمذي (۹٦٠) وأبو يعلى (۲۰۹۹) وابن حزيمة (۲۷۳۹) والحاكم (۲۲۲/٤) والبيهقي (۸۷/۵) وله طرق صححه بما الألباني ، انظر إرواء الغليل (۱۲۱) .

⁽٢) رواه أبوداود في (٦١) والترمذي (٣،٢٣٨) وقال: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، والدارقطني في السنن (٣/١) ، وصححه الألباني في الإرواء (٩/٢) .

⁽٣) رواه البخاري (٣٠٥) ، ومسلم (١٢١١) .

⁽٤) أخرجه البخاري ١٦٤٢ ، ومسلم ١٢٣٥ .

⁽٥) حاشية ابن عابدين ١١٦/١ ، وما بعدها ، المبسوط للسرخسي ٢٨/٤ .

⁽٦) مجموع الفتاوى ٢١٢/٢٦ ، الإنصاف للمرداوي ١٦/٤ ، انظر كتاب : الترجيح في مسائل الطهارة والصلاة ، د.محمد بازمول ٧٨ ، وما بعدها .

والأقرب في هذه المسألة - والله أعلم - هو قول الأحناف، فإن الشرطية التي ذهب إليها الجمهور لا تقوى عليها الأدلة، ولا يمكن إبطال هذا النسك لفاقد الطهارة بمحرد ما سبق.

كما أن نحي عائشة عن الطواف ، وتشبيهه والسلام ، مع فعله وأمره العام ، تخرج الطهارة عن مجرد كونحا مستحبة ، فإنحا تستحب في جميع المناسك بلا خلاف ، فلا بد أن تكون مع الطواف أوجب ، ولا يرد على ذلك ما ذكره شيخ الإسلام من أن النبي الله لم يأمر المسلمين بالطهارة لا في عمراته ولا في حجته ، فإن ما سبق من دلالات كافية في الإيجاب ، وقد أوجب شيخ الإسلام أحكاما كثيرة لا يصدق عليها هذا الوصف ، ولا يشترط في الحكم الشرعي تبليغ جميع الأمة به تعميما وتنصيصا وتصريحا ، كما هو مقرر .

وقد يقال بأن هذا الأمركان مستقرا عندهم ، وهو من تعظيمهم للبيت ؛ لذلك حتى في الحاهلية كانوا لا يطوفون إلا بثياب طاهرة بحسب اعتقادهم ، فإن لم يجدوا طافوا عراة كما سبق ، والله أعلم .

◊ المسألة الثانية: حكم طواف الحائض؟

لا يجوز طواف الحائض ، وذلك للدلالة الصريحة في حديث عائشة السابق ، إلا أنه وقع خلاف في طواف الإفاضة ، لمن حاضت وخشيت -إن أخرته- فوات الرفقة ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول: يجوز لها الطواف، وهو قول شيخ الإسلام وابن القيم، ورواية عن الإمام أحمد، وهو اختيار جماعة من المعاصرين كابن عثيمين والألباني وغيرهما.

وهذا القول ظاهر عند من لم ير اشتراط الطهارة ، وأما من اشترطها فيقول بأن الشروط تسقط مع العجز ، كالطهارة في الصلاة لفاقد الطهورين ، وكالعاجز عن استقبال القبلة وستر

العورة ، ونحو ذلك (١) .

القول الثاني: أنه يجوز لها الطواف مع الفدية ، وهو قول الأحناف وبعض أتباع المذاهب الأحرى ، وهو مطرد مع القول بوجوب الطهارة دون شرطيتها .

القول الثالث: وهو قول جمهور العلماء ، أنه لا يجوز لها الطواف حتى تطهر ، للنهي الصريح في حديث عائشة السابق (٢).

والذي يترجح والله تعالى أعلم ؛ أنما تطوف للضرورة ، ولا شيء عليها ، مع أننا رجحنا سابقا وجوب الطهارة ، إلا أن الواجب يسقط بالعجز ، ووزان ذلك إسقاط طواف الوداع عن الحائض ، وهنا لا يمكن إسقاط طواف الإفاضة لكونه ركنا ، فانتقلنا إلى إسقاط واجبه وهو الطهارة .

- وهذا كله إذا تعذر تأخرها ، واستحال حبس الركب لأجلها ، فلو أمكن ذلك وجب التأخر حتى تطهر وتطوف ، كما عليه جماهير العلماء .

♦ المسألة الثالثة: حكم استخدام الحبوب التي تمنع من الحيض؟

يجوز للمرأة أن تستعمل حبوب منع الحيض وقت الحج خوفا من العادة ، ويكون ذلك بعد استشارة طبيب مختص محافظ على سلامة المرأة ، وهكذا في رمضان إذا أحبت الصوم مع الناس (٢).

⁽۱) انظر مجموع فتاوی ابن تیمیة ۱۷٦/۲٦ ، إعلام الموقعین لابن القیم ۱٥/۳ ، فتاوی ابن عثیمین ۳۰۹/۲۲ .

⁽٢) انظر النوازل في الحج ٣١٠-٣٢١ .

 ⁽٣) مجلة البحوث الإسلامية ، الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، والإفتاء والدعوة
 والإرشاد ٢٥٤/٦ .

- هذا إذا منعته من أصله ، أما إذا نزل الدم ثم أخذت العلاج فتوقف الدم ففي المسألة خلاف طويل بين العلماء ، والذي يترجح - والله أعلم - ؛ أنه إذا انقطع تماما ولم يبق أثره فهي طاهر ، ولا عبرة بالمدة ، لتخلف علة الحكم وهي نزول الدم ، وقد روي في ذلك قول ابن عمر بالجواز وقد نعت لامرأة ماء الأراك لقطع الحيض (١).

وهذا القول مبني على مسألة أقل مدة الحيض ، وما ترجح هو قول ابن تيمية ، وهو الذي عليه جمهور المعاصرين (٢).

♦ المسألة الرابعة : من قطع طوافه للطهارة ، أو لصلاة الجماعة ، أو غيرهما ، ثم
 رجع ، من أين يبدأ طوافه ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا حضرت الفريضة أو كلُّ فعل مشروع يخشى فواته كصلاة الجنازة ونحوها ؛ فإنه يتوقف عن الطواف ويصلى ثم يتم طوافه .

وخصه المالكية بالفريضة ، فإن قطعه لغيرها كالطهارة وصلاة الجنازة ونحوها استأنف الطواف من جديد .

وذهب الحسن البصري: إلى أنه إذا قطعه لأي سبب وجب عليه أن يستأنف الطواف من حديد .

ووجه ذلك أن الواجب في الطواف الموالاة وكونه يكون معذوراً بقطعه لصلاة الفريضة فإن هذا العذر إنما يكون لجواز القطع لا لتصحيح الطواف^(٣).

⁽١) مصنف عبد الرزاق ١٢٢٠ .

⁽۲) مجموع فتاوى ابن تيمية ۲٤/٣٤، فتاوى اللجنة الدائمة ٥/٠٠٠ ، فتاوى ابن باز ٢١٣/١٠ ، فتاوى ابن عثيمين ٣٩٢/٢٢ .

⁽٣) انظر الأم للشافعي ١٧٩/٢ ، المغني ٥ / ٢٤٧ ، الإنصاف ٤ / ١٧ ، المجموع ٨ / ٤٩ ، مواهب الحليل ٣ / ٧٨ ، الشرح الكبير ٢/ ٣٢ ، فتح الباري ٤٨٤/٣ ، أضواء البيان ٤١٤/٤ .

وهذا القول هو الراجح لهذه الآثار .

ثم اختلف الجمهور هل يبتدئ بالطواف من الحَجَر ، أم من الموضع الذي وقف عنده ؟ على قولين :-

فعند بعض الشافعية والمشهور عند الحنابلة أنه يبدأ من الحَجَر (٢).

والقول الثاني أنه يبدأ من الموضع الذي وقف فيه ، وهو الراجح لظاهر الآثار .

قال ابن المنذر: (وأجمعوا فيمن طاف بعض سبعة ثم قطع عليه الصلاة المكتوبة ، أنه يبني من حيث قطع عليه ،إذا فرغ من صلاته، وانفرد الحسن البصري، وقال: يستأنف) (٣).

وأما من جلس ليستريح قليلا ثم قام فإنه يتابع طوافه ، فقد ثبت أن ابن عمر طاف في يوم حار ثلاثة أطواف ، ثم قعد في الحجر فاستراح ، ثم قام فأتم على ما مضى) (١٠) .

أقول وهذا الحكم في السعي أولى لأنه لم يرد فيه أنه كالصلاة ، وهو ثابت عن ابن عمر أيضا^(ه) .

⁽١) صحيح البخاري: باب إذا وقف في الطواف، الفتح (٣/٥٦٥)، وانظر أحبار مكة للفاكهي ٧٤/١ .

⁽Y) المجموع A/83.

⁽٣) الإجماع لابن المنذر ٧٠ .

⁽٤) المصنف لعبد الرزاق ٥ / ٥٥ (٨٩٨٠).

⁽٥) كما في أخبار مكة ٢٢٣/٢ ، وانظر المغني ٢٤٧/٥ .

المسألة الخامسة : حكم الطواف راكبا ؟

- لا خلاف في أن الطواف راكبا للعذر لا حرج فيه ، وأما طواف غير المعذور راكبا أو محمولا فاختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال ؛ هي روايات عن الإمام أحمد :

القول الأول: أن الطواف لا يجزئه ، قالوا: لأن الطواف بالبيت صلاة فكما أن الصلاة لا تصح من الراكب غير المعذور فكذلك الطواف لا يصح من الراكب غير المعذور .

القول الثاني : وهو مذهب المالكية والأحناف : قالوا : يجزئه لكن عليه دم لأن الطواف ماشيا واحب فيحب في تركه الدم .

القول الثالث: وهو مذهب الشافعية: يجزئه ولا شيء عليه وهو اختيار ابن المنذر.
وهذا القول هو الراجح الأن النبي الله السحيحين من حديث ابن عباس-:
(طاف وهو راكب على بعير له) (۱) ، والنبي الله لم يكن معذورا في ركوبه عذرا يجيز ذلك ،
وإنما مجرد درء مفسدة لا تصل إلى أن تكون عذرا ، فقد ثبت في مسلم عن ابن عباس وهو سبب ركوب النبي الله ال و إن رسول الله الله الناس يقولون: هذا محمد هذا محمد حتى خرجت العواتق من البيوت " أي في مجبته " ولم يكن النبي الله يشرب الناس بين يديه فلما كثر عليه ركب ، والمشى والسعى أفضل) (۱).

فالمشي والسعي أفضل لكن إن ركب لغير عذر فإنه يجزئه ؛ لفعل النبي ﷺ (٣).

⁽١) أخرجه البخاري ١٥٣٤ ، ومسلم ٣١٣٢ .

⁽٢) صحيح مسلم ٢١١٤.

⁽٣) شرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد ١٥٧/١١ ، التيسير في واجبات الحج للغامدي ٣٧٦ .

- وأما حديث ابن عباس رضي الله عهما : (أنه ﷺ قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته)، فهو حديث ضعيف (١) .

♦ المسألة السادسة : الصحيح أن الحامل والمحمول يصح الطواف من كل واحد منهما إذا نويا .

وهذا القول هو الراجح من أقوال الفقهاء لعموم حديث النيات (٢).

والقول الثاني في المسألة : أن الطواف للمحمول ، وهو قول الشافعية وغيرهم .

قال الإمام الشافعي: (وإذا كان الرجل محرما فطاف بمحرم صبي أو كبير يحمله ، ينوي بذلك أن يقضى عن الكبير والصغير طوافه ، وعن نفسه ، فالطواف طواف المحمول ، لا طواف الحامل ، وعليه الإعادة ، وعليه أن يطوف ، لأنه كمن لم يطف) (٣) .

◊ المسألة السابعة : حكم الأكل والشرب في الطواف ؟

ذهب كثير من الفقهاء كالأحناف والشافعية إلى كراهتهما، إلا أنهم خففوا في الشرب (٤)، قال الماوردي : (فأما الأكل والشرب في الطواف فمكروه ، والشرب أخف حالا ، قد روى الشعبي عن ابن عباس قال : رأيت رسول الله على يشرب ماء في الطواف) (٥) .

⁽١) رواه أبو داود ١٨٨١ ، وضعفه النووي وابن كثير والعراقي والألباني كما في ضعيف السنن ، انظر المجموع ٢٦/٨ ، البداية والنهاية ٥٣٥/٧ ، مشكل أحاديث المناسك ٢٥٩ .

 ⁽٢) انظر : بدائع الصنائع للكاساني ١٢٨/٢ ، مواهب الجليل ١٤٠/٣ ، الذخيرة للقرافي ٢٤٧/٣ ،
 المجموع ٢٨/٨ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨.

⁽٣) الأم ١١١ .

⁽٤) الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٩/١٤١ .

⁽٥) الحاوي للماوردي ١٤٤/٤، والحديث لا يصح كما ذكر النووي في المجموع ٨/ ٤٦.

والحديث لا يصح ، لذلك قال الشافعي : (لا بأس بشرب الماء في الطواف ولا أكرهه بمعنى المأثم ، لكني أحب تركه لأن تركه أحسن في الأدب) (١) .

واختار ابن تيمية كراهتهما فقال : (وإن كان قد يكره ذلك ، لأنه يشغل عن مقصود الطواف $(^{(7)}$.

وقد أباحهما الحنابلة مطلقا ، وهو احتيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (٣) .

قلت: ورد أن ابن عباس رضي الله عهما قال: (لا بأس بالشرب في الطواف) لذلك فالأقرب إباحة الشرب مطلقا ، وأما الأكل فلم يرد فيه شيء ، فالأصل اجتنابه لعموم قوله على الطواف بالبيت مثل الصلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام) ، فذكر الكلام واستثناؤه فيه إشارة إلى ترك ما سواه مما يشغل عن الإقبال والذكر والدعاء ، فالقول بكراهة الأكل في الطواف هو الأوجه ، والله أعلم .

. (°) المسألة الثامنة : حكم توسيع المطاف حتى يدخل فيه المسعى \Diamond

۱- الأصل في توسيع المطاف هو ما دل عليه قوله ﷺ: ﴿ وَعَهِدُنَا إِنَّ إِبْرِهِ عَمَ وَإِسْمَعِيلَ أَنْ مَا يَكُونَ حُولَ البيت فتطهيره للطائفين مَا يَكُونَ حُولَ البيت فتطهيره للطائفين يوجب تميئته لهم بحيث يسعهم ولا يؤذيهم بتضيقه عليهم بدلالة الأولى .

حدا لذلك ، إلا أنه لا يجوز أن يتجاوز حدود الحرم إجماعا ، فقال ابن حزم رحمه الله : (ولا

⁽١) المجموع للنووي ٢٦/٨ .

⁽۲) الفتاوي الكبري ۲/۱ ۳٤٦ ومجموع الفتاوي ۲۷٥/۲۱ .

⁽٣) الشرح الممتع ٣٠٠/١ .

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٦٢٨ .

⁽٥) مأخوذ من بحث كنت قدمته للجهات المختصة بمذا الشأن إجابة لطلب أحد أفاضلهم .

خلاف بين أحد من الأمة في أنه لو زيد في المسجد أبداً حتى يعم به جميع الحرم يسمى مسجداً حراماً) (1) ، وفي حاشية الجمل: (ولا بد أن يكون بالحرم ، فلو وسع المسجد حتى بلغ الحل وصارت حاشيته في الحل وطاف بها لم يصح ، فلا بد من الحرم مع المسجد) (7) .

7 كما أهم اتفقوا على أن الطواف حول البيت جائز مادام داخل المسجد مهما اتسع لقوله في : ﴿ مَلْهِ رَابَيْقِ ﴾ : أي المسجد ، فدل على أنه لا يصح الطواف في غير المسجد ، قال الإمام النووي رحمه الله: (اتفق أصحابنا على أنه لو وسع المسجد اتسع المطاف، وصح الطواف في جميعه ، وهو اليوم أوسع مماكان في زمان النبي في بزيادات كثيرة زيدت فيه) (٢) .

قال المعلمي في رسالته توسيع المسعى : (واتفق أهل العلم على أن ما زيد في المسجد فصار منه صح الطواف فيه) (٤) .

وكذلك فإنه يجوز الطواف حيث يطوف الناس قريبا من البيت أو بعيدا ما دام الزحام متصلا لحديث أم سلمة رضي الله عنها - كما في الصحيحين - قالت: شكوت إلى رسول الله إني أشتكى . فقال: (طوفى من وراء الناس وأنت راكبة) .

فهنا لم يحدد لها النبي الله مكانا قريبا أو بعيدا واعتبر الموضع الذي يطوف فيه الطائفون، قال القرافي : (اتصال الزحام يصير الجميع متصلا بالبيت كاتصال الزحام بالطرقات يوم الجمعة) (٥) .

⁽١) المحلى(١/٧) .

⁽٢) حاشية الجمل (٧٠٥/٤) .

⁽٣) المجموع (٣٩/٨) .

⁽٤) ص ٦٧ مع السعى الحميد لفضيلة الشيخ مشهور آل سلمان .

⁽٥) الذخيرة (٢٤١/٣) .

ومن منع من إيقاع جزء من الطواف في المسعى علل ذلك بأنه خارج المسجد ، وهذا ما يخالفه الواقع بعد التوسعات المتتابعة للمسجد ، فلا وجه لهذا المنع ، وما علل به بعضهم من أن المسعى محل مختص بنسك السعي لا يشركه معه الطواف: ليس منتهضا للمنع؛ لأنه يصدق عليه بأنه طاف بالبيت ، وإفساد العبادة لا بد أن يبتني على نص خاص أو أصل عام ، ولم يرد في مسألتنا شيء من ذلك .

٦- وقد أجاز بعض العلماء قديما وحديثا الطواف في المسعى وإن كان خارج المسجد إذا اضطروا لذلك ، فقال الشيخ ابن عثيمين : الذين يطوفون على السطح فإذا بلغوا المسعى ضاق المطاف فبعضهم ينزل إلى المسعى، فهل نقول: إن هؤلاء طافوا جزءاً من الشوط خارج المسجد لأن المسعى ليس من المسجد ؟

الجـــواب: نعم نقول إنحم طافوا خارج المسجد، ولكن إن كان الذي أوجب لهم ذلك هو الضيق والضنك، والناس متلاصقون فنرجو أن يكون ذلك مجزئاً - على ما في ذلك من الثقل - ، ولكن للضرورة) (١).

٧- فإذا أزيل الحاجز بين المطاف والمسعى ، وبقي الناس يطوفون في المطاف، ثم ضاق عليهم المطاف و ازد حموا حتى وصلوا إلى المسعى فليس هناك ما يمكن تلمسه كدلالة على المنع ، وذلك لتوفر أسباب المشروعية المستنطقة مما سبق من تصريحات و تلويحات ، وخلاصتها جمعا للشتات :

أولا: جواز الطواف مادام داخل المسجد .

ثانيا: حواز توسيع المسجد وعدم تقييد التوسعة بحدود معينة .

ثالثا: عدم إخراج المسعى من هذا العموم ، فلم يقم دليل على منع توسيع المسجد من جهة المسعى .

(١) الشرح الممتع (٢٦٣/٧) .

رابعا: عدم الدليل على منع أن يجعل جزء من الطواف في المسعى كما قد يقع أحيانا في سطح المسجد عند الزحام .

خامسا: تحقق الضرورة حين يتواصل الزحام ليصل بالطائفين إلى محل المسعى ، وكما هو متقرر فإن المشقة تجلب التيسير ، وإذا ضاق الأمر اتسع .

سادسا: أن توسيع المطاف ليدخل فيه جزء من المسعى لا يمنع من السعي في مكانه في غير أوقات الزحام ، وذلك بوضع خطوط أو علامات على موضع السعي ، بحيث يسعى فيه من وجد سعة ، فإن ضاق المحل انتقل للسعي في الطوابق العليا أو السفلى - كما استقرت عليه الفتوى - .

- فإن قيل بأن إيقاع الطواف في المسعى لم يكن في العهد الأول ، فيكون محدثا .

فالجواب عليه من وجوه ، منها :

١- أنه لم تكن الضرورة متحققة لقلة الطائفين مقارنة بهذا العصر فلا مقارنة بين الألوف والملايين ، فالطواف لم يصل في زمن من الأزمان إلى سمت المسعى .

٢- أن المسعى قديما كان واديا بين جبلين ، وهذا كما هو ظاهر يصعب الطواف عليه - على فرض وصول الطائفين إليه - لأنه سيتطلب نزولا وصعودا بمسار دائري ، ولا يخفى ما فيه من مشقة .

٣- أن المسعى كان خارج المسجد ، ولم يدخل فيه للأمرين السابقين : عدم الحاجة لهذه
 التوسعة ، وصعوبة إدخاله فيه مع وجود الجبلين والوادي - كما سبق - .

٤- ثم لو عمم هذا الإيراد لمنع من زيادة طوابق السعي والطواف والرمي؛ لأنها صور لم تكن في العهد الأول ، بل بنظرة أولوية متجردة نجد أن توسيع المطاف أقرب للعهد الأول من هذه الطوابق التي غيرت منار المناسك ، فتأمل ، والله أعلم .

الصلاة خلف المقام بعد الطواف 🕻

قال رحمه الله : (((1 \$ - فإذا انتهى من الشوط السابع غطى كتفه الأيمن ، وانطلق الى مقام إبراهيم ، وقرأ : (وَأَتَّخِذُوا مِن مَقَامِ إِبْرَهِ عَرَمُصَلًى) .

- ٢٤- وجعل المقام بينه وبين الكعبة ، وصلى عنده ركعتين .
- ٤٣ وقرأ فيهما: (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد).
- 33 وينبغي أن لا يمر بين يدي المصلي هناك ، ولا يدع أحدا يمر بين يديه وهو يصلي ، لعموم الأحاديث الناهية عن ذلك ، وعدم ثبوت استثناء المسجد الحرام منها، بله مكة كلها! [راجع المقدمة ، والأصل (ص 77 و 77 و 77))).
 - € الشرح:-
 - هنا وقفتان: –
 - ◊ الأولى: حول المقام:

وكان ملصقا بالكعبة حتى أخره عمر بن الخطاب عليه (١١).

وقد كان عليه أثر قدمي إبراهيم الطّيلاً ، كما ذكر أنس الله أنه رأى على المقام أخمص قدمي إبراهيم التلكان بالنجاس عليه . إبراهيم (٢)،ولكنه انمحى شيئا فشيئا كما سبق عن قتادة ثم حفظ المكان بصب النجاس عليه .

ومن فضائل المقام:

١) استحباب الصلاة خلفه ، كما قال على : ﴿ وَأَيُّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَوتِ مَمَّلُ ﴾ [البقرة: ١٢٥]،

(١) أخبار مكة ٣٠/٢.

(٢) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣٨٦/٦ .

TIA

وقد تأول النبي ﷺ ذلك فأوقعه بعد طوافه .

٢) أنه ياقوتة من يواقيت الجنة ، كما سبق في قوله على:

(إن الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما ، ولو لم يطمس نورهما لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب) (١) .

• تسمى سورتا الإخلاص والكافرون بسورتي الإخلاص كما سبق عن جابر الله الله

فالأولى: سورة الكافرون ، وفيها إحلاص العبادة لله تعالى وإفراده بما ، وهو توحيد الطلب والقصد ، ويسمى بتوحيد الألوهية .

والثانية: الصمد ، وهي في إخلاص الكمال لله تعالى ، وهو توحيد المعرفة والإثبات ، ويتضمن توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات .

وقد ذكر العلماء في (قل هو الله أحد) مائة مسألة ، كما في كتاب الحافظ جمال الدين الأرميني الشافعي في كتاب أسماه : القول المعتمد في تفسير قل هو الله أحد .

♦ الثانية : حكم الركعتين بعد الطواف ؟

أجمع العلماء على مشروعية صلاة ركعتين بعد الطواف ، ولكنهم اختلفوا في حكمها هل الوجوب أو الاستحباب ؟

فذهب الأحناف وبعض المالكية وهو قول للشافعي ، إلى أن ركعتي الطواف واحبتان ، واستدلوا لوجوبها بما يلي :

١- صيغة الأمر في قوله ﷺ: ﴿ وَالشَّيْدُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ مُمَلِّلُ ﴾ على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، وعاصم، وحمزة ، والكسائي.

⁽١) زاد الحجيج ١٠١، ١٠١.

Y- أن النبي ﷺ لما طاف: قرأ هذه الآية الكريمة، وصلى ركعتين خلف المقام، ممتثلا بذلك الأمر في قوله ﷺ: "خذوا عني الأمر في قوله ﷺ: "خذوا عني مناسككم" والأمر في قوله: { وَالتَّيْدُوا } على القراءة المذكورة يقتضى الوجوب.

 $^{(1)}$ وقال الحسن: (على كل سبع ركعتان) $^{(1)}$ ، وقال الحسن: (مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين لا يجزئ منهما تطوع ولا فريضة) $^{(7)}$.

وقد أحيب عن هذا الاستدلال بحوابين:

- الأول: بأن المقصود من الحديث صلوات اليوم والليلة، وركعتا الطواف من ذوات الأسباب، كصلاة الجنازة ونحوها، فليست داخلة في الحديث.

⁽١) رواه عبدالرزاق ٩٠١٢، وسيأتي تصحيح الشيخ له في المتن، انظر تعليق التغليق لابن حجر ٧٦/٣ .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ١٤١٠٣، ونحوه في البخاري تعليقا عن الزهري ٨٦/٢، قال عنه الشيخ في المتن : [علقه البخاري ووصله ابن أبي شيبة وغيره راجع (مختصر البخاري) رقم (٣١٩ ج ١ ص ٣٨٦)]، وسيأتي ، وانظر تعليق التغليق ٧٦/٣ .

⁽٣) المغنى لابن قدامة ٥/٢٣٢ ، عيون الجالس للقاضي عبدالوهاب المالكي ٨١٣/٢ .

- الثاني : أن الأمر بصلاة ركعتي الطواف ، وارد بعد قوله ﷺ : (لا. إلا أن تطوع) ، فهو من الزيادات على الحديث والأحكام نزلت متفرقة .
- أما جوابهم عن الآية ، فيقال : إن الأمر في الآية يتناول أمرين : الصلاة ، وأن تكون خلف المقام، فصرف اتخاذ المقام عن الوجوب لقرينة، وهي أثر عمر في صلاته لركعتي الطواف بذي طوى -كما في البخاري وسيأتي- ، وبقي الأمر بالصلاة على بابه بتأول النبي على الله .

وعليه فالأقرب وجوبها ، للأدلة الخاصة في ذلك ، لكن حص بعض المالكية هذا الوجوب بالطواف الواجب ، وهو الراجح ، لأنها تابعة للطواف مكملة له ، فتأخذ حكمه وجوبا وندبا(١) ، والله أعلم .

مسألة : هل تجزئ المكتوبة عن ركعتى الطواف ؟

أما على القول بوجوب ركعتي الطواف: فلا تجزئ المكتوبة ؛ لعدم التداخل بين الواجبات . وأما على القول بالاستحباب فاختلفوا على قولين :

القول الأول: أنها تجزئ ، وهو قول الحنابلة ونقل عن جماعة من التابعين ، قالوا: لأنهما ركعتان شرعتا للنسك ، فأجزأت عنهما المكتوبة كركعتي الإحرام (٢) .

وذهب الجمهور وهو رواية عن الإمام أحمد: إلى أن المكتوبة لا تجزئ ، وقد سبق عن الحسن البصري أنه السنة ، وذلك لأن ركعتي الطواف مقصودة لذاتهما ، فلم يجزئ عنهما المكتوبة ، أشبه بركعتي الفحر ، فإنهما لا يجزئ عنهما قضاء أو فريضة ، فهما مقصودتان لذاتهما ، فكذلك هنا ، بخلاف ركعتي الإحرام؛ فإنه لم يرد دليل بخصوصهما، كما سبق (٢) .

⁽٣) انظر شرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد ١٥٥/١١ .



⁽١) المنتقى للباحي ٢٨٨/٢ ، مواهب الجليل ١١١/٣ .

⁽٢) المغني ٥/٢٣٣ .

🖳 الشرب من ماء زمزم

قال رحمه الله: (((23 - ثم إذا فرغ من الصلاة ذهب إلى زمزم فشرب منها ، وصب على رأسه ، فقد قال ﷺ: " ماء زمزم لما شرب له " [حديث صحيح ،كما قال جمع من الأئمة ، وقد خرجته وتكلمت على طرقه في " إرواء الغليل "(١١٢٣) وأحدها في " الصحيحة " (٨٨٣)] ، وقال : " إنها مباركة وهي طعام طعم" - وشفاء سقم - " [حديث صحيح ، رواه الطيالسي وغيره ، وهو مخرج في " الصحيحة " تحت حديث (١٠٥٦) وغيرها] ، وقال : " خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم فيه طعام الطعم وشفاء السقم " [أخرجه الضياء في " المختارة " وغيره وهو مخرج في المصدر السابق (١٠٥٦)] .

٤٦ - ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيكبر ويستلمه على التفصيل المتقدم))).

🖁 الشرح:-

هنا مسائل تفصيلها كما يلى:

♦ المسألة الأولى: حول تاريخ ماء زمزم وفضله:

سميت زمزم بمذا الاسم ، لكثرة مائها ، وقال مجاهد رحمه الله : (سميت به لأنها مشتقة من الهزمة ، والهزمة : الغمز بالعقب بالأرض) (١) .

وأما تاريخها: فحينما ترك إبراهيم ابنه الرضيع إسماعيل وأمه هاجر، بذلك الوادي القاحل، ونفد ما عندها من ماء، فجعلت تسعى باحثة عن ماء حتى سمعت صوت الملك عند موضع

⁽١) أخبار مكة للفاكهي ١٠٥٦ بإسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح ٣/ ٤٩٣.

زمزم ، فبحث بعقبه أو بجناحه حتى ظهر الماء، وجعلت تحوضه وتغرف من الماء في سقائها وهو يفور، لذلك قال الله أم إسماعيل ؛ لو تركت زمزم، لكانت زمزم عينا معينا) (١) . ولذلك كان من الإعجاز فيها أنها لو شربت منها "ملايين" الخلق كفتهم ، وإذا توقفوا عن الشرب توقفت عن الضخ ، ولم تجر على وجه الأرض وتفيض .

ثم أخفيت، حتى رآها عبد المطلب في المنام فحفرها، فخرجت، فاختص هو وآله بالسقاية (٢).

وأما فضائل ماء زمزم فكثيرة ، منها :-

1) أن الله كان غسل قلب النبي الله بماء زمزم ، وذلك لشرفه، وقد غسل قلب النبي الله مرتين ، مرة في بني سعد بينما كان يلعب مع الصبيان ، ومرة في ليلة الإسراء ، كما قال أبو ذر عن النبي الله النبي الله الإسراء ، كما قال أبو ذر منه عن النبي الله النبي الله المري ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانا ، فأفرغها في صدري ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فعرج إلى السماء الدنيا) (").

٢) أنه خير ماء على الأرض ، لقوله ﷺ : (خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم) (¹ .
 ٣) أنه طعام طعم ، فقد مكث أبو ذر ﷺ ثلاثين يوما في مكة ، ماكان له طعام إلا ماء زمزم ، قال: (فسمنت حتى تكسرت عكن بطني ، وما وجدت على سخفة جوع . أي : رقته

وهزاله .، فلما سأله النبي على: من كان يطعمك ؟ قال: ما كان لي طعام إلا ماء زمزم ، فقال

⁽١) صحيح البخاري ٢٢٣٩ .

⁽٢) انظر أخبار مكة للفاكهي ١٠٠٨ ، البيان والتحصيل لابن رشد ٣٦٤/٣ .

⁽٣) رواه البخاري (٧٥١٧) ، ومسلم (١٦٢) .

⁽٤) صحيح الجامع ٥٦٣٣ ، وحرجه الشيخ في المتن .

ﷺ: (إنها مباركة ، إنها طعام طعم) (١) ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما : (كنا نسميها شباعة ، وكنا نجدها نعم العون على العيال) (٢) .

- خ) أنه شفاء سقم ، كما قال إلى : (زمزم طعام طعم ، وشفاء سقم) (") ، وقالت عائشة رضي الله عنه (كان رسول الله الله يحمل ماء زمزم في الأداوي والقرب ، وكان يصب على المرضى ويسقيهم) (أ) ، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أنه جربه واستشفى به من عدة أمراض فبرأ بإذن الله .
- نستجاب به الدعوات ، فهو لما شرب له من الحاجات ، كما قال على: (ماء زمزم لما شرب له) (°) ، لذلك كان يدعو به ابن عباس رضي الله عنهما بما سبق : (اللهم إني أسألك علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وشفاء من كل داء) (١) .

وقد دعا به جماعة من العلماء لزيادة العلم كالإمام ابن خزيمة، والحاكم، والحافظ ابن حجر، والسيوطي وغيرهم ، فيدعو به المؤمن في كل ما يحتاجه في دنياه وأخراه .

٦) \mathbf{Y} يفسد ماء زمزم بمرور الأعوام، ولا ينضب مع تلك الكميات الكبيرة التي تؤخذ منه فيشرب منه ما \mathbf{Y} عصى من الخلق ، ويتزودون منه إلى بلدانهم على مر السنين والقرون (\mathbf{Y}).



⁽١) صحيح مسلم ٦٤٤٢.

⁽٢) مصنف عبدالرزاق ٩١٢٠ ، أخبار مكة ١٠٩٤ .

⁽٣) صحيح الجامع ٥٦٣٣ ، وخرجه الشيخ في المتن .

⁽٤) السلسة الصحيحة ٨٨٣ ، وسيأتي الكلام عنه .

⁽٥) مسند أحمد ١٤٨٩٢، وسنن ابن ماجه ٣٠٦٢ ، وحقق فيه الشيخ رسالة " إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له" .

⁽٦) سنن الدارقطني ٢٣٧ ، وفي إسناده مقال ، انظر ضعيف الترغيب والترهيب ٧٥٠ .

⁽٧) زاد الحجيج ١٠١ - ١٠٤ .

◊ المسألة الثانية : استلام الحجر أو الإشارة إليه بعد صلاة ركعتين وشرب زمزم .

هذه من السنن الواردة في حديث جابر ، وقد يتغافل عنها كثير من الحجاج والمعتمرين ، في غمرة انشغالهم بالتوجه إلى الصفا والمروة ، فهي تحتاج إلى تذكير وتنبيه ، لذلك نص عليها الشيخ رحمه الله ، وقال ابن عبدالبر : (وأما استلام الركن – أي الحجر – فسنة مسنونة عند ابتداء الطواف ، وعند الخروج بعد الطواف والرجوع إلى الصفا ، لا يختلف أهل العلم في ذلك قديما وحديثا) (١) .

المسألة الثالثة : استلام الحجر بغير طواف .

وفي السنة السابقة ما يمكن أن يكون دليلا على مشروعية استلام الحجر في غير طواف ، فإنه على استلمه بعد شرب زمزم .

وقد ثبت ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما: (فكان لا يخرج من المسجد حتى يستلمه ، كان في طواف أو في غير طواف) (٢).

وقال عطاء: (صلى بنا ابن الزبير المغرب، فسلم في الركعتين، ثم نفض إلى الحجر ليستلمه) (٣). وهو قول جماعة من السلف (٤) .

- وأما الركن اليماني فلم أجد ما يدل على مشروعية استلامه في غير طواف(°)، والله أعلم.

⁽٥) وهو ما ذكره فضيلة الشيخ العباد في تبصير الناسك ص ١٠٦.



⁽١) التمهيد ٢٤/٢٤ .

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ١٣٥٧١ ، والفاكهي في أخبار مكة ١١٩ .

⁽٣) رواه أحمد ٣٢٨٥ ، انظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٣٠٩/٢ .

⁽٤) انظر إتحاف الناسك بفتاوى السلف في جميع المناسك ١٢٨.

📝 (السعي بين الصفا والمروة)

قال رحمه الله : ((٧٤ - ثم يعود أدراجه ليسعى بين الصفا والمروة ، فإذا دنا من الصفا قرأ قوله تعالى : (إِنَّ ٱلصَّفَا وَالْمَرُّوَةَ مِن شَعَآبِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِاعْتَمَرَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِ الصفا قرأ قوله تعالى : (إِنَّ ٱللهَ شَاوَلُمَ عَلِيمً) . ويقول : " نبدأ بما بدأ الله به " أَن يَطَّوَفَ عِهما وَمَن تَطَوَّعُ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللهَ شَارِكُ عَلِيمً) . ويقول : " نبدأ بما بدأ الله به "

8 - ثم يبدأ بالصفا فيرتقي عليه حتى يرى الكعبة [ليس من السهل الآن رؤية البيت الا في بعض الأماكن من الصفا ، فإنه يراه من خلال الأعمدة التي بني عليها الطابق الثاني من المسجد، فمن تيسر له ذلك فقد أصاب السنة وإلا فليجتهد ولا حرج]))) . (9)

معنى الصفا الحجر الأملس ، والمروة الحجر الأبيض البراق ، ويذكر الصفا ويؤنث المروة ، قيل لأنه وقف آدم على الصفا، وحواء على المروة، وقيل لأنه كان على الصفا صنم يسمى إساف، وعلى المروة صنم يسمى نائلة، وهو أقرب ، لذلك كان يتحرج المسلمون من السعي بينهما.

ويجمع الصفا على صفي بالضم وأصفاء ، كما قال الشاعر:

كأن متنيه من النفي مواقع الطير من الصفي

وتجمع المروة على المرو ، وفيه يقول الشاعر :

وتولى الأرض خف ذابل فإذا ما صادف المرو رضخ (١)

مسألة : لا تشترط الطهارة في السعى .

قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أنه إن سعى بين الصفا والمروة على غير طهر أنه ذلك يجزئه ، وانفرد الحسن فقال: إن ذكره قبل أن يحلق فليعد الطواف) (٢) .

⁽١) شرح سنن النسائي للأثيوبي ٢٧٢/٢٥ ، ٢٧٣ .

⁽٢) الإجماع ٧٢.

والصحيح أنه يصح سعي الحائض ، حتى في هذه الأيام بعد دخول المسعى في المسجد ، فإن نحي الحائض عن الطواف لا يتناوله ، فهو مشعر مستقل ، وإن أصبح ضمن جدران المسجد ، وهو الذي عليه أكثر المعاصرين (١) .

♦ مسألة: حكم صعود النساء على الصفا والمروة؟

كره ذلك جماعة من الفقهاء ، ولهم دليل من الأثر والنظر :

- أما الأثر: فقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه قال: (لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة ، ولا ترفع صوتها بالتلبية) (٢).
- وأما النظر: فما قد يحصل فيه من التكشف، و مزاحمة الرجال، قال ابن قدامة: (والمرأة لا يسن لها أن ترقى ، لئلا تزاحم الرجال ، وترك ذلك أستر لها) (٣) .

ريخ الدعاء على الصفا والمروة ريج

قال رحمه الله : (((93 – فيستقبل الكعبة ، فيوحد الله ، ويكبره ، فيقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، (ثلاثا) . لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، يقول ذلك ثلاث مرات ، [زاد في " الأذكار " : " لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه . . . " إلخ ، ولم أر هذه الزيادة في شيء



⁽١) انظر فتاوى المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي ٣٣٩/٩ ، فتاوى ابن عثيمين ٢٨٩/٢٢ ، النوازل في الحج لعلي الشلعان ٣٦٩ .

⁽٢) سنن الدارقطني ٢٧٣٠ ، من حديث عبيد الله بن عمر عن نافع به .

⁽٣) المغنى ٥/٢٣٦ .

من طرق الحديث ، عند مسلم وغيره ممن أخرجه ، وهو من حديث جابر الطويل ، خلافا لما يوهمه قول المعلق عليه : " أخرجه مسلم و . . . "] .

ويدعو بين ذلك [أي بين التهليلات بما شاء من الدعاء بما فيه خير الدنيا والآخرة ، والأفضل أن يكون مأثورا عن النبي ﷺ أو السلف الصالح]))) .

🖁 الشسرح: –

- هذ التكبير والتهليل والذكر والدعاء يقوله على الصفا والمروة ، ووردت في رواية جابر الله التحديد على المروة (١) ، وهي مما يحتاج إلى تنبيه .
- قوله: (والأفضل أن يكون مأثورا عن النبي ﷺ) مقصوده أنها مأثورة مطلقا ، لا أنها واردة في هذا الموضع فإنه لم يثبت عن النبي ﷺ دعاء مخصوص هنا ، فالأفضل في جميع الأدعية المطلقة تحري أدعية القرآن وأدعية النبي ﷺ فهو الذي أوتي جوامع الكلم ومفاتح الحكم ، وعاؤه أبلغ في التعظيم ، وأقرب إلى الإجابة من غيره .

وكذلك له أن يدعو بما ورد عن الصحابة ، فمن ذلك ما ثبت عن ابن عمر أنه كان يقول على الصفا : (اللهم إنك قلت : { أَدْعُونِ آَسْتَجِبُ لَكُو } ، وإنك لا تخلف الميعاد ، وإني أسألك كما هديتني للإسلام ألا تنزعه مني حتى تتوفاني وأنا مسلم) (٢).

ويقول: (اللهم اعصمنا بدينك وطواعيتك، وطواعية رسولك، وجنبنا حدودك. اللهم احعلنا نحبك ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك، ونحب عبادك الصالحين. اللهم يسرنا لليسرى وجنبنا العسرى، واغفر لنا في الآخرة والأولى، واجعلنا من أئمة المتقين) (٣).



⁽١) سنن النسائي ٢٩٧٥ ، بشرح الأثيوبي ، وصححه الألباني .

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ (١ / ٣٧٢ – ٣٧٣) .

⁽٣) أخرجه البيهقي (٥/٩٤).

ويقول عند الهبوط من الصفا: (اللهم أحيني على سنة نبيك ، وتوفني على ملته ، وأعذني من مضلات الفتن ، برحمتك يا أرحم الراحمين) (١).

- وقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما صيغة أخرى للتكبيرات على الصفا والمروة ، وهي قوله : (إذا قدمتم : فطوفوا بالبيت سبعا ، وصلوا عند المقام ركعتين ، ثم أتوا الصفا ، فقوموا من حيث ترون البيت ، فكبروا سبع تكبيرات : بين كل تكبيرتين حمد الله ، وثناء عليه ، وصلاة على النبي على النبي الله ، ومسألة لنفسك ، وعلى المروة مثل ذلك) (٢) ،

لكن ما ورد عن النبي ﷺ أولى ، وإنما ذكرته هنا تكميلا لا تفضيلا .

وما مناسبة هذه الأذكار لهذا المقام ، ولماذا اختار النبي الله التكبير والتهليل بها ؟ (هلل ؛ لأنه بالأمس القريب كان يقف على الصفا يقول لهم – منذراً ومحذراً ومبيناً -: (سلوني من مالي ما شئتم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً ، فقال له أبو لهب: تباً لك ! ألهذا جمعتنا ؟!) .

فلما رقى الصفا: تذكر عندما كان يهان بجوار البيت ، فكان أول ما لفظ به توحيد الله ، فقال : (لا إله إلا الله وحده ، نصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده) ، تذكر نعمة الله عز وجل .

وهذا هو شأن الأخيار ، شأن الصفوة الأبرار ، إذا أصابهم الله بنعمته ، وتفضل عليهم بمنته،

⁽٢) صححه الألباني في تحقيقه لفضل الصلاة على النبي للجهضمي رقم ٨١ ، وهذا اللفظ يرد ما رجحه صاحب مشكل أحاديث المناسك ، من أن المقصود بالسبع : الأشواط السبعة ، انظر قوله ص ٣٠٩ من كتابه النافع .



⁽١) أخرجه البيهقي (٥/٥٥).

أجلُّوا الله عز وجل حق إجلاله ، وعظموه حق إعظامه) (١) .

قال رحمه الله : (((• • - ثم ينزل ليسعى بين الصفا والمروة ، وقال رسول الله على: " اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي " [وهو حديث صحيح خلافا لمن وهم ، وهو مخرج في " الإرواء " (١٠٧٢)]))) .

🖁 الشرح: –

السعي هنا هو سعي العمرة ، وسيكون الكلام حول سعي الحج والعمرة (7) .

وهو ركن عند جماهير العلماء، لا تصح العمرة ولا الحج إلا به، كما حكاه النووي وغيره (٣)، وبالغ ابن العربي حتى نقل الإجماع عليه في العمرة (١).

وذهب الحنفية إلى وجوبه أي أنه إذا تركه فعليه دم ، وتصح عمرته وحجه ، وهو مذهب الحسن والثوري وقتادة (٥) .

وأغرب الطحاوي (١) فقال: (وكل قد أجمع ؛ أنه لو حج ولم يطف بين الصفا والمروة ، أن حجه قد تم وعليه دم) (٧).



⁽١) دمعة في الحج من دروس الشيخ الشنقيطي ١١/٢٤ (الشاملة) .

⁽٢) وستأتينا مسألة السعى الثاني للمتمتع ، والخلاف في حكمه .

⁽٣) شرح مسلم ٢٠/٩ ، وانظر الاستذكار لابن عبدالبر ٢٠٥/١٢ ، المغني ٢٣٩/٥ .

⁽٤) طرح التثريب للعراقي ١٠٨/٥ ، من أحكام العمرة للبهلال ١٥٩ .

⁽٥) الإشراف على مذاهب العلماء ٢٩٢/٣ ، أحكام القرآن للحصاص ١١٦/١.

⁽٦) كما قال الشوكاني في نيل الأوطار ٥٦١/ .

⁽٧) شرح معاني الآثار ٢٠٨/٢ .

أما الجمهور فاستدلوا بما يلي :

١- قوله ﷺ : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآمِ إِللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فلا يجوز التفريط فيها كما قال ﷺ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا يُحِلُّوا شَعَرَبِ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ٢] .

٢- قوله ﷺ: (اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي) (٢٠)

قال ابن المنذر: (فإن ثبت حديث بنت أبي تجراة ، فهو ركن ، ويرويه عبدالله بن المؤمل وقد تكلموا في حديثه) (٣) .

لكن الحديث له طرق كثيرة يثبت بمجموعها ، لذلك صححه الشيخ هنا ، والله أعلم .

- قول عائشة رضى الله عنها: (فلعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة -

٤- قوله ﷺ لأبي موسى الأشعري: (قد أحسنت ، طف بالبيت ، وبين الصفا والمروة وأحل) (°) ، والأمر للوجوب ، وعلق التحلل به مما يدل على ركنيته .

٥- قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: (يجزئ عنك طوافك بالصفا والمروة ، عن حجك وعمرتك) (٦) .

٦- فعل النبي ﷺ في حجه وجميع عمراته ، مع قوله : (خذوا عني مناسككم) .



⁽١) انظر الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ٢٩٢/٣ .

⁽٢) سبق - في المتن - إشارة الشيخ إلى تصحيحه في الإرواء ١٠٧٢.

⁽٣) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ٢٩٣/٣ .

⁽٤) صحيح مسلم ١٢٧٧.

⁽٥) رواه البخاري ١٤٩/٢ ، ومسلم ١٢٢١ .

⁽٦) صحيح مسلم ١٢١١ .

ومن قال بالوجوب ذكر أن الأدلة السابقة دالة على مطلق الوجوب ، ولا تدل على أن الحج أو العمرة لا تصح إلا به .

ومن قال بالاستحباب استدل بقوله ﷺ : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ونفي الجناح فيه دلالة على عدم الوجوب .

كما استدلوا بأحاديث في الصحيحين ، ظاهرها أن الصحابة تحللوا بعد الطواف مباشرة ، كقول أسماء كلما مرت بالحجون : (صلى الله على محمد لقد نزلنا معه ها هنا ، ونحن يومئذ خفاف ، قليل ظهرنا ، قليلة أزوادنا ، فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان و فلان ، فلما مسحنا البيت أحللنا ، ثم أهللنا من العشي بالحج) (١).

وقول عروة : (وقد أخبرتني أمي: أنها أهلت ، هي وأختها والزبير، وفلان، وفلان بعمرة. فلما مسحوا الركن حلوا) (٢٠ .

والجواب عن الآية أن مجرد نفي الجناح لا يدل على عدم الوجوب ، مع ضميمة الأدلة الأخرى ، وإلا لو أخذنا بظاهر اللفظ لكان السعى مباحا فحسب .

وأما الأحاديث فلا حجة فيهاكما قال الحافظ ، لأنها فسرت في أحاديث أخرى بأنهم طافوا وسعوا فيحمل ما أجمل على ما بين ، قال عياض: (ويحتمل أن يكون معنى مسحوا : طافوا وسعوا ، وحذف السعي اختصارا لماكان منوطا بالطواف) (٣) .

٥ تنبيــه:

عائشة رضي الله عنها لم تطف بالبيت ، لذلك قال النووي : (فقولها - أي أسماء - مسحوا المراد بالماسحين من سوى عائشة ، وإلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة



⁽١) رواه البخاري ١٦١٥ ، ومسلم ١٢٣٧ .

⁽٢) صحيح مسلم ١٢٣٤ .

⁽٣) أضواء البيان ٢٠/٤ .

الوداع ، بل كانت قارنة ، ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر) (١) ، وهذا يؤيد القول بالإجمال في هذه الروايات .

- وعليه فالراجح كما أنه الأحوط هو القول بالركنية ، فلا يترك السعي ، مع أن القول بالوجوب له وجهه ، وفائدته أن من فاته لعذر من الأعذار فيجبره بدم ، والله أعلم .

ر حكم الإسراع في السعي للرجال والنساء ر

قال رحمه الله: (((10 - فيمشي إلى العلم (الموضوع) عن اليمين واليسار، وهو المعروف بالميل الأخضر ، ثم يسعى منه سعيا شديدا إلى العلم الآخر الذي بعده . وكان في عهده الله واديا أبطح فيه دقاق الحصا ، وقال الله : " لا يقطع الأبطح إلا شدا " [أخرجه النسائي وغيره وهو مخرج في " الحج الكبير " .

: ما نصه المغنى " المغنى " لابن قدامة المقدسي (lpha / lpha) ما نصه (فائدة)

" وطواف النساء وسعيهن مشي كله ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أنه لا رمل على النساء حول البيت ، ولا بين الصفا والمروة ، وليس عليهن اضطباع ، وذلك لأن الأصل فيهما إظهار الجلد ، ولا يقصد ذلك في حق النساء ، لأن النساء يقصد فيهن الستر ، وفي الرمل والاضطباع تعرض للكشف "

وفي " المجموع " للنووي (٨ / ٧٥) ما يدل على أن المسألة خلافية عند الشافعية فقد قال : " إن فيها وجهين :

الأول: وهو الصحيح، وبه قطع الجمهور: أنها لا تسعى بل تمشي جميع المسافة ليلا ونهارا. والوجه الثاني: أنها إن سعت في الليل حال خلو المسعى استحب لها السعي



⁽۱) شرح مسلم ۲۲۱/۸ .

في موضع السعي كالرجل " .

€ الشرح: –

نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على أنه ليس للمرأة رمل ، كما ذكر الشيخ عن ابن المنذر ، وقال ابن عبدالبر أيضا: (وأجمعوا أن ليس على النساء رمل في طوافهن بالبيت ، ولا هرولة في سعيهن بين الصفا والمروة) (١).

- وما نقل عن بعض الشافعية من جوازه ليلا ، حال خلو المسعى، لا يخالف فحو الإجماع، فعلة التفريق بين الرجل والمرأة أن المرأة يقصد في حقها الستر ، فإذا خلا المسعى ليلا حصل لها الستر حيث لا يراها الرجال فضلا عن أن يزاحموها ، وهو ما حصل تماما لهاجر أم إسماعيل ، وحيث لم يتحقق ذلك يبقى المنع في حقها .

واختيار الشيخ يخالف تقرير من سلف ، فإنه استدل بقصة هاجر على المشروعية مطلقا ، مع أن القصة لا تدل إلا على الحالة المقيدة ، فإنها كانت وحدها ، وهو ما لا يمكن تحققه الآن مع تتابع السعي ليلا ونهارا ، وقوة الإضاءة ليلا ، وعدم خلو المسعى من الرحال مطلقا .

⁽١) التمهيد ٧٨/٢.

فلذلك كان الراجح هو المنع الذي قال به عامة العلماء ، وهو الذي تواردت عليه الآثار . ومن الآثار في ذلك :

١- عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (يا معشر النساء : ليس عليكن رمل بالبيت ، لكُنّ فينا أسوة)^(١) ، وفي لفظ أنها قالت : (أليس لكنّ بنا أسوة ؟ ليس عليكنّ رمل بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة)^(٢) .

٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (ليس على النساء رمل بالبيت، ولا بين الصفا والمروة) (١٠).
 ولا مزيد على هذين الأثرين ، والله أعلم .

و متابعة السعبي الله

قال رحمه الله: (((ثم يمشي صعدا حتى يأتي المروة فيرتقي عليها ، ويصنع فيها ما صنع على الصفا من استقبال القبلة ، والتكبير والتوحيد ، والدعاء [وأما رؤية الكعبة فلا يمكن الآن لحيلولة البناء بينه وبينها كما تقدم . فعليه أن يجتهد في استقبالها ولا يصنع صنيع الحيارى ، الذين يرفعون أبصارهم وأيديهم إلى السماء] . وهذا شوط .

۲۵ - ثم يعود حتى يرقى على الصفا ، يمشي موضع مشيه ، ويسعى موضع سعيه ،
 وهذا شوط ثان .

٣٥ - ثم يعود إلى المروة ، وهكذا حتى يتم له سبعة أشواط نهاية آخرها على
 المروة))) .

⁽١) أخرجه الشافعي في الأم ١٩٢/٢،والبيهقي في الكبرى ٨٤/٥، ٩٠٦٩،بطريقين يتقوى بهما الأثر .

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة : ٣/ ١٥٠، رقم ١٢٩٥١.

⁽٣) الدارقطني ٢٩٥/٢ ، بإسناد صحيح ، انظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٢/ ٨٠٦ . ٨٠٧ .

🖁 الشرح: -

وهنا طريقة ميسرة في معرفة عدد الأشواط ؛ وهي أن كل وقوف على الصفا أشفاع ؛ أي أعداد زوجية ، وهي ثلاثة : الثاني والرابع والسادس .

وكل وقوف على المروة أوتار ؛ أي أعداد فردية ، وهي أربعة : الأول والثالث والخامس والسابع (١).

والله السعي راكبا الله

قال رحمه الله : (((٤٥ - ويجوز أن يطوف بينهما راكبا ، والمشي أعجب إلى النبي الله أرواه أبو نعيم في مستخرجه على " صحيح مسلم "].

00 - 0 وإن دعا في السعي بقوله: " رب اغفر وارحم ، إنك أنت الأعز الأكرم " فلا بأس لثبوته عن جمع من السلف [رواه ابن أبي شيبة (20 + 10 و 20 + 10) عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما بإسنادين صحيحين ، وعن المسيب بن رافع الكاهلي وعروة بن الزبير ، ورواه الطبراني مرفوعا بسند ضعيف كما في " المجمع " (20 + 10)]))) .

﴿ الشرح: -

⁽١) تبصير الناسك بأحكام المناسك للشيخ عبدالمحسن العباد ص ١١٣ .



بعد طواف الصدر بين الصفا والمروة) ، وفي رواية عنه: (أنه لم يطف بينها إلا مرة واحدة) ، فتعين أن طوافه بينهما راكبا كان بعد طواف القدوم ، فالجمع أنه طاف أولا ماشيا ، ثم طاف راكبا لما غشيه الناس و ازد حموا عليه ، ويؤيده حديث لابن عباس صرح فيه بأنه مشى أولا فلما كثر عليه الناس ركب . أخرجه مسلم وغيره وذكر هذا ابن القيم في الزاد واستحسنه) (۱) . وما قيل في الطواف من مشروعية الذكر والدعاء مطلقا يقال هنا، والذكر الذي ثبت عن ابن مسعود وابن عمر يضاف كمثال إلى ما سبق تأصيله، من مشروعية الدعاء بما ثبت عن الصحابة في المواضع التي أطلقها الشارع ، دون اعتقاد استحبابها بخصوصها ، أو التزامها دون غيرها .

التحلل من العمرة

قال رحمه الله : (((70 فإذا انتهى من الشوط السابع على المروة قص شعر رأسه (أو حلق إذا كان بين عمرته وحجه فترة كافية يطول الشعر خلالها . [راجع الفتح 7 أو حلق إذا كان بين عمرته وحجه فترة كافية ما حرم عليه الإحرام ، ويمكث هكذا حلالا إلى يوم التروية .

٥٧ – ومن كان أحرم بغير عمرة الحج ، ولم يكن ساق الهدي من الحل فعليه أن يتحلل اتباعا لأمر النبي الله واتقاء لغضبه ، وأما من ساق الهدي فيظل في إحرامه ولا يتحلل إلا بعد الرمي يوم النحر))).

€ الشــرح:-

- ولا يجوز للنساء قص شعورهن على المروة كما هو مشاهد؛ لما فيه من التكشف والامتهان.

⁽١) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٥٩-٦٠.



- وقد سبق الكلام مفصلا عن فسخ الحج ، وأنه لا يجب عند جماهير العلماء .

◊ مسألة:

الشعور الساقطة من الحلق طاهرة ، ويجوز استعمالها حشوا للوسائد ، والاتكاء والجلوس عليها ، كما ذكر ذلك البخاري رحمه الله عن بعض السلف (١) .

♦ مسألة:

إذا لبس ملابسه ، ونسي الحلق خلع ملابسه، وأعاد ملابس الإحرام وحلق، ولاشيء عليه. وقد ثبت أنه لا شيء عليه عن جماعة من السلف (٢).

وهي مقتضى الأدلة ؛ فإنه قبل الحلق لم يتحلل ، فإن لبس ثيابه يكون مرتكبا للمحظور ناسيا ، فيحتنبه متى تذكر ، ثم يتحلل بالحلق ، والله أعلم .

﴿ الْإِهْلَالَ بِالْحَجْ يُومُ الْتَرْوِيةَ ﴾

قال رحمه الله : (((٥٨ – فإذا كان يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة أحرم وأهل بالحج فيفعل كما فعل عند الإحرام بالعمرة من الميقات . من الاغتسال والتطيب ولبس الإزار والرداء والتلبية . ولا يقطعها إلا عقب رمي جمرة العقبة .

٥٩ - ويحرم من الموضع الذي هو نازل فيه حتى أهل مكة يحرمون من مكة))) .

(ه) الشرح:-

- سمي يوم التروية بذلك لأن الناس يتروون فيه لأيام منى ، أي : يتزودون بالماء ويروون دوابحم (٢٠) ، حيث لم يكن ماء في منى .

⁽٣) وقد ثبت هذا التفسير عن محمد بن الحنفية ،كما في أخبار مكة للفاكهي ١٩٥٤ .



⁽١) انظر الإقناع للشربيني ١/١٨٥.

⁽٢) انظر إتحاف الناسك بفتاوي السلف في جميع المناسك ١٨٧ ، و مذكرة الحج للهويسين ٤١ .

- والسنة أن يحرم قبل الزوال ، فإن أخره فلا حرج ، بل له أن يحرم في أي وقت قبل طلوع الفجر من يوم النحر ، بحيث يدرك الوقوف بعرفة في أي ساعة من ليل أو نحار ، كما سبق في حديث عروة الطائي .

🕥 ماذا يفعل في مني ؟

قال رحمه الله: (((٦٠ - ثم ينطلق إلى منى فيصلى فيها الظهر، ويبيت فيها حتى يصلي سائر الصلوات الخمس قصرا دون جمع))).

⊕ الشيرح:
 − الشيران المسار الشيران الشي

وهنا مسائل:-

♦ أولا: هل القصر نسك لجميع الحجاج أم أنه خاص بالمسافرين من غير أهل مكة؟

ذهب الجمهور إلى أن القصر نسك يشترك فيه جميع الحجاج ، وأدلة ذلك ما يلي :

١- فعل النبي ﷺ مع عدم تنبيهه لأهل مكة بأن يتموا الصلاة .

٢- فعل الصحابة ؛ فقد ثبت عن عمر شهد أنه لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف ،
 فقال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر ، ثم صلى بهم ركعتين بمنى .

قال سعيد بن المسيب: فلم يبلغنا أنه قال لهم شيئا (١).

وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان يقيم بمكة فإذا خرج إلى مني قصر (٢).

ثانيا : ليس في منى شعيرة مخصوصة في هذا اليوم .

ولم يصم فيه النبي ﷺ في حجة الوداع ، وما ورد فيه من فضل الصيام أو القيام لا يصح منه



⁽١) رواه الإمام مالك ٨٩٢.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٢٩٢/٤ .

شيء ، ومن ذلك حديث : (من صام العشر فله بكل يوم صوم شهر ، وله بصوم يوم التروية سنة ، وله بصوم يوم عرفة سنتان) (١) .

وحديث : (من أحيا الليالي الأربع وحبت له الجنة : ليلة التروية ، وليلة عرفة ، وليلة النحر ، وليلة النحر ، وليلة الفطر) (٢٠) .

(الإنطلاق إلى عرفة)

قال رحمه الله : (((٦٦ - فإذا طلعت شمس يوم عرفة انطلق إلى عرفة ، وهو يلبي أو يكبر ، كل ذلك فعل أصحاب النبي الله وهم معه في حجته ، يلبي الملبي فلا ينكر عليه [أخرجه الشيخان] .

77 - ثم ينزل في نمرة ، وهو مكان قريب من عرفات ، وليس منها ويظل بها إلى ما قبل الزوال ، [هذا النزول والذي بعده يتعذر اليوم تحققه لشدة الزحام ، فإذا جاوزهما إلى عرفة فلا حرج إن شاء الله ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الفتاوى " (77 / 17) : " وأما ما تضمنته سنة رسول الله في من المقام بمنى يوم التروية ، والمبيت بها الليلة التي قبل يوم عرفة ، ثم المقام ب " عرنة " - التي بين المشعر الحرام وعرفة - الليلة التي قبل يوم عرفة ، ثم المقام ب " عرفة " والصلاتين في أثناء الطريق ببطن عرنة ، إلى الزوال ، والذهاب منها إلى عرفة ، والخطبة والصلاتين في أثناء الطريق ببطن عرنة ، فهذا كالمجمع عليه بين الفقهاء ، وإن كان كثير من المصنفين لا يميزه ، وأكثر الناس لا يعرفه لغلبة العادات المحدثة "]))) .

⁽١) حكم عليه بالوضع: ابن الجوزي في الموضوعات (١٩٨/٢)،والسيوطي في اللآلئ (١٠٨،١٠٧/٢)، والشوكاني في الفوائد ص (٩٦) .

⁽٢) حكم عليه بالوضع : ابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٨/٢) ، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٢/٢) ، حديث رقم (٢٢٥) .

€ الشرح:-

هذا يوم عرفة ولنبدأه بذكر فضائل عرفة ، وهي كثيرة جدا ، منها :-

انه وقع فيه الميثاق الأول والإشهاد على ربوبية الله ، كما قال ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُكَ مِنْ بَنِيَ مَادَمَ مِن ظُهُورِ هِرْ ذُرِيَّتُهُمْ وَأَشْهَدُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ قَالُوا بَلَنْ شَهِدْنَا ﴾ [الأعراف:١٧٢] ، قال ﷺ : (إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بنعمان يوم عرفة) (') .

فكانت أولى كلمات التوحيد في يوم عرفة ، لذلك كان النبي على يهلل يوم عرفة و يقول : (أفضل ما قلت أنا والنبيون عشية عرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير) (٢٠) .

٢) وفي عرفة نزلت آية المنة بالإسلام ، وإكمال الدين ، وإتمام النعمة ، وهي قوله تعالى:
 ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَنْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣] .

٣) ومن فضائل يوم عرفة أن الله تعالى أقسم به فقال : ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشَهُودٍ ﴾ [البروج : ٣] ، قال (اليوم الموعود يوم القيامة ، واليوم المشهود يوم عرفة ، والشاهد يوم الجمعة) (٣). وأقسم به في قوله: ﴿ وَٱلشَّغَعِ وَٱلْوَرِ ﴾ [الفحر: ٣] ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : (الشفع يسوم النحر ، والوتر يوم عرفة) (٤) .

⁽١) رواه الإمام أحمد في المسند ٢٤٥٥ ، وقال الأرنؤوط: رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير كلثوم بن حبر من رجال مسلم: وثقه أحمد وابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وقال النسائي: ليس بالقوي. ورجح ابن كثير وقفه على ابن عباس. وصححه الألباني بطرقه كما في السلسلة الصحيحة ١٦٢٣.

⁽٢) رواه الطبراني في الدعاء (٢/٣٧١،رقم ٨٧٤)، بإسناد حسن ،كما في السلسلة الصحيحة ١٥٠٣.

⁽٣) رواه الترمذي ٣٣٣٩ ، وحسنه الألباني في السلسلة ١٥٠٢.

⁽٤) رواه البيهقي في الشعب ٣٧٤٦، وروي مرفوعا ، إلا أنه منكر ، كما في السلسلة الضعيفة ٣١٧٨ ، وانظر التفسير الصحيح لحكمت بشير ٢٢٧/٤ .

- ٤) ومن فضائله أن النبي ﷺ قال : (الحج عرفة) (١) .
- ٥) ومن فضائله أن الله يباهي بأهل عرفة ملائكته، كما في المسند وغيره .
- 7) أفضل الدعاء ؛ الدعاء فيه ، قال على : (أفضل الدعاء : دعاء عرفة) (٢)
- انه أكثر ما يعتق الله فيه من النار ويغفر لعباده ،كما قال : (ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا أو أمة من النار من يوم عرفة) (٣) .

وقال لبلال على غداة عرفة - كما سبق- : (يا بلال أسكت الناس أو أنصت الناس) ، ثم قال : (إن الله تطول عليكم في جمعكم هذا فوهب مسيئكم لمحسنكم ، وأعطى محسنكم ما سأل ، ادفعوا باسم الله) (1) .

٨) أن الله تعالى ضمن لأهل الموقف التبعات ، أي حقوق العباد التي تعلقت بذمتهم وعجزوا عن أدائها ، كما قال على : (أتاني جبريل عليه السلام آنفا ، فأقرأني من ربي السلام ، وقال : إن الله عز وجل غفر لأهل عرفات ، وأهل المشعر ، وضمن عنهم التبعات) ، فقال عمر : يا رسول الله هذا لنا خاصة ؟ قال : (هذا لكم ولمن أتى بعدكم إلى يـوم القيامة) ، فقال عمر : كثر حير الله وطاب (٥) .

⁽۱) رواه أبو داود (۱۹۶۹) والترمذي (۸۸۹) والنسائي (٥ / ٢٥٦) وابن ماحه (٢٠١٥) ، وصححه الألباني فيها .

⁽٢) سبق تخريجه .

⁽٣) رواه مسلم ٣٥٥٤ .

⁽٤) سبق تخريجه ، وانظر زاد الحجيج ١٠٦ – ١٠٩ .

⁽٥) صحيح الترغيب والترهيب ١١٥١ .

أما من كان قادرا على أدائها فتجب عليه ،كما قال شيخ الإسلام: (و لا يسقط حق الآدمي من مال أو عرض أو دم بالحج إجماعا) (١) .

لذلك شدد النبي ﷺ في حقوق الدم والمال والعرض ، وأكد عليها ، وأعادها في أكثر من عشرة مواضع في الحج ، انظرها مفصلة في كتابي زاد الحجيج .

٩) أن أهل الموقف لا يصومون فيه ، للتقوي على الدعاء والعبادة كما سيأتي .

- أما تاريخ هذا المكان والزمان فهو ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما: (إن إبراهيم التَّلَيْقِلْ لما أراه جبريل التَّلَيْقِلْ المناسك وانتهى بعرفة قال له: (عرفت) ، فسميت عرفة) (٢).

الخطبة و الصلاة في عسرفة المنظم

قال رحمه الله: (((٦٣ - فإذا زالت الشمس رحل إلى عرنة ونزل فيها. وهي قبيل عرفة وفيها يخطب الإمام الناس خطبة تناسب المقام.

٤ ٦ - ثم يصلي بالناس الظهر والعصر قصرا وجمعا في وقت الظهر.

٦٥ – ويؤذن لهما أذانا واحدا وإقامتين .

77 - ولا يصلي بينهما شيئا ، [قلت : وكذلك لم ينقل عنه ﷺ أنه تطوع قبل الظهر وبعد العصر هنا وفي سائر أسفاره ، ولم يثبت أنه صلى شيئا من الرواتب فيها إلا سنتي الفجر والوتر].

⁽١) الأحبار العلمية من الاحتيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٧٧ .

⁽٢) رواه أحمد في المسند ٢٠٢٩ ، وقال الأرنؤوط : رحاله ثقات رحال الصحيح غير أبي عاصم الغنوي ... فذكر حاله وقول الحافظ في التقريب : مقبول ، ثم قال : ولمعظم هذا الحديث شواهد وطرق يقوى بما ، ورواه الفاكهي في أخبار مكة ١١ ، والطبراني في الكبير ١٠٦٢٨ ، و صححه الألباني .

77 - 6 ومن لم يتيسر له صلاتهما مع الإمام، فليصلهما كذلك وحده ، أو مع من حوله من أمثاله ، [البخاري عن ابن عمر تعليقا. انظر "مختصر البخاري"(7/89/70)]))) .

€ الشرح:"-

سبق كلام شيخ الإسلام في هذه المنازل التي نزلها النبي على قبل عرفة، وهو قوله: (وأما ما تضمنته سنة رسول الله على من المقام بمنى يوم التروية، والمبيت بما الليلة التي قبل يوم عرفة، ثم المقام به "عرنة" - التي بين المشعر الحرام وعرفة - إلى الزوال، والذهاب منها إلى عرفة، والخطبة والصلاتين في أثناء الطريق ببطن عرنة، فهذا كالمجمع عليه بين الفقهاء، وإن كان كثير من المصنفين لا يميزه، وأكثر الناس لا يعرفه لغلبة العادات المحدثة) (1).

أقول وهي سنن إن تيسرت وإلا فإن المقصود الوقوف بعرفة ، وما ذكره الشيخ بعد ذلك محل اتفاق ، وهو كالمتواتر عن النبي على الله .

إلا أن الإمام مالكا ذهب إلى أنه يؤذن لكل صلاة أذانا ، فيحمع بينهما بأذانين وإقامتين ، قال ابن قدامة : (واتباع ما جاء في السنة أولى) (٢) .

♦ مسألة : السنة في عرفة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة .

والدليل على ذلك ما رواه مالك عن ابن شهاب عن سالم قال : (كتب عبد الملك إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج ، فجاء ابن عمر في وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس ، فصاح عند سرادق الحجاج ، فخرج وعليه ملحفة معصفرة ،

فقال : مالك يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : الرواح إن كنت تريد السنة ،



⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۲ / ۱٦۸) .

⁽٢) المغنى ٥/٢٦٣ .

قال: هذه الساعة ؟ قال: نعم، قال: فأنظرين حتى أفيض على رأسي ثم أحرج، فنزل حتى خرج الحجاج فسار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنت تريد السنة فأقصر الخطبة وعجل الوقوف، فجعل ينظر إلى عبد الله، فلما رأى ذلك عبد الله قال: صدق) (١).

♦ مسألة : من فاتته الصلاة مع الإمام فصلى منفردا هل يجمع الصلاة ؟

قال ابن قدامة: (المنفرد يجمع كما يجمع مع الإمام ، فعله ابن عمر ، و به قال عطاء و مالك و الشافعي و إسحاق و أبو ثور وصاحبا أبي حنيفة، وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة: لا يجمع إلا مع الإمام ، فإذا لم يكن إمام رجعنا إلى الأصل .

ولنا: أن ابن عمر كان إذا فاته الجمع بين الظهر والعصر مع الإمام بعرفة جمع بينهما منفردا، ولأن كل جمع جاز مع الإمام جاز منفردا ،كالجمع بين العشاءين بجمع، وقولهم: إنما جاز الجمع في الجماعة لا يصح ؛ لأنهم قد سلموا أن الإمام يجمع، وإن كان منفردا)(١) .

(الوقوف في عرفـــة)

قال رحمه الله : (((٦٨ – ثم ينطلق إلى عرفة ، فيقف عند الصخرات أسفل جبل الرحمة ، إن تيسر له ذلك ، وإلا فعرفة كلها موقف .

٦٩ - ويقف مستقبلا القبلة رافعا يديه يدعو ويلبي .

٧٠ – ويكثر من التهليل ، فإنه خير الدعاء يوم عرفة ، لقوله ﷺ :

" أفضل ما قلت أنا و النبيون عشية عرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير " ، [حديث حسن أو صحيح ، له

⁽١) موطأ مالك ٩١١ ، صحيح البخاري ١٦٦٣ .

⁽٢) المغني ٥/٢٦٣ .

طرق خرجتها في " الصحيحة " (١٥٠٣)] .

٧١ - وإن زاد في التلبية أحيانا " إنما الخير خير الآخرة " جاز ، [لثبوت ذلك عنه للله عنه الأصل] .

٧٢ - والسنة للواقف في عرفة ألا يصوم هذا اليوم .

VV - eV يزال هكذا ذاكرا ملبيا داعيا بما شاء ، راجيا من الله تعالى أن يجعله من عتقائه الذين يباهي بهم الملائكة كما في الحديث : " ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة ، فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ " [رواه مسلم وغيره . انظر " الترغيب " (VV)] .

وفي حديث آخر: "إن الله يباهي بأهل عرفات أهل السماء فيقول: انظروا إلى عبادي جاؤوني شعثا غبرا " [رواه أحمد وغيره، وصححه جماعة كما بينته في " تخريج الترغيب "] ولا يزال هكذا حتى تغرب الشمس))).

🖁 الشرح:"-

سبق الكلام عن هذه الأحاديث في فضائل عرفة ، وهنا مسائل نتناولها كما يلي :

♦ المسألة الأولى:

في حديث جابر أن النبي ﷺ: (لما أتى الموقف جعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات)، ولا يشرع بالإجماع أن يصعد الجبل ، كما حكاه شيخ الإسلام (١).

- ويرفع يديه بالدعاء فإن انشغلت إحدى يديه رفع الأخرى ، كمن يقود سيارته أو يمسك بأغراضه ، وقد ثبت ذلك عن النبي على ، فعن أسامة بن زيد رضي الدعهما قال : (كنت رديف النبي على بعرفات :

⁽١) وسيأتي الكلام عليه في ملحق البدع .

فرفع يديه يدعو ، فمالت به ناقته ، فسقط خطامها ، فتناول الخطام بإحدى يديه ، وهو رافع يده الأخرى) (١).

♦ المسألة الثانية :

في دعاء عرفة يقول النبي على: (خير الدعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت والنبيون قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير) (١٠). فإن قيل : هذا ذكر و ثناء وليس بدعاء ؟

فالجواب أنه يحتمل أمرين:

أحدهما: أن المراد: تقديم ذلك قبيل الدعاء، كما في حديث فضالة بن عبيد هم، أنه قال: (سمع رسول الله هم رجلا يدعو في صلاته ، لم يمجد الله تعالى، ولم يصل على النبي، فقال رسول الله هم: عجل هذا ، ثم دعاه ، فقال له أو لغيره : إذا صلى أحدكم، فليبدأ بتمجيد ربه جل وعز، والثناء عليه، ثم يصلي على النبي هم، ثم يدعو بعد بما شاء) (١) . وحديث ابن مسعود هم قال : (كنت أصلي والنبي هم ، وأبو بكر وعمر معه ، فلما جلست بدأت بالثناء على الله ، ثم الصلاة على النبي هم دعوت لنفسي ، فقال النبي هم : سل تعطه سل تعطه) (١) .

لذلك قال إبراهيم النخعي : (كان يقال : إذا بدأ الرجل بالثناء قبل الدعاء استحيب ، وإذا بدأ بالدعاء قبل الثناء كان على الرجاء) .

⁽١) سنن النسائي ٣٠١٢ ، وإسناده صحيح ، وهو من أفراد النسائي ، انظر شرح الأثيوبي ٣٥٣/٢٥.

⁽٢) أخرجه الترمذي رقم ٣٥٨٥ ، بإسناد صحيح ، وصححه الألباني .

⁽٣) رواه أحمد (١٨/٦) وأبو داود (١٤٨١) والترمذي (٣٤٧٧) والنسائي (٤٤/٣)، وصححه الألباني .

⁽٤) رواه الترمذي ٥٩٣ ، وصححه الألباني .

ثانيهما : ما أجاب به سفيان بن عيينة أن النبي على قال عن ربه على: (من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين) (١) قال : وقال أمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدعان :

أأذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك إن شيمتك الحياء إذا أثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضك الثناء

قال سفيان: فهذا مخلوق حين نسب إلى الكرم اكتفى بالثناء عن السؤال، فكيف بالخالق؟!) قال الحافظ ابن حجر: ويؤيد الاحتمال الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه: (دعو ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، فإنه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله تعالى له) أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم وفي لفظ للحاكم فقال رجل أكانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة فقال رسول الله على: "وكذيك ثنجي المؤمنين ") (٢).

المسألة الثالثة : حكم صيام يوم عرفة للحاج ؟

اتفق العلماء على أن النبي ﷺ لم يصم ذلك اليوم ، ثم اختلفوا هل مشروع أم لا ، على أقوال ثلاثة :

⁽١) ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة رقم ٤٩٨٩ .

⁽٢) فتح الباري ١٤٧/١١ ، وذكر القصة قبله ابن قدامة في المغني ٢٦٩/٥ ، و انظر المنهاج للمعتمر والحاج للشيخ سعود الشريم حفظه الله ص ٨٥ .

القول الأول: أنه لا يستحب صيامه وهو مذهب المالكية ، والمعتمد من مذهب الشافعية، ومذهب الجنابلة ، وهو قول أكثر العلماء (١).

قال الترمذي : (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يستحبون الإفطار بعرفة) (٢) .

القول الثاني: يستحب للحاج أن يصوم يوم عرفة ، إذا كان ذلك لا يضعفه ، وهو مذهب الحنفية ، وقديم قولي الشافعي ، ورواية عن أحمد ، وبه قال قتادة ، وعطاء (٣) .

القول الثالث: يستحب صيامه للحاج كغيره ، وهو قول عائشة ، وابن الزبير رضي الله عنهما ، وإسحاق ، والظاهرية (٤) .

- أما الجمهور فاستدلوا بما يلي:

1- عن أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها: (أن ناسا تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي فقال بعضهم: هو صائم . وقال بعضهم: ليس بصائم . فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره ، فشربه) (٥) ، فعدم صومه والله مع عظيم فضله دليل على عدم استحبابه ، وذلك ليتقوى على العبادة ، والدعاء ، في ذلك اليوم ، ومثله الدليل الثاني .

⁽۱) حاشية الدسوقي ١/٥١٥ ، مواهب الجليل ٢/ ٣٠٪ ، القليوبي وعميرة ٢/ ٧٣، مغني المحتاج ١/٢٤٪ ، كشاف القناع ٣٨٠، ٣٧٩/٣ ، بلغة السالك ٢٢٧/١ ، الحاوي الكبير ٤٧٢/٣٪ ، والمجموع ٣٨٠، ٣٧٩/٣ ، المغنى ٤٤٤/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١ / ٤٥٩ .

⁽٢) سنن الترمذي ١٢٤/٣.

⁽٣) المجموع ٣٨٠/٦ ، حاشية ابن عابدين ٨٣/٢ ، مصنف عبد الرزاق ٢٨/٤ ،وفتح الباري ٢٨٠/٤، الحاوي الكبير ٣ /٢٧٢ ، والمغني ٤/ ٤٤٤.

⁽٤) المغنى ٤٤٤/٤ ، الحاوي الكبير ٣ /٤٧٢ ، المحلى ٧ / ١٧.

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨٨٧)، ومسلم (١١٢٣).

عن كريب عن ميمونة رضي الله عنها: (أن الناس شكوا في صيام النبي على يوم عرفة ،
 فأرسلت إليه بحلاب ، وهو واقف في الموقف ، فشرب منه ، والناس ينظرون) (١) .

٣- عن أبي نحيح قال: (سئل ابن عمر رسي الله عنهما عن يوم عرفة ، قال: حججت مع النبي فلم يصمه ، ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ، وأنا لا أصومه ، ولا آمر به ، ولا أنحى عنه) (٢).

٤- عن عقبة بن عامر شه أن النبي شه قال: : (يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب) (٣) .

ه – وعن أبي هريرة مرفوعًا : (نهى عن صيام يوم عرفة بعرفة $)^{(3)}$ ، وهو ضعيف .

(١) رواه البخاري ١٨٨٨، ومسلم ١١٢٤.

وفيه : مهدي العبدي الهجري مجهول، وقال العقيلي : (لايصح عنه ، أي : عن النبي ﷺ النهي عن صيامه) ، انظر : التلخيص (٩٢٩).

⁽٢) أخرجه الترمذي ، كتاب الصوم ، باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة (١٢٥/٣) وقال : (هذا حديث حسن) .

⁽٣) سنن الترمذي الصوم (٧٧٣)، سنن النسائي مناسك الحج (٣٠٠٤)، سنن أبي داود الصوم (٢٤١٩)، مسند أحمد بن حنبل (٧٢٤)، سنن الدارمي الصوم (١٧٦٤) ، والحاكم في كتاب الصوم (١/٤٣٤)، والبيهقي في السنن، كتاب الصيام، باب الأيام التي نفي عن صومها (٤/ ٢٩٨). قال الترمذي : (وحديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه). ووافقه الذهبي.

⁽٤) أخرجه أحمد (٣٠٤/٢)؛ وأبو داود في الصيام، باب في صوم يوم عرفة بعرفة (٢٤٤٠)؛ وابن ماجه في الصيام، باب صيام يوم عرفة (٢٧٣٢) عن أبي هريرة الله وضعفه الألباني فيهما.

- وأما القائلون بالاستحباب مطلقا ، فاستدلوا بما يلي :

1- عموم الحديث في فضل صوم عرفة فإنه لم يصح حديث يخرج الحاج من هذا الفضل . وأما عدم صيام النبي على فأحاب عنه ابن حزم بقوله : (وكذلك قلنا في حضه الطّيّلاً على صيام يوم عرفة، ثم أفطر الطّيّلاً فيه، فقلنا صيامه أفضل للحاج وغيره ، وإفطاره مباح حسن ، وقد روت عائشة : " أنه الطّيّلاً كان يترك الفعل وهو يحبه ، خشية أن يفعله الناس فيفرض عليهم"، كما فعل الطّيّلاً في قيام الليل في رمضان ، قام ثم ترك؛ خوفا أن يفرض علينا) (٢) . ٢- روى مالك عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين : (كانت تصوم يوم عرفة ، قال القاسم : ولقد رأيتها عشية عرفة يدفع الإمام ، ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض ، ثم تدعو بشراب فتفطر) (٢) .

والراجع كما هو ظاهر قول الجمهور للأدلة السابقة، ولكن حديث عقبة بن عامر قد يفهم منه التحريم بدلالة الاقتران، ولم أجد من نص عليه إلا ما أورده الحافظ ابن حجر عن يحيى بن سعيد الأنصاري ونقله الشوكاني، أنه قال: (إنه يجب فطر يوم عرفة للحاج) (1)، مع أن لفظ الوجوب في القرون الأولى لم يكن مستقرا لتحريم الترك ، فقد يراد به التأكيد .

⁽۱) صحيح مسلم الصيام (۱۱۲۲)، سنن أبي داود الصوم (۲٤۲٥)، مسند أحمد بن حنبل (۳۰۸/٥).

⁽٢) الإحكام ٤٥٨/٤ ، وانظر المحلى ١٧/٧ .

⁽٣) الموطأ ١٣٩٠ ، ورواه ابن حزم في المحلى ١٩/٧.

⁽٤) فتح الباري ٢٣٨/٤ ، نيل الأوطار ٣٢٣/٤ .

لذلك لم يقل الشوكاني بمقتضاه بل جمع بين الروايات جمعا حسنا فقال: (واعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة المذكور في الباب أنه يستحب صوم يوم عرفة مطلقا. وظاهر حديث عقبة ابن عامر المذكور في الباب أيضا أنه يكره صومه مطلقا لجعله قريبا في الذكر ليوم النحر وأيام التشريق ، وتعليل ذلك بأنها عيد وأنها أيام أكل وشرب . وظاهر حديث أبي هريرة أنه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الأحاديث بأن صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد ، مكروه لمن كان بعرفات حاجا) (1).

فكون عرفة عيدا لا يعني تحريم صومه ؛ بدليل استحبابه لغير الحاج ، وكذلك فإن أيام التشريق هي أيام أكل وشرب ومع ذلك يجوز صومها لمن لم يجد الهدي، فلكل حكم من هذه الأحكام متعلقات تفهم بمجموعها ، والله أعلم .

🕥 (الإفاضة من عرفات)

قال رحمه الله : (((٧٤ - فإذا غربت الشمس أفاض من عرفات إلى مزدلفة وعليه السكينة والهدوء لا يزاحم الناس بنفسه أو دابته أو سيارته فإذا وجد خلوة أسرع .

٧٥ - فإذا وصلها أذن وأقام وصلى المغرب ثلاثا، ثم أقام وصلى العشاء قصرا وجمع بينهما .

٧٦ - وإن فصل بينهما لحاجة لم يضره ذلك ، (قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ، لثبوت ذلك عن النبي الله وأصحابه، في البخاري (١/٩٤/٢٥). من مختصر البخاري").

٧٧ - ولا يصلي بينهما ولا بعد العشاء شيئا ، [قال شيخ الإسلام: "فإذا وصل إلى مزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال إن أمكن ، ثم إذا بركوها صلوا العشاء ، وإن

⁽١) نيل الأوطار ٣٢٣/٤ .

أخر العشاء لم يضره ذلك "].

٧٨ - ثم ينام حتى الفجر))).

€ الشـــرح:"-

مزدلفة تسمى جمعا وتسمى المشعر الحرام وهو حبل فيها ، قال الألباني في تعليقه على الروضة الندية : (أي اذكروه بالدعاء والتلبية عند المشعر الحرام ويسمى جمعا ؛ لأنه يجمع ثم المغرب والعشاء .

وقيل: لاحتماع آدم فيه مع حواء ، وازدلف إليها ؛ أي: دنا منها ، وبه سميت المزدلفة. ويجوز أن يقال: سميت بفعل أهلها، لأنهم يزدلفون إلى الله؛أي: يتقربون إليه بالوقوف فيها.

وسمي مشعرا من الشعار وهو العلامة ، لأنه معلم للحج ، والصلاة ، والمبيت به ، والدعاء عنده من شعائر الحج ، ووصف بالحرام لحرمته ؛ كذا في تفسير القرطبي ٢١/٢) (١) .

- وقال في الأصل: (وكان في سيره هذا يلبي لا يقطع التلبية ، كما في حديث الفضل بن العباس في " الصحيحين ") .
- وقال في الأذان والإقامتين: (هذا هو الصحيح فما في بعض المذاهب أنه يقيم إقامة واحدة خلاف السنة وإن ورد ذلك في بعض الطرق فإنه شاذ كما أن الأذان لم يرد أصلا في بعض الأحاديث. انظر: "نصب الراية " (٣ / ٦٩ ٧٠)) (٢) ، أي فلا بد من جمع الروايات في الباب ليتبين وجه الصواب.
- وهنا أيضا ذهب الإمام مالك إلى أنه يؤذن لكل صلاة، ورد ذلك الإمام ابن عبدالبر ، قال ابن قدامة : (وقال مالك يجمع بينهما بأذانين وإقامتين ، وروي ذلك عن عمر وابن عمر وابن مسعود ، واتباع السنة أولى ، قال ابن عبد البر : لا أعلم فيما قاله مالك حديثا مرفوعا بوجه

⁽٢) انظر حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ٧٥.



⁽١) التعليقات الرضية على الروضة الندية ١٠٤/٢.

من الوجوه ، وقال قوم : إنما أمر عمر بالتأذين للثانية ؛ لأن الناس كانوا قد تفرقوا لعشائهم ، فأذن لجمعهم ، وكذلك ابن مسعود ؛ فإنه يجعل العشاء بالمزدلفة بين الصلاتين) (١) .

◊ مسألة: لا بد من الإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس.

والدليل على ذلك حديث المسور بن مخرمة الله قال: خطبنا رسول الله الله الله الله الله الله والله والأوثان كانوا يدفعون من ههنا عند غروب الشمس، حين تكون الشمس على رؤوس الجبال مثل عمائم الرجال على رؤوسها، فهدينا مخالف لهديهم، وكانوا يدفعون من المشعر الحرام عند طلوع الشمس على رؤوس الجبال مثل عمائم الرجال على رؤوسها، فهدينا مخالف لهديهم) (٣).

- وقد اختلف العلماء في حكم الوقوف في عرفة إلى الليل على أقوال^(٤):

⁽١) المغني ٥/٠٢٠ .

⁽٢) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ٧٥ .

⁽٣) رواه الحاكم المستدرك٣٠٩، والبيهقي في الكبرى٩٣٠٤، والطبراني في المعجم الكبير ٢٨، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي .

وقال الهيثمي : ورجاله رجال الصحيح ، مجمع الزوائد ٥٦٥/٣ .

⁽٤) الإشراف لابن المنذر ٣١٣/٣ ، التمهيد لابن عبدالبر ٣٧٩/١١ ، المغني لابن قدامة ٥٣٧٣ ، المغني لابن قدامة ٥٣٧٣ ، المجموع للنووي ٨٨/٨ .

القول الأول: أنه واحب ، فإن دفع قبل الغروب أجزأه وعليه دم ، وهو قول الجمهور . القول الثاني: أنه سنة فمن دفع قبل الغروب فلا شيء عليه، وهو قول عند الشافعية والحنابلة. القول الثالث: أن الوقوف بعرفة في أي جزء من الليل ركن في الحج لا يجبر بدم ، وهو قول المالكية.

أما القول بالركنية ففيه بعد لحديث عروة بن مضرس الطائي السابق ، وقوله الله : (الحج عرفة ، فمن وقف بعرفة في أي ساعة من ليل أو نهار فقد أدرك الحج) ، وقد استدلوا بحديث ابن عمر: (من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ، ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج ، فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل) (٦) ، وهو حديث ضعيف ، ولكنه صح من قول ابن عمر ، فيكون معناه : أن آخر وقت لإدراك عرفة هو الليل فإن ذهب الليل فاته الحج ، فلا يتعارض مع حديث عروة السابق .

والأقرب والله أعلم هو قول الجمهور ، لحديث المسور بن مخرمة السابق ، فإن النبي ﷺ خالف هدي المشركين ، والأصل في هذه المخالفة الوجوب ، مع ضميمة عموم قوله ﷺ : (خذوا عني مناسككم) .

وحديث : "من أدرك عرفة في أي ساعة من نهار فقد أدرك الحج" - وإن كان ينفي الركنية-إلا أنه لا ينفي الوجوب ، لأن إدراك الحج معناه عدم فواته ، ولا يعني إدراك جميع واحباته .

♦ مسألة : هل يجوز أن تصلى صلاة المغرب قبل مزدلفة ؟

ذهب الجمهور إلى أنه لا يصليها إلا بمزدلفة ، لفعل النبي ﷺ ، وقوله ؛ فعن أسامة بن زيد قال : (دفع رسول الله ﷺ من عرفة ، حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ ، ولم يسبغ

 ⁽٣) رواه الدارقطني في السنن ٢٤٩٦ ، وفيه رحمة بن مصعب ، قال الدارقطني : ضعيف، ولم يأت به غيره.
 ورواه مالك في الموطأ ٣٩٠/١ موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما.

الوضوء ، فقلت : الصلاة يا رسول الله ، فقال : الصلاة أمامك ، فركب ، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء ، فصلى ، ولم يصل بينهما) (١) .

كما يدل عليه الأثر فعن حابر رهم قال : (لا صلاة ليلتئذ إلا بجمع) أن قال ابن عبدالبر: (ولا مخالف له من الصحابة) (الم

وذهب الشافعية وبعض الأحناف إلى أن صلاتها بمزدلفة أفضل ، لكنه لو صلاها بعرفة ، أو غيرها جاز ذلك .

وقول الجمهور أرجح فقوله ﷺ : (الصلاة أمامك) وفي لفظ : (المصلى أمامك) بيان لمحلها ، وإن تأخر وقتها ، ما لم يخش دخول وقت الفجر (¹⁾ ، كما قد يحصل أحيانا .

🖳 (هلإة الفجر في مزدلفة)

قال رحمه الله : (((٧٩ - فإذا تبين له الفجر صلى في أول وقته بأذان وإقامة .

٨٠ ولا بد من صلاة الفجر في المزدلفة لجميع الحجاج إلا الضعفة والنساء ، فإنه يجوز لهم أن ينطلقوا منها بعد نصف الليل خشية حطمة الناس .

٨١ - ثم يأتي المشعر الحرام [وهو جبل في المزدلفة] فيرقى عليه، ويستقبل القبلة،
 فيحمد الله ويكبره ويهلله ويوحده ويدعو ، ولا يزال كذلك حتى يسفر جدا .

٨٢ - ومزدلفة كلها موقف فحيثما وقف فيها جاز))) .

⁽١) صحيح البخاري ١٥٥٦ ، وصحيح مسلم ٣٠٧٧ .

⁽٢) أخبار مكة للفاكهي ٢٨/١، وقال الحافظ : (أخرجه ابن المنذر بسند صحيح) فتح الباري ٣/٠٠٥.

⁽٣) التمهيد ٢٧٠/٩ ، انظر النوازل في الحج ٢٧٧ .

⁽٤) انظر المبسوط ٢٦٢/ ، الذخيرة ٢٦٢/٣ ، المحلى ١٢٩/٧ .

🖁 الشـــرح :"–

وقد سبق الكلام مستوفى عن حكم المبيت ، وصلاة الفحر في مزدلفة ، وتبين أن الأقرب القول بالوجوب كما أنه الأحوط ، وإنما يرخص لأهل الأعذار .

قوله: (بعد نصف الليل): كثير من الفقهاء من الشافعية والحنابلة يوقتون الدفع لأصحاب الأعذار بنصف الليل (١)، وظاهر الآثار تدل على أن الدفع يكون آخر الليل بعد غياب القمر، كما هي رواية عن الإمام أحمد وقول البخاري واختيار ابن تيمية وابن القيم .

ومن هذه الآثار ما يلي :

١- ما ثبت في الصحيحين : أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت لمولاها : هل غاب القمر ؟ فقال: لا ، فصلت ساعة، ثم قالت : هل غاب القمر ؟ فقال : نعم ، قالت : فارتحل لي ، قال : فارتحلنا ، حتى أتت الجمرة فرمتها ، ثم صلت الفجر في منزلها فقلت لها: يا هنتاه "أي يا هذه " لقد غلسنا "أي بكرنا " فقالت : كلا أي بني ، أذن النبي على للظعن) (٢).

والقمر إنما يغيب في ثلث الليل الأخير من ليلة المزدلفة ، وهي ليلة العاشر من ذي الحجة ، والمتناعها عن الذهاب قبل مغيب القمر يدل على أن الإذن إنماكان عند غيابه .

٢- وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : (استأذنت سودة النبي على ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس، وكانت امرأة ثبطة " أي ثقيلة" فأذن لها، ولأن أكون استأذنت

⁽٢) أخرجه البخاري باب من قدم أهله بليل .. إذا غاب القمر ، من كتاب الحج ١٥٦٧، ومسلم باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء من كتاب الحج٣١٨٢ .



⁽١) انظر المغني (٥ / ٢٨٥) ، الجموع ١٣٥/٨ ، التيسير في واحبات الحج للغامدي ١٧٢ .

رسول الله ﷺ،ما استأذنته سودة، فأدفع بإذنه،أحب إلى من مفروح به) (١)، وفي رواية لمسلم: (فأصلي الصبح فأرمي الجمرة قبل أن يأتي الناس) .

فدل على أن هذا الدفع يكون بوقت يكفيها أن تصل إلى بيتها أو منزلها بمني فتصلي فيه الصبح ثم ترمي الجمرة ، وهذا إنما يكون آخر الليل .

٣- وفي الصحيحين: أن ابن عمر رضي الله عهما: كان يقدم ضعفة أهله ليلة مزدلفة فيقفون عند المشعر الحرام فيذكرون الله ما بدا لهم ثم يرجعون " أي يبدؤون السير " قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فيصلون منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يصل بعد ذلك فإذا قدموا منى رموا الجمرة ، فيقول ابن عمر: (أرخص النبي على في أولئك) (٢).

فهؤلاء أيضا إنما كانوا يدفعون قبل صلاة الفجر في الثلث الأخير من الليل ، بحيث أن منهم من يصل لصلاة الفجر ، ومنهم من يصل بعد ذلك .

إذاً الراجع: أنه ليس لأصحاب الأعذار أن يفيضوا إلا في الثلث الأخير من الليل ، كما أنه ليس للأقوياء أن يدفعوا قبل طلوع الفجر - على الراجع - إلا من احتاج الضعفة إليه ، كما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (كنت فيمن قدم النبي على في ضعفة أهله من جمع بليل)(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري باب من قدم ضعفة أهله بليل من كتاب الحج رقم ۱۹۸۱ وأخرجه مسلم باب استحباب تقديم دفع الضعفة ، صحيح مسلم بشرح النووي (۹ / ۳۸) .

⁽٢) البخاري باب من قدم ضعفة أهله بليل رقم ١٦٧٦ ، ومسلم باب استحباب تقليم دفع الضعفة من النساء . صحيح مسلم بشرح النووي (٩ / ٤١) .

⁽٣) صحيح البخاري ٥٦٦ ومسلم ٣١٨٧ .

وهذا كما دل عليه الأثر فإنه يعضد بالنظر ، فإنهم بذلك يكونون قد جمعوا بين تحصيل فضل المبيت بمزدلفة ببقاء أكثر الليل فيها ، وبين دفع المشقة عن أنفسهم بالتقدم إلى منى قبل حطمة الناس (١) .

🕥 إلى منسى

قال رحمه الله : (((٨٣ - ثم ينطلق قبل طلوع الشمس إلى منى ، وعليه السكينة ، وهو يلبى .

٨٤ - فإذا أتى بطن محسر أسرع السير إذا أمكنه ، وهو من منى .

٨٥ - ثم يأخذ الطريق الوسطى التي تخرجه على الجمرة الكبرى .))).

🖁 الشرح:"-

لابد من الدفع قبل طلوع الشمس؛ مخالفة لسنن المشركين ، فقد كانوا يقولون:أشرق ثبير؛ كيما نغير ، فحالفهم النبي على في ذلك (٢)،قال المسور بن مخرمة الله على خطبنا رسول الله على بعرفة، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: (أما بعد:فإن أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون من ههنا عند غروب الشمس، حين تكون الشمس على رؤوس الجبال مثل عمائم الرجال على رؤوسها، فهدينا مخالف لهديهم، وكانوا يدفعون من المشعر الحرام عند طلوع الشمس على رؤوس الجبال، مثل عمائم الرجال على رؤوسها، فهدينا مخالف لهديهم) (٢).

وادي محسو : وهو واد بين منى ومزدلفة ، كان النبي الله أوا وصل إليه أسرع فيه ، لأنه مكان إهلاك الظالمين ، فقد رد الله فيه كيد أصحاب الفيل ، كما في سورة الفيل .

⁽١) انظر شرح الزاد لشيخنا الحمد ١٧٩/١١.

⁽٢) صحيح البخاري ١٦٠٠ .

⁽٣) سبق تخريجه .

فانحسرت فيه الفيلة وأبت عن التقدم حتى نزل العذاب ، ولذا سمي بوادي محسر ، كما قاله الطبري وابن القيم وغيرهما ، وخالف جماعة من العلماء كالزرقاني والقاري ، فذكروا أن الفيلة لم تدخل الحرم ، وإنما أصابحم العذاب قبيل الحرم قرب عرفة (1).

والنبي ﷺ قال : (كل عرفة موقف ، وارتفعوا عن بطن عرنة ، وكل مزدلفة موقف ، وارتفعوا عن وادي محسر) (٢) ، وهذا باتفاق العلماء .

قال رحمه الله : (((٨٦ - ويلتقط الحصيات التي يريد أن يرمي بها جمرة العقبة ، في منى ، وهي آخر الجمرات وأقربهن إلى مكة .

٨٧ - ويستقبل الجمرة ، ويجعل مكة عن يساره ، ومنى عن يمينه .

٨٨ - ويرميها بسبع حصيات مثل حصى الخذف ، وهو أكبر من الحمصة قليلا .

٨٩ - ويكبر مع كل حصاة ، [وأما زيادة " اللهم اجعله حجا مبرورا . . " التي

يذكرها بعض المصنفين فلم يثبت عنه ﷺ كما بينته في " الضعيفة " (١١٠٧)] .

🖁 الشـــرح:"-

- لقط الحصيات ليس له موضع معين ، بل حيثما تيسر له ، ففي حديث ابن عباس (وفي

⁽٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٨/٤.



⁽١) انظر شرح سنن النسائي للشيخ الأثيوبي ٢٦/٢٦ .

رواية : الفضل بن عباس) قال : قال لي رسول الله على غداة العقبة (وفي رواية : غداة النحر وفي أخرى : غداة جمع) وهو على راحلته : هات القط لي فلقطت له حصيات نحوا من حصى الخذف ، فلما وضعتهن في يده قال : مثل هؤلاء ثلاث مرات ، وإياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين) (١).

قال الألباني في الأصل: (فهذا مع كونه لا نص فيه على المكان ، فهو يشعر بأن الالتقاط كان عند جمرة العقبة على الرواية الثانية ، وكذا الأولى وعليها أكثر الرواة ، وكأن ابن قدامة لاحظ هذا المعنى فقال في " المغني " (٣ / ٣٥) " وكان ذلك بمنى " .

فما يفعله كثير من الحجاج من التقاط الحصيات في المزدلفة ، وحين وصولهم إليها ، خلاف السنة مع ما فيه من التكلف لحمل الحصيات لكل يوم) (٢) .

♦ مسألة: هل يجوز الرمى بحصيات قد رمى بها؟

قال الألباني في الأصل: (واعلم أنه لا مانع من رمي الجمرات بحصيات قد رمي بما، إذ لم يرد أي دلا الله المنع، وبه قال الشافعي و ابن حزم رحمة الله عليهما خلاف الابن تيمية) (٣).

أقول: وجمهور العلماء يجوزون ذلك، لكن مع الكراهة ، ولم يقولوا بعدم الإجزاء ،

كما قال ابن المنذر: (ويجزئ إن رمى به ، إذ لا أعلم أحدا أوجب على من فعل ذلك الإعادة) (٤) .

⁽١) قال الألباني: أخرجه النسائي وابن ماجه وابن الجارود في " المنتقى " (رقم ٤٧٣) والسياق له وابن حبان في صحيحه والبيهقي وأحمد (١/ ٢١٥) بسند صحيح ، حجة النبي ص ٨١.

⁽٢) حجة النبي ﷺ ص ٨١ .

⁽٣) حجة النبي ﷺ ص ٨٢ ، وانظر المغني ٥/٠٧ .

⁽٤) الإشراف على مذاهب العلماء ٣٢٧/٣.

إلا أنه نقل ابن قدامة عدم الإجزاء إذا أخذ الحصى من المرمى(١).

وعلة الكراهة عند الجمهور ؛ أن الحصى قربان ما تقبل منه رفع وما لم يقبل ترك .

وسيأتينا تفصيل الكلام حول الآثار الدالة على ذلك، وقد رد ابن حزم على هذه العلة، فقال: (فكان ماذا ؟ وإن لم يتقبل رمي هذه الحصى من عمرو، فستقبل من زيد، وقد يتصدق المرء بصدقة، فلا يقبلها الله تعالى منه، ثم يملك تلك العين آخر، فيتصدق بحا، فتقبل منه)(٢).

مسألة: هل للرمى كيفية مخصوصة?

قال الألباني في الأصل: (وفي " النهاية " : " الخذف هو رميك الحصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بما " .

قلت : وقد جاءت هذه الكيفية في بعض الأحاديث عن غير واحد من الصحابة ؛ منهم عبد الرحمن بن معاذ التميمي قال : خطبنا رسول الله على ، ونحن بمنى ، قال : ففتحت أسماعنا حتى أن كنا لنسمع ما يقول ونحن في منازلنا . قال : فطفق يعلمنا مناسكنا حتى بلغ الجمار فقال : بحصى الخذف ووضع أصبعيه السبابتين أحدهما على الأحرى ..." الحديث .

أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد و البيهقي ، والسياق له بسند صحيح .

وفي الباب : عن حرملة بن عمرو في " أمالي المحاملي "(١/١٢٠٥)"، وفوائد الملخص" (٢/١٨٤/٧) ، وابن عباس في "طبقات ابن سعد" في "الطبقات" (٢/١٨٤/٢) ، وهو عند مسلم في رواية له (٤/٧١) .

ولكن هل المراد بهذه الكيفية هو: الإيضاح وزيادة البيان لحصى الخذف الذي ينبغي أن يرمى به أم المراد التعليم والالتزام بها دون غيرها من الكيفيات ؟



⁽١) المغنى ٥/٠٧٠ .

⁽٢) المحلى ١٨٨/٧ .

كل من الأمرين محتمل لكن الأول هو الأظهر حتى أن النووي لم يذكر غيره ، أما ابن الهمام فقد ذكر في " الفتح " الاحتمال الثاني ورده وجزم بأن المراد الأول، وعليه فليس في السنة كيفية للرمي ينبغي التزامها، فكيف تيسر له رمى) (١).

لذلك قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أنه إذا رمى على أي حال كان الرمي إذا أصاب مكان الرمى أجزأه) (٢).

◊ مسألة : هل يجزئ أن يرمي بأقل من سبع حصيات ؟

لا يجزئ رمي الحمار بأقل من سبع حصيات ، ومن شك في الرمي هل رمى ستاً أو سبعاً يجعلها ستاً، ويرمى السابعة ويبني على اليقين ، وهو قول جمهور العلماء .

وذهب الإمام أحمد في رواية إلى أنه: يجزئ لو أنقص حصاة أو حصاتين،ولا شيء عليه (٣). واستدلوا على ذلك بالخبر والأثر:

أما الخبر: فعن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن سعد بن مالك أنه قال:(رجعنا مع رسول الله في الحجة وبعضنا يقول:رميت بسبع،وبعضنا يقول:رميت بست،ولم يعب بعضنا على بعض) (٤).

⁽١) حجة النبي ٧٩ ، ٨٠ .

⁽٢) الإجماع ٥٨.

⁽٣) المغنى لابن قدامة ٥/٣٣٠.

⁽٤) أخرجه أحمد ١٤٣٩ ، والنسائي٣٠٧٧ ، ومجاهد لم يسمع من سعد ، كما قال أبو حاتم ، وأعله به ابن التركماني كما في التعليقات الرضية للألباني ١١١/٢ . وقال ابن حزم في حجة الوداع ٣١٠ : أما حديث سعد فليس مسندا . وقال الأرنؤوط : إسناده ضعيف لانقطاعه . أما قول الألباني في صحيح سنن النسائي: إسناده صحيح، فلعله كان في أول الأمر ، أو مقصوده : ظاهر إسناده ، والله أعلم .

وأما الأثر : فما رواه أبو داود والنسائي عن أبي مجلز قال : سألت ابن عباس عن شيء من أمر الجمار . فقال : (ما أدري أرماها رسول الله بست أو سبع ؟!) (١) .

وما رواه قتادة عن ابن عمر أنه قال : (لا أبالي أرميت بستٍ أو بسبعٍ) (٢) .

وقال أبو حبة : (لا بأس بما رمى به الرجل من الحصى ، قال عبدالله بن عمرو : فذكرت ذلك لعبدالله بن عمر ، فقال : صدق أبو حبة ، وكان أبو حبة بدريا) (") .

والصحيح قول الجمهور ، لفعل النبي على مع أمره في قوله : (خذوا عني مناسككم) ، وهو على وزان ما ثبت عدده عن النبي الله من الطواف والسعي ونحوه ، لذلك قال الطحاوي : (وكما كانت الأشواط التي ذكرناها لا يصلح التجاوز لها ، ولا التقصير عنها في عددها ، كان مثل ذلك الحصى التي يرمى بحا الجمار في الحج في عددها ، لا يصلح التجاوز لعددها الذي رماها به ، ولا التقصير عنه إلى ما هو دونه) (على ما ثبت من الآثار على الشك العارض بعد إنحاء الرمي .

أما قول ابن عباس: فقال فيه العيني على البخاري: (والصحيح الذي عليه الجمهور أن الواجب سبع وأجيب عن حديث ابن عباس: أنه ورد على الشك، وشك الشاك لا

⁽١) رواه أحمد ٣٥٢٢ ، وأبوداود ١٩٧٧ ، والنسائي٥/٢٧٥ ، وصححه الألباني .

وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٦١٣، وهو منقطع ؛ فإن قتادة لم يسمع من ابن عمر ، كما في الفتح ٥٨١/٣ ، وانظر شرح حديث جابر للطريفي ٨٣ .

⁽٣) رواه الفاكهي في أخبار مكة ٢٦٠٢ ، والطبراني في المعجم الكبير ٨٢٠ ، والحاكم في المستدرك ٢٧١٩ ، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة ٢٥٩٨ : رجاله ثقات ، لكن قال الحافظ ابن حجر : سنده قوي إلا أن عبدالله بن عمرو لم يدرك أبا حبة . الإصابة ٤١/٤ .

⁽٤) شرح مشكل الآثار ١٣٥/٩ .

يقدح في جزم الجازم) (١).

ثم إنه قد جاء عن ابن عباس الجزم بالسبع ، في عدة روايات (٢) .

♦ مسألة : هل يقطع التلبية قبل الرمي أو في آخره ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يقطع التلبية قبل اشتغاله برمي الجمار .

لما في الصحيحين من حديث الفضل وفيه: (فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة). وفيهما أيضا أن النبي على: (كان يكبر مع كل حصاة). وهذا يدل - كما قرر البيهقي والموفق - على أنه قطع التلبية قبل اشتغاله بالرمي، إذ لا يمكنه الجمع بين التكبير والتلبية أثناء الرمي (٢٠).

وذهب إسحاق وابن خزيمة وهو رواية عن أحمد إلى أنه : يقطعها عند آخر حصاة ، لما في صحيح ابن خزيمة بإسناد حسن من حديث الفضل ، وفيه :

(فقطع التلبية مع آخر حصاة)^(٤) ، وهو ما اختاره الشيخ هنا ، والأمر قريب في هذا المسألة - إن ثبت هذا اللفظ عند ابن خزيمة ، وسلم من الشذوذ - ، فإن الوقت بين الرمية والأخرى قد لا يسع للتلبية أصلا ، والله أعلم .

مسألة حول أصل مشروعية الرمي .

- والسبب التاريخي للرمي ورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن الني ي قال : (لما أتى إبراهيم خليل الله المناسك ، عرض له الشيطان عند جمرة العقبة ، فرماه بسبع حصيات ، حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له عند الجمرة الثانية ، فرماه بسبع

⁽١) عمدة القاري ١٥/٣٣٤ .

⁽٢) انظر شرح النسائي للأثيوبي ٢٦/٦٥، ٦٦.

⁽٣) شرح زاد المستنقع لشيخنا الحمد ١٨٨/١١ .

⁽٤) صحيح ابن حزيمة ٢٨٨٧ .

حصيات ، حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له عند الجمرة الثالثة ، فرماه بسبع حصيات ، حتى ساخ في الأرض) ، قال ابن عباس رضي الله عنهما:

(الشيطان ترجمون ، وملة أبيكم تتبعون) (١) .

فالرمي ليس رجما للشيطان حقيقة ، وإنما هو اتباع لملة إبراهيم التَفْيِينِ وإرغام للشيطان بطاعة الرحمن، لذلك يكون الرمي بسكينة ورفق ، وبحصاة صغيرة ، وبالتكبير مع كل حصاة، والتلبية خلال ذلك ، فأنت حين تلقي الجمرات تتخلص مع كل حصاة من كبيرة من الموبقات ، كما قال ﷺ : (فلك بكل حصاة تكفير كبيرة من الموبقات) (٢) .

ومن شرف الرمي أنه يقع في أفضل الأيام ، ووقته هو وقت صلاة العيد ، فقد قال ﷺ : (أعظم الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم القر) ()

فليستحضر المؤمن هذه المشاهد ليعود للرمي وقاره ، ويرفع إلى مكانه الإيماني ، وتستشعر فيه معاني التعبد والقربة دون الصراع والازدحام ، والجلبة والخصام (٤) .

⁽١) رواه الحاكم في المستدرك ١٧١٣ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٩٤٧٥ ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١١٥٦.

⁽٢) سيأتي نص الحديث كاملا ، وهو في صحيح الترغيب والترهيب ١١١٢ .

⁽٣) رواه أحمد في مسنده (٢٠٠/٤) ، وأبو داود (١٧٦٥) ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٦٦) ، وابن حبان (١٠٤٤) ، وابن حبان (١٠٤٤) ، والحاكم في المستدرك (٢٢١/٤) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي في تلخيصه ، وهو في صحيح الجامع ١٩٤٤ .

⁽٤) زاد الحجيج ١٠٨ ، ١٠٩ .

المنتخبر وقت الرمسي يلكم

قال رحمه الله : (((٩١ – ولا يرميها إلا بعد طلوع الشمس ، ولو كان من النساء أو الضعفة الذين أبيح لهم الانطلاق من المزدلفة بعد نصف الليل ، فهذا شيء والرمي شيء آخر ، [وهذا مما فصلت القول فيه في " الأصل " ، فراجعه إن شئت أن تكون على بينة من الأمر (ص ٨٠)] .

٩٢ - وله أن يرميها بعد الزوال ولو إلى الليل إذا وجد حرجا في رميها قبل الزوال كما ثبت في الحديث))) .

🖁 الشـــرح: –

هنا مسألة كثر النزاع حولها ، وهي وقت رمي جمرة العقبة في يوم النحر .

ونقسمها إلى مسألتين:

المسألة الأولى: أول وقت الرمي.

في هذه المسألة أقوال يمكن إجمالها كما يلي :

القول الأول: ذهب الحنفية والمالكية إلى أن أول وقت الرمي هو طلوع الفجر .

لكنهم استثنوا الضعفة الذين أبيح لهم التعجل من المزدلفة آخر الليل.

القول الثاني: وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن وقت الرمي يبدأ من منتصف الليل.

القول الثالث: وذهب بحاهد والنحعي والثوري وأبو ثور إلى أن أول وقته بعد طلوع الشمس ، وهو قول الطحاوي وابن حزم (١) ، واختاره الشيخ ، وقد فصله رحمه الله في الأصل فقال : (لا يجوز الرمي يوم النحر قبل طلوع الشمس ، ولو من الضعفة والنساء الذين يرخص لهم أن

⁽١) انظر شرح معاني الآثار ٢٢٠/٢ ، المحلى ١٣٢/٥ ، المغني ٢٩٥/٥ ، المجموع ١٠٩/٨ ، هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك لابن جماعة ١٠٥٦/٣.

يرتحلوا من المزدلفة بعد نصف الليل ، فلا بد لهم من الانتظار حتى تطلع الشمس ثم يرمون ، لحديث ابن عباس في : أن النبي في قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس " وهو حديث صحيح بمجموع طرقه ، وصححه الترمذي وابن حبان ، وحسنه الحافظ في " الفتح " (٣ / ٤٢٢) ، ولا يصلح أن يعارض بما في البخاري: أن أسماء بنت أبي بكر رمت الجمرة ، ثم صلت الصبح ، بعد وفاة النبي في ، لأنه ليس صريحا أنما فعلت أن بذلك بإذن منه في ، بخلاف ارتحالها بعد نصف الليل ؛ فقد صرحت بأن النبي في أذن بذلك للظعن، فمن الجائز أنما فهمت من هذا الإذن، الإذن أيضا بالرمي بليل ، ولم يبلغها نهيه في ، الذي حفظه ابن عباس في) (١) .

أقول هذه المسألة حتى يتبين فيها وجه الصواب ، لا بد من جمع الأحاديث والآثار في الباب ، وهي كما يلي :

ابن عباس رضي الله عنهما قال :

(قدمنا على رسول الله ﷺ أغيلمة بني عبد المطلب على حُمْرَات لنا من جَمْع ، فجعل يَلْطُخ أفخاذنا ويقول : أبنيّ لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس) (٢) .

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس)^(۲).

٣- عن سالم قال: (وكان عبد الله بن عمر رضي الله عهما يقدم ضعفة أهله ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ، فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام، وقبل

TIA

⁽١) حجة النبي ﷺ ص ٨٠ .

⁽٢) رواه أحمد (٣١١/١) وأبو داود (١٩٤٠) والنسائي (٣٠٦٥) وابن ماجه برقم (٣٠٢٥) ، وابن حبان في صحيحه ٣٨٦٩ ، وصححه الألباني .

⁽٣) صححه جمع كما ذكر الألباني هنا ، وفي إرواء الغليل ٢٧٤/٤ .

سودة فأصلي الصبح بمنى ، فأرمي الجمرة قبل أن يأتي الناس ، فقيل لعائشة فكانت سودة استأذنته ؟ قالت: نعم، إنحا كانت امرأة ثقيلة ثبطة، فاستأذنت رسول الله ﷺ فأذن لها)(٤).

٦- عن عائشة رضي الله عنها: (أن رسول الله ﷺ أمر إحدى نسائه، أن تنفر من جمع، ليلة جمع، فتأتي جمرة العقبة ، فترميها، وتصبح في منزلها، وكان عطاء يفعله حتى مات) (°).

⁽١) صحيح البخاري ١٥٦٤ ومسلم ٣١٩٠ .

⁽٢) صحيح البخاري ١٥٦٧ ومسلم ٣١٨٢ .

⁽٣) صحيح ابن خزيمة ٢٨٨٤ .

⁽٤) صحيح البخاري ١٥٦٩ ، ومسلم ٣١٨٠ ، واللفظ له .

⁽٥) رواه النسائي ٣٠٦٧ ، وهو من أفراده ، وقد ضعفه الألباني ؛ لأن في إسناده عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي ، وهو صدوق يخطئ ويهم ، وقد قال فيه البخاري : مقارب الحديث ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي ويكتب حديثه ، ولينه أبو حاتم ، واختلف قول ابن معين فيه ، ووثقه ابن المديني و العجلي وابن حبان ، وقال الدارقطني طائفي : يعتبر به ، وروى له مسلم حديثا ، وحسن هذا الحديث العلامة محمد علي آدم الأثيوبي ، كما في شرحه لسنن النسائي ٢٦/٤٧ ، ومنه استفدت ما سبق ، إلا أن في تحسينه نظرا ، فهو أقرب للشذوذ ؛ مع تفرد الطائفي وقد عرفت حاله ، وإعراض أصحاب الصحيحين عن زيادته .

- فالحديثان الأولان يدلان على النهي عن الرمي قبل طلوع الشمس ، وبقية الأحاديث والآثار تدل على الجواز ، إما تصريحا أو تلويحا .

وقد جمع ابن القيم بين الأحاديث والآثار جمعا حسنا فقال: (ثم تأملنا فإذا أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث، فإنه أمر الصبيان أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، فإنه لا عذر لهم في تقديم الرمي، أما من قدمه من النساء، فرمين قبل طلوع الشمس للعذر والخوف عليهن من مزاحمة الناس وحطمهم، وهذا الذي دلت عليه السُنَّة ؛ جواز الرمي قبل طلوع الشمس، للعذر بمرض، أو كبر يشق عليه مزاحمة الناس لأجله، وأما القادر الصحيح، فلا يجوز له ذلك) (1).

وقال ابن خزيمة : (فإن ثبت إسناد واحد منها فمعناه أن النبي ﷺ زجر الذكور ممن قدمهم تلك/الليلة عن رمى الجمار قبل طلوع الشمس ، لا السامع المذكور ، لأن خبر ابن عمر يدل على أن النبي ﷺ قد أذن لضعفة النساء في رمي الجمار قبل طلوع الشمس ، فلا يكون خبر ابن عمر خلاف خبر ابن عباس إن ثبت خبر ابن عباس من جهة النقل) (٢) .

وقد يقال بأن نحي الضعفة عن الرمي قبل طلوع الشمس ليس للتحريم ، وإنما هو إرشاد للأفضل $^{(7)}$ ، فمن رمى منهم قبل ذلك جاز لدلالة الأحاديث الأخرى ، فهي رخصة ، والعزيمة الرمي في الوقت ، وهذا ما فهموه ، وهم المخاطبون بالحكم ، وأولى بمعرفته من غيرهم، وبذلك تأتلف الأحاديث ولا تختلف ، وهو ما رجحه كثير من المحدثين ، فقال المنذري : (ويمكن حمل هذه الأحاديث على الاستحباب جمعا بين السنن $^{(1)}$ ، وقال النووي : (وأما حديث حمل هذه الأحاديث على الاستحباب جمعا بين السنن $^{(1)}$ ، وقال النووي : (وأما حديث حمل هذه الأحاديث على الاستحباب جمعا بين السنن)

⁽١) زاد المعاد ٢٥٢/٢ .

⁽٢) صحيح ابن خزيمة ٢٧٩/٤.

⁽٣) انظر شرح سنن النسائي للأثيوبي ٢٦/٤٥ .

⁽٤) مختصر سنن أبي داود ٢/٤٠٤.

ابن عباس فمحمول على الأفضل جمعا بين الأحاديث)(١)، وكذلك البغوي وابن حجر ، وهو احتيار الشنقيطي وغيره(٢).

- وقد ذهب بعض المحدثين إلى ترجيح أحاديث الجواز لكثرتما وقوتما، فقال الإمام البخاري: (وحديث هؤلاء أكثر في الرمي قبل طلوع الشمس وأصح) (") ، ووافقه جماعة ، لكن ما سبق من أوجه الجمع أرجح ، فالإعمال أولى من الإهمال ، والله أعلم .

◊ المسألة الثانية : آخر وقت لرمي جمرة العقبة يوم النحر .

في هذه المسألة خلاف أيضا على أقوال:

القول الأول: عند الحنفية يمتد إلى فحر اليوم التالي ، فإذا أخره عنه بلا عذر لزمه القضاء في اليوم التالي ، وعليه دم للتأخير ، ويمتد وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق (٤) .

القول الثاني: عند المالكية: آخر وقت الرمي إلى المغرب، وما بعده قضاء، ويجب الدم إن أخره إلى المغرب على المشهور عندهم (٥٠).

القول الثالث: عند الشافعية وبعض الحنابلة يمتد إلى آخر أيام التشريق؛ لأنها كلها أيام رمي (١٠). وهذا القول فيه نظر ظاهر، فإن لكل يوم أعماله المختصة به، ولا تتداخل إلا بدليل.



⁽١) المجموع ١٠٩/٨ ، وقاله ابن قدامة في المغني ٢٩٥/٥ .

⁽٢) انظر شرح السنة للبغوي ١٧٦/٧ ، فتح الباري ٦١٧/٣ ، منسك الشنقيطي ٥٧/٢ .

⁽٣) التاريخ الأوسط ٤٤١/١ ، عن مشكل أحاديث المناسك ٣٩٥ .

⁽٤) بدائع الصنائع ٢ / ١٣٧ .

⁽٥) الشرح الكبير ٢ / ٥٠، وشرح الرسالة ١ / ٤٧٧.

⁽٦) الموسوعة الكويتية ١٥٧/٢٣ .

القول الرابع: عند الحنابلة ورواية عن الشافعي: لا يجزئ أن يرمي ليلاً ، ومن فاته الرمي نهاراً فغربت الشمس (١) .

واستدل الحنابلة بما ثبت في البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (من نسى رمي الجمار إلى الليل ، فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد) (٢) .

واستدل من أجاز الرمى ليلا بأدلة ؟ منها :

١- حديث ابن عباس: (أنه ﷺ سأله رجل، قال: رميت بعدما أمسيت؟ فقال: لا حرج) (٦٠).

٢- وحديث ابن عباس أيضا: (أن النبي ﷺ رحص للرعاة: أن يرموا ليلا) (١٠).

فإن ما قبل اشتداد الظلام بعد غروب الشمس هو من المساء اتفاقاً ، قالوا : والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وأجاب الحنابلة بأن المساء قسمان : مساء نهار ، ومساء ليل .

فمساء الليل بعد غروب الشمس إلى أن يشتد الظلام ، وأما مساء النهار فهو من زوال الشمس إلى غروبما .

والسؤال قد وقع في اليوم أي أنه كان في النهار .

ويدل على هذا: أن النبي ﷺ لم يكن يسأل في ذلك اليوم عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: (افعل ولا حرج) .

والفارق بين هذين المسائين ظاهر؛فإن مساء الليل تبع لليوم الحادي عشر،فإذا غربت الشمس دخلت ليلة إحدى عشرة،وأما ما قبل غروب الشمس فهو من العاشر وهو يوم النحر.

⁽٤) سيأتي تخريج الشيخ لهذا الحديث في المتن .



⁽١) المغنى ٥ / ٢٩٥ ، المجموع ١٦٢/٨.

⁽٢) سنن البيهقي ٥/١٥٠.

⁽٣) صحيح البخاري ١٧٢٣ .

فتبين أن الاستدلال بالحديث على الرمي ليلا فيه نظر .

٣- واستدلوا - أيضاً - بما ثبت في موطأ مالك بإسناد صحيح: أن بنت أخ لصفية بنت أبي عبيد زوج ابن عمر نفست ، فتخلفت هي وصفية في المزدلفة ، فأتيتا بعد غروب الشمس ، فأمرهما ابن عمر أن يرميا ، ولم ير عليهما شيئاً)⁽¹⁾ ، فهذا يدل على حواز الرمي ليلاً .

والذي يظهر - والله أعلم - جواز الرمي ليلا ، لثبوت هذا الأثر عن ابن عمر صريحاً .

وأما أثره السابق: فالذي يظهر أن ذلك في أيام منى، وأن من نسى رمي الجمار في أيام منى ، فإنه لا يرمي ليلاً وإنما يرمي بعد زوال الشمس من الغد . فالجمع بين أثري ابن عمر : أن الأثر الأول في رمى الجمار أيام التشريق كما سيأتي .

وأما أثره الآخر فهو دال على جواز الرمي ليلاً لاسيما للمعذورين وعند الزحام (٢).

والأفضل اتفاقا الرمي نهارا بعد طلوع الشمس كما سبق.

قال الألباني في الأصل: (هناك رخصة بالرمي في هذا اليوم بعد الزوال ولو إلى الليل فيستطيع أن يتمتع بها من يجد المشقة في الرمي ضحى والدليل حديث ابن عباس أيضا قال: كان النبي يسأل يوم النحر بمنى فيقول: لا حرج فسأله رجل فقال: حلقت قبل أن أذبح؟ قال: اذبح ولا حرج قال: رميت بعد ما أمسيت. فقال: لا حرج. رواه البخاري. وغيره . وإلى هذا ذهب الشوكاني ومن قبله ابن حزم قال في " المحلى " : إنما نحى النبي على عن رميها ما لم تطلع الشمس من يوم النحر وأباح رميها بعد ذلك وإن أمسى وهذا يقع على الليل والعشي معا .

فاحفظ هذه الرخصة فإنها تنجيك من الوقوع في ارتكاب نهي الرسول الله المتقدم عن الرمي قبل المتقدم عن الرمي قبل طلوع الشمس ، الذي يخالفه كثير من الحجاج بزعم الضرورة) (٢) .



⁽١) الموطأ برواية يحبي بن يحبي الليثي رقم ٩٣١ .

⁽٢) ما سبق من تقريرات شيخنا حمد بن عبدالله الحمد وفقه الله في شرحه للزاد ١٩١-١٨٩/١١ .

⁽٣) حجة النبي ص ٨١ ، ٨١ .

التحلل الأصغر

قال رحمه الله : (((٩٣ – فإذا انتهى من رمي الجمرة حل له كل شيء إلا النساء ولو لم ينحر أو يحلق ، فيلبس ثيابه ويتطيب))).

🖁 الشرح:-

وقع خلاف كبير بين العلماء في التحلل الأصغر ، و بماذا يحصل ؟

على أقوال ، نلخصها كما يلي :

القول الأول: أنه يحصل بمجرد الرمي ، وهو قول المالكية، ورواية عن أحمد (١) ، واختاره الشيخ، قال في الأصل: (المحرم إذا رمي جمرة العقبة، حل له كل شيء إلا النساء، ولو لم يحلق لحديث عائشة رضي الله عنها: "طيبت رسول الله على بيدي بذريرة لحجة الوداع للحل والإحرام حين أحرم وحين رمي جمرة العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت ". رواه أحمد بسند صحيح على شرط الشيخين وأصله عندهما. وبحذا قال عطاء ومالك وأبو ثور وأبو يوسف وهو رواية عن أحمد. قال ابن قدامة في " المغني " (٤٣٩/٣): "وهو الصحيح إن شاء الله تعالى " وإليه ذهب ابن حزم بل قال: يحل له ذلك بمجرد دخول وقت الرمي ولو لم يرم.

وأما اشتراط الحلق مع الرمي كما جاء في بعض المذاهب ، وغير واحد من كتب المناسك ، فهو مع مخالفته لهذا الحديث الصحيح ، فليس فيه حديث يصلح للمعارضة ، أما حديث الذا رميتم وحلقتم - زاد في رواية : وذبحتم فقد حل لكم كل شي إلا النساء " فهو ضعيف الإسناد ، مضطرب المتن ، كما بينته في " الأحاديث الضعيفة " رقم ما بعد الألف)(٢).



⁽۱) بداية المجتهد لابن رشد ۳٦٣/۱ ، المنتقى للباجي ٥٦/٣ ، منح الجليل على مختصر خليل لعليش (١) بداية المجتهد لابن رشد ٣٠٩/١ .

⁽٢) حجة النبي ﷺ ص ٨١ .

واستدل أصحاب هذا القول بالأخبار والآثار كما يلي :

ا- حدیث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : (إذا رمیتم الجمرة فقد حل لکم كل شيء إلا النساء) (۱) .

حديث عائشة الذي ذكره الشيخ، وهو قولها: (طيبت رسول الله على بيدي بذريرة لحجة الوداع للحل والإحرام حين أحرم وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت).

- حديث عائشة الموافق لحديث ابن عباس ، وقد أشار الشيخ إلى تضعيفه لاضطرابه $^{(7)}$.

٤- حديث أم سلمة أنّ النبي على قال : (إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمتم منه إلا النساء) ، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في مسألة تأخير الإفاضة إلى الليل .

٥- آثار الصحابة ، ومنها ما يلي :

أ- أن عمر في قال: (إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم ما حرم عليكم، إلا النساء والطيب) (٣). ب- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (إذا رمى حل له كل شيء ، إلا النساء ، حتى يطوف بالبيت ، فإذا طاف بالبيت حل له النساء) (٤) .

ج- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إذا رمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء) (٥).

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٣٨١١ ، بإسناد صحيح .



⁽١) انظر تفصيل الكلام على تصحيحه في السلسة الصحيحة برقم ٢٣٩ .

⁽٢) انظر السلسة الضعيفة رقم ١٠١٣ .

⁽٣) شرح معاني الآثار ٤٠٤، بإسناد صحيح كما في إتحاف الناسك ١٧٨ ، وروى مالك خلاف ذلك عنه ففي الموطأ (٤٩١) برواية محمد بن الحسن عن عمر أنه قال : من رمى الجمرة ، ثم حلق أو قصر ، ونحر هديا إن كان معه حل له ما حرم عليه في الحج ، إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت .

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٣٨٠٨ بإسناد صحيح .

د- وعن ابن الزبير رضي الله عنهما قال: (إذا رميت الجمرة من يوم النحر فقد حل لك ما وراء النساء)(١).

ه- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء)(٢).

القول الثاني: أنه يحصل باثنين من ثلاثة ؛ وهي الرمي والحلق والطواف ، فإذا حلق وطاف،أو رمى وحلق، أو رمى وطاف، تحلل، وهو قول الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية (٢). واستدلوا بما يلى :

ا- حدیث عائشة رضی الله عنها قالت: (طیبت رسول الله ﷺ بیدی هاتین، حین أحرم ، ولحله حین أحل قبل أن یطوف ، وبسطت یدها) (³⁾ .

فهذا يدل على أن التطييب كان قبل الطواف ، وهذا لا ينفي أن يكون بعد الحلق ، وقد جاءت روايات تصرح بذلك ، وهي أدلة أخرى على المسألة .

٢- قالت عائشة رضي الله عنها: (كنت أطيب رسول الله ﷺ بيدي بعدما يذبح ويحلق ، قبل أن يزور البيت) (٥).

٣- وقالت رضي الله عنها: (طيبت رسول الله على حين قضى حجه،قبل أن يفيض) (٦).

⁽٦) المرجع السابق ٢٦٥١ ، وهو حديث حسن .



⁽١) انظر كتاب ما صح من آثار الصحابة ٨٣٧/٢ .

⁽٢) انظر إتحاف الناسك ١٧٧.

⁽٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٣١/٢ ، المجموع للنووي ١٦٢/٨ ، المغنى لابن قدامة ٥٠٧/٥ .

⁽٤) صحيح البخاري ١٦٦٧ .

⁽٥) سنن الدارقطني ٢٦٥٢ ، وحكم الألباني بشذوذه كما في الإرواء ٢٣٧/٤ .

فهذه الأحاديث يفسر بعضها بعضا ، وهو ما فهمه أئمة الحديث ، فقد بوب البخاري للحديث الأول ، بقوله : (باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة) (١) .

٤- حديث عائشة وفيه: (إذا رميتم وحلقتم - زاد في رواية: وذبحتم فقد حل لكم كل
 شي إلا النساء)، وقد سبق تضعيف الشيخ له.

٥- كما استدلوا بآثار : منها أثر عمر في الموطأ ، وقد أشرنا إليه في الحاشية .

- أما الجواب عن حديث التحلل بالرمي فهو أنه لا يتنافى مع الحلق ، إذا اعتبرنا أن الحلق من مقتضيات التحلل ، كما في العمرة تماما ، وبهذا يجمع بين الروايات القولية والفعلية .

القول الثالث: أنه يحصل بالحلق، وهو قول الحنفية (٢)، ولم يذكروا دليلا(٣)، إلا أن يقصدوا أنه يحصل التحلل بالحلق الذي بعد الرمي، كما صرح به الطحاوي، لا بمجرد الحلق، فيؤول قولهم إلى قول الجمهور، والله أعلم.

والأرجح بعد تأمل ؛ الجمع بين قول النبي الله وفعله ، فإنه رخص في التحلل بمجرد الرمي، ولكنه لم يحل حتى رمى وذبح وحلق ، وكان تطييب عائشة له بعد رميه وذبحه وحلقه ، وقبل طوافه كما سبق .

فيقال: من ساق الهدي فلا يتحلل إلا بالأفعال الثلاثة ، الرمي والحلق والذبح، وهو الذي فعله النبي الله وقال ذلك تصريحا، كما في الصحيحين عن حفصة، أنها قالت للرسول الله المناذ الله على المحابك؟ فقال: (إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أنحر) (٤).

⁽٤) صحيح البخاري (١٧٢٥) ، ومسلم (١٢٢٩) .



⁽١) صحيح البخاري٢/١٩٥.

⁽٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٥٧/٢ ، المبسوط للسرخسي ٢٢/٤ ، حاشية ابن عابدين ١٧/٢ .

⁽٣) انظر كتاب : مسألة التحلل الأول في الحج لفريح البهلال ص ٢٠.

وهو الموافق لقوله على الله على الله على قول من عمم الموافق لقوله على قول من عمم الآية للمحصرين وغيرهم ، كما هو الراجح ، ومحله : موضع ووقت حله .

فقد حل أكثر أصحابه لأنهم لم يكونوا قارنين ولم يسوقوا الهدي ، كما في الحديث ، ولم يحل هو لسوقه للهدي ، وبحذا تنتظم الأحاديث وتتآلف ولا تتخالف ، ولم أقف على من نص على هذا التفصيل ، ولكنه لا يخرج عن أقوال الأئمة بل يجمع بينها ، والله أعلم (١).

♦ مسألة :ماذا يحل من المحظورات بالتحلل الأول ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يحل له كل شيء إلا النساء للأحاديث والآثار السابقة .

وذهب المالكية إلى أنه لا يحل له الطيب أيضا استدلالا بقول عمر وابنه ، كما سبق .

والراجح هو قول الجمهور ؛ لفعل النبي الذي روته عائشة ، وقامت به ، وهو تطييبها له قبل أن يطوف ، لذلك قال ابن عباس : (أما أنا فإني رأيت رسول الله الله الله ينضمخ رأسه بالمسك ، أفطيب هو أم لا) (٢٠) ، وهو قول جماهير الصحابة كما سبق النقل عنهم .

ثم اختلف الجمهور فيما يحرم عليه من النساء ؛ فقال الحنابلة : النساء وطئا أو مباشرة أو قبلة أو مسأ أو عقداً .

وعن الإمام أحمد أنه لا يحرم إلا الوطء لأنه أغلظ المحظورات فهو الذي يفسد الحج به ، وأما مقدماته من مباشرة أو مس ونحوها فإنها لا تحرم (٣).

شرح الكوكب المنير ٢٦٤/٢ ، الإحكام لابن حزم ٥٠٧/١، المهذب في علم أصول الفقه للنملة ٢/٥٢٥، أدلة القواعد الأصولية من السنة النبوية للمؤلف ٣٣٣-٣٣٥ .

TVA

⁽۱) انظر مسألة الإتيان بقول ثالث ، إذا لم يخرج عن القولين السابقين ، في الكتب الأصولية التالية : أصول السرخسي ٢٦٩/١ ، العضد على ابن الحاجب ٦٢/٢ ، الإحكام للآمدي ٢٦٩/١ ،

⁽٢) سنن النسائي وابن ماجه ٣٠٤١ ، وصححه الشيخ فيهما .

⁽٣) المغنى لابن قدامة ٥/٣٠٨ .

وكذلك يجوز عقد النكاح ، واحتار شيخ الإسلام أنه يجوز عقد النكاح ويمنع الجماع ومقدماته .

وفيما ذهب إليه شيخ الإسلام قوة ، فإدخال العقد في قوله (إلا النساء) فيه بُعد . ومع ذلك فإن الأحوط هو الامتناع من العقد أيضاً لا سيما مع قصر الوقت ، فإنه بتمام المناسك في ذلك اليوم يحل له الوطء والعقد على النساء اتفاقاً (١).

🖳 تا ُخير طواف الإفاضة إلى الليل

قال رحمه الله: (((٩٤ - لكن عليه أن يطوف طواف الإفاضة في اليوم نفسه ، إذا أراد أن يستمر في تمتعه المذكور ، وإلا فإنه إذا أمسى ولم يطف عاد محرما كما كان قبل الرمي ، فعليه أن ينزع ثيابه ويلبس ثوبي الإحرام، لقوله ﷺ: " إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمتم منه إلا النساء، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرما لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة ، قبل أن تطوفوا به " وهو حديث صحيح ، وقد قواه جمع منهم الإمام ابن القيم كما بينته في " صحيح أبي داود " (١٧٤٥) . ولما اطلع على هذا الحديث بعض أفاضل أهل العلم قبل ذيوع الرسالة استغربوه ، وبعضهم بادر إلى تضعيفه - كما كنت فعلت أنا نفسي في بعض مؤلفاتي - بناء على الطريق التي عند أبي داود ، وهذه مع أنها قواها الإمام ابن القيم في " التهذيب " والحافظ في " التلخيص " بسكوته عليه ، فقد وجدت له طريقا أخرى يقطع الواقف عليها بانتفاء الضعف عنه ، وارتقائه إلى مرتبة الصحة ، ولكنها لما كانت في مصدر غير متداول عند الجماهير ، وهو " شرح معاني الآثار " للإمام الطحاوي

⁽١) شرح زاد المستقنع لشيخنا الحمد١٩٦/١.

خفيت عليه كما خفيت علي من قبل ، فلذلك بادروا إلى الاستغراب أو التضعيف . وشجعهم على ذلك أنهم وجدوا من قال من العلماء فيه : " لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به " . وهذا نفي ، وهو ليس علما ، فإن من المعلوم عند أهل العلم أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه ، فإذا ثبت الحديث عن رسول الله وكان صريح الدلالة كهذا ، وجبت المبادرة إلى العمل به ، ولا يتوقف ذلك على معرفة موقف أهل العلم منه ، كما قال الإمام الشافعي : " يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه ، وإن لم يمض عمل من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ، إن حديث رسول الله يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده "

واعلم أن رمي الجمرة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم ، ولهذا استحب أحمد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بمنى ، ولهذا خطب النبي الله يوم النحر بعد الجمرة، كما كان يخطب في المدينة بعد صلاة العيد ، فاستحباب بعضهم صلاة العيد في منى أخذا بالعمومات اللفظية أو القياسية غلط وغفلة عن السنة ، فإن النبي المعلوا بمنى عيدا قط .كما في فتاوى ابن تيمية (٢٦ / ١٨٠)]))) .

€ الشرح:-

سأتناول هذه الفقرة من خلال ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أول وقت طواف الإفاضة.

ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أول وقت طواف الإفاضة بعد منتصف ليلة النحر (۱). واستدلوا بما يلى :

١- قوله ﷺ : ﴿ وَلَـيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، وإذا طاف في أي وقت صحطوافه .

٢- يصح طواف الإفاضة بعد نصف الليل ؛ قياسا على الرمي في ابتداء وقته ، عند من يقول بــه.

٣- ما روت عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ أرسل بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت) (٢) .

ذهب الأحناف والمالكية وهو رواية عن أحمد إلى أن أول وقته بعد فحر يوم النحر ، لأنه من أعمال يوم النحر ، ولم يفعله النبي الله ولا أصحابه قبل ذلك ،

ومن أدلتهم :

١ - أن النبي على طاف الإفاضة يوم النحر ، بعدما رمى ونحر ، كما ثبت ذلك في حديث جابر ، وقد قال : (خذوا عنى مناسككم) .

ليلة النحر وقت ركن الوقوف بعرفة ، فالوقت الواحد لا يكون وقتا لركنين ، فلا يصح أن يكون وقتا لطواف الإفاضة . أقول : وليس بمتجه ، إذ لم يرد ما يمنعه .

TAI

⁽١) المجموع (٨ / ٢٢٤ ، ٢٨٢) كشاف القناع (٢ / ٥٠٦) .

⁽٢) رواه أبو داود (١٩٤٢) ، قال البيهقي : (هذا إسناد صحيح ، لا غبار عليه) . قال ابن القيم : (قد أنكر الإمام أحمد هذا الحديث وضعفه) ، وضعفه الألباني كما في ضعيف السنن .

⁽٣) متفق عليه ، وقد سبق .

ومع ذلك فهذا القول هو الراجح ، وأما حديث أم سلمة فهو ضعيف كما أنه ليس صريحا في الطواف قبل الفجر ، بل قد جاءت رواية أنه الله أمرها أن توافي صلاة الصبح بمكة ، فلا يكون الطواف إلا في الصبح ، هذا على فرض صحة الحديث (۱) .

المسألة الثانية : آخر وقت طواف الإفاضة .

وذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يحرم تأخيره ما بقى حياً ، لأن الله ﷺ قال : ﴿ وَلَـيَطُوُّوا وَلَـيَطُوُّوا وَلَـيَطُوُّوا اللهِ ﷺ [الحج:٢٩]، ولم يبين وقتاً لانتهائه .

وإنما اختلفوا في لزوم الدم بتأخيره :

فذهب الأحناف إلى وجوبه إذا ذهبت أيام منى ، واستدل أبو حنيفة بأن الله تعالى عطف الطواف على الذبح في الحج ، فقال : ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ ، ثم قال: ﴿ وَلَـيَطُوُّووْ إِالْبَيْتِ الطواف على الذبح في الحج ، فقال : ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ ، ثم قال: ﴿ وَلَـيَطُوُّ وَأُوالِكُنِتِ الطواف عن أيام النحر، ويجبر بالدم (٢٠). وذهب المالكية إلى وجوبه إذا انسلخ شهر ذي الحجة ولم يطف على المشهور .

والرأي الثاني عندهم: يلزمه الدم إذا أخره عن يوم العيد(١).

⁽٤) حاشية على كفاية الطالب الرباني ١ / ٤١٣ ، أضواء البيان ٥ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، الشرح الكبير بمامش حاشية الدسوقي ٢ / ٤١ .



⁽١) انظر الحج أحكامه وصفته ص ١٠٧.

⁽Y) الجموع A /۲۲۰.

⁽٣) حاشية رد المحتار ٢ / ٥١٩ ، فتح القدير ٢ /٤٩٣ ، بدائع الصنائع ٣ /١١٠٩ .

ولزوم الدم على تأخير الطواف تستثني منه الحائض فليس عليها دم على التأخير (١).

وأما الحنابلة والشافعية فلم يوجبوا الدم مطلقاً ، وبعدم الجزاء قال : عطاء ، وعمرو بن دينار ، وابن عيينة وأبو ثور ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وابن المنذر فكلهم قالوا : لا دم عليه ولو أخره سنين عديدة إذا أتى به (۱) ، لأن رسول الله على سئل عمن ذبح قبل أن يرمي فقال: (ارم ولا حرج ، قال : فما سئل رسول الله على عن شيء قدم ، ولا أخر ، إلا قال : افعل ولا حرج) (۱) . وجه الاستدلال من هذا الحديث : أنه ينفي توقيت آخره ، وينفي وجوب الدم بالتأخير ، ولأنه لو توقت آخره لسقط بمضي آخره كالوقوف بعرفة ، فلما لم يسقط دل أنه لم يوقت (١) .

وذهب ابن حزم إلى أن أشهر الحج لا تصح أفعال الحج إلا بما ، فإذا خرج شهر ذي الحجة فلا يصح الإتيان بالطواف ولا غيره من أركان الحج - وهذا لظاهر القرآن فقد قال تعالى : ﴿ اَلْحَجُ أَشَهُرٌ مُعَلُومَتُ ﴾ أي وقت الحج أشهر معلومات ، ومعلوم أن العبادة لا تصح بعد خروج وقتها .

فما ذهب إليه مذهب قوي لمن يجعل أشهر الحج ثلاثة ، وقد سبق تحريره $^{(\circ)}$.

ولكن الأقرب كما أنه الأحوط عدم تأخيره عن أيام التشريق لغير عذر ، لأن جميع المناسك تنتهي فيها ، وهو ما يرشد إليه قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُواْ اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّمْ دُودَتُ فَمَن تَعَجَّلُ فِي

۱) فتح القدير ٣ / ٦٢ .

⁽٢) المجموع ٨ / ٢٢٤، نحاية المحتاج ٢/٩٧٤،مغني المحتاج ١/٣٠٥ – ٥٠٥،الفروع ٣ / ٥١٦ و ٥٢٠ .

⁽٣) سبق تخريجه .

⁽³⁾ صحيح مسلم بشرح النووي (Λ / ۱۹٤) .

⁽٥) انظر المحلى ٦٩/٧ ، وانظر الهداية ٢ / ١٨٠ ، وحاشية ابن عابدين ٢ / ٢٥٠ و ٢٥١ ، وشرح الزرقابي على مختصر خليل ٢ / ٢٨١ ، وحاشية العدوي ١ / ٤٧٩ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٧ .

يَوْمَيْنِ فَكَرَّ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَلَخَّرُ فَكَرَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣]، فظاهر الآية أن هذه الأيام هي محل الأعمال التي إنما شرعت لإقامة ذكر الله، وأعظمها ركنها وهو هذا الطواف، والله أعلم .

◊ المسألة الثالثة : ما يترتب على تأخير طواف الإفاضة إلى الليل ؟

ذهب الشيخ رحمه الله إلى أن الحاج إذا تحلل بعد رمي الجمرة ، ولم يطف حتى أمسى ، فإنه يعود محرما ، ودليل ذلك حديث: (إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمتم منه إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت ، صرتم حرما لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة،قبل أن تطوفوا به)،وقد قواه النووي وابن القيم وابن جماعة والبلقيني (۱). كما استدل بالأثر وهو عمل عروة بن الزبير .

وذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا تحلل التحلل الأصغر لم يضره تأخير طواف الإفاضة . ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

أولا: الأحاديث السابقة في مسألة التحلل والدالة على أن التحلل يكون بالرمي ، ولم تقيد في حينها بالطواف قبل المساء ، ولم ينبه عليه النبي على ، مع أن هذا هو وقت البيان ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فليس كل الحجاج سيدركهم النبي على في مكة ويخبرهم بالحكم ، بخاصة أن في الحديث أنه كان ليلا ، وهذا مما يدل على نكارة متن الحديث ، كما سيتبين في ثنايا المساجلة .

ثانيا: لم يقل بمقتضاه أحد من الصحابة مع تصريحهم بالتحلل الأصغر، كما سبق النقل عنهم.

⁽۱) انظر المجموع ۲۰۰/۸، تحذيب السنن ۲۸/۲ ، هداية السالك لابن جماعة ۱۱۸۷/۳ ، محاسن الاصطلاح للبلقيني ۶۹۹ ، مشكل أحاديث المناسك ۶۹۳.



ولم ينقل العمل به عن أحد من الأئمة في جميع القرون السابقة، ومن المتأخرين لم ينقل - قبل الشيخ- إلا عن الشيخ علي بن محمد بن عبدالوهاب^(۱) ، مع شهرة الحديث ، وانتشاره بين المحدثين والفقهاء ، وأهمية حكمه ، وعموم البلوى به ، فإنه يمنع من المحظورات بعد إباحتها نصا ، ولا يظن بالأمة هجر هذا الحديث لولا اعتقادهم بشذوذه ، وإن صحح بعضهم سنده فالسند وحده لا يكفي للحكم بالصحة أو الحجية كما هو من أوليات علمي المصطلح والأصول، لذلك لم يقولوا بمقتضاه مع تصحيح بعضهم له، ومع ذلك فسيأتي بيان ضعفه سندا. ثالثا : يلزم من الحديث أن الحائض ونحوها من أصحاب الأعذار ، الذين لم يطوفوا الإفاضة ييقون على إحرامهم حتى يرتفع العذر ويطوفوا ، وهذا لم يأمر به النبي في صفية لما علم بحيضها ، مع أنه قال : (أحابستنا هي)، فبين أنها ستبقى إلى الطواف ، ولم يأمرها بالإحرام ، بحيضها ، مع أنه قال : (أحابستنا هي)، فبين أنها ستبقى إلى الطواف ، ولم يأمرها بالإحرام ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) ، ولم يأمرها أن تبقى على إحرامها إن غربت عليها غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) ، ولم يأمرها أن تبقى على إحرامها إن غربت عليها شمس يوم النحر .

رابعا: أما نسبة العمل بالحديث إلى عروة بن الزبير ، فهذا مما سبق إليه ابن حزم - وهو ممن يضعف الحديث ، وهذه النسبة لا تصح ، فإن عروة بن الزبير لم يقل بالحديث ، وإنما مذهبه أنه لا يحل الطيب والتحلل لمن لم يطف للقدوم ، حتى يطوف الإفاضة ، فإذا كان قد طاف للقدوم تحلل بالرمي والحلق ، فقد قال : (إنه لا يحل الطيب لأحد لم يطف قبل عرفات و إن قصر و رمى) (٢) .

⁽۱) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١ / ٢٥٧ ، وما ذكر في مقدمة كتاب دراسة حديثية لحديث أم سلمة من أنه مذهب ابن خزيمة ، غير دقيق فإن ابن خزيمة يبوب بحسب ظاهر الحديث ثم يعلق عليه ، وتعليقه الآتي قريبا يدل على تردده في الحكم .

⁽٢) صحيح ابن خزيمة رقم ٢٩٤٠ .

وبوب له ابن خزيمة بقوله: (باب ذكر الدليل على أن التطيب بعد رمي الجمار و النحر و الذبح و الحلاق ، إنما هو مباح عند بعض العلماء قبل زيارة البيت ، لمن قد طاف بالبيت قبل الوقوف بعرفة) (١) .

وهذا ما ذكره ابن المنذر ونسبه إلى أبي قلابة أيضا ، حيث قال : (وفيه قول خامس : وهو أن المحرم إذا رمى الجمرة : يكون في ثوبيه ، حتى يطوف بالبيت، كذلك قال أبو قلابة) (٢) . والفرق بين الحكم الذي تضمنه الحديث ، وبين قول عروة وأبي قلابة واضح ، فليس فيه التحلل ثم رد الإحرام ، فلا يقال بأن عروة عمل بالحديث ، لذلك قال ابن خزيمة عن حديث أم سلمة الذي نحن بصدده : (فإذا حكم لهذا الخبر على ظاهره دل على خلاف قول عروة الذي ذكرته) (٣) .

خامسا: وهذا الحديث - مع ما سبق من شذوذ متنه- لا يصح سندا، قال الشيخ ابن باز: (الأقرب أن الحديث لا يحتج به لضعفه، ومتنه منكر) (أ)، وهو قول جمهور المحدثين.

وقد ذكر الشيخ الألباني رحمه الله أن للحديث طريقين :-

الطريق الأولى: ومدارها على محمد بن إسحاق (٥)، والشيخ قد أشار إلى ضعف هذه الطريق بعض هفردها فقال هنا: (وبعضهم بادر إلى تضعيفه - كما كنت فعلت أنا نفسي في بعض مؤلفاتي - بناء على الطريق التي عند أبي داود ، وهذه مع أنها قواها الإمام ابن القيم في

⁽٥) أخرجه أحمد في المسند وأبو داود والحاكم والبيهقي



⁽١) صحيح ابن حزيمة ٣٠٣/٤.

⁽٢) الإشراف على مذاهب العلماء ٣٦١/٣.

⁽٣) صحيح ابن خزيمة ٣٠٣/٤ ، وهو ما أشرت إليه من عدم جزم ابن خزيمة بالحكم .

⁽٤) بحوث علمية ٤٩ ، عن مشكل أحاديث المناسك ٤٩٢ .

"التهذيب" والحافظ في "التلخيص" بسكوته عليه ، فقد وحدت له طريقا أخرى يقطع الواقف عليها بانتفاء الضعف عنه) .

وقال في صحيح السنن : (وهذا إسناد حسن رجاله كلهم رجال مسلم ، إلا أنه لم يخرج لابن إسحاق إلا مقرونا ، وقد صرح بالتحديث) (١) .

قلت : وهذا هو الصحيح في حال ابن إسحاق؛ فإنه لا يقبل تفرده ،وإن صرح بالتحديث ، لذلك اعتمد الشيخ في تقويته على الطريق الأخرى .

الطريق الثانية : وهي التي عزاها إلى شرح معاني الآثار للطحاوي (٢) ، وفيها ابن لهيعة .

قال الشيخ : (ورجاله ثقات كلهم لولا سوء حفظ ابن لهيعة ، ولكن لا بأس به في الشواهد) (٣).

قلت: وقد خلط فيه ابن لهيعة : فمرة جعل فيه عكاشة بن وهب، ومرة عكاشة بن محصن، وجعله مرة من مسند جذامة بنت وهب ، ومرة عن أم قيس بنت محصن .

والشيخ رحمه الله قد ضعف أحاديث كثيرة للعلة ذاتما:

- ففي حديث: (من أدرك رمضان ، وعليه من رمضان شيء لم يقضه ، لم يتقبل منه) (1). قال رحمه الله: (ويتلخص من ذلك أن ابن لهيعة كان يضطرب فيه على وجوه، فتارة يسمي تابعي الحديث عبد الله بن أبي رافع. وتارة يسميه عبد الله بن رافع. وتارة:عبد الله ، لا ينسبه. وتارة يرفع الحديث، وتارة يوقفه. والاضطراب علامة على أن الراوي لم يضبط حفظ الحديث.

⁽١) صحيح سنن أبي داود ٢٤٠/٦ .

⁽٢) شرح معاني الآثار ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ .

⁽٣) صحيح سنن أبي داود ٢٤٢/٦ .

⁽٤) السلسلة الضعيفة (٨٣٨) .

ولذلك كان المضطرب من أقسام الحديث الضعيف في "علم المصطلح". ولا يقال: لعل هذا الاضطراب من الرواة عن ابن لهيعة، لا منه. لأننا نقول: هذا مردود لأنهم جميعا ثقات) (١). أقول: قد عرفت الطريقين، وما في كل منهما، فمثل هذه التقوية يمكن تمشيتها والتساهل فيها ، مع غير هذا الحكم، الذي يحتاج في إثباته إلى ما هو أصح من هذا الحديث، فإنه لا يمكن إثبات حكم يخالف بقية الأحاديث ، ويخالف عمل الأئمة برواية الضعاف والمتكلم فيهم، لذلك لم يحتج الإمام أحمد بهذا الحديث مع روايته له ، وما أحسن جواب ابن فيهم، لذلك لم يحتج الإمام أحمد بهذا الحديث مع روايته له ، وما أحسن جواب ابن الماحشون لما سأله رجل فقال: لم رويتم الحديث ثم تركتموه ؟ فقال: (ليعلم أنا عن علم تركناه) (١).

وهذا له نظائر كثيرة ، فالشيخ رحمه الله يصحح حديث أبي شيخ الهنائي ، وفيه : (أن معاوية ابن أبي سفيان قال لأصحاب النبي على : هل تعلمون أن رسول الله على نحى عن كذا وكذا وعن ركوب جلود النمور ؟ قالوا: نعم ، قال: فتعلمون أنه نحى أن يقرن بين الحج والعمرة ؟ فقالوا: أما هذا فلا ، فقال : أما إنحا معهن ولكنكم نسيتم) .

لكنه قال: (حديث صحيح ، إلا النهي عن القرن بين الحج والعمرة ؛ فهو منكر ؛ لمخالفته الأحاديث المتقدمة) (٢) .

ومع ذلك أقول في ختم هذه المسألة :

الأولى للحاج أن يطوف الإفاضة في يوم النحر قبل الغروب ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول: أنه السنة ، فهو الذي فعله النبي ﷺ .

⁽٣) صحيح سنن أبي داود ٢/٦٤.



⁽١) السلسلة الضعيفة٢٣٦/٢ ، وانظر:نظرات في كتاب حجة النبي لباشنفر ص١٠٠، فقد استفدت منه في هذه المسألة .

⁽٢) المرجع السابق ص ١٠٦ ، وكلامه عام ، وليس متعلقا بمذا الحديث .

الأمر الثاني: الاحتياط، والخروج من هذا الخلاف القوي، وإن كان متأخرا (١).

﴿ الذِّبح والنحر)

[قلت: وفي هذا الحديث توسعة عظيمة على الحجاج، وقضاء على القسم الأكبر من مشكلة تكدس الذبائح في المنحر، واضطرار أولي الأمر هناك إلى دفنها في الأرض، ومن شاء البسط فليراجع الأصل (ص ٨٧ – ٨٨)]))).

(<u>)</u> الشرح :-

هنا مسألة تحتاج إلى وقفة ، وهي حكم ذبح الهدي في مكة ، خارج حدود الحرم كعرفة والعابدية والشرائع والتنعيم ونحوها مما أصبح من مكة .

الصحيح من أقوال أهل العلم أن النحر متعلق بالحرم ، وذلك لأدلة كثيرة ، منها :

١- قوله عن الدماء . ﴿ ثُمَّ مَعِلُهُمَّ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٣٣] والمقصود حرمه ، وإلا فالمسجد نفسه منزه عن الدماء .

٢- قوله ﷺ : ﴿ مَدِّيًّا بَلِلغَ ٱلْكَمْبَةِ ﴾ [المائدة:٩٥]، والقول فيها كالقول في سابقتها .

٣- قوله ﷺ: ﴿ وَالْمَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبِلُغُ عَجِلَاتُ ﴾ [الفتح: ٢٥]، ومحله هو الحرم الذي صدوهم عنه .

⁽١) انظر الحج أحكامه وصفته ١١٧ .

وبناء على هذه النصوص ذهب عامة الفقهاء إلى أن للنحر مكانا وهو الحرم كما أن له زمانا، بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه، فقال: (وقد أجمعوا أن من نحر في غير الحرم لم يجزه) (١). لكنه منتقض بمحالفة بعض الشافعية ؛ حيث ذهبوا إلى جواز النحر خارج الحرم ، لكن ينقل اللحم ويفرق داخل الحرم (٢)، وهو مرجوح لما سبق من النصوص .

وعليه فالراجح أن النحر حارج حدود الحرم لا يشرع، وإن كان داخلا في حدود مكة حديثا. أما قول النبي على : (وكل فجاج مكة طريق ومنحر) ؛ فالمقصود به مكة التي كانت وقت الخطاب الشرعي ؛ حول البيت ويليها المنازل ومحاطة بالحرم ، فالعبرة بالعرف الشرعي لا الواقعي ، فالجمع بين الآيات والحديث يقتضي العمل بالقدر المشترك بينهما ؛ وهو مكة التي حدود الحرم (٣) .

• أما التفصيل الذي أشار إليه الشيخ في الأصل فهو قوله: (فيه حواز نحر الهدايا في مكة كما يجوز نحرها في منى وقد روى البيهقي في سننه (٥ / ٢٣٩) بسند صحيح عن ابن عباس قال: " إنما النحر بمكة ولكن نزهت عن الدماء ومكة من منى كذا وفي رواية: ومنى من مكة ولعلها الصواب. زاد في الرواية الأولى عن عطاء أن ابن عباس كان ينحر بمكة وأن ابن عمر لم يكن ينحر بمكة كان ينحر بمنى.

قلت: فلو عرف الحجاج هذا الحكم فذبح قسم كبير منهم في مكة لقل تكدس الذبائح في منى وطمرها في التراب كي لا يفسد الهواء و لاستفاد الكثيرون من ذبائحهم ولزال بذلك بعض ما يشكو منه قسم كبير من الحجيج وما ذلك إلا بسبب جهل أكثرهم بالشرع وتركهم العمل به وبما حض عليه من الفضائل فإنهم مثلا يضحون بالهزيل من الهدايا ولا يستسمنونها ثم هم

⁽١) التمهيد ٢٩٩/٤ ، الاستذكار ٢٩٩/٤ .

⁽٢) انظر المجموع للنووي ١١/٧ .

⁽٣) انظر النوازل في الحج ٧٧٥-٥٨٠ .

بعد الذبح يتركونها بدون سلخ ولا تقطيع فيمر الفقير بها فلا يجد فيها ما يحمله على الاستفادة منها: وفي رأيي أنهم لو فعلوا ما يأتي لزالت الشكوى بطبيعة الحال:

أولا: أن يذبح الكثيرون منهم في مكة .

ثانيا : أن لا يتزاحموا على الذبح في يوم النحر فقط ، بل يذبحون في أيام التشريق أيضا .

ثالثا : استسمان الذبائح وسلخها وتقطيعها .

رابعا: الأكل منها والتزود من لحومها إذا أمكن ، كما فعل النبي ﷺعلى ما تقدم في الفقرة (٩٣، ٩٠) . وخير الهدى هدى محمد ﷺ ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها .

على أن هناك وسائل أحرى تيسرت في هذا العصر: لو اتخذ المسؤولون بعضها لقضي على المشكلة من أصلها فمن أسهلها أن تحيأ في أيام العيد الأربعة سيارات خاصة كبيرة فيها برادات لحفظ اللحوم، ويكون في منى موظفون مختصون لجمع الهدايا والضحايا التي رغب عنها أصحابها، وآخرون لسلخها وتقطيعها، ثم تشحن في تلك السيارات كل يوم من الأيام الأربعة وتطوف على القرى المجاورة لمكة المكرمة وتوزع مشحوفها من كل يوم من اللحوم على الفقراء والمساكين، وبذلك نكون قد قضينا على المشكلة فهل من مستجيب؟) (١).

أقول: أما الآن والحمد لله فقد قضي على المشكلة تماما ، بتولي جهات رسمية ذبحها، وتخزينها ، ونقلها ، وتوزيعها .

فائــدة :

⁽١) حجة النبي ﷺ ص ٨٧ - ٨٨ .

⁽٢) صحيح ابن حبان ٢٥٢/٩ .

الله سنن الذبيح الله

قال رحمه الله: (((۷۷ – والسنة أن يذبح أو ينحر بيده إن تيسر له، وإلا أناب عنه غيره. ٩٨ – ويذبحها مستقبلا بها القبلة [فيه حديث مرفوع عن جابر عند أبي داود وغيره، مخرج في (الإرواء) (١١٣٨) ، وآخر عند البيهقي (٢٨٥/٩) ، وروي عن ابن عمر أنه كان يستحب أن يستقبل القبلة إذا ذبح . وروى عبد الرزاق (٨٥٨٥) بإسناد صحيح عنه أنه كان يكره أن يأكل ذبيحة ذبحت لغير القبلة] ، فيضعها على جانبها الأيسر، ويضع قدمه اليمنى على جانبها الأيمن، [قال الحافظ (١٦/١): (ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين، وإمساك رأسها بيده اليسار)، قلت: وإضجاعها ، ووضع القدم على صفحتها مما أخرجه الشيخان)] .

99 - وأما الإبل فالسنة أن ينحرها ، وهي قائمة معقولة اليسرى ، قائمة على ما بقي من قوائمها [صحيح أبي داود (١٥٥٠) ، وفيه بعده شاهد من حديث ابن عمر نحوه أخرجه الشيخان] ، ووجهها قبل القبلة [رواه مالك بسند صحيح عن ابن عمر موقوفا ، وعلقه البخاري بصيغة الجزم رقم (٣٣٠) من (مختصري للبخاري)] .

ذكر الشيخ رحمه الله سنن الذبح ، وهي :

[€] الشرح:-

- ١- أن يباشر الذبح بنفسه،وهو الأفضل؛لفعل النبي ﷺ،وإلا أناب عنه كما أنابﷺ.
 - ٢- أن يستقبل بالذبيحة القبلة .
 - ٣- أن يضعها على جانبها الأيسر.
 - ٤ أن يضع قدمه اليمني عليها .
 - ٥- أن يمسك رأسها بيده اليسرى .
 - ٦- أما الإبل فينحرها قائمة ، معقولة اليسرى ، ووجهها إلى القبلة .
- ٧- ويقول عند الذبح أو النحر: بسم الله، والله أكبر، اللهم إن هذا منك ولك، اللهم تقبل مني.
 وكل هذه السنن ذكر الشيخ رحمه الله أدلتها (١).

حكم الذبح من القفا ، وإبانة الرأس .

اختلف الفقهاء في ذلك ، وليست هناك أدلة مرفوعة في المسألة ، والأصل في الذبح قطع الودجين والحلقوم لإنحار الدم وإراحة الذبيحة .

والراجح في المسألة كراهة الذبح من القفاكما عليه الجمهور ، والعلة في ذلك أمران :-

لما فيه من تعذيبها ، ولما يخاف من موتها قبل الوصول إلى ذكاتها ، لذلك قال الشافعي : ولو ذبحها من قفاها فإن تحركت بعد قطع الرأس أكلت وإلا لم تؤكل .

وقد يدل على ذلك الأثر فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يأكل الشاة إذا نخعت^(٢) ، أي قطع النخاع الذي داخل عظم الرقبة .

• أما الدعاء المذكور فكما قال الشيخ هو غير منقول عن النبي ري الله الله على الله على الله على الله عليهما (لو قال : تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك ومحمد عبدك ورسولك صلى الله عليهما

⁽٢) مصنف عبدالرزاق ٨٥٩١ ، عن تنوير العينين ٥٥٠- ٥٥٣ .



⁽١) انظر كتاب تنوير العينين في أحكام الأضاحي والعيدين لأبي الحسن السليماني .

وسلم ، لم يكره ولم يستحب ،كذا نقله الروياني في البحر عن الأصحاب) (١).

وقت الذبيح كالله

قال رحمه الله: (((۱۰۱ – ووقت الذبح أربعة أيام العيد، يوم النحر – وهو يوم الحج الأكبر (علقه البخاري ووصله أبو داود وغيره. [صحيح أبي داود (۱۷۰۰ و ۱۷۰۱)] ، وثلاثة أيام التشريق، لقوله على: (كل أيام التشريق ذبح) [أخرجه أحمد وصححه ابن حبان، وهو قوي عندي بمجموع طرقه، ولذلك خرجته في (الصحيحة) (۲٤٧٦)]))) .

وقع خلاف بين العلماء في أيام الذبح على أقوال:

القول الأول: أن الذبح ثلاثة أيام: يوم النحر واليومان الأول والثاني من أيام التشريق، فلا يجزئه الذبح في اليوم الثالث من أيام التشريق، وهو مذهب جمهور العلماء (٢).

واستدلوا : بالخبر والأثر :

أما الخبر فما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ: (نحى عن ادخار الأضاحي فوق ثلاث) ، وفي رواية : (نحى عن الأكل من النسك فوق ثلاث) ".

قالوا: ولا يكون الذبح مشروعا مع تحريم الأكل.

وأما الأثر فقد ذكر الإمام أحمد أنه منقول عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ (٤).

القول الثاني: وذهب الشافعية إلى أن أيام الأضاحي أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق،

⁽¹⁾ المجموع A/113.

⁽٢) المغني لابن قدامة ٥/٣٠٠ .

⁽٣) صحيح البخاري ١٣٤/٧ ، ومسلم ١٥٦٠/٣ .

⁽٤) انظر المغني ٥٠٠، ٣٠٠/٥ ، تنوير العينين ٥٠٥ ، وما بعدها .

وهو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم ، والشيخ رحمه اله (١) .

واستدلوا بالخبر والأثر والنظر :

أما الخبر فما رواه الإمام أحمد عن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال : (كل أيام التشريق ذبح) (٢) .

وأما الأثر : فهو مروي عن علي و حبير بن مطعم .

وأما النظر: فلأنها أيام رمي فكانت أيام ذبح أيضاً ، وهي من أيام الحج والنحر من مناسكه .

وما ذهب إليه الشافعية هو الراجع لأن الحديث الوارد في هذا صحيح لشواهده وطرقه ، ولأن أيام التشريق كلها أيام رمي وأيام مناسك فكذلك النحر .

وأما دليلهم أن النبي ﷺ: (نهى عن ادخار الأضاحي فوق ثلاث) فهذا الحديث إنما هو في أيام الادخار وأنها ثلاثة أيام .

فلو ذبح في يوم النحر فليس له أن يدخر إلا في يوم النحر ويومين بعده ، ولو نحر في اليوم الثاني من أيام النحر وهو أول أيام التشريق فليس له أن يدخر إلا فيه وفي اليوم الثاني والثالث من أيام التشريق ، وهكذا .

فالمسألة في النهي عن الادخار ، فعليه لو ذبح في اليوم الثالث من أيام التشريق فليس له أن يدخر ثلاثة أيام ، بل يدخر ذلك لليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

على أن الحديث منسوخ ، فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي على قال : (إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت ، فكلوا وادخروا وتصدقوا) (") .

⁽١) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٧٨ ، زاد المعاد ٢٩٠/٢ .

⁽٢) رواه أحمد ٨٢/٤ ، وإسناده منقطع لكن له شواهد وطرق يتقوى بها ، لذلك حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ٢٤٧٦ .

⁽٣) صحيح مسلم ١٩٧١ .

فنهوا عن الادخار فوق ثلاث لحاجة أصابت الناس ، ثم نسخ ذلك .

وأجاب الجمهور بأنه وإن ن سخ تحريم الأكل والادخار ، فإن وقت الذبح باق(١).

وفيه نظر لعدم تعرض الحديث للذبح أصلا .

وأما الآثار التي ذكرها الإمام أحمد فإنها معارضة بأثر علي ، و جبير بن مطعم ﷺ .

مسألة: حكم الذبح ليلا.

مذهب الإمام مالك ورواية عن أحمد أنه لا يجزئ ، وعليه الإعادة نحارا .

واستدلوا على ذلك بالخبر والنظر:

أما الخبر فقوله ﷺ : ﴿ وَيَذَكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيْنَامِ مَّعْ لُومَنتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِ يمَةِ الْأَنْعَنيرِ ﴾ [الحج: ٢٨]،

قال ابن القاسم: وإنما ذكر الله هذا في كتابه من الهدايا في أيام مني (٢).

وقد بين ذلك النبي ﷺ بفعله فإنه ذبح نمارا .

كما ذكروا حديث عطاء : نهى النبي ﷺ عن الذبح ليلا (٢٠) . ولا يصح .

⁽١) انظر المغني ٥/٠٠٠ ، ورد ابن القيم على هذا الجواب في الزاد ٢٩٠/٢ ، وما بعدها .

⁽٢) المغنى ٥/١٠ .

⁽٣) رواه الطبراني من حديث سليمان بن سلمة الخبائري ، قال ابن الملقن : (والخبائري هذا متروك كما قاله أبو حاتم وغيره . وقال الأزدي : كان يكذب) . وكذا قال الهيشمي في مجمع الزوائد: [٢٦ /٢]، قال ابن الملقن : (وذكره عبد الحق من حديث بقية ، عن مبشر بن عبيد ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ... ثم أعله بمبشر وقال : إنه متروك . قلت : ونسبه أحمد و الدارقطني إلى الوضع أيضا ، وبوب البيهقي في سننه بابا في التضحية ليلا من أيام منى ، وذكر فيه عن جعفر بن محمد أنه سئل عن الأضحى بالليل فقال : لا . وعن الحسن قال : " نهي عن جداد الليل وحصاد الليل والأضحى بالليل وإنما كان ذلك من شدة حال الناس ، كان الرحل يفعله ليلا فنهي عن ذلك ، ثم رخص في ذلك " . وهذا مرسل أو موقوف) . البدر المنير ٩ / ٣١٠ .

وذهب جمهور العلماء إلى جواز ذلك مع الكراهة عند بعضهم (١)، وهو الراجح ، لكن ينبغي تقييد الكراهة بما إذا أخل بالذبح ، وهذا مأمون غالبا في هذا الزمان ، فيبقى الأصل وهو الإباحة .

1.7 - وعليه أن يطعم منها الفقراء وذوي الحاجة ، لقوله تعالى : { وَٱلْبُدْتَ جَعَلْنَهَا لَكُرُ مِنَ شَعَتَ مِر اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَالْمِعِمُواْ اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَالْمِعْمُواْ اللّهُ عَلَيْهَا صَوَافَ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَالْمُعْمُوا اللّهُ عَلَيْهَا صَوَافَ اللّه عَلَيْهَا مَعْتَرضا الله عنها معترضا لها من غني أو فقير] .

٤ . ١ - ويجوز أن يشترك سبعة في البعير والبقرة))).

﴿ الشرح: -

سنتكلم هنا عن مسألتين:

◊ المسألة الأولى : هل يجوز نقل لحوم الهدي خارج مكة ؟

للعلماء في هذه المسألة قولان مشهوران:

القول الأول: لا يجوز نقلها ، وهو قول الشافعية والحنابلة (٢).

واستدلوا على ذلك بالخبر والنظر ؟

⁽٢) المحموع ١٦٥/٧ ، المبدع ١٨٩/٣ .



⁽١) تنوير العينين بأحكام الأضاحي والعيدين ١٦٥

- أما الخبر فقوله على : ﴿ مَدَيًا بَلِغَ ٱلكَتَبَةِ ﴾ [المائدة: ٥٥]، ، وقوله : ﴿ ثُمَّ مِمِلُّهَا إِلَى ٱلْبَيْتِ

 الْمَتَيِيقِ ﴾ [الحج: ٣٣] ، فإن المقصود بذبحها في الحرم انتفاع فقراء الحرم بما .
- وأما النظر فلأنه نسك اختص بالحرم فكان ذبحه وتوزيعه مختصا بالحرم ، ولا يستثنى منه شيء إلا بدليل.

القول الثاني: يجوز نقلها إذا كانت الحاجة أشد، وهو قول الأحناف والمالكية وأكثر المعاصرين (١).

واستدلوا على ذلك بالخبر والنظر:

وقول حابر ﷺ :(كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى فرخص لنا النبي ﷺ ، فقال : (كلوا وتزودوا) ، فأكلنا وتزودنا – زاد مسلم : حتى جئنا المدينة (٢).

ففيه دلالة ظاهرة على نقل الهدي ، ولا فرق بين نقله للتزود ، أو التصدق به .

وأما النظر: فهو أن الهدي بالذبح صار لحما فإن تصدق به دخل في عموم أموال الصدقة (٣).

وهذا الوجه فيه نظر لولا قوة ما استدلوا به من الخبر ، ولذلك فهذا القول هو الراجع للحديث، ولما يترتب على ذلك من المصالح العامة ، ودرء مفسدة تكدس الذبائح في الحرم.

⁽١) بدائع الصنائع ١٧٤/٢ ، بداية الجحتهد ٣٧٨/١ ، أبحاث هيئة كبار العلماء ٥٢٥/٧ .

⁽٢) رواه البخاري ١٦٣٢ ، ومسلم ١٩٧٢ .

⁽٣) انظر النوازل في الحج ٥٨١ - ٥٨٤ .

◊ المسألة الثانية : الاشتراك في البعير والبقرة .

وقع فيها خلاف في هذه المسألة على أقوال ، ومنها :

القول الأول : يشترك السبعة في البعير والبقرة ، وهو قول أكثر أهل العلم، واحتيار الشيخ.

القول الثاني : يشترك السبعة في البقرة والعشرة في البعير ، وهو قول بعض التابعين .

القول الثالث: لا يجوز الاشتراك في الهدي ، وهو قول الإمام مالك(١) .

واستدل الجمهور بما يلي:

قول حابر ﷺ: (كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها) .
 وفي رواية : (أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة منا في بدنة) .

وفي رواية: (نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية ؛ البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة) (٢٠).

وأما من قال بأن الجزور عن عشرة ، فاستدل بما يلي :

- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (كنا مع النبي الله في في سفر ، فحضرنا النحر فاشتركنا في البعير عن عشرة ، والبقرة عن سبعة) (٣) .
 - وحديث : (الجزور في الأضحية عن عشرة) (3) .
- وقول رافع بن حديج: (كنا مع النبي الله بذي الحليفة ، فأصاب الناس جوع ، فأصابوا إبلا وغنما ، قال : وكان النبي الله في أخريات القوم ، فعجلوا ، وذبحوا ونصبوا القدور ، فأمر النبي الله بالقدور فأكفئت ، ثم قسم ، فعدل عشرة من الغنم ببعير) (٥) .

⁽١) انظر المغني ٥/٥٥.

⁽۲) رواه مسلم ۱۳۱۸.

⁽٣) رواه أحمد ٢/٥/١ ، والترمذي ١٥٠١، والنسائي ٤٣٩٢ ، وابن ماجه ٣١٣١ ، وصححه الشيخ .

⁽٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٠٣٣٠ ، والدارقطني ٢٤٣/٢ ، وإسناده ضعيف .

⁽٥) رواه البخاري ٢٤٨٨ ، ومسلم ٥١٣٣ .

قال الحافظ ابن حجر : (وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم إذ ذاك ،

فلعل الإبل كانت قليلة أو نفيسة ، والغنم كانت كثيرة أو هزيلة ، بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه ، ولا يخالف ذلك القاعدة في الأضاحي من أن البعير يجزئ عن سبع شياه ؛ لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين ، وأما هذه القسمة : فكانت واقعة عين ، فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الإبل دون الغنم) (١).

وأما المالكية فقالوا: لا يجزئ الاشتراك في اللحم أو الثمن ، لا في الشاة ولا في البدنة ولا في البدنة ولا في البقرة ، ولكن تجزئ الأضحية الواحدة التي يملكها شخص واحد أن يضحي بها عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وأولاده الصغار ، وكذلك يجزئ أن يضحي الإنسان بالأضحية الواحدة التي يملكها وحده ناويا إشراك غيره معه في الثواب ، أو ناويا كونها كلها عن غيره ،

واستدلوا بقول ابن عمر رضي الله عنهما:

(لا تجزئ نفس واحدة عن سبعة) ^(٢) ، واعتبر قولا آخر له .

والراحج من هذه الأقوال هو القول الأول ؛ لصحة الأدلة التي استدلوا بما ، وصراحتها وعدم قبولها للتأويل^(٣) .

الهيام لمن لم يجد الهدي

قال رحمه الله : (((١٠٥ – فمن لم يجد هديا فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله .

١٠٦ - ويجوز له أن يصوم في أيام التشريق الثلاثة ، لحديث عائشة وابن عمر

⁽١) فتح الباري ٦٢٧/٩ .

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة ٣٦٤/١٣ ، تبيين المسالك للشيباني ٢٨٣/٢ ، الموسوعة الكويتية ٥٨٢/٠.

⁽٣) انظر تنوير العينين ٤٥٤-٤٥٨ لأبي الحسن السليماني، فقد استوعب المسألة في بحث حديثي فقهي .

رضي الله عنهما قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي .

[رواه البخاري وغيره وهو مخرج في (إرواء الغليل) (٩٦٤) وأما قول شيخ الإسلام (ص ٣٨٨): (فلا بد للمتمتع من صوم بعض الثلاثة قبل الإحرام بالحج يوم التروية) فلا أعلم وجهه بل هو بظاهره مخالف للآية والحديث والله أعلم]))).

﴿ الشــرح: -

هذا الحكم مجمع عليه (١)، وهو أن من لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، وقد دل القرآن على ذلك نصا فقال الله : ﴿ فَنَ تَمَنَّعُ بِالْمُبْرَةِ إِلَى الْحَيْجُ فَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدّي

فَنَ لَّمْ يَعِدْ فَصِيامُ ثَلَاقَةِ أَيَّامٍ فِي لَلْحَجّ وَسَبْمَتِهِ ذَا رَجَعْتُم م يَلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٦٩] ،

ولكنهم اختلفوا في الأيام الثلاثة التي يصومها في الحج على أقوال :

القول الأول : أنه يصوم أيام التشريق ، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعي ، ورواية عن أحمد ، واختاره الشيخ رحمه الله .

القول الثاني: أنه يصوم السابع والثامن والتاسع ، وهو قول الأحناف والمشهور عن الحنابلة وجماعة من التابعين ، واحتيار ابن تيمية ، و هذا القول هو الذي استبعده الشيخ هنا .

القول الثالث : أنه يصوم ما بين إحرامه إلى ما قبل عرفة أي يوم التروية، لكراهة صوم عرفة، وهو قول الشافعي وغيره .

- أما من قال : إنه لا يجوز صوم أيام التشريق للمتمتع، ولا غيره، فاستدل بالخبر والأثر:-
- أما الخبر: فعن نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله ﷺ: (أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله) (٢).

⁽٢) صحيح مسلم ١١٤١ ، ١١٤٢ .



⁽١) كما نقله ابن قدامة وغيره ، المغني ٣٦٠/٥ .

وعن كعب بن مالك : أن رسول الله ﷺ بعثه و أوس بن الحدثان أيام التشريق ، فنادى : (إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وأيام منى أيام أكل وشرب) (١) .

- وأما الأثر: فعن عمرو بن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق: (إنها الأيام التي نحى رسول الله عن صومهن، وأمر بفطرهن) (٢).
- وأما من قال بجواز صوم أيام التشريق الثلاثة للمتمتع الذي لم يجد الهدي، فاستدل بالآثار، ومنهــــا: -
- ما رواه البخاري عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي : (كانت عائشة رضي الله عنها تصوم أيام منى ، وكان أبوه يصومها) (") .
- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هديا ولم يصم ، صام أيام مني) ، وعن عائشة مثله (٤).
- وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهما قالا: (لم يرخص في أيام التشريق ، أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي) (°).

فهذا الأثر له حكم الرفع وفيه التصريح بالترخيص في صوم أيام التشريق للمتمتع، الذي لم يجد هدياً.

قال الحافظ ابن حجر : (ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي : رخص رسول الله على للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق . وقال:

(٢) قال ابن حجر في الفتح : أخرجه أبو داود ، وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم .

- (٤) صحيح البخاري ١٩٩٩ .
- (٥) صحيح البخاري ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .

⁽١) صحيح مسلم ١١٤٣ .

⁽٣) صحيح البخاري ١٩٩٦ ، وأبوه : عروة ، قال الحافظ : (ووقع في رواية كريمة وكان أبوها وعلى هذا فالضمير لعائشة ، وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق) الفتح ٢٤٣/٤.

إن يحيى بن سلام ليس بالقوي ، ولم يذكر طريق عائشة ، وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة . وإذا لم تصح هذه الطرق المصرحة بالرفع بقي الأمر على الاحتمال . وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بكذا ونمينا عن كذا هل له حكم الرفع ؟ على أقوال :

ثالثها: إن أضافه إلى عهد النبي على فله حكم الرفع ، وإلا فلا . واختلف الترجيح فيما إذا لم يضفه . ويلتحق به : رخص لنا في كذا ، وعزم علينا أن لا نفعل كذا ، كل في الحكم سواء ؟ فمن يقول: إن له حكم الرفع : فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالمعنى، لكن قال الطحاوي : إن قول ابن عمر وعائشة : لم يرخص ، أخذاه من عموم قوله تعالى : ﴿ فَنَ لَمُ يَهُدُ فَصِيامُ ثَلَنَهُ لِلَهُم فِي لَلْهُم ﴾ ؛ لأن قوله في الحج يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق، فعلى هذا فليس بمرفوع ، بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية . وقد ثبت نحيه على عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتمتع وغيره . وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالإذن ، وعموم الحديث المشعر بالنهى ، وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الآحاد نظر ، لو كان الحديث مرفوعا ، فكيف وفي كونه مرفوعا نظر ؟ فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، وإلى هذا جنح البخاري . والله أعلم) (۱) .

قال الشنقيطي: (يظهر لي فيها أنها بالنسبة إلى النصوص الصريحة ، يترجح فيها ، عدم جواز صومها وبالنظر إلى صناعة علم الحديث يترجح فيها جواز صومها ، وإيضاح هذا أن عدم صومها : دل عليه حديث نبيشة الهذلي، وكعب بن مالك في صحيح مسلم ، كما قدمنا وكلا الحديثين صريح في أن كونها : أيام أكل وشرب. من لفظ النَّبي ﷺ ، وهو نص صحيح صريح في عدم صومها، فظاهره الإطلاق في المتمتع ، الذي لم يجد هدياً وفي غيره.

⁽١) فتح الباري ٢٤٣/٤ .

ولم يثبت نص صريح من لفظ النّبي على ولا من القرآن: يدل على جواز صومها للمتمتع، الذي لم يجد هدياً، وما ذكره ابن حجر عن الطحاوي من أن ابن عمر، وعائشة أخذا جواز صومها من ظاهر عموم قوله تعالى: ﴿ فَنَ لَمْ يَجِد فَصِيَامُ مُلَاثَةُ أَيّامٍ فِي المُبّح ﴾ ليس بظاهر، والظاهر سقوطه والله أعلم ؛ لإجماع جميع المسلمين: أن الحاج إذا طاف طواف الإفاضة، بعد رمي جمرة العقبة، والحلق: أنه يحل له كل شيء حرم عليه بالحج من النساء، والصيد، والطيب، وكل شيء. فقد زال عنه الإحرام بالحج بالكلية، وصار حلالاً حلاً تاماً كل التمام. وذلك ينافي كونه يطلق عليه أنه في الحج، فإن صام أيام التشريق فقد صامها في غير الحج، لأنه تحلل من حجه، وقضى مناسكه.

ومن أصرح الأدلة في ذلك: أن الله صرح بأنه لا رفث في الحج ، وأيام التشريق يجوز فيها الرفث بالجماع ، فما دونه فدل على أن ذلك الرافث فيها ليس في الحج ، وأما الرمي في أيام التشريق فهو من السنن الواقعة بعد تمام الحج تابعة له ، وكذلك النحر فيها إن لم ينحر يوم النحر.

أماكونه في أيام التشريق: يصدق عليه أنه في الحج بعد إحلاله منه، وفراغه منه، حتى يتناوله عموم الآية، فليس بظاهر عندي. والله تعالى أعلم.

وأما بالنظر إلى صناعة علم الحديث فالذي يترجح هو جواز صوم أيام التشريق للمتمتع، الذي لم يجد هدياً، لأن المشهور الذي عليه جمهور المحدثين: أن قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو رخص لنا في كذا، أو أحل لنا كذا له كله حكم الرفع، فهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً.

... وقد يترجح عند الناظر عدم صومها للمتمتع من وجهين :

الأول: أن عدم صومها مرفوع رفعاً صريحاً ، وصومها موقوف لفظاً ، مرفوع حكماً على المشهور ، والمرفوع صريحاً أولى بالتقليم من المرفوع حكماً .

والثاني: أن الجواز والنهي،إذا تعارضا قدم النهي، لأن ترك مباح أهون من ارتكاب منهي عنه.

وقد يحتج المخالف ، بأن دليل الجواز حاص بالمتمتع ، ودليل النهي عام ، والخاص يقضي على العام) (١) . قلت : وهذا أقرب والله أعلم . على أن ما اختاره ابن تيمية من صيام السابع والثامن والتاسع ثبت عن عائشة وابن عمر وغيرهما كما في الموطأ (٢٦٦١) ، وعليه فالراجح التخيير بين الأمرين .

◊ مسألة : لا يجب التتابع في الأيام الثلاثة في الحج والأيام السبعة إذا رجع .

وذلك لورود الأمر مطلقا وعدم الدليل المقيد، لذلك قال في المغني: (ولا نعلم فيه مخالفاً) (٢٠ . أقول : لكن نقل الوجوب عن بعض الشافعية استدلالا بقراءة أبي بن كعب : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) ، وأجيب بأن هذه القراءة واردة في كفارة اليمين ، وإيرادها هنا وهم ، وعليه

ريم مسابعات) ، واجيب بال معده العراوه وارده ي عماره اليمين ، وإيراده من وهم ، وعيد يبقى عدم الوجوب هو الصحيح ، لكن الجمهور على استحباب التتابع ، لعموم أدلة استحباب المبادرة إلى فعل الخير (٣) .

🖳 الحلق أو التقصير

قال رحمه الله: (((۱۰۷ - ثم يحلق رأسه كله أو يقصره ، والأول أفضل؛ لقوله على: (اللهم ارحم المحلقين. (اللهم ارحم المحلقين. قالوا: والمقصرين يا رسول الله قال: اللهم ارحم المحلقين. قالوا: والمقصرين يا رسول الله (فلما كانت الرابعة قال: والمقصرين) [رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره ، وهو مخرج في المصدر السابق (١٠٨٤)] وغيرهما من حديث أنس عمر وغيره المحلوق كما في حديث أنس الله [رواه مسلم

⁽١) أضواء البيان ١٦٠/٥ ، ١٦١ .

⁽٢) المغني ٥/٣٦٣ .

⁽٣) انظر كتاب أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية د.عبدالله الدوسري ٢١٩ - ٢٢١ .

وغيره وهو مخرج في (الإرواء) (١٠٨٥) و (صحيح أبي داود) (١٧٣٠). وهذه المسألة مما اعترف العلامة ابن همام الحنفي أن الحنفية خالفوا فيها السنة فماذا يقول المقلدة في اعتراف هذا الإمام الهمام ؟]

1 · 9 — والحلق خاص بالرجال دون النساء وإنما عليهن التقصير لقوله والله الله الله على النساء حلق إنما على النساء التقصير) [وهو حديث صحيح مخرج في (الأحاديث الصحيحة) (٦ · ٥) وأوردته في (صحيح أبي داود) (١٧٣٢)]

فتجمع شعرها فتقص منه قدر الأنملة [قال شيخ الإسلام: (وإذا قصره؛ جمع الشعر وقص منه بقدر الأنملة أو أقل أو أكثر، والمرأة لا تقص أكثر من ذلك، وأما الرجل فله أن يقصره ما شاء)]))).

🖁 الشرح:-

- الحلق أو التقصير واحب من واحبات الحج عند جماهير العلماء، بل في قول للشافعي أنه ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجبر بدم، والأقرب ما عليه الجمهور لعدم الدليل الصريح على الركنية(١).

- ورد فضل حلق الشعر وتقصيره في حديث ابن عمر الطويل ، مع جملة من فضائل أعمال المناسك ، وفيه أن النبي على قال : (فإنك إذا خرجت من بيتك تؤم البيت الحرام لا تضع ناقتك خفاً ولا ترفعه ، إلا كتب الله لك به حسنةً ، ومحا عنك خطيئةً ، وأما ركعتاك بعد الطواف كعتق رقبةً من بني إسماعيل، وأما طوافك بين الصفا والمروة كعتق سبعين رقبةً ، وأما وقوفك عشية عرفة فإن الله يهبط إلى سماء الدنيا فيباهي بكم الملائكة ، يقول : عبادي جاؤوني شعثاً من كل فج عميق يرجون رحمتي ، فلو كانت ذنوبكم كعدد الرمل عبادي جاؤوني شعثاً من كل فج عميق يرجون رحمتي ، فلو كانت ذنوبكم كعدد الرمل

⁽١) انظر المجموع للنووي ٢٠٥/٨ ، التيسير في واحبات الحج للغامدي ٢٧٢ .

أو كقطر المطر أو كزبد البحر لغفرتها ، أفيضوا عبادي مغفوراً لكم ولمن شفعتم له ، وأما رميك الجمار فلك بكل حصاة رميتها تكفير كبيرة من الموبقات ، وأما نحرك فمدخور لك عند ربك ، وأما حلاقك رأسك فلك بكل شعرة حلقتها حسنة ، وتمحى عنك بها خطيئة ، وأما طوافك بالبيت بعد ذلك فإنك تطوف ولا ذنب لك ، يأتي ملك حتى يضع يديه بين كتفيك فيقول : اعمل فيما تستقبل ؛ فقد غفر لك ما مضى) (۱).

وفي رواية: (وأما حلقك رأسك ؛ فإنه ليس من شعرك شعرة تقع في الأرض إلا كانت لك نورا يوم القيامة) (٢٠).

♦ مسألة : حكم إمرار الموسى على رأس الأصلع .

قال ابن قدامة: (والأصلع الذي لا شعر على رأسه ، يستحب أن يمر الموسى على رأسه ، روي ذلك عن ابن عمر . وبه قال مسروق و سعيد بن جبير و النخعي و مالك و الشافعي و أبو ثور وأصحاب الرأي ، قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الأصلع يمر الموسى على رأسه ، وليس ذلك واجبا ، وقال أبو حنيفة : يجب ؛ لأن النبي على قال : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، فهذا لو كان ذا شعر وجب عليه إزالته ، وإمرار الموسى على رأسه ، فإذا سقط أحدهما لتعذره وجب الآخر .

ولنا ؛ أن الحلق محله الشعر ، فسقط بعدمه ، كما يسقط وجوب غسل العضو في الوضوء بفقده ، ولأنه إمرار لو فعله في الإحرام لم يجب به دم ، فلم يجب عند التحلل ، كإمراره على الشعر من غير حلق) (٣) .

⁽١) رواه الطبراني والبزار ، وهو حسن لغيره ، كما في صحيح الترغيب والترهيب ١١١٢ .

⁽٢) صحيح الترغيب والترهيب ١١١٣ .

⁽٣) المغني٥/٣٠٦ ، ٣٠٧، وانظر الآثار في ذلك في كتاب ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٧٠٨/٢.

🦳 خطبة يوم النحر

قال رحمه الله: (((۱۱۰ – ویسن للإمام أن یخطب یوم النحر بمنی [رواه البخاری وأبو داود عن جمع من الصحابة انظر (صحیح أبي داود) (۱۷۰۵ و ۱۷۰۷ و ۱۷۰۹ و (۱۷۱۰) و (مختصر البخاري) (۸٤۷)] بین الجمرات [رواه البخاري تعلیقا ووصله أبو داود انظر (صحیح أبي داود) (۱۷۰۰) و (إرواء الغلیل) (۱۰۶۶)] حین ارتفاع الضحی [رواه أبو داود وغیره انظر (صحیح أبي داود) (۱۷۰۹)] یعلم الناس مناسکهم [رواه أبو داود وغیره ، انظر (صحیح أبي داود) (۱۷۱۰)])))

🖁 الشرح:-

خطب النبي ﷺ في الحج أربع خطب مشهودة ،كانت الغاية في الفصاحة والبيان مع الجمع والإيجاز ، فقد أوتي ﷺ جوامع الكلم ، ومفاتح الحكم .

وهذه الخطب كما يلي :-

- ١) خطبة يوم السابع ، كما بوب لها البيهقي ، وكانت لتعليم المناسك (١).
 - ٢) خطبة عرفة ، وهي أعظمها جمعا ، وأوسعها بيانا .
- ٣) خطبة يوم النحركما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وابن عمرو ، و أبي بكرة ، و الهرماس بن زياد ﷺ، وكانت لتعليم المناسك (٢).

⁽٢) في البخاري عن ابن عباس ١٧٣٩ ، وابن عمرو ١٧٣٧ ، وأبي بكرة ١٧٤١ ، والهرماس في أبي داود بإسناد صحيح ، كما في التعليقات الرضية ١١٢/٢ .



⁽١) سنن البيهقي ١١١/٥ ، كما في التعليقات الرضية للألباني (١١٣/٢) .

وذلك لما يلي:-

١- أنه اجتمع للنبي ﷺ فيها ما لم يجتمع له طوال حياته، فهم أكثر من (١٢٠)ألف صحابي.

٢- أنه التقى به في هذه الحجة من لم يكن قد لقيه من قبل من مختلف القبائل.

٣- أن ممن لقيه في حجته لن يلقاه بعدها ، فاحتاج أن يتزود بما يكفيه من السنة.

٤ - أن النبي ﷺ ودع فيها الناس وقال: (فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه) .

٥- تنبين أهميتها من حرص النبي على النصح لأمته ، وإسماعهم لموعظته ، فكان يقول لجرير : (استنصت الناس)، ويقول لبلال : (أسكت الناس) ، وكان يتطاول على راحلته، ويقول : (ألا تسمعون؟) ، وكان على الله عنه ، كما قال رافع بن عمرو المزني الله الله يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء - أي : بيضاء يخالطها سواد . ، وعلى يعبر عنه . أي : يبلغ . والناس بين قاعد وقائم) ، وجعل ربيعة بن أمية

٦- ولأهميتها فقد فتح الله فيها أسماع الناس ، كما قال عبد الرحمن بن معاذ را خطبنا رسول الله على بمنى ففتح الله أسماعنا حتى إن كنا لنسمع ما يقول ونحن في منازلنا) (٢).

٧- أن ساحة الحج فرصة عظيمة ومناسبة كريمة، فالصدور منشرحة، والقلوب مقبلة على ربحا،

يصرخ خلفه في الناس يسمعهم خطبه .

⁽١) رواه أبو داود ١٩٥٣ ، وضعفه الألباني ، ويدل عليه حديث الرجلين من بني بكر ، وهو قبل هذا الحديث في السنن ٩٥٢ ، وصححه الشيخ ، كما يدل عليه حديث أبي بصرة في المسند بإسناد صحيح ، ولذلك أشار الشيخ إلى تحسين الحافظ للحديث في بلوغ المرام ٧٧٢ ، وسكت عنه ، كما في التعليقات الرضية ١١٣/٢ ، ولعله وافقه لهذه الطرق .

⁽٢) سبق تخريج هذه الأحاديث .

والنفوس راغبة في الخير ، لذلك اهتم النبي ﷺ بمذه الخطب وكررها وأعادها .

٨- أن النبي ﷺ أشهد فيها أمته ، مما يدل على عظم ما أخبر به ، فكان يقول : (ألا هل بلغت ؟ ، قالو ا: نعم ، قال : اللهم اشهد) ، وكرر ذلك .

٩- أنه ﷺ أمرهم بأن يبلغ الشاهد منهم الغائب ، مما يدل على أهميتها .

اله الله على الله على الله على الله الله والمن الله والله والله والله والله والله والله والمن الله الله والله وا

﴿ طواف الإفاضة)

قال رحمه الله : (((١١١ - ثم يفيض من يومه إلى البيت فيطوف به سبعا كما تقدم في طواف القدوم إلا أنه لا يضطبع ولا يرمل .

117 – ومن السنة أن يصلي ركعتين عند المقام كما قال الزهري [علقه البخاري ووصله ابن أبي شيبة وغيره راجع (مختصر البخاري) رقم (٣١٩ ج ١ ص ٣٨٦)] وفعله ابن عمر [علقه البخاري ووصله عبد الرزاق راجع المصدر المذكور رقم (٣١٨)]، وقال:على كل سبع ركعتان[رواه عبد الرزاق(٣١٨)]، وقال:على كل سبع ركعتان[رواه عبد الرزاق(٣١٨)]،

🖁 الشــرح :–

سبق الكلام عن حكم ركعتي الطواف ، وأما الوقت الذي طاف فيه النبي الإفاضة ،
 فقد اختلفت فيه الروايات ، فقال البخاري في صحيحه :

⁽١) صحيح البخاري ١٧٣٩ .

⁽٢) زاد الحجيج ٩٣، ٩٤.

وقال أبو الزبير، عن عائشة ، وابن عباس 🐞 : (أخر النبي ﷺ الزيارة إلى الليل) (١) .

وهذه الرواية مخالفة لما في حديث جابر فإنه قال : (ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) ، وكذلك لرواية عائشة رضي اله عنهما .

وحديث ابن عمر: (أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ، ثم رجع ، فصلى الظهر بمنى) (٢) . والجمع بينهما من أوجه ، أقربها ما يلي :

الوجه الأول: أن النبي على طاف طواف الزيارة في النهار، يوم النحر، كما أخبر به جابر وعائشة، وابن عمر، ثم بعد ذلك صار يأتي البيت ليلا، ثم يرجع إلى منى فيبيت بما ، وإتيانه البيت في ليالي منى ، هو مراد عائشة ، وابن عباس ، لذلك وحدنا القولين لعائشة .

وقال البخاري في صحيحه بعد هذا الحديث : (ويذكر عن أبي حسان ، عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي كان يزور البيت أيام مني) (٣).

وقال الحافظ ابن حجر: (فكأن البخاري عقب هذا بطريق أبي حسان، ليجمع بين الأحاديث بذلك ، فيحمل حديث جابر وابن عمر: على اليوم الأول ، وحديث ابن عباس هذا: على بقية الأيام ، وهذا الجمع مال إليه النووي ، وهذا ظاهر) (4).

الوجمه الثاني : أن الطواف الذي طافه النبي الله الله على الله الوداع ، فنشأ الغلط من بعض الرواة في تسميته بالزيارة ، ومعلوم أن طواف الوداع كان ليلا .

(711)

⁽۱) وهو موصول في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه وأحمد ، انظر فتح الباري ٥٦٧/٣ ، وقد ضعفه الألباني في الإرواء ٢٦٠٤ - ٢٦٥ ثم صححه في هداية الرواة ٢٦٠٥ ، انظر كتاب : الإعلام بآخر أحكام الألباني الإمام ص ١٢٥ رقم ١٢٦.

⁽٢) سيأتي تحقيق القول في موضع صلاته للظهر لاحقا .

⁽٣) في باب الزيارة يوم النحر ١٢٩ .

⁽٤) فتح الباري ٥٦٧/٣ .

كما في البخاري عن أنس بن مالك في: (أن النبي الله صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت ، فطاف به) (١).

وحديث عائشة المتفق عليه يدل لذلك ، وإلى هذا الجمع مال ابن القيم (٢).

الوجه الثالث : وهو أن المقصود أنه أذن في ذلك ، فنسب إليه .

الوجه الرابع: أنه أخر طواف نسائه بالليل.

وهذان الوجهان فيهما بعد ، والله أعلم .

هذه أوجه الجمع ، وأما الترجيح: فإن حديث حابر، وعائشة، وابن عمر: أنه طاف طواف الزيارة نهارا أصح مما عارضها فيجب تقديمها عليه، والجمع ما أمكن أولى من الترجيح (٣).

- أما عدم الاضطباع في هذا الطواف ، فلأن النبي الله لله له يفعله يقينا ، فإنه تحلل ولبس ثيابه قبل ذلك كما سبق .

ثم الآثار تدل على أن الاضطباع والرمل خاص بطواف القدوم ، فإن سببه إنما تحقق عند قدومهم كما قال ابن عباس : إنه قدم النبي على مكة ، فلما سمع به أهل مكة قالوا : انظروا إلى أصحاب محمد لا يقدرون أن يطوفوا بالبيت من الهزال ، فقال رسول الله على : (أروهم ما يكرهون) (°) .

⁽١) صحيح البخاري ١٧٥٦ .

⁽٢) زاد المعاد ٢٧٨/٢.

⁽٣) أضواء البيان ٤/٧٤ - ٤٠٩ .

⁽٤) صحيح سنن أبي داود للألباني ١٧٤٦ .

⁽٥) متفق عليه واللفظ لابن حزيمة ، وقد سبق .

ومع ذلك فقد بقيت سنة في هذا الطواف مع انتفاء السبب ، لذلك قال عمر: (ما لنا وللرمل إنما كنا راءينا به المشركين ، وقد أهلكهم الله ، ثم قال : شيء صنعه النبي الله فلا نحب أن نتركه) (١) ، فظاهر الآثار أنها كانت عند القدوم .

حكم السعي الثاني

قال رحمه الله : (((١١٣ - ثم يطوف ويسعى بين الصفا والمروة كما تقدم أيضا خلافا للقارن والمفرد فيكفيهما السعى الأول))) .

€ الشرح: –

اختلف العلماء في السعى الثاني للمتمتع وتفصيله كما يلي:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجب على المتمتع سعيان سعي للعمرة وسعي للحج ، واستدلوا على ذلك بالخبر والنظر:

أما الخبر : فحديثان وهما :

1- ما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: (فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا بين الحج العمرة فإنما طافوا طوافا واحدا) (٢) ، ومقصودها بالطواف أي بين الصفا والمروة ، لأن الطواف حول البيت هنا هو طواف الإفاضة ، وهو ركن على جميع الحجاج .

٢- ما رواه البخاري في صحيحه ، قال : قال أبو كامل الفضل بن حسين ثم ساق سنده إلى
 ابن عباس أنه قال : (ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك طفنا

⁽١) صحيح البخاري ١٥٢٨.

⁽٢) صحيح البخاري ١٦٣٨ ، ومسلم ٢٩٦٨ .

بالبيت وبالصفا والمروة ، وقد تم حجنا وعلينا الهدي)^(۱) . فهم متمتعون إذ القارنون والمفردون ما زالوا على إهلالهم المتقدم من ميقاتهم ، ولا يهلون يوم التروية .

وأما النظر : فلأن السعي الأول كان للعمرة ، ثم تحلل بينهما ، وأهل بالحج فهو نسك آخر، كما أن له طوافا آخر فإن له سعيا آخر .

وذهب الإمام أحمد في رواية عنه واختارها شيخ الإسلام:أن المتمتع لا يجب عليه إلا سعي واحد بين الصفا والمروة،فإذا سعى للعمرة أجزأ ذلك عن الحج،وهو قول جماعة من التابعين^(۲). واستدلوا بما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر قال: (ولم يطف النبي الله ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً)^(۳).

وهذا في المتمتعين كما هو في القارنين والمفردين ؛ بدليل أن جابراكان من المتمتعين فقد ثبت في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر أنه قال: (فقربنا النساء ولبسنا الثياب ومسسنا الطيب ، فلماكان يوم التروية أهللنا بالحج وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة) (1) .

• وأحاب شيخ الإسلام عن حديث عائشة المتقدم: بأن العبارة من قول الزهري ؛ أي قوله : (فطاف الذين تمتعوا بعد أن رجعوا من منى طوافاً آخر) (ه) ، وعزا ابن القيم إلى بعض الحفاظ أنه من قول عروة (٦) .

وهذا التعليل فيه نظر ، فإن الحديث ثابت في الصحيحين ، فلا يعلل بمثل هذا القول المحكي المحتمل .

⁽١) صحيح البخاري ١٥٧٢ .

⁽٢) انظر الإشراف لابن المنذر ٣٦٦/٣.

⁽٣) صحيح مسلم ٣٠٠١ .

⁽٤) صحيح مسلم ٢٩٩٩ .

⁽٥) مجموع الفتاوى ٢٦/٢٦ .

⁽٦) تحذيب السنن ٣٨٣/٣ .

وأما حديث ابن عباس فأعل بأن البخاري لم يسمعه من أبي كامل الفضل بن حسين ، فإنه قال في صحيحه : (قال أبو كامل) ولم يقل : حدثنا فعلى ذلك هو منقطع .

والصحيح أن مثل هذه اللفظة : (قال) أنها إما أن تكون من باب العنعنة كما هو مذهب جمهور العلماء ، ولذا غلطوا ابن حزم في رده حديث المعازف ، لقول البخاري : "قال " فردوا عليه ، كما قال العراقي في ألفيته :

مع صيغة الجزم فتعليقا عرف لشيخه عزاب (قال) فكذي لا تصغ لابن حزم المخالف وإن يكن أول الإسناد حذف ولو إلى آخـره ، أمـا الذي عنعنـة كخبـر المعـازف

وأبو كامل من شيوخ البخاري وقد عاصره معاصرة كثيرة ، فإذا قال: (قال) فكما لو قال: (عن) ، والبخاري ليس معروفاً بالتدليس اتفاقاً ، فعلى ذلك تحمل روايته على السماع . وإنما عبر بهذا اللفظ لأنه أخذ هذا عرضاً أو بمناولة أو مذاكرة ؛ فلم يصرح بالتحديث لذلك. ولو سلم بأنه معلق فإن معلقات البخاري صحيحة إذا جزم بها ، فإن القاعدة عند أهل العلم أن ما جزم به البخاري من المعلقات عما كان من الطبقات العليا أنه صحيح إلى من جزم إليه ، فكيف إذا كان المروي عنه من شيوخه ، فهذا لا شك أنه أولى بالقبول .

على أن الحديث ثبت موصولاً ؛ فقد قال الألباني في الأصل : (ورواه مسلم خارج صحيحه موصولا وكذا الإسماعيلي في مستخرجه ومن طريقه البيهقي في سننه (٥ / ٢٣) وإسناده صحيح رجاله رجال الصحيح) $^{(1)}$.

• وأجاب الجمهور عن حديث جابر بأن مراده القارنون ، بدليل ذكره النبي رقط وقد كان قارناً فإنه قال : (لم يطف النبي ولا أصحابه إلا طوافاً واحداً) .

⁽١) حجة النبي ٩٠٪.

وهذا فيه نظر ؛ لما تقدم من قول جابر في روايته الأخرى قال : (فلما كان يوم التروية أهللنا بالحج وكفانا طوافنا الأول بالصفا والمروة) ، فدل على أنه في المتمتعين .

ومن أوجه الجمع أن يقال بأن جابرا الله قال : (وكفانا طوافنا الأول بالصفا والمروة)
 فهذا يدل على أن السعي الأول مجزئ ، بينما رواية عائشة وابن عباس تدل على الاستحباب
 وأن بعض الصحابة سعى،وهذا لا يمنع أن يكون بعضهم اكتفى بالسعى الأول.

لكن يعكر على هذا الجمع قول ابن عباس: (وأمرنا ... طفنا بالبيت وبالصفا والمروة وقد تم حجنا) ، ففيه الأمر وفيه تعليق الإتمام بالسعى .

وحينئذ يصعب الجمع بين الأحاديث، فيكون الخروج من هذا التعارض بالترجيح ؛ كما يلي : ١- أن يقال : إن عائشة وابن عباس الله عنه يثبتان السعي ، وجابر ينفي ذلك ، والقاعدة عند الأصوليين ؛ أن المثبت مقدم على النافي ، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

وهذا الوجه فيه نظر عندي ، ولا يستقيم تنزيل هذه القاعدة على هذه المسألة ؛ لأن جابرا وهذا الوجه فيه نظر عندي ، ويقول : (وكفانا طوافنا الأول بالصفا والمروة) .

٢- أن يقال : قد ثبت حديث عائشة في الصحيحين ، وأما حديث جابر فهو في مسلم ،
 ولا شك بترجيح أحاديث الصحيحين على أحاديث مسلم .

كما أن حديث ابن عباس ثابت في البخاري فهو مرجح على حديث جابر أيضا .

٣- أن يقال : إن إثبات السعي ثابت عن صحابيين ، ونفى ذلك ثابت عن صحابي واحد ،
 ولا شك أن ترجيح ما ثبت عن راويين أولى من ترجيح ما ثبت عن راو واحد .

٤- أن رواية أبي الزبير عن جابر فيها كلام لبعض أهل العلم حيث وردت بالعنعنة ، ونحن وإن كنا لا نقر هذا القول في أحاديث مسلم التي لم يرد ما يخالفها فيقتضي إنكارها ، لكن في مثل هذا الموضع قد يقال إن هذه الرواية تخالف ما ثبت في الصحيحين فإن قوله : (فقربنا النساء) قد ورد من حديث أبي الزبير عن جابر بالعنعنة ، بخلاف حديثه الأول فقد ورد بالتحديث وهو قوله : (ولم يطف النبي على ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً)

يمكن حمله - جمعاً بينه وبين حديث ابن عباس وعائشة - على أصحابه القارنين كما تقدم ، لكن منعنا هذا سابقاً لورود هذه الرواية ، لكن ورودها من حديث أبي الزبير عن جابر بالعنعنة يجعل في النفس شيئاً من هذه الرواية (١) .

فعلى ذلك الأرجح - والله أعلم - هو مذهب جمهور العلماء فهو الأقوى من حيث الأدلة، كما أنه الأبرأ للذمة ، و الأحوط في هذه العبادة المهمة .

◊ مسألة : حكم تقديم السعى على الطواف .

هذه المسألة مهمة جدا ، فقد يحتاجها بعض الحجاج ، وبيانها كما يلي :

في المسألة خلاف على قولين :

القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجزئه ؛ وذلك لفعل النبي على مع قوله: (لتأخذوا عني مناسككم) ،و النبي على إنما سعى بعد طوافه ، ونقل النووي وغيره الإجماع عليه فقال: (ونقل الماوردي وغيره الإجماع في ذلك) (٢).

وقال الخطابي : (فالواجب عليه أن يؤخر السعي عن الطواف ، لا يجزئه غير ذلك في قول عامة أهل العلم ، إلا في قول عطاء وحده ، وهو قول كالشاذ ، لا اعتبار له) (٣) .



⁽١) ما سبق مستفاد من تقريرات شيخنا الفاضل حمد بن عبدالله الحمد ، انظر : شرح الزاد :

[.] Y.V - Y.T/ 11

⁽Y) الجموع 77/N.

⁽٣) معالم السنن ٤٣٣/٢.

القول الثاني: أنه يجزئه: وهو مذهب عطاء بن أبي رباح والثوري والأوزاعي وابن حزم وجماعة من المحدثين (١)، وهو اختيار ابن باز وابن عثيمين وأفتت بذلك اللجنة الدائمة، وهي رواية عن أحمد لكن في المعذور بجهل أو نسيان (٢).

واستدلوا بما يلي :

١- ما رواه أبو داود أن رجلاً قال للنبي ﷺ: (يا رسول الله : سعيت قبل أن أطوف ؟ فقال النبي ﷺ: افعل ولا حرج) (").

٢- ما ثبت في الصحيحين أن النبي على قال لعائشة : (افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري) (١) ، ويدخل في ذلك السعي ، فدل على أن السعي لا يشترط لصحته أن يسبق بطواف .

وهذا القول هو الراجح ، وفعل النبي على الاستحباب ، لترخيصه الظاهر في خلافه ، وما قيل من تأويلات لهذا الحديث لا تنتهض للاحتجاج ، ولا يثبت الإجماع المنقول في عدم الإجزاء مع كل هؤلاء المخالفين .

لكن الأحوط أن يحمل ذلك على أعمال يوم النحر لظاهر الحديث دفعا للحرج ، وأما أعمال العمرة فالمتجه فيها قول الجمهور ، والله أعلم .



⁽١) شرح مشكل الآثار للطحاوي ٣٣٨/٣ ، الإشراف لابن المنذر ٩٤/٣ ، المحلى لابن حزم ١٢٠/٧ .

⁽۲) انظر المغني ٥/٠٤٠ ، مجموع فتاوى ابن باز ٣٣٧/١٧ ، مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ١٩٧/٢٣ ، فتاوى اللجنة الدائمة ٣٢٠/١١ .

⁽٣) سنن أبي داود ٢٠١٥ ، وصححه الألباني .

⁽٤) سبق تخريجه .

\tag{\text{lizetus} | \text{lizetus} \text{}

قال رحمه الله: (((١١٤) - وبهذا الطواف يحل له كل شيء حرم عليه بالإحرام حتى نساؤه.

110 - ويصلي الظهر بمكة وقال ابن عمر: بمنى [قلت: والله أعلم أيهما فعل رسول الله على ويحتمل أنه صلى بهم مرتين مرة في مكة ومرة في منى الأولى فريضة والثانية نافلة ، كما وقع له في بعض حروبه صلى الله عليه وآله وسلم]
117 - ويأتى زمزم فيشرب منها))).

€ الشــرح:-

فعائشة وجابر و ابن عمر اتفقوا على أنه طاف طواف الإفاضة نمارا ، واختلفوا في موضع صلاته لظهر ذلك اليوم، ففي حديث عائشة وجابر: أنه صلاها بمكة ، وفي حديث ابن عمر: أنه صلاها بمنى، بعد ما رجع من مكة .

ومن أقوى وجوه الجمع بين الحديثين ما ذكره الشيخ هنا : أنه على الظهر بمكة ، كما

⁽۱) صحيح مسلم ٣٢٢٥.

قال جابر وعائشة ، ثم رجع إلى منى ، فصلى بأصحابه الظهر مرة أخرى ، كما صلى بمم صلاة الخوف مرتين : مرة بطائفة ، ومرة بطائفة أخرى في بطن نخل ، فرأى جابر وعائشة صلاته في مكة فأخبرا بما رأيا .

ورأى ابن عمر صلاته بمم في مني ، فأخبر بما رأى ، وبمذا الجمع جزم النووي وغيره (١).

﴿ البيات في منى) ورمي الجمرات

قال رحمه الله : (((١١٧ - ثم يرجع إلى منى فيمكث بها أيام التشريق بلياليها .

١١٨ - ويرمي فيها الجمرات الثلاث كل يوم بعد الزوال بسبع حصيات لكل جمرة
 كما تقدم في الرمي يوم النحر (٨٦ - ٩٠) .

119 - ويبدأ بالجمرة الأولى وهي الأقرب إلى مسجد الخيف فإذا فرغ من رميها تقدم قليلا عن يمينه فيقوم مستقبلا القبلة قياما طويلا ويدعو ويرفع يديه.

• ١٢ - ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها كذلك ثم يأخذ ذات الشمال فيقوم مستقبل القبلة قياما طويلا ويدعو ويرفع يديه .

171 - ثم يأتي الجمرة الثالثة وهي جمرة العقبة فيرميها كذلك ويجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ولا يقف عندها [ثبت ذلك كله في حديث ابن مسعود عند الشيخين وغيرهما وما في بعض (المناسك) أنه يستقبل القبلة في رمي جمرة العقبة فهو خلاف هذا الحديث الصحيح وما خالفه شاذ بل منكر كما بينته في (الضعيفة) (٤٨٦٤)] .

١٢٢ - ثم يرمي اليوم الثاني واليوم الثالث كذلك))) .

⁽١) الجحموع ١٢٣/٨ ، وانظر نيل الأوطار ٨٢/٤ ، أضواء البيان ٥٢١٨ .

€ الشــرح:-

هنا مسائل وترتيبها كما يلي :

المسألة الأولى : حكم الرمي .

ذهب جمهور العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم إلى أن الرمي واحب في يوم النحر وفي أيام التشريق .

واستدلوا بالخبر والنظر:

أما الخبر : فهو فعل النبي ﷺ ، مع قوله : (لتأخذوا عني مناسككم) .

وكذلك فقد سبق أن النبي ﷺ رخص لرعاة الإبل بترك المبيت بمنى ، ولم يرخص لهم بترك الرمي مما يدل على تأكد وجوبه .

وأما النظر: فهو أنه عمل يترتب عليه التحلل فكان واجبا ، ليكون فاصلا بين التحلل والإحرام (١).

◊ المسألة الثانية : أول وقت الرمي أيام التشريق .

ذهب جمهور العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم إلى أن وقت الرمي يبدأ من الزوال أي في وقت صلاة الظهر .

واستدلوا على ذلك بالخبر والأثر والنظر :

أما الخبر: ففعل النبي ﷺ ، والتزامه بهذا الوقت في أيامه الثلاثة ، فعن حابر ﷺ قال: (رمى النبي ﷺ ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال) (٢) ، مع قوله: (خذوا عني مناسككم) .

⁽١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ١٣٦/٢ ، المجموع ١٦٢/٨ ، صحيح فقه السنة ٢٤٨/٢ ، التيسير في واجبات الحج للغامدي ١٨٩ وما بعدها .

⁽٢) رواه البخاري تعليقا وهو موصول في مسلم ١٦٩، وكذا رواه ابن عباس، انظر إتحاف الناسك ١٦٨.

وأما الأثر: فقد وردت عدة آثار منها:

(1) (لا ترمى الجمار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس (1) .

٢- وعنه قال : (كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا) (١).

 $^{(r)}$ (رأیت عمر یخرج إذا زالت الشمس یرمی الجمار) $^{(r)}$.

وأما النظر : فلأن وقت الزوال فيه مشقة ظاهرة مع شدة الحر ، فلولا أن هذا الوقت مقصود شرعا لاختار النبي على غيره ، كالفجر أو الضحى .

وكذلك ترخيصه للرعاة في الرمي ليلا ؛ يدل على أن ما بعد الزوال هو الوقت المشروع ، وإلا لرخص لهم صباحا ، فهو أيسر لهم بخاصة مع ترخيصه لهم بعدم المبيت .

وذهب بعض العلماء إلى جواز الرمي قبل الزوال ، وهي رواية مرجوحة عند الأحناف ، وقول الرافعي من الشافعية ، وقول بعض الحنابلة : كابن الجوزي ، ومنسوب إلى ابن عباس ، وطاووس وعطاء في أحد قوليه ، واختاره جماعة من المعاصرين (٤) ،

واستدلوا بالخبر والأثر والنظر :

أما الخبر: فاستدل بعضهم بقوله ﷺ (افعل ولا حرج) ، وهو وهم فلا علاقة ألبتة بين هذا الحديث ، وبين الرمي في أيام التشريق ، فالحديث حول أعمال يوم النحر .

وأما الأثر: فما يلي:

١- عن عمرو بن دينــار قــال : (ذهبـت أرمي الجمار ، فسألت هل رمي عبدالله بن عمر ؟

⁽١) موطأ الإمام مالك ٤٠٨/١ ، وورد من فعله كذلك عند الفاكهي ٢٩٨/٤ ، انظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه ٨٣٥/٢ .

⁽٢) صحيح البخاري ١٧٤٦ .

⁽٣) إتحاف الناسك ١٦٨.

⁽٤) انظر كتاب: افعل و لاحرج للدكتور سلمان العودة ص٢٨، التيسير في واجبات الحج للغامدي٢٣١.

فقالوا: لا ولكن رمى أمير المؤمنين يعنون ابن الزبير) (١) .

٢- عن وبرة قال: (سألت ابن عمر: متى أرمي الجمار؟ قال: إذا رمى إمامك فارمه،
 فأعدت عليه المسألة فقال: كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا) (٢).

وأما النظر : فلأن النبي ﷺ لم ينه عن ذلك ، ولم يقع إجماع عليه .

أقسول: بتأمل أدلة الفريقين الذي يظهر رجحان قول الجمهور.

وأما آثار الصحابة فهي تدل على وقوع الخلاف بينهم ، وهذا لا يعتبر صارفا عن الوجوب بأي حال ، وكذلك فإن الخلاف لا يعنى إهدار دلالة النصوص وتضييع الحكم الشرعي ، وإنما غاية ما فيه إعذار المحالف وعدم التشنيع عليه .

هذا مع أن قول ابن عمر : (كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا) ، قد يفهم منه استقرار الحكم في العهد الأول .

ونسبة القول الثاني إلى ابن عباس لا تصح . فقد روى الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكه قال: (رمقت ابن عباس رماها عند الظهيرة قبل أن تزول) (٣).

وابن جريج مدلس ، وقد عنعنه ، ومع ذلك فهو ليس صريحا ، فربما قصد رمي جمرة العقبة ، فهي ترمي قبل الزوال بالإجماع (٤) .

ثم إن هذه المسألة قد أخذت مساحة من النقاش قبل التسهيلات التي قامت بما حكومة المملكة ، عندما كانت المشقة فيها ظاهرة ، بل والضرورة قاهرة ، وأما في هذه الأيام فليس هناك ما يدعو إلى الترخص بالخلاف ، فقد تيسر أمر الرمي ، ونظم في طوابق ستة لا يجد

⁽٤) تنبيهات في الحج للشيخ العباد ٤١ .



⁽١) أخبار مكة للفاكهي ٢٩٨/٤ .

⁽٢) صحيح البخاري ١٧٤٦ .

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٧٧٨ .

فيها المسلم أدبى مشقة ، إلا ما يكون من المشي الذي هو من مقتضيات الحج ، والحمد لله على نعمه السابغة .

المسألة الثالثة : آخر وقت الرمى أيام التشريق .

اتفق العلماء على أن الوقت المسنون في الرمي أيام التشريق من الزوال إلى الغروب ، لكنهم اختلفوا في الرمي ليلا على قولين :

القول الأول : يجوز الرمي ليلا ، وهو قول جمهور العلماء ، إلا أن المالكية يختلفون في كونه قضاء أم أداء ، فإن فاته الرمي بالليل ، رمى في اليوم الثاني بعد الزوال .

القول الثاني: لا يرمي ليلا، بل يرمي في اليوم الذي يليه بعد الزوال، وهو قول الحنابلة(١٠).

أما الجمهور فاستدلوا بالخبر والنظر :

أما الخبر: فما سيأتي أن النبي ﷺ رخص للرعاة فقال: (الراعي يرمي بالليل ، ويرعى بالنهار) (٢) .

وأما النظر : فلأن النبي ﷺ لم يحدد وقتا لآخره ، فتكون الليلة تابعة لليوم ، كليلة عرفة تابعة ليومه (٣) .

وأما أصحاب القول الثاني فلهم أدلة من الخبر والأثر و النظر:

أما الخبر: فما يلي:

١ – فعل النبي ﷺ وحرصه على إيقاع الرمي في النهار مع قوله: (خذوا عني مناسككم) .

⁽١) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية ١١/١٠ ، ١٢ .

⁽٢) قال الألباني في " السلسلة الصحيحة " ٥ / ٦٢٢ : فالحديث بمجموع هذه الطريق و التي قبلها حسن عندي . وسيأتي في محله من المتن .

⁽٣) الشرح الممتع ٧/٥٥٥ .

٢- حديث الترخيص للرعاة في الرمي ليلا ؛ فإنه دليل على أن بقية الحجاج لا يشتركون معهم في الحكم ، إلا إذا وافقوهم في العذر (١) .

وأما الأثر: فهو أثر ابن عمر عند البيهقي بإسناد صحيح أنه قال: (من نسي رمي الجمار إلى الليل ؛ فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد) (7).

وأما النظر : فلأن الله تعالى أمر بذكره في أيام معدودات ، والرمي إنما جعل لإقامة ذكر الله كما سيأتي عن عائشة رضي الله عنها؛فيكون داخلا في عموم الآية،ومحله الأيام دون الليالي .

وهذا القول هو الراجح ، وأن من فاته الرمي في النهار رمى في اليوم التالي ، إلا أصحاب الأعذار فإنه يجوز لهم الرمي ليلا للرخصة النبوية ، وبهذا تجتمع الأدلة ، وتقترب أقوال الأئمة، وترتفع المشقة .

◊ المسألة الرابعة : من أخر رمي اليوم الثالث حتى غابت الشمس .

نقل ابن رشد الإجماع على أن من فاته الرمي حتى غربت شمس اليوم الأخير من أيام التشريق أنه لا يرمي بعد ذلك ، ولكنهم اختلفوا ماذا عليه ، وقد سبق ترجيح وجوب الرمي ، فمن فاته فعليه دم ، وهو قول جماهير العلماء ، على اختلاف بينهم في التقديرات (٣) .

قال ابن عبدالبر: (أجمع العلماء على أن من فاته رمي ما أمر برميه من الجمار في أيام التشريق حتى غابت الشمس من آخرها وذلك اليوم الرابع من يوم النحر وهو الثالث من أيام التشريق فقد فاته وقت الرمي ، ولا سبيل له إلى الرمي أبدا ، ولكن يجبره بالدم أو بالطعام على حسب ما للعلماء في ذلك من الأقاويل ، فمن ذلك أن مالكا قال : لو ترك الجمار كلها أو



⁽١) المغنى ٥/٣٧٨ .

⁽٢) سبق الكلام عنه .

⁽٣) بداية المجتهد ٦٦٠/١ .

ترك جمرة منها أو ترك حصاة من جمرة حتى خرجت أيام منى فعليه دم ، وقال أبو حنيفة : إن ترك الجمار كلها) (١).

◊ المسألة الخامسة : حكم المبيت بمنى ليالى التشريق .

ذهب جمهور العلماء إلى أن المبيت بمني واجب معظم الليل .

وذهب الأحناف وبعض الحنابلة وابن حزم إلى استحبابه .

استدل الجمهور على الوجوب بالخبر والأثر:

أما الخبر: فما يلي:

١- فعل النبي ﷺ ، مع قوله : (خذوا عني مناسككم) .

٢- إذنه ﷺ للعباس أن يبيت بمكة لأجل السقاية ، وإذنه لرعاة الإبل أن يبيتوا حارج منى.
 فالإذن لأصحاب الأعذار دليل على وجوب المبيت لغيرهم ، وهذا كالإذن في التعجل من مزدلفة ، كما سبق .

قال الألباني - في تعليقه على صاحب الروضة الندية حين رجح عدم الوجوب- :

(قلت: هذا خلاف ما سبق تقريره من المصنف ؛ أن الأصل في أفعاله ﷺ الوجوب ، وما ذكره هنا من الدليل على أن المبيت غير واجب ؛ إنما هو رأي لا دليل عليه من السنة ، بل السنة تخالفه وتشهد لهذا الأصل ، وهو ما صححه الترمذي وغيره عن عاصم بن عدي : أن رسول الله ﷺ أرخص لرعاء الإبل في البيتوتة ، خارجين عن منى ، وقد خرجته ، وصححته في التعليقات ٤/٧ .

وفي البخاري أن النبي ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة من أجل سقايته .

قال الحافظ : وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمني ، وأنه من مناسك الحج ؛ لأن



⁽١) التمهيد ١٧/٥٥٥ .

التيسير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة ، وأن الإذن وقع للعلة المذكورة ، وإذا لم توجد أو ما في معناها ؛ لم يحصل الإذن ، وبالوجوب قال الجمهور .

ونقله الشوكاني في النيل ٦٨/٥ ، لكنه لم يعزه إليه ؛ فدل على أنه يرى الوجوب ، خلافا للشارح ، وهو الحق) (١) ، أي الوجوب .

وأما الأثر: فما يلي:

١- عن ابن عمر،أن عمر الله قال: (لا يبيتن أحد من الحاج ، ليالي مني،من وراء العقبة)(١).

٢- سأل عبدالرحمن بن فروخ ابن عمر فقال : إنا نتبايع بأموال الناس ، فيأتي أحدنا مكة فيبيت على المال ، فقال : (أما رسول الله ﷺ فبات بمنى وظل) (") .

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لا يبيتن أحد من وراء العقبة ليلا بمني أيام التشريق)(١).

• وأما أصحاب القول الثاني فدليلهم هو الترخيص لأصحاب السقاية ورعاة الإبل ؛ فقالوا: لو كان واجبا لم يرخص فيه لهذه الأعذار اليسيرة ، كما أن الشارع لم يرتب على تركه شيئا . والقول الأول أظهر من حيث الاستدلال بالرخصة على الوجوب ، كما أن الآثار معضدة لذلك .

المسألة السادسة: حكم من ترك المبيت لغير عذر.

في هذه المسألة أربعة أقوال ، متفرعة عن المسألة السابقة :

فعند الحنفية : لا شيء عليه ، فهو مستحب عندهم ، فلا يترتب على تركه إثم ولا فدية .

وعند المالكية : يلزمه دم عن كل ليلة ترك المبيت فيها .

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٦٠٢ .



⁽١) التعليقات الرضية ٢/١٠٥- ١٠٦.

⁽٢) موطأ الإمام مالك ٩١٠.

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقي ٩٤٧١ .

وعند الشافعية : يلزمه دم بترك المبيت في الليالي الثلاثة ، وفي الليلة إطعام أو صدقة .

وعند الحنابلة روايات موافقة للمذاهب السابقة ، وعندهم رواية رابعة : أن في ترك المبيت إطعاما أو صدقة مطلقا (١) .

ولم يرد في هذه المسألة نص مرفوع، والعمل فيها على أقوال الصحابة ، فاجتهادهم مقدم على اجتهاد غيرهم، إلا أنني لم أقف على قول لهم مختص بهذه المسألة ، وإنما العمدة فيها عموم أثر ابن عباس رسي الله عهما ، حيث قال : (من نسي من نسكه شيئا ، أو تركه فليهرق دما) (١٠ . وعليه فالأقرب هو قول المالكية ، فإن كل ليلة من ليالي منى يعتبر المبيت فيها واجبا ، فإذا ترك لغير عذر ، عمدا أو سهوا جبر بدم ، كما سيأتي بحث ذلك في أحكام الدماء .

) فائسدة

وردت آثار عن الصحابة تفيد أن ما يقبل من حصى الرمي يرفع ، ولذلك لا يمتلأ الحوض، فمن ذلك ما ثبت عن أبي الطفيل قال : قلت لابن عباس رضي الله عهما: رمى الناس الجمار في الحاهلية والإسلام ، فكيف لا يسد الطريق ؟ قال : (ما يقبل منه رفع ، ولولا ذلك كان أعظم من ثبير) (٢) .

ومنها قول أبي سعيد الخدري ﷺ : (الحصى قربان ، فما يقبل من الحصى رفع)⁽¹⁾. وكذلك قال مجاهد : (ما يقبل من الجمار رفع) (⁰⁾ .

وهذه الآثار يرد عليها إشكال من جهتين:

⁽٥) أحبار مكة للفاكهي ٢٦٥٥، وانظر إتحاف الناسك ص ١٧٦.



⁽١) المجموع للنووي ١٣٧/٨، فتح الباري لابن حجر٣/٥٧٩، المغني في فقه الحج والعمرة ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

⁽٢) موطأ الإمام مالك ٩٤٠

⁽٣) سنن البيهقي ١٣١/٥ ، بإسناد صحيح .

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة ٣٢/٤ ، وسنن البيهقي ١٢٨/٥ .

أولا : أنحا ليست مرفوعة إلى النبي ﷺ ، حتى نحزم بمقتضاها .

ثانيا : أننا نشاهد الحصى الآن وهو ينقل من مكانه ولم يرفع .

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الآثار في هذه الأمور الغيبية لها حكم الرفع عند أكثر العلماء، وإن قيل إنها موقوفة فمن الصعب تخطئة الصحابة في مثل هذا القول، وما قاله بعض العلماء من أنه رفع معنوي ، يتنافى مع ظاهر الآثار ، فالكلام فيها عن الرفع الحسي للحصى .

وعلى كل فهي مما لا ينبني عليه عمل ، فلا أجدين إلا مضطرا إلى التوقف فيها حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين .

المتعجل في يومين ﷺ المتعجل في المتعجل في المتعجل المتعجل المتعجل المتعجل المتعجل المتعجل المتعجل المتعجل المتع

قال رحمه الله : (((١٢٣ – وإن انصرف بعد رميه في اليوم الثاني ولم يبت للرمي في اليوم الثاني ولم يبت للرمي في اليوم الثالث جاز لقوله تعالى : { وَاذْكُرُوا اللّهَ فِي أَيْتَامِ مَعْدُودَتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَآ
إِثْمَ عَلَيْدِ وَمَن تَنَاجَرُ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهُ لِمَنِ اتَّقَىٰ } لكن التأخر للرمي أفضل لأنه السنة .

[قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (فإذا غربت الشمس وهو بمنى أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث) ، قلت : وعليه جماهير العلماء خلافا لما ذهب إليه ابن حزم في (المحلى) (٧ / ١٨٥) واستدل لهم النووي بمفهوم قوله تعالى : {فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَرّ إِثْمَ عَلَيْتِهِ } فقال في (المجموع) (٨ / ٢٨٣) : (واليوم اسم للنهار دون الليل) وبما ثبت عن عمر وابنه عبد الله قالا : من أدركه المساء في اليوم الثاني بمنى فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس) . ولفظ (الموطأ) عن ابن عمر : (لا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد). وأخرجه عن مالك الإمام محمد في (موطئه) (ص ٣٣٣ التعليق الممجد) وقال : (وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامة)]))).

€ الشرح:-

أقول: ما ذكره الشيخ في هذه المسألة هو الصحيح الذي دل عليه أثر ابن عمر الصريح، والنظر من الآية ، وأن من غربت عليه الشمس وهو بمنى تأخر ، ولكن من تحيأ لذلك ثم تأخر للزحام أو عدم وصول الناقلات كما يحصل كثيرا فليس عليه شيء ، وله أن يتعجل ولو خرج ليلا للعذر .

وعند الجمهور يجب عليه دم إذا نفر بعد الغروب^(۱) ، ويقيد بما سبق من العذر . ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى مارا أو زائرا ولو بعد الغروب ، لم يجب عليه مبيت تلك الليلة ولا رمى يومها (۲) .

الترتيب بين المناسك المناسك المناسل

قال رحمه الله: (((١٢٤ - والسنة الترتيب بين المناسك المتقدمة: الرمي فالذبح أو النحر فالحلق فطواف الإفاضة فالسعي للمتمتع، لكن إن قدم شيئا منها أو أخر جاز لقوله ﷺ: (لا حرج لا حرج).))).

🖁 الشسوح:-

هذا الترتيب هو السنة إجماعا (٣) ، لكن وقع خلاف بين الأئمة فيمن أخل بالترتيب فقدم أو أخر شيئا على غيره ، وتحريرا لمحل النزاع نقول بأنهم أجمعوا على أنه لو أخل بالترتيب فإن الأفعال صحيحة ، لكنهم اختلفوا في وجوب الدم ، قال ابن قدامة : (ولا نعلم خلافا بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه الأفعال عن الإجزاء ، ولا تمنع وقوعها موقعها ، وإنما

⁽١) مغني المحتاج ١ / ٥٠٦ ، والإنصاف ٤ / ٤٩ ، ومواهب الجليل ٣ / ١٣١ .

⁽٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ١٢٨/٤.

⁽٣) انظر بداية المحتهد لابن رشد ١/٧٥١ .

اختلفوا في وجوب الدم) (١). والمسألة لها حالتان:

• الحالة الأولى: إذا كان الإخلال بالترتيب عن جهل أو نسيان: فاختلفوا على قولين: القول الأول: لا شيء عليه، وهو قول جمهور العلماء؛ واستدلوا بأدلة صريحة في المسألة؛ ففي الصحيحين عن عبدالله بن عمرو قال: (قال رجل: يا رسول الله حلقت قبل أن أذبح؟ قال: اذبح، ولا حرج، فقال آخر: ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: ازم، ولا حرج). وفي لفظ قال: (فحاء رجل فقال: يا رسول الله لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح)، وفي لفظ قال: (حلقت قبل أن أرمي). وذكر الحديث ثم قال: (فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل، من تقديم بعض الأمور على بعضها وأشباهها، إلا قال: افعلوا ولا حرج عليكم) (٢).

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه إن قدم الحلق على الرمي ، أو على النحر فعليه دم ، لأنه لم يحصل منه التحلل ، وحمل قوله ﷺ : (لا حرج) على نفي الإثم في التقديم مع النسيان ، ولا يلزم من نفي الإثم نفي وجوب الدم .

وهو تأويل بعيد ، لذلك قال ابن قدامة : ﴿ وَسَنَّةُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَحْقَ أَنْ تَتَّبَعُ ﴾ (٣) .

• الحالة الثانية : إذا أخل بالترتيب عمدا ، عالما بالسنة ؛ فقول أبي حنيفة بالدم هنا من باب أولى ، وأما بقية المذاهب ففيها أقوال كما يلى :

القول الأول: أنه لا شيء عليه؛ لعمومات الأحاديث السابقة، فإن كثيرا من الروايات لم تفرق بين الناسى وغيره ، فهي رخصة نبوية في هذا اليوم ، وهذه حقيقة الرخصة أنها على خلاف



⁽١) المغنى ٥/٣٢٣ .

⁽٢) صحيح مسلم ٣٢٢٣.

⁽٣) المغني ٥/٣٢٢.

الأصل ، والنبي ﷺ لم يفصل بين الناسي والمتعمد ، أو الجاهل والمتعلم ، مع أنه وقت الحاحة إلى البيان ، وتأحير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وهذا قول الشافعية والحنابلة والظاهرية .

القول الثاني: أن من حلق قبل أن يرمي فعليه دم ، وأما إذا رمى ثم حلق قبل أن يذبح ، أو ذبح قبل أن يرمي ثم حلق ؟ فلا شيء عليه ، وهو قول الإمام مالك ورواية عن الإمام أحمد . وهو مبني على أن التحلل يحصل بالرمي كما سبق ، فلا يجوز الحلق قبل التحلل ، لأن النبي حكم على من حلق قبل التحلل بالفدية مع الضرورة ، فالفدية هنا أولى لأنه حلق من غير ضرورة (١).

وعند أبي حنيفة كما سبق إذا حلق قبل الذبح فعليه دم ، لقوله ﷺ : ﴿ وَلَا عَلِقُوا رُمُوسَكُمُ عَنَّى اللهُ عَلَيْهُ عَلِي اللهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَا عَل

أما روايات التقديم والتأخير ، فإنهم يجيبون عنها بأن فيها لفظ : (لم أشعر) ، كما أن ابن عمرو قال : (فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل ، من تقديم بعض الأمور على بعضها وأشباهها ، إلا قال : افعلوا ولا حرج عليكم) ، فهذا كله في غير المتعمد .

كما استدلوا بالأثر: فعن ابن عباس رضي الله عهما ، أنه قال: (من قدم شيئا من حجه أو أخره فليهرق لذلك دما) (٢٠ . وعن ابن عمر في رجل أفاض قبل الحلق ، (أنه أمره أن يرجع فيحلق أو يقصر ثم يرجع إلى البيت فيفيض) (٢٠ .

وهو مذهب قوي ، قال ابن دقيق العيد : (وهذا القول في سقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامد : قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع أفعال الرسول على في

⁽٣) موطأ مالك ٣٩٧/١ ، انظر ما صح من آثار الصحابة ٧٤٥/٢ .



⁽١) بداية المحتهد ٢٥٨/١ ، المغنى ٣٢٣/٥ .

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٩٥٨ .

الحج بقوله: " خذوا عني مناسككم " وهذه الأحاديث المرخصة في التقديم لما وقع السؤال عنه: إنما قرنت بقول السائل: (لم أشعر) ، فيخصص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على أصل وجوب اتباع الرسول في أعمال الحج ... وادعى بعض الشارحين: أن قوله الكيلان: "لا حرج" ظاهر في أنه لا شيء عليه . وعني بذلك نفي الإثم والدم معا . وفيما ادعاه من الظهور نظر . وقد ينازعه خصومه فيه بالنسبة إلى الاستعمال العرفي فإنه قد استعمل لا حرج كثيرا في نفي الإثم وإن كان من حيث الوضع اللغوي يقتضي نفي الضيق قال الله تعالى :

وهذا البحث كله إنما يحتاج إليه بالنسبة إلى الرواية التي جاء فيها السؤال عن تقديم الحلق على الرمي وأما على الرواية التي ذكرها المصنف: فلا تعم من أوجب الدم وحمل نفي الحرج على نفي الإثم فيشكل عليه تأحير بيان وجوب الدم فإن الحاجة تدعو إلى تبيان هذا الحكم فلا يؤخر عنها بيانه.

ويمكن أن يقال: إن ترك ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الأمر .

وأما من أسقط الدم وجعل ذلك مخصوصا بحالة عدم الشعور: فإنه يحمل: "لا حرج" على نفي الإثم والدم معا ، فلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة .

ويبنى أيضا على القاعدة: في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجز إطراحه وإلحاق غيره مما لا يساويه به ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمؤاخذة . والحكم علق به ، فلا يمكن إطراحه بإلحاق العمد به ؟

إذ لا يساويه .

فإن تمسك بقول الراوي : فما سئل عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: افعل ولا حرج ؛ فإنه قد يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى في الوجوب .

فحوابه: أن الراوي لم يحك لفظا عاما عن الرسول على يقتضي جواز التقديم والتأخير مطلقا، وإنما أخبر عن قوله عليه الصلاة والسلام: "لا حرج" بالنسبة إلى كل ما سئل عنه من التقديم

والتأخير حينئذ ، وهذا الإخبار من الراوي : إنما تعلق بما وقع السؤال عنه ، وذلك مطلق بالنسبة إلى حال السؤال ، وكونه وقع عن العمد أو عدمه . والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد ، والله أعلم) (١) .

لكني أقول بعد تأمل بأن القول الأول أظهر ، لحاجة الموقف إلى بيان هذا النظر الفقهي إن كان مطلوبا ، بل وقع في خاطري نظر آخر وهو : أن النبي على بين حكما لا علاقة له بالمسألة في هذا الموقف ، فقال : (لا حرج لا حرج ، إلا رجل اقترض من عرض رجل مسلم ، و هو ظالم ، فذاك الذي حرج و هلك) (٢) .

فلو كان الدم مطلوبا هنا ؛ لكان بيانه أولى من بيان حكم آخر معلوم لدى أكثر الحاضرين .

- أما أثر ابن عباس فإنه عام في جميع المناسك ، وهذه الأحاديث خاصة بيوم النحر ، وأما ابن عمر فقد سبق توصيف مذهبه ، وأنه قائم على الاحتياط في أكثر عباداته .
- بقى أن يقال بأنه لا يجوز تعمد تقديم الحلق على الذبح لمن ساق الهدي ، لقوله على : ﴿ وَلَا تَعْلِقُوا رُمُوسَكُم حَقَّ بَتُلُم المَّذَى عَلَم الله الله على النبي على كما سبق : ﴿ إِنِي قلدت هدي ولبدت شعري فلا أحل حتى أنحو ﴾ ، ومن فعل ذلك فلا دم عليه لعدم الدليل ، لكنه يكون مخالفا للنهي ، وهذه الصورة مستثناة من عموم الرخصة ؛ لنص الآية وفعل النبي على الجبن له ، والحالة التي سئل عنها النبي على إما أن تحمل على الجهل والخطأ والنسيان ، أو على من لم يسق الهدي وهم أكثر الصحابة ، جمعا بين الأدلة .

فالذي أنصح به الحجاج الحرص على التزام الترتيب النبوي لإصابة السنة ، وبراءة الذمة ، ومن شق عليه ذلك فهي رخصة ، أتم بما النبي على المنة ، وحقق بما يسر هذه الملة .



⁽١) إحكام الأحكام (٢٧١، ٧٧٤).

⁽٢) سبق وهو في المسند والسنن .

قال رحمه الله (((١٢٥ – ويجوز للمعذور في الرمي ما يأتي :

ب) وأن يجمع رمي يومين في واحد لحديث عاصم بن عدي قال:

(رخص رسول الله و الإبل في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد النحر فيرمونه في أحدهما)[أخرجه أصحاب (السنن) وصححه جماعة وهو مخرج في المصدر السابق برقم (١٠٨٠)].

ج) وأن يرمى في الليل بقوله رئي : (الراعي يرمي بالليل ويرعى بالنهار) [حديث حسن أخرجه البزار والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس وحسن إسناده الحافظ وله شواهد خرجتها في (الصحيحة) (٢٤٧٧)] .))) .

€ الشرح:-

هنا جملة من الرخص النبوية في مني ، وقد سبق بعضها ، وسردها كما يلي :

١- الرخصة للمعذور في أن يبيت بمكة ليالي مني ، ولا شيء عليه .

٢- الرخصة في جمع رمي يومين في يوم واحد ، كالحادي عشر والثاني عشر ، أو الثاني عشر والثالث عشر ، فيرمي الصغرى عن يومين ، ثم الوسطى كذلك وهكذا الكبرى .

٣- الرخصة في الرمى ليلا أيام التشريق لمن انشغل عن الرمي نحارا .

٤- التوكيل في الرمي للضعفة وأصحاب الأعذار ، وهذا التوكيل لم يثبت فيه حديث ،
 والحديث الوارد فيه لم يصح عن النبي على .

قال الشيخ رحمه الله : (وأما الزيادة التي عند ابن ماجه وغيره عن جابر بلفظ : " . . . فلبينا عن الصبيان " فكنا نلبي عن النساء ورمينا عن الصبيان " فلا يصح إسنادها وقد رواها الترمذي أيضا بلفظ: " فكنا نلبي

عن النساء ونرمي عن الصبيان". وقال: "حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"

قلت : وفيه علتان : عنعنة أبي الزبير ، وضعف أشعث بن يسار ، فلا يغتر بسكوت من سكت عن الحديث من الفقهاء قديما وحديثا ، كالشيخ ابن قدامة وغيره . لكن في المغني (٣/ ٢٥٤) ما نصه :

قال ابن المنذر: كل من حفظت عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي كان ابن عمر يفعل ذلك وبه قال عطاء والزهري ومالك والشافعي وإسحاق.

فإن كانت المسألة مما لا خلاف فيها ففيه مقنع ، وإلا فقد عرفت حال الحديث .

وأما التلبية عن النساء فقد قال الترمذي عقبه: وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبي عنها غيرها وهي تلبي عن نفسها ويكره لها رفع الصوت بالتلبية)(١).

فالحجة في التوكيل بعد الاتفاق والنظر ، هو أثر ابن عمر رضي الله عنهما : (أنه كان يحج بصبيانه فمن استطاع منهم أن يرمي رمي ، ومن لم يستطع رمي عنه) (٢) .

الطواف أيام وليالي منسى الله

قال رحمه الله: (((۱۲۹ – ويشرع له أن يزور الكعبة ويطوف بها كل ليلة من ليالي منى لأن النبي الله فعل ذلك [علقه البخاري (۲۸۷ مختصري للبخاري) ووصله جمع ذكرتهم في (الصحيحة) (۸۰٤)].)))

€ الشـــرح:-

الطواف بالبيت ليالي منى من السنن المهجورة في هذه الأيام ، ولعل من أسباب ذلك الزحام الشديد الذي يصعب معه تنقل الحجاج بين الحرم ومنى .



⁽١) حجة النبي ص ٥٠، ٥١.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ١٣٨٤٣ .

وهي سنة ثابتة عن النبي ﷺ ، فعن ابن عباس رضي الله عهما : (أن النبي ﷺ كان يزور البيت ، كل ليلة من ليالي منى)(١).

◊ سنة للسلف في أيام الحج

يستحب للحاج - مع انشغاله بالذكر وبقية العبادات- أن يكثر من قراءة القرآن ، فقد ثبتت آثار عن السلف أنهم كانوا يختمون القرآن في أيام الحج ، ومن ذلك :

- عن الحسن البصري قال: (كان يعجبهم إذا قدموا مكة للحج أو العمرة ، ألا يخرجوا حتى يقرؤوا ما معهم من القرآن) (٢) .
 - وقال إبراهيم النخعي: (كانوا يستحبون إذا دخلوا مكة أن لا يخرجوا حتى يختموا القرآن) (٣). فالحج يجتمع فيه أشرف زمان ، وفي أشرف مكان ، مع أشرف أعمال الإيمان :

ففيه أعظم أيام الدنيا: العشر من ذي الحجة ، وعرفة ويوم النحر ، وأيام التشريق .

وفيه أعظم مكان : قبلة المسلمين ، ومهبط الوحى المبين ، و موطن ميلاد خاتم المرسلين .

وتجتمع فيه أعظم الأعمال : وهي أركان الإسلام من الصلاة والصيام والحج والصدقة .

وأعظم من هذا الزمان والمكان والأركان هو هذا القرآن كلام الرحمن ، ورسالة الإيمان .



⁽١) خرجه الشيخ هنا ، وتفصيله في السلسلة الصحيحة ٨٠٤ ، كما في المتن .

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٥١٨٨) .

⁽٣) المرجع السابق (١٥١٨٧) .

للمحافظة على الصلوات في جماعة على الصلوات في جماعة المنظم

قال رحمه الله: (((١٢٧ - ويجب على الحاج في أيام منى أن يحافظ على الصلوات الخمس مع الجماعة والأفضل أن يصلي في مسجد الخيف إن تيسر له لقوله على: الخمس مع الجماعة والأفضل أن يصلي في مسجد الخيف المقدسي في (المختارة) (صلى في مسجد الخيف سبعون نبيا) [أخرجه الطبراني والضياء المقدسي في (المختارة) وحسن إسناده المنذري وهو كما قال باعتبار أن له طريقا أخرى كما حققته في (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد) (ص ٢٠١، ١٠٧ الطبعة الثانية المكتب الإسلامي)]. ١٢٨ – فإذا فرغ من الرمي في اليوم الثاني أو الثالث من أيام التشريق فقد انتهى من مناسك الحج فينفر إلى مكة ويقيم فيها ما كتب الله له وليحرص على أداء الصلاة مناسك الحج فينفر إلى مكة ويقيم فيها ما كتب الله له وليحرص على أداء الصلاة في المسجد عماعة و لا سيما في المسجد الحرام لقوله عليه الصلاة والسلام: (صلاة في المسجد مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه)[أخرجه أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعا بإسناد صحيح وصححه جمع ذكرتهم في (الإرواء) (١٢٩ ا)]))).

¶ الشرح: –

هنا مسائل حول المسجد الحرام اقتضت الحاجة ذكرها ، ونتناولها كما يلي :-

◊ المسألة الأولى: هل مضاعفة الأجر خاصة بالمسجد أم أنها عامة في كل حرم مكة؟
 قال ﷺ: (وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه)(١).

نقول تحريرا لمحل النزاع: أما المسجد الأقصى فهو المسجد خاصة ، فالعلماء مجمعون على أنه لا حرم إلا للمسجد الحرام والمسجد النبوي.

واختلفوا في واد في الطائف يقال له : وادي وج ، قد اعتبره الشافعية حرما وخالفهم بقية

⁽١) رواه أحمد ٣٤٣/٣ ، وابن ماجه ١١٥٥ ، وصححه الألباني فيه .

العلماء^(١) .

واحتج الشافعية بما ورد في حديث الزبير، قال : (لما أقبلنا مع رسول الله على من ليلة حتى إذا كنا عند السدرة وقف رسول الله على في طرف القرن الأسود حذوها فاستقبل نخبا ببصره وقال مرة واديه ووقف حتى اتقف الناس كلهم ثم قال : إن صيد وج وعضاهه حرم محرم لله، وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره لثقيف) (٢) .

والراجح من أقوال أهل العلم أن " وادي وج " ليس بحرم لضعف الحديث كما سبق .

وبناء على ما تقدم لا يصح إطلاق اسم الحرم إلا على الحرمين حرم مكة وحرم المدينة ، ولا يصح إطلاق اسم الحرم على المسجد الأقصى المبارك، ولا على المسجد الإبراهيمي في الخليل، وتسميتهما حرما لا أصل لها (٣).

وأما المسجد النبوي ؛ فالتضعيف خاص في المسجد الذي هو البناء المعروف، لكن ما زيد فيه فهو منه، و الدليل على ذلك أن الصحابة شي صلوا في الزيادة التي زادها عثمان شيء ، مع أنما خارج المسجد الذي كان على عهد النبي على .

وأما المسجد الحرام ؛ ففيه خلاف بين العلماء ، هل المراد بالمسجد الحرام كل الحرم ، أو المسجد الخاص الذي فيه الكعبة ؟

ذهب المالكية ، وأكثر الحنابلة ، وبعض الشافعية إلى أنه خاص بالمسجد الذي فيه

⁽١) انظر نيل الأوطار ٢٩/٥

⁽٢) رواه أحمد ١٦٥/١، وأبو داود ٢٠٣٢ ، والبيهةي ٥/٠٠٠، وهذا الحديث ضعفه جماعة من أهل العلم، فقال البخاري : لا يصح . ونحوه قال الأزدي ،وذكر الخلال أن أحمد ضعفه ، وضعفه ابن حبان والنووي ، انظر زاد المعاد ٢٠١/٢ ، التعليقات الرضية على الروضة الندية للألباني ٨٦/٨، ٨٦ .

⁽٣) الشرح الممتع لابن عثيمين ١٥/٦ .

الكعبة فقط(١)، وأما بقية الحرم فلا يثبت له هذا الفضل ، وهو قول الشيخ ابن عثيمين ، وظاهر اختيار الشيخ هنا .

والقول الثاني: إن جميع الحرم يثبت له هذا الفضل، وهو قول الأحناف والشافعية، ومنسوب إلى الجمهور ، وروي عن عطاء أنه قال : (بل في الحرم كله ؛ فإن الحرم كله مسجد) (٢٠) ، ونصره ابن القيم ، واختاره الشيخ ابن باز ، وأكثر هيئة كبار العلماء (٣٠).

- أما الذين قالوا إنه خاص بالمسجد الذي فيه الكعبة فاستدلوا بما يلى :

الحبة النبي إلى النبي الله : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة) و الكعبة الكعبة الكعبة الله الله الله الله الكعبة الك

٢ . قول النبي ﷺ : (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى) (°) ، ومعلوم أنه لو شد الرحال إلى مسجد الخيف مثلا وهو في

⁽١) انظر إيضاح المناسك للأزهري ١٩ ، الفروع لابن مفلح ٢٠٠/١ ، المجموع للنووي ١٨٩/٣ .

⁽٢) مسند الطيالسي ١٤٦٤ ، ونسب إليه فضيلة الشيخ علي الحلبي خلاف هذا القول كما في نبذة التحقيق ص ٨ ، وعزاه إلى الفاكهي ١٣٤/٢ ، قال الحافظ في الفتح ٤٥١/٣ : (والقول بأن المراد بالمسحد الحرام الحرم كله ؛ ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها إليهم ضعيفة) .

⁽٣) انظر حاشية ابن عابدين ٢٥٩/١ ، مغني المحتاج ٣٦٧/٤ ، زاد المعاد ٣٠٣/٣ ، مجموع فتاوى ابن باز ١٣٠/٤ ، وانظر البلد الحرام فضائل وأحكام ٣١ .

⁽٤) أخرجه مسلم في الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكةوالمدينة (١٣٩٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٥) أخرجه البخاري في فضل الصلاة في مكة والمدينة ، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (١٣٩٧) عن أبي هريرة ﷺ .

الحرم لكان مخالفا للنص ، وإنما تشد الرحال إلى المسجد الذي فيه الكعبة ، ولهذا اختص بمذه الفضيلة ؛ فالأحكام الشرعية متآلفة وليست متنافرة .

قول الله تعالى: ﴿ شَبْحَنَ ٱلَّذِي آسَرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِن الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْسَا ﴾
 [الإسراء: ١]، وقد أسري بالنبي ﷺ من الحجر (١)، الذي هو جزء من الكعبة، لذلك قال أنسﷺ:
 (أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة) (٢).

٤. قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ عَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجُسٌ فَلاَ يَعْرَبُوا الْسَنجِد الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمَ مَسَدَا ﴾ [النوبة: ٢٨]، قال ابن عثيمين: (فالمسجد الحرام هنا المراد به مسجد الكعبة ، لا جميع الحرم، لأن الله تعالى قال: { فَلا يَعْرَبُوا } ولم يقل: فلا يدخلوا، ومن المعلوم أن المشرك لو جاء ووقف عند حد الحرم ليس بينه وبينه إلا شعرة لم يكن ذلك منهيا عنه، ولو كان المسجد الحرام هو كل الحرم، لكان ينهى المشرك أن يقرب حدود الحرم، لأن الله قال: { فَلا يَعْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ } نسأل هل يحرم على المشرك أن يدخل داخل الأميال، أو أن يأتي حولها؟

الجواب : الأول هو المحرم ؛ لأنه إذا دخل الأميال ، وهي العلامات التي وضعــت تحديدا للحرم ، لو دخلها لكان مقتربا من المسجد الحرام) .

٥- قوله تعالى: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَمَدُوكُمْ عَنِ الْسَجِدِ الْحَرَارِ وَالْهَدَى مَعْكُوفًا أَن يَبَلُغَ عَيَلَدُ ﴾ [الفتح: ٢٥] ، فالمقصود هنا مسجد الكعبة لأنه هو الذي صد عنه النبي ﷺ ، فقد كان يصلي في الحرم وهو في الحديبية كما سيأتي .

واستدل القائلون بعموم الحرم بأدلة منها :-

١- أن النبي ﷺ في الحديبية نزل في الحـل ، والحديبية بعضها مـن الحل وبعضها من الحرم ،

⁽٢) صحيح البخاري ٤٧٨/١٣ ، ومسلم ١٤٨/١ .



⁽١) انظر حزء الإسراء والمعراج للألباني ١٤ .

ولكنه كان يصلي داخل الحرم ، أي : يتقصد أن يدخل داخل الحرم للصلاة (١) .

قال ابن القيم : (وفي هذا كالدلالة على أن مضاعفة الصلاة بمكة تتعلق بجميع الحرم لا يخص بحا المسجد الذي هو مكان الطواف) .

وهذا - عند التأمل - ليس صريحا؛ لأن هذا لا يدل على الفضل الخاص، وهو أن الصلاة أفضل من مائة ألف صلاة، وإنما يدل على أن أرض الحرم أفضل من أرض الحل، وهذا لا إشكال فيه، فالصلاة في مساجد الحل، كما سيأتي .

٢ - قوله تعالى: ﴿ هَدَيًا بَلِغَ ٱلكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فإن من المعلوم أنّ الهدي لا يذبح في الكعبة،
 وإنما يذبح داخل حدود الحرم في مكة أو خارجها .

والجواب عنه من وجهين :

الوجه الأول : أن النبي ﷺ بين بفعله وقوله أن المراد عموم الحرم ، فإنه نحر في منى ، وقــال كما سبق : (كل فجاج مكة ومنى طريق ومنحر) .

الوجه الثاني: أنه لا يمكن أن يتبادر إلى ذهن المخاطب ، أن المراد به وصول الهدي إلى الكعبة ، والكلام يحمل على ما يتبادر إلى الذهن ، ولذلك حملنا قوله الله المحاطب (٢٠) على المسجد الخاص الذي فيه بناية الكعبة ؛ لأن ذلك هو المتبادر إلى ذهن المخاطب (٢٠).

٣. قول الله تعالى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي آَسَرَىٰ بِمَبْدِهِ لَيْلًا مِن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] وقد أسري بالنبي على من بيت أم هانئ (٣) .

(TEY)

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٣٢٣/٤) عن مروان والمسور بن مخرمة ، وانظر زاد المعاد ٣٠٣/٣ ، وفيه موضع النقل الآتي عن ابن القيم ، وقال المحققان للزاد : رجاله ثقات .

⁽٢) الشرح الممتع ٦/٦٥ .

⁽٣) زاد المعاد٣ /٣٠٣.

والجواب من وجهين أيضا:

الوجه الأول: أنه قد سبق أن النبي السي أسري به من الحجر ، والرواية التي استدلوا بها هنا جمع بينها العلماء بأنه حيء به من البيت إلى الحجر ثم أسري به ، فبذلك لا يكون بها دلالة على قولهم .

الوجه الثاني: أننا لا نمنع أن يطلق المسجد الحرام على الحرم كله بقرينة ، لكن الأصل عند الإطلاق أن يراد به المسجد .

أن النبي الله نزل بالأبطح شرق مكة ، وأقام بحم أربعة أيام ، يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء ، ولو كان التضعيف خاصا بالبيت لما ضيع هذا الفضل وأقام بعيدا عنه ، حتى رجع من عرفة ، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما (1).

والجواب : أنه مكان فسيح واسع ، يشمل اليوم ما يسمى العدل والمعابدة إلى الحجون ، وكان على الناس ، ومن رفقه بحم أنه لم يذهب إلى المسجد الحرام والكعبة المشرفة ؛ لأنه لو ذهب لسارت معه هذه الجموع العظيمة ،

ولشق ذلك عليهم $(^{''})$, وهنا قدم المصلحة العامة للمسلمين على مصلحة خصوص الأجر ، فمجرد هذا الفعل لا يدل على تعميم التضعيف لاحتماله وعدم صراحته ، هذا مع احتمال آخر وهو خشية أن يظن وجوب الذهاب إلى المسجد في هذه الأيام ، أو أنه من مناسك الحسج $(^{"})$.

⁽١) صحيح البخاري ٤٠٥/٣.

⁽٢) انظر صفة حجة النبي ﷺ كأنك معه للطريري ص ١٠ (الشاملة) .

 ⁽٣) انظر فتح الباري ٤٨٦/٣ ، وأحكام الحرم المكي لسامي الصقير ١٦٢ .

حما استدلوا بقول ابن عباس: الحرم كله المسجد الحرام (١). ولا يصح كما سبق، على أنه لو فرض تبوته فلا تعرض فيه لتضعيف الأجر، وإنما قد يراد به مطلق التسمية، أو بعض الأحكام.

وبذلك يتبين أن التضعيف خاص بالمسجد الذي فيه الكعبة ، وهذا الترجيح العلمي في المسألة ، وأما الموقف الإيماني فهو تغليب الرجاء فيما عند الله تعالى ، وحسن الظن به ؛ أن تشمل منته كل من قصد حرمه ، وحل ضيفا عنده ، وهو الغني الكريم .

♦ المسألة الثانية : إذا امتلأ المسجد الحرام ، واتصلت الصفوف وصارت في الأسواق وما حول الحرم ؟

فالجواب: نعم ؛ لأن هذه الجماعة جماعة واحدة ، وهؤلاء الذين لم يحصل لهم الصلاة إلا في الأسواق خارج المسجد لو حصلوا على مكان داخله لكانوا يبادرون إليه ، فما دامت الصفوف متصلة ، فإن الأجر حاصل حتى لمن كان خارج المسجد (٢).

◊ المسألة الثالثة: هل المضاعفة في جميع الأعمال الصالحة أم في الصلاة فقط ؟

تضعيف الأعمال بعدد معين أمر توقيفي ، يفتقر إلى دليل خاص ولا بحال للقياس فيه ، فإن قام دليل صحيح في تضعيف بقية الأعمال أخذ به ، ولا ريب أن للمكان الفاضل والزمان الفاضل أثرا في تضعيف الثواب ، فالحسنات تضاعف في الزمان والمكان الفاضل ، قال شيخ الإسلام : (والصلاة وغيرها من القرب بمكة أفضل، والجحاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان ، وتضاعف السيئة والحسنة بمكان أو زمان فاضل ذكره القاضي وابن الجوزي) (٣)،

⁽١) أخبار مكة للفاكهي ١٠٦/٢ ، وفي إسناده ليث ابن أبي سليم ، وفيه مقال ، وقد سبق تضعيف الحافظ في الفتح ٤٥١/٣ .

⁽٢) انظر ما سبق في الشرح الممتع للعثيمين ١٨/٦ .

⁽٣) الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص١١٣.

لكن تخصيص التضعيف بقدر معين يحتاج إلى دليل خاص ، فجميع الأعمال الفاضلة في الحرم أعظم ، لكن لا تضاعف إلى عدد معين إلا في الصلاة .

◊ المسألة الرابعة : هل المضاعفة خاصة بالفرائض أم أنها تشمل النوافل ؟

أوجه ما قيل في ذلك وهو ما عليه الجمهور واختيار العلامة ابن عثيمين رحمه الله أن ما كان مشروعا في المسجد ، شمله هذا التفضيل كالعيدين والاستسقاء والكسوف وقيام رمضان وتحية المسجد ، وما كان الأفضل فيه البيت ، ففعله في البيت أفضل كالرواتب ونحوها(١) .

وبذلك تحتمع أحاديث مضاعفة الأجر مع أحاديث الترغيب بصلاة النافلة في البيت .

◊ المسألة الخامسة : هل تضاعف السيئات في الحرم كمضاعفة الحسنات ؟

قال ابن عثيمين: أما في الكمية فلا تضاعف لقوله تعالى: ﴿ مَن جَلَةَ بِالْحَسَنَةِ فَلَدُ عَشَرُ أَمْثَالِهَا وَمُن جَلَةً بِالْحَسَنَةِ فَلَدُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمُن جَلَةً بِالسَّيِّتَةِ فَلا يُعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ، وهذه الآية مكية لأنحا من سورة الأنعام ، وكلها مكية لكن قد تضاعف السيئة في مكة من حيث الكيفية لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُمرِدُ فِيهِ بِإِلْحَسَامِ بِظُلَا لِمِ أَلَيْقَهُ مِنْ عَلَا إِلَيْهِ ﴾ [الحج: ٢٥] (١).

♦ المسألة السادسة : هل الأفضل في حق المرأة الصلاة في المسجد الحرام أم في مسكنها ؟

ثبت عن أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي رضى الله عنهما أنها جاءت إلى النبي على ، فقالت : يا رسول الله إني أحب الصلاة معلى ، قال: (قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك خير من صلاتك في



⁽١) حاشية ابن عابدين ٢٥٩/١ ، الفواكه الدواني ٣٦٥/٢ ، الشرح الممتع ٥١٤/٦ .

⁽٢) الشرح الممتع ٦/١٥ .

دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي) .

قال : فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شيء من بيتها وأظلمه ، وكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل (١) .

فهذا الحديث نص في أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد النبوي مع تضعيف الأجر فيه ، ولو كان الإمام هو رسول الله على ، وليس ذلك إلا طلبا للستر في حقها، وقرارها في بيتها ، وهذه العلة متحققة في بقية المساجد – بل وأولى – لعموم حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله على قال : (خير مساجد النساء قعر بيوتهن) (٢) .

وهذا الحكم عام يشمل المسجد الحرام.

لكن ورد أثر يفيد أن صلاة المرأة في المسجد الحرام أفضل ، وهو قول ابن مسعود رفي : (ما الامرأة أفضل من صلاتها في بيتها إلا في المسجد الحرام) (٣).

والأقرب في ذلك عموم الحديث ، إلا أن يحمل أثر ابن مسعود على من زارت البيت لحج أو عمرة ، لتعلق نسكها بالبيت أصالة ، وعموم حديث : (استمتعوا من هذا البيت ، فإنه قد هدم مرتين ، ويرفع في الثالثة) (3) ، والاستمتاع به يكون أولويا بالعبادة المختصة به وهي الطواف .

⁽١) رواه أحمد في المسند ٦/ ٣٧١ رقم ٢٧١٣، قال الألباني: صحيح لغيره، انظر صحيح الترغيب. ٣٤.

⁽٢) قال الألباني في صحيح الترغيب ٣٤١ : (حسن لغيره ، رواه أحمد والطبراني في الكبير وفي إسناده ابن لهيعة ، ورواه ابن حزيمة في صحيحه والحاكم من طريق دراج أبي السمح عن السائب مولى أم سلمة عنها،وقال ابن حزيمة: لا أعرف السائب مولى أم سلمة بعدالة ولا حرح ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد).

⁽٣) أخبار مكة للفاكهي ١٢٠٤ ، انظر إتحاف الناسك ص ٢٣٦ .

⁽٤) السلسلة الصحيحة ١٤٥١.

ومع ذلك - وكما هو متقرر - لا تمنع المرأة من الصلاة في المسجد إذا رغبت في ذلك ، لقوله ﷺ : (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله) (١) .

لكن في المواسم حين يقع التزاحم الشديد ، والالتصاق بين الرجال والنساء ، والامتهان الذي يحصل للمرأة ، وما قد يصاحب ذلك من تكشف ، فلاشك أن بيتها أفضل لها ، مع هذه المفاسد ، إن لم يمكن التحرز منها ، والله أعلم .

🖳 طواف التحاوع

قال رحمه الله: (((١٢٩ – ويكثر من الطواف والصلاة في أي وقت شاء من ليل أو نهار ولقوله والركنين الأسود واليماني: (مسحهما يحط الخطايا ومن طاف بالبيت لم يرفع قدما ولم يضع قدما إلا كتب الله له حسنة وحط عنه خطيئة وكتب له درجة ومن أسبوعا كان كعتق رقبة) [أخرجه الترمذي وغيره وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم وهو مخرج في (المشكاة) (١٢٨) و (الترغيب) (١٢٠/١٥) ووقوله: (يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) [رواه أصحاب السنن وغيرهم وصححه الترمذي والحاكم والذهبي وهو مخرج في (الإرواء) (٤٨١)]))).

🖁 الشرح: –

في هذه الفقرة مسألتان:

♦ المسألة الأولى : حكم صلاة ركعتي الطواف في أوقات النهي ؟

لا خلاف في أن تأخير صلاتهما إلى وقت غير وقت النهي الذي طاف فيه هو الأفضل وهو

⁽١) رواه البخاري ٩٠٠ ، ومسلم ٩٢١ .

ما ذكره البخاري في صحيحه تعليقا بصيغة الجزم، قال: (باب الطواف بعد الصبح والعصر، وكان ابن عمر رضي الله عنهما: يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس، وطاف عمر بعد الصبح، فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى)(١) أي منطقة جرول وآبار الزاهر.

وفعل عمر ﷺ يدل على أن تأخيرهما عن وقت النهي هو الصواب،

وممن قال به : أبو سعيد الخدري ، ومعاذ ابن عفراء ، ومالك وأصحابه ، وعزاه بعضهم إلى الجمهور .

ومذهب طائفة من الفقهاء أن ذوات الأسباب الخاصة من الصلوات لا تدخل في عموم النهي في أوقات النهي، حكاه ابن المنذر، عن ابن عمر، وابن عباس، والحسن ، والحسين بن علي، وابن الزبير، وطاووس ، وعطاء ، والقاسم بن محمد، وعروة، ومجاهد، وأحمد، وإسحاق وأبي ثور ، والشافعي^(٢).

واستدلوا لذلك بالخبر والأثر والنظر:-

أما الخبر: فما يلي:

١- ما ثبت عن جبير بن مطعم الله أن النبي الله قال: (يا بني عبد مناف : لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) (٣) .

٢- حديث : (لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس) ، و في آخره : (من طاف فليصل) ^(٤) .

⁽٤) روى الزيادة ابن عدي في الكامل ٣٨٩/٣ ، في ترجمة سعيد بن أبي راشد ، وقال : لا يتابع عليه . قال الحافظ : وكذا قال البخاري ، انظر التلخيص الحبير ٤٨١/١ .



⁽١) كتاب الحج باب ٧٣.

⁽٢) الإشراف على مذاهب العلماء ٢٨٧/٢.

⁽٣) خرجه الشيخ في المتن .

 γ ما رواه مجاهد عن أبي ذر مرفوعا : (لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس إلا بمكة) (١) .

وأما الأثـــر :

١- فما رواه البخاري عن عبدالعزيز بن رفيع قال : (رأيت عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين) (٢) .

٢- وما رواه البيهقي ، عن أبي الدرداء : أنه طاف بعد العصر عند مغارب الشمس فصلى الركعتين ، وقال : (إن هذه البلدة ليست كغيرها) (٣) .

• وأما النظر: فهو أن ذوات الأسباب الخاصة من الصلوات ، لا تدخل في عموم النهي، لأن سببها الخاص يخرجها من عموم النهي ، كركعتي الطواف فإنهما لسبب خاص ، هو الطواف ، وكتحية المسجد في وقت النهي ، ونحو ذلك .

قال الشنقيطي: (وقد قال الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار: وأنت خبير بأن حديث جبير ابن مطعم ، لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة ، لأنه أعم منها من وجه وأخص من وجه ، وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر ، لما عرفت غير مرة انتهى منه ، وهو كما قال رحمه الله.

⁽١) صححه الألباني ، وأحاب عن علل من ضعفوه في بحث دقيق ، انظر السلسلة الصحيحة ٣٤١٢ .

⁽٢) صحيح البخاري ١٦٣٠ .

⁽٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى " "٤٦٣/٢": كتاب الصلاة: باب ذكر البيان أن هذا النهي مخصوص ببعض الأمكنة دون بعض .

والقاعدة المقررة في الأصول: أن النصين إذا كان بينهما عموم ، وخصوص من وجه ، فإنحما يظهر تعارضهما في الصورة التي يجتمعان فيها ، فيجب الترجيح بينهما . كما أشار له صاحب مراقي السعود بقوله :

وإن يك العموم من وجه ظهر ... فالحكم بالترجيح حتما معتبر

وإيضاح كون حديث جبير المذكور بينه ، وبين أحاديث النهي المذكورة عموم وخصوص من وجه، كما ذكره الشوكاني رحمه الله : هو أن أحاديث النهي عامة في مكة وغيرها ، خاصة في أوقات النهي وغيرها، خاص بمكة حرسها الله ، فتختص أحاديث النهي بأوقات النهي في غير مكة ، ويختص حديث جبير بالأوقات التي لا ينهى عن الصلاة فيها بمكة ، ويجتمعان في أوقات النهي في مكة ، فعموم أحاديث النهي يشمل مكة وغيرها ، وعموم إباحة الصلاة في جميع الزمن في حديث جبير ، يشمل أوقات النهي وغيرها في مكة ، فيحب الترجيح . وأحاديث النهي وغيرها في مكة فيظهر التعارض في أوقات النهي في مكة ، فيحب الترجيح . وأحاديث النهي أرجح من حديث جبير من وجهين :

أحدهما : أنما أصح منه لثبوتما في الصحيح .

والثاني: هو ما تقرر في الأصول، أن النص الدال على النهي يقدم على النص الدال على الإباحة، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، كما قدمناه مرارا. والعلم عند الله تعالى)(١).

أقول: ويكدر على هذا التحقيق الأصولي تصحيح الشيخ الألباني رحمه الله استثناء مكة من النهي ، فيكون الحكم ظاهرا في الجواز ، ويبقى البحث في إباحة جميع الصلوات في مكة في أوقات النهي ، أو صلاة الطواف ، قال البيهقي: (فإن كان المراد بالصلاة المذكورة مع

⁽١) أضواء البيان للشنقيطي ٤١٤/٤ .

الطواف ركعتي الطواف كان المعنى من جوازها أنها صلاة لها سبب ، فرجع إلى الباب الأول فى التخصيص ، وإن كان المراد بها سائر النوافل : عاد التخصيص إلى المكان ، والأول أشبههما بالآثار) (١) ، والله أعلم .

◊ المسألة الثانية : حكم قطع الطواف ؟ في هذه المسألة تفصيل كما يلي :

إذا كان قطع الطواف للحاجة كإقامة الصلاة المفروضة أو تجديد وضوء ونحوه ثم يعود ؟ فأكثر العلماء على جوازه حتى في الطواف الواجب إلا في قول مالك بأنه يمضي في طوافه ولا يقطعه إلا أن يخاف أن يضر بوقت الصلاة ، لأن الطواف صلاة فلا يقطعه لصلاة أخرى ، كما سبق (٢) .

• والمسألة هنا حول قطع الطواف بلا عذر دون الرجوع إليه ، فالجمهور هنا يمنعون قطع طواف التطوع ، والفرض بطريق الأولى ، ويوجبون إتمامه بالشروع فيه ، وأدلتهم في ذلك العمومات الآمرة بإتمام الأعمال وعدم إبطالها . إلا أنه قد ورد أثر عن ابن عمر ، وفيه أنه كان يصرف على وتر من طوافه (٣) .

اتفق الجميع على أن قطع الطواف لاستراحة يسيرة لا يؤثر في صحة الطواف ، وإن كان قد كرهه بعض أهل العلم كما جاء عن مجاهد (٤).

⁽١) السنن الكبرى للبيهقي ٢ / ٤٦١ .

⁽٢) في مسالة من قطع الطواف يبني أم يستأنف ؟

⁽٣) انظر إتحاف الناسك ص ٩٩.

⁽٤) انظر المصنف لابن أبي شيبة (٤/٥٦/٤) ، الحاوي الكبير للماوردي (١٤٨/٤) .

🖳 (هلواف الوداع)

قال رحمه الله: (((۱۳۰ – فإذا انتهى من قضاء حوائجه ، وعزم على الرحيل ، فعليه أن يودع البيت بالطواف، لحديث ابن عباس، قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال النبي الله: (لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت) [رواه مسلم وغيره والبخاري بنحوه، وهو مخرج في (الإرواء) (۱۸۸)، و (صحيح أبي داود) (۱۷٤٧)])).

🖁 الشرح: –

في هذه الفقرة مسائل:

◊ المسألة الأولى : حكم طواف الوداع ؟

ذهب جمهور العلماء إلى وجوب طواف الوداع (١) ، واستدلوا بالأحاديث الآمرة به ؟ كقول ابن عباس رضي الله عنهما قال : (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض) (٢) ، مع الرواية التي أوردها الشيخ المصرحة بأن الآمر لهم هو رسول الله على الحائض .

وخالف في ذلك المالكية فذهبوا إلى أنه مندوب (٢)، واستدلوا بحديث عائشة رضي الله على قالت : (حاضت صفية بنت حيى بعدما أفاضت ، قالت : فذكرت ذلك لرسول الله على فقال : أحابستنا هي ؟ قلت : يا رسول الله إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الإفاضة ، قال : فلتنفر إذا) (١) ، قال المازري : (ولنا عليهم حديث صفية إذ لو كان واجبا لاحتبس لها ، ولم يكفها طواف الإفاضة) (٥).

⁽١) الأم للشافعي ٢٤٣/٢ ، المبسوط للسرخسي ٤/٤ ، الإفصاح لابن هبيرة ٢٧٦/١ .

⁽٢) أخرجه البخاري في الحج، باب: طواف الوداع (١٧٥٥)، ومسلم في الحج (١٣٢٨) .

⁽٣) المدونة الكبرى ١/٥٦٥ ، تبيين المسالك للشيباني ٢٦٨/٢ .

⁽٤) البخاري ٤١٤، ومسلم ٣٢٨٦ .

⁽٥) إكمال الإكمال١٦/٣٤٤.

والجواب عن هذا ظاهر وهو أن النبي الله لم يلزمها بالوداع لا لأنها طافت طواف الإفاضة ، وإنما لأنها كانت حائضا ، وقد خفف النبي الله عن الحائض ، كما سيأتي ، فهي رخصة في حقها عزيمة لغيرها .

◊ المسألة الثانية : هل للعمرة طواف للوداع ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه ليس للعمرة طواف وداع (١)، حتى نقله ابن رشد إجماعا ، فقال: (كما أجمعوا على أنه ليس على المعتمر إلا طواف القدوم) $^{(7)}$.

واستدلوا على ذلك بالخبر والأثر:

أما الخبر: فهو أن أمر النبي على بطواف الوداع كان في الحج ، ولم ينقل عنه أن أمر به المعتمرين في جميع عمراته .

وأما الأثر: فقد ثبت عن عمر الله أنه قال: (لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت) (٣)، وبلفظه عن ابن عمر رضي الله عنهما (١٠).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : (من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض فإن رسول الله على رخص لهن) (٥٠ .

⁽١) بدائع الصنائع للكاساني ١٣٣/٢ ، المجموع للنووي ٨/٥٦٠ ، الفروع لابن مفلح ٢٨٦/٢ .

⁽٢) بداية المحتهد ٦٤٢/١ .

⁽٣) رواه الإمام مالك في الموطأ ٣٦٩/١ ، بأصح الأسانيد .

⁽٤) الأم للإمام الشافعي ١٦٧/٢.

⁽٥) رواه الترمذي ٩٤٤ ، والنسائي في الكبرى ٤١٩٦ ، وابن خزيمة ٣٠٠١ ، وابن حبان ٣٨٩٩ ، والحاكم ٤٧٠/١ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وذهب بعض الشافعية وبعض الحنابلة إلى أن طواف الوداع واجب على كل خارج من مكة، سواء كان حاجا أو معتمرا أو مكيا أو زائرا (١) .

وأما المالكية فطواف الوداع مستحب عندهم في الحج كما سبق ، ومستحب كذلك لكل خارج من مكة (٢) .

وأدلة من عمم الحكم ما يلي:

(7) من حج هذا البيت أو اعتمر فليكن آخر عهده أن يطوف بالبيت (7).

٢- حديث: (العمرة الحج الأصغر) (٤).

٣- قوله ﷺ : (اصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك) (٥٠).

٤- أن طواف الوداع ليس من جملة المناسك لقوله على: (يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا) (١) ، وطواف الوداع يكون عند خروجه بعد الثلاث، وسماه قبله قاضيا لنسكه، مما يدل على أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج.

والراجح من هذه الأقوال أن طواف الوداع واجب في الحج دون غيره، لقوة الأدلة في ذلك، ويجاب عن أدلة المخالفين كما يلي: -

وقال الشيخ الألباني : (منكر بمذا اللفظ وصح معناه دون قوله أو اعتمر) .

- (٤) هو قطعة من حديث كتاب عمرو بن حزم ، وقد سبق الكلام عنه مستوفى في أول هذا الشرح .
 - (٥) رواه البخاري ١٤٤/٢ ، ومسلم ١١٨٠ .
 - (٦) رواه مسلم ٣٣٦٤.



⁽١) المجموع للنووي ١٨٩/٨ ، إعلام الموقعين لابن القيم ٣٧٦/٤ .

⁽٢) المدونة الكبرى ١/٣١٥ ، ٣٦٥ .

⁽٣) رواه الترمذي ٩٤٦ ، قال أبو عيسى : (حديث الحارث بن عبد الله بن أوس حديث غريب وهكذا روى غير واحد عن الحجاج بن أرطاة مثل هذا وقد خولف الحجاج في بعض هذا الإسناد) .

أما الحديث الأول ؛ فلفظ العمرة هنا منكر كما هو مبين في التخريج .

وأما الحديث الثاني ؛ فمحتلف في صحته ، وعلى فرض ثبوته فهو لا يدل على اتفاقها في كل شيء بدليل كثرة الاختلافات بين الحج والعمرة ، والتعبير بالأصغر يشعر بذلك ، قال الشافعي:(وإذا كانت العمرة تصلح في كل شهر ، فلا تشبه الحج ، الذي لا يصلح إلا في يوم بعينه،إن لم يدرك فات إلى قابل، فلا يجوز أن تقاس عليه، وهي تخالفه في هذه كله)(١).

وأما الحديث الثالث: فقد جاء في لفظ في مسلم عن يعلى قال: أتى النبي الله رجل، وهو بالجعرانة ، وأنا عند النبي الله ، وعليه مقطعات ، يعني جبة ، وهو متضمخ بالخلوق فقال: إني أحرمت بالعمرة ، وعلي هذا ، وأنا متضمخ بخلوق ، فقال له النبي الله : "ما كنت صانعا في حجك"؟ قال: أنزع عني هذه الثياب ، وأغسل عني هذا الخلوق ، فقال له النبي الله : "ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك" ، فهذا يدل على أن المقصود أن يصنع ما أشار إليه ، لا كل ما يفعله في الحج ، فالفروق بين النسكين كثيرة .

وأما القول بأن طواف الوداع ليس متعلقا بالحج وإنما لكل خارج من مكة فيحاب عنه بأجوبة منها :

١- أنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه أمركل من خرج من مكة أن يطوف مع الحاجة إلى بيان ذلك
 بيانا عاما ، مع كثرة القادمين إليها ، والمسافرين منها .

٢- أنه قد نقل الإمام ابن عبدالبر الاتفاق على أن طواف الوداع من النسك فقال: (وقد أجمعوا أن طواف الوداع من النسك) (٣).

⁽١) الأم ٢/٧٤١ .

⁽٢) سبق تخريجه .

⁽٣) التمهيد ٢٦٩/١٧ .

٣- أن سقوطه عن أهل مكة لا يعني أنه واجب على كل خارج منها ؛ فإن لأهل مكة خصوصية في بعض الأحكام المتعلقة بالحج، كسقوط هدي التمتع، وعدم وجوب العمرة (١).

♦ المسألة الثالثة: إذا تأخر في مكة بعد طواف الوداع هل يعيده؟

قال ابن قدامة : (فإن ودع و اشتغل في تجارة عاد فودع ثم رحل ، قد ذكرنا أن طواف الوداع إنما يكون عند خروجه ليكون آخر عهده بالبيت ، فإن طاف للوداع ثم اشتغل بتجارة أو إقامة فعليه إعادته ، وبمذا قال عطاء و مالك و الثوري و الشافعي و أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي: إذا طاف للوداع أو طاف تطوعا بعدما حل له النفر أجزأه عن طواف الوداع ، وإن أقام شهرا أو أكثر ، لأنه طاف بعدما حل له النفر ، فلم يلزمه إعادته كما لو نفر عقيبه .

ولنا قوله الطَّيْكِمْ : " لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت " .

ولأنه إذا أقام بعده خرج عن أن يكون وداعا في العادة ، فلم يجزه كما لو طافه قبل حل النفر ، فأما إن قضى حاجة في طريقه أو اشترى زادا أو شيئا لنفسه في طريقه لم يعده ، لأن ذلك ليس بإقامة تخرج طوافه عن أن يكون آخر عهده بالبيت ، وبهذا قال مالك و الشافعي ولا نعلم مخالفا لهما)(٢).

المسألة الرابعة : إذا أخر طواف الإفاضة إلى حين خروجه من مكة فهل يجزئه عن طواف الوداع ؟

قال ابن قدامة : (فإن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج ، ففيه روايتان : إحداهما : يجزئه عن طواف الوداع ، لأنه أمر أن يكون آخر عهده بالبيت ، وقد فعل ، ولأن ما شرع



⁽١) انظر من أحكام العمرة للبهلال ص ٢٨٢ ، وما بعدها .

⁽٢) المغنى (٥/٣٣٩).

لتحية المسجد أجزأ عنه الواجب من جنسه كتحية المسجد بركعتين تجزئ عنهما المكتوبة ، وركعتا الإحرام وركعتا الطواف تجزئ عنهما المكتوبة .

وعنه لا يجزئه عن طواف الودع ؛ لأنهما عبادتان واجبتان ، فلم تجز إحداهما عن الأخرى كالصلاتين الواجبتين) (١) .

والإجزاء أقرب إلى التقعيد العام (٢)، ولكن الاحتياط في هذه العبادة أولى ما أمكن، والله أعلم.

الرخصة للحائض على المنائض المنائض المنائد

قال رحمه الله : ((171) - وقد كانت المرأة الحائض أمرت أن تنتظر حتى تطهر لتطوف الوداع [ثبت هذا في حديث الحارث بن عبد الله بن أوس عند أحمد وغيره وهو مخرج في (صحيح أبي داود) (<math>(172)

ثم رخص لها أن تنفر ولا تنتظر ، لحديث ابن عباس أيضا :

(أن النبي الله رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف ، إذا كانت قد طافت طواف الإفاضة) [أخرجه أحمد بإسناد صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجاه بنحوه كما هو مبين في (الإرواء) (١٠٨٦) وله شاهد من حديث عائشة عندهما وهو مخرج في (صحيح أبي داود) (١٧٤٨)]))).

🖁 الشـــرح:-

الرخصة في الحائض ظاهرة في هذه الأحاديث وهو قول عامة العلماء ، قال ابن عبد البر : (وأن طواف الوداع ساقط عنها ، ولا شيء في ذلك عليها ، ولا يحبس عليها كرى ولا غيره

⁽١) المغنى (٥/٣٣٨) .

⁽٢) وبه أفتى أعضاء هيئة كبار العلماء ، انظر : فتاوى اللجنة الدائمة ١٥٥/١١ .

اتباعا لهذا الحديث ، وهو مجتمع عليه عندهم) (١).

فالفدية هنا غير واردة لأن الترخيص جاء دون إشارة إليها .

قال ابن قدامة: (هذا قول عامة فقهاء الأمصار، وقد روي عن عمر وابنه أنهما أمرا الحائض بالمقام لطواف الوداع، وكان زيد بن ثابت يقول به ثم رجع، فروى مسلم (٢) أن زيد ابن ثابت خالف ابن عباس في هذا قال طاوس: كنت مع ابن عباس إذا قال زيد بن ثابت يفتي: أن لا تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت، فقال له ابن عباس: إما لا فاسأل فلانة الأنصارية هل أمرها رسول الله والله والله والله والله عن ابن عمر أنه رجع إلى قول يضحك، وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت. وروي عن ابن عمر أنه رجع إلى قول الجماعة أيضا. وقد ثبت التخفيف عن الحائض بحديث صفية حين قالوا: يا رسول الله إنها حائض، فقال: أحابستنا هي ؟ قالوا: يا رسول الله إنه قد أفاضت يوم النحر، قال: فلتنفر حائض، فقال: أحابستنا هي ؟ قالوا: يا رسول الله إنه قد أفاضت يوم النحر، قال: فلتنفر

وفي حديث ابن عباس: إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. والحكم في النفساء كالحكم في الخائض، لأن أحكام النفاس أحكام الحيض فيما يوجب ويسقط) (٣).

⁽۱) التمهيد ۲ / ۱۵۳ .

⁽٢) صحيح مسلم ٩٦٤/ ٩٦٤ .

⁽٣) المغني لابن قدامة ٥/١٤٦ .

🖳 نقل ماء زمزم

قال رحمه الله: (((۱۳۲ – وله أن يحمل معه ماء زمزم ما تيسر له تبركا به فقد: (كان رسول الله على المرضى ويسقيهم) رسول الله على المرضى ويسقيهم) [أخرجه البخاري في (التاريخ) والترمذي وحسنه من حديث عائشة رضي الله عنها وهو مخرج في (الأحاديث الصحيحة) (۸۸۳)].

بل إنه: (كان يرسل وهو بالمدينة قبل أن تفتح مكة إلى سهيل بن عمرو: أن أهد لنا من ماء زمزم ولا تترك فيبعث إليه بمزادتين) [أخرجه البيهقي بإسناد جيد عن جابر رضي الله عنه. وله شاهد مرسل صحيح في (مصنف عبد الرزاق) (٩١٢٧) وذكر ابن تيمية أن السلف كانوا يحملونه]))).

(ه) الشرح: -

هذه السنة مضى عليها المسلمون ولا يزالون يتواصون بها ، حتى أصبحت عرفا عاما لكل من زار البيت فزمزم من أجمل الهدايا ، وقد كان ابن عباس رضى الله عنهما إذا نزل به ضيف أتحفه من ماء زمزم ، ولا أطعم قوما طعاما إلا سقاهم من زمزم (١).

وقد كان الشيخ رحمه الله تعالى يرى أنه ليس لماء زمزم خصوصية إذا نقل من مكانه في مكة، وأنه لم يثبت في ذلك شيء (٢)، ثم صحح هذه الأحاديث، ولعله بتصحيحه لها نسخ مذهبه القديم، والله أعلم (٣).

⁽١) الدر المنثور ٢٢٣/٣ ، وروي بنحوه مرفوعا لكنه ضعيف كما في السلسة الضعيفة ٤١٦٥ .

⁽٢) كما في مقدمة إزالة الدهش والوله ص ٥.

⁽٣) ثم تباحثت مع أخص تلاميذه فضيلة الشيخ علي الحلبي حفظه الله فذكر أن الشيخ كان يرى أن بركتها في موضعها لا في نقلها ، ولا شك أن تصحيح هذه الأحاديث يدل على بقاء البركة ؛

إذ لا معنى لنقلها إلى المدينة إلا هذه البركة،وهو ما اتفق عليه رأيي ورأيه ، ورأي الشيخ هنا ، والله أعلم .

€ الخروج من المسجد

قال رحمه الله: (((۱۳۳- فإذا انتهى من الطواف خرج كما يخرج الناس من المساجد فلا يمشي القهقرى ويخرج مقدما رجله اليسرى [انظر تخريج الفقرة المتقدمة (۲۶ ص ۱۸)] قائلا: اللهم صل على محمد وسلم اللهم إني أسألك من فضلك))) .

سبق الكلام عن بعض أحكام المسجد الحرام ، وتبين أنه يشترك مع غيره من المساجد في أكثر الأحكام ، ومن ذلك آداب الخروج من المسجد ، وذلك في كيفية الخروج من تقديم الرجل اليسرى ثم في الذكر ، وسيورد الشيخ رحمه الله من البدع المنتشرة عند الخروج أن يمشي القهقرى أي إلى الوراء مستقبلا البيت حتى يفارقه (۱) ، و من يفعل ذلك لا يفعله – في الأغلب – كلما دخل أو خرج من المسجد ، وإنما يفعله في الوداع ، وفيه من التكلف والمشقة الظاهرة ما يتنافى مع سماحة الشريعة ويسر أحكامها .

وأخيرا يقول الحاج والمعتمر في رجوعه ما ثبت عن النبي $\frac{1}{20}$: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيبون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده) (7).

⁽١) وسيأتي أثر ابن عباس في النهي عن ذلك .

⁽٢) البخاري ٦٣٨٥ ، ومسلم ١٣٤٤ .

كر فصل في أحكام الحماء في الحج

هذا الفصل مما أضفته هنا لأهميته ، وعدم تعرض الشيخ له ، وسأذكره ملخصا ببيان نوع كل دم وأحكامه ، كما يلي :

♦ ١- دم التمتع و القران :-

وهو ثابت بالنص في قوله على : ﴿ فَإِذَا آمِنتُمْ فَنَ تَمَنَّعَ بِالْفُهُرَةِ إِلَى الْخَيْحَ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَيُ فَنَ لَمْ يَعِدْ
فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّارٍ فِي الْمُبَعِ وَسَبْعَتِهِ ذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنَ آهْ لَهُ مَكَافِرِيا اَلْمَسَجِدِ الْمُرَارُ وَاتَّقُوا اللهَ وَاللهَ اللهَ اللهُ ال

ومقداره شاة ، وما زاد فهو تطوع، وتجزئ البدنة - وهي الإبل والبقر - عن سبعة كما سبق ، وقد أهدى النبي على مائة ناقة ، وأهدى عن نسائه البقر .

ومن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة في بلده ، كما نصت عليه الآية .

نبيــه:

جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ ضحى بيقر عن نسائه يوم النحر) (١) .

والراجع في هذه اللفظة أنها من تصرف الرواة ، فقد جاءت عنها روايات بألفاظ أخرى ، وهي: أهدى، و ذبح، و نحر، وهي أشهر من لفظ: ضحى، كما نص عليه الحافظ في الفتح (٢). فإن نساء النبي على كن متمتعات ما عدا عائشة رضي الله عنها ، فكانت قارنة على الصحيح .



⁽١) أخرجه البخاري ٢٩٤ ، ومسلم ١٢١١ .

⁽٢) فتح الباري ١/٣٥٥ .

و مما يدل على ما سبق حديث أبي هريرة : (أن النبي الله خبح عمن اعتمر من نسائه بقرة بينهن) (١) . ففيه دلالة على أنه كان هدي التمتع ، وليس أضحية (٢) .

◊ ٢- الفدية في حلق الرأس:-

وهي ثابتة في قوله ﷺ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُهُ وَسَكُمْ حَتَّى بَبُلِغَ الْهَدَى عَلِمُ ۚ فَهَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۗ أَذَى مِّن تَأْسِهِ - فَفِذْ يَةٌ مِّن مِيهَامٍ أَوْمَهَدَقَةٍ أَوْنُسُكِ ﴾ [البقرة ١٩٦] .

ويستوي في هذه الفدية من حلق لعذر كمرض ونحوه ، ومن حلق لغير عذر ، لكنها تسقط عن المخطئ والناسي والمكره ، لعموم قوله ﷺ : (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (1) .

وسيأتي الفرق بين فعل المحظور و ترك الواحب .

⁽١) سنن أبي داود ١٥٣٧ ، وابن ماجه ٣١٣٣ ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود ٥/١٣٦ .

⁽٢) انظر تنوير العينين بأحكام الأضاحي والعيدين لأبي الحسن السليماني ٤٧٢-٤٧٦ .

⁽٣) رواه البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١) .

⁽٤) سنن ابن ماجه ٢٠٣٣ وصحيح ابن حبان ٧١٢٩،وصححه الألباني كما في صحيح سنن ابن ماجه .

تنبیـــه

وقد ألحق جمهور العلماء بحلق الرأس بقية المحظورات كلبس المخيط، والطيب، وتغطية الرأس وغيرها ؛ في وجوب الفدية ، على خلافات كثيرة بينهم (١) .

وهذا القول محل نظر ، ولا تسعف الأدلة ، ولكنا قد نحتاط به في الفتوى ، لصعوبة الفطام عن فتاوى الأعلام ، والله أعلم .

◊ ٣- الجزاء في قتل الصيد:-

وهو ثابت بقوله على : ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا لَانَقَنْلُوا الصَّيْدَ وَأَنْهُم حُرُمٌ وَمَن قَنَلَهُ مِنكُم مُتَعَبِدًا فَجَزَآهُ مِثْلُ مَا قَنَلُ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن النَّعَمِ مَعَدَا فَجَزَآهُ مِنْكُم مَدَيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْكَفَرَةٌ طَعَامُ مَسَكِكِينَ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيامًا لِيَذُوقَ وَبَالُ مَن النَّعَمِ مَعَدُكُم مِهِ وَذَوا عَدْ لِي مِن كُم مَدَيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْكَفَرَةٌ طَعَامُ مَسَكِكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيامًا لِيَذُوقَ وَبَاللهُ مَن اللهُ مِن اللهُ مَا اللهُ عَنه اللهُ عَمَا اللهُ عَنا اللهُ عَنا اللهُ عَنا اللهُ عَنه اللهُ عَنْ اللهُ عَاللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَاللهُ عَاللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَاللهُ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَا اللهُ عَا اللهُ عَلَا عَلَا اللهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا ع

ومقداره: يذبح مثله من بحيمة الأنعام: ففي الضبع كبش، فعن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سألت رسول الله على عن الضبع، فقال: (هو صيد ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم) (٢).

وفي حمار الوحش والوعل بقرة ، وفي الغزالة عنزة ، وفي الأرنب عناق ، وفي النعامة ناقة ، وأن المعامة ناقة ، وأما حمام الحرم ففيه شاة كما أفتى به ابن عباس .

أو يقوم بالدراهم ، ويطعم عن كل مد مسكينا ، أو يصوم عن كل مد يوما $(^{7})$.

⁽١) انظر قواعد وضوابط فقهية وأصولية في أحكام الحج ص ٤٩ ، ٥٠ ، لكن قاعدتي المحظور والواجب تحتاج إلى مزيد تحرير عند المؤلف حفظه الله .

⁽٢) رواه أبي داود (٣٨٠١)، وابن ماجة (٣٢٣٦) ، انظر الإرواء (١٠٥٠) .

 ⁽٣) ورد كل ذلك عن الصحابة ، منهم : عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس ، انظر كتاب ما
 صح من آثار الصحابة في الفقه ٨٧٢/٢ ، وما بعده .

والصحيح أنه لا يقاس شيء مما يحرم في الحرم على الصيد ، كقطع الشجر، واختلاء خلاه، فهذا مع كونه محظورا في الحرم لكن لا جزاء فيه لعدم النص .

◊ ٤- دم الإحصار:-

وهو ثابت في قوله على : ﴿ فَإِنْ أَحْمِرَمُمْ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَدَى ﴾ . ويدخل فيه جميع صور المنع من إتمام النسك ، لمن لم يشترط في الميقات ، لقوله على : (من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه حجة أخرى)(١).

◊ ٥- الكفارة لمن جامع قبل التحلل الأول:-

قد ثبتت بإجماع الصحابة ، قال ابن قدامة : (وأما من أفسد حجه بالجماع فالواجب فيه بدنة بقول الصحابة المنتشر الذي لم يظهر خلافه ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع كصيام المتعة ، كذلك قال عبد الله بن عمر وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو رواه الأثرم ، ولم يظهر في الصحابة خلافهم فيكون إجماعا) (٢) ، وهي على الراجح ناقة أو بقرة أو شاة كما ثبت عن ابن عباس رضي الله عهما (٣).

T75

⁽۱) المسند (۲۰۰/۳) ، وسنن أبي داود برقم (۱۸٦۲) ، وسنن الترمذي برقم (۹٤٠) ، وسنن النسائي (٥/ ١٩٨) وسنن ابن ماجة برقم (٣٠٧٨) ، و صححه الألباني .

⁽٢) المغني ٥/٩٤٤ .

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقي ٩٥٨٧.

◊ ٦- الدم لترك واجب :-

وهو ثابت بقول ابن عباس رضي الله عنهما: (من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما) (١)، ولا يعلم له مخالف من الصحابة ، وعليه جماهير العلماء .

ومقداره شاة ، فهو أقل ما يطلق عليه الدم .

تنبیه :-

قد يشكل على هذا الحكم حديث عمرة الجعرانة الذي سبق كثيرا ، وفيه أنه تضمخ بالطيب ولبس المخيط ، فيقال : أما الطيب ولبس المخيط ؛ فهي من المحظورات ، وليست من المناسك التي يقصد بها هنا الأفعال الواجبة في الحج، على أن الواجبات - إن سلمنا بذلك - إذا تداركها الحاج لم تجب عليه الفدية ، كما في هذا الحديث .

ومعنى أثر ابن عباس أن من ترك النسك ، ولم يتداركه فإنه يجبره بدم ، ولا فرق بين الناسي والجاهل والمتعمد إلا في الإثم، لأن المطلوب في الواجبات إيجادها، كما عليه جماهير العلماء .

وهذا الحكم داخل في القاعدة المشهورة: أن وجود الجهل والنسيان يجعل الموجود في حكم المعدوم ، ولا يجعل المعدوم في حكم الموجود (٢)، فالمعدوم من الواجبات لا بد من الإتيان به وإن ترك جهلا أو نسيانا ، بخلاف ما أوجد من المحظورات جهلا ونسيانا فهو في حكم المعدوم في عدم المؤاخذة والكفارة ، وهذا أعدل الأقوال في المسألة ، والله أعلم .

⁽١) موطأ الإمام مالك ١٠٣٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨٧٠٧ .

⁽٢) انظر صور القاعدة في التقرير والتحبير ١٧١/٣، الفروق للقرافي ١٢٥،٢٩٢،٣٠٠/١ ، ٢٥،٢٩٢،٣٠٠) الذخيرة ٥/٦ ، مواعد الأحكام للعز بن عبدالسلام ١٠٠٩-١٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ١٠٢/١ ، التحبير شرح التحرير ٣١٥/٨ ، شرح الكوكب المنير ٣١٢/٤ .

ويدل عليه قوله ﷺ : ﴿ ثُمَّ لَيُقَضُواْ تَغَنَّهُمْ وَلَـيُوهُواْنَدُورَهُمْ وَلَـيَطُوُّواْ ﴾ [الحج: ٢٩]، وهو واجب كبقية النذور ، يوفي به حيث نذره .

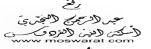
♦ ٨- هدي التطوع :-

ولا يتحدد هدي التطوع بنوع معين أو عدد معين ، بل له أن يهدي ما شاء من الغنم والبقر والإبل، لعموم قوله ﷺ: (أفضل الحج العج والثج) ، مع نحره ﷺ مائة من الإبل .

وهذا الهدي مستحب في العمرة أيضا ،كما فعل النبي على وأصحابه في عمرة الحديبية ، وهي من السنن المهجورة في العمرة .

كما يستحب أن يبعث بالهدي إلى الحرم وهو في بلده ، كما ثبت في الصحيحين أن النبي على الله كما ثبت في الصحيحين أن النبي كان يبعث هديه وهو في المدينة (١).

⁽١) لم يذكر هاتين السنتين صاحب تذكير الطائفة المنصورة ببعض السنن المهجورة ، انظر المغني لباشنفر ٢٢١.



﴿ بِدِعِ الْحِجِ والْعُمِرَةُ وَالْزِيَارَةُ ﴾

قال رحمه الله: (((وقد رأيت أن ألحق بالكتاب ذيلا أسرد فيه بدع الحج وزيارة المدينة المنورة وبيت المقدس -[رده الله وسائر بلاد المسلمين إليهم ، وألهمهم العمل بأحكام دينهم] - لأن كثيرا من الناس لا يعرفونها فيقعون فيها ، فأحببت أن أزيدهم نصحا بيانها والتحذير منها ، ذلك لأن العمل لا يقبله الله تبارك وتعالى إلا إذا توفر فيه شرطان اثنان:

الأول: أن يكون خالصا لوجهه عز وجل.

والآخر: أن يكون صالحا ولا يكون صالحا إلا إذا كان موافقا للسنة غير مخالف لها ومن المقرر عند ذوي التحقيق من أهل العلم أن كل عبادة مزعومة لم يشرعها لنا رسول الله على بقوله ولم يتقرب هو بها إلى الله بفعله فهي مخالفة لسنته ؛ لأن السنة على قسمين:

سنة فعلية وسنة تركية فما تركه الله من تلك العبادات فمن السنة تركها ، ألا ترى مثلا أن الأذان للعيدين ولدفن الميت مع كونه ذكرا وتعظيما لله عز وجل لم يجز التقرب به إلى الله عز وجل ، وما ذلك إلا لكونه سنة تركها رسول الله الله ، وقد فهم هذا المعنى أصحابه الله فكثر عنهم التحذير من البدع تحذيرا عاما كما هو مذكور في موضعه، حتى قال حذيفة بن اليمان هه: (كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله الله فلا تعبدوها).

وقال ابن مسعود كله : (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم ، عليكم بالأمر العتيق) .

فهنيئا لمن وفقه الله للإخلاص له في عبادته واتباع سنة نبيه ولم يخالطها ببدعة إذا فليبشر بتقبل الله عز وجل لطاعته وإدخاله إياه في جنته . جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه))) .

🖁 الشرح:-

أرسى النبي في الحج دعائم الاتباع ، فكسى أمته بكسوتها ، وبين لها معالمها ، بعبارته الحزينة التي تضمنت نعبا لنفسه : (لتأخذوا عني مناسككم ، فلا أدري لعلي لا أحج بعد عامي هذا) ، وكان راكبا راحلته ليراه الناس فيقتدون به ، فكان في محل الاهتداء ، ومنارة الائتساء ، فحقق الصحابة ذلك خير تحقيق ،كما قال جابر في: (قدم المدينة بشر كثير ، كلهم يلتمس أن يأتم برسول الله في ، ويعمل مثل عمله ، ثم قال في : حتى استوت به ناقته على البيداء ، فنظرت إلى مد بصري بين يديه من راكب وماش ، وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك ، ومن خلفه مثل ذلك ، ورسول الله في بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله ، وما عمل به من شيء عملنا به) (۱) .

ففي هذه العبادة العظيمة تعظيم لسنة رسول الله التي لا يقبل العمل إلا إذا اقتفاها وكان على مقتضاها ، كما قال الله : (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) ، وفي البخاري أن عمر فله قال : (ما لنا وللرمل ؟ إنما كنا راءينا به المشركين وقد أهلكهم الله ، ثم قال : شيء صنعه رسول الله الله فلا نحب أن نتركه) (٢) .

فالحج من مبتداه لمنتهاه رفع لراية الاتباع ، كما أنه تحذير من الغلو والابتداع :-

فقد أنزل رب العالمين في يوم عرفة : ﴿ اَلْيُومَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاَتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَقِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْهِدَاتِ والمبتدعات ، ويجفف كل للحُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة : ٣] ، ليقطع الطريق أمام كل المحدثات والمبتدعات ، ويجفف كل قناة تصب فيها ، ويسد كل منفذ يؤدي إليها ، كما قال ﷺ : ﴿ كُلّ محدثة بدعة ، وكلّ

⁽١) صحيح مسلم ، وقد سبق مرارا .

⁽٢) سبق تخريجه .

بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار $)^{(1)}$.

لذلك في أول لحظات فرضية الحج أغلق النبي هذا الباب ، وقطع عنه الأسباب ، فلما قال هذا إلى الله قد فرض عليكم الحج ، فحجوا ، قال رجل : أفي كل عام يا رسول الله ؟ فقال : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم ، ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم) (٢) .

فالغلو في الدين ، من سنن الضالين ، كما قال رب العالمين : ﴿ قُلْ يَكَأَمُّ لَ ٱلنَّبِي الْاَتَّةَ لُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَالُحَقِ ... ﴾ [المائدة : ٧٧] ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي على قال له : (القط لمي حصى ، قال: فلقطت له سبع حصيات من حصى الخذف ، فجعل ينفضهن في كفه ويقول : أمثال هؤلاء فارموا، ثم قال: أيها الناس إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين) (٢٠) .

فكان الاعتدال ؛ هو سمة أعمال النبي ﷺ في جميع الأحوال ، فتمخضت الوسطية بأبمى صورها الفطرية في موروثات السنة النبوية .

قال ابن القيم رحمه الله: (ومن كيده - الشيطان - أنه يشام النفس حتى يعلم أي القوتين تغلب عليه : قوة الإقدام و الشجاعة، أم الانكفاف والإحجام والمهانة ، فإن رأى الغالب على النفس المهانة و الإحجام أخذ في تثبيطه وإضعاف همته ... وإن رأى الغالب عليه قوة الإقدام

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۰۷)، (۲۱/۵)، والترمذي (۲٦۸۱) ، (٤٤/٥). وابن ماجه (٤٢) ، (٣٠/١) والنسائي (١٥٧٧) ، (٢٠٩/٢) ، واللفظ له ، و صححه الألباني .

⁽٢) صحيح مسلم (١٣٣٧) .

⁽٣) سبق تخريجه وهو في المسند والنسائي وابن ماحه .

وعلو الهمة أخذ يقلل عنده المأمور،ويوهمه أنه لا يكفيه،وأنه يحتاج معه إلى مبالغة وزيادة)(١) .

وفي هذه الفقرات سأذكر جملة من المقدمات والقواعد الممهدات لهذا الباب^(۲)، وترتيبها كما يلى:

◊﴿ ١ – معنى البدعـــة ﴾

أولا: لغة: مأخوذة من بدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه أي: أنشأه وبدأه على غير مثال سابق ، فهي في اللغة تكون ممدوحة أو سابق ، فهي في اللغة تكون ممدوحة أو مذمومة (٣).

قال الشاطبي رحمه الله: (أصل مادة "بدع" للاختراع على غير مثال سابق ومنه قول الله: ﴿ بَرِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [البقرة ، الآية ١١] أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْ عَامِنَ الرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف ، الآية ٩] أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد ، بل تقدمني كثير من الرسل ، ويقال : ابتدع فلان بدعة يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق ، وهذا الأمر بديع ، يقال في الشيء المستحسن ، الذي لا مثال له في الحسن ، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه)(٤) .



⁽١) إغاثة اللهفان١/٥١١.

⁽٢) وهذه المقدمات مستفادة في غالبها من بحثين ؛ الأول : البدع والمخالفات في الحج ، والثاني : قواعد معرفة البدع ، لخصت مادتهما هنا لعظيم فائدتها ، مع بحوث أخرى متصلة بمذا السياق ، والنقل عن طريق الشاملة بتصرف .

⁽٣) انظر معجم مقاييس اللغة (١ / ٢١٠) .

⁽٤) الاعتصام (١/٣٦)

ثانيا: البدعة شرعا: اختلفت عبارات العلماء في تعريف البدعة ، ومن أجمع هذه التعاريف ما ذكره الإمام الشاطبي رحمه الله حيث قال: هي "طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد الله سبحانه"(١).

ومعنى " تضاهي الشريعة " : أي تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك ، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة منها: وضع الحدود والتزام الكيفيات والهيئات المعينة والتزام العبادة المعينة في أوقات معينة لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة .

"يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه" : ومعنى ذلك أن البدع متعلقة بالعبادات ولا تدخل في العادات "(٢) .

وقيل في تعريفها أيضا : هي " التعبد لله بما لم يشرعه الله أو : التعبد لله بما ليس عليه النبي ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون "(") .

◊ ٢ - ضوابط البدعــة ٢٠

يتبين من تعريفها السابق أن للبدعة ضوابط ثلاثة لا يكون العمل بدعة في الشرع إلا بتوفرها فيه ، وهي :

أ- الإحداث: والدليل عليه قوله ﷺ: " من أحدث " ، وقوله: " وكل محدثة بدعة " . بب الإحداث الإحداث إلى الدين : ودليله قوله ﷺ: " في أمرنا هذا " ، والمراد بأمره هنا : دينه وشرعه .

⁽٣) مجموعة فتاوي ومسائل ابن عثيمين (٢ / ٢٩٢).



⁽١) المرجع السابق (١/ ٣٧)

⁽٢) انظر الاعتصام (١ / ٤٠ - ٤٧) ، وانظر أصول البدع والسنن للعدوي (ص ٢٦) .

ج- ألا يستند هذا الإحداث إلى أصل شرعي ؛ بطريق خاص أو عام : ودليله قوله ﷺ : " ما ليس منه " ، وقوله : " ليس عليه أمرنا " .

قال ابن رجب : (فكل من أحدث شيئا ونسبه إلى الدين ، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه ؛ فهو ضلالة ، والدين منه بريء) (١) .

وقال ابن حجر: (والمراد بقوله: " كل بدعة ضلالة " ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام) (٢٠) .

◊ ٣ - العلاقة بين البدعة والمصلحة المرسلة ٢٠

أ- تشترك البدعة والمصلحة المرسلة في أن كلا منهما مما لم يعهد في عصر النبوة ، إلا أنه ربما وجدت بعض البدع في عصره دون المصالح المرسلة ؛ كما في قصة النفر الثلاثة الذين جاءوا يسألون عن عبادة النبي ، وأرادوا الغلو والتكلف .

ب- أن كلا من البدعة - في الغالب^(٣)- والمصلحة المرسلة خال عن الدليل الخاص المعين؛ إذ الأدلة العامة المطلقة هي غاية ما يمكن الاستدلال به فيهما .

ج- تنفرد البدعة في أنها لا تكون إلا في الأمور التعبدية ، بخلاف المصلحة المرسلة ؛ فإن عامة النظر فيها إنما هو في العادات،أو الوسائل المعقولة المعنى، ولا مدخل لها في التعبدات المحضة. د- وتنفرد البدعة بكونها مقصودة بالفعل أصالة ؛ ويتقرب إلى الله بها ، بخلاف المصلحة المرسلة ؛ فإنها مقصودة قصد الوسائل ؛ لأنها إنما شرعت لأجل التوسل بها إلى تحقيق مقصد

⁽٣) وهذا القيد لأنما قد تكون مبنية على أدلة خاصة لكنها ضعيفة ، أو متأولة على غير وجهها .



⁽١) جامع العلوم والحكم (١٢٨/٢).

⁽٢) فتح الباري (٢٥٤/١٣) .

من مقاصد الشريعة ، ويدل على ذلك أن هذه المصلحة يسقط اعتبارها ، والالتفات إليها شرعا متى عورضت بمفسدة أربى منها .

ه- وتنفرد البدعة بأنها تؤول إلى التشديد على المكلفين؛ وزيادة الحرج عليهم، بخلاف المصلحة المرسلة؛ فإنها تعود بالتخفيف على المكلفين، ورفع الحرج عنهم، أو إلى حفظ أمر ضروري لهم . و- وتنفرد البدعة بكونها مناقضة لمقاصد الشريعة ، بخلاف المصلحة المرسلة ؛ فإنها - لكي تعتبر شرعا - لا بد أن تندرج تحت مقاصد الشريعة ، وأن تكون خادمة لها ، وإلا لم تعتبر . ز- وتنفرد المصلحة المرسلة بأن عدم وقوعها في عصر النبوة إنما كان لأجل انتفاء المقتضي لفعلها ، أو أن المقتضي لفعلها قائم لكن وجد مانع يمنع منه ، بخلاف البدعة : فإن عدم وقوعها في عهد النبوة كان مع قيام المقتضي لفعلها ، وتوفر الداعي ، وانتفاء المانع (١) .

◊ العلاقة بين البدعة والمعصية ٢٠٠١

أولا: - وجوه اجتماع البدعة مع المعصية:

١- أن كلا منهما منهي عنه ، مذموم شرعا ، وأن الإثم يلحق فاعله ، ومن هذا الوجه فإن البدع تدخل تحت جملة المعاصي .

وبهذا النظر فإن كل بدعة معصية ، وليس كل معصية بدعة .

٢- أن كلا منهما متفاوت، ليس على درجة واحدة ؛ إذ المعاصي تنقسم - باتفاق العلماء إلى ما يكفر به ، وإلى كبائر وإلى صغائر ، وكذلك البدع ؛ فإنحا تنقسم إلى ما يكفر به ، وإلى كبائر وإلى صغائر .

٣- أنهما مؤذنان باندراس الشريعة وذهاب السنة ؛ فكلما كثرت المعاصي والبدع وانتشرت كلما ضعفت المعاصي والبدع ، فالبدعة



⁽١) انظر البحثين السابقين .

والمعصية - بهذا النظر- مقترنان في العصف بالهدى وإطفاء نور الحق ، وهما يسيران نحو ذلك في خطين متوازيين . يوضح هذا :

2- أن كلا منهما مناقض لمقاصد الشريعة ، عائد على الدين بالهدم والبطلان (1).

ثانيا: وجوه الافتراق بين البدعة والمعصية:

١- تنفرد المعصية: بأن مستند النهي عنها - غالبا - هو الأدلة الخاصة ، من نصوص الوحي أو الإجماع أو القياس ، بخلاف البدعة: فإن مستند النهي عنها - غالبا - هو الأدلة العامة ، وعموم قوله على: " كل بدعة ضلالة " .

٢- وتنفرد البدعة بكونها مضاهية للمشروع ؛ إذ هي تضاف إلى الدين ، وتلحق به، بخلاف المعصية فإنها مخالفة للمشروع ، إذ هي خارجة عن الدين ، غير منسوبة إليه ، اللهم إلا إن فعلت هذه المعصية على وجه التقرب ، فيجتمع فيها - من وجهين مختلفين - أنها معصية وبدعة في آن واحد .

٣- وتنفرد البدعة بكونها حرما عظيما بالنسبة إلى مجاوزة حدود الله بالتشريع ؛ إذ حاصلها مخالفة في اعتقاد كمال الشريعة ، ورمي للشرع بالنقص والاستدراك ، وأنها لم تكتمل بعد ، بخلاف سائر المعاصي ؛ فإنها لا تعود على الشريعة بتنقيص ولا غض من جانبها ، بل صاحب المعصية متنصل منها ، مقر بمخالفته لحكمها .

٤- وتنفرد المعصية بكونها جرما عظيما بالنسبة إلى مجاوزة حدود الله بالانتهاك ؛ إذ حاصلها عدم توقير الله في النفوس بترك الانقياد لشرعه ودينه ، بخلاف البدعة ؛ فإن صاحبها يرى أنه موقر لله ، معظم لشرعه ودينه ، ويعتقد أنه قريب من ربه ، وأنه ممتثل لأمره ، ولهذا كان

⁽١) انظر قواعد معرفة البدع ص ١٠.



السلف يقبلون رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، ولم يكن ممن يستحل الكذب ، بخلاف من يقترف المعاصى فإنه فاسق ، ساقط العدالة ، مردود الرواية باتفاق .

٥ - ولأحل ذلك أيضا فإن المعصية تنفرد بأن صاحبها قد يحدث نفسه بالتوبة والرجوع ، بخلاف المبتدع ؛ فإنه لا يزداد إلا إصرارا على بدعته لكونه يرى عمله قربة ، خاصة أرباب البدع الكبرى كما قال الله : ﴿ أَفَسَ زُيِّنَ لَدُسُوّهُ عَمَلِهِ فَرَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر:٨] ، وقد قال سفيان الثوري : (البدعة أحب إلى إبليس من المعصية ؛ لأن المعصية يتاب منها ، والبدع لا يتاب منها) (١) .

7 - ولذلك فإن جنس البدعة أعظم من جنس المعصية ، ذلك أن فتنة المبتدع في أصل الدين ، وفتنة المذنب في الشهوة (٢) ، وهذا كله إنما يطرد ويستقيم إذا لم يقترن بأحدهما قرائن وأحوال تنقله عن رتبته .

◊ ٥ - قواعد جامعة في البدع ٢٠٠١

- القاعدة الأولى : كل عبادة تستند إلى حديث مكذوب على رسول الله ﷺ فهي بدعة، كالأحاديث الموضوعة في فضل بعض الصلوات أو صيام أيام معينة .
- القاعدة الثانية: كل عبادة تستند إلى الرأي الجحرد والهوى فهي بدعة ؛ كقول بعض العلماء أو العباد أو عادات بعض البلاد أو بعض الحكايات والمنامات ، ومن الأمثلة على ذلك :
- أ . اعتماد الصوفية في إثبات كثير من الأحكام على الكشف والمعاينة ، وخرق العادة ؟ فيحكمون بالحل والحرمة ، ويبنون على ذلك الإقدام والإحجام .



⁽١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي ١٣٢/١ برقم ٢٣٨.

⁽٢) انظر قواعد معرفة البدع ١١.

ب. الأذكار البدعية ، كذكر الله تعالى بالاسم المفرد (الله) أو بالضمير (هو هو) اعتمادا على أن بعض المتأخرين كان يأمر به (١) .

■ القاعدة الثالثة : إذا ترك الرسول ﷺ فعل عبادة من العبادات مع كون موجبها وسببها المقتضي لها قائما ثابتا ، والمانع منها منتفيا ؛ فإن فعلها بدعة ، وتسمى بالسنة التركية ، وتركه يعلم بأحد طريقين :

أحدهما : تصريح الصحابي بأن الرسول ﷺ ترك كذا وكذا ولم يفعله ؛ كقول ابن عباس رضي الله عنها : (صلى العيد بلا أذان ولا إقامة) (٢) .

والثاني: عدم نقل الصحابة للفعل الذي لو فعله الله لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله ، فحيث لم ينقله واحد منهم البتة ، ولا حدث به في بجمع أبدا علم أنه لم يكن ، كتركه التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة ، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل المأمومين وهم يؤمنون على دعائه دائما بعد الصبح والعصر أو في جميع الصلوات ، وتركه الأذان لغير الصلوات الخمس والجمعة .

وتركه الصلاة عقب السعي بين الصفا والمروة $^{(7)}$ ، كما سيذكره الشيخ هنا .

■ القاعدة الرابعة: كل عبادة من العبادات ترك فعلها السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيه م أو نقلها أو تدوينها في كتبهم ، أو التعرض لها في مجالسهم ، فإنها تكون بدعة بشرط أن يكون المقتضي لفعل هذه العبادة قائما والمانع منه منتفيا .

⁽١) قواعد معرفة البدع ص ٢٨.

⁽٢) رواه أبو داود (١١٤٧) وزاد: "وأبا بكر، وعمر أو عثمان". وقال الحافظ في الفتح (٢٥٢/٢): إسناده صحيح ، وأصله في البخاري (٣٤٤/٩/فتح) عنه رضي الله عنه قال : خرج رسول الله ﷺ فصلى ثم خطب ، ولم يذكر آذانا ولا إقامة .

⁽٣) ما سبق من قواعد معرفة البدع ص ٣٢ .

ومثالها: صلاة الرغائب المبتدعة ، وقد اعتمد العز بن عبد السلام في إنكار هذه الصلاة أن وبيان بدعيتها على هذه القاعدة ، قال رحمه الله: (ومما يدل على ابتداع هذه الصلاة أن العلماء الذين هم أعلام الدين وأئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وغيرهم ممن دون الكتب في الشريعة مع شدة حرصهم على تعليم الناس الفرائض والسنن لم ينقل عن أحد منهم أنه ذكر هذه الصلاة ، ولا دونما في كتابة ، ولا تعرض لها في مجالسه) (١).

- القاعدة الخامسة: كل عبادة مخالفة لقواعد هذه الشريعة ومقاصدها فهي بدعة . ومن الأمثلة على ذلك ما يفعله الشيعة في حسينياتهم ومناسباتهم من النياحة واللطم والشق والتعذيب .
- القاعدة السادسة: كل تقرب إلى الله بفعل شيء من العادات أو المعاملات من وجه لم يعتبره الشارع فهو بدعة، ومن الأمثلة على ذلك: اتخاذ لبس الصوف عبادة وطريقة إلى الله . وكذلك التقرب إلى الله بالصمت الدائم ، أو بالامتناع عن أكل الخبز واللحم وشرب الماء أو بالقيام في الشمس وترك الاستظلال .
 - القاعدة السابعة : كل تقرب إلى الله بفعل ما نحى عنه سبحانه فهو بدعة .

ومن الأمثلة على ذلك :

- ١- التقرب إلى الله بسماع الملاهي أو بالرقص والاختلاط .
- ٢- التقرب إلى الله بمشابحة الكافرين ، في طقوسهم وعاداتهم .
- القاعدة الثامنة: كل عبادة وردت في الشرع على صفة مقيدة ، فتغيير هذه الصفة بدعة. ويدخل تحت هذه القاعدة الصور التالية :
 - ١- المخالفة في الزمان كالتضحية في أول أيام ذي الحجة .
 - ٢- المخالفة في المكان كالاعتكاف في غير المساجد.

(١) الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة (٩) ، عن البحث السابق .

TVV

- ٣- المخالفة في الجنس كالتضحية بالفرس أو الغزال .
- ٤- المخالفة في القدر (العدد) كزيادة صلاة سادسة .
- ٥- المخالفة في الكيفية (الترتيب) كبدء الوضوء بغسل الرجلين ثم غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الوجه (١) .
- القاعدة التاسعة : الغلو في العبادة بالزيادة فيها على القدر المشروع والتشدد والتنطع في الإتيان بما بدعة ، ومن الأمثلة على ذلك :
- ١- التقرب إلى الله بقيام الليل كله وترك النوم ، وبصوم الدهر كله ، وباعتزال النساء وترك الزواج ، كما في قصة الرهط الثلاثة .
 - ٢- رمي الجمار بالحجارة الكبار بناء على أنه أبلغ من الحصى الصغار .
 - ٣- الوسوسة في الوضوء والغسل بالزيادة والإسراف والتكلف .
- القاعدة العاشرة : كل ما كان من الاعتقادات والآراء والعلوم معارضا لنصوص الكتاب والسنة ، أو مخالفا لإجماع سلف الأمة فهو بدعة ، ومن أمثلة ذلك :
- ١- اتخاذ الرأي والعقل أصلا محكما وجعله مقطوعا به ، وعرض النصوص السمعية على هذا
 الأصل ، فما وافقه قبل ، وما خالفه رد . وهذا متضمن إما للتفويض أو للتأويل أو للتعطيل .

قال ابن أبي العز: (بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته وما ظنه معقولا ، فما وافقه قال: إنه محكم ، وقبله واحتج به ، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضا، أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلا، فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم) (٢) .

٢- القواعد والضوابط المحدثة في الفقه وأصوله المتضمنة رد نصوص الوحي إليها ، مثل :
 الاقتصار على كتاب الله وإنكار العمل بالسنة مطلقا ، والقول بترك العمل بخبر الواحد .

⁽٢) شرح العقيدة الطحاوية (٣٩٩).



⁽١) قواعد معرفة البدع ص ٥١ .

٣- علم الكلام والجدل والخصومات ، فقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن أهل الكلام مبتدعة فقال : (أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ، ولا يعدون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء ، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه ، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم) (1) .

3- الخوض في المتشابحات ، كما في قصة صبيغ الذي كان يسأل عن المتشابحات ، فلما بلغ عمر فله ذلك أمر به فضرب ضربا شديدا ، وبعث به إلى البصرة ، وأمرهم ألا بجالسوه ، فكان بحا كالبعير الأجرب : لا يأتي بحلسا إلا قالوا : (عزمة أمير المؤمنين) فتفرقوا عنه ، حتى تاب وحلف بالله ما بقي يجد مما كان في نفسه شيئا ، فأذن عمر في محالسته ، فلما حرجت الخوارج أتي ، فقيل له:هذا وقتك. فقال: لا ، نفعتني موعظة العبد الصالح (٢) .

ومثله ما ورد عن الإمام مالك ؛ لما جاءه رجل فقال : يا أبا عبد الله ؟ الرحمن على العرش استوى ؟ كيف استوى ؟

فقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واحب، والسؤال عنه بدعة ؛ فإني أخاف أن تكون ضالا وأمر به فأخرج (٣).

٥- امتحان المسلمين بما ليس في الكتاب والسنة من المسائل والآراء .

⁽١) جامع بيان العلم وفضله (٩٤٢/٢) ، عن البحث السابق .

⁽٢) رواها الدارمي (٤/١ ه ، ٥٥)،وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤١٤/١ – ٤١٥) برقم (٣٢٩-٣٣٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١١٣٨ ، والآجري في الشريعة ١٥٠ وبنحوه البزار ٢٩٩ وانظر ذم التأويل لابن قدامة ١٢.

⁽٣) أخرجه اللالكائي في السنة (٤٤١/٣) برقم ٦٦٤ ، وقال ابن حجر: (وأخرج البيهقي بسند جيد..)، فتح الباري (٤٤١/٣) ، وقال ابن تيمية : (وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا ، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه) مجموع الفتاوى (٣٦٥/٥) وروي أيضًا عن ربيعة شيخ مالك . انظر السنة للالكائي (٤٤١/٣) برقم ٦٦٥ ، عن البحث المذكور .

قال البربحاري : (والمحنة في الإسلام بدعة ، وأما اليوم فيمتحن بالسنة لقوله : إن هذا العلم دين فانظروا ممن تأخذون دينكم) (١) .

■ القاعدة الحادية عشرة : إلزام الناس بفعل شيء من العادات والمعاملات ، وجعل ذلك كالشرع الذي لا يخالف ، والدين الذي لا يعارض بدعة ، ومن الأمثلة على ذلك :

ما ذكره الشاطبي بقوله: (وكذلك تقديم الجهال على العلماء ، وتولية المناصب الشريفة من لا يصلح لها بطريق التوريث ، فإن جعل الجاهل في موضع العالم حتى يصير مفتيا في الدين ، ومعمولا بقوله في الأموال والدماء والأبضاع وغيرها محرم في الدين .

وكون ذلك يتخذ ديدنا حتى يصير الابن مستحقا لرتبة الأب - وإن لم يبلغ رتبة الأب في ذلك المنصب - بطريق الوراثة أو غير ذلك ، بحيث يشيع هذا العمل ويطرد ، ويرده الناس كالشرع الذي لا يخالف بدعة بلا إشكال) (٢) .

■ القاعدة الثانية عشرة : الخروج على الأوضاع الدينية الثابتة ، وتغيير الحدود الشرعية المقدرة بدعة ، ومن الأمثلة على ذلك :

١- ما ذكره ابن رجب بقوله: (وأما المعاملات كالعقود والفسوخ ونحوهما ؛ فما كان منها تغييرا للأوضاع الشرعية ، كجعل حد الزنا عقوبة مالية، وما أشبه ذلك فإنه مردود من أصله، لا ينتقل به الملك لأن هذا غير معهود في أحكام الإسلام .

⁽١) شرح السنة (٥٥).

⁽٢) الاعتصام (٨١/٢).

⁽٣) جامع العلوم والحكم (١٨١/١).

٢- الحيل الباطلة التي يحصل بها تحليل المحرمات أو إسقاط الواجبات ، وذلك كاستحلال الربا
 ببيع العينة،ورد المطلقة ثلاثا لمن طلقها بنكاح التحليل ، وإسقاط فرض الزكاة بالهبة المستعارة .

■ القاعدة الثالثة عشرة: الإتيان بشيء من أعمال الجاهلية، التي لم تشرع في الإسلام بدعة . ومن الأمثلة على ذلك :

١- قول النبي ﷺ: (لا عقر في الإسلام) ، قال عبد الرزاق : (كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة) (١) .

(وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد، يقولون: نجازيه على فعله؛ لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف ، فنحن نعقرها على قبره ؛ ليأكلها الطير والسباع فيكون مطعما بعد مماته ، كماكان مطعما في حياته) (٢) .

٢- إقامة الولائم ودعوة الناس إليها ابتهاجا وفرحا ؛ يفعل هذا استقبالا للمولود الذكر دون الأنثى ، وهذا الصنيع فيه موافقة ظاهرة لأهل الجاهلية ؛ فقد كانوا يستبشرون بالذكر ويحتفون به ، ويحتفلون له : ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم بِالْأَنْثَى ظُلَّ وَجَهُدُ مُسْوَدًا وَهُو كَظِيمٌ ، يَنَوَرَى مِن الْقَوْمِ مِن سُوَء مَا بُشِرَ بِهِ ﴾ النحل: ٥٠ ، ٥٠] .

■ القاعدة الرابعة عشرة : إذا فعل ما هو جائز شرعا على وجه يعتقد فيه أنه مطلوب شرعا فهو ملحق بالبدعة .

ومن الأمثلة على ذلك: المغالاة في بناء المساحد؛ إذ كثير من الناس يعتقد أنها من قبيل تعظيم بيوت الله، وكذلك تعليق الثريات باهظة الأثمان، فيعد الإنفاق في ذلك عندهم إنفاقا في سبيل الله.



⁽١) سنن أبي داود (٣٢٢٢) ، وهو في السلسلة الصحيحة (٢٤٣٦) ، وقد سبق .

⁽٢) الحوادث والبدع (١٧١).

■ القاعدة الخامسة عشرة : إذا عمل بالمعصية العلماء الذين يقتدى بهم على وجه الخصوص وظهرت من جهتهم حتى إن المنكر عليهم لا يلتفت إليه ، بحيث يعتقد العامة أن هذه المعصية من الدين فهذا ملحق بالبدعة .

ذلك أن العوام يرجحون عمل العالم على قوله ، إن نص هذا العالم على منعه ، لأن العالم المنتصب للفتيا مفت للناس بعمله كما هـو مفت بقوله ، إذ يقول العوام لو كان ممنوعا أو مكروها لامتنع منه العالم .

■ القاعدة السادسة عشرة: إذا عمل بالمعصية العوام وشاعت فيهم وظهرت ، ولم ينكرها العلماء الذين يقتدى بهم وهم قادرون على الإنكار ، بحيث يعتقد العامة أن هذه المعصية مما لا بأس به فهذا ملحق بالبدعة .

قال الشاطبي: (فإذن عدم الإنكار ممن شأنه الإنكار مع ظهور العمل ، وانتشاره ، وعدم خوف المنكر ، ووجود القدرة عليه فلم يفعل: دل عند العوام على أنه فعل جائز ، لا حرج فيه، فنشأ فيه هذا الاعتقاد الفاسد بتأويل يقنع بمثله من العوام، فصارت المخالفة بدعة) (١) . ومن الأمثلة على ذلك:

المنكرات الظاهرة المتفشية ، كالتعامل بالربا ، وانتشار المعازف ، وتبرج النساء بمشهد من العلماء بل بصحبتهم أحيانا كما يحصل في وسائل الإعلام ، والله المستعان .

■ القاعدة السابعة عشرة : كل ما يترتب على فعل البدع المحدثة في الدين من الإتيان ببعض الأمور التعبدية أو العادية فهو ملحق بالبدعة ؛ لأن ما انبني على المحدث محدث .

ومن الأمثلة على ذلك: ما يفعل في ليلة النصف من شعبان ، من زيادة الإضاءة ، وما يترتب على ذلك من شغب في المساحد ، والأكل من الحلوى وغيرها ، والتوسعة فيها بالإنفاق ، كل ذلك بدعة تابع لأصله .

⁽١) الاعتصام (١٠٢/٢) ، ما سبق عن البحث المذكور .



ومن الأمثلة على ذلك أيضا: ما يحصل في الأعياد والاحتفالات المبتدعة من التوسع في الطعام واللباس واللعب والراحة ، فكل ذلك تابع لذلك العيد الديني المبتدع ، كما أنه تابع له في دين الإسلام (١) .

• وبهذه القواعد سيتبين لنا وجه إدخال الشيخ رحمه الله لكثير من الأعمال في جملة المبتدعات، ودقته في تصور ذلك تأصيلا وتنزيلا ، وهذا كله من بركة تأمير السنة على الأقوال والأفعال ظاهرا وباطنا ، كما قال أبو عثمان النيسابوري : (من أمر السنة على نفسه قولا وفعلا ، نطق بالحكمة ، ومن أقر الهوى على نفسه ، نطق بالبدعة) (٢) .

∫ أسباب البدع

قال رحمه الله: (((واعلم أن مرجع البدع المشار إليها إلى أمور:

الأول: أحاديث ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها ولا نسبتها إلى النبي ﷺ ، ومثل هذا لا يجوز العمل به عندنا على ما بينته في مقدمة (صفة صلاة النبي ﷺ) وهو مذهب جماعة من أهل العلم كابن تيمية وغيره .

الثاني: أحاديث موضوعة أو لا أصل لها خفي أمرها على بعض الفقهاء فبنوا عليها أحكاما هي من صميم البدع ومحدثات الأمور

الثالث: اجتهادات واستحسانات صدرت من بعض الفقهاء خاصة المتأخرين منهم لم يدعموها بأي دليل شرعي بل ساقوها مساق المسلمات من الأمور حتى صارت سننا تتبع ولا يخفى على المتبصر في دينه أن ذلك مما لا يسوغ اتباعه إذ لا شرع إلا ما

 ⁽٢) انظر الحجة في بيان المحجة ٤٨٦/٢ ، حلية الأولياء (٢٤٤/١٠) ، شرح العقيدة الطحاوية ٤٩٢ ،
 الرسالة القشيرية ١ / ٨٢ .



⁽١) اقتضاء الصراط المستقيم (٤٧٢/١)، قواعد معرفة البدع ص ٨٠.

شرعه الله تعالى وحسب المستحسن إن كان مجتهدا أن يجوز له هو العمل بما استحسنه وأن لا يؤاخذه الله به أما أن يتخذ الناس ذلك شريعة وسنة فلا ثم لا . فكيف وبعضها مخالف للسنة العملية كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى ؟

الرابع: عادات وخرافات لا يدل عليها الشرع ولا يشهد لها عقل وإن عمل بها بعض الجهال واتخذوها شرعة لهم ولم يعدموا من يؤيدهم ولو في بعض ذلك ممن يدعي أنه من أهل العلم ويتزيا بزيهم))).

🖁 الشسرح

﴿ نَزُلَ بِهِ الرَّحِ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانِ عَرَفِي ثَبِينِ ﴾ [الشعراء:١٩٥-١٩٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُقَلِّمُهُ بَشَيْرٌ لِسَاتُ الَّذِي يُلْمِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِينٌ وَكَالَ السَانُ عَكَرَفِ مُنْ الْمُنْ عَلَيْهِ أَعْجَمِينٌ وَكَالَ السَانُ عَكَرَفِ مُنْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ السَانُ عَكَرَفِ مُنِيتُ ﴾ [النحل:١٠٣] .

فمن هذا نعلم أن الشريعة لا تفهم إلا إذا فهم اللسان العربي، ويعبر عن هذا قول الله تعالى : ﴿ وَكُنَاكِ أَنَالُهُ مُكُمَّا عَرَبِيًا ﴾ [الرعد:٣٧] .

٢- اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة من العلماء المبتدعين ، وابتغاء تأويله من الجهلة المتعالمين ، يدل على ذلك قوله الله المنفق المراكز الم المركز المر

٣- القول بغير علم حتى من العلماء ، فإن العلم لا يدفع العالم بأن يتكلم فيما لا يعلم ، وقد جعل الله ذلك من المحرمات ، بل من أكبرها ، فقال سبحانه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّ ٱلْفُوكِمِ مَنَ الْمُحْرَمِ بَهُ وَالْبُغَى بِغَيْرِ الْحَرِّمَ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَدُ يُغَرِّلُ بِدِ سُلطَننا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لا مَا طَهُرَ مِنْهُ وَمَا بَطَن وَآلٍ ثَمْ وَٱلْبُغَى بِغَيْرِ الْحَرِّي وَأَن تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لا يغير علم على الإشراك بالله تعالى متدرجا من الأدنى إلى الأعلى.

٤- اتباع الهوى: أي هوى النفس: وهو إراداتها ، ومحبة الإنسان الشيء ، وغلبته على قلبه ،
 قال تعالى : ﴿ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْمُوكِى ﴾ [النازعات: ٤] ، أي : نهاها عن شهواتها ، وما تدعو إليه من معاصي الله عز وجل ، والهوى على إطلاقه لا يكون إلا مذموما (١) .

ولذلك سمي أهل البدع ، أهل الأهواء ؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم ، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها ، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها ، بل قدموا أهواءهم ، واعتمدوا آراءهم ، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك(٢).

🖳 مراتب البدع وأقسامها

قال رحمه الله : (((ثم ليعلم أن هذه البدع ليست خطورتها في نسبة واحدة ، بل هي على درجات ؛ فبعضها شرك وكفر صريح كما سترى ، وبعضها دون ذلك ، ولكن يجب أن يعلم أن أصغر بدعة يأتي الرجل بها في الدين هي محرمة بعد تبين كونها بدعة ، فليس في البدع كما يتوهم بعضهم ما هو في رتبة المكروه فقط ،كيف ورسول الله وقلي يقول : (كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار) أي صاحبها، وقد حقق هذا أتم تحقيق

⁽١) الاعتصام (١٧٦/٢) .

⁽٢) انظر البدع الحولية للتويجري ص٢٦- ٣٦ (الشاملة) .

الإمام الشاطبي رحمه الله في كتابه العظيم (الاعتصام)))) .

🖁 الشرح: –

البدع لها مراتب وأقسام كثيرة باعتبارات متعددة (١)، وبيانها كما يلي:

أولا: انقسامها باعتبار الحكم على المبتدع ، فتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

١ - البدعة المكفرة:

أي المخرجة من الإسلام ، وهي ما كانت كفرا صريحا كالطواف بالقبور والسجود لها تقربا إلى أصحابحا ، وتقديم الذبائح والنذور لهم ، ودعائهم والاستغاثة بهم .

٢ - البدع المفسقة:

وهي التي لا تخرج صاحبها من دائرة الإسلام ، لكنه يكون فاسقا بها وتتفاوت في شدة حرمتها ، فمنها ما هو من وسائل الشرك : كالبناء على القبور والصلاة والدعاء عندها ، ومنها ما هو معصية كبدعة التبتل عن الزواج ، والصيام قائما في الشمس .

ثانيا: انقسامها باعتبار صلتها بالأصول الشرعية ، وهي قسمان:

١ - البدع الحقيقية:

وهي التي لم يدل عليها دليل لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل ، ومن أمثلة ذلك الشرك بالله بأنواعه المختلفة وتحكيم العقل ورفض النصوص في دين الله والطواف بغير البيت الحرام كالأضرحة ونحوها .

٢ - البدعة الإضافية:

وهي التي لها شائبتان: إحداهما لها من الأدلة متعلق ، فلا تكون من تلك الجهة بدعة، والأخرى ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية ، فلماكان العمل الذي لـــه شائبتان لم

⁽١) هذا المبحث مستفاد من البدع والمخالفات في الحج ، لمجموعة باحثين ١٦-٨ .

يتخلص لأحد الطرفين وضع لها هذه التسمية وهي " البدعة الإضافية " أي أنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة لأنها مستندة إلى دليل ، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة لأنها مستندة إلى شبهة لا إلى دليل أو غير مستندة إلى شيء .

والفرق بينهما من جهة المعنى ، أن الدليل عليها من جهة الأصل قائم ومن جهة الكيفيات أو الأحوال أو التفاصيل لم يقم ، مع أنها محتاجة إليه لأن الغالب وقوعها في التعبديات لا في العادات المحضة (١).

ثالثا: انقسامها بحسب ما تقع به: وتنقسم إلى فعلية وتركية:

والمقصود بالبدع التركية: أن الابتداع قد يقع بنفس الترك تحريما للمتروك أو غير تحريم بشرط أن يكون الترك تدينا ، لأن الفعل إذا كان جائزا شرعا فتركه تدينا يصير معارضة للشارع في شرع التحليل ، وفي مثله قال الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ لاَعُمْرِ مُواَطِيِبَنِ مَا أَحَلُ اللهُ لَكُمْ وَلا شرع التحليل ، وفي مثله قال الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ لاَعُمْرُ وَلا اللهُ للهُ للهُ الله ولا تحريم الحلال أولا ثم أخبر بأن ذلك اعتداء لا يحبه الله ، وذلك أن التحليل والتحريم من التشريع ، وهو من حق الله لا الناس . وفي مثل هذا قال النبي ﷺ: " (... فمن رغب عن سنتي فليس مني) " .

وقال الشاطبي رحمه الله : " كل من منع نفسه من تناول ما أحل الله من غير عذر شرعي فهو خارج عن سنة النبي على ، والعامل بغير السنة تدينا هو المبتدع بعينه "(٢).

رابعا: انقسامها باعتبار ما تقع فيه: وتنقسم بهذا الاعتبار إلى اعتقادية وعملية:

فالعملية : كون البدعة تكون عملا من أعمال الجوارح كالطواف حول الأضرحة وصلاة الرغائب والذكر أمام الجنائز ونحوها .



⁽١) انظر قواعد وأسس في السنة والبدعة د. حسام الدين عفانة .

⁽٢) الاعتصام (١/٤٤).

والاعتقادية: كونما اعتقادا للشيء على خلاف الحق مما بينه الله على وبينه الرسول وعليه الجماعة – صحابة رسول الله والقرون المفضلة – وأمثلتها كثيرة جدا ، فجملة عقائد الفرق الضالة كالخوارج والمعتزلة والرافضة والأشاعرة وغيرها تدخل في البدع الاعتقادية ومنها ما تكون كفرا ومنها ما هو دون ذلك .

خامسا: انقسامها باعتبار الخلل الناشئ عنها:

فقد يكون كليا فتكون بدعة كلية كالقول بتقديم العقل على النقل في أمور الاعتقاد والقول بوجوب الصلاح والأصلح عند المعتزلة أو إنكار أحاديث الآحاد أو عدم حجيتها في باب العقائد أو إنكار الأخبار النبوية والاقتصار على القرآن ، وما أشبه ذلك من البدع التي لا تخص فرعا من فروع الشريعة دون فرع ، بل نجدها تنتظم ما لا ينحصر في الفروع الجزئية .

وقد يكون ضرر البدع جزئيا يأتي في بعض الفروع دون بعض كبدعة الزيادة على الأذان أو الامتناع عن تناول ما أحل الله من غير عذر شرعي كالنوم أو لذيذ الطعام أو النساء تدينا فهذا من البدع الجزئية .

سادسا: انقسامها باعتبار الأزمنة والأمكنة أو الأحوال والعبادات المختلفة:

- فبدع ألحقت ببعض الأزمنة كالموالد والأعياد المبتدعة وغيرها .
- وأخرى ببعض الأماكن كالتمسح بغار حراء ومكان المولد والطواف بقبور الصالحين والأضرحة عامة .
 - وأخرى ألحقت بكثير من العبادات مثل:

البدع المتعلقة بالأذان ، البدع المتعلقة بالمساجد ، البدع المتعلقة بالصلاة ، البدع المتعلقة بالصيام ، البدع المتعلقة بالحج (١) .

⁽١) انظر البحث السابق: البدع والمخالفات في الحج (١٦-٨) .



🖳 خطورة البدع

قال رحمه الله : (((ولذلك فأمر البدعة خطير جدا لا يزال أكثر الناس في غفلة عنه ولا يعرف ذلك إلا طائفة من أهل العلم ، وحسبك دليلا على خطورة البدعة قوله : وإن الله احتجر التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته) . رواه الطبراني والضياء المقدسي في (الأحاديث المختارة) وغيرهما بسند صحيح وحسنه المنذري [وهو مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١٩٢٠)]))) .

🖁 الشرح: –

الابتداع في الدين من أخطر ما يهدد دين المسلمين ، فإن حقيقته هدم للدين ، وقدح في جناب خاتم المرسلين ، واغتصاب لحق التشريع الذي هو من حقوق رب العالمين ، وإفساد للعبادة المتقرب بها إلى رب الأولين والآخرين ، وتشويه للدين الخالد القويم ، وصد عن سبيله المستقيم ، وطريق إلى تشتيت الأمة ووقوع الخلاف والشقاق بين أبنائها ، وجعلهم مزقا شتى كل حزب بما لديهم فرحون ، وسبب ذلك نكوص أبناء الأمة وتنكبهم عن الصراط المستقيم، فتفرقوا في سبيل الشيطان ، عن عبد الله بن مسعود في قال : (خط لنا رسول الله في خطا بيده ثم قال : هذا سبيل الله مستقيما ثم خط خطوطا عن يمين ذلك الخط وعن شماله ، ثم قال : وهذه سبل متفرقة ليس من سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ: ﴿ وَأَنْ هَذَا

وكفى بالبدعة بؤسا وضلالا أن محدثها متعرض للطرد من رحمة الله التي وسعت كل شيء، كما في الحديث الذي ذكره الشيخ رحمه الله .

⁽١) مسند الإمام أحمد (١ / ٤٣٥ - ٤٦٥) ، والنسائي (٧ / ٤٦) وسنده حسن .

أما أنها هدم للدين إذ لم تنجم بدعة من البدع إلا وأميتت في مقابلها سنة من سنن الدين، حتى تفشو البدع و تندرس معالم الدين، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه سنة، حتى تحيا البدع وتموت السنن)، وعن حسان بن عطية قال: (ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها)، وروي عن حذيفة بن اليمان في أنه أخذ حجرين فوضع أحدهما على الآخر ثم قال لأصحابه: هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور؟ قالوا: يا أبا عبد الله، ما نرى بينهما إلا قليلا، قال: والذي نفسي بيده، لتظهرن البدع حتى لا يرى من الحق إلا قدر ما بين هذين الحجرين من النور؟ من النور؟ من النور؟ من النور؟ من الحق الله قدر ما بين هذين الحجرين من النور؟ .

والبدعة تتضمن القدح في تمام بلاغ الرسالة ، فلسان حال أصحاب البدع قائل : إن هناك خيرا لم يدلنا عليه ، وحاشاه على ، فإنه ما ترك خيرا إلا دل أمته عليه ولا شرا إلا حذرها منه ، عن أبي ذر فله قال : (تركنا رسول الله على وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علما) (٢) ، قال : فقال رسول الله على : (ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد عن النار إلا وقد بين لكم)(٢) .

وإضافة إلى هذا القدح المشين فإن المبتدع مغتصب لحق التشريع ، فمسلكه في تشريع ما لم يأذن به الله من إيجاب فعل أو استحبابه مسلك الذين اغتصبوا حق التشريع لأنفسهم وهو لا يكون إلا لله ، فهو قد وضع نفسه موضع من يرى أن الحدود التي رسمها الله ليتقرب بما العباد إليه إما ناقصة فيشرع ما يتمها وإما أن محمدا الله قد قصر في إبلاغها ، قال ابن الماجشون : سمعت مالكا يقول : من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة ، فقد زعم أن محمدا الله خان

⁽١) انظر هذه الآثار في البدع والنهي عنها لابن وضاح القرطبي ص٥٦، ٥٣، ٥٨.

⁽٢) رواه الطبراني . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، مجمع الزوائد (٨ / ٢٦٤) .

⁽٣) رواه الطبراني في الكبير وصححه الألباني في السلسلة (٤ / ٤١٦) .

الرسالة ، لأن الله يقول : ﴿ ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فما لم يكن يومئذ دينا ، فلا يكون اليوم دينا (١) .

ولأثر البدعة السيئ استحق محدثها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، عن علي بن أبي طالب والملائكة والناس أجمعين) (٢) .

التحذير من صغار المحدثات

قال رحمه الله: (((وأختم هذه الكلمة بنصيحة أقدمها إلى القراء من إمام كبير من علماء المسلمين الأولين وهو الشيخ حسن بن علي البربهاري من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله المتوفى سنة (٣٢٩) قال رحمه الله تعالى: (واحذر من صغار المحدثات فإن صغار البدع تعود حتى تصير كبارا وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيرا يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها ثم لم يستطيع المخرج منها فعظمت وصارت دينا يدان به فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة فلا تعجلن ولا تدخل في شيء منه حتى تسأل وتنظر: هل تكلم فيه أحد من أصحاب الرسول والمد أو أحد من العلماء ؟ فإن أصبت أثرا عنهم فتمسك به ولا تجاوزه لشيء ولا تختر عليه شيء فتسقط في النار.

واعلم رحمك الله أنه لا يتم إسلام عبد حتى يكون متبعا ومصدقا مسلما، فمن زعم أنه قد بقى شيء من أمر الإسلام لم يكفوناه أصحاب رسول الله تلا فقد كذبهم، وكفى بهذا

⁽١) الاعتصام (١/ ٤٩).

⁽٢) رواه البخاري ١٧٧١ ومسلم ٣٣٩٣.

فرقة وطعنا عليهم ، فهو مبتدع ضال مضل،محدث في الإسلام ما ليس فيه)))).

€ الشرح: -

حذر السلف من صغار المحدثات ، بل سدوا الذرائع بمنع بعض المباحات التي توصل إلى المحدثات ، ومن الأمثلة على تطبيق السلف لقاعدة سد الذرائع في باب البدعة :

1 − امتناع عثمان عن قصر الصلاة وهو مسافر بمنى ، فيقال له : أليس قصرت مع النبي ﷺ فيقول : (بلى ، ولكني إمام الناس ، فينظر إلي الأعراب وأهل البادية أصلي ركعتين ، فيقولون : هكذا فرضت) (١) .

قال الطرطوشي تعليقا على ذلك: (تأملوا رحكم الله فإن في القصر قولين لأهل الإسلام:

منهم من يقول: فريضة ... ، ومنهم من يقول سنة ... ثم اقتحم عثمان ترك الفرض أو السنة لل خاف من سوء العاقبة ، وأن يعتقد الناس أن الفرض ركعتان) (٢) .

Y- ترك بعض الصحابة الأضحية خشية أن يظن أنها واجبة مطلقا ، كما نقل حذيفة ابن أسيد عن أبي بكر وعمر (٣) ، وعن ابن عباس رضي الله عهما : أنه كان يشتري لحما بدرهمين ويقول لعكرمة من سألك فقل له : هذه أضحية ابن عباس (٤) ، وقال أبو مسعود البدري وابي لأترك أضحيتي وإني لمن أيسركم ؛ مخافة أن يظن الجيران أنها واحبة) (٥) .

قال الطرطوشي تعليقا على ذلك : (انظروا رحمكم الله فإن القول في هذا الأثر كالقول فيما قبله ؛ فإن لأهل الإسلام قولين في الأضحية :

⁽١) رواه أبوداود (١٩٦٤) بمعناه ، وحسنه الألباني .

⁽٢) الحوادث والبدع ٤٣.

⁽٣) سنن البيهقي ٢٦٥/٨ بإسناد صحيح .

⁽٤) الحوادث والبدع ٤٣.

⁽٥) انظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه ١١٠٠/٣ .

أحدهما : سنة ، والثاني : واجبة .

ثم اقتحم الصحابة ترك السنة ؛ حذرا أن يضع الناس الأمر على غير وجهه ، فيعتقدونها (1) .

- كره الإمام مالك الصلاة إلى المصحف سدا للذريعة $^{(7)}$.

وقال ابن وضاح: (وقد كان مالك يكره كل بدعة وإن كانت في خير ، ولقد كان مالك يكره الجيء إلى بيت المقدس خيفة أن يتخذ ذلك سنة ، وكان يكره مجيء قبور الشهداء ، ويكره مجيء قباء خوفا من ذلك ، وقد جاءت الآثار عن النبي على بالرغبة في ذلك ، ولكن لما خاف العلماء عاقبة ذلك تركوه) (٢) .

أقول: ولا شك أن الأولى من ذلك تعليم الناس السنة بدلا من تركها ، لكن ما سبق إنما يكون عند وقوع التعارض بين المصلحة والمفسدة ، فدرء المفسدة مقدم على حلب المصلحة على تفصيل في آحاد المسائل السابقة .

كهال الشريعة و تمام الرسالة

قال رحمه الله : ((قلت : ورحم الله الإمام مالكا^(١) حيث قال : (لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، فما لم يكن يومئذ دينا لا يكون اليوم دينا) .

وصلى الله على نبينا القائل: (ما تركت شيئا يقربكم إلى الله إلا وقد أمرتكم به ، وما تركت شيئا يبعدكم عن الله ، ويقربكم إلى النار ، إلا وقد نهيتكم عنه)، والحمد لله الذي

⁽١) الحوادث والبدع ٢٣ ، ٤٤ .

⁽٢) انظر المدونة ٣١٧/١ ، البيان والتحصيل ٦٢٥/١٧ .

⁽٣) البدع والنهى عنها لابن وضاح ١١٢.

⁽٤) في النسخ التي بين يدي : (مالك) ، وسيتكرر في مواضع ، والمثبت من تصويبي .

الذي بنعمته تتم الصالحات))).

🖁 الشوح: –

قد اهتم العلماء قديما وحديثا بذكر البدع والمخالفات التي يقع فيها الحجاج ، اتباعا لهذا الهدي النبوي في بيان طرق الخير والشر ، وسبل الهداية والغواية ، وأهم أنواع الكتب التي ذكرت ذلك كما يلى :

الكتب التي اهتمت بموضوع الابتداع في الدين ، وحصر البدع التي يقع فيها المسلمون في نواحي الدين المختلفة ومنها الحج .

٢ - الكتب التي اهتمت بالأخطاء والمخالفات التي يقع فيها الحجاج.

حتب المناسك التي أوضحت هديه و على البدع والمخالفات .
 في كل موضع على ما وقع الناس فيه من البدع والمخالفات .

ومن هذه الكتب بأنواعها الثلاثة على سبيل المثال لا الحصر:

- تلبيس إبليس للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله .
- الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة الشافعي رحمه الله .
 - منسك شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله .
 - زاد المعاد في هدي خير العباد للعلامة ابن القيم رحمه الله .
 - المدخل لابن الحاج .
- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله .
 - الدين الخالص لصديق حسن خان رحمه الله .
 - الإبداع في مضار الابتداع للشيخ علي محفوظ رحمه الله .
 - السنن والمبتدعات لمحمد بن عبد السلام الشقيري رحمه الله .
 - التحقيق والإيضاح لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله .
 - حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر ﷺ للشيخ الألباني رحمه الله .

- دليل الأخطاء التي يقع فيها الحاج والمعتمر والتحذير منها لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله .
- المنظار في بيان كثير من الأخطاء الشائعة لفضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ .
 - من مخالفات الحج والعمرة والزيارة للشيخ عبد العزيز بن محمد السدحان .
 - البدع والمخالفات في الحج لثلاثة باحثين .
 - الأخطاء الشائعة في الحج ووظيفة الإعلام في تصحيحها ، للدكتور أحمد بناني .
 - معجم البدع للشيخ رائد بن صبري بن أبي علفة (١).
 - قاموس البدع للشيخ مشهور حسن وأحمد بن إسماعيل .

﴿ بِدِعِ ما قبل الإحرام ﴾

قال رحمه الله : (((١ - الإمساك عن السفر في شهر صفر ، وترك ابتداء الأعمال فيه من النكاح والبناء وغيره .

- ٢ ترك السفر في محاق الشهر ، وإذا كان القمر في العقرب .
 - ٣ ترك تنظيف البيت وكنسه عقب سفر المسافر))) .
 - € الشرح: -
- أما الامتناع عن السفر في شهر صفر فهو عادة جاهلية، حيث كان أهل الجاهلية يتشاءمون بصفر، فنهى النبي على عن ذلك فقال: (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر) (٢)،

⁽١) انظر البدع والمخالفات في الحج ص ٢٧ ، ٢٨ .

⁽٢) رواه البخاري (٧٠٧) ، ومسلم (السلام / ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣) .

وهذا على أحد تفسيرات الحديث، وقال على : (الطيرة شرك ، الطيرة شرك) ، قال ابن مسعود: (وما منا إلا ، ولكن الله يذهبه بالتوكل) (١) ، وفي حديث عبد الله بن عمرو : (من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك " قالوا : فما كفارة ذلك ؟ قال : " أن تقول : اللهم لا خيرك ولا طيرك ولا إله غيرك)(٢) .

قال الألباني : (وحديث " من بشريي بخروج صفر بشرته بالجنة " موضوع كما في " الفتاوى الهندية " (٥ / ٣٣٠) وكتب الموضوعات) (٣).

والطيرة كبيرة من الكبائر ، لمعارضتها للقدر ، ومنافاتها للتوكل ، لكنه إن تعبد بذلك وقع في البدعة وهي هنا شر من مجرد المعصية .

(۱) رواه أحمد (۱۲۹۸) ، وابن ماجه (۲۵۸۸) ، والبخاري في الأدب المفرد (9.9) ، وأبو داود (9.9) ، والبغوي في والترمذي (9.7) ، وابن ماجه (9.7) ، والبغاي ، والبغوي في شرح السنة (9.7) ، وابن ماجه (9.7) قال الترمذي:هذا حديث حسن صحيح.وسكت عنه أبو داود،وصححه الحافظ العراقي، وقال الحاكم : صحيح سنده.ثقات رواته،وأقره الذهبي ،قال الألباني:وهو كما قال.قلت: وهو عندهم جميعا مرفوع ولكن قال الإمام الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول:هذا الحديث (وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل) قال: هذا عندي قول عبد الله بن مسعود ، ا ه . (۲) رواه أحمد (1.7) ، وابن السني (1.7) قال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح ، قال الهيثمي (1.7) : رواه أحمد والطبراني ، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات، وقد صححه الألباني في الصحيحة (1.7) وقال : (قلت : والضعف الذي في حديث ابن لهيعة إنما هو في غير رواية العبادلة عنه ، وإلا فحديثهم عنه صحيح كما حققه أهل العلم في ترجمته ، ومنهم عبدالله بن غير رواية العبادلة عنه ، وإلا فحديثهم عنه صحيح كما حققه أهل العلم في ترجمته ، ومنهم عبدالله بن

(٣) حجة النبي ص ١٠٥ .

- وأما ترك السفر في محاق الشهر وإذا كان القمر في العقرب ، ونحوه : فهو داخل في عموم النهي عن الطيرة في الأحاديث السابقة. وفيه حديث: (لا تسافروا والقمر في العقرب) (١) ولا يصح .
- وأما البدعة الثالثة: فيقول عنها ابن الحاج: (ومما أحدثوه من البدع ما يفعله بعضهم من أنهم يتركون تنظيف البيت وكنسه عقيب سفر من سافر من أهله ويتشاءمون بفعل ذلك بعد خروجه ويقولون: إن ذلك إن فعل لا يرجع المسافر) (٢).

🕥 صلوات محدثة

قال رحمه الله: (((٤ – صلاة ركعتين حين الخروج إلى الحج يقرأ في الأولى بعد الفاتحة { قل يا أيها الكافرون } وفي الثانية (الإخلاص) فإذا فرغ قال: (اللهم بك انتشرت وإليك توجهت) ويقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص والمعوذتين وغير ذلك مما جاء في بعض الكتب الفقهية.

ه - صلاة أربع ركعات .))) .

(ه) الشرح: -

قال الألباني في الأصل – حول الكتب التي ذكرت الأمر الأول -: (مثل: إحياء الغزالي ، والفتاوى الهندية ، وشرعة الإسلام ، وغيرها) .

وقال في حاشيته : (وحديث : (ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا) ضعيف الإسناد بينته في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " رقم ٣٧٢ ، فلا

⁽٢) المدخل لابن الحاج (٢ / ٦٧).



⁽١) تذكرة الموضوعات ص (١٢٢) .

يصح التعبد به كما هو مقرر في الأصول فقول النووي بعد أن بين ضعفه " فيسن له ذلك " غير مستقيم . ومثله حديث أنس قال : " لم يرد رسول الله على سفرا إلا قال : حين ينهض من حلوسه : اللهم بك انتشرت . . . " الحديث . رواه ابن عدي والبيهقي (٥ / ٢٥٠) وفيه عمر – ويقال عمرو بن مساور وهو منكر الحديث كما قال البخاري وضعفه الآخرون) (١) .

• أما صلاة أربع ركعات فقد قال الألباني : (والحديث الوارد فيها ضعيف أيضا رواه الخرائطي في " مكارم الأخلاق " عن أنس بلفظ : " ما استخلف في أهله خليفة أحب إلى الله من أربع ركعات يصليهن العبد في بيته إذا شد عليه ثياب سفره " الحديث . قال العراقي : وهو ضعيف)(٢).

أقول: وهذا كله في تخصيص صلاة للخروج إلى الحج ، وليس المقصود بما صلاة الاستخارة المشروعة في كل أمر ، ومنه الخروج إلى الحج ، فيستخير لتوقيته ووسائله وطريقه (٣) .

وهي كذلك ليست صلاة ركعتين عند كل خروج من البيت ، فقد ثبت أن النبي على قال : (إذا خرجت من منزلك فصل ركعتين ؛ يمنعانك من مخرج السوء ، وإذا دخلت إلى منزلك فصل ركعتين ؛ يمنعانك من مدخل السوء) (أ).

⁽١) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٠٦.

⁽٢) حجة النبي ص ١٠٦.

⁽٣) انظر زاد الحجيج للمؤلف ص ٨.

⁽٤) صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٢٣) .

ك طقوس محدثة

قال رحمه الله: $((7- قراءة المريد للحج إذا خرج من منزله آخر سورة (آل عمران) وآية الكرسي و <math>\{1\}$ الزلناه $\{1\}$ و $\{1\}$ و $\{1\}$ الكتاب $\{1\}$ و قدومهم .

٨ - الأذان عند توديعهم.

9 – المحمل والاحتفال بكسوة الكعبة [وقد قضي على هذه البدعة والحمد لله منذ سنين ، ولكن لا يزال في مكانها البدعة التي بعدها ، وفي الباجوري على ابن القاسم (1 / 1 \pm) : (ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه)] .

• ١ - توديع الحجاج من قبل بعض الدول بالموسيقي)).

(ه) الشرح: –

- قراءة هذه الآيات عند الخروج إلى الحج وردت في حديث موضوع ؛ عن على الله (إذا أراد أحدكم الحج فليكن في طلبه يوم الخميس، وليقرأ إذا خرج من منزله آخر سورة آل عمران، وآية الكرسي ، وإنا أنزلناه وأم الكتاب ، فإن فيها قضاء حوائج الدنيا والآخرة) (١).
 - أما الجهر بالذكر ، والأذان عند التوديع (٢): فهذا مما لم يرد عن النبي ﷺ .
- أما المحمل فهو الموكب الذي كان يخرج من مصر كل عام حاملا كسوة الكعبة ، وأصل المحمل عبارة عن هودج الحاج المحمول على البعير ، أو الهودج المخصص لركوب النساء على الراحلة ، ويكون مغطى بقماش يحيط به من كل جهة .

⁽١) قال الألباني في حجة النبي ص ١٠٧ : [باطل كما في " التذكرة " (١٢٣)] ، وقال : فيه عبد الله ابن أحمد روى عن أبيه عن أهل البيت نسخة باطلة .

⁽٢) عزاها في الأصل إلى المدخل (٤ / ٣٢٢) ، مجلة المنار (١٢ / ٢٧١) .

أما المحمل المذكور هنا فهو عبارة عن هودج من عدة قطع من القماش المزحرف بالآيات القرآنية ، يحمل على جمل خاص ، وكان يسير من بلاد مصر وتركيا وسوريا متزامناً مع مناسك الحج ، يرافقه طقوس خاصة وموسيقى، وكان ابتداء من عصر المماليك حين خرجت شجرة الدر قاصدة الحج واستمر حتى ملك آل سعود، وتحديداً في عهد الملك عبد العزيز آل سعود. وأصبح ذلك طقساً مصاحبا لمناسك الحج ، يحتفل الناس به ويطاف به في أرجاء القاهرة ليتبركوا به وبما يحمله من كسوة و نفقات وهدايا لتوزيعها في مكة المكرمة ، و قد قامت السعودية بصناعة الكسوة (١) ، واهتمت بالكعبة المشرفة اهتماما بالغا بل وبالحرمين الشريفين ، وفق الله القائمين على ذلك وأجزل لهم المثوبة .

وكما ذكر الشيخ فقد قضي على هذه المحدثات^(٢)، والحمد لله .

• أما البدعة الأخيرة وهي التوديع بالموسيقى فهي متضمنة لمعصية ، ووجه كونها بدعة ظاهر وهو أن من يفعل ذلك إنما يفعله تعظيما للحج واحتفاء بالحاج ، ففيه شائبة التعبد ، وأشنع من ذلك ما كان يفعل في المشاعر ففي مجلة المنار ما نصه : (وقبيل الغروب : أقبل الشريف أمير مكة بموكبه الحافل ، حتى صعد أدنى حبل الرحمة ، فكان قريبا من موقف الخطيب ، وتلاه ركب المحمل المصري ، وحينئذ أطلقت المدافع ، وعزفت المعازف (الموسيقى) واستعد الناس للدفع من عرفة ، لأحل مبيت تلك الليلة بمزدلفة ، وبدأ الدفع بعد الغروب) (").

⁽١) انظر تفصيل تاريخه وأحداثه في موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب .

⁽٢) عزاها الشيخ إلى المدخل (٤ / ٢١٣) ، والإبداع في مضار الابتداع (١٣١ – ١٣٢) ، تفســير المنار (١٠/ ٣٥٨) ، وسيذكرها أيضا في فقرة ١٢٣– ١٢٤ .

⁽٣) مجلة المنار ٢٠/٢٦ .

وقد ألغيت هذه الطقوس في حكم آل سعود - جزاهم الله عيرا - ، وقد ظفرت بخطاب للملك عبدالعزيز إلى حكومة مصر يبين سبب إلغائها ، وجاء فيه : (سابعا : أما مسألة الموسيقى والدخان فهي من المسائل التي أحب أن ألفت نظر حكومة صاحب الجلالة ملك مصر إليها، والتي أود من صميم فؤادي أن تقابل بالموافقة والارتياح ؛ حفظا لأواصر الصداقة ، التي أحرص عليها كل الحرص ، وأن الآمال الكبيرة التي لنا في مصر ، والغاية السامية التي يسعى إليها الجميع : لا يصح أن تكون أمثال هذه المسائل عقبة في طريقها ، وعهدي بمصر وحكومتها الحكيمة ، وبعد النظر وتقدير الظروف والزمن بما يناسبه ، أن الموسيقى يعتبرها فريق كبير من أهل نجد وغيرهم من الملاهي التي إن صح أن تكون مسلية للجند ومكملة لنظامهم في السير، فلا يليق أن تستعمل في أماكن العبادة مثل مكة ومنى وعرفات ، الأماكن التي يكثر فيها التلبية والذكر والنسك ، وأنا لا أحب أن تظهر حكومة مصر المحبوبة إلا بالمظاهر المتفقة مع مكانتها في العالم الإسلامي ...

أما مسألة الدخان فهو من الشجر الخبيث الذي يجب أن تطهر منه البلاد المقدسة ، التي يجب أن يحرق فيها العود والصندل والسند .

ولذا فاحتراما لحرمة هذه البقاع منعنا شرب الدخان جهرا، ومن ابتلي بشيء منه وتستر في بليته فلا سبيل لنا عليه .

إن مصر أحرص منا على تطهير البلاد المقدسة من كل ما يدنسها، ولئن فات العامة بعض المصالح فالعلماء والحكومات الرشيدة لا يفوتها شيء من ذلك، إني من أحرص الناس على المحافظة على العادات والتقاليد إلا ما خالف الشريعة منها ، وإني لعلى ثقة تامة من أن حكومة مصر التي أظهرت لها في فرص مختلفة عظيم احترامي لها وشدة محبتي لأهلها وسعيي في

اتحادي معها مما يرفع شأن الإسلام والمسلمين ستقابل ذلك بمثله . والله يوفق الجميع لما فيه رضاه) (١) ، وهي رسالة بلغت الغاية في أدب الدعوة والموعظة الحسنة ، مع ما تحمله من تعظيم لشعائر الله ، فرحم الله مرسلها .

🖳 محدثات السفر

قال رحمه الله : ((١١ - السفر وحده أنسا بالله تعالى كما يزعم بعض الصوفية .

١٢ - السفر من غير زاد لتصحيح دعوى التوكل.

١٣ - (السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين)))).

🖁 الشرح: –

قد ورد النهي عن سفر الرجل وحده ، فعن ابن عمر رضي الله عهما : عن النبي على قال: (لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليل وحده) (٢) .

وأصرح منه قوله ﷺ: (الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب) (٢)، فالتعبد بذلك لا شك أنه بدعة تتضمن التقرب إلى الله بما نهى عنه رسول الله ﷺ.

⁽۱) وقد نقلت بتمامها في الفتاوى المصرية ، بخطاب سعادة وكيل الداخلية الرقم ۲۷ شوال سنة ١٣٤هـ م. ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ صورته؛ نتشرف بأن نبعث لفضيلتكم برفق هذا صورة من التلغراف المرسل من حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، (٩/٥) .

⁽٢) صحيح البخاري ٢٨٣٦ .

⁽٣) وهو حسن كما في السلسلة الصحيحة ٦٢.

• وأما السفر من غير زاد: فقد قال الألباني في الأصل: (استحب ذلك الغزالي في " الإحياء " (٣ / ٣٩) وقال في مكان آخر (٤ / ٢٢٩): " والسفر إلى البوادي من غير زاد جائز وهو أعلى مقامات التوكل " .

قلت: وهذا باطل ؛ إذ لو كان كما قال لكان أحق الناس به رسول الله على ، ونحن نعلم يقينا أنه لم يفعل ذلك ، كيف وهو على قد تزود من هديه الله عن مكة إلى المدينة ، ولست أدري كيف يزعم الغزالي ذلك وهو حجة الإسلام ، والله عز وحل يقول : (وَتَكَزُودُوا فَهُوكَ فَهُمُكَ خَرُ الزَّادِ النَّقُوكُ) ، وقد نزلت في ناس من أهل اليمن ، كانوا يحجون ولا يتزودون ، ويقولون : غن المتوكلون . رواه البخاري وغيره ، فما الذي صرف الغزالي عن هذه الحقيقة التي دل عليها الكتاب والسنة ؟ أهو الجهل ؟ كلا فإن هذا مما لا يخفى على مثله ، وإنما هو التصوف الذي يحمل صاحبه على الخروج عن الشرع بطريق تأويل النصوص ، فهو في هذا وعلم الكلام سواء عصمنا الله بالسنة من كل من يخالفها) (۱) .

• أما النهي عن السفر لقبور الصالحين: فهو داخل في عموم قوله ﷺ: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا ، ومسجد الحرام ، ومسجد الأقصى) (٢) ، فلا تقصد بقعة للتعبد بالسفر إليها إلا هذه المساجد ، وهذا الفهم العام هو الذي استقر عليه الصحابة ومن بعدهم ، وقد وردت آثار عن جماعة منهم ، وبيانها كما يلى :

1- لما سافر أبو هريرة إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى بن عمران التَكَيَّلُا، قال له بصرة بن أبي بصرة الله عليه بصرة الله عليه على الله عليه يقول : (لا أبي بصرة الغفاري : لو أدركتك قبل أن تخرج لما خرجت ، سمعت رسول الله عليه يقول : (لا تعمل المطي إلا إلى ثلاث مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا ، ومسجد بيت

⁽١) حجة النبي ص ١٠٨ .

⁽٢) رواه البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) ، واللفظ له عن أبي هريرة ﷺ .

المقدس)(۱)، وسكت أبو هريرة شخص فلم يرد عليه ، وهذا دليل التسليم لما روي ولما استنبط من تلك الرواية ؛ فإن قال قائل: إن أبا هريرة شخص قد روى ذلك الحديث ؟!

قيل له: إن هذا مما يؤكد قبول أبي هريرة لما أخبر به أبو بصرة رضي الله عنهما ، ومن المعلوم أن أبا هريرة لم يقل أنه سمع ذلك الحديث من رسول الله على الفالب أنه يرويه عن أبي بصرة ، ولم يثبت عن أبي هريرة أي رد لما جاء به أبو بصرة لا في الصحيحين ولا في مسند أحمد ؛ حيث جاءت القصة كاملة ، وهذا يؤكد ذلك القبول والرجوع من أبي هريرة لما جاء به أبوبصرة .

٢- عن أبي سعيد الخدري الله الحديث ، فقد روى أحمد في مسنده أن شهر بن حوشب قال : لقينا أبا سعيد ونحن نريد الطور ، فقال : سمعت رسول الله الله يقول : (لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد...) (٢).

٣- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ؛ فعن قزعة قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما: آتي الطور؟ فقال: (دع الطور ولا تأتما ، وقال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) (٣).

قال الألباني في الأصل: (وأما الزيارة التي ليس معها سفر فهي مشروعة باتفاق العلماء ومنهم ابن تيمية وكل من يتهمه بإنكارها فهو جاهل أو مغرض) (^{١٤)}.

⁽١) رواه أحمد ٧/٦ بسند صحيح ، انظر صحيح الجامع ٧٢٤٨ وأحكام الجنائز ص٢٢٤ وما بعدها.

⁽٢) رواه أحمد في المسند (٩٣/٣)، وقال الأرناؤوط:صحيح،وله طرق أخرى،انظر أحكام الجنائز ص٢٨٦.

⁽٣) الحديث صححه الألباني في أحكام الجنائز ص (٢٨٧) ، وانظر ما سبق في كتاب القبورية في اليمن لأحمد المعلم ص ٦١ .

⁽٤) حجة النبي ص ١٠٨ وانظر مجموع الرسائل الكبرى لابن تيمية (٢/ ٣٩٥)، الرد على الأخنائي١٦٣، الصارم المنكى ١٩٠.

🖳 حكم المحرم في السفر

قال رحمه الله : ((($1 \, 1 \, 1 \, - \,)$ عقد الرجل على المرأة المتزوجة إذا عزمت على الحج وليس معها محرم يعقد عليها ليكون معها كمحرم) [وهذا والذي بعده من أخبث البدع لما فيه من الاحتيال على الشرع والتعرض للوقوع في الفحشاء كما لا يخفى] .

١٥ – مؤاخاة المرأة للرجل الأجنبي ليصير بزعمهما محرما لها ثم تعامله كما تعامل
 محارمها .

17 - سفر المرأة مع عصبة من النساء الثقات بزعمهن بدون محرم ومثله أن يكون مع احداهن محرم فيزعمن أنه محرم عليهن جميعا))).

(ه) الشرح:-

- كما ذكر الشيخ فإن مجرد عقد النكاح ، أو عقد المؤاخاة للسفر ، يعتبر من أشنع الحيل التي الأمثالها لعن اليهود كما قال على: (لعن الله اليهود - ثلاثاً - إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها ، وأكلوا ثمنها ، وإن الله لم يحرم على قوم أكل شيء إلا حرم عليهم ثمنه) (۱) ، وقال: (لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل) (۲).

- وأما سفر المرأة مع عصبة النساء بلا محرم ، أو مع وجود محرم لإحداهن دون غيرهن فهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فقد أجازه الجمهور في الحج الواجب ، قال ابن قدامة : (قال ابن سيرين : تَخْرج مع رجل من المسلمين لا بأس به . وقال مالك : تخرج مع جماعة النساء . وقال الشافعي : تخرج مع محرّة مسلمة ثقة. وقال الأوزاعي : تخرج مع قوم عدول ، تَتَّخذ سُلَّماً تصعد عليه وتنزل ، ولا يقربها رجل ، إلا أنه يأخذ رأس البعير وتضع رجلها على ذراعه) (٣).

⁽۱) صحیح مسلم ۳ /۱۲۰۷

⁽٢) جزء في الخلع وإبطال الحيل لابن بطة (٤٢) عن أبي هريرة ﷺ ، وحسنه في إرواء الغليل ١٥٣٥.

⁽٣) المغنى (٥/٣) .

وقال النووي: (وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه: لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها . قال أصحابنا : يحصل الأمن بزوج أو محرم أو نسوة ثقات ، ولا يلزمها الحج عندنا إلا بأحد هذه الأشياء ، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها ، لكن يجوز لها الحج معها ، هذا هو الصحيح . وقال بعض أصحابنا : يلزمها بوجود نسوة أو امرأة واحدة ، وقد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد ، بل تسير وحدها في جملة القافلة وتكون آمنة . والمشهور من نصوص الشافعي وجماهير أصحابه هو الأول)(۱).

وقال ابن الملقن رحمه الله: (والذين لم يشترطوه . أي : المحرم . قالوا : المشترط الأمن على نفسها مع رفقة مأمونين رجالاً أو نساء) (٢).

وأشار الحافظ إليه بقوله: (جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق) (٣٠).

وأجابوا عن أحاديث المنع بما ذكره القرطبي حيث قال : (إن المنع في هذه الأحاديث إنما خرج لما يُؤدِّي إليه من الخلوة، وانكشاف عوراتهن غالباً . فإذا أُمِن ذلك ، بحيث يكون في الرفقة نساء تنحاش إليهن ، جاز ، كما قاله الشافعي ومالك)(1).

وقاسوا على الحج الواجب كل سفر واجب ؛ كالسفر من دار الحرب إلى دار الإسلام .

قال القاضي عياض : (واتفق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة ، إلا مع ذي محرم إلا الهجرة من دار الحرب (0).

⁽۱) شرح مسلم (۱٤٨/۹) .

⁽٢) الإعلام (٢/٢٨).

⁽٣) الفتح (٩١/٤) .

⁽٤) المفهم (٣/٥٥٠).

⁽٥) شرح مسلم للنووي (١٤٨/٩).

لكن هذا الاتفاق هل هو في الحج الواجب أم في الحج مطلقا ؟ الجمهور على أنه في الواجب فقط ، والخلاف مشهور عند المالكية ، وكذا الأحناف في التفريق بين السفر القصير والطويل، واختار شيخ الإسلام الجواز في كل سفر طاعة عند الأمن ، كما حكاه عنه ابن مفلح بقوله : (وعند شيخنا : تحج كل امرأة آمنة مع عدم المحرم . وقال : إن هذا مُتَوَجِّه في كل سفر طاعة)(1).

وحجتهم في ذلك الخبر والأثر مع النظر السابق الذي ذكروه :

أما الخبر: فما رواه البخاري عن عدي بن حاتم على: (أنّ رسول الله على قال: " يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤمّ البيت لا جوار معها ، لا تخاف إلا الله ...) ، قال عدي: فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة، لا تخاف إلا الله (٢).

وأما الأثر : فلهم جملة من الآثار ، منها :

١- ما ثبت في البخاري أن عمر أذن لنساء النبي في في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان و عبدالرحمن بن عوف (٣).

٢- عن عائشة رضي الله تعالى عنها: أنها كانت تُستافر بغير محرم (¹⁾، وقال الحافظ: (واستُدِل به على جواز حج المرأة بغير محرم) .

ولما أخبرت أن أبا سعيد الخدري يفتي أن المرأة لا تسافر إلا مع محرم ، قالت : ما كلهن من ذوات محرم (°).

⁽١) الفروع (٣/٣٣) .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه برقم (٣٥٩٥) وأحمد في المسند (٣٧٧/٤) ، وانظر (فتح الباري) (٢) . (٦١٠/٦) .

⁽٣) البخاري ١٨٦٠ .

⁽٤) فتح الباري (٤/٨٨) .

⁽٥) سنن البيهقي ٢٢٦/٥ .

٣- وعن نافع قال: كان يسافر مع عبدالله بن عمر موليات له ليس معهن محرم (١).

أقول: والأحوط في المسألة بجملتها مع ما قاله الشيخ رحمه الله لعموم النهي الوارد، مع قوله والله الله عدي محرم فقام رجل، ولا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم فقام رجل، فقال: يا رسول الله، إنّ امرأتي خرجت حاجة، وإنيّ اكتتبت في غزوة كذا وكذا، قال: انطلق فحج مع امرأتك) ، وهو نص في الحج ، ولم يفرق بين فرضه ونفله ، ولا بين رفقة وغيرها. وأما حديث الظعينة فمع احتماله للقول الآخر ، إلا أنه ليس صريحا في الجواز ، لكونه من دلالة العبارة والمنطوق مقدم عليه .

والقصة التي استدلوا بما ليست صريحة في عدم وجود محرم مع نساء النبي را وإن دلت على ذلك فإن لنساء النبي وهو ما يجاب به خلك فإن لنساء النبي وهو ما يجاب به عن أثر عائشة رضي الله عنها ، لكن يبقى في المسألة مساغ للأقوال الأخرى ، للخلاف الذي سبق عن الصحابة ، وإدخالها في جملة البدع ليس بمتجه ، والله أعلم .

🖳 محدثات في الطريق

قال رحمه الله : (((١٧ - أخذ المكس [أي ضريبة الجمارك] من الحجاج القاصدين لأداء فريضة الحج .

١٨ - صلاة المسافر ركعتين كلما نزل منزلا وقوله : اللهم أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المنزلين .

١٩ - قراءة المسافر في كل منزل ينزله سورة الإخلاص إحدى عشرة مرة وآية الكرسي

⁽١) المحلى ٤٨/٧ ، وانظر ما صح من آثار الصحابة في الفقه لزكريا غلام ٧٠٦/٢ .

⁽٢) رواه الدارقطني بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما (٢/ ٢٢٣) وأصله في مسلم (٢٣٩١) .

مرة وآية { وما قدروا الله حق قدره } مرة .

٠٠ - الأكل من فحا (يعني البصل) كل أرض يأتيها المسافر .

٢١ – (قصد بقعة يرجو الخير بقصدها ولم تستحب الشريعة ذلك مثل المواضع التي يقال : إن فيها أثر النبي يقل كما يقال في صخرة بيت المقدس ومسجد القدم قبلي دمشق وكذلك مشاهد الأنبياء والصالحين) [وقد صح عن عمر رضي الله عنه أنه رأى الناس في حجته يبتدرون إلى مكان فقال : ما هذا ؟ فقيل : مسجد صلى فيه رسول الله فقال : هكذا هلك أصحاب الكتاب اتخذوا آثار أنبيائهم بيعا من عرضت له منكم فيها الصلاة فليصل وإلا فلا يصل] .

٢٢ – (شهر السلاح عند قدوم تبوك)))) .

(ه) الشرح: –

- أما أخذ المكس وهي الضريبة فهي إلى المحرمات أقرب منها إلى مسمى المحدثات ، لقول النبي على عن الغامدية التي زنت : (فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له) (۱) ، مما يدل على عظم هذا الأمر .

- وأما صلاة ركعتين كلما نزل منزلا ، والذكر السابق أو قراءة الإخلاص أو الكرسي وغيره ، فهذا كله لم يرد عن النبي على ، ولا يجوز التعبد بذلك .
- أما الأكل من بصل كل أرض يمر عليها : فقد قال الشيخ في الأصل : (استحبه في " شرح الشرعة " (٣٨١) ، والاستحباب حكم شرعي لا بد له من دليل وقد احتج له بقوله : وفي الحديث : من أكل فحا أرض لم يضره ماؤها . يعني البصل .

وهو حديث غريب لا نعرف له أصلا إلا في "النهاية" لابن الأثير، وكم فيه مما لا أصل له)(٢).

⁽۱) صحيح مسلم ۲۵۲۸ .

⁽٢) حجة النبي ص ١٠٩ .

- وما ذكره الشيخ من تتبع الآثار تعبدا واضح بدلائله وسيأتي (١).
- وأما شهر السلاح عند قدوم تبوك فهذه مما ذكرها شيخ الإسلام حيث قال: (وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة) (٢)، ولا أعلم وقوعها الآن، والله أعلم.

﴿ بِحِعِ الْإِحرامِ والتلبيةِ وغيرها ﴾

قال رحمه الله : (((٢٣ - اتخاذ نعل خاصة بشروط معينة معروفة في بعض الكتب .

٢٤ - الإحرام قبل الميقات.

٧٥ - (الاضطباع عند الإحرام) .

٢٦ - التلفظ بالنية .

٢٧ - (الحج صامتا لا يتكلم) .

٨٧ - (التلبية جماعة في صوت واحد) .

٢٩ – (التكبير والتهليل بدل التلبية) .

• ٣ - القول بعد التلبية: (اللهم إني أريد الحج ، فيسره لي ، وأعني على أداء فرضه ، وتقبله مني ، اللهم إني نويت أداء فريضتك في الحج ، فاجعلني من الذين استجابوا لك. . .)))).

﴿ الشرح: -

أما هذا الذكر الأخير فقد قال الشيخ في الأصل: (ذكر الغزالي أن هذا مستحب وأما
 الباجوري فقال (١ / ٣٢٩): إنه يسن. ولعله يعني سنة المشايخ وإلا فكل من له معرفة

⁽١) وقد عزاه إلى اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (ص ١٥١ و ١٥٢) (١٢٠) ثم قال: انظر كتابنا:" تحذير المساجد "(ص ٩٧) ثم قابل ذلك بما في "الإحياء" (١ / ٢٣٥ طبع الحلبي) تر عجبا . (٢) الأحبار العلمية من الاختيارات الفقهية للبعلي ص ١٧٧ .

بالسنة يعلم أنه مما لا أصل له)(١).

• أما اتخاذ نعل خاصة بشروط معينة: فقد قال الشيخ: (فإن مثل هذه الشروط لم تأت في السنة ، ودين الله يسر ، إذ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط ، كما ثبت في صحيح البخاري ، وكل الذي اشترطه في في النعل أن لا يكون ساترا الكعبين ، وهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق المذكوران في آية الوضوء ، وذلك قوله في : لا يلبس المحرم الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين . متفق عليه . فيحزي من النعال مثل التي تعرف في سوريا بـ " الكندرة " أو " الصباط ") وقد سبق التعليق على الأحذية ، وتبين أنها في حكم الخفين المقطوعين ، والخفان إنما جازا لمن وقد سبق التعليق على الأحذية ، وتبين أنها في حكم الخفين المقطوعين ، والخفان إنما جازا لمن

وقد سبق التعليق على الأحذية ، وتبين أنها في حكم الخفين المقطوعين ، والخفان إنما حازا لمن لم يجد النعلين ، فالأصل لبس النعلين ، أما الأحذية أو الكندرة فعند عدم النعل .

• أما الإحرام قبل الميقات فقد سبق الكلام عن حكمه تفصيلا ، وعلق عليه الشيخ في هذا الموضع فقال : (لأنه خلاف السنة ، وأما حديث : " من تمام الحج - تحرم من دويرة أهلك " . فهو حديث منكر كما بينته في " سلسله الأحاديث الضعيفة " (رقم ٢١٠) على أنه قد روي ما يعارضه مرفوعا وموقوفا عن جماعة من الصحابة كعمر وعثمان رضي الله عهما كما ذكرت هناك ، وما أحسن ما روى الهروي وغيره عن ابن عيينة أنه قال : سمعت مالك بن أنس وأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله من أين أحرم ؟ قال : من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله في فقال : إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر ؟ قال لا تفعل فإني أحشى عليك الفتنة فقال : وأي فتنة في هذه ؟ إنما هي أميال أزيدها قال : وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله في أميال أزيدها قال : وأي فتنة أعضم من أن ترى أنك

⁽١) حجة النبي ص ١١٢ .

أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِشَنَةُ أَوْبُصِيبَهُمْ مَذَاكُ الِيدُّ) ، ومن ذلك تعلم قيمة الاتفاق المزعوم على جواز الإحرام قبل الميقات المذكور في شرح الهداية " (٢ / ١٣٢) والله المستعان) (١) .

• وأما الاضطباع من أول الإحرام: فهذا خلاف السنة ، إذ الاضطباع سنة في طواف القدوم حسب ، قال الشيخ في الأصل:

(قال ابن عابدين في " الحاشية " (٢ / ٢١٥) : والمسنون الاضطباع قبيل الطواف إلى انتهائه لا غير ، وكذا في " فتح القدير " (٢ / ١٥٠) (٢).

- وأما التلفظ بالنية فقد سبق تفصيل الكلام عنه ، وقد يكون الخلاف لفظيا في بعض صوره فبعض الأئمة يسمي الإهلال بالنسك مع تعيينه نية ، وهذا لا إشكال فيه ، وبعضهم يضيف عبارات أخرى غير واردة وهو محل النزاع .
- وأما الحج صامتا (^{٣)}، فهذا لا شك أنه من المحدثات ، ويمكن أن يستدل لذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : بينا النبي على يخطب ، إذا هو برجل قائم ، فسأل عنه ، فقالوا : أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي على (مُرْه فليتكلم ، وليستظل ، وليقعد ، وليتم صومه) (³⁾.

⁽١) حجة النبي ص ١١١ .

⁽٢) انظر حجة النبي ص١١١ ، وقد عزاه إلى تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص١٥٤) .

⁽٣) عزاه في الأصل إلى الاقتضاء (ص ٦٠).

⁽٤) صحيح البخاري ٦٣٢٦.

⁽٥) سنن أبي داود ٢٨٧٥ وصححه الألباني .

- وأما التلبية جماعة بصوت واحد ؛ فقد قال ابن الحاج : (ويلبي ساعة بعد ساعة ، لكن ذلك بشرط يشترط فيه وهو أن لا يفعلوا ذلك صوتا واحدا ، إذ إن ذلك من البدع بلكل إنسان يلبي لنفسه دون أن يمشي على صوت غيره) (١) .
- وأما استبدال التلبية بالتكبير والتهليل فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن الشيطان يأتي ابن آدم فيقول: دع التلبية وهلل وكبر ليحيي البدعة ويميت السنة (٢).

فهذا خلاف السنة فإن السنة أن يخلط التلبية بالتكبير أو التهليل لا أن يستبدلها بهما ،كما سبق .

€ التبرک

قال رحمه الله: (((٣١ - (قصد المساجد التي بمكة وما حولها غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح أبي قبيس ومسجد المولد ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي ﷺ)

٣٢ - (قصد الجبال والبقاع التي حول مكة مثل جبل حراء والجبل الذي عند منى الذي يقال : إنه كان فيه الفداء ونحو ذلك)

٣٣ - قصد الصلاة في مسجد عائشة بـ (التنعيم)

٣٤ - (التصليب أمام البيت) [وهو فيما يبدو مسح الوجه والصدر باليدين على وجه التغليب]))) .

⁽۱) المدخل لابن الحاج (٤ / ٢٢١) ، وقد أجازه صاحب النظرات ص ٦٧ وما بعدها ، قياسا على التكبير ، وفيه نظر ، لعدم الدليل .

⁽٢) رواه ابن جرير كما في كنز العمال (٣ / ٣٠) .

€ الشرح:-

المحدثات الثلاثة الأولى كلها حول تتبع الآثار أو قصد مساجد للصلاة عندها ، واعتقاد الفضيلة فيها ، مع عدم ورود شيء في ذلك ، فإن المساجد التي ثبتت لها فضائل خاصة في مكة هي المسجد الحرام ومسجد الخيف (١) .

- وأما التصليب فقد فسره الشيخ هنا ، ومثله في الحكم إرسال القبلات عن بعد إلى الحجر الأسود ، حيث لم ترد إلا الإشارة للبعيد أو التقبيل المباشر ، وأشد منه ما يكون إلى الركن اليماني ، لكونه لم يرد فيه التقبيل أصلا .

🕥 (بدع الطواف)

قال رحمه الله : (((٣٥ – (الغسل للطواف) .

٣٦ - لبس الطائف الجورب أو نحوه لئلا يطأ على ذرق الحمام وتغطية يديه لئلا يمس امرأة .

٣٧ - صلاة المحرم إذا دخل المسجد الحرام تحية المسجد [وإنما تحيته الطواف ثم الصلاة خلف المقام كما تقدم عنه على من فعله ، وانظر : " القواعد النورانية " لابن تيمية (١٠١) قلت : وإنما عليه التحية فقط إذا دخل بعد] .

٣٨ - (قوله : نويت بطوافي هذا الأسبوع كذا وكذا)))) .

(الشرح: -

- أما الغسل للطواف فإنما يكون بدعة إذا تكلفه واعتقد فضيلة خاصة له ، أما إذا فعله على سبيل النظافة ، أو إعادة النشاط ، أو التبرد ، فهذا لا شك في مشروعيته (٢) .

⁽۱) مجموعة الرسائل الكبرى (۲/۹۸۲ ، ۳۸۸ – ۳۸۹) و تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية (۱۷۹).

⁽٢) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (٢/ ٣٨٠) كما في الأصل.

- وأما الأمر الثاني ففيه من الغلو ما هو ظاهر ، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموعة " (٢/ ٣٧٤) : من فعل ذلك فقد خالف السنة فإن النبي على وأصحابه والتابعين ما زالوا يطوفون بالبيت وما زال الحمام في مكة) (١) ، ففضلات الحمام طاهرة ، كما أن مس المرأة بلا قصد لا أثر له في الأحكام للمشقة الظاهرة ؛ (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وفي تحية المسجد الحرام يقع بعض الناس في خطأ ؛ وهو ظنهم أن تحية البيت الطواف مطلقا ، وهذا غير صحيح ، وإنما تحيته الطواف للقادم لحج أو عمرة ، وما عداهما فإنه يصلي تحية المسجد كلما دخله ، كما بينه الشيخ .

- وأما النية الخاصة بالطواف أو السعي أو غيرهما من المناسك فهذا لا شك من البدع ، فإن جميع مناسك الحج أو العمرة داخلة في النية التي من الميقات فهي كلها عبادة واحدة ، كما في أفعال الصلاة التي تدخل في النية الأولى قبل الصلاة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التلفظ في النيات في أصله بدعة أخرى ، وقد قال ابن القيم : (كما يفعله من لا علم عنده، بل هو من البدع المنكرات) (٢).

الله المع استلام الحجر الله

قال رحمه الله : (((٣٩ - (رفع اليدين عند استلام الحجر كما يرفع للصلاة) .

- ٤٠ (التصويت بتقبيل الحجر الأسود) .
- ٤١ المزاحمة على تقبيله ومسابقة الإمام بالتسليم في الصلاة لتقبيله.
 - . (تشمير نحو ذيله عند استلام الحجر أو الركن اليماني) .
- ٣٧ (قولهم عند استلام الحجر: اللهم إيمانا بك وتصديقا بكتابك).

⁽١) حجة النبي ص ١١٣.

⁽٢) زاد المعاد (۱ / ٤٥٥ ، ٣ / ٣٠٣) .

٤٤ - القول عند استلام الحجر: اللهم إني أعوذ بك من الكبر والفاقة مراتب الخزي في الدنيا والآخرة (١).

• ٤ - (وضع اليمني على اليسرى حال الطواف)))) .

(a) الشرح: –

- رفع اليدين عند الحجر لم يرد عن النبي الله وإنما الوارد الإشارة باليد ، لذلك قال في الأصل : بعد أن عزاه إلى ابن القيم في زاد المعاد (١ / ٣٠٣) و (سفر السعادة) للعلامة الفيروزآبادي (٧٠) (١٢٨) قال : (وذكر أنه لا يفعل ذلك إلا الجهال مع أن ذلك مذهب الحنفية ، وقد احتج لهم في " الهداية " بحديث " لا ترفع الأيدي إلا في سبعة (١) مواطن وذكر من جملتها استلام الحجر " ولكنه حديث ضعيف من جميع طرقه ، ومع ذلك فقد أشار ابن الهمام في " الفتح " (٢ / ١٤٨) وفيه نظر ليس هذا محل بيانه) وكأنه أخذ من الزيلعي في " نصب الراية " (٢ / ٣٨) وفيه نظر ليس هذا محل بيانه) ولكن هذا الأثر ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما كما سبق معنا .

- وأما التصويت فيعني به إخراج صوت حال التقبيل ، فإن المقصود مجرد وضع الفم على الحجر على سبيل التعبد ، وقد روى الفاكهي عن سعيد بن جبير أنه قال : (إذا قبلت الركن، فلا ترفع بحا صوتك ، كقبلة النساء) (٤).

⁽١) قال في الأصل ص ١١٥:والحديث الوارد فيه ذكره السيوطي في "ذيل الموضوعات" (ص ١٢٢) وقال: " وفيه نمشل كذاب " .

⁽٢) في الأصل: سبع، ص ١١٤

⁽٣) حجة النبي ص ١١٤.

⁽٤) فتح الباري ٢٧٧/٤ ، المدخل لابن الحاج (٤/ ٢٢٣).

- أما المزاحمة وتشمير الثياب ونحو ذلك مما يفعله بعض الناس فهذا مما ينافي الخشوع المطلوب في هذه العبادة ، وأسوأ منه التسليم قبل الإمام حرصا على استلام الحجر ، ففي هذا ارتكاب للحرام لأجل مستحب ، وهو من قلة الفقه ، والجهل بحقيقة الشعائر .
- وأما دعاء الحجر الأسود فقد سبق الكلام عنه وتبين رجوع الشيخ عن تضعيفه ، لكني أنقل تعليقه هنا في الأصل فإنه قال : (وفي " المدونة " (٢ / ١٢٤) أن الإمام مالكا أنكر قول الناس إذا حاذوا الحجر الأسود : إيمانا بك . . . وقد روي ذلك عن علي وابن عمر موقوفا بسندين ضعيفين ولا تغتر بقول الهيثمي في حديث ابن عمر: "ورجاله رجال الصحيح" فإنه قد التبس عليه راو بآخر كما قد بينته في " السلسلة ") (١).
- وأما وضع اليمنى على اليسرى في الطواف، كهيئة الصلاة ، فإن قصد به التعبد وزيادة الخشوع في الطواف فهو بدعة ، لأنه لم يرد عن النبي على ، أما إن كان لجحرد الاعتماد فلا حرج (٢).

الأدعية والأذكار المخصوصة في الطواف علم الله

قال رحمه الله: (((٤٦ – القول قبالة باب الكعبة : اللهم إن البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار مشيرا إلى مقام إبراهيم الطيعة .

٤٧ - الدعاء عند الركن العراقي: اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في المال والأهل والولد.

٤٨ - الدعاء تحت الميزاب: اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك . . . إلخ

⁽٢) المدخل لابن الحاج : ١ / ١٢٢ .



⁽١) المرجع السابق ١١٥ .

٩٤ – الدعاء في الرمل: اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيا مشكورا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور (١).

• ٥ - وفي الأشواط الأربعة الباقية : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم))) .

⊕ الشرح: -

جميع هذه الأدعية ليست واردة عن النبي على الله الله عن أصحابه ، فلا يتعبد بمقتضاها ، وإنما يدعو بما شاء كما سبق ، وإن ذكرها أحيانا مع عموم دعائه ، دون اعتقاد فضيلة خاصة بما فلا بأس ، قال شيخ الإسلام في منسكه (ص ٣٧٢) :

(ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى ويدعوه بما يشرع ، وإن قرأ القرآن سرا فلا بأس به ، وليس فيه ذكر محدود عن النبي الله لا بأمره ولا بقوله ولا بتعليمه ، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية ، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك ، فلا أصل له ، وكان النبي الله يختم طوافه بين الركنين بقوله : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) كما كان يختم سائر أدعيته بذلك ، وليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة)(٢).

⁽١) وأورده الرافعي حديثا مرفوعا إلى النبي ﷺ ولا أصل له كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في "التلخيص" (ص ٢١٤) : لم أجده .

⁽٢) نقله في الأصل ص ١١٦.

والاستلام والإستلام والإستلام

- قال رحمه الله : (((١ ٥ تقبيل الركن اليماني .
- ٢ (تقبيل الركنين الشاميين والمقام واستلامهما) .
 - 0 (التمسح بحيطان الكعبة والمقام) .
- البیت تزعم العامة أن من ناله بیده فقد استمسك بالعروة الوثقی (1).
- ٥٥ (مسمار في وسط البيت سموه سرة الدنيا يكشف أحدهم عن سرته ويتبطح
 بها على ذلك الموضع حتى يكون واضعا سرته على سرة الدنيا)))) .

(ع) الشرح: −

قال الشيخ حول البدعة الأخيرة والتي قبلها: (وصف ابن الهمام هذه البدعة والتي قبلها بأنها بدعة باطلة لا أصل لها، وبأنها فعل من لا عقل له فضلا عن علم)(٢).

- أما التمسح بالركن اليماني ، والركنيين الشاميين ، وجدران الكعبة والمقام: فقد سبق ذلك، وتبين أن النبي الله لم يفعله ، فلا يجوز التعبد به ، وإن فعله بعض الصحابة فقد حالفهم آخرون (٣).

⁽۱) عزاها الشيخ إلى (الباعث على إنكار البدع والحوادث) لأبي شامة (ص ٦٩) (١٣٣) و (فتح القدير) لابن الهمام (٢ / ١٨٢ – ١٨٣) و (الابتداع) (١٦٥) ، وقال أبو شامة : " ويقاسون للوصول إليها شدة وعناء ويركب بعضهم فوق بعض وربما صعدت الأنثى فوق الذكر. حجة النبي ص ١١٧ . (٢) حجة النبي ص ١١٨ .

⁽٣) (المدخل) (٢/٤/٤) (الاقتضاء) (٢٠٤) و (مجموعة الرسائل) (٢ / ٣٧١) و (الاختيارات العلمية) لابن تيمية (ص ٦٩) (تفسير سورة الإخلاص) (١٧٧) و (إغاثة اللهفان) (١ / ٢١٢) و (السنن والمبتدعات) (١١٣)) ، انظر حجة النبي ص ١١٧ .

المطر و زمزم ﷺ

قال رحمه الله : (((٥٦ – قصد الطواف تحت المطر بزعم أن من فعل ذلك غفر له ما سلف من ذنبه .

٥٧ - التبرك بالمطر النازل من ميزاب الرحمة من الكعبة .

٥٨ – (ترك الطواف بالثوب القذر) .

٩٥ - إفراغ الحاج سؤره من ماء زمزم في البئر وقوله: اللهم إني أسألك رزقا واسعا
 وعلما نافعا وشفاء من كل داء.

٠ ٦ - اغتسال البعض من زمزم .

-71 - (18 اهتمامهم بزمزمة لحاهم ، و زمزمة ما معهم من النقود والثياب +10 البركة +10 البركة +10

٦٢ – ما ذكر في بعض كتب الفقه أنه يتنفس في شرب ماء زمزم مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت)).

🖁 الشـــرح:-

- أما البدعة الأخيرة: فقد قال فيها الشيخ: (وهذه البدعة أصبحت اليوم غير ممكنة والحمد لله ، ذلك أن القبة التي كانت على زمزم قد هدمت وسويت بالأرض للتوسيع على المصلين ، ونزل بغرفة البئر إلى ما تحت أرض المسجد بحيث لا يمكن رؤية البيت منها)(١).
- وأما البدعة الأولى وهي الطواف تحت المطر: فقد ورد في ذلك حديث: (من طاف أسبوعا في المطر غفر له ما سلف من ذنبه) ، ولا أصل له (٢).

⁽١) حجة النبي ص ١١٩.

⁽٢) قال الألباني: لا أصل له كما قال البخاري وغيره ، حجة النبي ص ١١٨.

- وأما ترك الطواف بالثوب القذر تعظيما للبيت : فهذا لم يرد في آداب الطواف^(١) .

بل قال النبي ﷺ : (الحاج الشعث النفل) (١) ، وفيه عدم التكلف في الثياب والغلو في تحسين الظاهر ، ومع ذلك فإني أقول في هذه المناسبة :

إن الحج ليس ساحة للقاذورات ، أو موطنا لرفع الحرج عن قضاء الحاجات في الطرقات ، أو عدم التحرز عن الأنتان والنّجاسات ، فهذا كله أجنبيّ عن الحجّ القرآني النبوي ، فقد أمر الله تعالى خليله بتطهير بيته للطائفين والقائمين والعاكفين ، وقد تجلى في حج رسول الله علي كثير مظاهر الاهتمام بالنظافة والتطهر والتطيب ، ومِن ذلك :-

أنه اغتسل لإحرامه ثم تطيّب حتى كانت عائشة رضى الله عنها ترى وبيص المسك و لمعانه في مفارقه ﷺ كما سبق ، وقالت رضي الله عنها : (كنا نضمّد جباهنا بالطيب) .

بل حتى بعد إحرامه ﷺ اغتسل لدخول مكة ، وكذلك يفعل الحاج في يوم التروية لحجه ، ثم تطيب النبي ﷺ مرة أخرى بعد تحلله ، كما قالت عائشة رضي الله عنها :

(طيبت النبي ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ، ولإحلاله حين رمي جمرة العقبة) .

وكان ﷺ يقلم أظافره بعد ذلك كما سبق في صحيح ابن خزيمة .

وقد دخل ابن عباس رضي الله عنهما حمام الجحفة وهو محرم فقال : (إنّ الله لا يصنع بأوساخكم شيئا) (٣) .

وهكذا ينبغي للحاج أن يراعي عدم إيذاء الحجاج برائحته ، وقذارة إحرامه أو بدنه ، فله أن يبدل ملابس إحرامه ، ويستديم الطيب الذي قبل إحرامه طوال نسكه ، كل ذلك بلا

⁽١) انظر الاقتضاء لابن تيمية (٦٠).

⁽٢) رواه الترمذي ٢٩٩٨ ، وحسنه الألباني كما في صحيح الجامع ٣١٦٧ .

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٠١٦ .

تكلف و لا مغالاة ، بل يجمع بين ما سبق وبين حديث : (الحاجُّ الشَّعث التفل) ، والموفق من وفقه الله لوسط الأمرين ، وأهدى الطريقين (١).

- وأما دعاء: (اللهم إني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء) ، فالمنكر في ذكره في الصورة التي ذكرها الشيخ ، أما الدعاء به في شرب زمزم فقد ورد عن ابن عباس رضي الله عهما أنه كان إذا شرب ماء زمزم قال : (اللهم أسالك علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وشفاء من كل داء) (٢) ، وهو مع ضعفه إلا أن أمر الدعاء في شرب زمزم واسع ، لعموم قوله ﷺ : (ماء زمزم لما شرب له) ، وهذا من الأدعية الجامعة ، لكن لا يعتقد أفضليته بعينه ، كما سبق تأصيله مرارا .
- أما الاغتسال من ماء زمزم: فقد روى الفاكهي ، عن العباس بن عبد المطلب ، وابنه
 ابن عباس قالا: (لا أحله لمغتسل وهو لشارب ومتوضئ حل وبل) (۲).

فقول هذين الصحابيين رضي الله عنهما: (لا أحله لمغتسل) يدل على النهي عن الاغتسال من ماء زمزم، ولا مخالف لهما، بخاصة وأن العباس كان من أهل السقاية وهو أدرى بأحكام زمزم. وقد كرهه شيخ الإسلام ابن تيمية وحكى ذلك عن طائفة من العلماء، ولم أر من صرّح بتحريمه، قال الشيخ في الأصل: (قال ابن تيمية في " منسكه " (ص ٣٨٨): ويستحب

⁽١) زاد الحجيج للمؤلف ص ٧٧ ، ٧٨ .

⁽٢) مستدرك الحاكم (١/ ٣٧٣) وقال : (هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي) . لكن قال الألباني : (ووافقه الذهبي ، وذلك من وهمه وتناقضه فقد سبق عنه أنه قال في (الجارودي هذا) : (أتى بخبر باطل) ، إرواء الغليل ٣٣٢/٤ ، ضعيف الترغيب ٧٥٠ .

⁽٣) أخبار مكة (١١٥٤، ١١٥٥) وبل أي برؤ من الأمراض ، قال النووي بأنه لم يصح ما ذكروه عن العباس .

وفيه نظر ، فقد صح ذلك بإسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح ، واحتج به الإمام أحمد .

أن يشرب من ماء زمزم و يتضلع منه ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية ولا يستحب الاغتسال منها) (١).

ولكن مجرد الصب منه على رأسه قد ثبت استحبابه كما سبق .

• وبقية الأفعال التي ذكرها الشيخ لا أصل لها ، فوجه الابتداع فيها ظاهر (٢) .

🖳 (بدع السعي بين الحفا والمروة)

قال رحمه الله : (((٦٣ – الوضوء الأجل المشي بين الصفا والمروة بزعم أن من فعل ذلك كتب له بكل قدم سبعون ألف درجة .

٦٤ - (الصعود على الصفاحتي يلصق بالجدار).

٦٥ – الدعاء في هبوطه من الصفا: اللهم استعملني بسنة نبيك وتوفني على ملته
 وأعذني من مضلات الفتن برحمتك يا أرحم الراحمين.

77 - 1 القول في السعي : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله حجا مبرورا أو عمرة مبرورة وذنبا مغفورا الله أكبر ثلاثا . . . إلخ [نعم قد صح منه موقوفا على ابن مسعود وابن عمر : رب اغفر وارحم وأنت الأعز الأكرم كما تقدم (الفقرة 00 - 70))) .

€ الشرح:-

• أما الوضوء للصفا والمروة مع اعتقاد الفضيلة المذكورة فقد ورد في ذلك حديث: (من توضأ فأحسن الوضوء ثم مشى بين الصفا والمروة كتب الله له بكل قدم سبعين ألف



⁽١) حجة النبي ص ١١٨ .

⁽٢) السنن والمبتدعات (١١٣)

درجة) ، قال في الذيل : فيه كذاب ومجروحان(١) .

- أما الصعود على الصفاحتى يلصق بالجدار: فقد قال ابن عابدين: (وما يفعله بعض أهل البدعة والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار: فخلاف طريقة أهل السنة والجماعة) (٢).
- والكلام في الأدعية التي ذكرها الشيخ واضح ، وقد سبق ذكر بعضها ، أما دعاء : (اللهم استعملني...) فقد روي بعضه عن ابن عمر أنه كان يقوله عند الصفا . أخرجه البيهقي بسند ضعيف (٢) .

الزيادة في السعي علما

قال رحمه الله : (((٦٧ – السعي أربعة عشر شوطا بحيث يختم على الصفا .

. (تكرار السعي في الحج أو العمرة) . $^{-7}$

٦٩ - (صلاة ركعتين بعد الفراغ من السعي).

٧٠ – استمرارهم في السعي بين الصفا والمروة وقد أقيمت الصلاة حتى تفوتهم صلاة الجماعة))) .

(۱) الشرح:-

من البدع تعمد السعى أربعة عشر شوطا ، فيحسب ذهابه وإيابه شوطا .

وقصد الشيخ هنا تكرار السعي في غير حج التمتع، فقد سبق أنه يشرع سعي آخر للمتمتع(٤).

⁽١) قال الألباني : والحديث الوارد في ذلك موضوع أورده السيوطي وغيره في " الموضوعــات " ، فراجــع " الذيل " (ص ١٢٩) و " التذكرة " (ص ٧٤) ، حجة النبي ص ١١٩ .

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٢ / ٢٣٤) .

⁽٣) حجة النبي ص ١٢٠ .

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٩ / ٢٥) .

وأما صلاة ركعتين بعد السعي (١) إفقد قال الشيخ: (ذهب إلى استحباكهما غير واحد قياسا على ركعتي الطواف وقال ابن الهمام في "الفتح" (١٥٦/٢٥): ولا حاجة إلى هذا القياس إذ فيه نص وهو ما روى المطلب بن أبي وداعة قال: رأيت رسول الله على حين فرغ من سعيه جاء.. فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفين أحد. رواه أحمد وابن ماجه". قلت : هذا وهم عجيب من مثل هذا العالم النحرير فقد تحرف عليه لفظ " سعيه " قلت : هذا وهم عجيب من مثل هذا العالم النحرير فقد تحرف عليه لفظ " سعيه " والصواب " سُعه " كما في ابن ماجه رقم (٢٩٥٨) وهم في المسند بلفظ " أسبوعه " وفي والصواب " سُعه " كما في ابن ماجه رقم (٢٩٥٨) وهم في المسند بلفظ " أسبوعه " وفي

قلت: هذا وهم عجيب من مثل هذا العالم النحرير فقد تحرف عليه لفظ " سعيه " والصواب " سُبعه " كما في ابن ماجه رقم (٢٩٥٨) وهو في المسند بلفظ " أسبوعه " وفي رواية أخرى له " طاف بالبيت سبعا ثم صلى ركعتين بحذائه . . . " على أن الحديث من أصله لا يصح من قبل إسناده فإن فيه اضطرابا وجهالة كما بينته في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " رقم (٩٣٢) كما سبق التنبيه عنه (ص ٢٣) وانظر التعليق (١٧٣) أ.ه (٢).

هنه دادے 🕥

قال رحمه الله: (((٧١ – التزام دعاء معين إذا أتى منى كالذي في (الإحياء) (اللهم هذه منى فامنن علي بما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك).وإذا خرج منها: (اللهم اجعلها خير غدوة غدوتها قط ...) إلخ))) .

🖁 الشسرح :--

هذا الدعاء ذكره جماعة من الفقهاء، ونسبه ابن الملقن إلى بعض السلف(٢)،لكنه غير ثابت،

⁽١) الباعث على إنكار البدع ٢٨ والقواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠١).

⁽٢) حجة النبي ص ١٢١ .

⁽٣) انظر إحياء علوم الدين ٢٥٣/١ ، الاختيار لتعليل المختار للموصلي ١٦٠/١ ، إعانة الطالبين للدمياطي ٣٠٦/٢ ، مغني المحتاج للشربيني ١/١٠٥ ، نهاية المحتاج للرملي ٣٠٣/٣ .

قال الحافظ: لم أره مأثورا (۱) ، فلا يشرع اعتقاد أفضليته على غيره ، ويدعو بما شاء ، فمن تيسير النبيّ على الحاج أنه لم يلتزم في مناسكه بأذكار وأدعية معيّنة إلا في مواطن قليلة ، وما عداها فالأمر متروك إلى الحاج وما يختاره من أدعية وأذكار لمناجاة العزيز الغفار ، مع أن الحج إنما شرع لذكر الله تعالى ، كما قال على الحج الما الطواف بالبيت و بين الصفا و المروة ، [المج: ۲۸] ، وقالت عائشة رمي الله عنه : (إنما مُعل الطواف بالبيت و بين الصفا و المروة ، ورمي الجمار لإقامة ذكر الله عزوجل)(۱) ، وقال على: (أيام التشريق : أيام أكل و شرب ، وقال وذكر الله) ، وقال على: (ما أهل مهل قط ، ولا كبر مكبر قط ، إلا و بشر بالجنة) ، وقال الله : (ما من ملب يلبي إلا لبي عن يمينه وعن شماله من شجر وحجر ، حتى وقال في : (ما من ملب يلبي إلا لبي عن يمينه وعن شماله من شجر وحجر ، حتى تنقطع الأرض من هنا وهنا) ، بل أمر الله تعالى بختم الحج بالذكر، قال في : ﴿ فَهِوَا الله مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مُنْ الله مَنْ أَمْ الله تعالى بختم الحج بالذكر، قال في : ﴿ وَهَا مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ الله تعالى الله تعالى بختم الحج بالذكر، قال من المراه الله تعالى عن من سرد الأذكار والأدعية الثابتة ، جمعا لها وتيسيرا لحفظها ، وهي كما يلي : – من الميقات عند الإهلال كما سبَق: (لبيك اللهم بعمرة ، أو بحجة أو بحما ، لا رياء الميقات عند الإهلال كما سبَق: (لبيك اللهم بعمرة ، أو بحجة أو بحما ، لا رياء

٧- إذا خشي عدم إتمام الحج يشترط مع إهلاله فيقولُ : (اللهم محِلي حيث حبستني) .

٣- التلبيات في الطريق إلى مكة ، وبعد يوم التروية إلى رمي جمرة العقبة يوم النحر، بصيغها
 التي سبقت ، ويخلطها بالتكبير والتهليل ، أو التسبيح في المنخفضات .

٤- دعاء دخول المسجد: (بسم الله ، والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم افتح لي أبواب رحمتك)، أو (أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم).

فيها ولا سمعة) .

⁽١) الأذكار للنووي ٢٩٢ بتحقيق الأرناؤوط.

⁽٢) روي مرفوعا ، والأصح وقفه . انظر ضعيف أبي داود للألباني (٣٢٨) .

- ٥- دعاء رؤية الكعبة ، كما ثبت عن عمر فلله : (اللهم أنت السلام ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام) .
- ٦- دعاء الحجر الأسود: اللهم إيمانا بك، وتصديقا بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعا
 لسنة نبيك.
- ٧- عند بداية الطواف: بسم الله ، الله أكبر ، ثم التكبير في كل استلام أو إشارة ، والتسمية واردة عن ابن عمر رضي الله عنهما .
- ٨- بين الركنين اليمانيين: (ربّنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار) .
 ٩- الدعاء عند الصفا، إذا رقي قرأ : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَابِرِاللّهِ ﴾ (أبدأ بما بدأ الله به)
 ثم يستقبل القبلة ويقول: (الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له
 الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له،
- أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده) ، ثم يدعو بما شاء ، ثم يعيد التّكبيرات و التّهليلات، ثمّ يدعو بما شاء، ثم يعيدها المرة الثالثة، ثمّ ينصرف إلى المروة، ويفعل عليها ذلك .
- ١٠ الدّعاء في السعي: (رب اغفر وارحم ،إنك أنت الأعز الأكرم) [عن جمع من الصحابة]،
 ويدعو بما شاء .
- 11- الدعاء في عرفة: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) ، لبيك اللهم لبيك ، إنما الخير خير الآخرة ، ويدعو بما شاء.
- ١٢- الدعاء عند الذبح: (بسم الله والله أكبر ، اللهم إن هذا منك ولك ، اللهم تقبل مني) .
 - ١٣- دعاء الخروج من المسجد: اللهم صل على محمد، اللهم إني أسألك من فضلك.
- ١٤- دعاء الرجوع من الحج أو العمرة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، آيبون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده.

وقد سبقت هذه الأدعية في مواضعها(١).

﴿ بِدِع عَرِفَةً ﴾

قال رحمه الله: (((٧٢ - الوقوف على جبل عرفة في اليوم الثامن ساعة من الزمن احتياطا خشية الغلط في الهلال.

- V (| V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V | V |

٧٤ الدعاء ليلة عرفة بعشر كلمات ألف مرة : سبحان الذي في السماء عرشه
 سبحان الذي في الأرض موطئه سبحان الذي في البحر سبيله . . . إلخ .

٧٥ - (رحيلهم في اليوم الثامن من مكة إلى عرفة رحلة واحدة).

٧٦ - (الرحيل من مني إلى عرفة ليلا).

- ايقاد النيران والشموع على جبل عرفات ليلة عرفة (7)))).

€ الشرح:-

أما الوقوف على جبل عرفة في اليوم الثامن ساعة من الزمن احتياطا خشية الغلط في الهلال، فقد قال الشيخ: (استحسن ذلك في "الإحياء " وقال: وهو الحزم.

⁽٣) عزاه إلى الباعث على إنكار البدع (٢/ ٣٧٨، ٣٧٩)، و (الاعتصام) للشاطبي (٢٧٣/٢)، و (الإبداع في مضار الابتداع) (١٦٥) .



⁽١) انظر زاد الحجيج للمؤلف ٢٩ ، ١٣٤ .

⁽٢) عزاه في الأصل إلى مجموعة الرسائل الكبرى (٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩) . والبحيرمي في (حاشيته) (٢ / ٢١١) .

وهذا شيء عجيب من مثل هذا الفقيه إذ لو كان حقا حسنا لفعلـه النبي على وهو أتقى الناس . قال شيخ الإسلام في " الجموعة " (٢ / ٣٧٤) :

الاحتياط حسن ما لم يخالف السنة المعلومة فإذا أفضى إلى ذلك كان خطأ)(١).

• أما ما ذكره من دعاء ليلة عرفة فلا يصح عن النبي الله المناه ، ولا عن أصحابه ، قال الشيخ رحمه الله : (وقد جاء فيه حديث ولكن إسناده ضعيف بل أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال: "لا يصح". وتعقبه السيوطي في "اللآلي" (١٢٠/١) بما يؤخذ منه أنه مسلم بضعفه) (٢).

• أما رحيلهم في اليوم الثامن من مكة إلى عرفة رحلة واحدة ، فهذا إن كان على سبيل التعبد فلا شك في بدعيته (٣) ، قال الشيخ في الأصل : (والسنة بل الواجب البيات في منى ليلة عرفة كما تقدم . وقد تساهل الناس بهذه السنة كثيرا ، ويساعدهم على ذلك بعض المطوفين الذين لا يهمهم متابعة النبي في خجه ، وقد يجدون من الفقهاء من يهون عليهم ذلك كقول الغزالي : "إن المبيت في منى مبيت منزل لا يتعلق به نسك") (١).

وحرص الشيخ على هذا المنسك ، يدل على تعظيمه للسنة ، لكن القول بوجوب هذا المبيت ليس ظاهرا ، فقد سبقت مناقشته ، ونقل هناك الإجماع على استحبابه مع أدلة ذلك .

وأما إذا كان ذهابهم إلى عرفة مباشرة لعدم حصولهم على مخيمات في منى ، أو لأي عذر آخر ، أو حتى بلا عذر ، فهذا لا حرج فيه ، وإنما فيه تفويت لأجر السنة ، كما حصل لعروة بن مضرس الطائي ، الذي وافى النبي على في مزدلفة ، وكان قد وقف عرفة قبل ذلك ، وقد سبق حديثه مرارا .

⁽١) حجة النبي ص ١٢٢ .

⁽٢) المرجع السابق .

⁽٣) الباعث على إنكار البدع (٦٩ - ٧٠) .

⁽٤) حجة النبي ص ١٢٣ .

وما قيل هنا يقال في البدعة التي بعدها .

الله عسل يوم عرفة الله

قال رحمه الله : (((٧٨ - الاغتسال ليوم عرفة))) .

€ الشرح:-

قال الشيخ في الأصل: (وأما حديث "أن النبي الله كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة "فهو ضعيف حدا، كما بينه الزيلعي في "نصب الراية "(١/٥٨) وابن الهمام في "الفتح" (١/٥٥) وقد خفي حاله على ابن تيمية فقال في " مجموعه " (٢: ٣٨٠): "ولم ينقل عن النبي الله ولا عن أصحابه في الحج إلا ثلاثة أغسال: غسل الإحرام، والغسل عند دخول مكة، والغسل يوم عرفة، وما سوى ذلك كالغسل لرمي الجمار والطواف، وللمبيت مزدلفة فلا أصل له بل هو بدعة) (١).

أقول : عد الشيخ رحمه الله هذا الغسل من البدع فيه نظر ؛ وذلك لثبوته عن ثلاثة من الصحابة : وهم علي وابن مسعود وابن عمر الله على الصحابة : وهم على وابن مسعود وابن عمر

أما أثر على رها الله: فعن زاذان قال:

(سأل رجل عليا ﷺ عن الغسل ؟ قال : اغتسل كل يوم إن شئت ، فقال : لا الغسل الذي هو الغسل قال : يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر) (٢) .

⁽١) حجة النبي ص ١٢٣.

⁽٢) الأم للإمام الشافعي ١٦٣/٧ ، البيهقي في الكبرى ٢٧٨/٣ .

والشيخ رحمه الله صحح هذا الأثر في الإرواء ، بل احتج به على استحباب الغسل للعيدين ، فقال : (فائدة : وأحسن ما يستدل به على استحباب الاغتسال للعيدين ما روى البيهقي من طريق الشافعي ... فذكره وقال : وسنده صحيح) (١).

وأما أثر ابن عمر رضي الله عنهما: فعن نافع: (أن ابن عمر كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولدخوله مكة ، ولوقوفه عشية عرفة) (٢) ، وهو في الموطأ بأصح الأسانيد .

أما أثر ابن مسعود ﷺ: فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله : أنه اغتسل ثم راح إلى عرفة) (٣) ، وإسناده صحيح .

أما قول الشيخ رحمه الله عن شيخ الإسلام: (وقد خفي حاله على ابن تيمية ...) . فأقول: إن شيخ الإسلام قد ذكر الحديث الذي ضعفه الشيخ بصيغة التمريض ، ثم ذكر أثر ابن عمر ابن عمر فقال: (والاغتسال لعرفة قد روي في حديث عن النبي في وروي عن ابن عمر وغيره) ، وهذا التعبير ظاهر في عدم التصحيح ، فالحجة مع ضعف الحديث بأفعال الصحابة، كما فعل الشيخ في غسل العيدين .

وقد كان تأليف الإرواء متأخرا عن كتابه حجة النبي على ،كما صرح بذلك الشيخ رحمه الله في حجة النبي ، كما صرح بذلك الشيخ وحمه الله في حجة النبي ، حيث قال عن إرواء الغليل : (يسر الله إتمامه) (١٠) .

وهذا التوجيه وإن كان محتملا ، إلا أنه الأقرب إحسانا للظن بالشيخ رحمه الله ، ولم يُنبَّه على هذا في قاموس البدع (°)، مع أهميته ، والله أعلم

(271)

⁽١) إرواء الغليل ١٧٦/١ ، وانظر التحجيل للطريفي ص٣٨ .

⁽٢) موطأ الإمام مالك ٣٢٢/١.

⁽٣) ابن أبي شيبة: (٦٨/٤) .

⁽٤) حجة النبي ص ٦٩ .

⁽٥) حيث نُقل كلام الشيخ بنصه ص ٦٣٧ ، دون تعليق .

الملا بدع متنوعة في عرفة الملا

قال رحمه الله : (((٧٩ – قوله إذا قرب من عرفات ووقع بصره على جبل الرحمة : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر.

 $- \wedge - ($ قصد الرواح إلى عرفات قبل دخول وقت الوقوف بانتصاف يوم عرفة) .

٨١ - (التهليل على عرفات مئة مرة ثم قراءة سورة الإخلاص مئة مرة ثم الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم يزيد في آخرها : وعلينا معهم مئة مرة) .

٨٢ - السكوت على عرفات وترك الدعاء .

٨٣ - (الصعود إلى جبل الرحمة في عرفات) .

٨٤ - (دخول القبة التي على جبل الرحمة ويسمونها: قبة آدم والصلاة فيها والطواف بها كطوافهم بالبيت).

٨٥ – (اعتقاد أن الله تعالى ينزل عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة)))) .

الشرح:-

- أما البدعة الأخيرة فمن أشنع هذه البدع وأبشعها ، قال الشيخ رحمه الله بعد عزوها إلى بحموع ابن تيمية (١/ ٢٧٩) (١٥١): (وذكر أن بعضهم روى ذلك حديثا ، ثم قال : وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله على ، وقائله من أعظم القائلين على الله غير الحق).
- وأما الذكر على عرفات وقراءة الإخلاص والصلاة على النبي بهذه الأعداد ؛ فقال فيه الشيخ : (والحديث الوارد فيه لا يصح إسناده أخرجه البيهقي في " الشعب " وقال : " هذا متن غريب ، وليس في إسناده من ينسب إلى الوضع " كما نقله في " اللآلي " (١٢٦١)

وذكره ابن الهمام في " الفتح " ($^{(1)}$) بدون لفظ " ليس ") (١٦٧) .

- ومن البدع أيضا ما أورده صاحب الفقه الإسلامي وأدلته ، حيث قال : (ويستحب أن يكثر من قراءة سورة الحشر في عرفة ، وقراءة سورة الإخلاص ، لقوله على : " من قرأ قل هـو الله أحد ألف مرة يوم عرفة ، أعطى ماسأل")(٢) ، وهذا كله لا يصح .

- وأما السكوت على عرفات دون الدعاء:

فإن كان تعبدا فلا شك أنه من البدع ، لمخالفته لهدي النبي ﷺ.

خلافا لما ذكره ابن الحاج مستدلا بقصة الفضيل بن عياض في سكوته في عرفة إلى النفرة ، والناس حوله يدعون ويتضرعون ، فهي ليست بحجة ، مع كثرة الإيرادات عليها .

وإن كان سكوته غفلة : فهو من أعظم التفريط ، وأشد التضييع ، لكنه لا يلحق في جملة ما يحكم عليه بالتبديع (٣) .

- أما صعود جبل الرحمة فلم يفعله النبي الله النبي الله الله النبي على الرحمة فلم يفعله النبي الله الله الرحمة إجماعا) (٤) .
- ومثله دخول القبة المذكورة وما يفعل فيها ولم تعد هذه القبة موجودة ، وذلك بفضل الله تعالى ثم بفضل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله حيث قضى على الأمور الشركية والوسائل المؤدية إليها في هذه البلاد ، ولله الحمد والمنة (°).

⁽١) حجة النبي ص ١٢٤.

⁽٢) عزي إلى كتاب الدعوات للمستغفري عن ابن عباس ، الفقه الإسلامي وأدلته ٤٨٨/٣٠ .

⁽٣) انظر " المدخل " (٤ / ٢٢٩) .

⁽٤) (الاختيارات العلمية) (١٥٠) .

⁽٥) وعزاه في الأصل إلى (مجموعة ابن تيمية) (٢ / ٣٨٠) و (اقتضاء الصراط المستقيم) له (١٤٩) و (المدخل) (٤ / ٢٣٧) .

الم الخطبة والصلاة الم

قال رحمه الله : (((٨٦ – خطبة الإمام في عرفة خطبتين يفصل بينهما بجلسة كما في الجمعة .

٨٧- صلاة الظهر والعصر قبل الخطبة .

٨٨ - الأذان للظهر والعصر في عرفة قبل أن ينتهي الخطيب من خطبته .

٨٩ قول الإمام لأهل مكة بعد فراغه من الصلاة في عرفة : أتموا صلاتكم فإنا قوم
 سفر .

• ٩- التطوع بين صلاة الظهر والعصر في عرفة))) .

€ الشرح: –

- أما الخطبتان في عرفة ؛ فقال الشيخ : (قال في " الهداية " : " هكذا فعله رسول الله
 - على " . فتعقبه ابن الهمام في " الفتح " (٢ / ١٦٣) بقوله : لا يحضرني فيه حديث) (١) .
- والسنة الصلاة بعد الخطبة ،كما سبق في سياق حجة النبي هي ، وخلاف ذلك لم
 يثبت ، قال الألباني : (والحديث الذي فيه ذلك شاذ منكر . لأنه مخالف لما سبق في الفقرة (٥٨ ٦) وانظر " نصب الراية "٣ / ٥٩ ٦٠) (٢).
 - والسنة البدء بالأذان بعد الفراغ من الخطبة كما سبق ، في المناسك .
- وقد سبق معنا تحقيق القول بأن القصر نسك عام لجميع الحجاج حتى أهل مكة فقول الإمام بعد فراغه من الصلاة في عرفة: أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر ، خلاف السنة ، ولم يفعله النبي على مع قيام المقتضي لذلك ، فيكون بدعة كما في التأصيلات السابقة ، قال الشيخ في

⁽١) حجة النبي ص ١٢٥.

⁽٢) المرجع السابق .

الأصل: (جاء هذا في غير ماكتاب من كتب الحنفية ؛ على أنه من وظائف الإمام في عرفة إذا كان مسافرا ، منها " تحفة الفقهاء " (1 / 7 / 7 /) ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " مجموعه " (7 / 7 / 7) : ويقصر أهل مكة وغير أهل مكة ، وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى ، كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي على بعرفة ومزدلفة ومنى ، و كذلك كانوا يفعلون خلف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولم يأمر النبي على ولا خلفاؤه أحدا من أهل مكة أن يتموا الصلاة ، ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى: أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر، ومن حكى ذلك عنهم فقد أخطأ) (١) ، وقد سبق الكلام عن ذلك .

- أما التطوع بين صلاتي الظهر والعصر في عرفة ، فقال الشيخ في الأصل : (وصف ذلك في " شرح الهداية " بأنه مكروه . وهذا معناه أنه بدعة) ، أقول : هذا التفسير فيه إشكال من حيث الاصطلاح ، فإن التعبير بالكراهة ليس صريحا في التبديع ، فقد يكون جائزا عندهم ، لكن تركه أولى ، لترك النبي الله له ، كالتنفل للمسافر، وقد يحتمل البدعية لتحقق حد البدعة فيه ، والله أعلم (٢).

والله على عرف البدع في عرف المنظم المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنطقة المن

قال رحمه الله: (((٩١ - تعيين ذكر أو دعاء خاص بعرفة: كدعاء الخضر عليه السلام الذي أورده في (الإحياء) وأوله: (يا من لا يشغله شأن عن شأن ، ولا سمع عن سمع . . .) وغيره من الأدعية وبعضها يبلغ خمس صفحات من قياس كتابنا هذا) واضة البعض قبل غروب الشمس .

⁽١) المرجع السابق ص ١٢٦.

⁽٢) انظر نظرات في كتاب حجة النبي لباشنفر ص ١٣٤.

97 ما استفاض على ألسنة العوام أن وقفة عرفة يوم الجمعة تعدل اثنتين وسبعين حجة .

4 P (التعريف الذي يفعله بعض الناس من قصد الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع أو في مكان خارج البلد فيدعون ويذكرون مع رفع الصوت الشديد والخطب والأشعار ويتشبهون بأهل عرفة)))) .

€ الشسرح:-

لم يرد تخصيص دعاء معين في عرفة غير ما سبق من التهليل والتلبية ، وللحاج أن يدعو
 بما شاء دون أن يعتقد فضيلة دعاء بعينه .

قال شيخ الإسلام في " مجموعه " (٢ / ٣٨٠) : (ولم يعين النبي الله تعالى حتى تغرب بل يدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية وكذلك يكبر ويهلل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس) .

قال الشيخ: (قلت: ويستدرك عليه أنه يسن له أن يلبي أيضا، فانظر التعليق المتقدم برقم (١).

- وأما الإفاضة من عرفة قبل غروب الشمس: فقد سبق بيان حكم ذلك ، وأنه خلاف السنة اتفاقا ، فالنبي الله أفاض بعد الغروب ، فعن المسور بن مخرمة الله قال : خطبنا رسول الله الله الله الله الله الله وأثنى عليه ثم قال : ﴿ أَمَا بعد : فإن أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون من ههنا عند غروب الشمس ، حين تكون الشمس على رؤوس الجبال ، مثل عمائم الرجال على رؤوسها ، فهدينا مخالف لهديهم ، وكانوا يدفعون من المشعر الحرام

⁽١) حجة النبي ص ١٢٧ .

عند طلوع الشمس على رؤوس الجبال ، مثل عمائم الرجال على رؤوسها ، فهدينا مخالف لهديهم) (١).

- وأما فضل عرفة يوم الجمعة ، فهذا لا خلاف فيه ، لاجتماع عيدين : عيد الأسبوع وعيد السنة ، ولكونه وافق حجة النبي على ، ولاجتماع ساعة الإجابة يوم الجمعة ، مع وقت الإجابة عشية عرفة .

ولكن المردود هنا اعتقاد أنما تعدل اثنتين وسبعين حجة ، لذلك قال الشيخ في الأصل : وأصل هذه البدعة حديث موضوع أشار إليه ابن القيم في المصدر المذكور أعلاه قال : باطل لا أصل له عن رسول الله على . فلا تغتر بما نقله العلامة اللكنوي في (الأجوبة الفاضلة " ، ص ٣٧ طبع حلب) عن الشيخ علي القاري أنه قال : أما ما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف ، فعلى تقدير صحته لا يضر المقصود ، فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء من أرباب الكمال .

فلا نعلم أن أحدا نص على تضعيفه فقط مع حكم المحقق ابن القيم ببطلانه .

وهذا الواقع من الأمثلة الكثيرة على شؤم ما يذهب إليه البعض من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، على كثرة اختلافهم في تفسير هذا المذهب ، كما تجده مبسوطا في الأجوبة المشار إليها آنفا ، فقد يكون الحديث باطلا كهذا فيطلق البعض عليه أنه ضعيف ، فيأتي آخر فيقول يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، دون أن يتحقق من سلامته من الضعف المشديد الذي هو من شروط العمل به ، مع أن الضعف المطلق لا ينافي الضعف المشديد بل ولا الوضع ، لأنهما من أقسام الضعيف ، كما هو مقرر في المصطلح .

ثم ليت شعري ما علاقة هذا الحديث بالعمل بالحديث الضعيف ، فإن هذا محله فيما للإنسان فيه الخيرة تركا وفعلا ، وليس كذلك الوقوف في عرفة الموافق ليوم الجمعة .

⁽١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٠٩٧)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

هذا وتجد نص الحديث الباطل المشار إليه في كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة " رقم (٢٠٧) مع ذكر العلماء الذين وافقوا ابن القيم على حكمه ببطلان الحديث .

(تنبيسه) قول القاري السابق: أن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء، غير صحيح؛ فالخلاف في ذلك معروف تجده في " الأجوبة الفاضلة " وإن كان لم يحرر القول في هذه المسألة) (١).

وأما التعريف في المساجد عشية عرفة ، بفعل ما يفعله الحجاج يوم عرفة من الدعاء والثناء ، فقد اختلف فيه على قولين :

القول الأول: عده الإمام مالك من البدع، قال ابن وهب: سألت مالكا عن الجلوس يوم عرفة يجلس أهل البلد في مسجدهم، ويدعو الإمام رجالا يدعون الله تعالى للناس إلى غروب الشمس؟ فقال مالك: ما نعرف هذا، وإن الناس عندنا اليوم ليفعلونه.

و قال ابن وهب: سمعت مالكا يسأل عن جلوس الناس في المسجد عشية عرفة، بعد العصر، واجتماعهم للدعاء، فقال: ليس هذا من أمر الناس، وإنما مفاتيح هذه الأشياء من البدع) (٢). وروى محمد بن وضاح: (أن الناس اجتمعوا بعد العصر من يوم عرفة في مسجد النبي يدعون ، فخرج نافع مولى ابن عمر فقال: يا أيها الناس إن الذي أنتم فيه بدعة ، وليست

وقال إبراهيم النخعي : (الاجتماع يوم عرفة أمر محدث) (١) .

بسنة ، أدركت الناس ولا يصنعون هذا) (٣) .

(ETA)

⁽١) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٢٧-١٢٩ .

⁽٢) الحوادث والبدع للطرطوشي ص ١٢٦ الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ٣٢ .

⁽٣) البدع والنهي عنها لابن وضاح ٤٦.

⁽٤) البيهقي ١١٨/٥ البدع لابن وضاح ص ٤٦.

وقال سفيان : (ليست عرفة إلا بمكة ، ليس في هذه الأمصار عرفة) (١) .

قال الطرطوشي: (فاعلموا رحمكم الله أن هؤلاء الأئمة علموا فضل الدعاء يوم عرفة ، ولكن علموا أن ذلك بموطن عرفة ، لا في غيرها ، ولا منعوا من خلا بنفسه فحضرته نية صادقة أن يدعو الله تعالى ، وإنما كرهوا الحوادث في الدين ، وأن يظن العوام أن من سنَّة يوم عرفة بسائر الآفاق الاجتماع والدعاء، فيتداعى الأمر إلى أن يدخل في الدين ما ليس منه) (٢).

القول الثاني: أنه مشروع: فلم ير الإمام أحمد به بأسا، قال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار يجتمعون يوم عرفة؟ فقال: (أرجو أن لا يكون به بأس قد فعله غير واحد؛ الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع، كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة).

وفي رواية قال أحمد : (لا بأس به ، إنما هو دعاء وذكر لله .

فقیل له : تفعله أنت ؟ قال : أما أنا فلا) $^{(7)}$.

وقد تعقب الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رواية الأثرم عن الإمام أحمد رحمهم الله بقوله: (وحينئذ الراجح هو عدم فعله ؛ لأنَّ هذه عبادة اختصت بمكان وهو عرفة، ولا يلحق غيره به، فإلحاق مكان بمكان في عبادة ، زيادة في الشرع ، فالذي عليه العمل أنه بدعة) (أ) . ومن أجازه احتج بقول الحسن بأن أول من عرف بالبصرة ابن عباس () ، وبأن عمرو بن

حريث كان يخطب يوم عرفة ويجتمع الناس إليه (١).

⁽١) البدع لابن وضاح ص ٤٧ .

⁽٢) الحوادث والبدع ١٢٧ .

⁽٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ٣٤.

⁽٤) فتاوي ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٢٨/٣) .

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٤٧٣) ، والحسن لم يسمع من ابن عباس .

⁽٦) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٤٧٤) ، وإسناده صحيح .

وعلى فرض ثبوته عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فقد أجاب أبو شامة عنه ، فقال :

(قلت: فتعريف ابن عباس رضى الله عنهما كان على هذا الوجه ؛ فسر للناس القرآن ، فإنما احتمعوا لاستماع العلم ، وكان ذلك عشية عرفة ، فقيل: عرف ابن عباس بالبصرة ، لاجتماع الناس له كاجتماعهم الموقف) (۱) .

وهو ما يمكن أن يقال في المنقول عن عمرو بن حريث .

وقال ابن كثير رحمه الله في ترجمة ابن عباس رضي الله عنهما : (وهو أول من عرف بالناس في البصرة ، فكان يصعد المنبر ليلة عرفة ، ويجتمع أهل البصرة حوله ، فيفسر شيئاً من القرآن ، ويذكر الناس ، من بعد العصر إلى الغروب ، ثم ينزل ، فيصلي بحم المغرب) (٢).

ولذلك أورد ابن أبي شيبة بعد هذه الآثار جملة من الآثار الدالة على أن هذا الفعل لم يكن خاصا بعشية عرفة ، فعن الأعمش ، قال : (رأيت أبا وائل وأصحابنا يجلسون يوم عرفة ، فيتحدثون في سائر الأيام) (٣) .

وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، قال : (ما كان يشهد المسحد الجامع عشية عرفة ، إلا من كان يشهده قبل ذلك) (١٤) ، وغيرها من الآثار (٥).

⁽١) الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ٣٤.

⁽٢) البداية والنهاية (٣٢٢/٨).

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٤٧٥) .

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٤٧٧) .

⁽٥) وقد عجل صاحب "إتحاف الناسك" على الشيخ ص ٣٢٤ ، وأنكر عليه الحكم بالبدعة على فعل نسب إلى الصحابة ، مع أن صورة النزاع لم تنقل عنهم ، كما أن تبديعه ليس بدعا من القول ، بل سلفه أجلة الأئمة بمن سبق ذكر بعضهم ، ولم يشر هو إليهم ؟!

• وأبعد من ذلك ؛ التعريف عند القبر النبوي ، حيث قال شيخ الإسلام : (وأيضا فإن التعريف عند القبر اتخاذ له عيدا ، وهذا بنفسه محرم ، سواء كان فيه شد للرحل ، أو لم يكن ، وسواء كان في يوم عرفة أو في غيره ، وهو من الأعياد المكانية مع الزمان) (١).

﴿ ربدع المزدلفة)

قال رحمه الله: (((٥٥ - (الإيضاع (الإسراع) وقت الدفع من عرفة إلى مزدلفة). 9٦- الاغتسال للمبيت بمزدلفة .

٩٧ - استحباب نزول الراكب ليدخل مزدلفة ماشيا توقيرا للحرم .

٩٨ التزام الدعاء بقوله إذا بلغ مزدلفة : اللهم إن هذه مزدلفة جمعت فيها ألسنة مختلفة نسألك حوائج مؤتنفة . . إلخ ما في (الإحياء).

99- ترك المبادرة إلى صلاة المغرب فور النزول في المزدلفة والانشغال عن ذلك بلقط الحصى.

• ١٠٠ صلاة سنة المغرب بين الصلاتين أو جمعها إلى سنة العشاء والوتر بعد الفريضتين كما يقول الغزالي .

1.1- زيادة الوقيد ليلة النحر وبالمشعر الحوام (٢).

١٠٢- إحياء هذه الليلة.

٣ - ١ - الوقوف بالمزدلفة بدون بيات .

٤٠١- التزام الدعاء إذا انتهى إلى المشعر الحرام بقوله: اللهم بحق المشعر الحرام

⁽١) اقتضاء الصراط المستقيم ٣١٢.

⁽٢) عزاها في الأصل إلى الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٥.

والبيت الحرام والركن والمقام أبلغ روح محمد منا التحية والسلام وأدخلنا دار السلام يا ذا الجلال والإكرام [هذا الدعاء مع كونه محدثا ففيه ما يخالف السنة وهو التوسل إلى الله بحق المشعر الحرام والبيت وإنما يتوسل إليه تعالى بأسمائه وصفاته وقد نص الحنفية على كراهية القول : اللهم إني أسألك بحق المشعر الحرام . . . إلخ كما في (حاشية ابن عابدين) وغيرها وانظر كتابنا (التوسل: أنواعه وأحكامه)] .

١٠٥ قول الباجوري (٣١٨) : ويسن أخذ الحصى الذي يرميه يوم النحر من المزدلفة ، وهي سبع والباقي من الجمرات تؤخذ من وادي محسر))) .

(a) الشرح: –

- السنة كما سبق في الدفع من عرفة التزام السكينة ، وعليه فليس الإسراع سنة ، بل متى اعتقد ذلك وقع في البدعة ، كما سبق أن النبي على قال : (فإن البر ليس بالإيضاع) ، وقال عمر بن عبدالعزيز : (ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ، ولكن السابق من غفر له) (١) .
- وأما الاغتسال للمبيت بمزدلفة (٢): فما قيل من تأصيل في الغسل للطواف والرمي ونحوه مما لم يرد الدليل باستحبابه يقال هنا، في التفريق بين غسل العادة والعبادة، ومن استحب الغسل قال بأن مزدلفة من الحرم فيغتسل لدخولها، ولا يتجه هذا القياس، لأن الأصل في العبادات التوقيف.
- أما نزول الراكب ليدخل مزدلفة ماشيا توقيرا للحرم ؛ فقد قال الشيخ : (استحب ذلك الغزالي في إحيائه ، ولو كان كذلك لفعله رسول الله على ،وقد مضى أنه أتى مزدلفة راكبا، وأنه حينما صلى الفحر ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام) (٣) .

⁽١) زاد المعاد (١/ ٣٣٧ - ٣٣٨)، وانظر زاد الحجيج ٧٣.

⁽٢) مجموعة شيخ الإسلام (٢/ ٢٨٠)، عن الأصل.

⁽٣) حجة النبي ص ١٢٩ .

- والأدعية المذكورة في مزدلفة : ليس لها أصل في السنة ، فتدخل في التقعيد السابق للأدعية .
- والسنة المبادرة إلى الصلاة عند الوصول إلى مزدلفة كما سبق ، فالتشاغل بلقط الحصى وغيره خلاف السنة ، مع ما سبق من المخالفة في تخصيص لقطها بمزدلفة .
 - أما التنفل بين الصلاتين أو بعدها: فالقول فيها كالقول في التنفل بين الصلاتين في عرفة.
- أما إحياء ليلة مزدلفة ، فقال الشيخ في الأصل : (استحسن إحياءها الغزالي وقال : إنحا من محاسن القربات ، وقد علمت من الفقرة (٧٢) أنه على نام حتى طلع الفجر ، وحير الهدى هدى محمد ، وقد مضى كلام ابن القيم في ذلك) (١) .

أقول : لكنه ثبت عن جمع من الصحابة إحياء هذه الليلة بالصلاة والذكر ، كما سبق عن أسماء أنحاكانت تصلى الليل كما في الصحيحين .

وعن ابن عمر: (أنه كان يقدم ضعفة أهله ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ، فيذكرون الله ما بدا لهم) (٢٠).

فهذا يجعل الحكم بالبدعية محل نظر ، لأن مجرد عدم فعل النبي الله لا يدل على البدعية مع فهم هؤلاء الصحابة ، فإن الترك قد يكون رفقا بالحجاج ، كما في ترك صلاة التراويح ، كما أنه أجمع للبدن استعدادا ليوم النحر ، وما فيه من جلائل الأعمال ، لذلك الأفضل هنا هدي النبي الكن من أرق أو كان سامرا ، فليس هناك ما يمنع من انشغاله بالصلاة أو الذكر ، بدلا من انشغاله بما لا يفيد ، والله أعلم (٣) .

• وأما ترك المبيت في هذه الليلة : فقد قال صاحب الروضة الندية :

⁽١) حجة النبي ص ١٣٠ .

⁽٢) متفق عليه ، وسبق تخريجه .

⁽٣) انظر النظرات لباشنفر ٨٩ ، وما بعدها .

(قال النحاس: إن كثيرا من الحجاج لا يقف بالمزدلفة ، فإن وقف فلا يبيت ، وهذه بدعة يجب على الأمير، ومن قدر أن يمنع منها ؛ لأن من ترك المبيت بالمزدلفة وجب عليه إراقة دم ، في الأظهر)(١) ، كما سبق ترجيحه .

• أما أخذ الحصى من مزدلفة على التفصيلات المذكورة فلم ترد بها السنة ، قال الشيخ في الأصل: (وليس لهذا أصل في السنة فلعله يعني سنة المشايخ ، وقد خالفه الغزالي في التفصيل الذي ذكره، فقال بأنه يتزود بالحصيات كلها من المزدلفة ، وكل ذلك خلاف السنة كما تقدم فقرة ٨٣) (٢).

وقد قال في الفقرة المشار إليها: (إنه يجوز له أن يلتقط الحصى من حيث شاء كما قال ابن تيمية رحمه الله ، وذلك لأن النبي على لم يحدد لذلك مكانا ، وغاية ما جاء فيه حديث ابن عباس (وفي رواية: الفضل بن عباس) قال: قال لي رسول الله على غداة العقبة (وفي رواية: غداة النحر، وفي أخرى: غداة جمع) وهو على راحلته: هات القط لي فلقطت له حصيات نحوا من حصى الخذف فلما وضعتهن في يده قال: مثل هؤلاء ثلاث مرات، وإياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين.أخرجه النسائي وابن ماجه وابن الجارود في "المنتقى" (رقم ٤٧٣) والسياق له وابن حبان في صحيحه والبيهقي وأحمد (١/ ٢١٥، ٤١٧) بسند صحيح ، فهذا مع كونه لا نص فيه على المكان فهو يشعر بأن الالتقاط كان عند جمرة العقبة ، على الرواية الثانية ، وكذا الأولى وعليها أكثر الرواة ، وكأن ابن قدامة لاحظ هذا المعنى فقال في " المغنى " المغنى فقال في " المغنى " .



⁽١) الروضة الندية ١٠٢/٢ ، ١٠٣ .

⁽٢) حجة النبي ص ١٣١ .

فما يفعله كثير من الحجاج من التقاط الحصيات في المزدلفة وحين وصولهم إليها خلاف السنة ، مع ما فيه من التكلف لحمل الحصيات لكل يوم) (١).

﴿ رِ بِدِعِ الرَّمِي)

قال رحمه الله: (((١٠٦ - الغسل لرمي الجمار.

١٠٧ - غسل الحصيات قبل الرمي .

١٠٨ – التسبيح أو غيره من الذكر مكان التكبير .

١٠٩ - الزيادة على التكبير قولهم: رغما للشيطان وحزبه اللهم اجعل حجي مبرورا وسعيى مشكورا وذنبى مغفورا اللهم إيمانا بكتابك واتباعا لسنة نبيك.

١١٠ - قول بعض المتأخرين : ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي : بسم الله والله أكبر صدق الله وعده . . . إلى قوله { ولو كره الكافرون } .

111 - التزام كيفيات معينة للرمي كقول بعضهم: يضع طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة على ظهر الإبهام كأنه عاقد سبعين فيرميها.

وقال آخر : يحلق سبابته ويضعها على مفصل إبهامه كأنه عاقد عشرة .

١١٢ – تحديد موقف الرامي: أن يكون بينه وبين المرمى خمسة أذرع فصاعدا.

١١٣ - رمى الجمرات بالنعال وغيرها))) .

€ الشسرح:-

- يقال في الغسل لرمي الجمرات ما قيل في الغسل للطواف ومزدلفة ، فمن قصد به زيادة

(١) حجة النبي ص ٨١ ، ٨٢ .

التعبد دخل في رسم البدعة (١) . أما إن كان لجحرد التنظف أو إعادة النشاط أو التبرد أصبح من جملة المباحات .

- وأما غسل الجمرات قبل رميها ؛ فهذا كذلك من التكلف الذي لم يرد به الشرع ، قال البحيرمي (٢/ ٤٠٠/) : (ولا يشترط في حجر الرمي طهارته) (٢).
- الأذكار و الأدعية المذكورة غير واردة، وقد سبق أن الثابت إنما هو التكبير مع كل حصاة .
- أما التزام كيفيات معينة في الرمي، وتحديد بعد محدد من المرمى، فهذا كله مع عسره غير وارد في السنة،قال في الأصل: (قال ابن الهمام: وهذا في التمكن من الرمي به مع الزحمة والوهجة عسر. ثم ذكر أنه لم يقم دليل على أولوية تلك الكيفية، والأصل ما هو الأيسر) (٢).
- وأما رمي الجمرات بالنعال وغيرها فقد سبق أن هذا من الغلو الذي أنكره النبي الله عن الحصى : (أمثال هؤلاء فارموا وإياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين)(٤).

⁽¹⁾ مجموعة ابن تيمية (7/7)) .

⁽٢) نقله في الأصل ص ١٣١.

⁽٣) حجة النبي ص ١٣٢ .

⁽٤) قال الألباني: أخرجه النسائي وابن ماجه وابن الجارود في " المنتقى " (رقم ٤٧٣) والسياق له وابن حبان في صحيحه والبيهقي وأحمد (١/ ٢١٥) ٣٤٧) بسند صحيح ، حجة النبي ص ٨١.

﴿ بِدِعِ الْذِبِحِ ﴾

قال رحمه الله : (((115) الرغبة عن ذبح الواجب من الهدي إلى التصدق بثمنه بزعم أن لحمه يذهب في التراب لكثرته ولا يستفيد منها إلا القليل [وهذا من أخبث البدع لما فيه من تعطيل الشرع المنصوص عليه في الكتاب والسنة بمجرد الرأي مع أن المسؤول عن عدم الاستفادة التامة منها إنما هم الحجاج أنفسهم لأنهم لا يلتزمون في الذبح توجيهات الشارع الحكيم كما هو مبين في (الأصل) (000 000) .

۾ الشسرح –

- إن من أعظم شعائر الحج الذبح ، لذلك قال ﷺ : (أفضل الحج العج و التَّج) ، وبعض الحجاج يتساهل في هذا النسك مع أن النبي ﷺ أكثر منه حتى قرب مائة من البدن ليبين للناس أن الحج و الذبح قرينان متعانقان، لذلك ذكر الله ﷺ الهدي و الدماء في آيات الحج، وكرر ذلك ليبين فضلها ، ويوجب على عباده شكرها ؛ فقال : ﴿ وَلِحَنُ أَمَو جَمَلْنَا مَنْ الله عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمة الْأَنْكِير ﴾ [الحج: ٣٤] ، وقال ﷺ : ﴿ وَاللّ الله عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمة الْأَنْكِير ﴾ [الحج: ٣٠] ، وقال ﷺ الله وَالله الله على مناله أو إثابتكم عليها بذكر ربكم و شكره عليها، وفي كل ذلك تذكرة بإسماعيل الذبيح الذي منها أو إثابتكم عليها بذكر ربكم و شكره عليها، وفي كل ذلك تذكرة بإسماعيل الذبيح الذي فداه الله بكبش عظيم إكراما له ولأبيه إبراهيم عليهما أفضل الصلاة والتسليم ، فلا يشرع كما ذكر الشيخ إخراج القيمة مكان الهدي،على أنه قد يسرت هذه العبادة فتولت بعض الجهات مسؤولية الذبح وتوزيعه، فإنه لا يشترط أن يباشر الحاج الذبح بنفسه ، بل له أن ينب

غيره من الأفراد والهيئات ، فقد أناب النبي ﷺ على بن أبي طالب ﷺ في بعض هديه (١) .

أما الموضع الذي أشار إليها الشيخ في الأصل فقال فيه: (فلو عرف الحجاج هذا الحكم، فذبح قسم كبير منهم في مكة ، لقل تكدس الذبائح في منى ، وطمرها في التراب ، كي لا يفسد الهواء و لاستفاد الكثيرون من ذبائحهم ، و لزال بذلك بعض ما يشكو منه قسم كبير من الحجيج ، وما ذلك إلا بسبب جهل أكثرهم بالشرع ، وتركهم العمل به ، وبما حض عليه من الفضائل ، فإنهم مثلا يضحون بالهزيل من الهدايا ، ولا يستسمنونها ، ثم هم بعد الذبح يتركونها بدون سلخ ولا تقطيع ، فيمر الفقير بها فلا يجد فيها ما يحمله على الاستفادة منها ، وفي رأيي أنهم لو فعلوا ما يأتي لزالت الشكوى بطبيعة الحال :

أولا: أن يذبح الكثيرون منهم في مكة .

ثانيا : أن لا يتزاحموا على الذبح في يوم النحر فقط ، بل يذبحون في أيام التشريق أيضا .

ثالثا : استسمان الذبائح وسلخها وتقطيعها .

رابعا: الأكل منها والتزود من لحومها إذا أمكن ، كما فعل النبي على ما تقدم في الفقرة (٩٠ ، ٩٠). وخير الهدى هدى محمد ، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها. على أن هناك وسائل أخرى تيسرت في هذا العصر: لو اتخذ المسؤولون بعضها لقضي على المشكلة من أصلها ؛ فمن أسهلها أن تميأ في أيام العيد الأربعة سيارات خاصة كبيرة ، فيها برادات لحفظ اللحوم ، ويكون في منى موظفون مختصون لجمع الهدايا والضحايا التي رغب عنها أصحابا ، وآخرون لسلخها وتقطيعها ، ثم تشحن في تلك السيارات كل يوم من الأيام الأربعة ، وتطوف على القرى المجاورة لمكة المكرمة وتوزع مشحونها من اللحوم على الفقراء والمساكين ، وبذلك نكون قد قضينا على المشكلة فهل من مستحيب ؟)(٢).

⁽١) انظر زاد الحجيج للمؤلف ص ٩٢ .

⁽٢) حجة النبي ص ٨٨ ، ٨٨ .

أقول : قد استحيب لذلك والحمد لله ، وحل الإشكال على أكمل وجه ، وفق الله القائمين على هذا الأمر ، وشكر سعيهم .

كر بدع الحلق

قال رحمه الله: (((١١٦ - البدء بالحلق بيسار رأس المحلوق.

١١٧ – الاقتصار على حلق ربع الرأس .

١١٨ – قول الغزالي في (الإحياء) : (والسنة أن يستقبل القبلة في الحلق) .

119 - الدعاء عند الحلق بقوله: الحمد لله على ما هدانا وأنعم علينا اللهم هذه ناصيتي بيدك فتقبل مني . . إلخ))) .

€ الشــرح:-

- أما الأمر الأول فهو مخالفة للسنة ، ولا يكون بدعة إلا إذا قصد به التعبد ، وأما مجرد الفعل فهو مفوت للأجر لا غير .
- أما الاقتصار على بعض الرأس كالربع ونحوه فقال عنه الشيخ: (والواجب حلقه كله لقوله تعالى: (مُحَلِّقِينَ رُمُوسَكُمْ وَمُعَيِّرِينَ) وقوله ﷺ: " رحم الله المحلقين . . . " ولأن في الاقتصار المذكور مخالفة صريحة لنهيه ﷺ عن القزع وقوله " احلقوه كله أو دعوه كله " ولذلك قال ابن الهمام : مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي أدين الله به) (1).
- وأما استقبال القبلة في الحلق فقد ذهب إلى ذلك الإمام أحمد ، فقال : (ابدأ بشق



⁽١) حجة النبي ص ١٣٣ .

رأسك الأيمن وأنت متوجه إلى الكعبة)(١) ، ولم أجد من الخبر أو الأثر ما يدل عليه .

- وأما دعاء الحلق فنصه بتمامه قول: (الحمد لله على ما هدانا وأنعم علينا اللهم هذه ناصيتي بيدك فتقبل مني ، واغفر لي ذنبي اللهم اكتب لي بكل شعرة حسنة وامح بها عني سيئة وارفع لي بحا درجة اللهم اغفر لي وللمحلقين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين) .

قال الشيخ في ذلك: (استحب ذلك في "فتح القدير ". ولم يذكر عليه أي دليل ومع أن هذا لا أصل له في السنة فيما علمت فإني أخشى أن يكون قوله فيه: "اللهم اكتب لي بكل شعره حسنة . . . " من الاعتداء في الدعاء المنهي عنه وأن يكون أوله مقتبسا من حديث "الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة " وهو حديث موضوع كما بينته في "الأحاديث الضعيفة " بلفظ "الأضحية " ورقمه بعد الألف) (٢).

لكن ثبت الحديث في فضل الحلق وأن بكل شعرة حسنة ، كما سبق ، فلا يكون اعتداء في الدعاء ، وربما كتب الشيخ ذلك قبل تحسينه للحديث في صحيح الترغيب والترهيب (١١١٣).

🖳 بدع يوم النحر

قال رحمه الله : (((١٢٠ - الطواف بالمساجد التي عند الجمرات .

١٢١ - استحباب صلاة العيد بمنى يوم النحر.

١٢٢ - ترك المتمتع السعى بعد طواف الإفاضة))) .

🖁 الشرح: -

- أما الطواف بالمساجد المذكورة (T)، فقد سبق أن الطواف لا يشرع إلا بالكعبة ، كما

⁽١) كما في شرح العمدة لابن تيمية ٢/٥٤٠.

⁽٢) حجة النبي ص ١٣٣.

⁽٣) مجموعة الرسائل الكبرى (٢/ ٣٨٠).

قال تعالى : ﴿ وَلَيَطَّوُّوا مِا لَكِيتِ ٱلْمَشِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] ، وهذه البدعة لم أرها والحمد لله .

- أما صلاة العيد بمنى ، فهذا لا أصل له في السنة ، قال شيخ الإسلام في القواعد النورانية (١٠١) : (هذا غفلة عن السنة فإن النبي الله وحلفاءه لم يصلوا بمنى عيدا قط) . وقال في " مجموعته " (٢ /٣٨٥) : (وليس بمنى صلاة عيد بل رمي جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار) (١).
- أما ترك المتمتع للسعي الثاني ؛ فهذا مبني على وجوبه ، وحينئذ لا يكون تركه بدعة ، وإنما هو معصية وترك للواجب ، وقد سبق بيان الراجح في ذلك .

(بجع متنوعة)

قال رحمه الله : (((١٢٣ - الاحتفال بكسوة الكعبة .

١٧٤ - كسوة مقام إبراهيم.

1 ٢٥ - ربط الخرق بالمقام والمنبر لقضاء الحاجات.

177 - كتابة الحجاج أسماءهم على عمد وحيطان الكعبة وتوصيتهم بعضهم بذلك . 177 - استباحتهم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام ، ومقاومتهم للمصلى الذي يدفعهم))) .

€ الشرح:-

أما الاحتفال بالكسوة والمحمل فقد سبق الكلام عنه ، قال الباحوري في حاشيته
 (٢١/١) : (ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه) (٢).

⁽٢) حجة النبي ص ١٣٤ ، وراجع ما سبق حول مفهوم وتاريخ هذا المحمل .



⁽١) حجة النبي ص ١٣٤.

- وأما ربط الخرق فقال الشيخ:
- (هذه الظاهرة قد تضخمت في الآونة الأحيرة تضخما لم يكن فيما سبق) (١) .
- وأما كتابة الأسماء فمع ما فيه من اعتقادات فاسدة (٢) ، فهو كذلك من التعدي على هذه الحرمات ، والعبث بالممتلكات ، لما فيه من تقذيرها ، ومن ثم تحميل القائمين عليها مزيدا من التكاليف والجهود لتنظيفها ، فكما لا يرضى أحد أن يكتب له على جدران بيته ، فكذلك لا ينبغى أن يرضى بكتابة شيء على هذه الجدران المقدسة.
- وأما المرور بين يدي المصلي فقد سبق تفصيل الخلاف في ذلك ، وقال الشيخ هنا : (وهذا وإن قال به بعض أهل العلم فلا شك أنه مخالف للسنة ، لأن الأحاديث وردت في النهي عن المرور بين يدي المصلي وأمره بدفع المار بين يديه عامة ، تشمل كل مصلي وفي أي مسحد . وما استدلوا به من الخصوصية لمكة لا ينهض وهو حديث المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي على ليس بينه وبين الكعبة سترة والناس يمرون بين يديه فمع أنه ليس صريحا في المرور بينه وبين موضع سجوده فإنه ضعيف السند كما بينته في " السلسلة " رقم ٩٣٢)(٣).

كر بدع ما بعد الحج

قال رحمه الله: (((١٢٨ - مناداتهم لمن حج بـ الحاج) .

١٢٩– الخروج من مكة لعمرة تطوع .

• ١٣٠ - الخروج من المسجد الحرام بعد طواف الوداع على القهقرى .

⁽١) حجة النبي ص ١٣٤.

⁽٢) السنن والمبتدعات (١١٣).

⁽٣) حجة النبي ص ١٣٥.

1٣١ - تبييض بيت الحجاج بالبياض (الجير) ونقشه بالصور وكتب اسم الحاج وتاريخ حجه عليه))) .

﴿ الشرح: −

- أما مناداة من حج بالحاج ، حتى أصبحت لقبا ثابتا ؛ فهذا لم يكن في عهد النبي الله ولا الصحابة ولا أتباعهم ، فهو من الألقاب المحدثة ، فالحج عبادة ، وكل ما يتعلق بما من طقوس ينبغى أن يكون توقيفيا(١).
- أما الخروج من مكة للعمرة فقد سبق تفصيل هذه المسألة ، وترجح عندنا مشروعية ذلك، لإذن النبي الله لعائشة ، ولما نقل عن جماعة من الصحابة ، وإن كان خلاف الأولى .
- وأما الخروج من المسجد على القهقرى ؛ فقد ثبت عن عطاء أن ابن عباس رض الله عهما كره قيام الرجل على باب المسجد إذا أراد الانصراف إلى أهله منحرفا نحو الكعبة ينظر إليها ويدعو ، وقال : اليهود يفعلون ذلك (٢).

وقد خالف في ذلك جماعة - بلا بينة - فقال الغزالي في " الإحياء " (٢٣٢/١) : (والأحب أن لا يصرف بصره عن البيت حتى يغيب عنه .

ونقل نحوه شيخ الإسلام في "الاختيارات" (ص ٧٠) عن ابن عقيل وابن الزاغويي ، ثم قال: هذه بدعة) (٢) .

• والبدعة الأخيرة منتشرة عند كثير من المسلمين وللأسف ، مع ما تتضمنه من السمعة والمفاخرة بالحج^(٤)، مع أن من أوائل ما يقوله الحاج كما سبق: اللهم حجة لا رياء ولا سمعة .

⁽١) تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص ١٥٤) و نور البيان في بدع آخر الزمان (ص ٨٢) .

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٣٥٣٨ .

⁽٣) مجموعة الرسائل الكبرى (٢ / ٢٨٨) والاختيارات العلمية (٧٠) والمدخل لابن الحاج (٢٣٨/٤).

⁽٤) السنن والمبتدعات (١١٣) ، عن الأصل ص ١٣٦.

﴿ بِدِعِ الزيارةِ في المحينةِ المنورةِ ﴾

قال رحمه الله: (((هذا ولما كان من السنة شد الرحل إلى زيارة المسجد النبوي الكريم والمسجد الأقصى أعاده الله إلى المسلمين قريبا ، لما ورد في ذلك من الفضل والأجر ، وكان الناس عادة يزورونهما قبل الحج أو بعده ، وكان الكثير منهم يرتكبون في سبيل ذلك العديد من المحدثات والبدع المعروفة عند أهل العلم ، رأيت من تمام الفائدة أن أسرد ما وقفت عليه منها تبليغا وتحذيرا))) .

🖁 الشرح:-

◊ هنا مسألة مهمة ناسب المقام الكلام عنها ، وهي : التفاضل بين مكة والمدينة .

وقد اختلف فيها على قولين :

- القول الأول: تفضيل مكة ، وهو قول الجمهور ، واحتاره الشيخ ، حيث قال في تعليقه على إزالة الدهش والوله: (والدليل على أفضلية مكة على المدينة صريح في قول النبي على موجها خطابه لمكة: (والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت) صححه ابن حبان وغيره وهو عزج في المشكاة ٢٧٢٥ ، وإذا كان معنى التفضيل بين مكة والمدينة ما سيذكره المؤلف قريبا: أن ثواب العمل في أحدهما أكثر من ثواب العمل في الأخرى فكيف يجوز للمؤمن أن يفضل المدينة على مكة وهو يعلم يقينا قول النبي على: (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام) ، متفق عليه وهو عزج في الإرواء ٩٥١(٩٧١) ، عن جمع من الأصحاب ، وزاد بعضهم: (وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه) ، وتالله ما يفضل المدينة على مكة إلا أحد رحلين: رحل لم تبلغه هذه

الأحاديث وغيرها ، وآخر متعصب هالك في التقليد أو في العصبية البلدية) (١) .

أقول : لكن القسمة ثلاثية ؛ فهناك من بلغته الأحاديث من كبار الأئمة ، لكنه رجح ما يعارضها حديثيا ، لا تقليدا ولا تعصبا ، كما سيأتي .

- القول الثاني : تفضيل المدينة وهو مذهب المالكية وبعض الشافعية وجماعة ، لأن النبي الله على سكنى مكة.

وخلاصة أدلة من فضل المدينة على مكة ما يلى :

- ١- في الصحيحين: أن النبي ﷺ قال: (والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)(١).
- ٢- وقال ﷺ: (من استطاع أن يموت بالمدينة فليفعل فإني أشفع لمن مات بها) (٦٠).
- ٣- قوله ﷺ: (لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة) (¹⁾.
 - ٤- قوله على: (اللهم اجعل ما في المدينة ضعفي ما في مكة من البركة)(٥) .
 - ٥- قوله ﷺ: (إن الإيمان ليأرز إلى المدينة ، كما تأرز الحية إلى جحرها) (١٠).
 - ٦- قوله ﷺ: (إن المدينة كالكير تخرج الخبث ...) (٧) .

⁽١) إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له ص ٣٩ .

⁽٢) رواه البخاري ١٨٧٥ ، ومسلم ١٣٦١ .

⁽٣) رواه أحمد ٥٤٣٧ ، والترمذي ٣٩١٧ ، وابن ماجه٢١١٣ ، وصححه الشيخ رحمه الله .

⁽٤) رواه مسلم ١٣٧٧.

⁽٥) رواه البخاري (١٨٨٥) ، ومسلم (١٣٦٩) .

⁽٦) رواه البخاري ١٨٧٦ ، ومسلم ١٤٧ .

⁽٧) رواه البخاري ١٨٧١ ، ومسلم ١٣٨١ ، واللفظ له .

٧- قوله ﷺ: (أمرت بقرية تأكل القرى ، يقولون يثرب ، وهي المدينة) (١) ، قيل : معنى الحديث : أي يغلب أهلها بالإسلام على غيرها من القرى .

٨- وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه ﷺ للمدينة بقوله: (اللهم
 صححها) (۲) ، وفي ذلك إشارة إلى الترغيب في سكناها .

٩- قوله ﷺ: (لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها ، إلا أبدلها الله خيرا منه) (٣).

١٠ وقال عمر ﷺ: (اللهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ)^(١)،
 ففيه دلالة على أفضليتها عنده ، وهو أعلم بالشرع من غيره .

وهناك حديثان ضعيفان لوكانا صحيحين لكانا نصا في المسألة ، وهما :

حديث : (المدينة خير من مكة)^(٥) ، وحديث: (اللهم إنهم أخرجوني من أحب البقاع إلي، اليه، فأسكني أحب البقاع إليك)^(١) .

• قال القرافي: (كتفضيل المدينة على مكة في مشهور مذهبنا ، فمن جهة المعلوم بوجوه: ككونها مهاجر سيد المرسلين ، وموطن استقرار الدين ، وظهور دعوة المؤمنين ، ومدفن سيد الأولين والآخرين ، وبحاكمل الدين واتضح اليقين ، وحصل العز والتمكين ، وكان النقل عن أهلها أفضل النقول ، وأصح المعتمدات ، لأن الأبناء فيه ينقلون عن الآباء ، والأخلاف عن الأسلاف ، فيخرج النقل عن حيز الظن والتخمين ، إلى حيز العلم واليقين) (٧) .

⁽١) متفق عليه ، وهو قطعة من الحديث السابق في بعض رواياته .

⁽٢) رواه أحمد ٢٦٢٨٣ ، وقال الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين .

⁽٣) رواه مالك في الموطأ ٨٨٧/٢ رقم ١٥٧٢ ، وأحمد في المسند ٩٦٦٨ .

⁽٤) رواه البخاري ١٧٩١ .

⁽٥) ضعفه الشيخ ، كما في ضعيف الجامع ١٢٦٩٠ .

⁽٦) قال ابن تيمية : هذا باطل ، مجموع الفتاوى (١٨/٣٧٨) (٣٦/٢٧) .

⁽٧) الفروق للقرافي ٣٧٤/٢ .

• قال النووي: (قال العلماء: وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة ، والصبر على شدائدها ، وضيق العيش فيها ، وأن هذا الفضل باق مستمر إلى يوم القيامة ، وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة ؛ فقال أبو حنيفة وطائفة : تكره المجاورة بمكة ، وقال أحمد بن حنبل وطائفة : لا تكره المجاورة بمكة بل تستحب ، وإنما كرهها من كرهها لأمور منها : خوف الملل ، وقلة الحرمة للأنس ، وخوف ملابسة الذنوب ، فإن الذنب فيها أقبح منه في غيرها ،كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها .

واحتج من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها ، وتضعيف الصلوات والحسنات ، وغير ذلك ، والمختار أن المجاورة بهما جميعا مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها ، وقد جاورتهما خلائق لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى به ، وينبغى للمجاور الاحتراز من المحذورات وأسبابها ، والله أعلم) (١) .

وأما تفضيل مكة فأدلته ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِم حَمَاذَا ﴾ [النوبة: ٢٨].

٢ – قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أُوَّلَ بَيْتِ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدُى لِلْقَالَمِينَ ﴾ [آل عمران:٩٦].

- ٣ قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] .
 - ٤- صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة فيما سواه ، كما سبق .
- ٥- قوله ﷺ : (إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت) ، وقد تقدم تصحيح الشيخ له .

⁽١) شرح مسلم للنووي ١٥٢/٩ .

7- ما جاء في الحديث: (من حج فلم يرفث ، ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه) ، وهو يقتضي الذنوب كلها والتبعات كما سبق ، لأنه يوم الولادة كان كذلك ، ولو كان لملك داران فأوجب على عباده أن يأتوا إحداهما ووعدهم على ذلك مغفرة سيئاتهم ورفع درجاتهم دون الأخرى لعلم أنها أفضل .

قال القرافي في وجوه تفضيل مكة : (أحدها : وجوب الحج والعمرة على الخلاف في وجوب العمرة والإتيان للمدينة لا يجب . وثانيها : إقامة النبي على بما ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشرا . وثالثها : ما من نبي إلا حجها ؛ آدم فمن سواه من الأنبياء والمرسلين ، وإنما كثرة الطارئين للمدينة من عباد الله الصالحين لا من الأنبياء . ورابعها : وجوب استقبالها وخامسها : تحريم استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة . وسادسها : تحريمها يوم خلق السماوات والأرض ولم تحرم المدينة إلا في زمانه على . وسابعها : كونما مثوى إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام . وثامنها : كونما مولد سيد المرسلين على وتاسعها : كونما لا تدخل إلا بإحرام . وعاشرها : الاغتسال لدخولها دون المدينة) (۱).

والذي يظهر لي - والله أعلم- أفضلية مكة لظهور الأدلة في ذلك ، وجميع ما استدل به على تفضيل المدينة إنما هو في بيان مطلق الفضل لا التفضيل ، لأن المفضول قد يختص بشيء عن الفاضل ، ولا يلزم منه تفضيله به ، فالأذان يفر منه الشيطان دون الصلاة ، وهي أفضل ، والصلاة على النبي على سبب في شفاعته في ، ولم يرد ذلك في القرآن وهو أفضل بلا شك . وأما حديث : (والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) ، فهذا الحديث يفهم من سياقه ، وهو بتمامه عن سفيان بن أبي زهير في قال : سمعت رسول الله في يقول : (تفتح اليمن ، فهأتي قوم يبسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ،

⁽١) الفروق ٣٧٥/٢ .

وتفتح الشام ، فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، وتفتح العراق ، فيأتي قوم يبسون فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) (١).

وفي رواية مسلم: (يأتي على الناس زمان: يدعو الرجل ابن عمه وقريبه ؛ هلم إلى الرخاء، هلم إلى الرخاء، هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، والذي نفسي بيده لا يخرج منهم أحد رغبة عنها إلا أخلف الله فيها خيرا منه ، ألا إن المدينة كالكير تخرج الخبيث ، لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها ، كما ينفى الكير خبث الحديد)(٢).

فهذا الحديث برواياته لم يتناول مكة ، وإنما تناول هذه الأماكن، والمدينة خير منها بلا نزاع ، ثم هو خطاب لمن كان فيها وخرج رغبة في الرخاء والسعة ، ولا شك أن البقاء في المدينة خير لهم في هذه الحال أيضا ، قال الباجي : (وقوله الله عنها ؛ (والمدينة خير لهم...) يريد والله أعلم أن ما يفوتهم من الأجر بالانتقال عنها ، أعظم وأفضل مما ينالونه من الخصب وسعة العيش ، حيث ينتقلون إليه من اليمن والشام والعراق) (٢) ، فالحديث ليس فيه دلالة على تفضيل المدينة على مكة ، بل لا تعرض لذلك أصلا .

قال القرافي: (وقد كثر الاحتجاج في كل من الفريقين بما أكثره خصائص وهي إنما تدل على الفضيلة لا الأفضلية) ، وقال: (الأسباب الموجبة للتفضيل قد تتعارض فيكون الأفضل من حاز أكثرها وأفضلها ، والتفضيل إنما يقع بين الجموعات ، وقد يختص المفضول ببعض الصفات الفاضلة ، ولا يقدح ذلك في التفضيل عليه ، لقوله على ،

⁽١) أخرجه البخاري ١٧٧٦ ومسلم ٣٤٣٠.

⁽٢) صحيح مسلم ٣٤١٨.

⁽٣) الفروق ٣٨١/٢ .

وأفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبي ، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل (۱) ، مع أن أبا بكر شبه أفضل الجميع ، وقد تقدم ذلك وأن الشيطان يفر من الأذان والإقامة ، ولا يفر من الصلاة مع أنها أفضل منهما ، وكاختصاص سليمان الطيخ بالملك العظيم ، ونوح الطيخ بإنذار المئين من السنين ، وآدم بركونه أبا البشر ، مع تفضيل محمد برحمه على الجميع ، وكاختصاص الجهاد بثواب الشهادة ، مع أن الصلاة والحج أفضل منه ، وليس فيهما ذلك ، وكاختصاص الحج بتكفير الذنوب كبيرها وصغيرها بل والتبعات كما علمت ، مع أن الصلاة أفضل منه ، وليس فيها ذلك)

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: (المجاورة في أي بلاد يقوى فيها إيمانه وتقواه أفضل من غيرها؛ لأن ما يتعلق بالعبادات والعلوم والإيمان أحق بالمراعاة مما يتعلق بالمكان) ("). وهذا القول ليس ترجيحا منه في المسألة فهو تقعيد عام يصلح على القولين، و لا إشكال فيه ، ولا خلاف حوله (٤).

⁽١) أخرجه أحمد ٢٨١/٣ ، والترمذي ٣٧٩١ ، والنسائي ٨٢٤٢ ، وابن ماجه ١٥٤ ، وأعله الحافظ بالإرسال ، إلا ما يتعلق بمعاذ فهو في الصحيح ، انظر التلخيص الحبير ١٨٠/٣ .

⁽٢) الفروق للقرافي ٣٧٧/٢.

⁽٣) ورجحه ابن عثيمين في الشرح الممتع ٢٢٦/٧ .

⁽٤) وقد أطلت في هذه المسألة ؛ لأهميتها بالنسبة لي خصوصا – مع أهميتها عموما – ، فإني ترددت كثيرا في اختيار أي البلدتين لأقيم فيها ، وبعد استخارتي لربي ، وإعمالي لنظري ، أجمعت أمري ، على الإقامة في مكة – زادها الله حرمة في قلبي ، وأعانني على نفسي – ، على أن نيتي – إن أنسأ الله في الأجل – أن أنتقل بعد حين إلى المدينة ، لعلي أنال الحسنيين ، وأحظى بالفضيلتين ، وأتشرف بالسير على خطى سيرة المصطفى ، والله المستعان والموفق لما يحب ويرضى .

♦ مسألة : ذهب أبو الوفاء ابن عقيل إلى أن الكعبة أفضل من مجرد الحجرة ، فأما والنبي ﷺ فيها ؛ فلا والله، ولا العرش وحملته ولا الجنة ، لأن بالحجرة حسداً لو وزن به لرجح . قال الشيخ ابن عثيمين : وهذا التعليل عليل ، فلو قال : إن الجسد أفضل لكان فيه نوع من الحق.

أما أن يقول الحجرة أفضل؛ لأن فيها هذا الجسد ، فهذا خطأ منه رحمه الله .

والصواب أن هذا القول مردود عليه ، وأنه لا يوافق عليه ، وأن الحجرة هي الحجرة ، ولكنها شَرُفت بمقام النبي ﷺ فيها في حياته وبعد موته .

وأما أن تكون إلى هذا الحد، ويقسم رحمه الله أنه لا تعادلها الكعبة ، ولا العرش ، ولا حملة العرش ، ولا الجنة ، فهذا وهم وخطأ ، لا شك فيه (١) .

قال رحمه الله : ((فأقول :١٣٢ - قصد قبره ﷺ بالسفر .

[والسنة قصد المسجد لقوله ﷺ: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . . .) الحديث فإذا وصل إليه وصلى التحية زار قبره ﷺ.

ويجب أن يعلم أن شد الرحل لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام وغيره شيء ، والزيارة بدون شد الرحل شيء آخر ، خلافا لما شاع عند المتأخرين ، وفيهم بعض الدكاترة من الخلط بينهما ونسبتهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى خصوصا والسلفيين عموما أنهم ينكرون مشروعية زيارة قبر الرسول على فهو إفك مبين . وراجع التفصيل إن

(١) الشرح الممتع ٢٢٧/٧ .

شئت في ردنا على الدكتور البوطي الذي نشر تباعا في مقالات متسلسلة في مجلة (التمدن الإسلامية)

ثم صدرت في رسالة خاصة بعنوان (دفاع عن الحديث النبوي . . .) وقد أعيد طبعها بالأوفست (1) قريبا والحمد لله (1) .

€ الشرح: –

قد سبق الكلام عن شد الرحال وتقدم فهم عامة الصحابة لمعنى النهي عن شد الرحال ، أن المقصود النهي عن تعظيم أي بقعة لذاتها تعمل المطي للسفر إليها ، وتتميما للفائدة سأنقل ما حرره الشيخ في كتابه المذكور ردا على البوطي ، فقد قال : (وظاهر كلام البوطي أنه لا يفرق بين الزيارتين كأسلافه السابقين ، ومن الدليل على ذلك قوله عقب ما سبق نقله عنه آنفا : (وجملة ما اعتمده ابن تيمية في ذلك قول رسول الله في : (لا تشد الرحال إلا المسجد إلى ثلاثة مساجد . . .) وهذا إنما استدل به ابن تيمية لإثبات مشروعية السفر إلى المسجد دون القبر ، فيرد البوطي استدلاله بأن الحديث كناية عن أن أولى الأماكن بالاهتمام للتوجه إليها من مسافات بعيدة هذه المساجد الثلاثة ، بدليل أن النبي في كان يخص أماكن أخرى غير هذه المساجد بالزيارة ؛ مثل زيارته عليه الصلاة و السلام مسجد قباء كل أسبوع .

فتأمل كيف يخلط بين الزيارة بسفر وهو المنفي في الحديث الأول ، وبين الزيارة بدون سفر وهو المثبت في حديث قباء ، فلا تعارض بينهما كما هو ظاهر، وهو ما ذهب إليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لأنه يقول بمشروعية زيارة مسجد قباء وزيارة قبور البقيع والشهداء وغيرها من القبور ، ولكنه لا يجيز السفر إليها ، كما يدل عليه الحديث الأول ، فهو قائل بالحديثين بينما البوطي هداه الله ليس عنده من العلم ما يوفق بينهما لو كانا متعارضين - إلا بتعطيل دلالة الأول منهما بأنه كناية ، وهذا خلاف ما فهمه السلف من الصحابة وغيرهم ؛ فقد

⁽١) و طبع عن مكتبة المعارف للنشر و التوزيع بالرياض .

ثبت عن ابن عمر رضي الله عهما أنه نحى رجلا أراد الذهاب إلى الطور فقال له: (دع عنك الطور فلا تأته) واحتج عليه بحديث النهي عن شد الرحال ، وثبت نحوه عن غير واحد من الصحابة كما تراه مبسوطا في كتابي (أحكام الجنائز) (ص ٢٢٤ – ٢٣١) ، فلو كان الحديث يعني ما ذهب إليه البوطي ما استقام نحي ابن عمر عن الذهاب إلى الطور ، ترى آلبوطي أصاب أم ابن عمر ؟ فاللهم هداك) (١).

الإلا بدع متنـوعـة الله

قال رحمه الله: (((١٣٣- إرسال العرائض مع الحجاج والزوار إلى النبي ﷺ وتحميلهم سلامهم إليه .

١٣٤ - الاغتسال قبل دخول المدينة المنورة .

1٣٥ - القول إذا وقع بصره على حيطان المدينة: اللهم هذا حرم رسولك فاجعله لي وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب.

١٣٦ - القول عند دخول المدينة: بسم الله وعلى ملة رسول الله: { رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق وأجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا }))).

🗿 الشرح: -

- أما إرسال العرائض والسلام مع الزوار فهذا مخالف لهدي النبي الله العرائض والسلام مع الزوار فهذا مخالف لهدي النبي الله العرائض والسلام مع الزوار فهذا مخالف المدي النبي الله المحلوا قبري عيدا، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم (٢)، قال

⁽١) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ص ١٠١، ١٠١.

⁽٢) أخرجه أبو داود (١ / ٣١٩) وأحمد (٢ / ٣٦٧) بإسناد حسن ، وهو على شرط مسلم ، وهو صحيح مما له من طرق وشواهد . قاله الألباني في أحكام الجنائز ٢١٩ .

شيخ الإسلام: (ونصوص الكتاب والسنة متظاهرة بأن الله أمرنا أن نصلي على النبي ونسلم عليه في كل مكان فهذا مما اتفق عليه المسلمون) (١).

- وأما الاغتسال لدخول المدينة فيقال فيه ما سبق في الأغسال المحدثة ؛ أنه إذا تكلف ذلك واعتقد استحبابه ، وتعبد به فهنا يكون محدثا ، أما إذا أراد التنظف وإزالة الشعث أو إعادة النشاط فهنا يكون من جملة المباحات .

- وبقية الأذكار لا تصح فلا يتعبد بخصوصها .

قال رحمه الله: (((١٣٧ - إبقاء القبر النبوي في مسجده.

١٣٨ – زيارة قبره ﷺ قبل الصلاة في مسجده .

1٣٩ - استقبال بعضهم القبر بغاية الخشوع واضعا يمينه على يساره كما يفعل في الصلاة قريبا منه أو بعيدا عند دخول المسجد أو الخروج منه .

- ٤ ١ قصد استقبال القبر أثناء الدعاء .
- ١٤١ قصد القبر للدعاء عنده رجاء الإجابة))) .

ه الشرح:-

• أما إبقاء القبر النبوي في مسجده فقال الألباني في الأصل: (والواحب فصله عن المسجد بجدار كما كان في عهد الخلفاء الراشدين كما بينته منذ سنوات في " تحذير المساجد من اتخاذ القبور مساجد ") ، أما كلامه في الكتاب المذكور فقال ما نصه: (يتبين لنا مما أوردناه أن القبر الشريف إنما أدخل إلى المسجد النبوي، حين لم يكن في المدينة أحد من الصحابة ،

⁽١) انظر موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ، لعبدالله البوصي ص ٣٢٣ .

وإن ذلك كان على خلاف غرضهم الذي رموا إليه حين دفنوه في حجرته على فلا يجوز لمسلم بعد أن عرف هذه الحقيقة أن يحتج بما وقع بعد الصحابة، لأنه مخالف للأحاديث الصحيحة، وما فهم الصحابة والأئمة منها كما سبق بيانه، وهو مخالف أيضا لصنيع عمر وعثمان حين وسعا المسجد ولم يدخلا القبر فيه. ولهذا نقطع بخطأ ما فعله الوليد بن عبد الملك عنه الله عنه، ولئن كان مضطرا إلى توسيع المسجد فإنه كان باستطاعته أن يوسعه من الجهات الأخرى دون أن يتعرض للحجرة الشريفة، وقد أشار عمر بن الخطاب إلى هذا النوع من الخطأ حين قام هو هذه بتوسيع المسجد من الجهات الأخرى ولم يتعرض للحجرة بل قال "إنه لا سبيل إليها" (٧٠) فأشار هذه إلى المحذور الذي يترقب من جراء هدمها وضمها إلى المسجد .

ومع هذه المحالفة الصريحة للأحاديث المتقدمة،وسنة الخلفاء الراشدين،فإن المحالفين لما أدخلوا القبر النبوي في المسجد الشريف احتاطوا للأمر شيئا ما فحاولوا تقليل المخالفة ما أمكنهم، قال النووي في " شرح مسلم " (٥/ ١٤):

ولما احتاجت الصحابة (٧١) والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله على حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها مدفن رسول الله على وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بنوا على القبر حيطانا مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد (٧٢) فيصلي إليه العوام ويؤدي إلى المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقياحتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر . ونقل الحافظ ابن رجب في " الفتح " نحوه عن القرطبي كما في " الكوكب " (٦٥ / ١٩١) وذكر ابن تيمية في " الجواب الباهر " (ق ٩ / ٢) :

أن الحجرة لما أدخلت إلى المسجد سد بابحا وبني عليها حائط آخر صيانة له ﷺ أن يتخذ بيته عيدا وقبره وثنا) (١).

⁽١) تحذير الساجد ص ٦٥ .

• أما الإكثار من السلام على القبر كلما دخل المسجد فقد ذكر الشيخ عن سهيل قال: (رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر، فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى، فقال: هلم إلى العشاء، فقلت: لا أريده .

- أما قصد القبر للدعاء عنده فهذا لا يشرع ، فعن علي بن حسين : أنه رأى رجلا يجئ إلى فرحة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه ، فيدخل فيها ، فيدعو فدعاه فقال : ألا أحدثك بحديث سمعته من أبي عن جدي رسول الله ي ؟ قال : (لا تتخذوا قبري عيدا ، ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا على ، فإن صلاتكم وتسليمكم تبلغني حيثما كنتم) (٢) .
- وأما استقباله للدعاء فقال شيخ الإسلام: (واتفق العلماء الأربعة وغيرهم من السلف أنه إذا أراد أن يدعو يستقبل القبلة ، ولا يستقبل قبر النبي ﷺ (٣).

⁽١) أحكام الجنائز ٢٢٠ ، وقال : رواه سعيد بن منصور كما في (الاقتضاء) لابن تيمية، وهو عند الشيخ إسماعيل بن اسحاق القاضي في (فضل الصلاة على النبي) (رقم ٣٠) دون قوله (لعن الله اليهود...) وكذا رواه ابن أبي شيبة (٤ / ١٤٠) مقتصرا على المرفوع منه فقط .

⁽٢) تحذير الساحد ص ٨٥ ، وقال : ويقويه ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا وابن خزيمة في "حديث علي ابن حجر" (ج ٤ / رقم ٤٨) وابن عساكر (٤ / ٢١٧ / ١) (٩٦) من طريقين عن سهيل بن أبي سهيل . (٣) انظر موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام لعبدالله البوصي ص ٣٢١ .

قال رحمه الله : ((١٤٢ – التوسل به ﷺ إلى الله في الدعاء .

1٤٣ - طلب الشفاعة وغيرها منه.

١٤٤ - قول ابن الحاج في (المدخل) (١ / ١٥٩) أن من الأدب :

(أن لا يذكر حوائجه ومغفرة ذنوبه بلسانه عند زيارة قبره الله الله أعلم منه بحوائجه ومصالحه).

01.6 - قوله أيضا (١ / ٢٦٤) : (لا فرق بين موته عليه السلام وحياته في مشاهدته لأمته ومعرفته بأحوالهم ونياتهم و تحسراتهم وخواطرهم).))) .

€ الشرح:-

التوسل أصله التوصل ، أي طلب الوصول والقرب إلى الله ، كما قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الله عَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّهِ مَا مَنُوا اللَّهَ وَابْتَعُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَة ﴾ [المائدة: ٣٥] .

والتوسل يكون بالطرق المشروعة ، وهي كما يلي :

١- التوسل إلى الله تعالى بأسمائه الحسني وصفاته العليا:

ودليل ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَيَلَّهِ ٱلْأَسَّمَاتُهُ لَلْمُسَّنِّي فَأَدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠]

٢- التوسل إلى الله تعالى بالإيمان به وبرسوله : ودليل ذلك :

- وقوله الله المكانِمَا أَزَلْتَ وَأَتَّبَعْنَ الرَّسُولَ فَاصْتُبْنَ مَعَ لَشَنْهِدِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٠].
- ٣- التوسل بالعمل الصالح: ودليل ذلك قصة الثلاثة نفر الذين دخلوا الغار و أطبقت
 عليهم الصخرة فدعا كل منهم بصالح عمله ففرج الله عنهم ، وخرجوا من الغار .
- ٤- التوسل إلى الله تعالى بدعاء الصالحين: فقد أخرج البخاري عن أنس بن مالك عليه : أن عمر بن الخطاب عليه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال:

(اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا على فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ، قال: فيسقون) (١) .

أما ما أنكره الشيخ هنا فهو التوسل إلى الله تعالى بجاه الأنبياء والصالحين ومكانتهم ومنزلتهم عند الله ، وهو بمذا المعنى من البدع ، لكونه لم يرد عن النبي على ، ولا أصحابه ، فإن كان بمعنى الاستغاثة بمم ، وطلب الشفاعة منهم ، فهذا من الشرك الأكبر (٢).

قال الألباني عن ابن الحاج: (وهذا الرجل مع فضله وكون كتابه المذكور مرجعا حسنا لمعرفة البدع فإنه في نفسه مخرف لا يعتمد عليه في التوحيد والعقيدة) (٣).

الله محدثات الزيارة المنظمة

قال رحمه الله : (((١٤٦ – وضعهم اليد تبركا على شباك حجر قبره ولله وحلف بعضهم بذلك بقوله : وحق الذي وضعت على شباكه وقلت : الشفاعة يا رسول الله . ١٤٧ – (وتقبيل القبر أو استلامه أو ما يجاور القبر من عود ونحوه) [وقد أحسن الغزالي رحمه الله تعالى حين أنكر التقبيل المذكور وقال (١ / ٢٤٤) : (إنه عادة النصارى واليهود) . فهل من معتبر ؟] .

١٤٨ - التزام صورة خاصة في زيارته ﷺ وزيارة صاحبيه والتقيد بسلام ودعاء خاص مثل قول الغزالي: (يقف عند وجهه ﷺ ويستدبر القبلة ويستقبل جدار القبر ... ويقول:

⁽١) صحيح البخاري ١٠١٠ .

⁽٢) انظر تفصيل الكلام على التوسل في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ، والتوسل أنواعه وأحكامه للشيخ الألباني .

⁽٣) حجة النبي ص١٣٨ ، وقد كتب فيه الدكتور الخميس كتاب المنخل في غربلة خرافات ابن الحاج في المدخل.

السلام عليك يا رسول الله ...) فذكر سلاما طويلا ثم صلاة ودعاء نحو ذلك في الطول قريبا من ثلاث صفحات [والمشروع هو: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا عمر ، كما كان ابن عمر يفعل فإن زاد شيئا يسيرا مما يلهمه ولا يلتزمه فلا بأس عليه إن شاء الله تعالى]))) .

﴿ الشرر: –

- ما يحصل عند القبر من: الاستلام والتقبيل والتمسح بالجدران والنوافذ والحواجز ونحوها ، فهذا أولا تمسح بمواد مصنعة حديثة ، ليست مما كان على عهد النبي الله ، ولم يمسها بدنه الشريف ، ثم لو قيل بذلك فهي مما لا يشرع فعله لعدم وروده عن النبي الله ولا أصحابه ولا أثمة الدين من العلماء المخلصين ، أما استدلال بعضهم بقول مجنون ليلى :

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدار وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار

فهذا الاستدلال مع عدم حجيته فهو في غاية السقوط ، ويكفيه إسفافا أنه استدلال على الشعائر والأحكام بأفعال أهل العشق والغزل والغرام ، والمحبة والتعظيم في الشريعة منضبطة بعبادات ، وليست متروكة للأهواء والأذواق والمحدثات(۱).

قال النووي: (لا يجوز أن يطاف بقبره الله ويكره إلصاق الظهر والبطن بجدار القبر قاله أبو عبيد الله الحليمي وغيره قالوا: ويكره مسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه له لو حضره في حياته الله عنه الله الصواب الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه ولا يغتر

⁽۱) انظر الاستدلال في عمدة القاري 1/9، وانظر فتاوى ابن تيمية (٤ / ٣١٠) و الاقتضاء (١٧٦) و الاعتصام (٢ / ١٣٤ – ١٤٠) وإغاثة اللهفان (١ / ١٩٤) و الباعث لأبي شامة (٧٠) ، والبركوي في (أطفال المسلمين) (٢٣٤) و الإبداع (٩٠) ، حجة النبي ص ١٣٩ .

بمخالفة كثيرين من العوام وفعلهم ذلك ؛ فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة وأقوال العلماء ، ولا يلتفت إلى محدثات العوام وغيرهم و جهالاتهم .

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رسى الله على الله الله على : (من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد) ، وفي رواية لمسلم: (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) وعن أبي هريرة هي قال : قال رسول الله الله : (لا تجعلوا قبري عبدا وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم) رواه أبو داود بإسناد صحيح .

وقال الفضيل ابن عياض رحمه الله ما معناه : (اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين).

ومن خطر بباله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته ، لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع ، وكيف يبتغي الفضل في مخالفة الصواب) (١) .

قال رحمه الله: (((٤٩) - (قصد الصلاة تجاه قبره).

• • ١ - (الجلوس عند القبر وحوله للتلاوة والذكر) .

101 - قصد القبر النبوي للسلام عليه دبر كل صلاة [وهذا مع كونه بدعة وغلوا في الدين ومخالفا لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تتخذوا قبري عيدا وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني) فإنه سبب لتضييع سنن كثيرة وفضائل غزيرة ألا وهي الأذكار والأوراد بعد السلام فإنهم يتركونها ويبادرون إلى هذه البدعة. فرحم الله من قال: ما أحدثت بدعة إلا وأميت سنة]

⁽١) المجموع ٢٠٦/٨ بواسطة تبصير الناسك للعباد ص ١٠٣

١٥٢ - قصد أهل المدينة زيارة القبر النبوي كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه .

١٥٣ - رفع الصوت عقب الصلاة بقولهم: السلام عليك يا رسول الله .))) .

€ الشــرح:−

- أما البدعة الأولى فقال عنها الشيخ في الأصل: (لقد رأيت في السنوات الثلاث التي قضيتها في المدينة المنورة (١٣٨١-١٣٨٣) أستاذا في الجامعة الإسلامية بدعا كثيرة جدا تفعل في المسجد النبوي، والمسؤولون فيه عن كل ذلك ساكتون كما هو الشأن عندنا في سوريا تماما. ومن هذه البدع ما هو شرك صريح كهذه البدعة: فإن كثيرا من الحجاج يتقصدون الصلاة تجاه القبر الشريف، حتى بعد صلاة العصر في وقت الكراهة، ويشجعهم على ذلك أنهم يرون جدار القبر الذي يستقبلونه محرابا صغيرا، من آثار الأتراك ينادي بلسان حاله الجهال إلى الصلاة عنده، زد على ذلك أن المكان الذي يصلون عليه سدة مفروشة بأحسن السحاد.

ولقد تحدثت مع بعض الفضلاء بضرورة الحيلولة بين هؤلاء الجهال وما يأتون من المخالفات ، وكان من أبسط ما اقترحته رفع السحاد من ذلك المكان ، وليس المحراب فوعدنا خيرا ، ولكن المسؤول الذي يستطيع ذلك لم يفعل ، ولن يفعل إلا إن شاء الله تعالى ؛ ذلك لأنه يساير بعض أهل المدينة على رغباتهم وأهوائهم ، ولا يستحيب للناصحين من أهل العلم ، ولو كانوا من أهل البلاد .

فإلى الله المشتكى من ضعف الإيمان ، وغلبة الهوى ، الذي لم يفد فيه حتى التوحيد ، لغلبة حب المال على الله على إذ يقول :

" فتنة أمتى المال $"(1)^{(1)}$.

- وأما البدع الأخرى من الغلو في القبر الشريف ، فقال شيخ الإسلام : (قد تقدم أن النبي على نفي عن اتخاذها مساجد ، وعن الصلاة عندها ، وعن اتخاذها عيدا ، وأنه دعا الله أن لا يتخذ قبره وثنا يعبد .

وقد تقدم أن اتخاذ المكان عيدا هو اعتياد إتيانه للعبادة عنده أو غير ذلك .

وقد تقدم النهي الخاص عن الصلاة عندها وإليها والأمر بالسلام عليها والدعاء لها .

وذكرنا ما في دعاء المرء لنفسه عندها من الفرق بين قصدها لأجل الدعاء أو الدعاء ضمنا وتبعا .

وتمام الكلام في ذلك بذكر سائر العبادات ، فالقول فيها جميعا كالقول في الدعاء ، فليس في ذكر الله هناك أو القراءة عند القبر أو الصيام عنده أو الذبح عنده فضل على غيره من البقاع ولا قصد ذلك عند القبور مستحبا .

وما علمت أحدا من علماء المسلمين يقول: إن الذكر هناك أو الصيام والقراءة أفضل منه في غير تلك البقعة) (٣) .

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٣٧٨.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲ / ٥٤) و البخاري في " التاريخ الكبير " (٤ / ١ / ٢٢٢) و ابن حبان (٢٤٧٠) و المحدد الألباني في و الحاكم (٤ / ٣١٨) و أحمد (٤ / ١٦٠) وغيرهم عن كعب بن عياض ، وصححه الألباني في المصحيحة (٥٩٢) ، وتمامه : (إن لكل أمة فتنة ؛ وفتنة أمتي المال) .

⁽٢) حجة النبي على ص١٣٩ ، وفيه عزو إلى (الرد على البكري) لابن تيمية (٧١) و (القاعدة الجليلة) (٢) حجة النبي على (الطريقة المحمدية) (٤ / ٣٢٣) .

- أما قصد أهل المدينة زيارة القبر النبوي كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه ، فهذا لم يكن من هدي الصحابة ، كما سبق ذلك عنهم (١).

- وأما قول: السلام عليك يا رسول الله ، عقب الصلاة بصوت مرتفع ؛ فهذا لم يرد في السنة ، ولا يجوز التعبد به (٢).

الله التبرك الله التبرك الله التبرك المنظمة ال

قال رحمه الله : (((١٥٤ – تبركهم بما يسقط مع المطر من قطع الدهان الأخضر من قبة القبر النبوي .

٥٥١ - تقربهم بأكل التمر الصيحاني في الروضة الشريفة بين المنبر والقبر.

١٥٦ - قطعهم من شعورهم ورميها في القنديل الكبير القريب من التربة النبوية .

١٥٧ - مسح البعض بأيديهم النخلتين النحاسيتين الموضوعتين في المسجد غربي المنبر [ولا فائدة مطلقا من هاتين النخلتين وإنما وضعتا للزينة ولفتنة الناس وقد أزيلتا أخيرا والحمد لله] .

١٥٨ - التزام الكثيرين الصلاة في المسجد القديم وإعراضهم عن الصفوف الأولى التي في زيادة عمر وغيره))) .

(ه) الشرح: –

- ما قيل في بدعة التبرك بالمطر المساقط من الكعبة ، يقال هنا في المطر المساقط من قبة المسجد ، فكل هذا مما لا أصل له .

⁽۱) انظر الرد على الأخنائي (۱۰۰ – ۱۰۱ ، ۲۱۷ ، ۲۱۷) و الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض (۲ / ۷۹) والمدخل (۱ / ۲۲۲) ،كما في الأصل .

⁽٢) (مجموعة الرسائل الكبرى) (٢ / ٣٩٧) كما في الأصل ص ١٤٢ .

- وأما أكل التمر الصيحاني في الروضة الشريفة ، تبركاً بما لزعمهم أنّه صاح بالنبي على ، فقد قال شيخ الإسلام : (وأما التمر الصيحاني فلا فضيلة فيه ، بل غيره من التمر البرني والعجوة خير منه ، والأحاديث إنما جاءت عن النبي على في مثل ذلك كما جاء في الصحيح : "من تصبح كل يوم بسبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر " (١).

ولم يجئ عنه في الصيحاني شيء ، وقول بعض الناس أنّه صاح بالنبي ﷺ ، جهل منه ، بل إنما سمي بذلك ليبسه فإنه يقال تصوح التمر إذا يبس) (٢).

- وقال النووي - فيها وفي البدعة التي تليها - : (من جهالات العامة وبدعهم تقريم بأكل التمر الصيحاني في الروضة الكريمة ، وقطعهم شعورهم ورميها في القنديل الكبير وهذا من المنكرات المستشنعة والبدع المستقبحة) (٣).

- وأما البدعة الأخيرة فقد علق عليها الشيخ في الأصل فقال: (وقد يقع في هذه البدعة بعض أهل العلم وشبهتهم في ذلك التمسك باسم الإشارة في قوله على: " صلاة في مسجدي هذا بألف صلاة . . . " ومع أن ذلك ليس نصا فيما ذهبوا إليه لأنه لا ينافي امتداد الفضيلة إلى الزيادة ، كما هو الشأن في الزيادات التي ضمت إلى المسجد المكي ، علما أن غاية ما في الأمر الحض على الصلاة في المسجد ، وليس فيه إيجاب ذلك ، فإذا كان كذلك فلهم أن يلتزموا صلاة النوافل فيه التي لا تجمع فيها ، وأما أن يتعدوا ذلك إلى صلاة الجماعة فذلك خطأ محض لأنهم بذلك كمن يبني قصرا ويهدم مصرا ، لا سيما إذا كانوا من أهل العلم ،



⁽۱) صحيح البخاري ، كتاب الأطعمة ، باب العجوة (۳۰۱/۳). وصحيح مسلم، كتاب الأشربة ، باب فضل تمر المدينة (۱۶۱۸/۳) ، واللفظ للبخاري .

⁽٢) مجموعة الرسائل الكبرى: (٤١٣/٢) ، وانظر الباعث على إنكار البدع (ص:٧٠) .

⁽٣) المجموع ٢٨٦/٨.

فإنهم يضيعون أمورا كثيرة، هي أولى من تلك الفضيلة بكثير ، بل إن بعضها واجب يأثم تاركه، أذكر من ذلك ما يتيسر الآن :

١ - ترك وصل الصفوف ، وهو واجب بأحاديث كثيرة منها قوله على : " من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله " . أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح .

ومن المشاهد في المسجد النبوي أن الصفوف الأولى في الزيادة القبلية لا تتم بسبب حرص أولئك الناس على الصلاة في المسجد القديم وبذلك يقعون في الإثم .

٢ - ترك أهل العلم الصلاة خلف الإمام ، مع أمر النبي الله إياهم بذلك في قوله : ليليني منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم " . رواه مسلم .

٣ - تفويتهم جميعا الصلاة في الصفوف الأولى ، وخاصة الأول منها ، مع قوله ﷺ : " خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها . . . " رواه مسلم وغيره .

وقال: " لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ". رواه الشيخان ، ونحن وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بأن فضيلة الصف الأول مطلقا أفضل من الصفوف المتأخرة في المسجد القديم فكذلك لا يستطيع أحد منهم أن يدعي العكس ، لكن إذا انضم إليه ما سبق ذكره من الأمرين الأولين فلا شك حينئذ في ترجيح الصلاة في الزيادة على الصلاة في المسجد القديم ، ولذلك اقتنع بمذا غير واحد من العلماء وطلاب العلم حين باحثتهم في المسألة، وصاروا يصلون في الزيادة . فرحم الله من أنصف ولم يتعسف)(۱) .



⁽١) حجة النبي ص ١٤٣-١٤٤ .

﴿ المَـزارات

قال رحمه الله: (((١٥٩ – التزام زوار المدينة الإقامة فيها أسبوعا حتى يتمكنوا من الصلاة في المسجد النبوي أربعين صلاة لتكتب لهم براءة من النفاق وبراءة من النار والحديث الوارد في ذلك ضعيف لا تقوم به حجة وقد بينت علته في (السلسلة الضعيفة ٣٦٤) فلا يجوز العمل به لأنه تشريع لا سيما وقد يتحرج من ذلك بعض الحجاج كما علمت ذلك بنفسي ظنا منهم أن الوارد فيه ثابت صحيح ، وقد تفوته بعض الصلوات فيه فيقع في الحرج وقد أراحه الله منه .

وقد ذهب بعض الأفاضل إلى تقوية الحديث المشار إليه اعتمادا منه على توثيق ابن حبان لأحد رواته المجهولين وهذا التوثيق مما لا يعتد به أهل العلم بالجرح والتعديل ، ومنهم الفاضل المشار إليه نفسه كما صرح هو بذلك في رده على الشيخ الغماري في مجلة (الجامعة السلفية) التي تصدر في الهند.وراجع لهذا كتاب الشيخ عبد العزيز الربيعان في الرد عليه فإنه قد أجاد فيه وأفاد وبين فيه وهاء ما ذهب إليه من التقوية وتناقضه في ذلك] .

• ١٦٠ - قصد شيء من المساجد والمزارات التي بالمدينة وما حولها بعد مسجد النبي الامسجد قباء .

171 - تلقين من يعرفون بـ "المزورين" جماعات الحجاج بعض الأذكار والأوراد عند الحجرة أو بعيدا عنها ، بالأصوات المرتفعة ، وإعادة هؤلاء ما لقنوا بأصوات أشد منها . الحجرة - زيارة البقيع كل يوم والصلاة في مسجد فاطمة رضى الله عنها))) .

(ه) الشرح: –

- أما الأمر الأول فقد فصل فيه الشيخ ، وقد سبق الكلام عن المزارات في المدينة ، وتبين أن ما يتعبد به من هذه المزارات أربعة :

المسجد النبوي ومعه القبر الشريف ، مسجد قباء ، مقبرة البقيع ، شهداء أحد ، وما عدا ذلك لم يرد فيه دليل خاص على استحبابه (١) .

- والبدعة الأخيرة والتي قبلها، قال عنها الشيخ: (استحب هذا والذي قبله الغزالي عفا الله عنا وعنه. ولم يذكر على ذلك دليلا. وهيهات ولا شك في مشروعية زيارة القبور ولكن مطلقا دون تقييد ذلك بيوم خاص أو بكل يوم بل حسبما يتيسر.

وأما الصلاة في مسجد فاطمة رضي الله عنها فإن كان مسجدا مبنيا على قبرها فلا شك في حرمة الصلاة فيه وإن كان مسجدا منسوبا إليها فقط فقصد الصلاة فيه بدعة كما سبق آنفا نقلا عن ابن تيمية قبل فقرتين) (٢).

و مقبرة الشهداء على الشهداء

قال رحمه الله : (((١٦٣ – تخصيص يوم الخميس لزيارة شهداء أحد

١٦٤ - ربط الخرق بالنافذة المطلة على أرض الشهداء .

٥ ٦ ١ - التبرك بالاغتسال في البركة التي كانت بجانب قبورهم .

١٦٦ - الخروج من المسجد النبوي على القهقرى عند الوداع))) .

الشرح: –

- تخصيص يوم للعبادة لم يرد الشرع بتخصيصه ، هو من البدع الإضافية، كما سبق تأصيله، وزيارة القبور من العبادات فلا يعتقد في يوم فضيلة على غيره دون دليل، ولا دليل هنا.
- أما بدعة ربط الخرق فقد علق الشيخ في الأصل فقال: (كانت الأرض التي فيها قبر حمزة وغيره من شهداء أحد لا بناء عليها إلا السنة الماضية (١٣٨٣) ولكن الحكومة السعودية



⁽١) تفسير سورة الإخلاص (١٧٣ – ١٧٧) .

⁽٢) حجة النبي ص ١٤٥.

في هذه السنة أقامت على أرضهم حائطا مبنيا بالإسمنت ، وجعلت له بابا كبيرا من الحديد في الجهة القبلية ، ونافذة من الحديد في آخر الجدار الشرقيإلخ)(١).

- أما التبرك بالبركة التي بجانب القبور ، فهذه لا وجود لها الآن ، والله أعلم .
- وأما البدعة الأخيرة وهي الخروج من المسجد على القهقرى: فقد سبق الكلام عن نظيرها في المسجد الحرام، فهذا كله من التعظيم المزعوم الذي لا أصل له في الشرع (٢).

﴿ بِجِعِ بِيتِ الْمُقْدِسِ ﴾

قال رحمه الله: (((١٦٧)-قصد زيارة بيت المقدس مع الحج وقولهم:قدس الله حجتك. ١٦٨ - الطواف بقبة الصخرة تشبها بالطواف بالكعبة .

179 - تعظيم الصخرة بأي نوع من أنواع التعظيم كالتمسح بها وتقبيلها وسوق الغنم إليها لذبحها هناك والتعريف بها عشية عرفة والبناء عليها ، وغير ذلك .

• ١٧٠ - زعمهم أن هناك على الصخرة أثر قدم النبي الله وأثر عمامته ومنهم من يظن أنه موضع قدم الرب سبحانه وتعالى))) .

(الله الشرح: -

- أما البدعة الأولى فقال عنها شيخ الإسلام في مجموعته " (٢ / ٦٠ - ٦١) : (وأما زيارة بيت المقدس فمشروعة في جميع الأوقات . . . والسفر إليه لأحل التعريف به

معتقدا أن هذا قربة محرم . . . وليس السفر إليه مع الحج قربة وقول القائل : قدس الله حجتك ؟ قول باطل لا أصل له ، كما روي : من زارني وزار أبي (إبراهيم) في عام واحد

⁽٢) مجموعة الرسائل الكبرى (٢ / ٣٨٨) و المدخل (٤ / ٢٣٨) .



⁽١) حجة النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٤٥ .

ضمنت له الجنة " فإن هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، بل وكذلك كل حديث يروى في زيارة قبر النبي الله في فإنه ضعيف بل موضوع) (١).

- وأما تعظيم الصخرة بأي نوع من التعظيم فليس مشروعا في دين المسلمين .

قال شيخ الإسلام: (المسجد الأقصى اسم لجميع المسجد الذي بناه سليمان التَّلِينِ وقد صار بعض الناس يسمي الأقصى المصلى الذي بناه عمر بن الخطاب في مقدمه والصلاة في هذا المصلى الذي بناه عمر للمسلمين أفضل من الصلاة في سائر المسجد فإن عمر بن الخطاب لما فتح بيت المقدس وكان على الصخرة زبالة عظيمة لأن النصارى كانوا يقصدون إهانتها مقابلة لليهود الذين كانوا يصلون إليها فأمر عمر في بإزالة النجاسة عنها ، وقال لكعب : أين ترى أن نبني مصلى للمسلمين ؟ فقال : حلف الصخرة فقال : يا ابن اليهودية خالطتك يهودية بل ابنيه أمامها فإن لنا صدور المساجد (٢).

ولهذا كان أئمة الأمة إذا دخلوا المسجد قصدوا الصلاة في المصلى الذي بناه عمر . وأما الصخرة فلم يصل عندها عمر ولا الصحابة ولا كان على عهد الخلفاء الراشدين عليها قبة بل كانت مكشوفة في خلافة عمر وعثمان وعلي ومعاوية ويزيد ومروان ...

⁽١) نقله في حجة النبي ص ١٤٦ .

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد ٣٨/١ ، وفي إسناده أبو سنان عيسى بن سنان القسملي ؛ وأبو سنان ضعفه الإمام أحمد نفسه وابن معين وغيرهما، وقال أبو زرعة : (مخلط ضعيف الحديث)، ولا ينفعه ذكر ابن حبان في الثقات لما عرف من تساهل ابن حبان، ولا قول العجلي : (لا بأس به) فإن العجلي قريب من ابن حبان أو أشد ، كما قال المعلمي في الأنوار الكاشفة ١١٧ ، وقال الهيثمي في المجمع ٥٨٧١ : وفيه عيسى ابن سنان القسملي وثقة ابن حبان وغيره وضعفه أحمد وغيره وبقية رجاله ثقات ، وبه ضعفه الألباني في جزء الإسراء والمعراج ٢٠١، والأرناؤوط في تخريج المسند ٢٦١ .

ثم ذكر أن عبد الملك بن مروان هو الذي بنى القبة عليها وكساها في الشتاء والصيف ليرغب الناس زيارة بيت المقدس . . " ثم قال : " وأما أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان فلم يكونوا يعظمون الصخرة فإنما قبلة منسوحة وإنما يعظمها اليهود وبعض النصارى)(١).

وهذه الاعتقادات الأخيرة في الصخرة لم تثبت في نص صحيح ولا تواتر صريح ، بل هي من جملة الخرافات المتراكمة مع تطاول القرون ، وارتفاع العلوم وانتشار الجهل والظنون .

بدع عامة في القدس

قال رحمه الله: (((١٧١ -زيارتهم المكان الذي يزعمون أنه مهد عيسى عليه السلام . ١٧٢ - زعمهم أن هناك الصراط والميزان وأن السور الذي يضرب به بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المبني شرقي المسجد .

- ١٧٤ تعظيم السلسلة أو موضعها .
- ١٧٥ الصلاة عند قبر إبراهيم الخليل عليه السلام .
- 177 الاجتماع في موسم الحج لإنشاد الغناء والضرب بالدف في المسجد الأقصى))) .
 - 🖁 الشرح :-
 - جميع البدع الأولى مندرجة تحت تعظيم الأماكن التي لم يرد الشرع بتعظيمها .

قال شيخ الإسلام: (وأصل دين المسلمين:أنه لا تختص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد

⁽١) مجموعة الرسائل الكبرى ص ٥٧ - ٥٨ ، وقال الألباني : ومن ذلك تعلم أن ترميمها وتجديد بنائها الذي أعلن عنه منذ أسابيع وقد أنفقوا عليها الملايين من الليرات إنما هو إسراف وتبذير ومخالفة لسبيل المؤمنين الأولين ، حجة النبي ص ١٤٧ .

خاصة، وما عليه المشركون ، وأهل الكتاب من تعظيم بقاع للعبادة ،غير المساحد،كما كانـوا في الجاهلية يعظمون حراء ونحوه من البقاع هو مما جاء الإسلام بمحوه وإزالته ونسخه .

ثم المساجد جميعها تشترك في العبادات ، فكل ما يفعل في مسجد يفعل في سائر المساجد الا يشاركه الا ما خص به المسجد الحرام من الطواف ونحوه ، فإن خصائص المسجد الحرام لا يشاركه فيها شيء من المساجد ، كما أنه لا يصلى إلى غيره) (١) .

بل لا يوجد ما يدل على ما يزعمونه أصلا، لذلك قال عنها شيخ الإسلام: (فكله كذب)(١).

- أما البدعة الأخيرة فقد قال فيها شيخ الإسلام: (فأما الاجتماع في هذا الموسم لإنشاد الغناء والضرب بالدف بالمسجد الأقصى ونحوه فمن أقبح المنكرات من وجهات أخرى ؟ منها: فعل ذلك في المسجد الأقصى ونحوه فإن ذلك مما ينهى عنه خارج المساجد فكيف بالمسجد الأقصى ، ومنها : اتخاذ الباطل دينا ، ومنها : فعله في الموسم) (٣).

⁽٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣١٠ .



⁽١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٤٣٩ .

⁽٢) مجموعة الرسائل (٢ / ٥٨ - ٥٩) ، انظر حجة النبي ص ١٤٨ .

€ الخاتــة

وأختم هذا الشرح بقول الشيخ رحمداله:

(((وهذا آخر ما تيسر جمعه من بدع الحج والزيارة ، أسأله تبارك وتعالى أن يجعل ذلك عونا للمسلمين على اقتفاء أثر سيد المرسلين ، والاهتداء بهديه ، و " سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك "))).

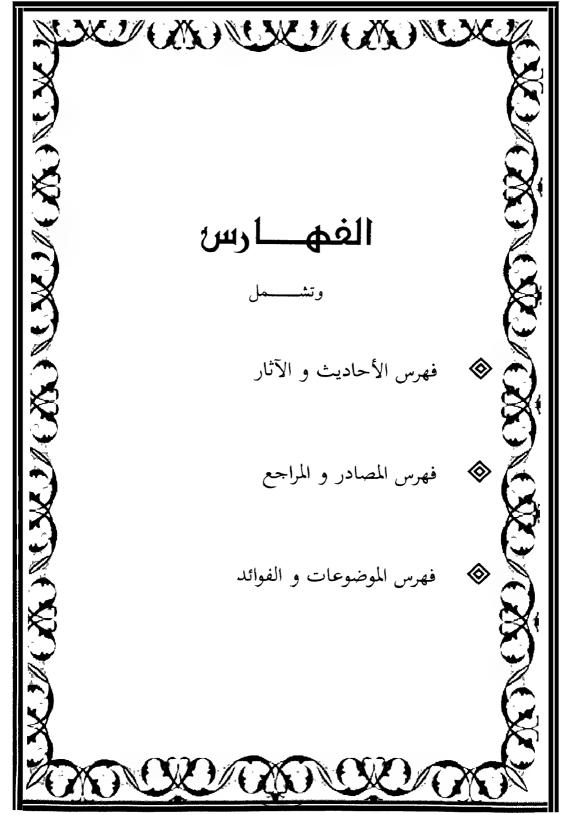
472

فخر الدين الزبير على

في أيام متفرقة انتهت بيوم الجمعة غرة ذي الحجة سنة ١٤٣٢هـ

مكة المكرمة ، متحرك : (٩٦٦٥٩١٣٣٠٣٣٣)

(fakhr٩٦@hotmail.com) : البريد الإلكتروني



هُ الْمُعَامِدُهُ الْمُعَامِدُهُ اللهُ الْمُعَامِدِهُ الْمُعَامِدُهُ الْمُعَامِدُهُ الْمُعَامِدُهُ الْمُعَامِد شرح مناسك الحبح والعمرة للألب انربصحيح الخبر والأثر والنظر

ك فهرس الأحاديث والآثار

| الصفحة | الحديث أو الأثو | الرقم |
|--------|--|-------|
| ١ | أأقتل البعوض (ابن عمر) | ٠١. |
| ٤٠ | أبالله تعلموني أيها الناس | ٠٢. |
| ١٠٧ | أبصر ابن عمر رجلا على بعيره (نافع) | ٠٣ |
| ۸۰ | أتانا رسول الله ونحن في بادية ﴿ الفضل بن عباس ﴾ | . ٤ |
| ٥٢ | أتاني الليلة آت من ربي | . 0 |
| 177 | أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي | ٦. |
| 777 | اتبعوا ولا تبتدعوا (ابن مسعود) | ٠٧. |
| 44 | إتمامهما أن تحرم بهما من دويرية أهلك (عمر ، علي) | ۸. |
| ٨٢ | أتيت أنا والفضل على أتان (ابن عباس) | ٠٩. |
| ٤٣٨ | الاجتماع يوم عرفة أمر محدث (النخعي) | ٠١. |
| ٥٧ | أجرك على قدر نصبك | - \ \ |
| ٤١ | أجل ولكناكنا خائفين (عثمان) | . ۱ ۲ |
| 707 | أحابستنا هي ؟ | .17 |
| 117 | إحرام الرجل في رأسه (ابن عمر) | ۱٤. |
| 711 | أخر النبي ﷺ الزيارة إلى الليل (عائشة ، ابن عباس) | .10 |
| 144 | اخلع عنك هذه الجبة | .17 |
| 7 5 7 | إذا أصلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه | .۱٧ |
| ٣.٧ | إذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم | ۸۱. |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|--|-------|
| ٣9 A | إذا خرجت من منزلك فصل ركعتين | .19 |
| 770 | إذا رمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء (ابن عمر) | . ۲ • |
| 474 | إذا رمي إمامك فارم (ابن عمر) | . ۲۱ |
| 770 | إذا رمى حل له كل شيء إلا النساء (عائشة) | . 7 7 |
| 777 | إذا رميت الجمرة من يوم النحر فقد حل لك ما وراء النساء (ابن الزبير) | . ۲۳ |
| 770 | إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم (عمر) | ۲٤. |
| 770 | إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء | .70 |
| 777 | إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء (ابن عباس) | ۲٦. |
| 777 | إذا رميتم وحلقتم وذبحتم | . ۲۷ |
| 711 | إذا سلم يرجع حيثما قطع عليه (عطاء) | ۸۲. |
| ۸١ | إذا صلى أحدكم فليستتر لصلاته ولو بسهم | .۲۹ |
| ۸۰ | إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة | ٠٣٠ |
| ٤١٦ | إذا قبلت الركن فلا ترفع بما صوتك كقبلة النساء (سعيد بن حبير) | ٠٣١ |
| 779 | إذا قدمتم فطوفوا بالبيت سبعا (ابن عمر) | ۲۳. |
| 709 | إذا نزل به ضيف أتحفه من ماء زمزم (ابن عباس) | ٠٣٣ |
| 441 | اذبح ولا حرج | .٣٤ |
| ٤٠٧ | أذن لنساء النبي ﷺ في آخر حجة (عمر) | .40 |
| 701 | أرخص النبي ﷺ في أولئك (ابن عمر) | ٠٣٦ |
| 777 | أرخص رسول الله ﷺ لرعاء الإبل في البيتوتة (عاصم بن عدي) | .٣٧ |
| 717 | أروهم ما يكرهون | .۳۸ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| 707 | استأذت سودة النبي ﷺ ليلة المزدلفة (عائشة) | .٣9 |
| 440 | استاذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة (ابن عمر) | . ٤٠ |
| 757 | استمتعوا من هذا البيت فإنه قد هدم مرتين | . ٤١ |
| ٨٨ | استنصت الناس | . ٤ ٢ |
| 77. | اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي | . ٤٣ |
| ۸۸ | أسكت الناس | . ٤ ٤ |
| 91 | اسمعوا مني تعيشوا | . ٤0 |
| 101 | الاشتراط غير مشروع (ابن عمر) | . ٤٦ |
| ٦٤ | أشهر الحج ثلاثة (ابن عباس ، ابن عمر) | . ٤٧ |
| ٦٥ | أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة (ابن عباس ، ابن عمر) | . ٤٨ |
| ١.٧ | أضح لمن أحرمت له (ابن عمر) | - ٤٩ |
| ٤٥٠ | الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة | .0, |
| ٥٣ | اعتمر رسول الله ﷺ أربع (عمر، ابن عباس) | .01 |
| 777 | أعظم الأيام عند الله يوم النحر | .07 |
| 1 ∨ 9 | أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم | .07 |
| ٤٣. | اغتسل كل يوم إن شئت (علي بن أبي طالب) | .01 |
| ٩٧ | اغسلوه بماء وسدر | .00 |
| ۲١ | أفضل الحج العج والثج | .٥٦ |
| 757 | أفضل الدعاء دعاء عرفة | ۰٥٧ |
| 7 £ 1 | أفضل ما قلت أنا والنبيون عشية عرفة | .٥٨ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| 7.77 | افعل ولا حرج | .09 |
| ۲٠٦ | افعلي كما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت | . ٦ • |
| 144 | أقبل عبدالله بن عمر من مكة (نافع) | .71 |
| ٧٩ | أقبلت راكبا على أتان (ابن عباس) | ٦٢. |
| १०१ | أقضاكم علي وأفرضكم زيد | ٦٣. |
| ٣٦ | ألا إنه في بحر الشام أم بحر اليمن | ٦٤. |
| ٨٨ | ألا هل بلغت ؟ | ۰۲۰ |
| 74 | ألا يحج بعد العام مشرك | .77 |
| 777 | أما أنا فإني رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه (ابن عباس) | .٦٧ |
| 708 | أما بعد فإن أهل الشرك والأوثان | ۸۲. |
| 777 | أما رسول الله ﷺ فبات بمني وظل (ابن عمر) | . 79 |
| 779 | أمثال هؤلاء فارموا | ٠٧٠ |
| 401 | أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت (ابن عباس) | ٠٧١ |
| १०२ | أمرت بقرية تأكل القرى | ٧٢. |
| 799 | أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر (حابر) | ٧٣ |
| ١٦٧ | أمرين جبريل برفع الصوت في الإهلال | ٧٤ |
| ١٠٤ | . أميطوا عنكم الأذى (ابن عباس) | . ٧ ٥ |
| 7 2 7 | إن إبراهيم لما أراه جبريل المناسك (ابن عباس) | ٧٦ |
| 79. | أن ابن عباس كان ينحر بمكة (عطاء) | . ٧٧ |
| ٥٢ | . أن ابن عمر ﷺ قرن الحج بالعمرة | . ٧٨ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| 177 | أن ابن عمر أهل من الفرع (نافع) | . ٧٩ |
| ١٢٨ | أن ابن عمر أهل من إيليا (مالك) | ٠٨٠ |
| ١٨٣ | أن ابن عمر كان إذا استفتح الطواف | ٠٨١ |
| ٤٣١ | أن ابن عمر كان يغتسل لإحرامه (نافع) | ٠٨٢. |
| ١٠٤ | أن ابن عمر كان يكره شم الريحان (نافع) | ۸۳. |
| 1 2 2 | أن ابن عمر وابن الزبير خرجا من مكة (نافع) | . Λ ξ |
| ۳۸ | إن أبي لم يقل الذي تقولون (ابن عمر) | . До |
| ٤٢ | أن أتموا الحج وخلصوه في أشهر الحج (عثمان) | . Д ٦ |
| 200 | إن الإيمان ليأرز إلى المدينة | . ۸۷ |
| 10 | إن الحمد لله نحمده و نستعينه | . ۸۸ |
| 19. | إن الركن و المقام ياقوتتان | .۸۹ |
| ٤١٣ | إن الشيطان يأتي ابن آدم فيقول دع التلبية وهلل وكبر (ابن عباس) | .٩٠ |
| 7 2 1 | إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بنعمان يوم عرفة | ۹۱. |
| 777 | إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان | .97 |
| 757 | إن الله تطول عليكم في جمعكم هذا | .9٣ |
| ٤٣٢ | إن الله تعالى ينزل عشية عرفة على جمل أورق (مكذوب) | . 9 ٤ |
| 779 | إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا | .90 |
| ٣٨ | إن الله كان يحل لرسوله ما شاء (عمر) | .97 |
| ٣٢ | إن الله كره لكم قيل وقال | .97 |
| 197 | إن الله لم يهلك أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا | ۸۹. |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|------------|--|-------|
| 7 2 7 | إن الله يباهي بأهل عرفات أهل السماء | . 9 9 |
| 70. | أن الناس شكوا في صيام النبي يوم عرفة (ميمونة) | ١ |
| 1.7 | أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم | 1.1 |
| 108 | أن النبي ﷺ أحرم في دبر الصلاة | 1.7 |
| 198 | أن النبي ﷺ إذا قدم أول ما يبدأ به الطواف | ١٠٣ |
| ١٨٤ | أن النبي على استلم الركن | |
| ۱۷۲ | أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر في ذي القعدة (عبدالله بن عمرو) | |
| ٥٢ | أن النبي ﷺ أهل بالحج مفردا (عائشة) | |
| 108 | أن النبي ﷺ أهل في دبر الصلاة | ١٠٧ |
| ١٧٩ | أن النبي ﷺ دخل من باب بني شيبة | ١٠٨ |
| 777 | أن النبي ﷺ ذبح عمن اعتمر من نسائه | 1.9 |
| 707 | أن النبي ﷺ رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف | 11. |
| 171 | أن النبي ﷺ ركب على دابته (أنس) | |
| 717 | أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد (أنس) | 117 |
| ٨٥ | أن النبي على عند البيت والرجال والنساء يمرون | 115 |
| ۸۰ | أن النبي ﷺ صلى في فضاء | ۱۱٤ |
| 771 | أن النبي ﷺ ضحى ببقر عن نسائه | |
| 777 | أن النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم ألا يرموا (ابن عباس) | 117 |
| 411 | أن النبي ﷺ كان يبعث هديه وهو في المدينة | 117 |
| 701 | أن النبي ﷺ كان يترك الفعل وهو يحبه (عائشة) | ۱۱۸ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| 711 | أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام مني | ١١٩ |
| ٨٢ | أن النبي ﷺ كان يصلي إلى بعيره | ١٢. |
| ٤٣٠ | أن النبي ﷺ كان يغتسل يوم الفطر | 171 |
| 174 | أن النبي ﷺ كان يمسك عن التلبية في العمرة | 177 |
| 717 | أن النبي ﷺ لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه (ابن عباس) | 174 |
| ١٧٨ | أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخل من أعلاها | ١٧٤ |
| 77. | أن النبي لما طاف قرأ : ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِنْزَهِءَمَ مُصَلِّى ﴾ ﴿ حابر ﴾ | 170 |
| | أن بنت أخ لصفية بنت أبي عبيد زوج ابن عمر نفست، فتخلفت هي | 177 |
| 777 | وصفية في المزدلفة | |
| ٣٨ | أن تفصلوا بين الحج والعمرة (عمر) | |
| ۲١ | أن تماري صاحبك حتى تغضبه (ابن عباس ، ابن مسعود) | ١٢٨ |
| 777 | إن ذكره قبل أن يحلق فليعد (الحسن البصري) | 179 |
| ٩. | إن ربكم واحد | ۱۳۰ |
| 190 | أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمروا من الجعرانة | 1771 |
| 7.1.1 | أن رسول الله ﷺ أرسل بأم سلمة ليلة النحر (عائشة) | 147 |
| 711 | أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع (ابن عمر) | ١٣٣ |
| 779 | أن رسول الله ﷺ أمر إحدى نسائه أن تنفر من جمع (عائشة) | 185 |
| 177 | أن رسول الله ﷺ حرج في بعض عمره (أبو بكرة) | 140 |
| ۱۹۸ | أن رسول الله ﷺ رمل ثلاثة أشواط (جابر) | ١٣٦ |
| 197 | أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت مضطبعا (يعلى بن أمية) | 144 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|------------|--|-------|
| ٥٢ | أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة ﴿ جابر ﴾ | 147 |
| ۸١ | أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد | 149 |
| 197 | أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف (ابن عمر) | 18. |
| ۸١ | أن رسول الله ﷺ كان يصلي إلى راحلته | 1 2 1 |
| 717 | أن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس (ابن عباس) | 127 |
| ٥٨ | أن رسول الله ﷺ نحى عن صفف النمور (معاوية) | 128 |
| 779 | إن صيد وج وعضاهه حرم | 1 2 2 |
| 97 | أن عاصم بن عمر و عبد الرحمن بن زيد (ابن عمر) | 120 |
| 701 | أن عائشة كانت تصوم يوم عرفة (القاسم بن محمد) | 127 |
| 1 £ £ | أن عائشة كانت تكون بمكة (عروة) | ١٤٧ |
| 97 | أن عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا (عبد الله بن حنين) | ١٤٨ |
| 100 | أن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة (ابن عمر) | 1 2 9 |
| 177 | إن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم (ابن عمر) | ١٥٠ |
| 7 £ 9 | أن ناسا تماروا عندها يوم عرفة (أم الفضل) | 101 |
| 770 | إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم | 107 |
| 729 | إن هذه البلدة ليست كغيرها (أبو الدرداء) | 108 |
| ٤٣٧ | إن وقفة عرفة يوم الجمعة تعدل اثنتين وسبعين حجة | 108 |
| 109 | أنا أغنى الشركاء عن الشرك | 100 |
| ٣٢٧ | إنا نتبايع بأموال الناس (عبد الرحمن بن فروخ) | 107 |
| 79. | إنما النحر بمكة ولكن نزهت عن الدماء (ابن عباس) | 107 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| ٤٢٦ | إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة (عائشة) | 101 |
| ٧٢ | إنما جمع منزل لدلج المسلمين | 109 |
| 790 | إنما نهيتكم من أجل الدافة | ١٦. |
| ٨٥ | إنما يقطع الصلاة الكلب والهر الأسود (عائشة) | ١٦١ |
| ٥٢ | أنه ﷺ أفرد الحج (حابر) | ١٦٢ |
| ١٠٦ | أنه ﷺ بعد أن نحر حلق رأسه | 174 |
| ٥٢ | أنه ﷺ لبي بالحج وحده (ابن عمر) | 178 |
| 777 | أنه ﷺ لم يطف بينهما إلا مرة واحدة | 170 |
| ٤٣١ | أنه اغتسل ثم راح إلى عرفة (ابن مسعود) | 177 |
| 170 | أنه أقبل من ضيعته (ابن مسعود) | 177 |
| 777 | أنه أمره أن يرجع فيحلق أو يقصر (ابن عمر) | ١٦٨ |
| 197 | أنه رأى عبدالله بن الزبير أحرم بعمرة (عروة) | 179 |
| ١٤٤ | أنه رأى عبدالله بن الزبير أحرم بعمرة من التنعيم (عروة) | ١٧٠ |
| ۲۰۳ | أنه كان يلصق بالبيت صدره ويده وبطنه (هشام بن عروة عن أبيه) | ۱۷۱ |
| 710 | أنه لا يحل الطيب لأحد لم يطف قبل عرفات (عروة) | 177 |
| 701 | إنه يجب فطر يوم عرفة للحاج (يحبي بن سعيد) | ۱۷۳ |
| ٣٠٢ | إنها الأيام التي نهى النبي ﷺ عن صومهن (عمرو بن العاص) | ۱۷٤ |
| 777 | إنها مباركة وهي طعام طعم وشفاء سقم | 140 |
| 444 | إني لأترك أضحيتي وإني لمن أيسركم (أبو مسعود البدري) | ۱۷٦ |
| ١٣٦ | إني لأصغصغه في رأسي (ابن عباس) | |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|--|-------|
| ٥٣ | أهل بمما ، لبيك عمرة وحجا ﴿ أنس ﴾ | ١٧٨ |
| 108 | أهل عند المسجد بعدما صلى فيه ركعتين | 1 7 9 |
| 70 | أهل فيهن بالحج (ابن عمر) | ١٨٠ |
| 7.7 | أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ (عائشة) | 141 |
| ٤٣٩ | أول من عرف بالبصرة ابن عباس (الحسن) | ١٨٢ |
| ٣٠١ | أيام التشريق أيام أكل وشرب | ١٨٣ |
| ٣٦٠ | آيبون تائبون عابدون | ١٨٤ |
| ٤٣ | أيصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف (وبرة) | ١٨٥ |
| 279 | أين ترى أن نبني مصلى للمسلمين (عمر) | ١٨٦ |
| ١٨٩ | أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بالإيضاع | ١٨٧ |
| 777 | بحصى الخذف ووضع أصبعيه السبابتين (عبدالرحمن بن معاذ) | ١٨٨ |
| T V0 | البدعة أحب إلى إبليس من المعصية (سفيان الثوري) | ١٨٩ |
| 797 | بسم الله والله أكبر اللهم إن هذا منك ولك | 19. |
| ٣٤. | بل في الحرم كله فإن الحرم كله مسجد (عطاء) | 191 |
| ٦٨ | بل لنا خاصة | 197 |
| ١٦. | بيداؤكم هذه التي تكذبون بما (ابن عمر) | 198 |
| 109 | تابعوا بين الحج والعمرة | 198 |
| ٤٠٥ | تخرج مع رجل من المسلمين (ابن سيرين) | 190 |
| ٤٠٥ | تخرج مع قوم عدول (الأوزاعي) | 197 |
| ١٨١ | ترفع اليدين في سبعة مواطن (ابن عباس) | 194 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٣٩. | تركنا رسول الله وما طائر يقلب جناحيه (أبو ذر) | ١٩٨ |
| ١٦٦ | التسبيح للرجال والتصفيق للنساء | 199 |
| ٤٥٨ | تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون | ۲., |
| 1.1 | تلك ضالة لا تبتغي (ابن عباس) | 7 - 1 |
| ٥١ | تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع (عائشة ، ابن عمر) | ۲٠٢ |
| ٩. | ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن | ۲.۳ |
| 717 | ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج (ابن عباس) | ۲٠٤ |
| 97 | ثم حرك رأسه بيديه (أبو أيوب) | 7.0 |
| 711 | ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى (حابر) | ۲٠٦ |
| 77 | جاء الحق وزهق الباطل | ۲.٧ |
| 799 | الجزور في الأضحية عن عشرة | ۲۰۸ |
| 7.7 | جئت ابن عباس وهو يتعوذ بين الركن والباب (مجاهد) | ۲٠٩ |
| 173 | الحاج الشعث التفل | ۲۱. |
| 707 | حاضت صفية بنت حيي بعدما أفاضت (عائشة) | 711 |
| 17. | حتى إذا استوت به راحلته | 717 |
| 17. | حتى استوت به راحلته قائمة (ابن عمر) | 717 |
| ٣٧ | حج ابن عمر مفردا (نافع) | 718 |
| ٣٧ | حج الخلفاء مفردين | 710 |
| ۲٠ | الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة | 717 |
| 7 2 7 | الحج عرفة | 717 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|------------|---|-------|
| ٤٤ | الحج عرفة والعمرة الطواف (ابن عباس) | 711 |
| ١٤٨ | الحج والعمرة فريضتان (ابن عباس) | 719 |
| 70. | حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه (ابن عمر) | 77. |
| ١٠٨ | حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع (أم حصين) | 771 |
| 19. | الحجر الأسود من الجنة | 777 |
| 107 | حجي واشترطي | 777 |
| 455 | الحرم كله المسجد الحرام (ابن عباس) | 775 |
| 44 | حرم لباس الحرير والذهب | 770 |
| 477 | الحصى قربان فما يقبل من الحصى رفع (أبو سعيد) | 777 |
| ٤٥, | الحمد لله على ما هدانا | 777 |
| 777 | حملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر (كعب بن عجرة) | 777 |
| ۲ 9 | خالفوا المشركين احفوا الشوارب | 779 |
| 79 | خذوا عني مناسككم | 74. |
| ٤٠ | خرجنا حجاجا لا نريد إلا الحج (جابر) | 777 |
| ٣٠٩ | خطب أوسط أيام التشريق | 777 |
| ۳۰۸ | خطب في اليوم السابع | 744 |
| ۳۰۸ | خطب يوم النحر | 772 |
| 709 | خطبنا رسول الله ﷺ بعرفة (المسور بن مخرمة) | 740 |
| 777 | حطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ففتحت أسماعنا (عبدالرحمن بن معاذ) | 777 |
| 77. | خمس صلوات في اليوم والليلة | 747 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|---|-------|
| ١ | خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم | 747 |
| ٤٧٥ | خير صفوف الرجال أولها | 749 |
| 777 | خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم | 7 2 . |
| ٣٤٦ | خير مساجد النساء قعر بيوتمن | 7 2 1 |
| ١٧٨ | دخل النبي ﷺ مكة من كداء | 727 |
| 188 | دخل مكة وعلى رأسه المغفر | 727 |
| 174 | دخل مكة وعليه عمامة سوداء | 7 £ £ |
| ١٥. | دخلت العمرة في الحج | 720 |
| ٤٠٤ | دع الطور ولا تأتما (ابن عمر) | 7 2 7 |
| 7 £ A | دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت | 7 2 7 |
| 700 | دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب (أسامة) | 7 & A |
| 444 | ذهبت أرمي الجمار فسألت هل رمي عبدالله بن عمر (عمرو بن دينار) | 7 £ 9 |
| ٣٢٤ | الراعي يرمي بالليل ويرعى بالنهار | 70. |
| ٤٠٢ | الراكب شيطان والراكبان شيطانان | 701 |
| ٢٦٤ | رآني الحسن بن علي عند القبر فناداني (سهيل) | 707 |
| 117 | رأى النبي ﷺ تحرد لإهلاله واغتسل(زيد بن ثابت) | 707 |
| 1.4 | رأى عبدالله بن أبي ربيعة جعل على وسط راحلته عودا (ابن عمر) | 708 |
| ۲ ۱۸ | رأى على المقام أخمص قدمي إبراهيم (أنس) | 700 |
| ٤٤٠ | رأيت أبا وائل وأصحابنا يجلسون يوم عرفة (الأعمش) | 707 |
| ١٨٧ | رأیت ابن عباس جاء مسبدا رأسه (محمد بن عباد) | 707 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|------------|---|-------|
| ٨٤ | رأيت ابن عمر يصلي إلى الكعبة (صالح بن كيسان) | 701 |
| 675 | رأيت النبي ﷺ حين فرغ من سعيه (المطلب بن أبي وداعة) | 709 |
| ٨٤ | رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام (يحيى بن سعيد) | 77. |
| ١٩٦ | رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت مضطبعا ﴿ يعلى بن أمية ﴾ | 771 |
| ١٩٨ | رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر الأسود (حابر) | 777 |
| ١٨٧ | رأيت رسول الله ﷺ فعل هكذا ففعلت (عمر بن الخطاب) | 774 |
| ١٨٧ | رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت (أبو الطفيل) | 778 |
| 729 | رأيت عبدالله بن الزبير يطوف بعد الفجر (عبد العزيز بن رافع) | 770 |
| ١٢٤ | رأيت عثمان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم (القاسم بن محمد) | 777 |
| 777 | رأيت عمر يخرج إذا زالت الشمس يرمي الجمار (السائب) | 777 |
| ١٨٧ | رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر (جعفر بن عبدالله) | 777 |
| 777 | رب اغفر وارحم إنك أنت الأعز الأكرم (ابن مسعود، ابن عمر) | 779 |
| 97 | ربما قال لي عمر بن الخطاب تعال أباقيك (ابن عباس) | ۲٧. |
| 198 | ربنا آتنا في الدنيا حسنة | 771 |
| 777 | رجعنا مع رسول الله على وبعضنا يقول رميت بسبع (سعد بن مالك) | 777 |
| ٣.٢ | رخص رسول الله للمتمتع إذا لم يجد الهدي | 777 |
| 777 | رخص للرعاة أن يرموا ليلا (ابن عباس) | 772 |
| 777 | رخص للعباس أن يبيت بمكة لأجل سقايته | 770 |
| ١٦ | رسالته ﷺ إلى هرقل | 777 |
| ११० | رغما للشيطان وحزبه | 777 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|--------------|
| ۲. | الرفث التعريض بذكر الجماع (ابن عباس) | 7 7 7 |
| ۲. | الرفث الجماع (ابن عمر) | ۲ ۷ 9 |
| ۸۲ | ركزت العنزة بين يدي رسول الله ﷺ بعرفات | ۲۸۰ |
| 474 | رمقت ابن عباس رماها عند الظهيرة (ابن أبي مليكة) | 7.1.1 |
| ١٩٨ | رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثًا (ابن عمر) | 7.7.7 |
| 441 | رمي النبي ﷺ ضحي ورمي بعد ذلك بعد الزوال (جابر) | 7.7. |
| ٣٢٨ | رمي الناس الجمار في الجاهلية والإسلام (أبو الطفيل) | 712 |
| 777 | رمیت بعدما أمسیت فقال : لا حرج (ابن عباس) | 710 |
| ١.٥ | سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر(محمد بن عبدالله بن أبي مريم) | ۲۸۲ |
| 778 | سألت ابن عباس عن شيء من أمر الجمار (أبو مجلز) | 7.7.7 |
| 777 | سألت ابن عمر متى أرمي الجمار (وبرة) | 7.7.7 |
| ٤٢٨ | سبحان الذي في السماء عرشه | 7 / 9 |
| 7 5 7 | سل تعطه | 79. |
| 7 2 7 | سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته | 791 |
| | سمع رسول الله في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج | 797 |
| ٥٧ | (سعيد بن المسيب) | |
| 777 | سميت به لأنها مشتقة من الهزمة (مجاهد) | 798 |
| 797 | السنة أن ينحرها قائمة معقولة اليسرى ووجهها قبل القبلة (ابن عمر) | 798 |
| ٤٤ | سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم (ابن عباس) | 790 |
| ۲٥٠ | سئل ابن عمر عن يوم عرفة (أبو نجيح) | 797 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-----------|
| ١٠٤ | سئل عن شم الريحان ؟ فقال : لا (حابر) | 797 |
| 7 5 1 | الشفع يوم النحر والوتر يوم عرفة (ابن عباس) | ۲9 |
| 777 | الشيطان ترجمون وملة أبيكم تتبعون (ابن عباس) | 799 |
| 707 | الصلاة أمامك | ٣ |
| ٣٣٨ | صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة | ٣٠١ |
| ٣٤. | صلاة في مسجدي هذا أفضل | ٣٠٢ |
| 199 | صلواكما رأيتموني أصلي | ٣.٣ |
| 777 | صلى الله على محمد لقد نزلنا معه هاهنا (أسماء) | ٣٠٤ |
| ۳۷٦ | صلى النبي ﷺ العيد بلا أذان ولا إقامة (ابن عباس) | ٣.٥ |
| 770 | صلى بنا ابن الزبير المغرب (عطاء) | ٣٠٦ |
| 100 | صلى بنا النبي ﷺ ونحن في المدينة الظهر أربعا | ۳۰۷ |
| 100 | صلى رسول الله ﷺ الظهر بذي الحليفة (ابن عباس) | ٣٠٨ |
| ۲۸ | صلى رسول الله ﷺ في منى إلى غير سترة | ٣.٩ |
| ٣٠٢ | الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة (عائشة ، ابن عمر) | ٣١. |
| 1.9 | ضربت له قبة بنمرة (حابر) | ٣١١ |
| 717 | طاف ﷺ وهو راکب علی بعیرہ (ابن عباس) | 717 |
| 127 | طف بمذا البيت فهو أحب إلي من هذه العمرة (عطاء) | 414 |
| 7.7 | طفت مع عبدالله فلما حئنا دبر الكعبة (عمرو بن شعيب عن أبيه) | 415 |
| ۲ | طفت مع عمر بن الخطاب فكلما كنت عند الركن (يعلى بن أمية) | 710 |
| ۲٠٤ | الطواف بالبيت صلاة | 717 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|------------|
| ٤٤ | الطواف عمرة (ابن عباس) | ۳۱۷ |
| 100 | طيبت أبي عند إحرامه بالمسك (عائشة) | ۳۱۸ |
| 777 | طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين (عائشة) | ٣19 |
| 777 | طيبت رسول الله ﷺ حين قضى حجه قبل أن يفيض (عائشة) | ٣٢. |
| 441 | الطيرة شرك | ٣٢١ |
| ١٣٦ | عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه (عمر) | ٣٢٢ |
| ۲۹ | عشر من الفطرة | 444 |
| ١٧ | علمنا رسول الله ﷺ التشهد (ابن مسعود) | ۳۲٤ |
| ۲۲. | على كل سبع ركعتان (ابن عمر) | 770 |
| 408 | العمرة الحج الأصغر | ٣٢٦ |
| 127 | فإذا حمم رأسه خرج فاعتمر (أنس) | 277 |
| 191 | الفأرة مسخ وآية ذلك | 447 |
| 1 2 9 | فانظروا حذوها من طريقكم (عمر) | 479 |
| ٣.٦ | فإنك إذا خرجت من بيتك تؤم البيت الحرام | ٣٣. |
| ٣٠٧ | فإنه ليس من شعرك شعرة تقع في الأرض | 441 |
| ٨٨ | فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد (جابر) | 277 |
| ١٩٨ | فجلسوا مما يلي الحجر (ابن عباس) | ٣٣٣ |
| 1 2 2 | فدعا عبدالرحمن فقال اخرج بأختك (عائشة) | 44 8 |
| ٤٠٧ | فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة (عدي بن حاتم) | |
| 777 | فرج سقفي وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدري | 441 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------------|
| 70 | فرض الحج الإحرام (ابن الزبير) | 441 |
| ١٢٩ | فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد (ابن عمر) | |
| ١٩٦ | فرمل حتى عاد إليه ثلاثًا (جابر) | 229 |
| 777 | فسمنت حتى تكسرت عكن بطني (أبو ذر) | ٣٤. |
| 777 | فصم ثلاثة أيام | 721 |
| 717 | فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا (عائشة) | 757 |
| ٤٣ | فقد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت (ابن عمر) | 454 |
| 718 | فقربنا النساء ولبسنا الثياب ومسسنا الطيب (حابر) | 722 |
| 770 | فقطع التلبية مع آخر حصاة | 720 |
| 719 | فكان ابن عمر يفيض يوم النحر (نافع) | ٣٤٦ |
| 771 | فلعمري ما أتم الله حج (عائشة) | |
| 777 | فلك بكل حصاة تكفير كبيرة من من الموبقات | ٣٤٨ |
| 779 | فلم يبلغنا أنه قال لهم شيئا (سعيد بن المسيب) | 789 |
| 770 | فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة | r o. |
| 119 | فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين | 801 |
| ٨٢١ | فما ترك التلبية حتى رمى جمرة العقبة | 707 |
| 441 | فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء (عبد الله بن عمرو) | 707 |
| 7 £ A | فهذا مخلوق حين نسب إلى الكرم (سفيان بن عيينة) | 405 |
| ٣١. | ا فو الذي نفسي بيده إنها لوصيته إلى أمته (ابن عباس) | 400 |
| १०१ | ١ فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة | 707 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|--|-------------|
| 772 | فوجدت الصفا أقرب حبل في الأرض يليها (ابن عباس) | 807 |
| ١٩٦ | فيم الرملان الآن والكشف عن المناكب (عمر) | 70 A |
| 1.1 | فيه حفنة طعام (ابن عمر) | 409 |
| 70 | قال رجل لم يعمل خيرا قط | ٣٦. |
| 177 | قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة : (ابن عباس) | 411 |
| ٣٩ | قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله (عمر) | 777 |
| 720 | قد علمت أنك تحبين الصلاة معي | 777 |
| 7 / 9 | قد نحرت ههنا ومني كلها منحر | 475 |
| 77 A | قدم المدينة بشركثير (جابر) | 470 |
| 191 | قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة (ابن عباس) | 411 |
| 777 | قدمنا على رسول الله ﷺ أغيلمة بني عبدالمطلب (ابن عباس) | *7 |
| 719 | قرأ بسورتي الإخلاص (حابر) | 77 |
| 777 | قصة النفر الثلاثة الذين سألوا عن عبادة النبي علي التي التي التي التي التي التي التي ال | 419 |
| ۳۷۹ | قصة صبيغ مع عمر بن الخطاب | ٣٧. |
| 779 | القط لي حصى ، فلقطت له (ابن عباس) | 41 |
| 70 | قلتم والذي نفسي بيده | 471 |
| ١٨٤ | قولوا بسم الله والله أكبر إيمانا بالله | 474 |
| ١٧١ | كان ابن عمر إذا دخل أدبي الحرم (نافع) | TV E |
| 170 | كان ابن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت (الزهري) | 440 |
| ٣٤٨ | كان ابن عمر يصلي ركعتي الطواف | ٣٧٦ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|--|-------------|
| 749 | كان ابن عمر يقيم بمكة فإذا خرج إلى مني قصر (نافع) | TYY |
| ١٧٦ | كان إذا دخل الحرم أمسك عن التلبية (ابن عمر) | 277 |
| 1771 | كان أصحاب النبي ﷺ إذا أحرموا (أبو حازم) | TV9 |
| ٦٣ | كان أصحاب النبي يعتمرون في أشهر الحج (سعيد بن المسيب) | ۳۸۰ |
| ١٠٨ | كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم (المطلب بن وداعة) | ۳۸۱ |
| ١٧٤ | كان أصحاب عبدالله يلبون في العمرة (الحكم) | ٣٨٢ |
| 171 | كان الركبان ونحن مع النبي ﷺ إذا حاذونا (عائشة) | ٣٨٣ |
| ١٧٠ | كان السلف يستحبون التلبية في أربعة مواضع (ابن سابط) | ۳۸٤ |
| ۲۱ ۸ | كان المقام ملصقا بالكعبة (عمر) | ٣٨٥ |
| 401 | كان الناس ينصرفون في كل وجه(ابن عباس) | ۳۸٦ |
| 404 | كان النبي ﷺ يحمله معه في الأداوي (عائشة) | ٣٨٧ |
| ۸۳ | كان بين يديه عنزة ؟ لا (شعبة) | ٣٨٨ |
| 117 | کان ربما یغتسل وربما یتوضأ (ابن عمر) | ም ለዓ |
| ٣٠ | كان رسول الله على كث اللحية | ٣٩. |
| 775 | كان رسول الله ﷺ يحمل ماء زمزم (عائشة) | |
| 409 | كان رسول الله ﷺ يرسل وهو بالمدينة قبل أن تفتح مكة (حابر) | 441 |
| ٤٢ | كان فسخ الحج لنا خاصة (أبو ذر) | 797 |
| ٧ | كان كلام رسول الله ﷺ فصلا (عائشة) | 498 |
| 797 | كان لا يأكل الشاة إذا نخعت (ابن عمر) | 790 |
| 770 | كان لا يخرج من المسجد حتى يستلمه (ابن عمر) | 497 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| ۲۰۱ | كان مقام إبراهيم عليه أخمص قدميه(قتادة) | 497 |
| 401 | کان یحب أن ینصرف علی وتر من طوافه (ابن عمر) | ٣٩٨ |
| ٧ | كان يحدثنا حديثا (عائشة) | 499 |
| ٤٣٩ | كان يخطب يوم عرفة ويجمع الناس (عمرو بن حريث) | ٤٠٠ |
| ٤٠٨ | كان يسافر مع عبدالله بن عمر موليات له ليس معهن محرم (نافع) | ٤٠١ |
| 797 | كان يستحب أن يستقبل القبلة إذا ذبح (ابن عمر) | ٤٠٢ |
| 797 | کان یشتر <i>ی لحما بدرهمین (أبو ذر)</i> | ٤٠٣ |
| 777 | كان يعجبهم إذا قدموا مكة للحج أو العمرة (الحسن البصري) | ٤٠٤ |
| 7 2 7 | كان يقال : إذا بدأ الرحل بالثناء قبل الدعاء استجيب (النحعي) | ٤٠٥ |
| Y 0 A | كان يقدم ابن عمر ضعفة أهله ليلة مزدلفة (سالم) | ٤٠٦ |
| ١٧٢ | كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم (ابن عمر) | ٤٠٧ |
| 770 | كان يكبر مع كل حصاة | ٤٠٨ |
| 179 | كان يلبي في حجته إذا لقي ركبا | ٤٠٩ |
| ٤١ | كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ (أبو ذر) | ٤١٠ |
| 7.7 | كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة (ابن عباس) | ٤١١ |
| ٨٥ | كانت امرأة تصلي عند البيت (صفية بنت شيبة) | ٤١٢ |
| ٤٠٧ | كانت تسافر بغير محرم (عائشة) | ٤١٣ |
| ٣٠٢ | كانت عائشة تصوم أيام مني (عروة) | ٤١٤ |
| ٤١ | كانت لنا رخصة (أبو ذر) | 210 |
| ٤١ | كانت لنا ليست لكم (عثمان) | ٤١٦ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| 447 | كانوا يستحبون إذا دخلوا مكة ألا يخرجوا حتى يختموا القرآن(إبراهيم النخعي) | ٤١٧ |
| 77 | كانوا يعقرون عند القبر (عبد الرزاق) | ٤١٨ |
| 177 | كأني أنظر إلى موسى التَليَيْلاَ | ٤١٩ |
| ۱۷۰ | كأني أنظر إلى موسىواضعا أصبعيه في أذنيه | ٤٢٠ |
| 100 | كأني أنظر إلى وبيص المسك (عائشة) | ٤٢١ |
| 10 | كتاب عمرو بن حزم | ٤٢٢ |
| 7 2 2 | كتب عبدالملك إلى الحجاج ألا يخالف ابن عمر في الحج (سالم) | ٤٢٣ |
| ۱۲۸ | كراهة الإحرام قبل الميقات (عمر و عثمان) | ٤٢٤ |
| 798 | كل أيام التشريق ذبح | ٤٢٥ |
| ۲٦. | كل عرفة موقف وارتفعوا عن بطن عرنة | ٤٢٦ |
| 757 | كل فجاج مكة ومني طريق ومنحر | ٤٢٧ |
| ለгን | كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة | ٤٢٨ |
| 791 | كلوا وتزودوا | ٤٢٩ |
| 791 | كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث (حابر) | ٤٣٠ |
| 799 | كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة فأصاب الناس جوع (رافع بن حديج) | ٤٣١ |
| 799 | كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضرنا النحر (ابن عباس) | ٤٣٢ |
| 777 | كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا (ابن عمر) | ٤٣٣ |
| 799 | كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ فنذبح البقرة (حابر) | ٤٣٤ |
| 170 | كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا (عائشة) | 240 |
| 171 | كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات (فاطمة بنت المنذر) | ٤٣٦ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| 775 | كنا نسميها شباعة وكنا نجدها نعم العون (ابن عباس) | ٤٣٧ |
| 779 | كنا نصنع هذا مع رسول الله ﷺ (أسماء) | ٤٣٨ |
| 171 | كنا نغطي وجوهنا من الرجال (أسماء) | 249 |
| 7 2 7 | كنت أصلي والنبي ﷺ وأبوبكر وعمر معه فلما جلست (ابن مسعود) | ٤٤. |
| 100 | كنت أطيب النبي ﷺ لإحرامه (عائشة) | ٤٤١ |
| 777 | كنت أطيب رسول الله ﷺ بيدي بعدما يذبح ويحلق (عائشة) | ٤٤٢ |
| 170 | كنت ردف النبي ﷺ فما زلت أسمعه يلبي (الفضل بن عباس) | ٤٤٣ |
| 7 5 7 | كنت رديف النبي ﷺ بعرفات فرفع يديه (أسامة) | 2 2 2 |
| 701 | كنت فيمن قدم النبي ﷺ في ضعفة أهله (ابن عباس) | 2 2 0 |
| 778 | لا أبالي أرميت بست أو سبع (ابن عمر) | ११७ |
| ٤٢٢ | لا أحله لمغتسل وهو لشارب ومتوضئ حل وبل (العباس،عبدالله بن عباس) | ٤٤٧ |
| ١٤٧ | لا أدري الذين يعتمرون من التنعيم (طاووس) | ٤٤٨ |
| ٨٩ | لا إله إلا الله وحده لا شريك له | 2 2 9 |
| 777 | لا إله إلا الله وحده نصر عبده | ٤٥, |
| 777 | لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه | ٤٥١ |
| ١٣٧ | لا آمر به و لا أنهى عنه (ابن عمر) | 207 |
| 714 | لا بأس بالشرب في الطواف (ابن عباس) | 204 |
| 170 | لا بأس بالطيب عند الإحرام (عائشة) | १०१ |
| 377 | لا بأس بما رمى به الرجل من الحصى (أبو حبة) | 200 |
| 277 | لا تتخذوا قبري عيدا | १०७ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| ٣٠. | لا تجزئ نفس واحدة عن سبعة (ابن عمر) | ٤٥٧ |
| ٤٦٣ | لا تجعلوا بيوتكم قبورا | ٤٥٨ |
| ٤٠٨ | لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم | 209 |
| ٤٠٥ | لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود | ٤٦. |
| ٤١٦ | لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن | ٤٦١ |
| ١٦٦ | لا ترفع المرأة صوتما بالتلبية (ابن عباس) | ٤٦٢ |
| 777 | لا ترمى الجمار الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس (ابن عمر) | ٤٦٣ |
| 898 | لا تسافروا والقمر في العقرب | १५१ |
| 78. | لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد | ٤٦٥ |
| ١٦٦ | لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة | ٤٦٦ |
| 777 | لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة (ابن عمر) | ٤٦٧ |
| ٤١ | لا تصلح المتعتان إلا لنا حاصة (أبو ذر) | ٤٦٨ |
| ٤٠٣ | لا تعمل المطي إلا إلى ثلاث مساجد | १५१ |
| 77 | لا تفضلوني على الأنبياء | ٤٧٠ |
| 757 | لا تمنعوا إماء الله مساجد الله | ٤٧١ |
| 111 | لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين | ٤٧٢ |
| 91 | لا حرج لا حرج | ٤٧٣ |
| 729 | لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة | ٤٧٤ |
| 721 | لا صلاة بعد الفحر حتى تطلع الشمس | ٤٧٥ |
| 707 | لا صلاة ليلتئذ إلا بجمع (جابر) | ٤٧٦ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| 790 | لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر | ٤٧٧ |
| 74 | لا عقر في الإسلام | ٤٧٨ |
| 777 | لا يبيتن أحد من الحاج ليالي مني من وراء العقبة (عمر) | ٤٧٩ |
| 777 | لا يبيتن أحد من وراء العقبة ليلا (ابن عباس) | ٤٨٠ |
| ٤١٢ | لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل | ٤٨١ |
| १०२ | لا يخرج أحد من المدينة | ٤٨٢ |
| 7.7 | لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة | ٤٨٣ |
| 144 | لا يدخل مكة أحد من أهلها (ابن عباس) | ٤٨٤ |
| ٤٥٥ | لا يصبر على لأوائها وشدتما أحد | ٤٨٥ |
| 707 | لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف (عمر ، ابن عمر) | ٤٨٦ |
| 494 | لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها (مالك بن أنس) | ٤٨٧ |
| 1 | لا يضركم يا أهل مكة ألا تعتمروا (ابن عباس) | ٤٨٨ |
| ٤٤ | لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل (ابن عباس) | ٤٨٩ |
| 7.7 | لا يطوف بالبيت عريان ولا حائض | ٤٩. |
| 744 | لا يقطع الأبطح إلا شدا | ٤٩١ |
| 117 | لا يلبس المحرم القميص ولا العمائم | 297 |
| ٦٧ | لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج (ابن عباس) | ٤٩٣ |
| 707 | لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده الطواف | १९१ |
| ٦٧ | لا يهل أحد بالحج إلا في أشهر الحج (حابر) | 290 |
| ١٣٦ | لأن أصبح مطليا بقطران (ابن عمر) | १९७ |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| ١٤٧ | لأن أصوم ثلاثة أيام أو أتصدق (عائشة) | 197 |
| ١٦٢ | لبيك اللهم لبيك | ٤٩٨ |
| ١٦٢ | لبيك إله الحق | ٤٩٩ |
| ١٦٢ | لبيك ذا المعارج ، لبيك ذا الفواضل | 0., |
| 170 | لبيك عدد التراب (ابن مسعود) | 0.1 |
| ١٦٤ | لبيك مرغوبا ومرهوبا (ابن عمر) | 0.7 |
| 177 | لبيك وسعديك (ابن عمر) | 0.4 |
| ٤٠٥ | لعن الله اليهود إن الله حرم عليهم | 0.5 |
| 74 | لعن الله من ذبح لغير الله | 0.0 |
| ٤١ | لقد علمت أنا قد تمتعنا (علي) | ٥٠٦ |
| ٤٠٤ | لقينا أبا سعيد ونحن نريد الطور (شهر بن حوشب) | 0.7 |
| | لم أر أبا هريرة ولا جابرا ولا أبا سعيد ولا ابن عمر يلتزم أحد منهم البيت | ٥٠٨ |
| 7.7 | (عطاء) | |
| 7.1 | لم أر رسول الله ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين (ابن عمر) | 0.9 |
| ٣٠١ | لم يرخص في أيام التشريق (عائشة) | 01. |
| ٤٢ | لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة (أبو ذر) | 011 |
| 770 | لما أتى إبراهيم خليل الله المناسك | 710 |
| 727 | ، لما أتى الموقف جعل بطن ناقته القصواء (جابر) | 017 |
| 779 | ، لما أقبلنا مع رسول الله من ليلة (الزبير) | 310 |
| ١٧٨ | ، لما دخل النبي ﷺ مكة جعل النساء يلطمن | 010 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| ۲.۳ | لما فتح رسول الله ﷺ مكة (عبدالرحمن بن صفوان) | ٥١٦ |
| 197 | الله أعلم بماكانوا عاملين | ٥١٧ |
| 200 | اللهم اجعل ما في المدينة ضعفي ما في مكة | ٥١٨ |
| ۲٦. | اللهم اجعله حجا مبرورا | 019 |
| ٤١٨ | اللهم اجعله حجا مبرورا | ٥٢. |
| 779 | اللهم احيني عل سنة نبيك (ابن عمر) | ٥٢١ |
| ٣٠٥ | اللهم ارحم المحلقين | 077 |
| १०२ | اللهم ارزقني شهادة في سبيلك (عمر) | ٥٢٣ |
| ٤٢٣ | اللهم استعملني بسنة نبيك | 078 |
| ٨٩ | اللهم اشهد | 070 |
| ٤١٧ | اللهم أظلني في ظلك | ٥٢٦ |
| 777 | اللهم اعصمنا بدينك وطواعيتك (ابن عمر) | ٥٢٧ |
| ٤١٧ | اللهم إن البيت بيتك والحرم حرمك | ٥٢٨ |
| ٤٦٨ | اللهم إناكنا نتوسل إليك بنبينا (عمر) | 079 |
| ١٨١ | اللهم أنت السلام ومنك السلام (عمر) | ٥٣٠ |
| 777 | اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم (ابن عمر) | 071 |
| १०७ | اللهم إنهم أخرجوني من أحب البقاع | 077 |
| 775 | اللهم إني أسألك علما نافعا (ابن عباس) | ٥٣٣ |
| ٤١٧ | اللهم إني أعوذ بك من الشك | |
| ٤١٦ | اللهم إني أعوذ بك من الكبر والفاقة | 070 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|---|---|
| ١٨٣ | اللهم إيمانا بك وتصديقا بكتابك | 077 |
| 2 2 1 | اللهم بحق المشعر الحرام | ٥٣٧ |
| 79 A | اللهم بك انتشرت وإليك توجهت | ٥٣٨ |
| ١٨٤ | اللهم تصديقا لكتابك (علي) | 049 |
| 797 | اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك | ٥٤. |
| 207 | اللهم صححها | 0 2 1 |
| ١٧٩ | اللهم صل على محمد وسلم اللهم افتح لي أبواب رحمتك | 0 2 7 |
| ٣٦. | اللهم صل على محمد وسلم اللهم إني أسألك من فضلك | 0 2 4 |
| 797 | اللهم لا خير إلا خيرك ولا طير إلا طيرك | 0 { { { { { { { { { { { { { { { { { { { |
| ١٥٨ | اللهم منك ولك | 0 2 0 |
| 107 | اللهم هذه حجة لا رياء ولا سمعة | ०६٦ |
| 270 | اللهم هذه مني فامنن علي | 0 2 Y |
| ٤٠٣ | لو أدركتك قبل أن تخرج لما خرجت (أبو بصرة الغفاري) | 0 ٤人 |
| ٤١ | لو اعتمرت ثم اعتمرت ثم حججت لتمتعت (عمر) | ०१९ |
| ٦٧ | لو أن أصحاب محمد أدركوه رجموه (عمرو بن ميمون) | 00. |
| ٤٩ | لو أين استقبلت من أمري ما استدبرت | 001 |
| YA | لو يعلم المار بين يدي المصلي | 007 |
| ٤٧٥ | لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول | ٥٥٣ |
| ٤٠٢ | الو يعلم الناس ما في الوحدة | 005 |
| 19. | الولا ما مس الحجر من أنحاس الجاهلية | 000 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|-------------|--|-------|
| ١٨٩ | ليبعثن الله الحجر يوم القيامة | 700 |
| ١٨٩ | ليس السابق من سبق بعيره وفرسه (عمر بن عبدالعزيز) | 007 |
| 7.1 | ليس شيء من البيت مهجورا(معاوية) | 001 |
| 740 | ليس على النساء رمل بالبيت (ابن عمر) | ००१ |
| ٦١ | ليس على أهل مكة هدي في متعة (ابن عباس) | ٥٦. |
| 191 | ليس في الأرض من الجنة إلا ثلاثة أشياء | 071 |
| ٤٣٩ | ليست عرفة إلا بمكة (سفيان) | 770 |
| ۸١ | ليستتر أحدكم في الصلاة ولو بسهم | ٦٢٥ |
| 11. | ليستوثق من نفقته (عائشة) | ०७६ |
| ٣٩. | ما ابتدع قوم بدعة في دينهم (حسان بن عطية) | 070 |
| 79 1 | ما استخلف في أهله خليفة أحب إلى الله من أربع ركعات | ०५५ |
| 1.1 | ما القملة من الصيد (ابن عمر) | ٥٦٧ |
| 17. | ما أهل النبي ﷺ إلا عند المسجد (ابن عمر) | ٥٦٨ |
| ١٦٨ | ما أهل مهل قط إلا آبت الشمس بذنوبه | 079 |
| ١٦٨ | ما أهل مهل قط ولا كبر مكبر قط إلا بشر | ٥٧, |
| ٨ | ما برح أولو الفتوى يختلفون (يحيى بن سعيد) | ٥٧١ |
| ٣٩. | ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد عن النار | ٥٧٢ |
| 797 | ما تركت شيئا يقربكم إلى الله إلا قد أمرتكم به | ٥٧٣ |
| 797 | ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين | 075 |
| ٥٣ | ما شأن الناس حلوا و لم تحل ؟ (حفصة) | oyo |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٤٤. | ماكان يشهد المسجد الجامع عشية عرفة (عبد الرحمن بن أبي بكر) | ٥٧٦ |
| 777 | ماكنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى | ٥٧٧ |
| 827 | ما لامرأة أفضل من صلاتها في بيتها إلا المسجد الحرام (ابن مسعود) | ٥٧٨ |
| ٣٦٨ | ما لنا وللرمل إنماكنا راءينا به المشركين (عمر) | 079 |
| 109 | ما من غازية تغزو في سبيل الله | ٥٨٠ |
| ١٦٧ | ما من ملب يلبي إلا لبي عن يمينه | ٥٨١ |
| 7 5 7 | ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا أو أمة | ٥٨٢ |
| ٨٦ | ما نھیتکم عنه فاجتنبوه | ٥٨٣ |
| ٣٩. | ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا (ابن عباس) | 0人2 |
| ٣٢٨ | ما يقبل من الجمار رفع (مجاهد) | 000 |
| 277 | ما يقبل منه رفع (ابن عباس) | ٥٨٦ |
| 777 | ماء زمزم لما شرب له | ٥٨٧ |
| ۳۸۰ | المائة شاة والخادم رد عليك | ٥٨٨ |
| ١٠٤ | المحرم يدخل الحمام (ابن عباس) | ०८९ |
| ١٢٤ | المحرم يغطي ما دون الحاجب (ابن عباس) | ٥٩. |
| 207 | المدينة خير من مكة | 091 |
| 217 | مره فليتكلم وليستظل وليقعد | 097 |
| ۲۲. | مضت السنة أن مع كل سبوع ركعتين (الحسن البصري ، الزهري) | 098 |
| 7 2 7 | معشر الناس أتاني جبريل عليه السلام آنفا | ०११ |
| 7.7 | مفتاح الصلاة الطهور | 090 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| 791 | من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا | ०९२ |
| ٤٧٠ | من أحدث في ديننا | 097 |
| 7 2 . | من أحيا الليالي الأربع وحبت له الجنة | 091 |
| ٧٤ | من أدرك جمعا مع الإمام والناس | ०११ |
| 7.7.7 | من أدرك رمضان وعليه من رمضان | ٦., |
| 700 | من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج (ابن عمر) | ٦٠١ |
| ٧٣ | من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج | ۲۰۲ |
| 200 | من استطاع أن يموت في المدينة | 7.4 |
| ١٨٠ | من السنة إذا دخلت المسجد أن تدخل برجلك اليمني (أنس) | ٦٠٤ |
| ٦٧ | من السنة ألا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج (ابن عباس) | ٦.٥ |
| 117 | من السنة أن يغتسل عند إحرامه (ابن عمر) | 7.7 |
| ١٢٨ | من أهل بحج أو عمرة من المسجد الأقصى | ٦٠٧ |
| 797 | من بشريي بخروج صفر بشرته بالجنة | て・人 |
| ٣٤ | من تشبه بقوم فهو منهم | ٦.٩ |
| ٤٧٤ | من تصبح كل يوم بسبع تمرات عجوة | ٦١. |
| 109 | من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله | 711 |
| ١٢٧ | من تمام الحج أن تحرم من دويرية أهلك | 717 |
| ٤٢٣ | من توضأ فأحسن الوضوء | 714 |
| ۲. | من حج فلم يرفث ولم يفسق | ٦١٤ |
| 808 | من حج فليكن آخر عهده بالبيت (ابن عمر) | 710 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| 797 | من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك | 717 |
| ٤٧٨ | من زاريي وزار أبي إبراهيم | 717 |
| 7 £ A | من شغله ذكري عن مسألتي | ٦١٨ |
| 7 2 . | من صام العشر فله بكل يوم صوم شهر | 719 |
| ٤٢٠ | من طاف أسبوعا في المطر | 77. |
| ٣٤٨ | من طاف فليصل | ٦٢١ |
| ۸۲۳ | من عمل عملا ليس عليه أمرنا | 777 |
| 777 | من قدم شيئا من حجه أو أخره فليهرق لذلك دما (ابن عباس) | ٦٢٣ |
| 277 | من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة | 778 |
| 475 | من كسر أو عرج فقد حل | 770 |
| 119 | من لم يجد إزارا فليلبس سراويل | 777 |
| 777 | من نسي رمي الجمار إلى الليل (ابن عمر) | 777 |
| 171 | من نسي من نسكه شيئا (ابن عباس) | ٦٢٨ |
| ٤٩ | منا من أهل بالحج مفردا (عائشة) | 779 |
| 775 | ناقة أو بقرة أو شاة (ابن عباس) | 74. |
| 777 | نبدأ بما بدأ الله به | 741 |
| 799 | نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية ﴿ جابر ﴾ | 777 |
| 777 | نزل ماشيا إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي (جابر) | ٦٣٣ |
| ٦١ | نعم إن الله جعلها رخصة إن لم يكن أهله (ابن عمر) | 772 |
| 99 | نعم فليحكه وليشدد (عائشة) | 780 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|--|-------|
| 44 | نمى ﷺ عن خاتم الذهب | 747 |
| 187 | نهى النبي ﷺ أن يتزعفر الرجل | 744 |
| 797 | نهى النبي ﷺ عن الذبح ليلا (عطاء) | ٦٣٨ |
| 798 | نحى عن الأكل من النسك فوق ثلاث | 749 |
| 177 | نهى عن المزعفر | ٦٤٠ |
| 70. | نمى عن صيام يوم عرفة بعرفة | 7 2 1 |
| 7.7 | هذا الملتزم بين الركن والباب (ابن عباس) | 737 |
| ٣٩. | هل ترون ما بين هذين الحجرين من النوو (حذيفة) | 754 |
| ٥٨ | هل تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن كذا وكذا (معاوية) | 7 £ £ |
| Y0Y | هل غاب القمر؟ (أسماء) | 7 8 0 |
| ١٣٣ | هن لهن ولكل آت عليهن | 7 2 7 |
| 414 | هو صيد ويجعل في كبش | 7 2 7 |
| 1.1 | هي أهون مقتول (ابن عمر) | ٦٤٨ |
| 1 2 7 | هي خير من مثقال ذرة (علي بن أبي طالب) | 7 2 9 |
| ١٧٦ | و لا يدخل إذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل (ابن عمر) | 70. |
| 77 | والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم | 701 |
| 202 | والله إنك لخير أرض الله | 707 |
| ٤٠ | والله إني لا أنماكم عن المتعة (عمر) | 704 |
| 200 | | २०१ |
| ٥٢ | وأهل رسول الله ﷺ بالحج (ابن عباس) | 700 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| 779 | وددت أني كنت استأذنت رسول الله ﷺ (عائشة) | 707 |
| 705 | ودفع رسول الله ﷺ وقد شنق للقصواء الزمام (حابر) | 707 |
| ١٠٦ | وضع إحرامهم من حلق الرأس (ابن عباس) | 701 |
| 777 | وقد أحبرتني أمي أنها أهلت هي وأحتها والزبير (عروة) | 709 |
| 170 | ولا تغطوا وجهه | 77. |
| ١٣٧ | ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران | 771 |
| ١ | ولم ير ابن عمر وعائشة في الحك بأسا | 777 |
| 718 | ولم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة (حابر) | 774 |
| ١٦٩ | وما من مؤمن يظل يومه محرما | ٦٦٤ |
| 797 | وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل (ابن مسعود) | 770 |
| ١٤٠ | يا آل محمد من حج منكم فليهل بعمرة في حجة | 777 |
| 779 | يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر (عمر) | 778 |
| ٦١ | يا أهل مكة إنه لا متعة لكم (ابن عباس) | スアア |
| 127 | يا أهل مكة ليس عليكم عمرة (ابن عباس) | 779 |
| ٤٣٨ | يا أيها الناس إن الذي أنتم فيه بدعة (نافع) | ٦٧٠ |
| 757 | يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف | 175 |
| ٦٨ | يا رسول الله أفسخ الحج لنا خاصة ؟ (بلال) | 777 |
| 720 | يا رسول الله إني أحب الصلاة معك (أم حميد) | 775 |
| ٣٦ | يا رسول الله إني حئت من جبل طيء (عروة بن مضرس) | 775 |
| ١٨٤ | يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا | 770 |

| الصفحة | الحديث أو الأثر | الرقم |
|--------|---|-------|
| ١٨٨ | يا عمر إنك رجل قوي فلا تؤذ الضعيف | 7/7 |
| 740 | يا معشر النساء ليس عليكن رمل بالبيت (عائشة) | ٦٧٧ |
| 209 | يأتي على الناس زمان يدعو الرجل | ٦٧٨ |
| 11. | يتختم ويلبس الهميان (عطاء) | 779 |
| 777 | يتزودون بالماء ويروون دوابهم (محمد بن الحنفية) | ٦٨٠ |
| 777 | يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم | ٦٨١ |
| 797 | يستقبل القبلة إذا ذبح | ٦٨٢ |
| 44 | يعمد أحدكم إلى جمرة من نار | ٦٨٣ |
| ١٧٤ | يغطي وجهه بثوب إلى شعر رأسه (حابر) | 7人纟 |
| ۸۱ | يقطع نصف الصلاة (ابن مسعود) | ٦٨٥ |
| 408 | يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا | ٦٨٦ |
| 701 | يكفر السنة الماضية والباقية | ٦٨٧ |
| ١٧٣ | يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر (ابن عباس) | ٦٨٨ |
| ١٧٤ | يمسك المعتمر عن التلبية حين يفتتح الطواف(ابن عباس) | 7.89 |
| 197 | يؤتى بأربعة يوم القيامة | ٦٩. |
| ٤٠٧ | يوشك أن تخرج الظعينة | 791 |
| 7 2 1 | اليوم المشهود يوم عرفة | 797 |
| 70. | يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا | 798 |

في المستحدة المستحدة

﴿ ثانيا : فهرس المحاجر و المراجع

| المصادر و المراجع | م |
|--|-------|
| الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة ، دار الراية | .1 |
| الإبداع في مضار الابتداع ، علمي محفوظ | ٠٢. |
| إتحاف الأخوة بأحكام الصلاة إلى السترة ، فريح البهلال ، دار الأثر ١٤١٤هـ | ٠٣. |
| إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري | ٠ ٤ |
| إتحاف الناسك بفتاوى السلف في جميع المناسك ، محمود آل موافي | .0 |
| أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية ، د.عبدالله الدوسري ، دار الهدي النبوي، | ٦. |
| ٣٢٤ اهـ | |
| اجتماع الجيوش الإسلامية ، ابن القيم ، مكتبة الرشد | ٠٧. |
| الإجماع لابن المنذر ، مكتبة مكة الثقافية | ۸. |
| إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ، دار الجيل | . 9 |
| أحكام الجنائز ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف | ٠١٠ |
| أحكام الحرم المكي ، سامي الصقير ، دار ابن الجوزي | .11 |
| الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم ، دار الحديث | .17 |
| إحياء علوم الدين للغزالي ، دار المعرفة | .17 |
| الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية البعلي ، دار العاصمة | ۱۱٤ |
| أحبار مكة للفاكهي ، تحقيق الدهيش ، دار خضر | .10 |
| اختلاف الأئمة العلماء ، ابن هبيرة ، دار الكتب العلمية | |
| اختلاف الحديث للشافعي ، مؤسسة الكتب الثقافية | . ۱ ۷ |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|---|-------|
| آداب الزفاف ، محمد ناصر الدين الألباني | . ۱ ۸ |
| أدلة القواعد الأصولية من السنة النبوية ، فخرالدين الزبير | -19 |
| أدلة تحريم حلق اللحية ، محمد إسماعيل المقدم | ٠٢٠ |
| الأذكار للنووي ، دار الهدى | . ۲۱ |
| إرواء الغليل ، محمد ناصر الدين الألباني | . ۲ ۲ |
| إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة ماء زمزم لما شرب له ، تحقيق الألباني | ٠٢٣ |
| الاستذكار لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية | ۲٤. |
| الإسراء والمعراج ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية | .70 |
| أسئلة وأجوبة مختارة من فتاوي الحج لابن باز (الشاملة) | ۲٦. |
| الأشباه والنظائر للسيوطي ، دار الكتب العلمية | . ۲ ۷ |
| الإشراف على مذاهب علماء الأمصار ابن المنذر ، دار المدينة | ۲۸. |
| الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، دار الفكر | . ۲ 9 |
| أصول البدع والسنن للعدوي ، المكتب الإسلامي | ٠٣٠ |
| أضواء البيان الشنقيطي ، دار الفكر | ۳۱. |
| إعانة الطالبين الدمياطي ، دار الفكر | ۲۳. |
| الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية ، الشويعر | .٣٣ |
| الاعتصام للشاطبي ، تحقيق مشهور حسن ، مكتبة التوحيد | |
| إعفاء اللحية على ضوء الكتاب والسنة ، أبو عبدالرحمن (الشاملة) | |
| إعلام العابد بحكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد ، مشهور حسن | |
| إعلام الموقعين ، ابن القيم ، تحقيق مشهور حسن ، دار ابن الجوزي | .٣٧ |

| المصادر و المراجع | م |
|---|-------|
| الإعلام بآخر أحكام الألباني الإمام ، محمد السيوطي ، دار ابن رجب | .۳۸ |
| إغاثة اللهفان لابن القيم ، تخريج الألباني ، دار ابن الجوزي | .٣9 |
| افعل ولا حرج ، سلمان العودة | ٠٤٠ |
| اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ، دار الكتاب العربي | ٠٤١ |
| الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشربيني ، دار الفكر | . ٤٢ |
| الإقناع في مسائل الإجماع ، ابن القطان ، دار الفاروق الحديثة | . ٤٣ |
| الإقناع لابن المنذر ، مكتبة مكة الثقافية | . £ £ |
| الإقناع للحجاوي ، دار المعرفة | . ٤0 |
| الأم للشافعي ، دار المعرفة | .٤٦ |
| الإنصاف للمرداوي ، دار إحياء التراث العربي | . £ V |
| انفرادات ابن عباس عن جمهور الصحابة ، محمد الرستاقي | . ٤٨ |
| الباعث على إنكار البدع والحوادث ، أبوشامة ، مكتبة المؤيد | . ٤٩ |
| البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، مكتبة العلوم والحكم | .0. |
| بدایة الجحتهد ، ابن رشد ، مكتبة نزار مصطفى الباز | ١٥. |
| البداية والنهاية لابن كثير ، دار أبي حيان | .07 |
| بدائع الصنائع للكاساني ، دار الكتاب العربي | ۰٥٣ |
| بدائع الفوائد ابن القيم ، مكتبة نزار مصطفى الباز | ٤٥. |
| البدر المنير ابن الملقن ، دار العاصمة | .00 |
| بدع القراء بكر أبوزيد ، دار العاصمة | .٥٦ |
| البدع والمخالفات في الحج (الشاملة) | ۷٥. |

| المصادر و المراجع | p |
|--|-------|
| البدع والنهي عنها لابن وضاح ، دار الرائد العربي | ۸٥. |
| بلغة السالك لأقرب المسالك ، دار الكتب العلمية | .09 |
| بلوغ المرام لابن حجر ، دار الكتب العلمية | ٠٦٠ |
| البناية في شرح الهداية للعيني ، دار الفكر | ٠٦١ |
| البيان والتحصيل لابن رشد ، دار الغرب الإسلامي | .٦٢ |
| التاريخ الكبير للبخاري ، دار الفكر | .74 |
| تاریخ دمشق ابن عساکر ، دار الفکر | . 7 £ |
| تبصير الناسك بأحكام المناسك ، عبدالمحسن العباد | ۰۲۰ |
| تبيين المسالك ، محمد الشيباني ، دار الغرب الإسلامي | ٠٦٦ |
| التحبير شرح التحرير للمرداوي ، مكتبة الرشد | .٦٧ |
| تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، محمد ناصر الدين الألباني | ۸۲. |
| تحفة الفقهاء للسمرقندي ، دار الكتب العلمية | .79 |
| التحقيق والإيضاح لابن باز | ٠٧٠ |
| التحقيقات على الورقات ، مشهور حسن | ٠٧١ |
| تذكير الطائفة المنصورة ببعض السنن المهجورة ، محمود إمام ، دار المآثر | ۲۷. |
| تصحيح الدعاء بكر أبوزيد ، دار العاصمة | ۰۷۳ |
| تعليق التغليق على صحيح البخاري ، ابن حجر ، دار عمار | .٧٤ |
| التعليقات الرضية على الروضة الندية ، محمد ناصر الدين الألباني | ۰۷۰ |
| تغير الحكم والفتوى بين التأصيل والفوضى ، فخرالدين الزبير | ۲۷. |
| تفسير ابن أبي حاتم ، مكتبة نزار مصطفى الباز | .٧٧ |

| المصادر و المراجع | P |
|--|-------|
| تفسير ابن جرير ، دار الفكر | .۷۸ |
| تفسیر ابن کثیر ، دار طیبة | .٧٩ |
| التفسير الصحيح ، د.حكمت بشير | ٠٨٠ |
| تفسير سورة الإخلاص ابن تيمية ، ضمن المحموع | ٠٨١ |
| التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ، تحقيق لجنة من المختصين ، المكتبة التجارية | ٠٨٢ |
| تلبيس إبليس لابن الجوزي ، دار الخير | ۸۳. |
| التلخيص الحبير ابن حجر ، دار الكتب العلمية | . Λ ٤ |
| تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، محمد ناصرالدين الألباني | ۰۸۰ |
| التمهيد لابن عبدالبر ، مؤسسة قرطبة | .٨٦ |
| تنقيح التحقيق ابن عبدالهادي ، دار الكتب العلمية | .۸۷ |
| تنوير العينين بأحكام الأضاحي والعيدين ، أبو الحسن السليماني ، مكتبة الفرقان | .۸۸ |
| تهذيب الكمال ابن حجر ، مؤسسة الرسالة | .۸۹ |
| تهذيب سنن أبي داود ابن القيم ، مكتبة السنة المحمدية | ٠٩٠ |
| التوسل أنواعه وأحكامه ، محمد ناصر الدين الألباني | ۹۱. |
| توشيح عبدالسلام على السلم المنورق في المنطق ، عبدالسلام العلوي | .97 |
| التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية ، فخرالدين الزبير | .9٣ |
| تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ، عبدالله البسام | .92 |
| تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، أحمد موافي | .90 |
| التيسير في واحبات الحج ، د.حامد بن مسفر الغامدي ، دار كنوز إشبيليا ١٤٣١هـ | .97 |
| الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ، محمد ناصرالدين الألباني | .9٧ |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|---|---------|
| جامع العلوم والحكم لابن رجب ، مكتبة العبيكان | .٩٨ |
| جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ، دار ابن الجوزي | .99 |
| الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، مكتبة الرشد | . ۱ • • |
| جزء في الخلع وإبطال الحيل لابن بطة | .1.1 |
| الجهل بمسائل الاعتقاد ، عبدالرزاق معاش | ۲۰۱. |
| الجواب الباهر لزوار المقابر ، ابن تيمية | ۱۰۳. |
| جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ، صالح الآبي ، دار المعرفة | ۱۰٤. |
| الجوهر النقي لابن التركماني ، دار الفكر | .1.0 |
| حاشية ابن عابدين ، دار الفكر | ١٠٦. |
| حاشية البحيرمي على شرح منهج الطلاب ، المكتبة الإسلامية | . ۱ • ٧ |
| حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار الفكر | ۸۰۸. |
| حاشية الروض المربع ، عبدالرحمن بن القاسم | . ۱ • ۹ |
| حاشية الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج ، دار الفكر | . ۱ ۱ • |
| حاشية العدوي وكفاية الطالب ، دار المعرفة | . ۱ ۱ ۱ |
| حاشيتا القليوبي وعميرة على المنهاج للنووي ، دار الفكر | .117 |
| الحاوي الكبير ، الماوردي ، دار الكتب العلمية | .11٣ |
| حجة النبي ﷺ كما رواها جابر ، محمد ناصر الدين الألباني | ۱۱٤. |
| حجة الوداع كأنك تشاهدها ، ابن حزم ، دار الكتب العلمية | .110 |
| الحجة في بيان المحجة ، الأصبهاني ، دار الراية | |
| حلية الأولياء ، أبو نعيم الأصبهاني ، دار الكتاب العربي | .۱۱۷ |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|---|---------|
| الحوادث والبدع للطرطوشي ، دار ابن الجوزي | . ۱ ۱ ۸ |
| خطبة الحاجة ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي | .119 |
| خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات ، د.عبدالفتاح أبو غدة | .17. |
| الخلافيات للبيهقي ، تحقيق مشهور حسن ، دار الصميعي | .171 |
| الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، الحصكفي ، دار الفكر | .177 |
| الدر المنثور للسيوطي ، دار الفكر | .17٣ |
| دراسة حديثية لحديث أم سلمة (الشاملة) | . ۱ ۲ ٤ |
| الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع عبدالرحمن بن القاسم | .170 |
| دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ، محمد ناصرالدين الألباني | .177 |
| دمعة في الحج ، الشنقيطي (الشاملة) | . ۱ ۲ ۷ |
| الذخيرة للقرافي ، دار الغرب الإسلامي | . ۱ ۲ ۸ |
| ذم التأويل لابن قدامة ، الدار السلفية | .179 |
| الرد على الأخنائي لابن تيمية ، دار الفتح | .18. |
| . الرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري ، دار الخير | .171 |
| . رسالة في توسعة المسعى بين الصفا والمروة للمعلمي وبذيلها السعي الحميد لمشهور | .177 |
| آل سلمان | |
| . الرسالة للشافعي ، المكتبة العلمية | |
| . الرفيق في رحلة الحج ، سلسلة تصدر عن مجلة البيان ، ١٤٢٩هـ | ١٣٤ |
| . الروضة الندية ، صديق حسن خان | |
| . زاد الحجيج مع ١٠٠ فائدة في الحج ، فخرالدين الزبير | 177 |

| المصادر و المراجع | م |
|---|---------|
| الزرقاني على مختصر خليل ، دار الفكر | . ۱۳۷ |
| سبل السلام شرح بلوغ المرام ، دار الكتب العلمية | .۱۳۸ |
| سلسلة الأحاديث الصحيحة ، محمد ناصر الدين الألباني | .189 |
| سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، محمد ناصر الدين الألباني | ٠١٤٠ |
| سنن ابن ماجه ، مكتبة المعارف | . ۱ ٤ ١ |
| سنن أبي داود ، مكتبة المعارف | .187 |
| سنن البيهقي ، مكتبة الدار | .128 |
| سنن الترمــذي ، مكتبة المعارف | . \ £ £ |
| سنن الدارقطني ، دار الكتب العلمية | .120 |
| سنن الدارمي ، دار الكتاب العربي | .127 |
| السنن الكبرى للبيهقي ، دار الكتب العلمية | .۱٤٧ |
| سنن النسائي ، مكتبة المعارف | .۱٤۸ |
| سنن سعيد بن منصور ، دار الصميعي | .1 ٤ 9 |
| السيل الجرار للشوكاني ، دار الكتب العلمية | |
| شرح إحياء علوم الدين ، الزبيدي | |
| شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي ، دار طيبة | |
| شرح الزرقاني على موطأ مالك ، دار الفكر | |
| شرح الزركشي على مختصر الخرقي ، دار الكتب العلمية | |
| شرح السنة للبغوي ، المكتب الإسلامي | |
| شرح الطحاوية ، تحقيق التركي ، مؤسسة الرسالة | .107 |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|--|---------|
| شرح الطحاوية ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي | .107 |
| شرح العضد على ابن الحاجب مكتبة الكليات الأزهرية | .101 |
| شرح العمدة ، ابن تيمية ، دار العاصمة | .109 |
| شرح الكوكب المنير ، ابن النجار ، مكتبة العبيكان | ٠٢٠. |
| الشرح الممتع على زاد المستقنع ، ابن عثيمين | . ۱ 7 ۱ |
| شرح تنقيح الفصول للقرافي ، دار الفكر | ۲۲۱. |
| شرح حديث جابر في الحج ، عبدالعزيز الطريفي | .17٣ |
| شرح رسالة الخليفة عمر بن عبدالعزيز في الإيمان بالقدر ، فخرالدين الزبير | . ١٦٤ |
| شرح زاد المستقنع ، الشنقيطي (الشاملة) | .170 |
| شرح زاد المستقنع ، حمد الحمد (الشاملة) | . ١٦٦ |
| شرح سنن أبي داود ، عبدالمحسن العباد (الشاملة) | .177 |
| شرح سنن النسائي ، محمد علي الأثيوبي ، دار آل بروم | .۱٦٨ |
| شرح صحيح البخاري لابن بطال ، مكتبة الرشد | . 1 7 9 |
| شرح عقيدة أهل السنة ، ابن عثيمين | . ۱ ۷ • |
| شرح مسلم للنووي ، دار إحياء التراث العربي | .۱٧١ |
| شرح مشكل الآثار للطحاوي ، مؤسسة الرسالة | .177 |
| شرح معاني الآثار ، الطحاوي ، دار الكتب العلمية | .174 |
| شرح منتهي الإرادات ، البهوتي ، عالم الكتب | |
| الشريعة للآجري ، تحقيق عبدالله الدميجي ، دار الوطن | .170 |
| شعب الإيمان للبيهقي ، دار الكتب العلمية | ۲۷۱. |

| المصادر و المراجع | ۴ |
|--|---------|
| شمس الضحى في حكم الأخذ من اللحى ، صادق البيضاني | . ۱ ۷ ۷ |
| الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبدالهادي ، مؤسسة الريان | .۱۷۸ |
| صحیح ابن حبان بترتیب ابن بلبان ، مؤسسة الرسالة | .179 |
| صحيح ابن خزيمة ، المكتب الإسلامي | . ۱ ۸ ۰ |
| صحيح البخاري ، دار السلام | .۱۸۱ |
| صحيح الترغيب والترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني | . ۱ ۸ ۲ |
| صحيح الجامع الصغير ، محمد ناصر الدين الألباني | .۱۸۳ |
| صحيح السيرة النبوية ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية | . ۱۸٤ |
| صحيح سنن ابن ماجه ، محمد ناصر الدين الألباني | . ۱۸0 |
| صحيح سنن أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني | . ነ ለ ገ |
| صحيح فقه السنة وأدلته ، كمال السيد ، المكتبة التوفيقية | . ۱ ۸ ۷ |
| صحيح مسلم ، دار أبي حيان | . ۱ ۸ ۸ |
| صفة حجة النبي على كأنك معه ، عبدالوهاب الطريري | . ۱ ۸ 9 |
| صفة صلاة النبي ﷺ ، محمد ناصرالدين الألباني ، مكتبة المعارف | .19• |
| الضعفاء الكبير للعقيلي ، دار الكتب العلمية | .191 |
| ضعيف الترغيب والترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني | .197 |
| الطبقات الكبرى لابن سعد ، دار صادر | .19٣ |
| طرح التثريب للعراقي ، دار الباز | . 19 £ |
| العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي ، مدحت آل فراج | .190 |
| العذر بالجهل عقيدة السلف ، شريف الهزاع | .197 |

| المصادر و المراجع | م |
|--|---------|
| العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير ، أحمد فريد | .19٧ |
| عمدة القاري للعيني (الشاملة) | .191 |
| العمرة المكية للهاشمي ، تقلم صالح بن حميد والسحيباني | .199 |
| عمل اليوم والليلة لابن السني ، مكتبة المؤيد | . ۲ • • |
| العواصم من القواصم ، دار الثقافة | . ۲ • ١ |
| فتاوي اللجنة الدائمة ، جمع أحمد الدويش | . ۲ • ۲ |
| فتاوي الجحمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي | .7.4 |
| الفتاوي المصرية (الشاملة) | ۲۰٤. |
| فتاوي ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم مطبعة الحكومة | . 7 . 0 |
| فتح الباري لابن حجر ، دار المعرفة | ۲۰٦. |
| فتح الباري لابن رجب ، دار ابن الجوزي | . ۲ • ۷ |
| فتح القدير لابن الهمام ، طبعة مصطفى البابي الحلبي | ۸۰۲. |
| الفروع لابن مفلح ، مؤسسة الرسالة | . ۲ • 9 |
| الفروق للقرافي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت | |
| فضل الصلاة على النبي للجهضمي ، تحقيق الألباني ، المكتب الإسلامي | . 7 1 1 |
| فضل علم السلف على الخلف ، لابن رجب الحنبلي | . ۲۱۲ |
| الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة الزحيلي | .717 |
| الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني النفراوي دار الكتب العلمية | . 7 1 2 |
| فيض القدير للمناوي ، دار الكتب العلمية | . 710 |
| قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، ابن تيمية | .717 |

| المصادر و المراجع | م |
|---|---------|
| قاموس البدع ، مشهور حسن ، أحمد الشكوكايي | . ۲۱۷ |
| القبورية في اليمن ، أحمد المعلم | . ۲۱۸ |
| قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، العز بن عبدالسلام ، دار المعارف | . ۲ ۱ 9 |
| القواعد النورانية لابن تيمية ، دار الفتح | . ۲ ۲ • |
| قواعد معرفة البدع (الشاملة) | . ۲ ۲ ۱ |
| قواعد وأسس في السنة والبدعة ، حسام الدين عفانة (الشاملة) | . 777 |
| قواعد وضوابط التكفير والعذر بالجهل ، خالد فوزي | .77٣ |
| قواعد وضوابط فقهية وأصولية في أحكام الحج ، عدنان عبد القادر | ٤٢٢. |
| الكافي لابن عبد البر ، مكتبة الرياض الحديثة | .770 |
| كتاب الدعاء للطبراني ، دار البشائر الإسلامية | .777 |
| كشاف القناع عن متن الإقناع ، البهوتي ، دار الفكر | . ۲ ۲ ۷ |
| كفاف المبتدي محمد مولود الشنقيطي ، دار الرضوان | ۸۲۲. |
| لوامع الأنوار البهية شرح السفارينية ، السفاريني ، المكتب الإسلامي | . ۲۲۹ |
| ما صح من آثار الصحابة في الفقه ، زكريا غلام | |
| المبدع لابن مفلح ، دار عالم الكتب | |
| المبسوط للسرخسي ، دار الفكر | . 777 |
| بحلة الأصالة ، الأردن | |
| مجلة البحوث الإسلامية ، دار الإفتاء بالمملكة العربية السعودية | . ۲۳٤ |
| مجلة المنار (الشاملة) | l i |
| مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمي ، دار الفكر | .777 |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|--|---------|
| مجموع الفتاوي الكبرى لابن تيمية ، دار عالم الكتب | . ۲۳۷ |
| مجموع فتاوى ابن باز ، إدارة البحوث العلمية والإفتاء | ۲۳۸. |
| مجموع فتاوی ورسائل ابن عثیمین ، دار الوطن | . ۲۳9 |
| المجموع للنووي ، دار إحياء التراث العربي | ٠ ٤ ٢. |
| محموعة الرسائل الكبرى ابن تيمية ، دار الكتب العلمية | ۲٤١. |
| المحلى لابن حزم ، دار الفكر | . 7 £ 7 |
| المختصر الجامع لأحكام الزكاة من صحيح الخبر والأثر والنظر ، فخرالدين الزبير | .727 |
| مختصر الصواعق المرسلة ، الموصلي ، دار الحديث | . 7 £ £ |
| مختصر سنن أبي داود ، المنذري ، مكتبة السنة المحمدية | . 7 2 0 |
| مدارج السالكين ، ابن القيم ، دار الحديث | ۲٤٦. |
| المدخل لابن الحاج ، دار الفكر | . 7 £ 7 |
| المدونة الكبرى ابن القاسم ، مكتبة نزار مصطفى الباز | . 7 £ A |
| مذكرة الحج ، الهويسين (الشاملة) | |
| مراتب الإجماع ، ابن حزم ، دار ابن حزم | .70. |
| مسائل الإمام أحمد لأبي داود ، دار المعرفة | |
| المسائل الفقهية التي حكى فيها الإمام النووي الإجماع ، على الراشدي | .707 |
| مستدرك الحاكم ، دار المعرفة | .707 |
| مسند ابن الجعد ، مؤسسة نادر | .702 |
| مسند أبي عوانة ، دار المعرفة | .700 |
| مسند أبي يعلى ، دار المأمون للتراث | .707 |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|---|---------|
| مسند أحمد ، مؤسسة الرسالة | . 707 |
| مسند الشافعي ، تحقيق أيوب خوشريف ، دار الثقافة العربية | . 701. |
| مسند عبد بن حمید ، مکتبة السنة | . 709 |
| مشكل أحاديث المناسك ، خالد آل المهنا ، دار ابن الجوزي ، ١٤٣٣ه | . ۲٦. |
| مشكلات موطأ مالك للبطليوسي ، دار ابن حزم | ١٢٢. |
| مصنف ابن أبي شيبة ، دار القبلة | . 777 |
| مصنف عبدالرزاق ، المكتب الإسلامي | ۲٦٣. |
| المعجم الأوسط للطبراني ، دار الحرمين | . ۲7 ٤ |
| المعجم الكبير للطبراني ، مكتبة العلوم والحكم | .770 |
| معجم لغة الفقهاء قلعه جي ، دار النفائس | . ۲ 7 7 |
| معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، دار الفكر | |
| مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام | ۸۲۲. |
| مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني ، دار الفكر | |
| المغني في فقه الحج والعمرة ، سعيد باشنفر | ٠٧٢. |
| المغني لابن قدامة ، تحقيق التركي ، دار عالم الكتب | |
| مفتاح دار السعادة ، ابن القيم ، دار الكتب العلمية | . ۲۷۲ |
| من أحكام العمرة ، فريح البهلال ، دار الصميعي | . ۲۷۳ |
| مناسك الحج والعمرة لابن عثيمين | |
| المنتقى شرح الموطأ للباجي ، دار الكتاب العربي | |
| المنتقى من السنن المسندة لابن الجارود ، مؤسسة الكتاب الثقافية | . ۲۷٦ |

| المصادر و المراجع | P |
|--|---------|
| منح الجليل على مختصر خليل ، محمد عليش ، دار صادر | . ۲ ۷ ۷ |
| المنحل في غربلة خرافات ابن الحاج في المدخل ، محمد عبدالرحمن الخميس | . ۲ ۷ ۸ |
| منهاج السنة النبوية ابن تيمية ، مؤسسة قرطبة | . ۲ ۷ 9 |
| المنهاج للمعتمر والحاج ، سعود الشريم | ٠ ٨ ٢ . |
| منهج السالك إلى بيت الله المبحل في أعمال المناسك على مذهب الإمام أحمد بن | ۱۸۲. |
| حنبل ، تحقیق د.صالح السدلان ، دار بلنسیة | |
| الموافقات للشاطبي ، تحقيق مشهور حسن ، دار ابن عفان | . 7 . 7 |
| مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، الحطاب ، دار عالم الكتب | ٠٢٨٣ |
| موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية ، عبدالله البوصي | . ፕ ሊ ٤ |
| الموسوعة الفقهية الكويتية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية | ۰۲۸۰ |
| موضح أوهام الجمع والتفريق ، الخطيب البغدادي ، دار المعرفة | ٢٨٢. |
| الموضوعات لابن الجوزي ، مكتبة النداء | . ۲۸۷ |
| موطأ الإمام مالك ، دار الحديث | .۲۸۸ |
| الموطأ برواية محمد بن الحسن ، دار القلم | ۹۸۲. |
| الموطأ برواية يحيى بن يحيى ، دار إحياء التراث العربي | . ۲۹۰ |
| موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (الشبكة) | . ۲۹۱ |
| نصب الراية تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ، دار الكتب العلمية | . ۲۹۲ |
| نظرات في كتاب حجة النبي صلى الله عليه وسلم للألباني ، سعيد باشنفر | . ۲9۳ |
| . نظم كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين ، محمد العاقب | ٤ ٢٩. |
| . نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ، دار الفكر | . 790 |

| المصادر و المراجع | ٩ |
|--|---------|
| النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير | . ۲۹7 |
| النوازل في الحج ، علي ناصر الشلعان | . ۲۹۷ |
| نيل الأوطار الشوكاني ، تحقيق الصبابطي ، دار الحديث | ۸۶۲. |
| هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك لابن جماعة ، | . ۲ 9 9 |
| تحقیق د . نور الدین عتر ، البشائر | |
| الهداية شرح بداية المبتدي ، المرغيناني ، المكتبة الإسلامية | ٠٠٠. |



رفض مجس الانتهاج الافجازي السُكتن الونين الانتزو وكرسي www.moowarat.com

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انيبصحيح الخبر والأثر والنظر

كر ثالثا: فهرس الموضوعات والفوائد

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| o | ♦ مق⇒مــة الشـــارح |
| ٦ | أسباب الشرح وأهميته |
| ٩ | منهجي في الشرح |
| 11 | لماذا شرح المختصر دون الأصل ؟ |
| ١٢ | مرثية للألباني |
| ١٣ | اعتذار والتماس |
| ١٤ | شكر وتقدير |
| 1 & | ثناء العلامة محمد علي آدم الأثيوبي على الشرح |
| 10 | ♦ مقطمة المتن |
| ١٧ | أحكام خطبة الحاجة |
| ١٨ | سبب كتابة المختصر |
| ١٩ | منهج الكتابة |
| ١٩ | حول ملحق البدع |
| ۲. | نصائح بین یچی الحج |
| ۲. | معنى الرفث والفسوق والجدال |
| ۲١ | معنى الحج المبرور |
| 77 | التحذير من الشرك |
| ۲٤ | معنى : يقعون في الشرك |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 77 | العذر بالجهل |
| ۲۸ | حلق اللحية |
| 44 | تختم الرجال بالذهب |
| ٣٤ | جکر جج التہتع |
| 40 | ١- هل يجب التمتع على من لم يسق الهدي ؟ |
| 40 | أدلة القائلين بالوجوب |
| ٣٦ | أدلة القائلين بعدم الوجوب |
| ٣٨ | توجيه آثار الصحابة |
| ٤٥ | ما نقل من إجماعات في حواز الأنساك الثلاثة |
| ٤٧ | إشكال وجوابه في تبويبات أبي عوانة |
| ٤٨ | معنى : دخلت العمرة في الحج |
| ٥, | ٧- هل كان حج النبي ﷺ تمتعا أو قرانا أو إفرادا ؟ |
| ૦ દ | الجواب عما أورده الشوكاني في نوع حج النبي ﷺ |
| 0 2 | وهم في حجه ﷺ خمس طوائف |
| 07 | ٣- أي الأنساك الثلاثة أفضل ؟ |
| ૦૧ | ٤ – من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع هل يعتبر متمتعا ؟ |
| ٦. | معنى قوله تعالى :(ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنُ أَهْلُهُ. حَـَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ) |
| ٦٣ | مسألة : هل يشترط في التمتع أن يهل بالعمرة والحج في عام واحد ؟ |
| ٦٣ | مسألة : من اعتمر عن غيره وحج عن نفسه أو العكس هل يعتبر متمتعا ؟ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٦٤ | ♦ أشـهر الحــج |
| 77 | حكم من أهل في غير أشهر الحج |
| 77 | چ جکم فسخ الحج إلى عمرة |
| ٦٩ | ♦ المبيت بمنى ليلة عرفة ، وبيال الإتفاق على عدم وجوبه |
| ٧٠ | التقعيد الأصولي لقوله ﷺ : (خذوا عني مناسككم) |
| ٧١ | ♦ المبيت بمزدلفة ليلة النحر |
| ٧١ | المسألة الأولى : حكم المبيت بمزدلفة |
| ۲٦ | المسألة الثانية : حكم صلاة الفجر في مزدلفة |
| ٧٧ | فائدة حول منهج العلماء في الاعتداد بمخالفات ابن حزم |
| ٧٧ | لوازم القول بركنية صلاة الفجر بمزدلفة |
| ٧٨ | ♦ المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام |
| ٧٩ | المسألة الأولى : حرمة المرور بين يدي المصلي |
| ٧٩ | المسألة الثانية : حكم السترة |
| ٨٤ | المسألة الثالثة : تحريم المرور ووجوب السترة عام |
| ٨٦ | الاستثناء عند الزحام |
| ٨٧ | الإهتمام بتعليم الحجاج |
| ۹. | ♦ وحدة المسلمين |
| ٩١ | ◊ الجحال في الحج |
| ٩٣ | پ حرچ لا حرچ |

| الصفحة | الموضع |
|--------|---|
| 90 | ◊ أمور جائزة في الحج |
| 90 | ١ - الاغتسال |
| 97 | مسألة : حكم استعمال الصابون المطيب |
| 99 | ۲- حك الرأس |
| ١ | مسألة : حكم قتل القمل |
| 1.7 | ٣- الحجامة للمحرم |
| 1.7 | إشكال وجوابه في موضع حجامة النبي ﷺ |
| 1.4 | ٤- شم الريحان وطرح الظفر المكسور |
| ١.٥ | حكم تقليم الأظافر للمحرم |
| ۱۰۷ | الاستظلال بالخيمة والثوب |
| ١٠٩ | مسألة : ما الحكم إذا حمل المحرم على رأسه شيئا ؟ |
| 11. | ٦- شد المنطقة والحزام والتختم ووضع الساعة والنظارة والمحفظة |
| 111 | ♦ بين يدي الإحــرام |
| 111 | ♦ الغسل للإحرام |
| 117 | مسألة : من لم يجد الماء فهل يشرع له التيمم ؟ |
| ١١٤ | ◊ ما يلبس المحرم |
| ۱۱٤ | المسألة الأولى : إذا تمزق الإحرام أو تشقق فهل يجوز له أن يخيطه أم لا ؟ |
| 118 | المسألة الثانية : حكم الأزرار والدبابيس في الإحرام |
| 110 | حكم لبس الأحذية |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انيبصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموض_وع |
|--------|---|
| ١١٦ | ها لا يجوز لبسه للمحرم |
| 117 | ه ما تلبسه المحرمة |
| ١١٨ | الأدلة على ما سبق |
| ١٢. | فائدة فيمن لم يجد ثياب الإحرام |
| 171 | تغطية وجه المحرمة بغير نقاب |
| ١٢٢ | مسألة : إن لم يكن هناك أجانب فهل يجوز للمرأة أن تغطي وجهها |
| ١٢٣ | مسألة : وإن كان الغشاء يلامس وجهها |
| ١٧٤ | مسألة : حكم تغطية الوجه للمحرم |
| 170 | مسألة : حكم تغطية الفم والأنف بالكمامات |
| ١٢٦ | ◊ الإحرام قبل الميقات |
| ١٢٦ | المسألة الأولى : حكم لبس ثياب الإحرام قبل الميقات |
| ١٢٧ | المسألة الثانية : حكم الإهلال بالنسك قبل الميقات |
| 14. | المسألة الثالثة : حكم مجاوزة الميقات دون إحرام |
| | وتتفرع إلى حالتين :- |
| 14. | الأولى : مجاوزة الميقات بلا إحرام لمن أراد الحج أو العمرة |
| 188 | الثانية : محاوزة الميقات بلا إحرام لمن لا يريد الحج أو العمرة |
| ١٣٤ | فائدة حول دخول النبي ﷺ في فتح مكة |
| ١٣٤ | ◊ التطيب قبل الإحرام |
| 170 | المسألة الأولى: حكم تطييب البدن بما يبقى بعد الإحرام |
| ١٣٧ | المسالة الثانية : حكم تطييب ثياب الإحرام |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب اني بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضع |
|--------|---|
| ١٣٨ | المسألة الثالثة : حكم أكل وشرب ما فيه طيب |
| 149 | ♦ الإحرام ونيته |
| ١٤٠ | التلفظ بالنيــة |
| 1 2 1 | ♦ المواقيت |
| 181 | مقاييس المسافات في القديم والحديث |
| | المسألة الأولى : من مر على ميقات ولم يحرم منه ، ومر على آخر فأحرم منه |
| 127 | فماذا عليه ؟ |
| ١٤٣ | المسألة الثانية : ما هو ميقات أهل مكة في الحج والعمرة ؟ |
| 120 | تنبيـــه : لا يجب على أهل مكة الخروج إلى الميقات |
| 120 | المسألة الثالثة : حكم عمرة المكي |
| 1 2 9 | المسألة الرابعة : هل تعتبر حدة ميقاتا ؟ |
| 10. | 🚸 أمره ﷺ بالتمتح |
| 10. | تنبيه على قول الفقهاء: لبيك اللهم بعمرة متمتعا بها إلى الحج |
| 101 | الإشتراط |
| 108 | مسألة متفرعة على هذا الترجيح |
| 108 | مسألة في حكم الاشتراط المطلق |
| 108 | حكم الصلاة للإحرام |
| 107 | الصلاة بوادي العقيق |
| 107 | تنبيه حول المساجد التي في المواقيت |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألباني بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضـــوع |
|--------|--|
| 107 | التلبية ورفع الصوت بها |
| ١٥٨ | مسألة : هل أخذ العوض على الحج مما ينافي الإخلاص ؟ |
| ١٦٠ | مسألة : هل المستحب أن يكون الإهلال عند المسجد أو إذا أتى البيداء ؟ |
| ١٦١ | ويسن أن يستقبل القبلة عند التلبية |
| ١٦١ | سنة مهجورة : الذكر قبل الإهلال |
| 177 | حیخ التبیات |
| ١٦٣ | المسألة الأولى : حكم التلبية |
| 178 | المسألة الثانية : حواز التلبية بكل ما ورد عن الصحابة |
| ١٦٤ | المسألة الثالثة: تلخيص الصيغ الواردة في التلبيات عن النبي ﷺ والصحابة |
| 170 | المسألة الرابعة : هل تشرع التلبية لغير المحرم ؟ |
| ١٦٥ | التلبيــة للنســـاء |
| ١٦٧ | ♦ المداومة على التلبية |
| 14. | مسألة : حكم وضع الأصبعين في الأذنين عند التلبية |
| ١٧١ | متى يقطع التلبية ؟ |
| ١٧٦ | الإغتسال لدخول مكة |
| ١٧٧ | ♦ جخول مكة |
| 179 | ◊ كخول المسجد الحرام |
| ١٨٠ | فائدة في قوله ﷺ: (وسلطانه القديم) |
| ١٨١ | جعاء رؤية الكعبة |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب اني بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٨٢ | ه طـواف القدوم |
| ١٨٣ | الذكر عند استلام الحجر |
| ١٨٧ | السجود على الحجر |
| ١٨٨ | ترتيب الحالات مع الحجر |
| ١٨٨ | المزاحمة على الحجر |
| ١٨٩ | فضل استلام الحجر الأسود |
| 197 | حكم الطواف وصفته |
| 190 | فائدة في طواف القدوم لأهل مكة |
| 190 | سنن طواف القدوم |
| 197 | مسألة : هل على أهل مكة رمل ؟ |
| ۱۹۸ | مسألة : في موضع الرمل |
| ۲., | بعد الطواف |
| ۲., | حكم استلام الركنين الشاميين |
| 7.7 | التزام ما بين الركن والباب |
| ۲ . ٤ | أذكار الطواف |
| ۲ . ٤ | حكم قراءة القرآن في الطواف |
| ۲٠٦ | ما لا يجوز في الطواف |
| ۲٠٦ | المسألة الأولى : حكم الطهارة في الطواف |
| ۲۰۸ | المسألة الثانية : حكم طواف الحائض |
| ۲٠٩ | المسألة الثالثة : حكم استخدام الحبوب التي تمنع من الحيض |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انيبصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| | المسألة الرابعة : من قطع طوافه للطهارة أو لصلاة الجماعة أو غيرهما ثم رجع |
| ۲۱. | من أين يبدأ طوافه؟ |
| 717 | المسألة الخامسة : حكم الطواف راكبا |
| 717 | المسألة السادسة : الصحيح أن الحامل والمحمول يصح الطواف عن كل منهما |
| 717 | المسألة السابعة : حكم الأكل والشرب في الطواف |
| 718 | المسألة الثامنة : حكم توسيع المطاف حتى يدخل فيه المسعى |
| 717 | الصلاة خلف المقام بعد الطواف |
| | هنــا وقفتــــان :- |
| 414 | الأولى : حول المقام |
| 719 | الثانية : حكم الركعتين بعد الطواف |
| 771 | مسألة : هل تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف ؟ |
| 777 | الشرب من ماء زمزم |
| 777 | المسألة الأولى : حول تاريخ زمزم وفضله |
| 770 | المسألة الثانية : استلام الحجر أو الإشارة إليه بعد صلاة ركعتين وشرب زمزم |
| 770 | المسألة الثالثة : استلام الحجر بغير طواف |
| 770 | عدم مشروعية استلام الركن اليماني بغير طواف |
| 777 | السعي بين الصفا والمروة |
| 777 | معنى الصفا والمروة |
| 777 | مسألة : لا تشترط الطهارة في السعي |
| *** | مسألة : حكم صعود النساء على الصفا والمروة |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انربصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 777 | الدعاء على الصفا والمروة |
| 779 | مناسبة هذه الأذكار لهذا المقام |
| 77. | حكم السعي بين الصفا والمروة |
| 744 | حكم الإسراع في السعي للرجال والنساء |
| 770 | متابعة السعي |
| 777 | السعي راكبا |
| 777 | التحلل من العمرة |
| 777 | مسألة : الشعور الساقطة من الحلق طاهرة |
| 777 | مسألة : إذا لبس ملابسه ونسي الحلق |
| 777 | الإهلال بالحج يوم الترويــة |
| 779 | ♦ ماذا يفعل في منى ؟ |
| 749 | أولا : هل القصر نسك ؟ |
| 739 | ثانيا : ليس في مني شعيرة مخصوصة في هذا اليوم |
| 7 2 . | الإنطالة إلى عرفة |
| 7 2 1 | فضائل عرفة |
| 7 5 4 | الخطبة والصلاة في عرفة |
| 7 £ £ | مسألة : السنة في عرفة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة |
| 7 8 0 | مسألة : من فاتته الصلاة مع الإمام فصلى منفردا هل يجمع ؟ |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألباني بصحيح الخبر والأثبر والنظر

| الصفحة | الموضـــوع |
|--------|--|
| 750 | ♦ الوقوف في عرفة |
| 717 | المسألة الأولى : صعود الجبل |
| 757 | المسألة الثانية : دعاء عرفة سؤال أم ثناء ؟ |
| 7 ٤ ٨ | المسألة الثالثة : حكم صيام يوم عرفة |
| 707 | ♦ الإِفاصة من عرفات |
| 702 | مسألة : لا بد من الإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس |
| 700 | مسألة : هل يجوز أن تصلى صلاة المغرب قبل مزدلفة ؟ |
| 707 | ♦ صلاة الفجر في مزدلفة |
| 409 | ♦ إلى منى |
| ۲٦. | ♦ الرمــــي |
| 771 | مسألة : هل يجوز الرمي بحصيات قد رمي بما ؟ |
| 777 | مسألة : هل للرمي كيفية مخصوصة ؟ |
| 777 | مسألة : هل يجزئ أن يرمي بأقل من سبع حصيات |
| 770 | مسألة : هل يقطع التلبية قبل الرمي أو في آخره ؟ |
| 770 | مسألة : حول أصل مشروعية الرمي |
| 777 | وقت الرمي |
| 777 | المسألة الأولى : أول وقت الرمي |
| 771 | المسألة الثانية : آخر وقت لرمي جمرة العقبة يوم النحر |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انربصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| 778 | التحلل الأصغر |
| 777 | مسألة : ماذا يحل من المحظورات بالتحلل الأول ؟ |
| 779 | ◊ تا ُخير طواف الإفاضة إلى الليل |
| 7.1.1 | المسألة الأولى : أول وقت طواف الإفاضة |
| 7.7.7 | المسألة الثانية : آخر وقت طواف الإفاضة |
| 47.5 | المسألة الثالثة: ما يترتب على تأخير طواف الإفاضة إلى الليل |
| 474 | ♦ الذبح والنحر |
| 719 | مسألة : حكم ذبح الهدي خارج الحرم |
| 791 | فائدة في نحره ﷺ ثلاثًا وستين بدنة |
| 797 | سنن الذبح |
| 798 | حكم الذبح من القفا وإبانة الرأس |
| 495 | وقت الذبح |
| 797 | مسألة : حكم الذبح ليلا |
| 797 | ماذا يفعل بالهدي ؟ |
| 797 | المسألة الأولى : هل يجوز نقل لحوم الهدي خارج مكة ؟ |
| 799 | المسألة الثانية : الاشتراك في البعير والبقرة |
| ٣٠. | الصيام لحن لم يجد الهدي |
| ٣.0 | مسألة : لا يجب التتابع في الأيام الثلاثة في الحج والأيام السبعة إذا رجع |
| ٣٠٥ | ◊ الحلق أو التقصير |
| 4.7 | فضل الحلق |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انج بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ۳۰۷ | مسألة : حكم إمرار الموسى على رأس الأصلع |
| ۲۰۸ | خطبة يوم النحر |
| ۳۰۸ | خطب النبي ﷺ في الحج |
| ٣١. | ه طواف الإفاضة |
| 717 | عدم الاضطباع والرمل في الإفاضة |
| 414 | السعي الثاني للمتمتع |
| ۳۱۷ | مسألة : حكم تقديم السعي على الطواف |
| 419 | التحلل الأكبر |
| ٣٢. | البيات في منى ورمي الجمرات |
| 771 | المسألة الأولى : حكم الرمي |
| 441 | المسألة الثانية : أول وقت الرمي أيام التشريق |
| 47 8 | المسألة الثالثة : آخر وقت الرمي أيام التشريق |
| 440 | المسألة الرابعة : من أخر رمي اليوم الثالث حتى غابت الشمس |
| 477 | المسألة الخامسة : حكم المبيت بمنى ليالي التشريق |
| 777 | المسألة السادسة : حكم من ترك المبيت بغير عذر |
| ۲۲۸ | فائدة : ما يقبل من الحصى يرفع |
| 479 | المتعجل في يومين |
| ٣٣. | الترتيب بين المناسك |
| 440 | الرخص في المبيت وفي الرمي |
| 770 | حكم التوكيل في الرمي |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألباني بصحيح الخبر والأثبر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|-------------|---|
| 447 | الطواف أيام وليالي منى |
| ٣٣٧ | سنة للسلف في أيام الحج |
| ٣٣٨ | المحافظة على الصلوات في جماعة |
| ۳۳۸ | المسألة الأولى : هل مضاعفة الأجر خاصة بالمسجد ؟ |
| 728 | المسألة الثانية : إذا امتلاً المسجد الحرام واتصلت الصفوف فهل يثبت الأجر ؟ |
| 788 | المسألة الثالثة: هل المضاعفة في جميع الأعمال الصالحة أم في الصلاة فقط ؟ |
| 720 | المسألة الرابعة : هل المضاعفة خاصة بالفرائض أم أنها تشمل النوافل ؟ |
| 750 | المسألة الخامسة: هل تضاعف السيئات في الحرم كمضاعفة الحسنات ؟ |
| | المسألة السادسة : هل الأفضل في حق المرأة الصلاة في المسجد الحرام أم في |
| 720 | مسكنها ؟ |
| 757 | طواف التطوع |
| 727 | المسألة الأولى : حكم صلاة ركعتي الطواف في أوقات النهي ؟ |
| 701 | المسألة الثانية : حكم قطع الطواف ؟ |
| 401 | ♦ طواف الوداع |
| 707 | المسألة الأولى : حكم طواف الوداع |
| 808 | المسألة الثانية : هل للعمرة طواف للوداع ؟ |
| 807 | المسالة الثالثة : إذا تأخر بعد طواف الوداع هل يعيده ؟ |
| | المسالة الرابعة : إذا أخر طواف الإفاضة إلى حين خروجه من مكة فهل يجزئه |
| 807 | عن طواف الوداع ؟ |
| 70 7 | الرخصة للحائض |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انج بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|-------------|--|
| 409 | ♦ نقل ماء زمزم |
| ٣٦. | ♦الخروج من المسجي |
| 471 | فصل في أحكام الدماء في الحج |
| 770 | تنبيه في الدم لترك واجب |
| ٣٦٧ | ♦ بدع الحج والعمرة والزيارة |
| ٨٢٣ | تمهيد حول البدع |
| | جملة من المقدمات والقواعد الممهدات لهذا الباب :- |
| ٣٧٠ | ١ - معنى البدعة |
| TV1 | ٢- ضوابط البدعة |
| 477 | ٣- العلاقة بين البدعة والمصلحة المرسلة |
| 777 | ٤ – العلاقة بين البدعة والمعصية |
| 7 70 | ٥- قواعد جامعة في البدع (١٧ قاعدة) |
| ۳۸۳ | أسباب البدع |
| ٣٨٥ | مراتب البدع وأقسامها |
| ۳۸۹ | خطورة البدع |
| 791 | التحذير من صغار المحدثات |
| 797 | كمال الشريعة وتمام الرسالة |
| ٣9 ٤ | كتب في البدع |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألباني بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموض_وع |
|-------------|---|
| 790 | بدع ما قبل الإحرام |
| 797 | صلوات محدثة |
| ٣ 99 | طقوس محدثة |
| ٤٠١ | خطاب الملك عبدالعزيز حول المعازف والدخان |
| ٤٠٢ | محدثات السفر |
| ٤٠٥ | حكم المحرم في السفر |
| ٤٠٨ | محدثات في الطريق |
| ٤١. | ♦ بدع الإحرام والتلبية وغيرها |
| ٤١٣ | ♦ التبرك |
| ٤١٤ | ♦ بكع الطواف |
| ٤١٤ | الغسل للطواف |
| ٤١٥ | بدع استلام الحجر |
| ٤١٧ | الأدعية والأذكار المخصوصة في الطواف |
| ٤١٩ | محدثات التقبيل والاستلام |
| ٤٢٠ | المطر وزمزم |
| ٤٢٣ | بدع السعي بين الصفا والمروة |
| ٤٢٤ | الزيادة في السعي |
| 270 | هنه دلد∋ ♦ |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب اني بصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموضوع |
|-------------|---------------------------------------|
| 473 | ♦ ب⇔ع عرفة |
| ٤٣٠ | غسل يوم عرفة |
| ٤٣٢ | بدع متنوعة في عرفة |
| १४१ | بدع الخطبة والصلاة |
| ٤٣٥ | متابعة البدع في عرفة |
| ٤٣٨ | التعريف في المساجد عشية عرفة |
| ٤٤١ | بدع المزدلفة |
| ६६४ | إحياء ليلة مزدلفة |
| £ £0 | ♦ ب⇒ع الرمي |
| ٤٤Y | ♦ بدع الذبح |
| ११९ | بدع الحلق |
| ٤٥٠ | ♦ ب⇒ع يوم النحر |
| ٤٥١ | ♦ نجع میبوعه |
| १०४ | با بعد الحج |
| १०१ | ♦ بكع الزيارة في المحينة المنورة |
| १०१ | التفاضل بين مكة والمدينة |
| ٤٦١ | مسألة : الكعبة أفضل من الحجرة النبوية |
| ٤٦١ | نية شد الرحال |

شرح مناسك الحبج والعمرة للألب انيبصحيح الخبر والأثر والنظر

| الصفحة | الموض_وع |
|--------|--------------------------------------|
| ٤٦٣ | بدع متنوعة |
| १७१ | البدع عند القبر النبوي |
| ٤٦٧ | بدع التوسل والاستغاثة |
| ٤٦٨ | محدثات الزيارة |
| ٤٧٠ | صور من الغلو في القبر النبوي |
| ٤٧٣ | محدثات في التبرك |
| ٤٧٦ | المزارات |
| ٤٧٧ | مقبرة الشهداء |
| ٤٧٨ | ♦ بدع بیت المقدس |
| ٤٨٠ | بدع عامة في القدس |
| 27.3 | خاتمة الشيخ |
| ٤٨٣ | ♦ الفهارس |
| ٤٨٤ | فهرس الأحاديث والآثار |
| 019 | فهرس المراجع والمصادر |
| 070 | فهرس الموضوعات والفوائد |

تے بحمہ اللہ







www.moswarat.com



رقم الإيداع : ١٤٣١/١٤١٠ ردمك: ٧_٧ _ ١٠٢_٨١٢١ _ ٩٧٨